



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء السادس

إقامة - انسحاب

الموسوعة الفقهية

إصدار

وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت

الطبعة الثانية

١٤٦ هـ ~ ١٩٨٦ م

طباعة ذات السلاسل - الكويت

حقوق الطبع محفوظة للوزارة

ص.ب ١٣ - وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - الكويت



وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

الموسوعة الفقهية

الجزء السادس

إقامة - انسحاب

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً. فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ
فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ
إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ » .

(سورة التوبة آية ١٢٢)

« من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين »

(أخرجه البخاري ومسلم)

وطواف الوداع، والقُدوم، والقران، والتمتع .
وينظر تفصيلات ذلك في (قران - تمتع - حج - إحرام) .

إقامة

ب - إقامة المسلم في دار الحرب :

٣ - إقامة المسلم في دار الحرب لا تقدر في إسلامه، إلا أنه إذا كان يخشى على دينه، بحيث لا يمكنه إظهاره، تحب عليه الهجرة إلى دار الإسلام، لقول الله تعالى: (إِنَّ الَّذِينَ تَوَفَّاهُم الْمَلَائِكَةُ ظَالِمِي أَنْفُسِهِمْ، قَالُوا: فِيمَ كُنْتُمْ؟ قَالُوا: كُنَّا مُسْتَضْعَفِينَ فِي الْأَرْضِ. قَالُوا: أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ اللَّهِ وَاسِعَةً فَتُهَاجِرُوا فِيهَا)،^(١) وهذا إذا كان يمكنه الهجرة ولم يكن به عجز، لمرض أو إكراه على الإقامة.

أما إذا كان لا يخشى الفتنة ويتمكن من إظهار دينه مع إقامته في دار الحرب، فإنه يستحب له الهجرة إلى دار الإسلام، لتكثير المسلمين ومعاونتهم، ولا تحب عليه الهجرة. وقد كان العباس عم النبي ﷺ مقبياً بمكة مع إسلامه.^(٢) وللفقهاء تفصيلات كثيرة في ذلك: (ر: جهاد - دار الحرب - دار الإسلام - هجرة).

ثانياً : الإقامة للصلاة

الألفاظ ذات الصلة بإقامة الصلاة :

٤ - هناك ألفاظ لها صلة بالإقامة للصلاة منها:
أ - الأذان : يعرف الأذان بأنه : إعلام بدخول

التعريف :

١ - الإقامة في اللغة مصدر: أقام، وأقام بالمكان: ثبت به، وأقام الشيء: ثبته أو عدله، وأقام الرجل الشرع: أظهره، وأقام الصلاة: أدام فعلها، وأقام للصلاة إقامة: نادى لها.^(١)

وتطلق الإقامة في الشرع بمعنيين :

الأول : الثبوت في المكان، فيكون ضد السفر.
الثاني : إسلام الحاضرين المتأهين للصلاة بالقيام إليها، بالفاظ مخصوصة وصفة مخصوصة.^(٢)

أولاً : أحكام الإقامة التي بمعنى الثبوت في المكان
أ - إقامة المسافر :

٢ - يصبح المسافر مقبياً إذا دخل وطنه، أو نوى الإقامة في مكان ما بالشروط التي ذكرها الفقهاء، وينقطع بذلك عنه حكم السفر، وتنطبق عليه أحكام المقيم، كامتناع القصر في الصلاة، وعدم جواز الفطر في رمضان.^(٣) وإقامة الأفاقي داخل المواقيت المكانية، أو في الحرم تعطيه حكم المقيم داخل المواقيت أو داخل الحرم من حيث الإحرام،

(١) سورة النساء / ٩٧

(٢) المغني ٨ / ٤٥٧ ط الرياض الحديثة، وكشاف الطالب الرباني ٤ / ٢ ط مصطفى الحلبي، وقليوبي ٤ / ٢٢٦ ط عيسى الحلبي، وابن عابدين ٣ / ٢٥٤ ط بولاق ثالثة.

(١) لسان العرب والمصباح الثمينة: (قوم)، تفسير الطبري

٢٩٠ / ١٥ ط مصطفى الحلبي.

(٢) كشاف القناع ١ / ٢٠٩، وفتح القدير ١ / ١٧٨ ط دار صادر.

(٣) البدائع ١ / ٩٧

الثاني : أن الإقامة سنة مؤكدة ، وهو مذهب المالكية ، والراجح عند الشافعية ، وهو الأصح عند الحنفية ، وقال محمد بالوجوب ، ولكن المراد بالسنة هنا السنن التي هي من شعائر الإسلام الظاهرة . فلا يسع المسلمين تركها ، ومن تركها فقد أساء ، لأن ترك السنة المتواترة يوجب الإساءة وإن لم يكر من شعائر الإسلام ، فهذا أولى ، وفتر أبو حنيفة السنية بالوجوب ، حيث قال في التاركين : أخطئو السنة وخالفوا وأثموا ، والإثم إنها يلزم بترك الواجب .^(١) واحتجوا للسنية بقوله ﷺ للأعرابي المسيء صلاته : «افعل كذا وكذا» .^(٢) ولم يذكر الأذان ولا الإقامة مع أنه ﷺ ذكر الوضوء واستقبال القبلة وأركان الصلاة ، ولو كانت الإقامة واجبة لذكرها .

تاريخ تشريع الإقامة وحكمتها :

٦ - تاريخ تشريع الإقامة هو تاريخ تشريع الأذان (ر : أذان) .

أما حكمتها : فهي إعلاء اسم الله تعالى واسم رسوله ﷺ ، وإقرار للفلاح والفوز عند كل صلاة في اليوم أكثر من مرة ، لتركيذ ذلك في نفس المسلم ، وإظهار لشعيرة من أفضل الشعائر .^(٣)

كيفية الإقامة :

٧ - اتفقت المذاهب على أن ألفاظ الإقامة هي

وقت الصلاة بألفاظ معلومة مأثورة على صفة مخصوصة يحصل بها الإعلام .^(١)

فالأذان والإقامة يشتركان في أن كلا منهما إعلام ، ويفترقان من حيث أن الإعلام في الإقامة هو للحاضرين المتأهين لافتتاح الصلاة ، والأذان للغائبين ليتأهبوا للصلاة ، كما أن صيغة الأذان قد تنقص أو تزيد عن الإقامة على خلاف بين المذاهب .

ب - التشويب : التشويب عود إلى الإعلام بعد الإعلام . وهو عند الفقهاء ، زيادة والصلاة خير من النوم .^(٢)

حكم الإقامة التكليفي :

٥ - في حكم الإقامة التكليفي رأيان :

الأول : أن الإقامة فرض كفاية إذا قام به البعض سقط عن الآخرين ، وإذا ترك أثموا جميعا . قال بهذا الحنابلة ، وهو رأي لبعض الشافعية في الصلوات الخمس ، وبعض آخر للجمعة فقط . وهو رأي عطاء والأوزاعي ، حتى روي عنها أنه إن نسي الإقامة أعاد الصلاة ، وقال مجاهد : إن نسي الإقامة في السفر أعاد ،^(٣) ولعله لما في السفر من الحاجة إلى إظهار الشعائر .

واستدل للقول بأنها فرض كفاية بكونها من شعائر الإسلام الظاهرة ، وفي تركها تهاون ، فكانت فرض كفاية مثل الجهاد .^(٤)

(١) بدائع الصنائع ٤٠٣/١ ط العاصمة ، ومواهب الجليل ٤٦١/١ ط ليبيا ، والمجموع للنووي ٨١/٣
(٢) حديث : «المسيء صلاته» . أخرجه البخاري (٢/٢٣٧) - الفتح ط السلفية) ومسلم (١/٢٩٨) - ط الحلبي) .
(٣) فتح القدير ١٦٧/١ ، ومواهب الجليل ٤٢٣/١ ، والمجموع للنووي ٨١/٣ ، ونهاية المحتاج ٣٨٤/١

(١) الاختصار ٤٢/١ ، وابن عابدين ٢٥٦/١ ط بولاق ، والمغني ٤١٣/١ ط المنار ، وفتح القدير ١٧٨/١
(٢) المبسوط ١/١٢٠
(٣) كشف القناع ٢١٠/١ ، والمجموع للنووي ٨١/٣ - ٨٢
(٤) مغني المحتاج ١/١٣٤ ط دار إحياء التراث العربي ، والمغني لابن قدامة ٤١٧/١ ط الرياض .

واحتجوا بما روي عن أنس قال: «وأمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة». ^(١) وبما روي عن ابن عمر قال: «إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين، والإقامة مرة مرة». ^(٢) أما الحنفية فيجعلون الإقامة مثل الأذان بزيادة وقد قامت الصلاة مرتين بعد «حي على الفلاح». ^(٣)

واحتجوا بحديث عبد الله بن زيد الأنصاري، أنه جاء إلى النبي ﷺ فقال «يا رسول الله: رأيت في المنام كأن رجلاً قام وعليه بردان أخضران، فقام على حائط فأذن مثنى مثنى، وأقام مثنى مثنى، ولما روي كذلك عن عبد الله بن زيد «فاستقبل القبلة يعني الملك، وقال: الله أكبر. الله أكبر... إلى آخر الأذان. قال ثم أمهل هنيهة، ثم قام فقال مثلها، إلا أنه قال: زاد بعد ما قال: حي على الفلاح: قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة». ^(٤) وأما المالكية فيختلفون عن غيرهم في ثنية قد قامت الصلاة، فالمشهور عندهم أنها تقال مرة

نفس ألفاظ الأذان في الجملة بزيادة: «وقد قامت الصلاة، بعد «حي على الفلاح». وكذلك اتفقوا على أن الترتيب بين ألفاظها هو نفس ترتيب ألفاظ الأذان، إلا أنهم اختلفوا في تكرار وإفراد ألفاظها على الوجه الآتي: الله أكبر.

تقال في بدء الإقامة «مرتين» عند المذاهب الثلاثة، وأربع مرات عند الحنفية. أشهد أن لا إله إلا الله. تقال «مرة واحدة» عند المذاهب الثلاثة، و«مرتين» عند الحنفية. أشهد أن محمداً رسول الله. تقال «مرة واحدة» عند المذاهب الثلاثة، و«مرتين» عند الحنفية. حي على الصلاة. تقال: «مرة واحدة» عند المذاهب الثلاثة، و«مرتين» عند الحنفية. حي على الفلاح. تقال: «مرة واحدة» عند المذاهب الثلاثة، و«مرتين» عند الحنفية. قد قامت الصلاة.

تقال «مرتين» عند الحنفية والشافعية والحنابلة «مرة واحدة» عند المالكية على المشهور. الله أكبر. تقال «مرتين» على المذاهب الأربعة. لا إله إلا الله. تقال «مرة واحدة» على المذاهب الأربعة. ويستخلص من ذلك أن المذاهب الثلاثة تختلف عن الحنفية بإفراد أكثر ألفاظ الإقامة كما تقدم.

(١) حديث أنس: «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة». أخرجه البخاري (٧٧/٢) - فتح ط السلفية) ومسلم (٢٨٦/١) ط الحلبي، وزاد البخاري فيه (٨٢/٢) قوله: «إلا الإقامة».

(٢) حديث ابن عمر: «إنما كان الأذان على عهد رسول الله ﷺ مرتين مرتين والإقامة مرة مرة». أخرجه أبو داود (٣٥٠/١) ط عزت حيد دهاس، والنسائي (٢١/٢) ط المكتبة التجارية. وهو ثابت لطريقه. التلخيص الحبير (١٩٦/١) ط دار المحاسن.

(٣) فتح القدیر (١٦٩/١)، والجمل على شرح المنهج (٣٠١/١) ط إحياء التراث، ومصاوب الجليل (١/٦٦) ط ليبيا، والمغني (٤٠٦/١) ط الرياض.

(٤) حديث عبد الله بن زيد... أخرجه أبو داود (٣٣٧/١) ط عزت حيد دهاس، وحسنه ابن عبد البر. كما في فتح الباري (٨١/٢) - ط السلفية).

الافتتاح^(١) ولا يصح تقديمها على وقت الصلاة. بل يدخل وقتها بدخول وقت الصلاة، ويشترط له شرطان، الأول: دخول الوقت، والثاني: إراد الدخول في الصلاة.

فإن أقام قبيل الوقت بجزء يسير بحيث دخل الوقت عقب الإقامة، ثم شرع في الصلاة عقب ذلك لم تحصل الإقامة، وإن أقام في الوقت وأخر الدخول في الصلاة بطلت إقامته إن طال الفصل، لأنها تتراد للدخول في الصلاة فلا يجوز إطالة الفصل^(٢).

ما يشترط لإجزاء الإقامة :

١٠ - يشترط في الإقامة ما يأتي :

دخول الوقت، ونية الإقامة، والأداء باللغة العربية، والخلو من اللحن الغير المعنى، ورفع الصوت. ولكن رفع الصوت بالإقامة يكون أخف من رفعه بالأذان، لاختلاف المقصود في كل منهما. فالمقصود من الأذان: إعلام الغائبين بالصلاة، أما الإقامة فالمقصود منها طلب قيام الحاضرين فعلاً للصلاة، وقد تقدم ذلك في وقت الإقامة.

وكذلك يشترط الترتيب بين الكلمات والمواولة بين ألفاظ الإقامة.

وفي هذه الشروط خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح أذان^(٣).

وأحدة، لما روى أنس قال «أمر بلال أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة»^(١)

حدر الإقامة :

٨ - الحذر هو: الإسراع وقطع التطويل.

وقد اتفق الفقهاء على الحذر في الإقامة والترسل في الأذان، لحديث رسول الله ﷺ : «إذا أذنت فترسل، وإذا أقيمت فاحذر»، ولما روى أبو عبيد بإسناده، عن عمر رضي الله عنه أنه قال لمؤذن بيت المقدس : «إذا أذنت فترسل، وإذا أقيمت فاحذر» قال الأصمعي : وأصل الحذر - بإخاء المهمة - في المشي إنما هو الإسراع^(٢).

وقت الإقامة :

٩ - شرعت الإقامة أهبة للصلاة بين يديها، تفخياً لها كغسل الإحرام، وغسل الجمعة، ثم لإعلام النفس بالتأهب والقيام للصلاة، وإعلام

(١) شرح الزرقاني ١/١٦٢ ط دار الفكر، وجواهر الإكليل ١/٣٧، والبدوي ١/١٨٤ ط دار الفكر. وحديث أنس سبق تحريجه في هذه الفقرة نفسها.

(٢) المغني ١/٤٠٧، والاختصار ١/٤٣ ط دار المعرفة، ومواهب الجليل ١/٤٣٧، والمجموع ٣/١٠٨، وفتح القدير ١/١٧٠ ط دار صادر، والأدباء والنظار بعناية الحموي ٢ ر ٢٤٤ ط القاهرة.

وحديث : «إذا أذنت فترسل، وإذا أقيمت فاحذر». ورواه الترمذي (١/٣٧٣ - ط الحلبي) وأعله الزيلعي في نصب الرأية (١/٢٧٥ - ط المجلس العلمي) بشف رابون في إسناده. ورواية أبي حنيفة بإسناده عن عمر رضي الله عنه «إذا أذنت فترسل وإذا أقيمت فاحذر» أخرجه السارطفي (١/٣٣٨ - ط شركة الطباعة الفنية) وفي إسناده جهالة. كذا في التعليق على الدارطفي.

(١) الخطيب ١/٤٦٤ ط ليبيا، والهداية مع فتح القدير ١/١٧٨.

(٢) المجموع للتروني ٣/٨٩، والمغني ١/٤١٢، ٤١٦، وشرح النجاة على فتح القدير ١٧١، ١٧٢.

(٣) ابن عسدين ١/٢٥٦، وبدائع الصنائع ١/١٤٩، ٤٠٩، والطحاوي ١/١٠٥، وحاشية البدوي ١/١٨١.

شرائط المقيم :

١١ - تشترك الإقامة مع الأذان في هذه الشرائط ونذكرها إجمالاً، ومن أراد زيادة تفصيل فليرجع إلى مصطلح (أذان)، وأول هذه الشروط .

أ - الإسلام : اتفق الفقهاء على اشتراط الإسلام في المقيم، فلا تصح الإقامة من الكافر ولا المرتد لأنها عبادة، وهما ليسا من أهلها. ^(١)

ب - الذكورة : اتفق الفقهاء على عدم جواز أذان المرأة وإقامتها لجماعة الرجال، لأن الأذان في الأصل للإعلام، ولا يشرع لها ذلك، والأذان يشرع له رفع الصوت، ولا يشرع لها رفع الصوت، ومن لا يشرع في حقه الأذان لا يشرع في حقه الإقامة.

وأما إذا كانت منفردة أو في جماعة النساء ففيه اتجاهات .

الأول : الاستحباب . وهو قول المالكية والشافعية، وهي رواية عند الحنابلة.

الثاني : الإباحة . وهي رواية عن أحمد .

الثالث : الكراهة . وهو قول الحنفية. ^(٢)

ج - العقل : نص فقهاء المذاهب على بطلان

أذان وإقامة المجنون والمعتوه والسكران، وقالوا يجب إعادة أذانهم، ولم يخالف في هذا إلا بعض الحنفية في السكران، حيث قالوا بكراهة أذان وإقامته واستحباب إعادتها. ^(١)

د - البلوغ : للعلماء في إقامة الصبي ثلاثة آراء : الأول : لا تصح إقامة الصبي سواء أكان مميزاً أم غير مميز، وهو رأي عند الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة.

الثاني : تصح إقامته إن كان مميزاً عاقلاً، وهو رأي آخر في تلك المذاهب .

الثالث : الكراهة إذا كان مميزاً، وهو رأي للحنفية. ^(٢)

هـ - العدالة : في إقامة الفاسق ثلاثة أقوال : ^(٣) الأول : لا يعتد بها، وهو رأي للحنفية، ورأي للحنابلة.

الثاني : الكراهة : وهو رأي للحنفية، والشافعية، والمالكية .

الثالث : يصح ويستحب إعادته . وهو رأي للحنفية والحنابلة .

وينظر تفصيل وتوجيه ذلك في (الأذان) .

و - الطهارة : اتفق الفقهاء على كراهة الإقامة مع الحدث الأصغر، لأن السنة وصل الإقامة بالشروع بالصلاة، واتفقوا على سنية الإعادة

= ١٩٩، والخطاب ١/٤٢٨، ٤٣٧، ٤٧٧، والمجموع ٣/١١٣، وأسنى المطالب ١/١٣٣، والرموني ١/٣١٤، والمغني ١/٤٣٩، ٤٤٩، وكشاف القناع ١/٢١١ - ٢٢٢

(١) ابن عابدين ١/٢٦٣، والبحر الرائق ١/٢٧٩، والجمل ١/٣٠٤، وبهائية المحتسج ١/٣٩٤، والمجموع ٣/٩٩، والخطاب ١/٤٣٤، وحاشية النسوتي ١/١٩٥، والمغني ١/٤٢٩

(٢) تبين الحقائق ١/٩٤، والفتاوى الهندية ٥٤/١ ط بولاق، والمغني ١/٤٢٧ ط الرياض، والمهذب ١/٦٤، وحاشية النسوتي ١/٢٠٠ ط دار الفكر، ومواهب الجليل ١/٤٦٣،

(١) ابن عابدين ١/٢٦٣ ط بولاق، والفتاوى الهندية ١/٥٤، والخطاب ١/٤٣٤ ط ليبيا، وحاشية النسوتي ١/١٩٥، والمجموع ٣/١٠٠، والمغني ١/٤٢٩

(٢) ابن عابدين ١/٢٦٣، والخطاب ١/٤٣٥، والمجموع ٣/١٠٠، والمغني ١/٤٢٩

(٣) منحة الخلائق على البحر الرائق ١/٢٧٨، والمغني ١/١١٣ ط الرياض، والحروشي ١/٢٣٧، والنووي ٣/١٠١

الأول ، للحنفية والمالكية : فيها الوقف بالسكون ، والفتح ، والضم .
الثاني ، رأي للمالكية : فيها السكون ، أو الضم .

أما التكبيرة الثانية ففيها أيضا قولان : الأول ، رأي للمالكية ، ورأي للحنفية : الجزم لا غير ، لما روي أن الإقامة جزم .
الثاني : الإعراب وهو : الضم ، وهو رأي آخر للمالكية ، ورأي للحنفية ، والجميع جائز ، ولكن الخلاف في الأفضل والمستحب .^(١)

١٣ - ومن مستحبات الأذان والإقامة عند المذاهب : استقبال القبلة ، غير أنهم استثنوا من ذلك الالتفات عند الحيعلتين «حي على الصلاة ، حي على الفلاح» . وفي الالتفات عند الحيعلتين في الإقامة ثلاثة آراء .

الأول : يستحب الالتفات عند الحيعلتين .
الثاني : يستحب إذا كان المكان متسعاً ، ولا يستحب إذا كان المكان ضيقاً ، أو الجماعة قليلة .
وهذان الرأيان للحنفية والشافعية .^(٢)

الثالث : لا يستحب أصلاً لأن الاستحباب في الأذان كان لإعلام الغائبين ، والإقامة لإعلام الحاضرين المنتظرين للصلاة ، فلا يستحب تحويل الوجه ، وهذا الرأي للحنابلة ، وهو رأي للحنفية ، ورأي للشافعية . ويؤخذ من كلام المالكية جواز

ماعداء الحنفية . وفي رأي للحنفية أن إقامة المحدث حدثاً أصغر جائزة بغير كراهة .

أما من الحدث الأكبر ففيه رأيان : الأول : ذهب الحنفية والمالكية والشافعية ، وهو إحدى الروايتين عند الحنابلة ، إلى كراهة إقامة المحدث حدثاً أكبر .

الثاني : الرواية الأخرى عند الحنابلة : بطلان الأذان مع الحدث الأكبر ، وهو قول عطاء ومجاهد والأوزاعي وإسحاق .^(٣)

ما يستحب في الإقامة :
١٢ - اتفقت المذاهب على استحباب الحذر في الإقامة والترسل في الأذان كما مر (ف/٩) . وفي الوقف على آخر كل جملة في الإقامة رأيان : الأول : قال المالكية ، وهو رأي للحنفية ، الإقامة معربة إن وصل كلمة بكلمة . فإن وقف المقيم وقف عليها بالسكون .

الثاني : قال الحنابلة ، وهو رأي آخر للحنفية ، ورأي للمالكية : الإقامة على الجزم مثل الأذان ، لما روي عن النخعي موقوفاً عليه ومرفوعاً إلى النبي ﷺ . أنه قال : «الأذان جزم ، والإقامة جزم ، والتكبير جزم» .^(٤)

وفي التكبيرتين الأولىين أقوال ، فالتكبير الأولى فيها قولان :

« وحديث : «الأذان جزم ، والإقامة جزم ، والتكبير جزم» . قال السخاوي : لا أصل له ، إنما هو من قول إبراهيم النخعي . المقاصد الحسنة (ص ١٦٠ - ط الحانجي) .

(١) نفس المراجع السابقة .
(٢) البحر الرائق ٢٧٢ / ١ ، والمجموع للنووي ١٠٧ / ٣

(١) بدائع الصنائع ١١٣ / ١ ط العاصمة ، والبحر الرائق ٢٧٧ / ١ وحاشية المسوقي ١٩٥ / ١ ، والمجموع للنووي ١٠٤ / ٣ ، ١٠٥ ، والمغني ١٣٣ / ١ ط الرياض . ويلاحظ أنه لا يميل للمحدث حدثاً أكبر دخول المسجد .

(٢) ابن عابدين ٢٥٩ / ١ ، والحطاب ٤٢٦ / ١ ، وكشاف التنوع ٢١٦ / ١ ، والمغني ٤٠٧ / ١

نزل وأقام على الأرض»^(١).

ولأنه لو لم ينزل لوقع الفصل بين الإقامة والشروع في الصلاة بالنزول وأنه مكروه، ولأنه يدعو الناس إلى القيام للصلاة وهو غير متهم لها. ويرى الحنابلة أن إقامة الراكب في السفر بدون عذر جائزة بدون كراهة.^(٢)

ما يكره في الإقامة

١٦ - يكره في الإقامة : ترك شيء من مستحباتها التي سبقت الإشارة إليها، وما يكره أيضاً : الكلام في الإقامة لغیر ضرورة إذا كان كثيراً، أما إن كان الكلام في الإقامة لضرورة مثل ما لورأى أعمى يخاف وقوعه في بشر، أو حية تدب إلى غافل، أو سيارة توشك أن تدمه وجب عليه إنذاره وبني على إقامته.

أما الكلام القليل لغیر ضرورة ففيه رأيان : الأول : لا يكره بل يؤدي إلى ترك الأفضل. قال هذا الحنفية والشافعية، واستدلوا لذلك بما ثبت في الصحيح من أن رسول الله ﷺ تكلم في الخطبة،^(٣) فالأذان أولى ألا يبطل، وكذلك الإقامة، ولأنها يصحان مع الحدث، وقاعدة، وغير ذلك من وجوه التخفيف.

الالتفات في الحيلتين. وفي رأي آخر أن المستحب هو استقبال القبلة في الابتداء.^(٤)

١٤ - ويستحب فيمن يقيم الصلاة : أن يكون تقياً، عالماً بالسنة، وعالماً بأوقات الصلاة، وحسن الصوت، مرتفعه من غير تطريب ولا غناء، وتفصيل ذلك في الأذان.

١٥ - واتفق الفقهاء على أنه يستحب لمقيم الصلاة أن يقيم واقفاً. وتكره الإقامة قاعداً من غير عذر. فإن كان بعذر فلا بأس. قال الحسن العبدی : «رأيت أبا زيد صاحب رسول الله ﷺ، وكانت رجله أصيبت في سبيل الله، يؤذن قاعداً»^(٥) ولما روي أن الصحابة «كانوا مع رسول الله ﷺ في مسير فانتهوا إلى مضيق، وحضرت الصلاة، فمطرت السماء من فوقهم، والبله من أسفل فيهم، فأذن رسول الله ﷺ وهو على راحلته وأقام، فتقدم على راحلته، ف صلى بهم يومئذ إيساء، يجعل السجود أخفض من الركوع»^(٦) كما تكره إقامة المشي والراكب في السفر وغيره من غير عذر. لما روي أن بلالا رضي الله عنه «أذن وهو راكب، ثم

(١) البحر الرائق ٢٧٢/١، والمحطاب والتاج والإكلیل علیہ ٤٤١/١ ط ليبيا، وحاشية الصدوقي ١٥٦/١ ط دار الفكر، والخروشي وحاشية الصدوقي علیہ ٢٣٢/١ ط دار صادر، والمجموع للنووي ١٠٧/٣، والمفتي ٤٢٩/١ ط الرياض، وكشاف القناع ٢١٧/١ ط أنصار السنة.

(٢) قول الحسن العبدی : رأيت أبا زيد صاحب رسول الله ﷺ يؤذن قاعداً. رواه البيهقي (٣٩٢/١) وإسناده حسن. التلخيص لأبن حجر (٣٠٣/١) ط دار المحاسن.

(٣) حديث : أن الصحابة كانوا مع رسول الله ﷺ في مسير. أخرجه الترمذي (٢٦٧/٢) ط الحلبي والبيهقي (٧/٢) ط دائرة المعارف العثمانية وقال : وفي إسناده ضعف.

(١) الأثر من بلال رضي الله عنه : أذن بلال وهو راكب ثم نزل أخرجه البيهقي في سننه (٣٩٢/١) ط دائرة المعارف العثمانية وأعله بالإرسال.

(٢) ابن عابدين ٢٦/١، وبدائع الصنائع ٤١٣/١، ٤١٤، وكشاف القناع ٢١٦/١، ٢١٧، والمفتي ٤٢٤/١ ط الرياض، والمجموع للنووي ١٠٦/٣، والمحطاب ٤٤١/١

(٣) حديث : تكلم رسول الله ﷺ في الخطبة. أخرجه البخاري (٤٠٧/٢) - الفتح ط السلفية وسلم (٥٩٦/٢) ط الحلبي.

ولأنها فعلا من الذكر يتقدمان الصلاة، فيسن أن يتولاهما واحد كالخطبتين، ووافقهم الحنفية على هذا الرأي إذا كان المؤذن يتأذى من إقامة غيره، لأن أذى المسلم مكروه. ^(١)

وقال المالكية: لا بأس أن يؤذن رجل وقيم غيره، لما رواه أبو داود في حديث عبد الله بن زيد أنه رأى الأذان في المنام فأتى النبي ﷺ فأخبره فقال: «ألقه على بلال، فألقاه عليه، فأذن بلال، فقال عبد الله: أنا رأيته وأنا كنت أريده قال: أقم أنت». ^(٢)

ولأنه يحصل المقصود منه، فأشبهه بالتولاهما معا، ووافقهم على ذلك الحنفية إذا كان المؤذن لا يتأذى من إقامة غيره. ^(٣)

إعادة الإقامة في المسجد الواحد:

١٨ - لو صلى في مسجد بأذان وإقامة، هل يكره أن يؤذن ويقام فيه ثانيا؟ في المسألة ثلاثة آراء:

الأول للحنفية، وهو رأي للمالكية، ورأي ضعيف للشافعية: إذا صلى في المسجد بأذان وإقامة كره لمن جاء بعدهم أن يؤذن وقيم، وشرط الحنفية أن يكون من أذن وصلى أولاً هم أهل المسجد «أي أهل حيّه» فمن جاء بعدهم فأذان الجماعة وإقامتهم لهم أذان وإقامة.

الثاني في الرأي الراجح للمالكية والشافعية:

(١) بدائع الصنائع ١/١٤٤ ط العاصمة، والمغني ١/١٥٠ ط الرياض، والمجموع ٣/١٢١

(٢) حديث عبد الله بن زيد: تقدم تخريجه. (ف-٧)

(٣) بدائع الصنائع ١/١٤٤ ط العاصمة، والمحطاب ٣/٥٣ ط ليبيا، والمغني ١/١٦٦ ط الرياض.

الثاني: يكره له ذلك، ويبنى على إقامته، وهذا قال الزهري والمالكية والحنابلة، لأن الإقامة حدر، وهذا يخالف الوارد، ويقطع بين كليهما. ^(١)
واتفق الفقهاء على أن التمهيط والتغني والتطريب بزيادة حركة أو حرف أو مد أو غيرها في الأوائل والأواخر مكروه، لمنافاة الخشوع والوقار.
أما إذا تفاحش التغني والتطريب بحيث يخل بالمعنى فإنه يجرم بدون خلاف في ذلك. ^(٢) لما روي أن رجلا قال لابن عمر: إني لأحبك في الله. قال: وأنا أبغضك في الله، إنك تغني في أذنانك. ^(٣)
قال: حماد يعني التطريب.

إقامة غير المؤذن:

١٧ - قال الشافعية والحنابلة: ينبغي أن يتولى الإقامة من تولى الأذان. واحتجوا بما روي عن الحارث الصدائي أنه قال: «بعث رسول الله ﷺ بلالا إلى حاجة له فأمرني أن أوذن فأذنت، فجاء بلال وأراد أن يقيم، فنهاه عن ذلك وقال: إن أخا صداء هو الذي أذن، ومن أذن فهو الذي يقيم». ^(١)

(١) ابن عابدين ١/٢٦٠ ط بولاق، وحاشية الدسوقي ١/١٧٩ ط دار الفكر، والمجموع للنووي ٣/١١٥، والمغني ١/٤٢٥ ط الرياض.

(٢) المجموع للنووي ٣/١٠٨، وابن عابدين ١/٢٥٩، وكشاف القناع ١/٢٢٢، وحاشية الدسوقي ١/١٩٦

(٣) روي أن رجلا قال لابن عمر: «إني أحبك في الله». أخرجه الطبراني في الكبير كما في مجمع الزوائد للهيتمي ٢/٣٠٣ ط القدسي وقال الهيتمي: فيه يحكى البكاء صفعه أحد وأبو حاتم وأبو داود.

(٤) حديث: «إن أخا صداء هو الذي أذن ومن أذن فهو الذي يقيم». أخرجه ابن ماجه (١/٢٣٧ ط الحلبي) وإسناده ضعيف. التلخيص لابن حجر (١/٢٠٩ ط دار المحاسن).

المغرب، ثم أذن وأقام وصلى العشاء»^(١) واتفق الفقهاء على استحباب الإقامة للمنفرد، سواء صلى في بيته أو في مكان آخر غير المسجد، لخبر عقبة بن عامر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «يعجب ربك من راعي غنم في رأس الشظية للجبل يؤذن ويقيم للصلاة ويصلي، فيقول الله عز وجل: انظروا إلى عبدي هذا يؤذن ويقيم الصلاة يخاف مني، قد غفرت لعبدي وأدخلته الجنة»^(٢)

ولكنه إذا اقتصر على أذان الحلي وإقامته أجزأه، لما روي أن عبدا لله بن مسعود صلى بملقعة والأسود بنير أذان ولا إقامة وقال: يكفينا أذان الحلي وإقامتهم»^(٣)

الإقامة لصلاة المسافر:

٢٠ - الأذان والإقامة للمفرد والجماعة مشروعان في السفر كما في الحضر، سواء أكان السفر سفر قصر أو دونه»^(٤)

يستحب أن يؤذن ويقيم للجماعة الثانية، إلا أنه لا يرفع صوته فوق ما يسمعون، ووافقهم على ذلك الخفية إذا كان المسجد على الطريق، وليس له أهل معلومون، أو صلى فيه غير أهله بأذان وإقامة، فإنه يجوز لأهله أن يؤذنوا ويقموا. الثالث للحنبلة: الخيار، إن شاء أذن وأقام ويغني أذانه وإقامته، وإن شاء صلى من غير أذان ولا إقامة»^(١)

ما يقام له من الصلوات:

١٩ - يقام للصلوات الخمس المفروضة في حال الحضر والسفر والانفراد والجماعة والجمعة. واتفق الفقهاء على طلب الإقامة لكل من الصلاتين المجموعتين، لأن الرسول ﷺ جمع المغرب والعشاء بمزدلفة وأقام لكل صلاة»^(٢) ولأنها صلاتان جمعها وقت واحد، وتصلى كل صلاة وحدها، فافتضى أن تكون لكل صلاة إقامة»^(٣)

واتفق الفقهاء على طلب الإقامة للصلوات الفوائت، لما روي عن أبي سعيد عن رسول الله ﷺ «أنه حين شغلهم الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات أمر بلالا أن يؤذن ويقيم لكل واحدة منهن، حتى قالوا: أذن وأقام وصلى الظهر، ثم أذن وأقام وصلى العصر، ثم أذن وأقام وصلى

(١) المجموع للنووي ٨٢/٣، ٨٣، والمغني ٤٢٠/١ ط الأولى، وبدائع الصنائع ٤١٩/١

وحديث أبي سعيد حين شغلهم الكفار يوم الأحزاب عن أربع صلوات. أخرجه الشافعي ٨٦/١ ط مكتبة الكليات الأزهرية) وصححه أحمد شاكر في تعليقه على الترمذي (١/٣٣٨ - ط الحلبي).

(٢) حديث: «يجب ربك ... أخرجه النسائي ٢٠/٢ ط المكتبة التجارية) وأبو داود ٩/٢ - ط عزت حيد دهاش) وقال المنذري: رجاله ثقات.

(٣) بدائع الصنائع ٤١٦/١، ٤١٧ ط العاصمة، وحاشية الدسوقي ١٩٧/١، ومواهب الجليل ٤٥١/١، وابن عابدين ٢٦٤/١، ٣٦٥ والمجموع للنووي ٨٥/٣، والمغني ٤٢٠/١ وما بعدها ط الرياض، وكشاف القناع ٢١١/١ والأثر عن عبدا لله بن مسعود أنه صلى بملقعة. أخرجه ابن أبي شيبه في المصنف ٢٢٠/١ ط الدار السلفية) وإسناده صحيح.

(٤) بدائع الصنائع ٤١٧/١، وابن عابدين ٢٦٤/١، ومواهب

(١) بدائع الصنائع ٤١٨/١، وحاشية الدسوقي ١٩٨/١، والمجموع ٨٥/٣، والمغني ٤٢١/١

(٢) حديث: «أن الرسول ﷺ جمع المغرب ... أخرجه البخاري ٥٢٣/٣ - الفتح ط السلفية).

(٣) بدائع الصنائع ٤١٩/١ ط العاصمة، والمجموع ٨٣/٣ ط المنيرة، والمغني ٤٢٠/١، وحاشية الدسوقي ٢٠٠/١

وماروي عن عائشة رضي الله عنها قال :
«سفت الشمس على عهد رسول الله ﷺ فبعث
مناديا ينادي : الصلاة جامعة»^(١).

إجابة السامع للمؤذن والمقيم :
٢٣ - نص الفقهاء على صيغة الإجابة باللسان
فقالوا : يقول السامع مثل مايقول المقيم ، إلا في
الحيلتين «حيّ على الصلاة وحيّ على الفلاح»
فإنه يحول «لا حول ولا قوة إلا بالله» .

ويزيد عند إقامة الصلاة «أقامها الله وأدامها» ،
لما روي أبو داود بإسناده عن بعض أصحاب النبي
ﷺ : «أن بلالا أخذ في الإقامة فلما أن قال : قد
قامت الصلاة ، قال النبي ﷺ : أقامها الله
وأدامها»^(٢) . وقال في سائر الإقامة كنحو حديث
عمر في الأذان الذي رواه جعفر بن عاصم عن أبيه
عن عمر بن الخطاب أن رسول الله ﷺ قال : «إذا
قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر ، فقال أحدكم :
الله أكبر الله أكبر»^(٣) . وانظر مصطلح أذان .

وحكم الإجابة باللسان أنها سنة عند المالكية
والشافعية والحنابلة ، وأما الحنفية فإن الإجابة
عندهم تكون في الأذان دون الإقامة^(٤).

الأذان للصلاة المعادة :

٢١ - في الإقامة للصلاة المعادة في وقتها للفساد
رأيان :

الأول : للحنفية : تعاد الصلاة الفاسدة في
الوقت بغير أذان ولا إقامة ، وأما إن قضوها بعد
الوقت قضوها في غير ذلك المسجد بأذان
 وإقامة^(١).

الثاني : للمالكية : يقام للصلاة المعادة للبطلان
أو الفساد ،

ولم يعثر للشافعية والحنابلة على تصريح بذلك ،
ولكن قواعدهم لا تأباه^(٢).

ما لا يقام له من الصلوات :

٢٢ - اتفق الفقهاء على أنه لا يسن الإقامة لغير
الصلوات الخمس والجمعة . فلا أذان ولا إقامة
لصلاة الجنازة ولا للوتر ولا للنوافل ولا لصلاة
العيدين وصلاة الكسوف والخسوف
والاستسقاء^(٣) . لما روي عن جابر بن سمرة قال :
«صليت مع النبي ﷺ العيد غير مرة ولا مرتين بغير
أذان ولا إقامة»^(٤).

= الجليل ١/ ٤٤٩ ، وحاشية السنوني ١/ ١٩٧ ، والمجموع
للنوي ٣/ ٨٧ ، وكشاف القناع ١/ ٢١١ ، والمغني ١/ ٤٧١
(١) ابن عابدين ١/ ٢٦١ - ٢٦٢

(٢) الحارثي ١/ ٢٣٦ ط دار صادر ، والسنوني ١/ ١٩٩ ط الحلبي ،
وباية المحتاج ١/ ٣٨٧ ط المكتب الإسلامي ، والمغني ١/ ٤٢٠ ط
الرياض .

(٣) بدائع الصنائع ١/ ٤١٥ ، وابن عابدين ١/ ٢٥٨ ، والمحطاب
١/ ٤٣٥ ، وحاشية الصديقي على الحارثي ١/ ٢٢٨ ، وكشاف
القناع ١/ ٢١١ ، والمجموع ٣/ ٧٧ ، والتلخفة ١/ ٤٦٢

(٤) حديث جابر بن سمرة : «صليت مع النبي ﷺ العيد غير مرة
ولا مرتين بغير أذان ولا إقامة» أخرجه مسلم (٢/ ٦٠٤) ط
الحلي .

(١) حديث عائشة : «الصلاة جامعة» أخرجه البخاري (٢/ ٥٤٩ -
الفتح - ط السلفية ، ومسلم (٢/ ٦٢٠ ط الحلبي) .

(٢) حديث : «أن بلالا ...» أخرجه أبو داود (١/ ٣٦٢) ط عزت
سيد دعاس قال المتنازي : في إسناده رجل مجهول . مختصر سنن
أبي داود (١/ ٢٨٥) - نشر دار المعرفة .

(٣) حديث عمر : «إذا قال المؤذن : الله أكبر الله أكبر ، أخرجه مسلم
(١/ ٢٨٩) ط الحلبي .

(٤) ابن عابدين ١/ ٢٦٧ ، وبدائع الصنائع ١/ ٤٢٢ ، والقرطبي
١٨/ ١٠١ ط دار الكتب ، والمغني ١/ ٤٢٧ ، والمجموع ٣/ ١٢٢

الفصل بين الأذان والإقامة :

وفي الظهر قدوما يصلي أربع ركعات، يقرأ في كل ركعة نحواً من عشر آيات، وفي العصر مقدار ما يصلي ركعتين، يقرأ في كل ركعة نحواً من عشر آيات^(١).

أما في المغرب: فقد اتفق الفقهاء على تعجيل الإقامة فيها لحديث رسول الله ﷺ: «بين كل أذانين صلاة لمن شاء إلا المغرب»^(٢) لأن مبني المغرب على التعجيل، ولما روى أبو أيوب الأنصاري رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لن تزال أمتي بخير ما لم يؤخروا المغرب إلى اشتباك النجوم»^(٣) وعلى هذا يسن أن يكون الفصل بين الأذان والإقامة فيها يسيراً. وللعلماء في مقدار هذا الفصل اليسير أقوال:

أ - قال أبو حنيفة والمالكية: يفصل بين الأذان والإقامة في المغرب قائماً بمقدار ثلاث آيات، ولا يفصل بالصلاة، لأن الفصل بالصلاة تأخير، كما لا يفصل المقيم بالجلوس، لأنه تأخير للمغرب، ولأنه لم يفصل بالصلاة بغيرها أولى.

ب - وقال أبو يوسف ومحمد: يفصل بجلسة خفيفة كالجلسة بين الخطبتين، وهو الراجح عند الشافعية والحنابلة، ووجه قولهم: أن الفصل

٢٤ - صرح الفقهاء باستحباب الفصل بين الأذان والإقامة بصلاة أو جلوس أو وقت يسع حضور المصلين فيما سوى المغرب، مع ملاحظة الوقت المستحب للصلاة.

وتكره عندهم الإقامة للصلاة بعد الأذان مباشرة بدون هذا الفصل، وذلك لما روي عن رسول الله ﷺ أنه قال لبلال: «اجعل بين أذانك وإقامتك نفساً حتى يقضي المتوضئ حاجته في مهل، وحتى يفرغ الأكل من أكل طعامه في مهل».

وفي رواية: «ليكن بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل من أكله، والشارب من شربه، والمعتصر إذا دخل لقضاء حاجته»^(٤).

ولأن المقصود بالأذان إعلام الناس بدخول الوقت ليتجهتوا للصلاة بالطهارة فيحضرُوا المسجد، ويالوصول ينتهي هذا المقصود، وتضوت صلاة الجماعة على كثير من المسلمين.^(٥)

وقد ورد عن بعض الفقهاء تحديد مقدار الفصل بين الأذان والإقامة، فروي الحسن عن أبي حنيفة أن مقدار الفصل في الفجر قدر ما يقرأ عشرين آية،

(١) حديث: «اجعل بين أذانك... أخرجه عبد الله بن أحمد في زبائده على المسند (١٤٣/٥) - ط المصنعة - من حديث أبي بن كعب، وذكره الهيثمي في المجمع (٤/٢) - ط القدسي - وأعله بالانقطاع.

وحديث: «ليكن بين أذانك وإقامتك مقدار ما يفرغ الأكل». أخرجه الترمذي (٣٧٣/١) - ط الحلبي - وضعه ابن حجر في التلخيص (٢٠٠/١) - ط شركة الطباعة الفنية).

(٢) مراقي الفلاح (١٠٧/١)، وابن عابدين (٢٦١/١)، والحارثي (٢٣٥/١) ط بولاق، وبدائع الصنائع (٤١٠/١) ط المصنعة، وأسنى المطالب (١٣٠/١) ط للكتب الإسلامي، وكشاف القناع (٢٢١/١).

(١) بدائع الصنائع (٤١٠/١)

(٢) حديث: «بين كل أذانين ركعتين ماعدا صلاة المغرب». أخرجه الدارقطني (٢٦٤/١) - شركة الطباعة الفنية - والبيهقي في المعرفة كما في نصب الراية (١٤٠/١) - ط المجلس العلمي - وأعله بطرد أحد رواته ثم قال: «لن شاء».

(٣) حديث: «لا تزال أمتي بخير» - لو قال: «صلى الفطرة ما لم يؤخروا المغرب إلى أن تلتبشك النجوم». أخرجه أبو داود (٢٩١/١) - ط عزت حيد دهمس - والحاكم (١٩٠/١) - ط دائرة المعارف العراقية - وصححه، ووافقه الذهبي.

الثالث ، وهو رأي للشافعية : يجوز للإمام أن يستأجرون آحاد الناس لأنه هو الذي يتولى مصالح المسلمين . ويجوز له الإعطاء من بيت المال . هذا ، وقد صرح الشافعية بأنه لا يجوز الاستئجار على الإقامة فقط بدون الأذان لأنه عمل قليل .^(١)

والتفصيل في مصطلح (أذان ، وإجارة) .

الإقامة لغير الصلاة :

٢٦ - يستحب الأذان في أذن المولود اليمنى والإقامة في اليسرى ، لما روي عن أبي رافع قال : «رأيت رسول الله ﷺ أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة» .^(٢)

وينظر مصطلح (أذان) فقرة ٥١ (ج- ٢ ص ٣٧٢) .

اقتباس

التعريف :

١ - الاقتباس في اللغة : هو طلب القبس ، وهو

(١) ابن عابدين ٢٦٣/١ ، وبدائع الصنائع ٤١٥/١ ، والخطاب ٤٥٥/١ ، والجمع للنفوس ١٢٧/٢ ، والمغني ٤١٥/١ ط
(٢) ابن عابدين ٢٥٨/١ ، والخطاب ٤٣٣/١ ، ونخبة المحتاج ٤٦١/١ ط دار صادر .

وحديث : «رأيت رسول الله ﷺ أذن في أذن الحسن حين ولدته فاطمة بالصلاة» أخرجه الترمذي (٩٧/٤ - ط المحيي) وقال ابن حجر في التلخيص (١٤٩/٤) - ط شركة الطباعة الفنية : مداره على حاصم بن حبيد الله وهو ضعيف .

مسنون ولا يمكن بالصلاة ، فيفصل بالجلسة لإقامة السنة .

ج- وأجاز الحنابلة وبعض الشافعية الفصل بركعتين بين الأذان والإقامة في المغرب ، أي أنهما لا يكرهان ولا يستحبان .^(١)

الأجرة على الإقامة مع الأذان :

٢٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا وجد من يؤذن ويقيم محسباً - ممن تتحقق فيه شرائط المؤذن - فلا يجوز استئجار أحد للأذان والإقامة .

وأما إذا لم يوجد المتطوع أو وجد ولم تتحقق فيه الشروط فهل يستأجر على الأذان والإقامة ؟ في المسألة ثلاثة آراء :

الأول : المنع لأنه طاعة ، ولا يجوز استئجار أحد على الطاعة لأنه عامل لنفسه ، ولما روي أن آخرما عهد به رسول الله ﷺ لعثمان بن العاص رضي الله عنه «أن يصلي بالناس صلاة أضعفهم ، وأن يتخذ مؤذناً لا يأخذ عليه أجرة»^(٢)

وهذا الرأي لمتقدمي الحنفية ، وهو رأي للمالكية والشافعية والحنابلة .

الثاني : الجواز لأنه كسائر الأعمال ، وهو قول لمتأخري الحنفية ، ورأي للمالكية والشافعية والحنابلة ، ووجه ذلك : أن بالمسلمين حاجة إليه ، وقد لا يوجد متطوع . ولأنه إذا انقطع له قد لا يجد ما يقيت به عياله .

(١) المراجع السابقة مع بدائع الصنائع ٤١١/١

(٢) حديث : «أن يصلي (عثمان بن العاص) بالناس صلاة...» أخرجه أبوداود (٣٦٣/١) - ط هزرت عبيد محسن (والحكم ٢٠١/١) ط دائرة المعارف المثنائية) وصححه ووافقه الذهبي .

الكريم، فهي وردت في القرآن الكريم بمعنى «مكة المكرمة»، إذ لا ماء فيها ولا نبات، فنقل الشاعر عن هذا المعنى الحقيقي إلى معنى مجازي هو: «لا نفع فيه ولا خير».

حكمه التكليفي :

٣ - يرى جمهور الفقهاء^(١) جواز الاقتباس في الجملة إذا كان لمقاصد لا تخرج عن المقاصد الشرعية تحسینا للكلام، أما إن كان كلاما فاسدا فلا يجوز الاقتباس فيه من القرآن، وذلك ككلام المبتدعة وأهل المجون والفحش.

قال السيوطي^(٢) : لم يتعرض له المتقدمون ولا أكثر المتأخرين، من الشافعية مع شيوع الاقتباس في أعصارهم واستعمال الشعراء له قديما وحديثا، وقد تعرض له جماعة من المتأخرين، فمثل عنه الشيخ العزین عبد السلام فأجازه، واستدل له بما ورد عنه ﷺ من قوله في الصلاة وأجرها: «وجهت وجهي...»^(٣) الخ. وقوله: «اللهم فائق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا أقض عني الدين وأغنني من الفقر»^(٤).

الشعلة من النار، ويستعار لطلب العلم، قال الجوهري في الصحاح: اقتبست منه علما: أي استفدته^(١).

وفي الاصطلاح : تضمين المتكلم كلامه - شعرا كان أو نثرا - شيئا من القرآن أو الحديث، على وجه لا يكون فيه إشعار بأنه من القرآن أو الحديث^(٢).

أنواعه :

٢ - الاقتباس على نوعين : أحدهما : ما لم ينقل فيه المقتبس (بفتح الباء) عن معناه الأصلي، ومنه قول الشاعر:

قد كان ما خُفْتُ أن يكونا إنما إلى الله راجعونا
وهذا من الاقتباس الذي فيه تغيير يسير، لأن الآية (إنما إليه راجعون)^(٣).

والثاني : ما نقل فيه المقتبس عن معناه الأصلي كقول ابن الرومي :

لئن أخطأت في مدحك ما أخطأت في منعي
لقد أنزلت حاجاتي (بواد غير ذي زرع)
فقلوه «بواد غير ذي زرع»^(٤) اقتباس من القرآن

(١) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٣٨ ط بلاق، والأدب الشرعية لابن مفلح ٢/ ٣٠٠، والإتقان للسيوطي ١/ ١١١

(٢) الإتقان للسيوطي ١/ ١١١ - ١١٣

(٣) حديث «وجهت وجهي...» أخرجه مسلم ٥٣٦/١ ط الحلي

(٤) حديث «اللهم فائق الإصباح وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا، أقض عني الدين، وأغنني من الفقر». أخرجه ابن أبي شيبة كما في السند الثور للسيوطي ٣/ ٣٢٨ - ط دار الفکر من حديث مسلم بن يسار مرفوعا، وإسناده ضعيف لإرساله.

(١) الصحاح للجوهري، والكليات لأبي البقاء، ومفردات الراسب، والاصباح للبرماني: (قيس).

(٢) موسوعة اصطلاحات العلوم الإسلامية للتهانوي ٥/ ١١٨٧ طبع عياط. بيروت، والكليات لأبي البقاء الكفوي ١/ ٢٥٣ طبع وزارة الثقافة. دمشق، والإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ١١١ طبع مصطفى الباسي الحلي ١٣٧٠ هـ، والأدب الشرعية لابن مفلح ٢/ ٣٠٠

(٣) سورة البقرة/ ١٥٦

(٤) سورة إبراهيم/ ٣٧

وفي سياق الكلام لا يبي بكر... وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون». وفي حديث لابن عمر... قد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة.

اقتداء

التعريف :

١ - الاقتداء لغة : مصدر اقتدى به ، إذا فعل مثل فعله تأسيًا ، ويقال : فلان قدوة : أي يقتدى به ، ويتأسى بأفعاله .^(١)

ويستعمله الفقهاء بالمعنى اللغوي ، وهو إذا كان في الصلاة يعرفونه بأنه : اتباع المؤتم الإمام في أفعال الصلاة . أو يربط صلاة المؤتم بالإمام بشروط خاصة جاء بها الشرع ، وبينها الفقهاء في كتاب الصلاة عند الكلام عن صلاة الجماعة .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاتتمام :

٢ - الاتتمام : بمعنى الاقتداء . يقول ابن عابدين : إذا ربط صلاته بصلاة إمامه حصل له صفة الاقتداء والاتتمام ، وحصل لإمامه صفة الإمامة .^(٣)

والاقتداء في استعمال الفقهاء أعم من الاتتمام ، لأنه يكون في الصلاة وغيرها .

ب - الاتباع :

٣ - من معاني الاتباع في اللغة : المشي خلف الغير ، ومنه اتباع الجنائز ، والمطالبة بالحق كما في الآية (فمن عَفِيَ له من أخيه شيء فاتباع

وقد اشتهر عند المالكية تحريمه وتشديد النكير على فاعله ،^(١) لكن منهم من فرق بين الشعر فأكبره الاقتباس فيه ، وبين النثر فأجازه . ومن استعمله في النثر من المالكية القاضي عياض وابن دقيق العيد . وقد استعمله فقهاء الحنفية في كتبهم الفقهية .^(٢)

٤ - ونقل السيوطي عن شرح يديعية ابن حجة أن الاقتباس ثلاثة أقسام :

الأول : مقبول ، وهو ما كان في الخطب والمواظ والعهود .

والثاني : مباح ، وهو ما كان في الغزل والرسائل والقصاص .

والثالث : مردود ، وهو على ضربين . (أحدهما) اقتباس ما نسبته الله إلى نفسه ، بأن ينسبه المقتبس إلى نفسه ، كما قيل عمن وقع على شكوى بقوله : (إنَّ إلينا إيابهم ، ثم إن علينا حسابهم) .^(٣)

(والآخر) تضمين آية في معنى هزل أو مجون . قال السيوطي : وهذا التقسيم حسن جدا ، وبه أقول .^(٤)

(١) الإقنان للسيوطي ١١١/٨ - ١١٣

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٢٨/٣

(٣) سورة الفاشية ٢٥ - ٢٦

(٤) الإقنان ١١٢/١

(١) المصباح المنير ولسان العرب مادة : (قدو) .

(٢) ابن عابدين ٣٦٩/١ ، والطحاوي على الدر ٢٣٩

(٣) نفس المراجع .

الاعتداء في الصلاة

٧ - الاعتداء في الصلاة هو : ربط صلاة المؤتم بصلاة الإمام كما سبق ، فلا بد أن يكون هناك إمام ، ومقتد ، ولو واحدا . وأقل من تتعقد به الجماعة - في غير العيدين والجمعة - اثنان ، وهو أن يكون من الإمام واحد ، لقول النبي ﷺ : «الانسان لما فوقه جماعة»^(١) ولفعله عليه الصلاة والسلام حين «صلر بابن عباس وحده»^(٢)

وسواء كان ذلك الواحد رجلا أو امرأة أو صبيا يعقل ، لأن النبي ﷺ سمي الاثنان مطلقا جماعة . وأما المجنون والصبى الذي لا يعقل فلا عبرة بهما ، لأنها ليسا من أهل الصلاة .^(٣)

هذا ، وهناك شروط لابد من توفرها في الاعتداء والمقتدى به (الإمام) ، وحالات تخص المقتدى أي : (المأموم) نذكرها فيما يلي :

شروط المقتدى به (الإمام) :

٨ - يشترط في الإمام في الجملة : الإسلام والعقل اتفاقا ، والبلوغ عند الجمهور ، وكذلك الذكورة إذا كان المقتدون ذكورا ، والسلامة من الأعذار - كرعاف وسلس البول - إذا اقتدى به أصحاب ، والسلامة من عاهات اللسان - كنفائة وتمتمة - إذا اقتدى به السليم منها ، وكذا السلامة من فقد شرط

بالمعروف^(١) ويأتي بمعنى الاتهام ، يقال : اتبع القرآن : اتهم به وعمل بما فيه .^(٢) واستعمله الفقهاء بهذه المعاني ، كما استعملوه بمعنى الرجوع إلى قول ثبتت عليه حجة ، فهو بهذا المعنى أخص من الاعتداء .^(٣)

جـ - التأسي :

٤ - التأسي في اللغة : من الأسوة بمعنى القدوة ، يقال : تأسيت به واتتسيت : أي اقتديت . فالتأسي بمعنى الاقتداء .^(٤)

ومن معاني التأسي : التعزي ، أي : التصبر . وأكثر ما يكون الاقتداء في الصلاة ، أما التأسي فيستعمل في غير ذلك .

د - التقليد :

٥ - التقليد عبارة عن : قبول قول الغير بلا حجة ولا دليل .^(٥)

أقسام الاقتداء :

٦ - الاقتداء على أقسام ، منها : اقتداء المؤتم بالإمام في أفعاله من القيام والركوع والسجود وغيرها .

ومنها : الاقتداء في غير الصلاة ، فهو بمعنى التأسي ، كاعتداء الأمة بالنبي ﷺ في أقواله وأفعاله ، واتباع سنته ، وغير ذلك كما سيأتي .

(١) حديث : «الانسان لما فوقها جماعة» ... أخرجه ابن ماجه (٣١٢/١) - ط الحلي ، وقال الحافظ البوصيري في الزوائد : الربيع وولده ضعيفان .

(٢) حديث : «صلى النبي ﷺ بابن عباس وحده» ... أخرجه البخاري (١٩٠/٢) - الفتح - ط السلفية .

(٣) البهائى ١/ ١٥٦ ، والفيلسوفى ١/ ٢٢٠ ، وكشال الفناع ٤٥٣/١ ، وجواهر الإكليل ١/ ٦٦

(١) سورة البقرة / ١٧٨

(٢) لسان العرب والمصباح للمترجمة : (تبع) .

(٣) التقرير والتحرير لابن الممام ٣/ ٣٠٠ ، وحاشية الطحطاوي على الدر ١/ ٢٣٩

(٤) المصباح المنير ولسان العرب مادة : (أسى) ، وتفسير القرطبي

٥٦/١٨

(٥) التعريفات للبرجاني ، ومسلم الثبوت ٢/ ٤٠٠

تخضر جماعة فينوي الدخول معهم بقلبه في صلاتهم، سواء أكان في أول الصلاة أم قد صلو ركعة فأكثر.^(١)

ولا فرق في اشتراط النية للمأموم بين الجمعا وسائر الصلوات عند المالكية، وهو الصحيح عند الشافعية.

وعند الحنفية، وهو مقابل الصحيح عند الشافعية: لا يشترط في الجمعة نية الاقتداء وكذلك العیدان، لأن الجمعة لا تصح بدون الجماعة، فكان التصريح بنية الجمعة أو العيد مغنيا عن التصريح بنية الجماعة.^(٢)

ولا يجب تعيين الإمام باسمه كزيد، أو صفته كالخاضر، أو الإشارة إليه، بل تكفي نية الاقتداء بالإمام، فإن عينه وأخطأ بطلت صلاته، لربط صلاته بمن لم ينو الاقتداء به.^(٣)

هذا، ولا يشترط لصحة الاقتداء أن يكون الإمام قد نوى الإمامة عند جمهور الفقهاء خلافا للحنابلة. واشترط الحنفية نية الرجل الإمامة لصحة اقتداء النساء به.^(٤) وتفصيله في مصطلح (إمامة).

كطهارة وستر عورة.^(١) على تفصيل وخلاف في بعضها يذكر في مصطلح: (إمامة).

شروط الاقتداء:

أ - النية:

٩ - اتفق الفقهاء على أن نية المؤتم الاقتداء بالإمام شرط لصحة الاقتداء، إذ المتابعة عمل يفترق إلى النية.

والمعتبر في النية عمل القلب اللازم للإرادة، ويستحب التلفظ بها عند الحنفية والشافعية، وهو قول للحنابلة قياسا على الحج. وذهب جماعة إلى أن التلفظ بها بدعة، لأنه لم يرد عن النبي ﷺ ولا عن أحد من الصحابة والتابعين.^(٢)

ويشترط في النية أن تكون مقارنة للتحريمة، أو متقدمة عليها بشرط ألا يفصل بينها وبين التحريمة فاصل أجني، وعلى ذلك فلا تصح نية الاقتداء في خلال الصلاة بعدما أحرم منفردا عند جمهور الفقهاء: (الحنفية، والمالكية، وهو رواية عند الحنابلة)^(٣)

وقال الشافعية، وهو رواية عند الحنابلة: يجوز للذي أحرم منفردا أن يجعل نفسه مأموما، بأن

(١) الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/١٥٧، ١٥٨، والمهذب ١/١٠٤، ١٠٥، والمغني ٢/٣٥، ٥٣، ٥٤، وجواهر الإكليل ٧٨/١

(٢) ابن عابدين ١/١٧٨، ٢٧٩، ٣٧٠، والطحطاوي على مراقي الفلاح ١/١٥٨، والمغني ٢/٣٣١، ٩٣/٣، وبناية المحتاج ١/١٤٣، ٢/٢٠٠، وجواهر الإكليل ١/٨١، وكشاف القناع ١/٨٧، ٣١٤

(٣) ابن عابدين ١/٣٧٠، والشرح الصغير ١/٤٤٩، والموسوي ١/٣٣٨، والمغني ٢/٢٣١، ٢٣٢

(١) نهاية المحتاج ٢/٢٠٠-٢٠٣، والمغني ٢/٢٣٢

(٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ١/١٥٨، والشرح الصغير ١/٤٤٩، وبناية المحتاج ٢/٢٠٢، ٢٠٣

(٣) ابن عابدين ١/٢٨٢، والطحطاوي على مراقي الفلاح ١/١٥٨، وبناية المحتاج ٢/٢٠٢، ٢٠٣، والدسوقي ١/٣٣٧

(٤) ابن عابدين ١/٣٧٠، ومراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي ص ١٥٨، وبلغة السالك ١/٤٥١، وبناية المحتاج ٢/٢٠٤، والمغني ٢/٢٣١

ب - عدم التقدم على الإمام :

١٠ - يشترط لصحة الاقتداء ألا يتقدم المقتدي إمامه في الموقف عند جمهور الفقهاء : (الحنفية والشافعية والحنابلة) لحديث : «إِنَّمَا جُمِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ»^(١) والالتزام بالإتباع ، والمتقدم غير تابع ، ولأنه إذا تقدم الإمام يشتبه عليه حال الإمام ، ويحتاج إلى النظر وراءه في كل وقت ليتابعه ، فلا يمكنه المتابعة .

وقال مالك : هذا ليس بشرط ، ويمخرجه التقدم إذا أمكنه متابعة الإمام ، لأن الاقتداء يوجب المتابعة في الصلاة ، والمكان ليس من الصلاة . لكنه يندب أن يكون الإمام متقدما على المأموم ، ويكره التقدم على الإمام ومحاذاته إلا للضرورة^(٢) .

والاعتبار في التقدم وعدمه للقائم بالعقب ، وهو مؤخر القدم لا الكعب ، فلو تساوى في العقب وتقدمت أصابع المأموم لطول قدمه لم يضر . وكذلك إذا كان المأموم طويلا وسجد قدام الإمام ، إذا لم تكن عقبه مقدمة على الإمام حالة القيام ، صحت الصلاة ، أما لو تقدمت عقبه وتأخرت أصابعه فيضرب ، لأنه يستلزم تقدم المنكب ، والعبرة في التقدم بالآلية للقاعدين ، وبالجنب للمضطجعين^(٣) .

١١ - فإذا كان المأموم امرأة أو أكثر من واحد يقف خلف الإمام ، وإذا كان واحدا ذكرا - ولو صبيا . يقف على يمين الإمام مساويا له عند الجمهور ، ويذهب الشافعية ومحمد بن الحسن إلى أنه يستحب تأخره عن الإمام قليلا^(١) .

وصرح الحنفية بأن محاذاة المرأة للرجال تفسد صلاتهم . يقول الزيلعي الحنفي : فإن حاذت امرأة مشتهاة في صلاة مطلقة - وهي التي لها ركوع وسجود - مشتركة بينها تحريمة وأداء في مكان واحد بلا حائل ، ونوى الإمام إمامتها وقت الشروع بطلت صلاته دون صلاتها ، لحديث : «أَخْرَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَّرَهُنَّ اللَّهُ»^(٢) وهو المخاطب به دونها ، فيكون هو التارك لفرض القيام ، فتفسد صلاته دون صلاتها^(٣) .

وجهور الفقهاء : (المالكية والشافعية والحنابلة) يقولون : إن محاذاة المرأة للرجال لا تفسد الصلاة ، ولكنها تكره ، فلو وقفت في صف الرجال لم تبطل صلاة من يلها ولا من خلفها ولا من أمامها ، ولا صلاتها ، كما لو وقفت في غير الصلاة ، والأمر في الحديث بالتأخير لا يقتضي الفساد مع عدمه^(٤) . هذا ، وفي الصلاة حول الكعبة في المسجد

(١) فتح القدير ١/٣٠٧ ، ومغني المحتاج ١/٢٤٦ ، والزيلعي ١٣٦/١

(٢) حديث : «أَخْرَوْهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَخَّرَهُنَّ اللَّهُ ... مِنْ حَيْثُ ابْنُ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ . أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٣/١٤٩) - ط المكتب الإسلامي ، وصححه ابن حجر في الفتح ١/٤٠٠ - ط السلفية .

(٣) الزيلعي ١/١٣٨ ، وفتح القدير ١/٣١٢ ، ٣١٣

(٤) جواهر الإكليل ١/٧٩ ، ٣٣١ ، ومغني المحتاج ١/٢٤٥ .

٢٤٦ ، وكشاف الفتاوى ١/٤٨٨

(١) حديث : «إِنَّمَا جُمِلَ الْإِمَامُ ...» أخرجه البخاري (٢/١٧٣) - الفتح - ط السلفية ، ومسلم (١/٣٠٨) - ط الحلبي .

(٢) البدائع ١/١٤٥ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، وابن عابدين ١/٣٥٠ ، والشرح الصغير ١/٤٥٧ ، والفواكه الدواني ١/٢٤٦ ، ومغني المحتاج ١/٢٤٥ ، وأسنى المطالب ١/٢٢١ ، ٢٢٢ ، والمغني ٢/٢١٤ ، وكشاف الفتاوى ١/٤٨٥ - ٤٨٦

(٣) نفس المراجع السابقة .

المسائل، ووافقه المالكية والحنابلة في هذه القاعدة مع خلاف وتفصيل في بعض المسائل. وخالفه الشافعية في أكثر المسائل كما سيأتي بيانه عند الكلام في: (اختلاف صفة الإمام والمقتدي).

د - اتحاد صلاتي المقتدي والإمام :

١٣ - يشترط في الاقتداء اتحاد صلاتي الإمام والمأموم سببا وفعلا ووصفا، لأن الاقتداء ببناء التحريمة على التحريمة، فالقندي عقد تحريمته لما انعقدت له تحريمة الإمام، فكل ما تنعقد له تحريمة الإمام جاز البناء عليه من المقتدي، وعلى ذلك فلا تصح ظهر خلف عصر أو غيره ولا عكسه، ولا تصح صلاة ظهر قضاء ظهر ظهر أداء، ولا ظهرين من يومين مختلفين، كظهر يوم السبت خلف ظهر الأحد الماضيين، إذ لا بد من الاتحاد في عين الصلاة وصفتها وزمنها، وهذا عند جمهور الفقهاء: (الحنفية والمالكية والحنابلة) وذلك لقوله عليه السلام: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تُخْتَلَفُوا عَلَيْهِ»^(١).

وقال الشافعية: من شروط صحة القدوة توافق نظم صلاتيهما في الأفعال الظاهرة، ولا يشترط اتحاد الصلاتين. وعلى ذلك تصح قدوة من يؤدي الصلاة بمن يقضيها، والمفترض بالمتنفل، ومؤدي الظهر بالعصر، وبالعكس. أي القاضي بالمؤدي، والمتنفل بالمفترض، وفي العصر بالظهر، نظرا لا تفاق الفعل في الصلاة وإن اختلفت النية.

(١) البدائع ١/١٣٨، وابن عابدين ١/٣٧٠ - ٣٩٦، والهندية

١/٨٥، والدمسوقي ١/٣٣٩، وجواهر الإكليل ١/٨٠،

وكشاف القناع ١/٤٨٤ - ٤٨٥. والحديث سبق ترجمته ف/ ١١

الحرام يشترط لصحة الاقتداء عند الجمهور عدم تقدم المأموم على الإمام في نفس الجهة، حتى إذا تقدمه في غير جهتها لم يضر اتفاقا^(٢). وتفصيل هذه المسألة وكيفية الصلاة داخل الكعبة يرجع فيه إلى مصطلحي: (صلاة الجماعة، واستقبال القبلة).

ج - ألا يكون المقتدي أقوى حالا من الإمام :

١٢ - يشترط لصحة الاقتداء عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) ألا يكون المقتدي أقوى حالا من الإمام، فلا يجوز اقتداء قاريء بأمي، ولا مفترض بمتنفل، ولا بالغ بصبي في فرض، ولا قادر على ركوع وسجود بعاجز عنها، وكذلك لا يصح اقتداء سالم بمعلول، كمن به سلس بول، ولا مستور عورة بعار عند الحنفية والحنابلة، ويكره ذلك عند المالكية^(٣).

وقد ذكر الحنفية في ذلك قاعدة فقالوا: الأصل أن حال الإمام إن كان مثل حال المقتدي أو فوقه جازت صلاة الكل، وإن كان دون حال المقتدي صحت صلاة الإمام. ولا تصح صلاة المقتدي. إلا إذا كان الإمام أميا والمقتدي قارئا، أو كان الإمام أخرس فلا يصح صلاة الإمام أيضا^(٤). وقد توسع الحنفية في تطبيق هذا الأصل على كثير من

(١) السريلمي ١/١٣٦، ومغني المحتاج ١/٢٤٦، وقليوبي

١/٣٣٧، ٢٣٨، وكشاف القناع ١/٤٨٦، وبلغة السالك

٤٥٧/١

(٢) ابن عابدين ١/٣٨٩، والهندية ١/٨٥، والدمسوقي

١/٣٢٢، ٣٢٩، ٣٣٣، وكشاف القناع ١/٤٧٦، ٤٨٠ -

٤٨٤

(٣) الفتاوى الهندية ١/٨٩

المسافة. ^(١) أما في خارج المسجد فإذا كانت المسافة قدر ما يسع صفيين فإنها تمنع من صحة الاقتداء عند الحنفية، إلا في صلاة العيدين، وفي صلاة الجنازة خلاف عندهم. ^(٢) ولا يمنع الاقتداء بعد المسافة في خارج المسجد إذا لم يزد عن ثلاثمائة ذراع عند الشافعية. ^(٣) واشترط الحنابلة في صحة الاقتداء خارج المسجد رؤية المأموم للإمام أو بعض من وراءه. فلا يصح الاقتداء إن لم ير المأموم أحدهما، وإن سمع التكبير، ومهما كانت المسافة. ^(٤)

ولم يفرق المالكية بين المسجد وغيره ولا بين قرب المسافة وبعدها، فقالوا بصحة الاقتداء إذا أمكن رؤية الإمام أو المأموم أو سماع الإمام ولو بمسمع. ^(٥)

وجود الحائل، وله عدة صور :

١٦ - الأولى : إن كان بين المقتدي والإمام نهر كبير تجري فيه السفن (ولو زورقا عند الحنفية) لا يصح الاقتداء، وهذا باتفاق المذاهب، وإن اختلفوا في تحديد النهر الكبير والصغير. فقال الحنفية والحنابلة : النهر الصغير هو ما لا تجري فيه السفن، وقال المالكية : هو ما لا يمنع من سماع الإمام، أو بعض المأمومين، أو رؤية فعل أحدهما. وقال الشافعية : هو النهر الذي يمكن العبور من أحد

وكذا يجوز الظهر والعصر بالصبح والمغرب، وتجوز الصبح خلف الظهر في الأظهر عند الشافعية، وله حيث أخذ الخروج بنية الفارقة أو الانتظار ليسلم مع الإمام وهو الأفضل. ^(١) لكن الأولى فيها الانفراد.

فإن اختلف فعلها كمكتوبة وكسوف أو جنازة، لم يصح الاقتداء في ذلك على الصحيح، لمخالفته النظم، وتعدر المتابعة معها. ^(٢) أما اقتداء المتنفل خلف المفترض فجائز عند جميع الفقهاء. ^(٣)

هـ - عدم الفصل بين المقتدي والإمام :

١٤ - يشترط لصحة الاقتداء ألا يكون بين المقتدي والإمام فاصل كبير.

وهذا الشرط محل اتفاق بين فقهاء المذاهب في الجملة، وإن اختلفوا في بعض الفروع والتفاصيل على النحو التالي :

بُعد المسافة :

١٥ - فَرَّقَ جمهور الفقهاء بين المسجد وغير المسجد فيما يتعلق بالمسافة بين الإمام والمقتدي، فقال الحنفية والشافعية والحنابلة : إذا كان المأموم يرى الإمام أو من وراءه، أو سمع التكبير ومهما في مسجد واحد صح الاقتداء، وإن بعدت

(١) الفتاوى الهندية ١/٨٨، ومغني المحتاج ١/٢٤٨، وكشاف

القناع ١/٩٩١

(٢) الفتاوى الهندية ١/٨٧

(٣) مغني المحتاج ١/٢٤٩

(٤) كشاف القناع ١/٩٩١

(٥) السنوسي ١/٣٣٧. والمراد بالمسمع : من يبلغ عن الإمام الحاضر، فليس منه الالتصاف بمجرد سماع صوت الإمام المتوكل بالذئاع لعدم تحقق الاجتماع.

(١) مغني المحتاج ١/٢٥٣، ٢٥٤، ونهاية المحتاج ٢/٢٠٥-٢٠٧،

٢١١

(٢) المراجع السابقة.

(٣) ابن عابدين ١/٣٧٠، والسنوسي ١/٣٣٩، وكشاف القناع

١/٤٨٤، ومغني المحتاج ١/٢٥٣

لا يشتبه عليه حال الإمام ساعاً أورؤية، لما روي أن النبي ﷺ «كان يصلي في حجرة عائشة رضي الله عنها والناس في المسجد يصلون بصلاته»^(١).

قال الشافعية: فإن حال ما يمنع المرور لا الرؤية كالشباك أو يمنع الرؤية لا المرور كالباب المردود فوجهان.

وعلى هذا الاقتداء في المساكن المتصلة بالمسجد الحرام وأبوابها من خارجه صحيح، إذا لم يشتبه حال الإمام لساعاً أورؤية، ولم يتخلل إلا الجدار، كما ذكره شمس الأئمة فيمن صلى على سطح بيته المتصل بالمسجد أو في منزله بجنب المسجد وبين وبين المسجد حائط مقتدياً بإمام في المسجد وهو يسمع التكبير من الإمام أو من المكر تمحوز صلاته. ويصح اقتداء الواقف على السطح بمن هو في البيت، ولا يخفى عليه حاله.^(٢)

ولم يفرق المالكية، وهو رواية عند الحنابلة بين ما إذا كان الجدار كبيراً أو صغيراً، فقالوا بجواز الاقتداء إذا لم يمنع من سماع الإمام أو بعض المأمومين أورؤية فعل أحدهما.^(٣)

و- اتحاد المكان :

١٩ - يشترط لصحة الاقتداء أن يجمع المقتدي والإمام موقف واحد، إذ من مقاصد الاقتداء

طرفيه إلى الآخر من غير سباحة بالوثوب فوقه، أو المشي فيه، وفي حكمه النهر المحجوج إلى سباحة عند الشافعية على الصحيح.^(١)

١٧ - الثانية : يمنع من الاقتداء طريق نافذ يمكن أن تجري فيه عجلة، وليس فيه صفوف متصلة عند الحنفية والحنابلة.^(٢) قال الحنفية: لو كان على الطريق مأموم واحد لا يثبت به الاتصال، وبالثلاث يثبت، وفي المثنى خلاف.^(٣)

ولا يضر الطريق إذا لم يمنع من سماع الإمام أو بعض المأمومين أورؤية فعل أحدهما عند المالكية، وهو الصحيح عند الشافعية، ولهذا صرحوا بجواز صلاة الجماعة لأهل الأسواق وإن فرت الطرق بينهم وبين إمامهم. والرواية الثانية عند الشافعية يضر، لأنه قد تكرر فيه الزحمة فيعسر الاطلاع على أحوال الإمام.^(٤)

هذا، وأجاز أكثر الفقهاء الفصل بطريق في صلاة الجمعة والعديد من صلاة الخوف ونحوها، والتفصيل في مواضعها.

١٨ - الثالثة : صرح الحنفية والشافعية، وهو رواية عن الحنابلة، بأنه إذا كان بين الإمام والمأموم جدار كبير أو باب مغلق يمنع المقتدي من الوصول إلى إمامه لو قصد الوصول إليه لا يصح الاقتداء، ويصح إذا كان صغيراً لا يمنع، أو كبيراً وله ثقب

(١) ابن عابدين ٣٩٣/١، وكشاف الفلاح ٢٩٢/١، والسنوني

٣٣٦/١، ومغني المحتاج ٢٤٩/١

(٢) ابن عابدين ٣٩٣/١، ومراتي الفلاح ص ١٥٩، ١٦٠،

وكشاف الفلاح ٤٩٢/١

(٣) الهندية ٨٧/١

(٤) السنوني ٣٣٦/١، ومغني المحتاج ٢٤٩/١

(١) حديث: «كان النبي ﷺ يصلي في حجرة عائشة...» أخرجه البخاري (الفتح ٢١٣/٢ - ط السلفية).

(٢) الفتاوى الهندية ٨٧/١، ومراتي الفلاح ص ١٦٠، ومغني

المحتاج ٢٥٠/١، وحاشية القليوبي ٢٤٤/١، ٢٤٤

(٣) الإنصاف ٢٩٥/٢ - ٢٩٧، والسنوني ٣٣٦/١

السفينة التي تلي القبلية^(١).
وقال الشافعية : لو كانا في سفيتين صح اقتداء أحدهما بالآخر وإن لم تكونا مكشوفتين ، ولم تربط أحدهما بالآخرى ، بشرط ألا تزيد المسافة على ثلاثمائة ذراع ، وعدم الحائل ، والماء بينهما كالنهر بين المكانين ،^(٢) بمعنى أنه يمكن اجتيازه سباحة ولم يشترطوا الالتصاق ولا الربط ، خلافا للحنفية ، والمختار عند الحنابلة .

ثالثا : علو موقف المقتدي على الإمام أو عكسه :

٢٢ - يجوز أن يكون موقف المأموم عاليا - ولو بسطح - عن الإمام عند الحنفية والحنابلة ، وهو رأي المالكية في غير صلاة الجمعة . فصح اقتداء من بسطح المسجد بالإمام الذي يصلي بالمسجد ، لإمكان المتابعة .

ويكره أن يكون موقف الإمام عاليا عن موقف المأموم^(٣).

ولم يفرق الشافعية بين ارتفاع موقف الإمام والمأموم ، فشرطوا في هذه الحال ، محاذاة بعض بدن المأموم بعض بدن الإمام ، والعبرة في ذلك بالطول العادي ، وقال النووي يكره ارتفاع المأموم على إمامه حيث أمكن وقوفها بمستوى واحد ، وعكسه كذلك ، إلا الحاجة تتعلق بالصلاة ، كتبليغ يتوقف عليه إسراع المأمومين وتعليمهم صفة الصلاة ،

اجتماع جمع في مكان ، كما عهد عليه الجماعات في الأعصر الخالية ، ومبنى العبادات على رعاية الاتباع فيشترط ليظهر الشعار^(١). وللفقهاء في تطبيق هذا الشرط تفصيل ، وفي بعض الفروع خلاف كالآتي :

أولا - الأبنية المختلفة :
٢٠ - تقدم ما يتعلق بالأبنية المنفصلة .

ثانيا - الاقتداء في السفن المختلفة :

٢١ - يشترط في الاقتداء ألا يكون المقتدي في سفينة والإمام في سفينة أخرى غير مقترنة بها عند الحنفية ، وهو المختار عند الحنابلة ، لاختلاف المكان ، ولو اقررتنا صح اتفاقا ، للاتحاد الحكمي . والمراد بالاقتران : محاشة السفيتين ، وقيل ربطهما^(٢).

وتوسع المالكية في جواز اقتداء ذوي سفن متقاربة ، ولم يشترطوا ربط السفيتين ، ولا المحاشة ، ولم يحددوا المسافة حيث قالوا : جاز اقتداء ذوي سفن متقاربة في المرسى بإمام واحد في بعضها يسمعون أقواله أو أقوال من معه في سفينته من مأمومين ، أو يرون أفعاله أو أفعال من معه في سفينته من مأمومين . وكذلك لو كانت السفن سائرة على المشهور ، لأن الأصل السلامة من طرؤه ما يفرقها من ريح أو غيره .

لكنهم نصوا على استحباب أن يكون الإمام في

(١) جواهر الإكليل ١/ ٨١ ، والندوي ١/ ٣٣٦

(٢) القليوبي ١/ ٢٤٣

(٣) ابن عابدين ١/ ٣٩٤ - ٣٩٥ ، والندوي ١/ ٣٣٦ ، والمغني

٢٠٦/ ٢٠٩

(١) هبة المحتاج ٢/ ١٩١ ، ومغني المحتاج ١/ ٢٤٨

(٢) مراقي الفلاح ص ١٦٠ ، وشرح منتهى الإرادات ١/ ٦٩٤

والمراد بالصف عند الحنفية مازاد على الثلاث، وفي رواية المراد بالصف الثلاث، وعلى هذا قالوا:

(١) المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة، واحد عن يمينها وآخر عن يسارها وآخر خلفها، ولا تفسد أكثر من ذلك.

(٢) والمرأتان تفسدان صلاة أربعة من الرجال، واحد عن يمينها، وآخر عن يسارها، وصلاة اثنين خلفها.

(٣) وإن كن ثلاثا أفسدن صلاة واحد عن يمينهن، وآخر عن يسارهن وثلاثة ثلاثة إلى آخر الصفوف.

وهذا جواب ظاهر الرواية. وفي رواية الثلاث كالصف، تفسد صلاة كل الصفوف خلفهن إلى آخر الصفوف، لأن الثلاث جمع كامل.

وفي رواية عن أبي يوسف أن الثنتين كالثلاث. وفي رواية أخرى جعل الثلاث كالثنتين. ^(١)

ح - العلم بانتقالات الإمام :

٢٤ - يشترط في الاقتداء علم المأموم بانتقالات الإمام، بسماح أو رؤية للإمام أو لبعض المقتدين به، لثلاث يشبه على المقتدي حال الإمام فلا يتمكن من متابعته، فلو جهل المأموم أفعال إمامه الظاهرة كالركوع والسجود، أو اشتبهت عليه لم تصح صلاته، لأن الاقتداء متابعة، ومع الجهل أو الاشتباه لا تمكن المتابعة، وهذا الشرط متفق عليه

فيستحب ارتفاعهما لذلك، تقديما لمصلحة الصلاة. ^(١)

وهذا الكلام في البناء ونحوه. أما الجبل الذي يمكن صعوده كالصفا أو المروة أو جبل أبي قبيس فالعبرة فيه بالمسافة التي سبق القول فيها وهي ثلاثمائة ذراع. فالإمام إذا كان المأموم أعلى من الإمام.

ز - عدم توسط النساء بين الإمام والمأموم :
٢٣ - يشترط لصحة الاقتداء عند الجمهور عدم توسط النساء، فإن وقفت المرأة في صف الرجل كره، ولم تبطل صلاتها، ولا صلاة من يليها، ولا من خلفها. لأنها لو وقفت في غير صلاة لم تبطل صلاته، فكذلك في الصلاة، وقد ثبت أن عائشة رضي الله عنها «كانت تعترض بين يدي رسول الله ﷺ نائمة وهو يصلي». والنهي للكرهية، ولهذا لا تفسد صلاتها فصلاة من يليها أولى. وهكذا إن كان هناك صف تام من النساء، فإنه لا يمنع اقتداء من خلفهن من الرجال. ^(٢)

وزهب الحنفية إلى أنه يشترط لصحة الاقتداء ألا يكون بين المقتدي والإمام صف من النساء بلا حائل قدر ذراع، وبهذا قال أبو بكر من الحنابلة،

(١) القليوبي ٢٤٣/١، وبإية المحتاج ١٩٨/٢

(٢) جواهر الإكليل ٧٩/١، والندوي ٣٣٢/١، ومعني المحتاج ٢٤٥/١، والمغني لابن قدامة ٢/٢٠٤، وكشاف القناع ٤٨٨/١.

وحدث اعتراض عائشة... أخرجه البخاري (الفتح ٥٨٨/١ - ط السلفية).

(١) الفتاوى الهندية ٨٨/١، وابن عابدين ٣٩٣/١، والزيلعي ١٣٩، ١٣٨/١

عند الفقهاء. (١)

زاد الحنفية : وكذا علمه بحال إمامه من إقامة أو سفر قبل الفراغ أو بعده، وهذا فيما لو صلى الرباعية ركعتين في مصر أو قرية. (٢)

هذا، وقد تقدم أن الحنابلة لا يجوزون الاقتداء خارج المسجد بالسباع وحده. بل يشترطون في إحدى الروايتين رؤية المأموم للإمام أو بعض المقتديين به، لقول عائشة لنساء كن يصلين في حجرتها: «لا تصلين بصلاة الإمام فإنكن دونه في حجاب» ولأنه لا يمكنه المتابعة في الغالب.

وأما على الرواية الأخرى فالحنابلة يكتفون بالعلم بانتقالات الإمام بالسباع أو بالرؤية. (٣)

ط - صحة صلاة الإمام :

٢٥ - يشترط لصحة الاقتداء صحة صلاة الإمام، فلو تبين فسادها لا يصح الاقتداء، قال الحنفية : لو تبين فساد صلاة الإمام، فسقاً منه، أو نسياناً لمضي مدة المسح، أو لوجود الحدث أو غير ذلك، لم تصح صلاة المقتدي لعدم صحة البناء، وكذلك لو كانت صحيحة في زعم الإمام فاسدة في زعم المقتدي لبنائه على الفاسد في زعمه. (٤)

والمراد بالفسق هنا : الفسق الذي يخل بركن أو شرط في الصلاة، كأن يصلي وهو سكران، أو هو

محدث متعمداً.

أما الفسق في العقيدة، أو بارتكاب المحرمات، فهي مسألة خلافية، وقد شدد فيها الإمام أحمد، وقال : إنه إذا كان داعياً إلى بدعته، وعلم بذلك المقتدي، فعليه إعادة الصلاة، حتى لو علم بذلك بعد الصلاة، وهذه الرواية المعتمدة في المذهب.

أما إذا كان لا يدعو إلى بدعته، وهو مستور الحال، فالظاهر أنه لا إعادة على من اقتدى به، وفي رواية : عليه الإعادة.

وزعم جمهور الفقهاء إلى أن الصلاة خلف الفاسق مكروهة، ولا إعادة فيها. لحديث : «صلوا خلف من قال لا إله إلا الله». ولأن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج. وأن الحسن والحسين كانا يصليان خلف مروان ووراء الوليد بن عقبة. (١)

ومثله ما ذهب إليه المالكية حيث قالوا : لا يصح الاقتداء بإمام تبين في الصلاة أو بعدها أنه كافر، أو أمسرة، أو مجنون، أو فاسق (على خلاف فيه) أو ظهر أنه محدث، إن تعمد الحدث أو علم المؤتم بحديثه في الصلاة أو قبلها، أو اقتدى به بعد العلم ولو ناسياً. (٢)

وكذا قال الشافعية : لا يصح اقتداؤه بمن يعلم بطلان صلاته، كمن علم بكفره أو حدثه أو نجاسة ثوبه، لأنه ليس في صلاة فكيف يقتدي به، وكذا

(١) شرح الدردير ١/ ٣٢٦ و٣٢٧ والمغني ٢/ ١٨٥ - ١٨٨.

وحديث : «صلوا خلف من قال لا إله إلا الله...» أخرجه الدارقطني (١/ ٥٦ ط دار المحاسن) وضعفه ابن حجر في التلخيص (٢/ ٣٥ ط دار المحاسن) والأثر عن ابن عمر أنه كان يصلي خلف الحجاج. أخرجه ابن أبي شيبة (٢/ ٣٧٨ ط الدار السلفية).

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٧٨، والدروري ١/ ٣٢٦، ٣٢٧.

(١) ابن عابدين ١/ ٣٧٠، والدروري ١/ ٣٣١، والخطاب ٢/ ١٠٦، ومغني المحتاج ١/ ٢٤٨، وبهاية المحتاج ٢/ ١٩١، وكشاف القناع ١/ ٩١
(٢) ابن عابدين ١/ ٣٧٠
(٣) كشاف القناع ١/ ٩٢
(٤) ابن عابدين ١/ ٣٧٠

صلاة المأموم، كما هو مذهب مالك وأحمد في أظهر الروايتين، بل في أنصهها عنه. وهو أحد الوجين في مذهب الشافعي، اختاره القفال وغيره. (١)
واستدل الإمام أحمد لهذا الاتهام بأن الصحابة رضوان الله عليهم - كان يصلي بعضهم خلف بعض على اختلافهم في الفروع. وأن المسائل الخلافية لا تخلو إما أن يصيب المجتهد فيكون له أجران: أجر اجتهداه وأجر إصابته، أو أن يخطئ، فله أجر واحد وهو أجر اجتهداه، ولا إثم عليه في الخطأ. (٢)

أحوال المقتدي :

٢٦ - المقتدي إما مدرك، أو مسبوق، أو لاحق، فالمدرك من صلى الركعات كاملة مع الإمام، أي أدرك جميع ركعاتها معه، سواء أدرك معه التحريمة أو أدركه في جزء من ركوع الركعة الأولى إلى أن قعد معه القعدة الأخيرة، وسواء أسلم معه أم قبله. (٣)

والمدرك يتابع إمامه في أفعاله وأقواله، إلا في حالات خاصة تذكر في كيفية الاقتداء.

٢٧ - والمسبوق من سبقه الإمام بكل الركعات بأن اقتدى بالإمام بعد ركوع الأخيرة، أو ببعض الركعات. (٤) وقد اختلفوا في حكمه، فقال

لا يصح الاقتداء بإمام يعتقد المقتدي بطلان صلاته. (١)

وصرح الحنابلة بأنه لا يصح الاقتداء بكافر ولو بسدعة مكفرة، ولو أسره وجهل المأموم كفره ثم تبين له. وكذلك من ظن كفره أو حدثه، ولو بان خلاف ذلك فيعيد المأموم، لا اعتقاده بطلان صلاته. (٢)

لكن المالكية قالوا: لو علم المقتدي بحدث إمامه بعد الصلاة فلا بطلان. (٣) كما أن الحنابلة صرحوا بأنه لو صلى خلف من يعلمه مسلماً، فقال بعد الصلاة: هو كافر، لم يؤثر في صلاة المأموم لأنها كانت محكوما بصحتها. (٤)

وأما الإمام فلو أخطأ أو نسي لم يؤخذ بذلك المأموم، كما في البخاري وغيره، أن النبي ﷺ قال: «أثمتمكم يَصَلُّونَ لكم ولهم، فإن أصابوا فلكم ولهم، وإن أخطئوا فلكم وعليهم». فجعل خطأ الإمام على نفسه دونهم، وقد صلى عمر وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وهو جنب ناسيا للجنباء، فأعاد ولم يأمر المأمومين بالإعادة، وهذا مذهب جمهور العلماء، كمالك والشافعي وأحمد في المشهور عنه.

وكذلك لو فعل الإمام ما يسوغ عنده، وهو عند المأموم يبطل الصلاة، مثل أن يقتصد ويصلي ولا يتوضأ، أو يمس ذكره، أو يترك البسملة، وهو يعتقد أن صلاته تصح مع ذلك، والمأموم يعتقد أنها لا تصح مع ذلك، فجمهور العلماء على صحة

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٢٣/ ٣٥٢، ٣٧٢.

وحديث: أثمتمكم يصلون لكم... أخرجه البخاري

(الفق ١٨٧/ ٢ - ط السلفية).

(٢) المفتي ١٩٠/ ٢ ١٩١

(٣) ابن عابدين ١/ ٣٩٩

(٤) كشاف القناع ١/ ٤٦١، والفتاوى الهندية ١/ ٩١، وابن عابدين

٤٠٠/ ١

(١) مغني المحتاج ١/ ٢٣٧

(٢) كشاف القناع ١/ ٤٧٥، ٤٧٦

(٣) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ١/ ٣٢٧

(٤) كشاف القناع ١/ ٤٧٥

وذهب المالكية، وأبي يوسف ومحمد من الحنفية، وهو المعتمد في المذهب، أن المسبوق يقضي أول صلاته في حق القراءة، وآخرها في حق التشهد، فمدرك ركعة من غير فجر يأتني بركعتين بفاتحة وسورة وتشهد بينهما، ورباعية الرباعي بفاتحة فقط، ولا يعقد قبلهما، فهو قاض في حق القول عملاً برواية: «ومساتكم فاقضوا» لكنه بان على صلاته في حق الفعل عملاً برواية: «ومساتكم فاقضوا» وذلك تطبيقاً لقاعدة الأصوليين: (إذا أمكن الجمع بين السدلين مجبج) فحملنا رواية الإتمام على الأفعال، ورواية القضاء على الأقوال. (١)

٢٨ - واللاحق هو من فاتته الركعات كلها أو بعضها بعد اقتدائه بعذر، كغفلة وزحمة، وسبق حدث ونحوها، أو بغير عذر كان سبق إمامه في ركوع أو سجود، كما عرفه الحنفية، وهو المتخلف عن الإمام بركن أو أكثر، كما عبر عنه غير الحنفية.

وحكم اللاحق عند الحنفية كمؤتم، لا يأتي بقراءة ولا سجود سهو، ولا يتغير فرضه بنية إقامة، ويبدأ بقضاء مافاتاته بعذر، ثم يتابع الإمام إن لم يكن قد فرغ، عكس المسبوق. (٢)

وقال الجمهور: (المالكية والشافعية والحنابلة) إن تخلف عن الإمام بركعة فأكثر بعذر، من نوم أو غفلة، تابع إمامه فيما بقي من صلاته، ويقضي ما سبقه الإمام به بعد سلام الإمام كالمسبوق، وإن تخلف بركنتين بغير عذر بطلت صلاته عندهم. وكذلك لو تخلف بركن واحد عمداً عند المالكية،

أبوحنيفة والحنابلة: ما أدركه المسبوق فهو آخر صلاته قولاً وفعلًا، فإن أدركه فيما بعد الركعة الأولى كالثانية أو الثالثة لم يستفتح، ولم يستعد، وما يقضيه فهو أول صلاته، يستفتح فيه، ويتعدو، ويقرأ الفاتحة والسورة كالمفرد، لما روي عن النبي ﷺ قال: «ما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاقضوا» (٣) والمقضي هو الفائت، فيكون على صفته، لكن لو أدرك من رباعية أو مغرب ركعة، تشهد عقب قضاء ركعة أخرى عند الحنابلة كما قال به سائر الفقهاء، غير أبي حنيفة، لثلا يلزم تغيير هيئة الصلاة، لأنه لو تشهد عقب ركعتين لزم قطع الرباعية على وتر، والثلثية شفعا، ومراعاة هيئة الصلاة ممكنة، وقال أبوحنيفة: لو أدركه في ركعة الرباعي يقضي ركعتين بفاتحة وسورة ثم يتشهد، ثم يأتي بفاتحة خاصة، ليكون القضاء بالهيئة التي فاتت. (٤)

وقال الشافعية: ما أدركه المسبوق مع الإمام فهو أول صلاته، وما يفعله بعد سلام إمامه آخرها، لقوله عليه الصلاة والسلام: «فما أدركتم فصلوا، وما فاتكم فاتموا» (٥) وإتمام الشيء لا يكون إلا بعد أوله، وعلى ذلك إذا صلى مع الإمام الركعة الثانية من الصبح، وقت الإمام فيها يعيد في الباقي القنوت، ولو أدرك ركعة من المغرب مع الإمام تشهد في الثانية. (٦)

(١) حديث: «ما أدركتم فصلوا وما فاتكم فاقضوا...» أخرجه البخاري (الفتح ١١٦/٢ - ط السلفية) ومسلم (٤٢١/١ - ط الحلبي).

(٢) ابن عابدين ٤٠١/١، وكشاف القناع ٤٦١/١، ٤٦٢.

(٣) حديث: «فما أدركتم فصلوا...» أخرجه البخاري (١١٦/٢ - الفتح - ط السلفية) ومسلم (٤٢٢/١ - ط الحلبي).

(٤) مغني المحتاج ٢٦٠/١.

(١) ابن عابدين ٤٠١/١، والنسوي ٣٤٦/١.

(٢) الفتاوى الهندية ٩١/١، وابن عابدين ٤٠٠/١.

هذا، ومقتضى الاقتداء والمتابعة ألا يحصل فعل من أفعال المقتدي قبل فعل الإمام، وقد فصل الفقهاء بين الأفعال التي يسبب فيها سبق المأموم فعل إمامه أو مقارنته له بطلان الاقتداء، ويزن غيرها من الأفعال، فقالوا: إن تقدم المأموم إماما في تكبيرة الإحرام لم يصح الاقتداء أصلا، لعدو صحة البناء، وهذا باتفاق المذاهب. (١)

وجهور الفقهاء: (المالكية والشافعية والحنابلة، وهو رواية عن أبي يوسف من الحنفية) على أن مقارنة المأموم للإمام في تكبيرة الإحرام تضر بالاقتداء وتبطل صلاة المقتدي، عمدا كان أو سهوا، لحديث: «إِنْسَانٌ جُعِلَ الْإِمَامُ يُؤْتَمُّ بِهِ، فَلَا تَحْتَلِفُوا عَلَيْهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبَرُوا، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا» (٢)

لكن المالكية قالوا: إن سبقه الإمام ولو بحرف صح، إن ختم المقتدي معه أو بعده، لا قبله. (٣) واشترط الشافعية، وهو المفهوم من كلام الحنابلة، تأخر جميع تكبيرة المقتدي عن تكبيرة الإمام. (٤)

ولا تضر مقارنة تكبيرة المقتدي لتكبير الإمام عند أبي حنيفة، حتى نقل عنه القول بأن المقارنة هي السنة، قال في البدائع: ومنها (أي من سنن الجماعة) أن يكبر المقتدي مقارنا لتكبير الإمام فهو أفضل باتفاق الروايات عن أبي حنيفة. . . لأن

وهو رواية عند الشافعية، ولا تبطل في الأصح عندهم.

وإن تخلف بركن أو ركنين لعذر فإن المأموم يفعل ما سبقه به إمامه ويدركه إن أمكن، فإن أحره فلا شيء عليه، وإلا تبطل هذه الركعة فيتداركها بعد سلام الإمام. (١) وهذا في الجملة، وفي المسألة تفصيل، وفي بعض الفروع خلاف يرجع إليه في مصطلح (لاحق).

كيفية الاقتداء

أولا - في أفعال الصلاة :

٢٩ - الاقتداء في الصلاة هو متابعة الإمام، والمتابعة واجبة في الفرائض والواجبات من غير تأخير واجب، مالم يعارضها واجب آخر، فإن عارضها واجب آخر فلا ينبغي أن يفوته، بل يأتي به ثم يتابعه، لأن الإتيان به لا يفوت المتابعة بالكلية، وإنما يؤخرها، وتأخير أحد الواجبين مع الإتيان بهما أولى من ترك أحدهما بالكلية، بخلاف ما إذا كان ما يعارض المتابعة سنة، فإنه يترك السنة ويتابع الإمام بلا تأخير، لأن ترك السنة أولى من تأخير الواجب.

وعلى ذلك فلورفع الإمام رأسه من الركوع أو السجود قبل أن يتم المأموم التسبيحات الثلاث وجب متابعته، وكذا عكسه. بخلاف سلام الإمام أو قيامه لثالثة قبل إتمام المأموم التشهد، فإنه لا يتابعه، بل يتم التشهد لوجوبه. (٢)

(١) البدائع ١/ ٢٠٠، ومغني المحتاج ١/ ٢٥٨، والبدوي

١/ ٣٤٠، ٣٤١، وكشاف القناع ١/ ٤٦٥، ٤٦٦

(٢) الحديث: تقدم تحريجه ف/ ١٠.

(٣) البدوي ١/ ٣٤٠، ٣٤١

(٤) مغني المحتاج ١/ ٢٥٥ - ٢٥٧، وكشاف القناع ١/ ٤٦٥

(١) جواهر الإكليل ١/ ٦٩، ٧٠، ومغني المحتاج ١/ ٢٥٦،

وكشاف القناع ١/ ٤٦٦، والمغني لابن قدامة ١/ ٥٢٧

(٢) ابن عابدين ١/ ٣٣٣

ثانياً - الاقتداء في أقوال الصلاة :

٣٠ - لا يشترط لصحة الاقتداء متابعة الإمام في سائر أقوال الصلاة غير تكبيرة الإحرام والسلام، كالتشهد والقراءة والتسبيح، فيجوز فيها التقدم والتأخر والموافقة. ^(١)

اختلاف صفة المقتدي والإمام :

أ - اقتداء المتوضىء بالمتيمم :

٣١ - يجوز اقتداء المتوضىء بالمتيمم عند جمهور الفقهاء . (المالكية والحنابلة وأبي حنيفة وأبي يوسف)، لما ورد في حديث عمرو بن العاص أنه «بعثه النبي ﷺ أميراً على سرية، فأجنب، وصلى بأصحابه بالتميم لخوف البرد، وعلم النبي ﷺ فلم يأمرهم بالإعادة». ^(٢)

واستدل الحنفية للجواز كذلك على أصلهم بأن التيمم يرفع الحدث مطلقاً من كل وجه، ما بقي شرطه، وهو العجز عن استعمال الماء، ولهذا تجوز الفرائض المتعددة بتميم واحد عندهم. ^(٣)

وكره المالكية اقتداء المتوضىء بالمتيمم، كما أن الحنابلة صرحوا بأن إمامة المتوضىء أولى من إمامة المتيمم، لأن التيمم لا يرفع الحدث، بل يستباح به

الاقتداء مشاركة، وحقيقة المشاركة المقارنة، إذ بها تتحقق المشاركة في جميع أجزاء العبادة. ^(١)

واتفق الفقهاء على أن المقتدي يتابع الإمام في السلام، بأن يسلم بعده، وصرح الحنفية: أنه لو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدي من الدعاء الذي يكون بعد التشهد، أو قبل أن يصلي على النبي ﷺ، فإنه يتابع الإمام في التسليم. أما عند الجمهور فلو سلم الإمام قبل أن يصلي المأموم على النبي ﷺ فإنه يصلي عليه، ثم يسلم من صلاته، لأن الصلاة على النبي ﷺ من أركان الصلاة. ولو سلم قبل الإمام سهواً فإنه يعيد، ويسلم بعده، ولا شيء عليه، أما إن سلم قبل الإمام عمداً فإنه تبطل صلاته عند الجمهور، إلا أن ينوي المفارقة عند بعض الشافعية.

أما مقارنة المقتدي للإمام في السلام فلا تضر عند جمهور الفقهاء، إلا أنها مكروهة عند الشافعية والحنابلة، أما المالكية فقالوا: مساواته للإمام تبطل الصلاة. ^(٢)

ولا تضر مقارنة المأموم للإمام في سائر الأفعال، كالركوع والسجود مع الكراهة أو بدونها على خلاف بين الفقهاء، فإن تقدمه في ركوع أو سجود ينبغي البقاء فيهما حتى يدركه الإمام، ولورفع المقتدي رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام ينبغي أن يعود ولا يعتبر ذلك ركوعين أو سجودين اتفاقاً، وفي المسألة تفصيل ينظر في (صلاة). ^(٣)

(١) البدائع ٢٠٠/١

(٢) البدائع ٢٠٠/١ وابن عابدين ٣٣٣/١ ونهاية المحتاج

٢١٢/٢ - ٢١٧، ومغني المحتاج ٢٥٥/١، ٢٥٧، والندوي

٣٤١/١ - ٣٤٢، وكشاف القناع ٦٥

(٣) نفس المراجع .

(١) مغني المحتاج ١٦٣/١، ٢٥٥، والفتاوى الهندية ٩٠/١، ٩١،

والندوي ٣٤١/١، والاختيار ٥٠/١، وجواهر الإكليل

٤٥٠/١، وكشاف القناع ٦٥/١

(٢) حديث عمرو بن العاص وأنه بعثه النبي ﷺ . . . أخرجه

أبو داود (٣٣٤/١) ط عزت حبيب دهاش) والحاكم (١٧٧/١) ط

دائرة المعارف العثمانية) وقواء ابن حجر في الفتح (٤٥٤/١) - ط

السلفية.

(٣) فتح القدير ٣٢٠/١، وابن عابدين ٣٩٥/١، وجواهر الإكليل

٢٦/١، وكشاف القناع ٤٧٤/١

ضامن^(١) ومقتضى الحديشين ألا يكون الإمام أضعف حالاً من المقتدي، ولأن صلاة المأموم لا تؤدي بنية الإمام، فأشبهت صلاة الجمعة خلف من يصلي الظهر^(٢).

وقال الشافعية، وهو الرواية الثانية عند الحنابلة: يصح اقتداء المفترض بالمتنفل بشرط توافق نظم صلاتيهما، لما ورد في الصحيحين: «أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ عشاء الآخرة، ثم يرجع إلى قومه فيصل بهم تلك الصلاة»^(٣).

فإن اختلف فعلهما كمكتوبة وكسوف أو جنازة، لم يصح الاقتداء في ذلك على الصحيح لمخالفته النظم وتعذر المتابعة^(٤).

٣٤ - ويتفرع على هذه المسألة اقتداء البالغ بالصبي في الفرض، فإنه لا يجوز عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة)^(٥) لقول الشعبي: لا يؤم الغلام حتى يحتلم. ولأنه لا يؤم من الصبي الإخلال بشرط من شرائط الصلاة^(٦). وقال الشافعية: يصح اقتداء البالغ الحر بالصبي

الصلاة للضرورة^(١).

وقال الشافعية: لا يجوز الاقتداء بمن تلزمه الإعادة كمتيمم بمتيمم، ولو كان المقتدي مثله، أما المتيمم الذي لا إعادة عليه فيجوز اقتداء المتوضىء به، لأنه قد أتى عن طهارته ببذل مغن عن الإعادة^(٢).

وقال محمد بن الحسن من الحنفية: لا يصح اقتداء المتوضىء بالمتيمم مطلقاً في غير صلاة الجنازة، للزوم بناء القوي على الضعيف^(٣).

اقتداء الغاسل بالماسح:

٣٢ - اتفق الفقهاء على جواز اقتداء غاسل بماسح على خف أو جيرة، لأن الخف مانع سرية الحدث إلى القدم، وما حل بالخف يرفعه المسح، فهو باق على كونه غاسلاً، كما علله الحنفية، ولأن صلاته مغنية عن الإعادة لارتفاع حدثه، لأن المسح يرفع الحدث كما وجهه الآخرون^(٤).

اقتداء المفترض بالمتنفل:

٣٣ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية وهو المختار عند الحنابلة) على عدم جواز اقتداء المفترض بالمتنفل، لقوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختلفوا عليه»^(٥)، ولقوله عليه السلام: «الإمام

(١) حديث: «الإمام ضامن... أخرجه أبو داود (١/٣٥٦) ط هزت عبيد دعاس) وصححه المناوي في الفيض (٣/١٨٢) ط المكتبة التجارية).

(٢) فتح القدير ١/٣٢٤، ٣٢٥، والسنن ١/٣٢٩، وجواهر الإكليل ١/٧٦، وكشاف القناع ١/٤٨٤، والمغني لابن قدامة ٢/٢٢٦.

(٣) حديث: «أن معاذاً كان يصلي مع النبي ﷺ عشاء الآخرة... أخرجه البخاري (٢/١٩٢) - الفتح - ط السلفية).

(٤) مغني المحتاج ١/٢٥٣، ٢٥٤، ونهاية المحتاج ٢/١٦٨، والمغني لابن قدامة ٢/٢٢٦.

(٥) الزيلعي ١/١٤٠، وفتح القدير ١/٣١٠، والسنن ١/٣٢٩، والمغني لابن قدامة ١/٢٢٨، وكشاف القناع ١/٤٨٠.

(٦) قول الشعبي: «لا يؤم الغلام حتى يحتلم... أخرجه ابن أبي شيبة (١/٣٤٩) - ط السلفية).

(١) الخطيب ١/٣٤٨، وكشاف القناع ١/٤٧٤.

(٢) مغني المحتاج ١/٢٣٨، ٢٤٠.

(٣) ابن عابدين ١/٣٩٥.

(٤) ابن عابدين ١/٣٩٦، ومغني المحتاج ١/٢٤٠، ونهاية المحتاج ٢/١٦٨، والخطيب ١/٣٦٨، وجواهر الإكليل ١/٢٤٠، وكشاف القناع ١/١١٠، ٤٨٤.

(٥) حديث: «إنما جعل الإمام... سبق تخريجه ف/١٠.

المميز، ولو كانت الصلاة فرضاً، للاعتداد بصلاته،^(١) لأن عمرو بن سلمة «كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين». ^(٢) لكنهم صرحوا بكراهة الاقتداء بالصبي المميز.

هذا في صلاة الفريضة، أما في النافلة فجاز اقتداء البالغ بالصبي عند بعض الحنفية، وهو المشهور عند المالكية، ورواية عند الحنابلة. وفي المختار عند الحنفية، ورواية عند المالكية والحنابلة: لا يجوز لأن نفل الصغير دون نفل البالغ، حيث لا يلزمه القضاء بالإفساد، ولا ينشئ القوي على الضعيف، كما علله الحنفية. ^(٣)

اقتداء المقترض بمن يصلي فرضاً آخر :
٣٥ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) على أنه لا يجوز اقتداء مقترض بمن يصلي فرضاً آخر غير فرض المأموم، فلا يصح اقتداء من يصلي ظهراً خلف من يصلي عصراً أو غيره، ولا عكسه، ولا اقتداء من يصلي أداء بمن يصلي قضاء، لأن الاقتداء ببناء تحريمة المقترضي على تحريمة الإمام، وهذا يقتضي اتحاد صلاتيهما، كما سبق في شروط الاقتداء.

ويجوز ذلك عند الشافعية إذا توافق نظم صلاتيهما في الأفعال الظاهرة، فيصح اقتداء من يصلي فرضاً من الأوقات الخمسة بمن يصلي فرضاً

اقتداء المقيم بالمسافر وعكسه :
٣٦ - يجوز اقتداء المقيم بالمسافر في الوقت وخارج الوقت باتفاق الفقهاء، فإذا أتم الإمام المسافر صلاته يقول للمصلين خلفه: أتموا صلاتكم فإني مسافر. فيقوم المقترضي المقيم ليكمل صلاته. ويعتبر في هذه الحالة كالمسبوق عند أكثر الفقهاء. كذلك يجوز اقتداء المسافر بالمقيم في الوقت بلا خلاف، وحينئذ يجب عليه إتمام صلاته أربعاً متتابعة للإمام. ^(١) أما اقتداء المسافر بالمقيم خارج الوقت فلا يجوز في صلاة رباعية عند الحنفية، لأن المسافر بعد فوات الوقت تقرر أن فرضه ركعتان فيكون اقتداء مقترض بمتنفل في حق قعدة أو قراءة باقتدائه في شفع أول أو ثان. ^(٢)

اقتداء السليم بالمعذور :
٣٧ - يرى جمهور الفقهاء: (الحنفية والحنابلة، ومقابلة الأصح عند الشافعية) أنه لا يجوز اقتداء السليم بالمعذور، كمن به سلس البول، واستطلاق البطن، وانفلات الريح، وكذا الجرح السائل، والرعاف، والمستحاضة، لأن أصحاب الأعداء

(١) فتح القدير ٢٢٤/١، وابن عابدين ٣٩٠/١، والدمسوقي ٣٣٣/١، وجواهر الإكليل ٨٠/١، وكشاف القناع ٤٨٥/١، ومغني لابن قدامة ٢٢٧/٢، ومغني المحتاج ٢٥٢/١، ونهاية المحتاج ٢٠٥/٢، ٢٠٧.
(٢) الفناوي الهندية ٨٥/١، وجواهر الإكليل ٨٧/١ - ٩٠، وكشاف القناع ٤٧٤/١، ومغني المحتاج ٢٦٩/١
(٣) ابن عابدين ٣٩١/١

(١) نهاية المحتاج ١٦٨/٢

(٢) حديث : وكان عمرو بن سلمة يؤم قومه . . . أخرجه البخاري (٢٢/٨) الفتح - ط السلفية).

(٣) الزيلعي ١٤٠/١، والدمسوقي ٣٣٩/١، والمغني لابن قدامة

٢٢٩/١

والخنايلة، وهو مقابل الأصح عند الشافعية) بعدم صحة اقتداء المكتسي (أي مستور العورة) بالعاري، لأن المقتدي أقوى حالا من الإمام، فيلزم اقتداء القوى بالضعيف.

ولأنه تارك لشرط يقدر عليه المأموم، فاشبه اقتداء المعافي بمن به سلس البول. (١)
حتى إن المالكية قالوا: إن وجدوا ثوبا صلوا به أفذاذا لا يؤمهم به أحد. (٢)

وذهب الشافعية في الأصح إلى جواز اقتداء المستور بالعاري، بناء على أصلهم في جواز اقتداء السليم بالمعذور. (٣)

أما اقتداء العاري بالعاري فيجوز عند عامة الفقهاء، إلا أن المالكية قيدوا الجواز بما إن اجتمعوا بظلام، وإلا تفرقوا وصلوا أفذاذا متباعدين. (٤)

اقتداء القارئ بالأمي :

٣٩ - لا يجوز اقتداء القارئ بالأمي عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والخنايلة، والجديد من مذهب الشافعية) لأن الإمام ضامن ويتحمل القراءة عن المأموم، ولا يمكن ذلك في الأمي، لعدم قدرته على القراءة، ولأنها تاركان لشرط يقدران عليه بتقديم القارئ، والمراد بالأمي هنا عند الفقهاء: من لا يحسن القراءة التي تتوقف عليها الصلاة.

ويجوز اقتداء القارئ بالأمي في القديم من

يصلون مع الحدث حقيقة، لكن جعل الحدث الموجود في حقهم كالمعدم، للحاجة إلى الأداء فلا يتعدهم، لأن الضرورة تقدر بقدرها، ولأن الصحيح أقوى حالا من المعذور، ولا يجوز بناء القسوي على الضعيف، ولأن الإمام ضامن، بمعنى أنه تضمن صلاته صلاة المقتدي، والشيء لا يتضمن ما هو فوقه. (١)

وقال الشافعية في الأصح: يصح اقتداء السليم بصاحب السلس، والطاهرة بالمستحاضة غير المتحيرة، لصحة صلاتهم من غير إعادة. (٢)

وجواز اقتداء السليم بالمعذور هو قول المالكية المشهور، لأنه إذا عفي عن الأعذار في حق صاحبها عفي عنها في حق غيره. لكنهم صرحوا بكراهة إمامة أصحاب الأعذار للأصحاء. (٣)

وقد نقل في التاج والإكليل عن المالكية في جواز أو عدم جواز اقتداء السليم بالمعذور قولين. واستدل للجواز بأن عمر كان إماما وأخبر أنه يجد ذلك (أي سلس المذي) ولا ينصرف. (٤)

ويجوز اقتداء صاحب العذر بمثله مطلقا، أي ولو اختلف العذر، أو إن اختلف عذرهما على تفصيل يذكر في مصطلح (عذر).

اقتداء المكتسي بالعاري :

٣٨ - صرح جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية

-
- (١) فتح القدير ٣١٨/١، والزليعي ١٤٠/١، والفتاوى الهندية ٨٤/١، ومغني المحتاج ٢٤١/١، وكشاف القناع ٤٧٦/١، والمغني لابن قدامة ٢٢٥/٢
(٢) مغني المحتاج ٢٤١/١
(٣) جواهر الإكليل ٧٨/١، والدموقي ٣٣٠
(٤) التاج والإكليل جماش الحطاب ١٠٤/٢

(١) ابن عابدين ٣٧٠/١، والمغني لابن قدامة ٢٢٥/٢

(٢) المواق على هامش الحطاب ٥٠٧/١

(٣) مغني المحتاج ٢٤١/١

(٤) نفس المراجع.

والحنابلة، وهو قول محمد من الحنفية، لأن الإمام عجز عن ركن من أركان الصلاة فلم يصح الاقتداء به كالعاجز عن القراءة إلا بمثله، ولعدم جواز اقتداء القوي بالضعيف كما مر، إلا أن الحنابلة استثنوا إمام الحنابلة المرجوز والعلته، وفي هذه الحالة يصح أن يصلي المقتدون وراءه جلوساً أو قياماً عندهم^(١).

ويجوز اقتداء قائم بقاعد يركع ويسجد عند أبي حنيفة وأبي يوسف، وجاز ذلك عند الشافعية ولو لم يكن القاعد قادراً على الركوع أو السجود،^(٢) لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «صلى آخرَ صلاته قاعداً والقومُ خلفه قياماً»^(٣).

واختلفوا في اقتداء المستوي خلف الأحدث، فقال الحنفية والشافعية بجوازه، وقيده بعض الحنفية بالأنه لا تبلغ حديثه حد الركوع، ويميز قيامه عن ركوعه، وقال المالكية بجوازه مع الكراهة، ومنعه الحنابلة مطلقاً.

أما إذا كان الإمام يصلي بالإيلاء فلا يجوز اقتداء القائم أو الراكع أو الساجد خلفه عند الجمهور (الحنفية عدا زفر، والمالكية والحنابلة) خلافاً للشافعية الذين قاسوا المضطجع والمستلقي على القاعد.

(١) الدسوقي ٣٢٨/١، والخطاب ١٩٧/٢، وجواهر الإكليل ٧٨/١، وكشاف القناع ١/١٧٧، والمغني ٢/٢٢٣، وابن عابدين ٣٩٦/١.

(٢) المسند مع الفتحة ١/٣٢١، وابن عابدين ٣٩٦/١، ومغني المحتاج ١/٢٤٠.

(٣) حديث عائشة: «أن النبي ﷺ صلى آخرَ صلاته...» أخرجه البخاري (١٦٦/٢) - الفتوح ط السلفية.

ذهب الشافعية، في الصلاة السرية دون لجهرية، وذهب المزني إلى صحة الاقتداء به مطلقاً.^(١)

وجهور العلماء على بطلان صلاة القارئ إذا قُتِدَى بالأمي، لعدم صحة بناء صلاته على صلاة الأمي، كذلك تبطل صلاة الأمي الذي أمَّ القارئ عند الحنفية والمالكية والشافعية في الجديد لفقد شرط بقدران عليه.^(٢)

أما الحنابلة فقد فصلوا في الموضوع فقالوا: إن أم أمي أمياً وقارئاً، فإن كانا عن يمينه، أو كان الأمي عن يمينه والقارئ عن يساره صححت صلاة الإمام والأمي المأموم، وبطلت صلاة القارئ لاقتدائه بالأمي. وإن كانا خلفه، أو القارئ وحده عن يمينه، والأمي عن يساره فسدت صلاة القارئ لاقتدائه بالأمي، وتبطل صلاة الأمي المأموم^(٣) لكونه فذا خلف الإمام أو عن يساره، وذلك مبطل للصلاة عندهم.

هذا، ويجوز اقتداء الأمي بمثله بلا خلاف عند الفقهاء.^(٤)

اقتداء القادر بالعاجز عن ركن :

٤٠ - لا يجوز اقتداء من يقدر على ركن، كالركوع أو السجود أو القيام، بمن لا يقدر عليه عند المالكية

(١) فتح القدير ١/٣١٩، والدسوقي ١/٣٢٨، وجواهر الإكليل ٧٨/١، وكشاف القناع ١/٤٨١، ومغني المحتاج ١/٢٣٩.

٢٤٢

(٢) المراجع السابقة.

(٣) كشاف القناع ١/٤٨١.

(٤) نفس المراجع.

كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا لَا يَسْتَوُونَ،^(١) ولما روي عن جابر مرفوعا: «لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا، وَلَا أَعْرَابِيٌّ مَهَاجِرًا، وَلَا فَاجِرٌ مُؤْمِنًا إِلَّا أَنْ يَقهره بِسُلْطَانٍ يَخَافُ سَوْطَهُ وَسَيْفَهُ».^(٢)

وفصل المالكية في الرواية الأخرى المعتمدة بين الفاسق بجارحة كزأن وشارب خمر، وبين من يتعلق فسقه بالصلاة، كان يقصد بتقديمه الكبر، أو يخل بركن أو شرط، أو سنة عمدا، فقالوا بجواز الاقتداء بالأول دون الثاني.^(٣)

وهذا كله في الصلوات الخمس، أما في الجمع والأعياد فيجوز الاقتداء بالفاسق اتفاقا، لأنها يختصان بإمام واحد، فالمنع منها خلفه يؤدي إلى تفويتها دون سائر الصلوات.^(٤)

الاقتداء بالأعمى والأصم والأخرس :

٤٢ - لا خلاف بين الفقهاء في صحة الاقتداء بالأعمى والأصم، لأن العمى والصمم لا يخلان بشيء من أفعال الصلاة، ولا بشروطها. لكن الحنفية والحنابلة صرحوا بکراهة إمامة الأعمى، كما صرح المالكية بأفضلية إمامة البصير المساوي للأعمى في الفضل، لأنه أشد تحفظا من

ويجوز اقتداء المومني بمثله عند الجمهور خلافا للمالكية في المشهور، لأن الإيذاء لا ينضبط، فقد يكون إيذاء المأموم أخفض من إيذاء الإمام، وقد يسبقه المأموم في الإيذاء، وهذا يضر.^(١)

الاقتداء بالفاسق :

٤١ - الفاسق : مَنْ فَعَلَ كَبِيرَةً، أَوْ دَاوَمَ عَلَى صَغِيرَةٍ.^(٢) وقد صرح الحنفية والشافعية بجواز الاقتداء بالفاسق مع الكراهة، أما الجواز فلما ورد في الحديث: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ»،^(٣) ولما رواه الشيخان أن ابن عمر «كَانَ يَصَلِّي خَلْفَ الْحِجَاجِ عَلَى ظَلَمِهِ».^(٤) وأما الكراهة فلعدم الوثوق به في المحافظة على الشروط.^(٥)

وقال الحنابلة - وهرواية عند المالكية - : لا تصح إمامة فاسق بفعل، كزاني وسارق وشارب خمر ونسّام ونحوه، أو اعتقاد، كخارجي أو رافضي ولو كان مستورا. لقوله تعالى: (أَقْمِنَ كَانَ مُؤْمِنًا

(١) فتح القدير ٢٢٠/١، وابن عابدين ٣٩٦/١، والبدوي ٣٢٨/١، ومغني المحتاج ٣٤٠/١، والمغني لابن قدامة ٢٢٣/٢، وكشاف القناع ٤٧٦/١، ٤٧٧/٢.
(٢) ابن عابدين ٣٧٦/١، وقليوبي ٢٢٧/٣، وكشاف القناع ٤٧٥/١.

(٣) حديث: «صَلُّوا خَلْفَ كُلِّ بَرٍّ وَفَاجِرٍ» أخرجه أبو داود (٣٩٨/١) - ط عزت عبيد دماسي والبدارطني (٥٦/٢) - دار المحاسن واللفظ له، وأعله ابن حجر بالانقطاع (التلخيص ٣٥/٢) - دار المحاسن.

(٤) حديث: أن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج ... أخرجه ابن أبي شيبة (٣٧٨/٢) - ط السلفية.

(٥) الفتاوى الهندية ٨٥/١، وابن عابدين ٣٧٦/١، ونهاية المحتاج ١٧٤/٢.

(١) سورة السجدة ١٨/

(٢) كشاف القناع ٤٧٤/١.

وحديث: «لَا تُؤْمَنُ امْرَأَةٌ رَجُلًا...» أخرجه ابن ماجه (٣٤٣/١) - ط الحلبي قال ابن حجر: فيه حميد بن محمد العدوي عن علي بن زيد بن جدهسان، والبدوي اتهمه وكيع بوضع الحديث وشيخه ضعيف (التلخيص ٣٢/٢) ط دار المحاسن.

(٣) البدوي ٣٢٦/١، وجواهر الإكليل ٥٨/١

(٤) المراجع السابق.

النجاسات. (١)

إذا كان لا يعلم منه الإتيان بها يفسد الصلاة عند المقتدي بيقين، لأن الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المسلمين لم يزل بعضهم يقتدي ببعض مع اختلافهم في الفروع، ولما فيه من وحدة الصف وقوة المسلمين.

أما إذا علم المقتدي أن الإمام أتى بهتان لصحة الصلاة في مذهب المأموم، وليس مانعا في مذهبه، كترك الدلك والموالة في الوضوء، أو ترك شرطاً في الصلاة عند المأموم، فقد صرح المالكية والحنابلة - وهو رواية عند الشافعية - بصحة الاقتداء، لأن المعتبر في شروط الصلاة مذهب الإمام لا المأموم، ما لم يكن المستروك ركناً داخلياً في الصلاة عند المالكية، كترك الرفع من الركوع.

وفي الأصح عند الشافعية لا يصح الاقتداء اعتباراً بنية المقتدي، لأنه يعتقد فساد صلاة إمامه، فلا يمكن البناء عليه.

وقال الحنفية: إن يقن المقتدي ترك الإمام مراعاة الفروض عند المقتدي لم يصح الاقتداء، وإن علم تركه للواجبات فقط يكره، أما إن علم منه ترك السنن فينبغي أن يقتدي به، لأن الجماعة واجبة، فتقدم على ترك كراهة التنزيه، وهذا بناء على أن العبرة لرأي المقتدي - وهو الأصح - وقيل: لرأي الإمام، وعليه جماعة. قال في النهاية: وهو الأقيس، وعليه فيصح الاقتداء، وإن كان الإمام لا يحتاط. (١)

= واللسوقي ٣٣٣/١، وجواهر الإكليل ٨٠/١، ومغني المحتاج ٢٣٨/١، وكشاف النعاج ٤٧٨/١
(١) ابن عابدين ٣٧٨/١

وقال الشافعية: الأعمى والبصير سواء لتعارض فضليهما، لأن الأعمى لا ينظر ما يشغله فهو أخشع، والبصير ينظر الحثب فهو أقدر على تجنبه، وهذا إذا كان الأعمى لا يتبدل، أما إذا تبدل أي ترك الصيانة عن المستقدرات، كان لبس ثياب البذلة، كان البصير أولى منه. (٢)
أما الآخرس فلا يجوز الاقتداء به، لأنه يترك أركان الصلاة من التحريم والقراءة. حتى إن الشافعية والحنابلة صرحوا بعدم جواز الاقتداء بالآخرس، ولو كان المقتدي مثله، (٣) وصرح الحنفية أن الآخرس أسوأ حالا من الأمي، لقدرة الأمي على التحريم دون الآخرس، فلا يجوز اقتداء الأمي بالآخرس، ويجوز العكس. (٤)

الاقتداء بمن يخالفه في الفروع:

٤٣ - لا خلاف بين الفقهاء في صحة الاقتداء بإمام يخالف المقتدي في الفروع، إذا كان الإمام يتحامي مواضع الخلاف، بأن يتوضأ من الخارج النجس من غير السبيلين كالفصد مثلاً، ولا ينحرف عن القبلة انحرافاً فاحشاً، ويراعى الدلك والموالة في الوضوء، والطمأنينة في الصلاة. (٥)
وكذلك يصح الاقتداء بإمام يخالف في المذهب

(١) ابن عابدين ٣٩٩/١، واللسوقي ٣٣٣/١، وكشاف النعاج ٤٧٦/١، والمغني لابن قدامة ١٩٥/٢
(٢) مغني المحتاج ٤٤١/١
(٣) الشرواني على النخبة ٢/٢٨٥، وكشاف النعاج ٤٧٦/١
(٤) ابن عابدين ٣٩٩/١
(٥) الفتاوى الهندية ٨٤/١، وابن عابدين ٣٧٨/١، ٣٧٩، =

الاقتداء في غير الصلاة

٤٤ - الاقتداء في غير الصلاة - بمعنى التآسي والاتباع - يختلف حكمه باختلاف المقتدي به ، فالإقتداء بالنبي ﷺ في أمور الدين وما يتعلق بالشريعة واجب أو مندوب (بحسب حكم ذلك الفعل) ، والإقتداء بأفعاله ﷺ الجليّة حكمه الإباحة ، والإقتداء بالمجتهد فيما اجتهد فيه من المسائل الفقهية مطلوب لمن ليس له أهلية الاجتهاد عند الأصوليين^(١).

وتفصيل هذه المسائل في الملحق الأصولي ، وانظر مصطلحي (اتباع ، وتآسي) .

اقتراض

نظر : استدانة .

اقتصار

لتعريف :

١ - الاقتصار على الشيء لغة : الاكتفاء به ، عدم مجاوزته ، وقد ورد استعمال الاقتصار بهذا المعنى في بعض فروع الشافعية ، كفولهم في كفاية لريق : ولا يكفي الاقتصار على ستر العورة ، قال

الغزالي : ببلادنا احترازا عن بلاد السودان . وفي الاستنجاء قال المحلي : وجمعها (الماء والحجر) بأن يقدم الحجر أفضل من الاقتصار على أحدهما . والاقتصار على الماء أفضل من الاقتصار على الحجر ، لأنه يزيل العين والأثر بخلاف الحجر^(١) . وقد جاء استعمال «الاقتصار» في المثاليين السابقين بمعناه اللغوي «الاكتفاء» .

ولتأم الفائدة يراجع مصطلح : (استناد) . والاقتصار عند الفقهاء هو أن يثبت الحكم عند حدوث العلة لا قبل الحدوث ولا بعده ، كما في الطلاق المنجز ، وعرفه صاحب الدر المختار بأنه : ثبوت الحكم في الحال ، ومثل له ابن عابدين : بإنشاء البيع والطلاق والعتاق وغيرها^(٢) ، والتعريفان متقاربان .

ويتضح أن المعنى الاصطلاحي لم يخرج عن المعنى اللغوي للاقتصار ، لأن ثبوت الحكم في الحال يعني الاكتفاء بالحال وعدم مجاوزته ، لا إلى الماضي ولا إلى المستقبل .

٢ - ويلاحظ في تعريف «الاقتصار» الأمور التالية : أ - أنه أحد الطرق التي يثبت بها الحكم .

ب - ثبوت الحكم عن طريق الاقتصار يكون في الحال ، أي لا قبله ولا بعده .

ج - أنه إنشاء وليس بخبر .

د - أنه إنشاء منجز لا معلق .

الألفاظ ذات الصلة :

٣ - يوضح معنى الاقتصار من ذكر بقية الطرق التي

(١) لسان العرب مادة : (قصر) ، والمحلي بهامش القليوبي ١/٤٢

(٢) السمر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢/٤٤٤ ، وحاشية

العلطاوي ٢/٢١

(١) المستصفى للغزالي ٢/٣٥٤ ، ٣٨٩ ، والتفسير والتجوير

٣١٢/٢ ، وفواتح الرحموت شرح مسلم الثبوت ٢/١٨٠ ،

١٨١ ، ٢١٤ ، ٢١٥ ، والأحكام للامدي ٣/١٦٧ ، ١٧٠

فالأثر الرجعي هنا واضح، بخلاف الاقتصار فليس فيه أثر رجعي .

الفرق بين الاستناد والاقتصار : (١)

٦ - الاستناد أحد الطرق الأربعة التي تثبت بها الأحكام، وقد تبين من خلال تعريفه أن الاستناد له أثر رجعي بخلاف الاقتصار .

جاء في المدخل الفقهي العام :

في الاصطلاح القانوني الشائع اليوم في عصرنا يسمى انسحاب الأحكام على الماضي أثر رجعي، ويستعمل هذا التعبير في رجعية أحكام القوانين نفسها كما في آثار العقود على السواء . فيقال : هذا القانون له أثر رجعي، وذلك ليس له، كما يقال : إن بيع ملك الغير بدون إذنه إذا أجازته المالك يكون لإجازته أثر رجعي، فيعتبر حكم العقد ساريا منذ انعقاده لا منذ إجازته، وليس في لغة القانون اسم لعدم الأثر الرجعي .

أما الفقه الإسلامي فيسمي عدم رجعية الآثار اقتصارا، بمعنى أن الحكم يثبت مقتصرًا على الحال لا منسحبًا على الماضي .

ويسمى رجعية الآثار استنادا، وهو اصطلاح المذهب الحنفي، ويسميه المالكية «انعطافا» . (٢) ثم أضاف صاحب المدخل :

وتارة يكون الانحلال مقتصرًا ليس له انعطاف

يثبت بها الحكم وتعريفها، وهي ألفاظ ذات صلة بالاقتصار .

قال الحصكفي : اعلم أن طرق ثبوت الأحكام أربعة : الانقلاب، والاقتصار، والاستناد، والتبيين . (١)

الانقلاب :

٤ - الانقلاب : صيرورة ماليس بعلّة علة، كما إذا علق الطلاق بالشروط، كأن يقول الرجل لامرأته : أنت طالق إن دخلت الدار، فإن «أنت طالق» علة لثبوت حكمه، وهو الطلاق، لكنه بالتعليق على الدخول لم ينعقد علة إلا عند وجود شرطه، وهو الدخول، فعند وجود الشرط ينقلب ماليس بعلّة علة . (٢) ويتبين من تعريف الانقلاب أنه يتفق مع الاقتصار في أنها إنشاء لا خير، إلا أنها يختلفان في أن الاقتصار منجز، والانقلاب معلق .

الاستناد :

٥ - الاستناد : ثبوت الحكم في الحال، ثم يستند إلى ما قبله بشرط بقاء المحل كل المدة، كزوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب، وكالمضمرات تملك عند أداء الضمان مستندا إلى وقت وجود السبب . (٣)

(١) الدر المختار بهاش ابن عابدين ٤٤٣/٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ٣١٤ - ٣١٥
(٢) الدر المختار ٤٤٣/٢، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣١٤
(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣١٤، والدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٢٤/٢، وحاشية الطحطاوي ١٢١/٢، وحاشية الحموي على الأشباه والنظائر ١٥٦/٢ - ١٥٧

(١) هذه التفرقة بين الاستناد والاقتصار، والمقارنة بالقانون مستمد من المدخل الفقهي العام للاستاذ الشيخ مصطفى الزرقا . واللجنة ترى أنه استقراء دقيق واستنتاج مقبول مرجعه كتب الفقه القديمة .

(٢) المدخل الفقهي العام ٥٣٣/١ - ٥٣٤ . ينصرف .

وأثر رجعي، وإنما يسري حكمه على المستقبل فقط
من تاريخ وقوعه، وذلك في العقود الاستمرارية
كالشركة وكالإجارة.
فالفسخ أو الانفساخ يقطعان تأثير هذه العقود
بالنسبة إلى المستقبل، أما ماضى فيكون على
حكم العقد، وكذا انحلال الوكالة بالعزل لا
ينقض تصرفات الوكيل السابقة.^(١)

ثم يستحسن التمييز في تسمية انحلال العقد
بين حالتي الاستناد والاقتصار، فيقترح تسمية
الحل والانحلال في حالة الاستناد: فسخا
وانفساخا، وفي حالة الاقتصار: إنهاء وانتهاء.^(٢)
٧ - هذا، ولم نر التصريح بهذين المصطلحين في
مذهب غير الحنفية، إلا أن الشافعية فرقوا بين
حالتين في الفسخ.

قال الإمام السيوطي في كتابه الأشباه
والنظائر:^(٣) الفسخ هل يرفع العقد من أصله، أو
من حينه؟ يمكن أن نفهم من قول السيوطي هذا
أنهم فرقوا بين ما يرفع العقد من أصله وبين ما يرفع
العقد من حينه، فيصدق على الأول الاستناد عند
الحنفية، وعلى الثاني الاقتصار عندهم أيضا.
فقد فرق السيوطي هنا بين ماله أثر رجعي،

وبين ما ليس له أثر رجعي.
٨ - وقد مثلوا لما يرفع العقد من حينه بما يلي:
أ - الفسخ بخيار العيب، والتصرية ونحوهما،
والأصح أنه من حينه.
ب - فسخ البيع بخيار المجلس أو الشرط فيه

(١) المرجع السابق: ص ٥٣٤

(٢) للدخل للفقه العام: ٥٣٥

(٣) الأشباه والنظائر ٣١٧ - ٣١٨

(١) الأشباه والنظائر للسيوطي ٣١٧ - ٣١٨

(٢) الروضة ٣/ ٤٨٩

يموت فلان بعد اليمين بشهر، فإن مات لثيام الشهر طلقت مستندا إلى أول الشهر، فتعتبر العدة أوله .

وقد تبعه في ذلك القليوبي في حاشيته على شرح المنهاج للمحلي،^(١) فيقول: إن الفسخ يرفع العقد من أصله، وهو ضعيف .
ويقول المحلي: بناء على الأصح: إن الفسخ يرفع العقد من حينه.^(٢)

اقتضاء

التبيين: (٣)

١٠ - التبيين: أن يظهر في الحال أن الحكم كان ثابتا من قبل، مثل أن يقول في اليوم: إن كان زيد في الدار فأنت طالق، وتبين في الغد وجوده فيها، يقع الطلاق في اليوم، ويعتبر ابتداء المدة منه.^(٤)
ويخالف التبيين الاقتصار في أن الحكم في التبيين يظهر أنه كان ثابتا من قبل، في حين أن الحكم في الاقتصار يثبت في الحال فقط .
هذا، ولما كان الاقتصار إنشاء للعقد، أو الفسوخ المنجزة، شملها جميعا، لأن التنجيز هو الأصل فيها .

مثال العقود: البيع والسلم والإجارة والقراض وغير ذلك .

ومثال الفسوخ: الطلاق والعناق وغير ذلك .
أما إذا كانت الفسوخ غير منجزة، بأن كان لها أثر رجعي، وانسحب حكمها على الماضي، فتدخل حينئذ في باب الاستناد . ومثاله ما لوقال: أنت طالق قبل موت فلان بشهر، لم تطلق حتى

التعريف :

١ - الاقتضاء: مصدر اقتضى، يقال: اقتضيت منه حقي، وتقاضيته: إذا طلبته وقبضته وأخذته منه، وأصله من قضاء الدين.^(١)
والاقتضاء في استعمال الفقهاء بمعناه اللغوي .
ويستعمله الأصوليون بمعنى الدلالة . يقولون: الأمر يقتضي الوجوب أي يدل عليه، ويستعملونه أيضا بمعنى الطلب .

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القضاء :

٢ - القضاء: إعطاء الحق والفراغ منه، ومنه أداء ما على الإنسان من حقوق لله تعالى، سواء كان أدائها في الوقت المحدد لها، ومنه قول الله عز وجل: (فَإِذَا قُضِيَتْ مِنْكُمْ مَنَاسِكُكُمْ)^(٢) أي أدبتموها وفرغتم منها، أو كان أدائها بعد خروج وقتها كقضاء الفائتة .

ويعض الأصوليون يقول: إن لفظ القضاء عام

(١) القليوبي على شرح المنهاج ٢/ ٣٢٦

(٢) شرح المحلي على المنهاج ٢/ ٢٠٨

(٣) قال ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار: كذا هبناهم فهو

مصدر بمعنى التبين، أي الظهور ٢/ ٤٤٣،

(٤) الأشياء والنظائر مع الحموي ٢/ ١٥٧

(١) لسان العرب والمصباح مادة (قضى)، ولبعض القدير ٤/ ٢٦٦ وفتح

الباري ٤/ ٢٤٥

(٢) سورة البقرة / ٢٠٠

الكلام هو المقتضي، لعدم صحته في نفسه شرعا، لأن العتق فرع الملكية، فكأنه قال: يعني عبدك بكذا أو وكلتك في عتاقه، وطلب الزيادة التي يصح بها الكلام هي الاقتضاء، وهذه الزيادة (وهي البيع) هي المقتضى، وما ثبت بالبيع (وهو الملك) هو حكم المقتضى، ومثاله ما يتوقف عليه صدق المتكلم، كقول النبي ﷺ: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١) فإن رفع الخطأ وغيره مع تحققه ممتنع فلا بد من إضمار نفي حكم يمكن نفيه، كنفي المؤاخذه والعقاب.

ومنه ما أضمر لصحة الكلام عقلا، كقوله تعالى: (وأسأل القرية)،^(٢) فإنه لا بد من إضمار (أهل) لصحة الملفوظ به عقلا.^(٣)

الاقتضاء بمعنى الطلب :

٥ - الحكم التكليفي هو: خطاب الله تعالى المتعلق بأفعال المكلفين بالاقتضاء أو التخيير. والاقتضاء - وهو الطلب - إما أن يكون طلب الفعل أو طلب تركه.^(٤)

(١) حديث: «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» قال المعجلوني في كشف الغطاء (١/ ٢٢٢) - ط الرسالة: قال في الثلاثي: لا يوجد بهذا اللفظ، وأقرب ما وجد ما رواه ابن عدي من أبي بكرة بلفظ: «رفع الله عن هذه الأمة ثلاثا: الخطأ، والنسيان والأمر يكرهون عليه» ثم نقل استنكار ابن عدي لهذه الرواية، وكذلك إعلال الإمام أحمد له. وذكر أنه ورد بلفظ: «وضع... الحديث». أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٥٩) - ط الحلبي وقال: «رجاله ثقات».

(٢) سورة يوسف/ ٨٢، وهل يقدر المقتضى عاما أو خاصا، هذه مسألة خلافية تنظر في الملحق الأصولي.

(٣) كشف الأسرار ١/ ٧٦، والأحكام للأمامي ٢/ ١٤١

(٤) الأحكام للأمامي ١/ ٤٩

يجوز إطلاقه على تسليم عين الواجب (وهو الأداء)، أو تسليم مثله (وهو القضاء)، لأن معنى القضاء: الإسقاط والإتمام والإحكام، وهذه المعاني موجودة في تسليم عين الواجب، كما هي موجودة في تسليم مثله، فيجوز إطلاق القضاء على الأداء بطريق الحقيقة لعموم معناه، إلا أنه لما اختص بتسليم المثل عرفا أو شرعا كان في غيره مجازا، وكان إطلاقه على الأداء حقيقة لغوية، مجازا عرفيا أو شرعيا.^(١)

ويشمل أيضا أداء ما على الإنسان من حقوق لغيره كقولهم: لو عرف الوصي ديننا على الميت فقضاه لا يأثم.^(٢)
ب - الاستيفاء :

٣ - الاستيفاء : طلب الوفاء، يقال: استوفيت من فلان ما لي عليه أي: أخذته حتى لم يبق عليه شيء، واستوفيت المال: إذا أخذته كله.^(٣) وهو بذلك نوع من أنواع الاقتضاء.

دلالة الاقتضاء :

٤ - دلالة الاقتضاء هي تقدير محذوف يتوقف عليه صحة الكلام أو صدقه.

والكلام الذي لا يصح إلا بالزيادة هو المقتضي، والمزيد هو المقتضى، وطلب الزيادة هو الاقتضاء، والحكم الذي ثبت به هو حكم المقتضى، ومثاله ما يتوقف عليه لصحة قول القائل: أعنت عبدك عني بألف، فنفس هذا

(١) كشف الأسرار ١/ ١٣٧

(٢) ابن عابدين ٢/ ٧٠٣

(٣) لسان العرب مادة (وئ).

اتخذته لنفسه، لا للبيع أو للتجارة. يقال: هذه الفرس قنية، وقنية (بكسر القاف وضمها) إذا اتخذها للنسل أو للركوب ونحوهما، لا للتجارة.^(١) وقنوت البقرة، وقنتها: أي اتخذتها للحلب أو الحرث. ومال قنيان: إذا اتخذته لنفسك. والمعنى الاصطلاحي لهذا اللفظ لا يفرق عن المعنى اللغوي.

حكم الاقتناء :

٢ - الاقتناء للأشياء قد يكون مباحا، بل قد يكون مندوباً، مثل اقتناء المصاحف وكتب الحديث والعلم.

وقد يكون مباحاً في حال دون حال، مثل اقتناء الذهب والفضة، واقتناء الكلب المعلم وغير ذلك من المباحات بشرطها، ينظر تفصيلها في مصطلح (إباحة).

وقد يكون حراماً مثل الخنزير والخمر وآلات اللهو المحرم.^(٢)

٣ - وقد تعرض الفقهاء لزكاة المقتنيات وقالوا: لا يزكي المقتني من النعم في الجملة إلا ما أسيم لحمل أو ركوب أو نسل، إذا بلغت نصاباً، لقوله عليه الصلاة والسلام «في خمس من الإبل السائمة صدقة»^(٣)

وطلب الفعل، إن كان على سبيل الجرم فهو الإيجاب، وإن كان غير جازم فهو النذب. وأما طلب الترك، فإن كان جازماً فهو التحريم، وإن كان غير جازم فهو الكراهة.

أما التخيير فهو قسم الاقتضاء، إذ هو ما كان فعله وتركه على السواء.

اقتضاء الحق :

٦ - الشائع في استعمال الفقهاء هو التعبير بلفظ (الاستيفاء) مقصوداً به أخذ الحق، سواء أكان حقاً مالياً كاستيفاء الأجر أجرته، أم كان حقاً غير مالي كاستيفاء المنافع والقصاص وغير ذلك.^(١)

ويأتي الاقتضاء بمعنى طلب قضاء الحق، ومنه الحديث: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع، وإذا اشترى، وإذا اقتضى»^(٢) قال ابن حجر في شرحه: أي طلب قضاء حقه بسهولة وعدم الخاف.^(٣) (ر: اتباع. استيفاء).

اقتناء

التعريف :

١ - الاقتناء : مصدر اقتنى الشيء يقتنيه، إذا

(١) لسان العرب والمصباح المنير والقاموس المحيط.

(٢) قليوبي ٢/ ١٥٧، ٨/ ٣، ١٥٧، ٢٩٧، وابن عابدين

١٣٤/٥، ١٤٧، ٢١٧، وبجواهر الإكليل ٢/ ٤، ٣٥، والشرح

الصغير ٣/ ٢٢، ٢٤، ١٤١/٤، ٤٧٤، والمغني ١/ ٧٧،

٣/ ٢٢، ١٥/ ٤، ٢٥١/ ٨، ٣٢١/ ٨

(٣) حديث: «في خمس من الإبل... ورد بلفظ: ومن لم يكن معه

إلا أربع من الإبل ليس فيها صدقة إلا أن يشاء ربها، فإذا بلغت

(١) نهاية المحتاج ٥/ ٣٠٥، وبدائع الصنائع ٧/ ٢٤٧

(٢) حديث: «رحم الله رجلاً سمحاً إذا باع وإذا اشترى وإذا

اقتضى» أخرجه البخاري (٤/ ٣٠٦) - الفتح - ط السلفية.

(٣) فتح الباري ٤/ ٢٤٥ ط - البهية.

الربويات، وفي الاحتكار.

ففي الزكاة لا يخالف أحد من الفقهاء في وجوب الزكاة في الزروع والثمار إن كانت مما يقتات اختيار ويدخر، أما غير القوت ففي بعض أنواعه زكاة عند بعض الفقهاء، ولا زكاة فيه عند البعض الآخر.^(١)
٣ - وفي بيع الربويات لا يعتبر الاقتيات علة في الربا عند جمهور الفقهاء.

وعند المالكية: علة الربا الاقتيات والادخار، إذ حرموا الربا في كل ما كان قوتاً مدخراً، ونفوه عما ليس بقوت كالفسواكه، وعما هو قوت لا يدخر كاللحم، وفي معنى الاقتيات عندهم: ما يصلح القوت كالملح والتوابل.^(٢)

وفي الاحتكار يتفق الفقهاء على منع احتكار الأقوات على اختلاف بينهم في ذلك المنع، فأغلبهم على تحريمه.
ونظراً لأهمية الأقوات لكل الناس قال أكثر الفقهاء: الاحتكار لا يجري إلا في الأقوات.^(٣) وقد سبق تفصيل ذلك في بحث (احتكار).

أقراء

أنظر: قرأ .

- (١) تبين الحقائق ١/ ٢٩٠ نشر دار المعرفة، والحري ٢/ ١٦٨، والمغني ٢/ ٦٩٠، ٦٩١، والمذهب ١/ ١٦٠ نشر دار المعرفة.
(٢) جواهر الإكليل ١٧/ ٢.
(٣) حاشية الشرنبلالي على درر الحكم ١/ ٤٠٠ ط الأستانة، ومساheb الجليل ٤/ ٣٨٠ ط ليبيا، والمغني ٤/ ٢٤٤، ٢٤٥ الرياض، ونهاية المحتاج ٣/ ٤٥٦

كما يزكى المقتنى من الذهب والفضة مضروباً وتبرها وحليها وأتيتها، نوى التجارة أو لم ينو، إذا بلغ ذلك نصاباً. وهذا عند الحنفية، ووافقهم على ذلك المالكية والشافعية والحنابلة في الجملة، إلا في حلي النساء.^(٤) (ر: زكاة).

اقتيات

التعريف:

١ - الاقتيات لغة: مصدر اقتات، واقتات: أكل القوت، والقوت: ما يؤكل ليمسك الرق،^(١) كالقمح والأرز.

والأشياء المقتاة: هي التي تصلح أن تكون قوتاً تغذي به الأجسام على الدوام، بخلاف ما يكون قواماً للأجسام لا على الدوام.^(٢)

ويستعمل الاقتيات عند الفقهاء بالمعنى اللغوي، إذ عرفه الدسوقي بأنه: ما تقوم البنية باستعماله بحيث لا تفسد عند الاقتصار عليه.^(٣)

والأغذية أهم من القوت، فإنها قد يتناولها الإنسان تقوتاً أو تادماً أو تفكها أو تدأوا.

الحكم الإجمالي: ومواطن البحث:

٢ - يتكلم الفقهاء عن الاقتيات في الزكاة، وفي بيع

١ - حسان الإبل قتيها شاة. أخرجه البخاري (الفتح ٣١٧/٣) - ط السلفية.

(١) الاختصار ١/ ١٠٧، ١١٠، والوسجيز ١/ ٧٩، والمغني ٢/ ٥٧٧، ٥٧٥، والكالبي ١/ ٢٨٤، ٢٨٦، وجواهر الإكليل ١٣٨، ١١٨/١.

(٢) المصباح مادة: (قوت).

(٣) المنظم المستعذب ١/ ١٦٠، ١٦١ نشر دار المعرفة.

(٤) الدسوقي ٣/ ٤٧ نشر دار الفكر.

ب - المدرسة :

٣ - المدرسة هي : أن يقرأ الشخص على غيره،
ويقرأ غيره عليه. ^(١)

ج - الإدارة :

٤ - الإدارة هي : أن يقرأ بعض الجماعة قطعة، ثم
يقرأ غيرهم ما بعدها، وهكذا. ^(٢)

الحكم الإجمالي :

٥ - الإقراء بقصد الذكر واستماع القرآن - وخاصة
عن كان صوته حسناً - أمر مستحب. فعن
ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال : قال لي
رسول الله ﷺ : «اقرأ عليّ القرآن»، فقلت : يا رسول
الله أقرأ عليك، وعليك أنزل؟ قال : إني أحب أن
أسمع من غيري، قال : فقرأت عليه سورة النساء
حتى جئت إلى هذه الآية : (فكيف إذا جئنا من
كل أمة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا) قال :
حَسْبُكَ الآن، فالتفت إليه فإذا عيناه تذرفان. ^(٣)
وفي ذلك تفصيل : (ر : استماع - قرآن).

٦ - والإقراء بقصد التعليم والحفظ، ومنه قوله
تعالى : (سَنَقْرَأُكَ فَلَا تَنسَى). ^(٤) فهو يعتبر في
الجملة من فروض الكفاية. جاء في منح الجليل :
من فروض الكفاية القيام بعلوم الشرع بمن هو أهل
له، غير ما يجب علينا، وهو ما يحتاجه الشخص في

إقراء

التعريف :

١ - الإقراء لغة : الحمل على القراءة، يقال : أقرأ
غيره يقرئه إقراءً. وأقرأه القرآن فهو مقرئ، وإذا
قرأ الرجل القرآن أو الحديث على الشيخ يقول :
أقرأني فلان، أي حملني على أن أقرأ عليه. ^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى
اللغوي. (الحمل على القراءة) سواء أكان ذلك
بقصد الاستماع والذكر، أم كان بقصد التعليم
والحفظ. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القراءة والتلاوة :

٢ - القراءة والتلاوة بمعنى واحد، تقول : فلان يتلو
كتاب الله : أي يقرأه ويتكلم به، قال الليث : تلا
يتلوا تلاوة يعني : قرأ، والغالب في التلاوة أنها تكون
للقرآن، وجعله بعضهم أعم من تلاوة القرآن
وغيره. ^(٣)

(١) حاشية ترويض المستفيدين على فتح المعين ص ١٦٥

(٢) المرجع السابق.

(٣) حديث ابن مسعود : أخرجه البخاري (٩٨/٩) الفتح ط
السلفية، وسلم (٥٥١/١) ط الحلبي.

(٤) سورة الأعلى / ٦

(١) لسان العرب مادة : (قرأ).

(٢) المهذب ٢٠١/١، والمغني ٢٠٤/٣ ط الرياض، ومنح الجليل
٤٢٧/١

(٣) لسان العرب مادة (قرأ) وتلا.

والإقرار عند المحدثين والأصوليين هو: عدم الإنكار من النبي ﷺ على قول أوفعل صدر أمامه. وتنتظر أحكامه في مصطلح (تقرين)، والملحوظ الأصولي.

نفسه، ثم قال: والمراد بالقيام بها حفظها وإقرارها وقراءتها وتحققها.^(١) ويتعلق بذلك أحكام مختلفة كأخذ الأجرة على ذلك. وينظر تفصيل ذلك في - (تعليم - إجارة - اعتكاف).

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الاعتراف:

٢ - الاعتراف لغة: مرادف للإقرار. يقال: اعترف بالشئ: إذا أقر به على نفسه. وهو كذلك عند الفقهاء.

يقول قاضي زادة: روي في السنة أن النبي ﷺ «رجم ماعزا بإقراره بالزنى، والغامدية باعترافها»، وقال في قصة العفيف: «وأغديا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها».^(١) فأثبت الحد بالاعتراف. فالاعتراف إقرار، وقال القليوبي: إنه تفسير بالمرادف.^(٢)

ب - الإنكار:

٣ - الإنكار: ضد الإقرار. يقال في اللغة: أنكرت حقه: إذا جحدته.^(٣)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن المعنى اللغوي (ر: مصطلح: إنكار).

إقرار

التعريف:

١ - من معاني الإقرار في اللغة: الاعتراف. يقال: أقر بالحق إذا اعترف به. وأقر الشئ أو الشخص في المكان: أثبته وجعله يستقر فيه.^(١)

وفي اصطلاح الفقهاء، الإقرار: هو الإخبار عن ثبوت حق للغير على المخبر، وهذا تعريف الجمهور.^(٢)

وذهب بعض الحنفية إلى أنه إنشاء، وذهب آخرون منهم إلى أنه إخبار من وجه، وإنشاء من وجه.^(٣)

(١) حديث: «رجم ماعز... أخرجه البخاري (الفتح ١٣٥/١٢) - ط السلفية، وسلم (٣/١٣٢٠ ط عيسى الحلبي)، وحديث رجم الغامدية أخرجه مسلم (٣/١٣٢٢ ط عيسى الحلبي). وحديث «أغديا بأنيس... أخرجه البخاري (الفتح ١٣٧/١٢) - ط السلفية، وسلم (٣/١٣٢٥ ط الحلبي).

(٢) تتابع الأفكار «تكملة الفتح» ٦/٢٨١، وحاشية قليوبي ٢/٣، وروض الطالب ٢/٢٨٧، والمغني ٥/١٤٩.

(٣) المصباح للثير.

(١) منح الجليل ١/٧٠٩، والقاموس المحيط، واللسان.

(٢) الفناوي الحنفية ٤/١٥٦، وتبيين الحقائق ٥/٢، ومواهب الجليل ٥/٢١٦، والشرح الصغير ٣/٥٢٥، والبناني على شرح الزرقاني ١/٩١، وبهاية المحتاج ٥/٦٤-٦٥، وحاشية قليوبي ٢/٣، وكشف القناع ٦/٤٥٢.

(٣) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤/٤٤٨، ٤٤٩، وحاشية الطحطاوي ٣/٣٢٧.

وأما الدعوى على المدعى عليه المبهم فلا تصح، ولا تسمع.

وأما الشهادة بالمبهم فإن كان المشهود به يصح مبهما صحت الشهادة به كالمعتق والطلاق، وإلا لم تصح، لا سيما الشهادة التي لا تصح بدون دعوى.^(١)

الحكم التكليفي :

٦ - الأصل في الإقرار بحقوق العباد الوجوب، ومن ذلك : الإقرار بالنسب الثابت لثلاث تضييع الأنساب، لما روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال حين نزلت آية الملائنة : «أيا رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عنه وفضحه الله على رؤوس الأولين والآخرين»^(٢) وكذلك الإقرار بالحق الذي عليه للغير إذا كان متعينا لإثباته، لأن مالا يتم الواجب إلا به فهو واجب.

دليل مشروعية الإقرار :

٧ - ثبتت حجية الإقرار بالكتاب والسنة والإجماع والمعقول.

أما الكتاب فقوله تعالى : «وَلْيُمْلِلِ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ»^(٣) أمره بالإملا، فلو لم يقبل إقراره لما كان لإملاله معنى .

والمذكور في الاصطلاح : من يتمسك ببقاء الأصل.^(١)

ج - الدعوى :

٤ - الدعوى في الاصطلاح : مباينة للإقرار، فهي نول مقبول عند القاضي يقصد به طلب حق قبل الغير، أو دفع الخصم عن حق نفسه.^(٢)

٥ - الشهادة :

٥ - الشهادة هي : الإخبار في مجلس الحكم بلفظ الشهادة لإثبات حق للغير على الغير.^(٣) فيجمع كلا من الإقرار والدعوى والشهادة أنها إخبارات، والفرق بينها أن الإخبار إن كان عن حق سابق على المخبر يقتصر حكمه عليه فأقرار، وإن لم يقتصر : فإما ألا يكون للمخبر فيه نفع، وإنا هو إخبار عن حق لغيره على غيره فهو الشهادة، وإما أن يكون للمخبر نفع فيه، لأنه إخبار بحق له، فهو الدعوى.^(٤)

كما تفترق من ناحية أن الإقرار يصح بالمبهم ويلزم تعيينه.

أما الدعوى بالمبهم فإن كانت بما يصح وقوع العقد عليه مبهما كالوصية فإنها تصح ..

(١) حاشية ابن عابدين ١٤٤/٣

(٢) الدر المختار ٤١٩/٤

(٣) الدر بحاشية الطحطاوي ٢٢٧/٣، وحاشية قليوبي ٣١٨/٤

(٤) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٤٤٨/٤، وتبيين الحقائق

٢/٥، ومواهب الجليل ٢١٦/٥، والشرح الصغير ٥٢٥/٣، وبلغة

والشرح الكبير للرددي وحاشية الدسوقي عليه ٣/٣٩٧، وبلغة

السالك ٢/١٩٠، ونهاية المحتاج ٦٥/٥، وحاشية قليوبي ٢/٣

(١) القواعد لابن رجب ص ٢٣٤

(٢) حديث : «أيا رجل جحد ولده ..» أخرجه أبو داود (٢/٢٩٥)

- ط عزت عبيد دعاس وأعله ابن حجر في التلخيص (٣/٢٢٦ - ط دار المحاسن).

(٣) سورة البقرة / ٢٨٢

حجة الإقرار :

٩ - الإقرار خبر، فكان محتملاً للصدق والكذب باعتبار ظاهره، ولكنه جعل حجة لظهور رجحان جانب الصدق فيه، إذ المقر غير متهم فيما يقربه على نفسه.

قال ابن القيم: الحكم بالإقرار يلزم قبوله بلا خلاف.^(١)

والأصل أن الإقرار حجة بنفسه، ولا يحتاج لثبوت الحق به إلى القضاء، فهو أقوى ما يحكم به، وهو مقدم على البينة.^(٢) ولهذا يبدأ الحاكم بالسؤال عنه قبل السؤال عن الشهادة. قال القاضي أبو الطيب: ولهذا لو شهد شاهدان للمدعي ثم أقر المدعى عليه حكم بالإقرار وبطلت الشهادة.^(٣) ولذا قيل: إنه سيد الحجج.

على أن حجته قاصرة على المقر وحده لقصور ولاية المقر عن غيره فيقتصر عليه.^(٤) فلا يصح إلزام أحد بقوة نتيجة إقرار آخر بأنه شاركة في جرمته. وهذا ما جرى عليه القضاء في عهد الرسول ﷺ. فقد روي أن رجلاً جاء إلى النبي ﷺ فقال: «إنه قد زنى بامرأة - سهاها - فأرسل النبي ﷺ إلى المرأة فدعاها فأسألهما عما قال، فأنكرت فحدّه وتركها».^(٥)

وقوله تعالى: «بل الإنسان على نفسه بصيرة»^(١) أي شاهد كما قاله ابن عباس.

وأما السنة: فها روي أنه عليه الصلاة والسلام رجم ماعزاً والغامدية بإقرارهما، فإذا وجب الحد بإقراره على نفسه فاللأولى أن يجب.

وأما الإجماع: فلأن الأمة أجمعت على أن الإقرار حجة قاصرة على المقر، حتى أوجبوا عليه الحدود والقصاص بإقراره، والمال أولى.

وأما المعقول: فلأن العاقل لا يقر على نفسه كاذباً بما فيه ضرر على نفسه أو ماله، فترجحت جهة الصدق، في حق نفسه، لعدم التهمة، وكمال الولاية.^(٢)

أثر الإقرار :

٨ - أثر الإقرار ظهور ما أقربه، أي ثبوت الحق في الماضي، لا إنشاء الحق ابتداءً، فلو أقر لغيره بهال والمقر له يعلم أن المقر كاذب في إقراره، لا يحل له أخذ المال عن كره منه فيما بينه وبين الله تعالى، إلا أن يسلمه إياه بطيب نفس منه فيكون تملكاً مبتدأً على سبيل الهبة.

وقال صاحب النهاية ومن يحدّ وحذوه: حكمه لزوم ما أقربه على المقر.^(٣)

(١) الطرق الحكمية ص ١٩٤ وبداية المجتهد ٣٩٣/٢ ط الخاتمي.

(٢) الطرق الحكمية ص ١٩٦

(٣) حاشية الرمي الكبير على أسنى المطالب ٢٨٨/٢

(٤) الهداية وتكملة الفتح ٢٨٢/١، وتبيين الحقائق ٣/٥

(٥) سبل السلام ٦/٤ الطبعة الثانية سنة ١٩٥٠، والهداية وتكملة

الفتح ٢٨٢/٦

رواية: وجاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إنه قد زنى بامرأة... أخرجه أبو داود ٦١١/٤ - ط عزت عبيد

(١) سورة القيامة / ١٤

(٢) تبيين الحقائق ٣/٥ وحاشية الطحطاوي ٣٢٦/٣ والمغني

١٤٩/٥، وكشاف القناع ٤٥٣/٦، وانظر تفسير القرطبي

٣٨٥/٣

وحديث رجم الغامدية ورجم ماعز سبق ترجمتها ف (٢)

(٣) تكملة فتح القدير ٦/ ٢٨٠ - ٢٨٢

سبب الإقرار :

١٠ - سبب الإقرار كما يقول الكمال بن الهمام : إرادة إسقاط الواجب عن ذمته بإخباره وإعلامه ، لئلا يبقى في تبعة الواجب .^(١)

ركن الإقرار :

١١ - أركان الإقرار عند غير الحنفية أربعة : مقرّ ، ومقرّ له ، ومقرّ به ، وصيغة ، وذلك لأن الركن عندهم هو مالا يتم الشيء إلا به ، سواء أكان جزءاً منه أم لازماً له . وزاد بعضهم كما يقول الرملي : المقرّ عنده من حاكم أو شاهد ، وقال : وهذه الزيادة محل نظر ، إذ لو توقف تحقق الإقرار على ذلك لزم أنه لو أقر خالياً بحيث لا يسمعه شاهد ، ولم يكن أمام قاض ، ثم بعد مدة تبين أنه أقر على هذا الوجه في يوم كذا ، لم يعتدّ بهذا الإقرار ، لعدم وجود هذا الركن الزائد ، وهو ممنوع ، ولذا فإنه لا يشترط .^(٢) وأما ركن الإقرار عند الحنفية فهو الصيغة فقط ، صراحة كانت أو دلالة ، وذلك لأن الركن عندهم : ما يتوقف عليه وجود الشيء ، وهو جزء من ماهيته .

المقر وما يشترط فيه :

المقر من صدر منه الإخبار عن ثبوت حق للغير على نفسه وتشترط فيه أمور :

الشرط الأول : المعلومية .

١٢ - أول ما يشترط لاعتبار الإقرار والأخذ به أن

غير أن هناك بعض حالات لا بد فيها للحكم بمقتضى الإقرار من إقامة البيئة أيضاً . وهذا إذا ما طلب تعدّي الحكم إلى الغير . فلو ادعى شخص على مدين الميث أنه وصيّ في التركة ، وصدقه المدين في دعوى الوصاية والدين ، فإن الوصاية لا تثبت بهذا الإقرار بالنسبة لمدين آخر ينكر الوصاية وإنما يحتاج إلى بيئة .

وفي الدر المختار : أحد الورثة أقر بالدين المدعى به على مورثه ، وجحد الباقون ، يلزمه الدين كله إن وقت حصته من الميراث به ، وقيل : لا يلزمه إلا حصته من الدين رفعا للضرر عنه ، لأنه إنما أقر بما يتعلق بكل التركة .

وهو قول الشعبي والبصري والشوري ومالك وابن أبي ليلى ، واختاره ابن عابدين ، ولو شهد هذا المقرم آخر أن الدين كان على الميت قبلت شهادته ، ولا يؤخذ منه إلا ما يخصه .

وبهذا علم أنه لا يحل الدين في نصيبه بمجرد إقراره ، بل بقضاء القاضي عليه بإقراره . يقول ابن عابدين : ولو أقر من عنده العين أنه وكيل بقبضها لا يكفي إقراره ، ويكلف الوكيل إقامة البيئة على إثبات الوكالة حتى يكون له قبض ذلك .

ثم الإقرار حجة في النسب ، ويثبت به النسب إلا إذا كذبه الواقع ، كأن يقر بنسب من لا يولد مثله لمثله .^(٣)

= دهاش وذكره الشوكاني في التل (١٠٦/٧) ط المئوية وذكر أن النسائي استنكره ، وذكر أن فيه من يتكلم فيه .

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٤٥٦ - ٤٥٧ ، والزرقي على خليل ١٠٤/١٠٥ ، ومغني المحتاج ٢/٢٥٩ ، وابن عابدين ٤/٤٦٥ ، والمغني ٥/٢٠٠

(١) فتح القدير على الهداية ٤/٢٨٠

(٢) التناج والإكليل ٥/٢١٦ ، والشرح الصغير ٣/٥٢٩ ، وأسنن المطالب ٢/٢٨٧ - ٢٨٨ ، ونهاية المحتاج ٥/٦٥

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٥/٦٥

لأنها حال النوم والإغواء ليسا من أهل المعرفة والتميز، وهما شرطان لصحة الإقرار. ^(١)

إقرار السكران :

١٦ - السكران من فقد عقله بشرب مايسكر، وإقرار السكران جائز بالحقوق كلها إلا الحدود الخالصة، والردة بمنزلة سائر التصرفات. ^(٢) وهذا عند الحنفية والمزني من الشافعية وأبي ثور إذا كان سكره بطريق عطور، لأنه لا ينافي الخطاب، إلا إذا أقربا يقبل الرجوع بالحدود الخالصة حقا لله تعالى، لأن السكران يكاد لا يثبت على شيء فأقيم السكر مقامه فيها يحتمل الرجوع فلا يلزمه شيء.

وإن سكر بطريق غير محرم، كمن شرب المسكر مكرها لا يلزمه شيء، وكذا من شرب ما لا يعلم أنه مسكر فسكر بذلك. ^(٣)

وقال المالكية : إن السكران لا يؤخذ بإقراره، لأنه وإن كان مكلفا إلا أنه مجبور عليه في المال، وكذا لا يلزمه إقراره لا تلزمه العقود، بخلاف جنائياته فإنها تلزمه.

وقال جمهور الشافعية : إقرار السكران صحيح، ويؤخذ به في كل ما أقربه، سواء وقع الاعتداء فيها على حق الله سبحانه أو على حق العبد، لأن

كون المقر معلوما حتى لو قال رجلا : لفلان على إحد منا ألف درهم لا يصح، لأنه إذا لم يكن معلوما لا يتمكن المقر له من المطالبة، وكذلك إذا قال أحدهما : غضب واحد منا، أو زنى، أو سرق، أو شرب، أو قذف، لأن من عليه الحق غير معلوم يجبران على البيان.

لشرط الثاني : العقل :

١٣ - ويشترط في المقر أن يكون عاقلا. فلا يصح إقرار الصبي غير المميز والمجنون والمعتوه والنائم والسكران على تفصيل يأتي بيانه.

إقرار المعتوه :

١٤ - لا يصح إقرار المعتوه ولو بعد البلوغ، لأن حكمه حكم الصبي المميز، فلا يلتزم بشيء فيه ضرر ^(١) إلا إذا كان مأذونا له فيصح إقراره بالمال، لكونه من ضرورات التجارة : كالديون، والودائع، والعواري، والمضاربات، والغصب، فيصح إقراره لالتحاقه في حقها بالبالغ العاقل. بخلاف ما ليس من باب التجارة : كالمهر، والجنائية، والكفالة، حيث لا يصح إقراره بها لأنها لا تدخل تحت الإذن. ^(٢)

إقرار النائم والمغنى عليه :

١٥ - النائم والمغنى عليه إقرارهما كإقرار المجنون،

(١) المصادر السابقة.

(٢) الهداية وتكملة الفتح ٦/ ٢٨٤

(٣) تبين الحقائق ٣/ ٥ - ٤، والمهذب ٧٧/ ٢، ٣٤٤، وأسنن الطالب ٣/ ٢٨٣، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤/ ٤٦٩، والبحر الرائق ٧/ ٥، والمغني ٨/ ١٩٥

(١) التلويح ٣/ ١٦٦، وشرح المنار لابن ملك ص ٩٥٠

(٢) تبين الحقائق ٣/ ٥، والهداية ونتائج الأفكار ٦/ ٢٨٤، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٤٤٩ - ٤٥٠

وعلى القول بأن الحجر عليه لا بد من الحكم به ولا يكون تلقائياً بسبب السفه فإن السفه الممهل - أي الذي لم يحجر عليه - يصح إقراره.

ونص الشافعية على أنه لا يصح إقراره بنكاح، ولا بدين أسند وجوبه إلى ما قبل الحجر، أو إلى ما بعده، ولا يقبل إقراره بعين في يده في حال الحجر، وكذا بإتلاف مال الغير، أو جناية توجب المال في الظاهر. وفي قول عندهم يقبل، لأنه إذا باشر الإتلاف ضمن، فإذا أقر به قبل إقراره، ويصح إقراره بالحد والقصاص لعدم تعلّقها بالمال، وسائر العقوبات مثلها بعد التهمة، ولو كان الحد سرقة قطع، ولا يلزمه المال.^(١)

وذكر الأدي البغدادى من الخنابلة: أن السفه إن أقر بحد أو قود أو نسب أو طلاق لزم - ويتبع به في الحال - وإن أقر بمال أخذ به بعد رفع الحجر عنه. والصحيح من مذهب الخنابلة: صحة إقرار السفه بمال سواء لزمه باختياره أولاً، ويتبع به بعد فك الحجر عنه، وقيل: لا يصح مطلقاً، وهو احتمال ذكره ابن قدامة في المقنع في باب الحجر، واختاره هو والشارح.^(٢)

الشرط الثالث: البلوغ.

١٩ - أما البلوغ فإنه ليس بشرط لصحة الإقرار^(٣) فيصح إقرار الصبي العاقل المأذون له بالدين والعين، لأن ذلك من ضرورات التجارة، ويصح

المتعدي بسكره يجب أن يتحمل نتيجة عمله، تغليظاً عليه وجزاء لما أقدم عليه وهو يعلم أنه سيذهب عقله.^(٤)

١٧ - أما من تغيب عقله بسبب يعذر فيه فلا يلزم بإقراره، سواء أقر بما يجب فيه الحد حقاً لله خالصاً أو مافيه حق العبد أيضاً.

وكذا فإنه لا يصح إقرار السكران في رواية عند الخنابلة، قال ابن منجا: إنها المذهب وحزم به في الوجيز وغيره. وجاء في أول كتاب الطلاق عند الخنابلة أن في أقوال السكران وأفعاله خمس روايات أو ستة، وأن الصحيح في المذهب: أنه مؤاخذ بعبأرته.^(٥)

إقرار السفه:

١٨ - السفه بعد الحجر عليه لا يصح إقراره بالمال، لأنه من التصرفات الضارة المحضة من حيث الظاهر، وإنما قبل الإقرار من المأذون للضرورة. وإذا بلغ الصبي سفيهاً أو ذا غفلة وحجر عليه بسبب ذلك أو اعتبر محجوراً عليه فإنه في تصرفاته المالية الضارة يأخذ حكم الصبي المميز، فإذا تزوج وأقر بأن المهر الذي قرره لها أكثر من مهر المثل فالزيادة باطلة، وهكذا فإن القاضي يرد كل تصرفاته المالية الضارة.^(٦)

(١) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٣٩٧، والمهذب ٢/٧٧.

٣٤٤، وأسن المطالب ٣/٢٨٣.

(٢) الانصاف ١٢/١٣٢، وكشاف القناع ٦/٤٥٤.

(٣) البدائع ٧/١٧١، والمهذب ونتائج الأفكار ٦/٢٨٣، وشرح

المنار ص ٩٨٩، والتوضيح والتلويع ٣/٣١٨، وحاشية

الدسوقي ٣/٣٩٧.

(١) نهاية المحتاج ٤/٣٥٨.

(٢) الإنصاف ١٢/١٢٨ - ١٢٩.

(٣) البدائع ٥/٢٢٢ - ٢٢٣، وتبيين الحقائق ٥/٤، ونبأة المحتاج

٣٠٧/٤، ومواهب الجليل ٥/٢١٦، والمغني ٥/١٤٩ - ١٥٠.

بالبلوغ بعد حق ثبت في حق الصبي، مثل الإسلام، وثبت أحكام الذمة تبعاً لأبيه.

الشرط الرابع: فهم المقر لما يقر به.

٢٠ - لا بد للزوم الإقرار واعتباره أن تكون الصيغة مفهومة للمقر فلو لُقن العامي كلمات عربية لا يعرف معناها لم يؤخذ بها، لأنه لما لم يعرف مدلولها يستحيل عليه قصدتها، لأن العامي - غير المخالط للفقهاء - يقل منه دعوى الجهل بمدلول كثير من ألفاظ الفقهاء، بخلاف المخالط فلا يقبل منه فيما لا يخفى على مثله معناه. وبالأولى لو أقر العربي بالعجمية أو العكس وقال: لم أدْرِ ما قلت، صدق بيمينه، لأنه أدرى بنفسه والظاهر معه.^(١)

الشرط الخامس: الاختيار.

٢١ - ويشترط في المقر الاختيار، مدعاة للمصدق، فيؤخذ به المكلف بلا حرج، أي حال كونه غير محجور عليه. فإذا أقر الحر البالغ العاقل طواعية بحقٍ لزمه. وقال الحنابلة: إنه يصح من مكلف مختار بما يتصور منه التزامه، بشرط كونه بيده وولايته واختصاصه، ولو على موكله أو مورثه أو موليه.^(٢)

قراره في قدر ما أذن له فيه دون مازاد، ونص لحنابلة على أنه المذهب وعليه جمهور الأصحاب، هو قول أبي حنيفة.

وقال الشافعي: لا يصح إقراره بحال لعموم الخبر: «رفع القلم عن ثلاثة، عن الصبي حتى بلغ، وعن المجنون حتى يفيق، وعن النائم حتى يستيقظ»^(١) ولأنه لا تقبل شهادته، وفي قول عند الحنابلة: إنه لا يصح إقرار المأذون له إلا في الشيء ليسير. إلا أنه لا يصح إقرار المحجور عليه، لأنه من التصرفات الضارة المحضة من حيث لظاهر.^(٢) ويقبل إقرار الصبي ببلوغه الاحتلام في وقت إمكانه، إذ لا يمكن معرفة ذلك إلا من جهته، وكذا ادعاء الصبية البلوغ بروية الخيض.^(٣) ولو ادعى البلوغ بالسن قبل بينة، يقل: يصدق في سن يبلغ في مثلها، وهي تسع سنين، وقيل: عشر سنين، وقيل: اثنتا عشرة سنة، ويلزمه بهذا البلوغ ما أقر به.^(٤)

وأفتى الشيخ تقي الدين: فيمن أسلم أبوه، فادعى أنه بالغ، بأنه إذا كان لم يقر بالبلوغ إلى حين الإسلام فقد حكم بإسلامه قبل الإقرار بالبلوغ. وذلك بمنزلة ما إذا ادعت انقضاء العدة بعد أن ارجعها، وقال: هذا عيىء في كل من أقر

(١) حديث: «رفع القلم عن ثلاثة...» أخرجه أبو داود (٤/٥٦٠).

ط عزت عبيد دساس) وقواه ابن حجر كما في فيض القدير (٤/٣٦٦ ط المكتبة التجارية).

(٢) البدائع ٧/٢٢٢، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣/٣٩٧، وبهاية المحتاج ٦٦/٥، والإتصاف ١٢/١٢٨ - ١٢٩، والمغني ٥/١٥٠.

(٣) التاج والإكليل ٥/٢١٦، وبهاية المحتاج ٦٦/٥.

(٤) الإتصاف ١٢/١٣١ - ١٣٢.

(١) المنشور في القواعد للزركشي ١٣/٢ - ١٤.

(٢) البدائع ٧/٢٢٢، وتبيين الحقائق ٥/٣ - ٤، والمهذبة ونتائج الألفار ٦/٢٨٤، وحاشية ابن عابدين ٤/٤٤٩، والشرح الصغير بحاشية الصاوي ٣/٥٢٥، والشرح الكبير وحاشية المسوقي ٣/٣٩٧، ومواهب الجليل ٥/٢١٦، وبهاية المحتاج ٤/٣٠٧، والإتصاف ١٢/١٢٥ - ١٢٦، والمغني ٥/١٤٩ - ١٥٠.

الشرط السادس : عدم التهمة .

٢٢ - ويشترط في المقر لصحة إقراره أن يكون غير متهم في إقراره، لأن التهمة تحمل برجحان الصدق على جانب الكذب في إقراره، لأن إقرار الإنسان على نفسه شهادة . قال الله تعالى : «يأيتها الذين آمنوا كونوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شهادةً لله ولو على أنفسكم»^(١) والشهادة على نفسه إقرار . والشهادة ترد بالتهمة .^(٢) ومن أمثلته : ما لو أقر لمن بينه وبينه صداقة أو غلاظة .^(٣)

٢٣ - ومن يتهم في إقراره المدين المحجور عليه، لإحاطة الدين بهالة الذي حجر عليه فيه، وهو ما يعبر عنه بالفلس .

بل صرح المالكية أن هذا القيد - ألا يكون متهمًا - إنشأ يعتبر في المريض ونحوه والصحيح المحجور عليه، لإحاطة الدين بهالة الذي حجر عليه فيه .^(٤)

والصحيح : أن المفلس بالنسبة لما فلس فيه متهم في إقراره، فلا يقبل إقراره لأحد، حيث كان الدين الذي فلس فيه ثابتاً بالبيينة، لأنه متهم على ضياع مال الغرماء، ولا يبطل الإقرار، بل هو لازم يتبع به في ذمته، ويؤاخذ به المقر فيما يجد له من مال فقط، ولا يخاص المقر له الغرماء بالدين الذي أقر له به المفلس .^(٥)

ونقل القاضي عن الإمام أحمد أن المفلس إذا أقر، وعليه دين بينه، يبدأ بالدين الذي بالبيينة، لأنه أقرب بعد تعلق الحق بتركته، فوجب ألا يشارك المقر له من ثبت دينه بينه، كغريم المفلس الذي أقر له بعد الحجر عليه، وبهذا قال النخعي والثوري وأصحاب الرأي .^(١)

وفصل الشافعية، فقالوا : لو أقر المفلس بعين أو دين وجب قبل الحجر، فالأظهر قبوله في حق الغرماء لانقضاء التهمة الظاهرة، وقيل : لا يقبل إقراره في حق الغرماء، لثلا يضرهم بالمزاحمة، ولأنه ربما واطأ المقر له .

وإن أسند وجوبه إلى مابعد الحجر لم يقبل في حقهم، بل يطالب بعد فك الحجر . ولوم يسند وجوبه إلى ما قبل الحجر ولا لما بعده، فقياس المذهب - على مقاله الرافعي - تنزيهه على الأقل، وهو جعله كالمسند إلى مابعد الحجر .^(٢)

إقرار المريض مرض الموت :

٢٤ - ومن يتهم في إقراره : المريض مرض موت في بعض الحالات على ماسنينه في مصطلح (مرض الموت) وإن كان الأصل أن الممرض ليس يبايع من صحة الإقرار في الجملة .^(٣)

إذ الصحة ليست شرطاً في المقر لصحة إقراره، لأن صحة إقرار الصحيح برجحان جانب الصدق، وحال المريض أدل على الصدق، فكان إقراره أولى

(١) سورة النساء / ١٣٥

(٢) البدائع ٢٢٣/٧، وحاشية الدسوقي ٣٩٧/٣، والشرح الصغير ٥٧٧/٣، والشايج والإكبليل ٢١٦/٥، والمهذب ٣٤٥/٢،

وكشاف الفتاوى ٤٥٥/٦

(٣) الدسوقي ٣٩٨/٣

(٤) حاشية الدسوقي ٣٨٧/٣

(٥) بلفظ السالك على الشرح الصغير ١٩٠/٣ -

= وحاشية الدسوقي ٣٩٨/٣، وانظر حاشية ابن عابدين عند

الكلام عن إقرار المريض المدين ٤٦١/٤ - ٤٦٣

(١) المغني ٢١٣/٥ ط الرياض .

(٢) نهاية المحتاج ٣٠٧/٤، والمهذب ٣٤٥/٢

(٣) البدائع ٢٢٣/٣

وأصح الروايات عند الحنابلة، وهو المذهب عندهم، وجزم به في الوجيز، لأنه لم يتضمن إبطال حق الغير وكان المقر له أولى من الورثة، لقول عمر: إذا أقر المريض بدين جاز ذلك عليه في جميع تركته، ولأن قضاء الدين من الحوائج الأصلية، وحق الورثة يتعلق بالتركة بشرط الفراغ. وفي رواية عند الحنابلة: أنه لا يقبل، وفي رواية أخرى عندهم لا يصح بزيادة على الثلث.^(١)

قال ابن قدامة: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن إقرار المريض في مرضه لغير وارث جائز، وحكى أصحابنا رواية أخرى أنه لا يقبل، لأنه إقرار في مرض الموت أشبه الإقرار لو ارث. وقال أبو الخطاب في رواية أخرى: إنه لا يقبل إقراره بزيادة على الثلث، لأنه ممنوع من عطية ذلك الأجنبي، كما هو ممنوع من عطية الوارث، فلا يصح إقراره بما لا يملك عطيته بخلاف الثلث فما دون.^(٢) والمقصود بالأجنبي هنا أن يكون غير وارث في المقر فيشمل القريب غير الوارث. ويصرح للمالكية بذلك فيقولون: إن أقر لقريب غير وارث كاختال أول صديق ملاطف أو مجهول حاله - لا يدرى هل هو قريب أم لا - صح الإقرار إن كان لذلك المقر ولد وإلا فلا، وقيل: يصح. وأما لو أقر لأجنبي غير صديق كان الإقرار لازماً

القبول.^(٣) غير أن المالكية نصوا على أن من أقر شيء في صحته: بشيء من المال، أو الدين، أو لبرأ آت، أو قبض أثبات المبيعات، فأقراره عليه جائز، لا تلحقه فيه تهمة، ولا يظن فيه تولى، بالأجنبي والوارث في ذلك سواء، وكذا القريب البعيد والعدو والصديق.^(٤)

ويقول الخطاب: من أقر بشيء في صحته بعض ورثته، قدم المقر له بعد موت المقر، ويقيم لينة على الإقرار. قال ابن رشد: هذا هو المعلوم من قول ابن القاسم وروايته عن مالك المشهور في المذهب. ووقع في المبسوط لابن كنانة والمخزومي وابن أبي حازم ومحمد بن مسلمة أنه لا شيء له، وإن أقر له في صحته إذا لم يقم عليه بذلك بينة حتى هلك إلا أن يصرف سبب ذلك، فإن عرف ذلك نيتها وإلا فإذا لم يعرف له سبب فلا شيء له، لأن الرجل يتهم أن يقر بدين في صحته لمن يثق به من ورثته على ألا يقوم به حتى يموت. . . وقيل: إنه نافذ ويخاص به الغرماء في الفلس، وهو قول ابن القاسم في المدونة والعنينة، وقال ابن رشد: لا يخاص به على قول ابن القاسم إن ثبت ميله إليه إلا باليمين، واختار ابن رشد إبطال الإقرار بالدين مراعاة لقول المدنيين.^(٥)

وعلى هذا فإقرار المريض مرض موت بالحد والقصاص مقبول اتفاقاً، وكذا إقراره بدين لأجنبي فإنه ينفذ من كل ماله ما لم يكن عليه ديون أقر بها في حال صحته عند الحنفية والمالكية والشافعية،

(١) حاشية ابن عابدين ٤٦١/٤ - ٤٦٢، والبدائع ٧/٢٢٤، وفتح القدير ٧/٧، وحاشية الدسوقي ٣/٣٩٨ - ٣٩٩، وشرح الزرقاني ٦/٩٢ - ٩٤، وبلغلة السالك ٢/١٩٠، وبهاية المحتاج ٦٩/٥، والمهذب ٢/٣٤٥، والمغني ٥/٢١٣، والإنصاف ١٣٤/١٢

(٢) المغني ٢/٢١٤

(٣) البدائع ٧/٢٢٣، وحاشية الدسوقي ٣/٣٩٨

(٤) شرح الزرقاني ٦/٩٤

(٥) مواهب الجليل ٥/٢٢١ - ٢٢٢

اعترف بدنانير لمعين : فأجاب إن اعترف في صحته
حلف المقر له يمين القضاء .

واستدل القائلون ببطلان الإقرار بها روي أن
رسول الله ﷺ قال : « لا وصية لوارث ، ولا إقرار له
بالدين »^(١) ، وبالأثر عن ابن عمر أنه قال : « إذا أقر
الرجل في مرضه بدين لرجل غير وارث فإنه جائز
وإن أحاط بهاله ، وإن أقر لوارث فهو باطل إلا أن
يصدق له الورثة » . وقول الواحد من فقهاء الصحابة
مقدم على القياس . ولم يعرف لابن عمر في ذلك
مخالف من الصحابة فكان إجماعا ، ولأنه تعلق حق
الورثة بهاله في مرضه ، ولهذا يمنع من التبرع على
الوارث أصلا ، ففي تخصيص البعض به إبطال
حق الباقيين^(٢) .

وفي كتب الحنابلة : لو أقرت المرأة بأنها لا مهر لها
على زوجها لم يصح ، إلا أن يقيم بينة أنها
أخذته .^(٣)

(١) حديث : « لا وصية لوارث ولا إقرار له بالدين » بهذا اللفظ
أخرجه الدارقطني (٤/ ١٥٢) - ط دار المحاسن وفي إسناده نوح
ابن دراج وهو منهم بالكذب . وميزان الاعتدال للذهبي
(٢٧٦ - ط الحلبي) .

وأما الجزء الأول من الحديث « لا وصية لوارث » فقد أخرجه
الترمذي (٤٣٣/٤) ط استانبول ، والنسائي (٢٤٧/٦) وقال
الترمذي : هو حديث حسن صحيح . وقال ابن حجر في الفتح :
لقد جنع الشافعي في الأم إلى أن هذا المتن متواتر ، فقال : وجدنا
أهل الفتيا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمغازي من قرئ
وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح : « لا وصية
لوارث » (فتح الباري ٥/ ٣٧٢ ط السلفية) .

(٢) شرح الزرقاني ١/ ٩٤ ، وحاشية الدسوقي ٣/ ٣٩٩ - ٤٠١
(٣) الإنصاف ١٢/ ١٣٧

كان له ولد أم لا .^(١) وقال الشافعية : للوارث
تحليف المقر له على الاستحقاق .^(٢)

وأما إقرار المريض لوارث فهو باطل إلا أن
يصدق له الورثة أو ثبت بينة عند الحنفية والمذهب
عند الحنابلة ، وفي قول للشافعية . وعند المالكية :
إن كان متهمًا في إقراره كأن يقر لوارث قريب مع
وجود الأبعد أو المساوي ،^(٣) كمن له بنت وابن عم
فأقر لابنته لم يقبل وإن أقر لابن عمه قبل ، لأنه لا
يتهم في أنه يزري ابنته ويوصل المال إلى ابن عمه .
وعلة منع الإقرار التهمة ، فاختص المنع
بموضعها .^(٤)

وأطال المالكية في تصوير ذلك والتفريع عليه .
وقالوا : من مرض بعد الإشهاد في صحته لبعض
ولده فلا كلام لبقية أولاده إن كتب الموثق أن
الصحيح قبض من ولده ثمن ماباعه له ، فإن لم
يكتب فقيل : يحلف مطلقا . وقيل : يحلف إن اتهم
الأب بالليل إليه .

قال المواقي^(٥) : لا يقبل إقرار المريض لمن يتهم
عليه . وسئل المازري عمن أوصى بثلث ماله ، ثم

(١) حاشية الدسوقي ٣/ ٣٩٩ - ٤٠٠

(٢) نهاية المحتاج ٥/ ٦٩ - ٧٠

(٣) حاشية ابن عابدين ٤/ ٤٦١ - ٤٦٢ ، والهداية وتكملة الفتح
٨/ ٧ ، والبدائع ٧/ ٢٢٤ ، وحاشية الدسوقي ٣/ ٣٩٨ - ٣٩٩ ،
وشرح الزرقاني ٦/ ٩٣ - ٩٤ ، وبلغة السالك ٢/ ١٩٠ ، ونهاية
المحتاج ٥/ ٦٩ - ٧٠ ، والمهذب ٢/ ٣٤٥ ، والمغني ٥/ ٢١٤ ،
والإنصاف ١٢/ ١٣٥ - ١٣٦

(٤) حاشية الدسوقي ٣/ ٣٩٨ ، والمغني ٥/ ٢١٤ ، وشرح الزرقاني
٩٢/٦ ، وبلغة السالك ٢/ ١٩٠

(٥) التاج والإكليل ٥/ ٢١٨

إقرار المريض بالإبراء :

يطالب به، ولو كان حملاً. كأن يقول: علي ألف لفلان، أو علي ألف حمل فلانة، وسيأتي تفصيل الإقرار للحمل. أو يكون مجهولاً جهالة غير فاحشة، كأن يقول: علي مال لأحد هؤلاء العشرة، أو لأحد أهل البلد، وكانوا محصورين عند الشافعية، والناطقي وخواهرزادة من الحنفية. ^(١)

الإقرار مع جهالة المقر له :

٢٧ - أجمع الفقهاء على أن الجهالة الفاحشة بالمقر له لا يصح معها الإقرار، لأن المجهول لا يصلح مستحقاً، إذ لا يجزى المقر على البيان، من غير تعيين المستحق، فلا يفيد الإقرار شيئاً.

وأما إذا كانت الجهالة غير فاحشة بأن قال: علي ألف لأحد هذين أو لأحد هؤلاء العشر: أو لأحد أهل البلد وكانوا محصورين، فهناك اتجاهان:

الأول: ما ذهب إليه الشافعية، وهو ما اختاره الناطقي وخواهرزادة من الحنفية. أن هذا الإقرار صحيح، لأنه قد يفيد وصول الحق إلى المستحق بتحليف المقر لكل من حصرهم، أو بتذكره، لأن المقر قد ينسى، وهو ما يفهم من معنى ابن قدامة، لأنه مثل بالجهالة اليسيرة.

والثاني: ما ذهب إليه جمهور الحنفية، وهو ما اختاره السرخسي: من أن أي جهالة تبطل الإقرار، لأن المجهول لا يصلح مستحقاً، ولا يجزى المقر على البيان، من غير تعيين المدعي. ^(٢)

٢٥ - إذا أقر المريض أنه أبرأ فلاناً من الدين الذي عليه في صحته لا يجوز، لأنه لا يملك إنشاء الإبراء للحال، فلا يملك الإقرار به، بخلاف الإقرار باستيفاء الدين، لأنه إقرار بقبض الدين، وأنه يملك إنشاء القبض فيملك الإخبار عنه بالإقرار. ^(٣) وهذا مذهب الحنفية. ويقرب منهم الشافعية إذ يقولون: إذا أبرأ المريض مرض الموت أحد مديونيّه، والركة مستغرقة بالديون، لم ينفذ إبرأؤه لتعلق حق الغرماء. ^(٤) بينما يقول المالكية في باب الإقرار: وإن أبرأ إنسان شخصاً مما قبله أو أبرأه من كل حق له عليه، أو أبرأه وأطلق برئاً مطلقاً مما في الذمة وغيرها معلوماً أو مجهولاً. ^(٥) وهذه العبارة بإطلاقها شاملة للمريض وللصحيح، وشاملة للإبراء من دين الصحة وغيره.

الركن الثاني: المقر له، وما يشترط فيه :

المقر له من ثبت له الحق المقر به، وبحق له المطالبة به أو العفو عنه ^(٦) واشترط الفقهاء فيه ما يأتي:

الشرط الأول: ألا يكون المقر له مجهولاً :

٢٦ - فلا بد أن يكون معيناً، بحيث يمكن أن

(١) البدائع ٢٢٨/٧

(٢) الموسوعة الفقهية ج ١ بحث (إبراء) ص ١٧٠

(٣) الشرح الصغير ٥٣٨/٣

(٤) للمذهب ٣٤٥/٢، والمغني ١٥٣/٥

(١) نهاية المحتاج ٧٢/٥، وابن عابدين ٤٥٠/٤

(٢) المغني ١٦٥/٥، وابن عابدين ٤٥٠/٤

الشرط الثاني : أن تكون للمقر له أهلية استحقاق المقر به حساً وشرعاً :

٢٨ - فلو أقر لهيئة أودار، بأن لها عليه ألفاً وأطلق لم يصح الإقرار، لأنها ليسا من أهل الاستحقاق.

أما لو ذكر سبباً يمكن أن ينسب إليه، كما لو قال: علي كذا هذه الدابة بسبب الجناية عليها، أو هذه الدار بسبب غصبها أو إجارتها، فالجمهور على أن هذا الإقرار صحيح، ويكون الإقرار في الحقيقة لصاحب الدابة أو الدار وقت الإقرار. وهو اختيار المرادوي، كما جزم به صاحب الرعاية، وابن مفلح في الفروع من الجنبلة. لكن جمهور الجنبلة على أن هذا الإقرار لا يصح، لأن هذا الإقرار وقع للدار وللدابة، وهما ليستا من أهل الاستحقاق.^(١)

الإقرار للحمل :

٢٩ - إن أقر لحمل امرأة عتيها بدين أو عين فقال: علي كذا، أو عندي كذا هذا الحمل وبين السبب فقال: بآرت أو وصية، كان الإقرار معتبراً ولزمه ما أقر به لإمكانه. وكان الخصم في ذلك وفي الحمل عند الوضع، إلا إذا تم الوضع لأكثر من أربع سنين - من حين الاستحقاق مطلقاً - التي هي أقصى مدة الحمل - كما يرى فريق من الفقهاء - أولست أشهر فأنكسر - التي هي أقل مدة الحمل - وهي فراش لم يستحق، لاحتمال حدوث الحمل بعد الإقرار. ولا

يصح الإقرار إلا لحمل يتيقن وجوده عند الإقرار^(١). ويكون ذلك بما إذا وضعته لأقل من ستة أشهر، أو لأكثر من ذلك إلى ستين عند الحنفية، وإلى أربع عند الشافعية. وينص المالكية: ولزم الإقرار للحمل، وإن كان الإقرار أصله وصية فله الكل. وإن كان بالإرث من الأب - وهو ذكر - فذلك. وإن كان أنثى فلها النصف، وإن ولدت ذكراً وأنثى فهو بينهما بالسوية إن أسنده إلى وصية، وأثلاً إذا أسنده إلى إرث، إلا إذا كانت جهة التوريث يستوي فيها الذكر والأنثى كالأخوة لأم، وإن أسند السبب إلى جهة لا تمكن في حقه كقوله: باعني شيئاً فلغرو للقطع بكذبه، وعند الشافعية قول بغير ذلك.

وإن أطلق الإقرار ولم يسنده إلى شيء صح عند الجنبلة، لإطلاقهم القول بصحة الإقرار بحال حمل امرأة، لجواز أن يكون له وجه.^(٢) وقال أبو الحسن التميمي: لا يصح إلا أن يسنده إلى سبب من إرث أو وصية، وقيل: لا يصح مطلقاً. قال في التكت: ولا أحسب هذا قولاً في المذهب. وصح في الأظهر عند الشافعية، ويجعل على الممكن في حقه، صوناً لكلام المكلف عن الإلقاء ما أمكن. وفي قول عند الشافعية: لا يصح، إذ المال لا يجب إلا بمعاملة أو جناية، وهما متفقان في حقه، فحمل الإطلاق على الوعد.^(٣) وقال

(١) الهداية وتكملة الفتح ٣٠٤/٦، والبدائع ٢٢٣/٧، وحاشيا

المسوقي ٤٠١/٣

(٢) كشف القناع ٤٦٤/٦

(٣) الأنصاف ٢٢٣/٥، ١٥٦/١٢، ونهاية المحتاج ٧٣/٥ - ٧٤،

والمهذب ٣٤٥ - ٣٤٦، وتكملة الفتح على الهداية ٣٠٤/٦

(١) نهاية المحتاج ٧٣/٧، وحاشية قليوبي على المهاج ٤/٣،

والمهذب ٢٤٦/٢، والشرح الصغير ٥٢٦/٣، وحاشية

المسوقي ٤٩٨/٣، والإتصاف ١٢/١٤٥، والمغني ١٥٣/٥ -

١٥٤، وكشف القناع ٤٥٩/٦، والدر المختار وحاشية ابن

عابدين ٤٥٥/٤

فرس أو حمل شاة فإن إقراره صحيح ولزمه ما أقرب به ؛ لأن له وجهاً صحيحاً وهو الوصية بالحمل ، بأذ تكون الفرس أو الشاة لواحد ، وأوصى بحمله لرجل ، ومات والمقر وارثه ، وقد علم بوصية مورثه .^(١)

الإقرار للجهة :

٣٢ - الأصل أنه يصح الإقرار لمن كان لديه أهلية مالية أو استحقاق كالوقف والمسجد ، فيصح الإقرار لها .^(٢) على نفسه ببال له ، ويصرف في إصلاحه وبقاء عينه ، كأن يقول ناظر على مسجد أو وقف : ترتب في ذمتي مثلاً للمسجد أو للوقف كذا .^(٣) فإن الإقرار لهذا ومثله كالطريق والقنطرة والسقاية ، يصح ، ولو لم يذكر سبباً ، كغلة وقف أو وصية ، لأن إقرار من مكلف مختار فلزمه ، كما لو عين السبب ويكون لمصالحها ، فإذا أسنده لممكن بعد الإقرار صح .^(٤) وفي وجهه عند الحنابلة ذكره التميمي : أن الإقرار للمسجد ونحوه من الجهات لا يصح إلا مع ذكر السبب .^(٥)

الشرط الثالث : ألا يكذب المقر في إقراره :

٣٣ - يشترط الفقهاء لصحة الإقرار ألا يكذب المقر المقر له المقر فيأقربه ، فإن كذبه بطل إقراره^(٦) لأن

أبويوسف من الحنفية : إن أجل الإقرار لا يصح ، لأن الإقرار المبهم يحتمل الصحة والفساد ، لأنه إن كان يصح بالحمل على الوصية والإرث فإنه يفسد بالحمل على البيع والغصب والقرض ، كما أن الحمل في نفسه محتمل الوجود والعدم ، والشك من وجه واحد يمنع صحة الإقرار ، فمن وجهين أولى . وقال محمد : يصح حملاً لإقرار العاقل على الصحة .

ولو انفصل الحمل ميتاً فلا شيء على المقر للحمل أو ورثته ، للشك في حياته وقت الإقرار . فيسأل القاضي المقرحسبة عن جهة إقراره من إرث أو وصية ليصل الحق لمستحقه . وإن مات المقر قبل البيان بطل . وإن ألفت حياً وميتاً جعل المال للحى .^(٧)

الإقرار للميت :

٣٠ - لو قال : لهذا الميت علي كذا فذلك إقرار صحيح ، وهو إقرار في الحقيقة للورثة يتقاسمونهم فسمه الميراث ، لكن إن كان المقر له حملاً ثم سقط ميتاً بطل الإقرار ، إن كان سبب الاستحقاق ميراثاً أو وصية ، ويرجع المال إلى ورثة المورث ، أو ورثة الموصي .^(٨)

الإقرار بالحمل :

٣١ - نص الحنفية : على أن من أقمر لرجل بحمل

(١) الهداية والنهاية وتكملة الفتح ٣٠٨/٦ ، والبدائع ٢٢٤/٧

(٢) الشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٢٩٨/٣

(٣) الشرح الصغير ٢٥٦/٣

(٤) نهاية المحتاج ٧٥/٥ ، وكشاف القناع ٤٥٩/٦

(٥) الإنصاف ١٤٦/١٢

(٦) حاشية ابن عابدين ٤٦٩/٤ ، وحاشية الدسوقي ٣٩٨/٣

ونهاية المحتاج ٧٥/٥ ، وكشاف القناع ٤٧٦/٦

(١) البدائع ٢٢٣/٧ ، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٥٥/٤ ،

وحاشية الدسوقي والشرح الكبير ٤٠١/٣ ، ومواهب الجليل

٢٢٣/٥ ، والمنهاج ١٥٤/٥ ، والإنصاف ١٥٦/١٢ - ١٥٨ ،

وكشاف القناع ٤٦٤/٦

(٢) نهاية المحتاج ٧٥/٥ ، وتكملة الفتح ٣٠٥/٦ ، والبدائع

٢٢٣/٧

الركن الثالث : المقر به :

٣٤ - المقر به في الأصل نوعان : حق الله تعالى ، وحق العبد .^(١) وحق الله تعالى نوعان : حق خالص لله ، وحق لله فيه حق للعبد أيضا .

ولصحة الإقرار بحق الله شروط هي : تعدد الإقرار ، ومجلس القضاء والعبارة . حتى إن الآخرس إذا كتب الإقرار فيها هو حق الله بيده ، أو بما يعرف أنه إقرار بهذه الأشياء يجوز ، بخلاف الذي اعتقل لسانه ، لأن للآخرس إشارة معهودة فإذا أتى بها يحصل العلم بالشار إليه ، وليس ذلك لمن اعتقل لسانه ، ولأن إقامة الإشارة مقام العبارة أمر ضروري ، والآخرس ضرورة لأنه أصلي ، وكذلك فإنه لا يشترط لصحة الإقرار بحق الله تعالى الصحوحتى يصح إقرار السكران ، وفي ذلك كله تفصيل وخلاف مبين في الحدود ، وعند الكلام عن حق الله تعالى .

وأما حق العبد فهو المال ، من العين والدين والنسب والقصاص والطلاق والعناق ونحوها ، ولا يشترط لصحة الإقرار بها ما يشترط لصحة الإقرار بحقوق الله تعالى . فهي تثبت مع الشبهات ، بخلاف حقوق الله تعالى .

والشرائط المختصة بحقوق العباد نوعان : نوع يرجع إلى المقر له ، وهو أن يكون معلوما علم ماسبق ، ونوع يرجع إلى المقر به ، فيشترط لصحة الإقرار بالعين والدين الفراغ عن تعلق حق الغير . فإن كان مشغولا بحق الغير لم يصح ، لأن حق الغير معصوم محترم ، فلا يجوز إبطاله من غير

الإقرار عما يرتد بالرد إلا في بعض مسائل : منها الإقرار بالحرية والرق والنسب وولاء العتاقة والوقف والطلاق والميراث والنكاح وإبراء الكفيل وإبراء المدين بعد قوله : أبرئني .^(٢) فلو قال المقر له للمقر : ليس لي عليك شيء ، أو لا علم لي ، واستمر التأكيد فلا يؤخذ بإقراره .

والتأكيد يعتبر من بالغ رشيد .^(٣)

وفص الشافعية على أنه إن كذب المقر له المقر وكان قد أقر له بعين ، ترك المال المقر به في يد المقر في الأصح ، لأن يده مشعرة بالملك ظاهرا ، والإقرار بالطوارئ عارضه التأكيد فسقط ، فتبقى يده على ما معه يد ملك لا مجرد استحفاظ . ويقابل الأصح أن الحاكم ينزعه منه ويحفظه إلى ظهور مالكه .^(٤) وإذا ادعى المقر له جنسا آخر بعد أن كذب المقر حلف المقر .^(٥)

أما إذا أقر المقر بشيء ثم ادعى أنه كاذب في إقراره حلف المقر له أو وارثه على المفتي به - عند الحنفية - أن المقر لم يكن كاذبا في إقراره . وقيل : لا يخلف ، وفي جامع الفصولين : أقر فهاش فقال ورثته : إنه أقر كاذبا فلم يجوز إقراره ، والمقر له عالم به ليس لهم تحليفه ، إذ وقت الإقرار لم يتعلق حقهم ببال المقر فصح الإقرار ، وحيث تعلق حقهم صار حقا للمقر له .^(٦)

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤/ ٤٦٩

(٢) الشرح الصغير ٣/ ٥٢٦ - ٥٢٧ ، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/ ٣٩٨

(٣) نهاية المحتاج ٥/ ٧٥

(٤) كشاف الفتاوى ٦/ ٤٨٠

(٥) حاشية ابن عابدين ٤/ ٤٥٧ - ٤٥٨

(٦) بدائع الصنائع ٧/ ٢٢٣ ، والمهذب ٢/ ٣٤٣

في القليل والكثير. لأن المال اسم ما يتمول، وهذا يقع على القليل والكثير، ويصح بيانه متصلا ومنفصلا. ^(١) وبهذا قال الحنفية والشافعية والحنابلة. ونقل ابن قدامة عن أبي حنيفة أنه لا يقبل تفسيره بغير المال الزكوي، وأن بعض أصحاب مالك حكوا عنه ثلاثة أوجه: أحدها كغير المالكية، والثاني: لا يقبل إلا أول نصاب من نصب الزكاة من نوع أموالهم، والثالث: ما يقطع فيه السارق ويصح مهرا. ^(٢)

ويقول الزيلعي: لم يصدق في أقل من درهم، لأن مادونه لا يطلق عليه اسم المال عادة وهو المعبر.

ولو قال: له علي مال عظيم فالواجب نصاب، لأنه عظيم في الشرع حتى اعتبر صاحبه غنيا. وعن أبي حنيفة أنه لا يصدق في أقل من عشرة دراهم، لأنه نصاب السرقة والمهر، وهو عظيم حيث تقطع به اليد ويصلح مهرا. ^(٣)

ويجبر القاضي على البيان، ولا بد أن يبين ماله قيمة، لأن ما لا قيمة له لا يجب في الذمة، فإذا بين بهالقيمة له اعتبر رجوعا، والقول قوله مع يمينه، وإن ادعى المقر له أكثر من ذلك فالقول قول المقر مع يمينه. ^(٤)

ولو أقر له بشيء أَوْحَق، وقال: أردت حق

رضاه، فلا بد من معرفة وقت التعلق. ^(١)

٣٥ - ولما كان الإقرار إخبارا عن كائن، وذلك قد يكون معلوما وقد يكون مجهولا، فإن جهالة المقر به لا تمنع صحة الإقرار بغير خلاف. ^(٢) فلو أنلف على آخر شيئا ليس من ذوات الأمثال فوجبت عليه قيمته، أو جرح آخر جراحة ليس لها في الشرع أرش مقدر فآقر بالقيمة والأرش، فكان الإقرار بالمجهول إخبارا عن المخبر عنه على ما هو به. ويجبر على البيان لأنه هو المجهول، فكان البيان عليه، قال الله تعالى: (فَإِذَا قَرَأْتَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ) ^(٣) ويصح بيانه متصلا ومنفصلا، لأنه بيان محض فلا يشترط فيه الوصل.

٣٦ - لا بد أن يبين شيئا له قيمة، لأنه أقرب ما في ذمته، ومالا قيمة له لا يثبت في الذمة، وإذا بين شيئا له قيمة فإن صدقه المقر له وادعى عليه زيادة، أخذ ذلك القدر المعين، وأقام البينة على الزيادة، وإلا حلفه عليها إن أراد، لأنه منكر للزيادة، والقول قول المنكر مع يمينه، وإن كذبه وادعى عليه مالا آخر أقام البينة، وإلا حلفه عليه، وليس له أن يأخذ ما عينه، لأنه أبطل إقراره بالتكليف. وعلى هذا فإذا قال: لفلان علي مال، يصدق

(١) البدائع ٢١٤/٧

(٢) البدائع ٢١٤/٧، ورد المختار ٤/٤٥٠، وتبين الحقائق وحاشية الشلبي عليه ٤/٥، وتكملة الفتح والمهذب ٦/٢٨٥، وحاشية الدسوقي ٣/٤١٠، والتاج والإكليل ٥/٢٣٠ - ٢٣١، ومواهب الجليل ١/٢٣١، ونهاية المحتاج ٥/٢٨٦، والمهذب ٢/٣٤٤، والمغني ٥/١٨٧، وكشاف القناع ٦/٤٥٣، ٤/٤٦٥، والإنصاف ٢٠٤/١٢

(٣) سورة القیامة / ١٨ - ١٩

(١) البدائع ٢١٤/٧، ورد المختار ٤/٤٥٠، وتبين الحقائق ٤/٥ - ٥، ونهاية المحتاج ٥/٨٦، والمغني ٥/١٨٧، وكشاف القناع ٤٧٦/٦

(٢) المغني ٥/١٨٨ - ١٨٩

(٣) تبين الحقائق ٥/٥

(٤) تكملة الفتح والمهذب ٦/٢٨٥

الإسلام، لا يصح إن قاله مفصّولا، ويصح إن قاله موصولا. ^(١)

وينص المالكية على أنه إن قال: لك أحد ثوبين، وعين المقر. فإن عين له الأدنى حلّفت إن اتهمه المقر له، وإذا لم يعين بأن قال: لا أدري. قيل للمقر له: عين أنت. فإن عين أدناها أخذه بلا يمين، وإن عين أجودها حلفت للثمة وأخذه، وإن قال: لا أدري، حلفا معا على نفي العلم، واشتركا فيها بالنصف. ^(٢)

وقال المالكية: لو قال: له في هذه الدار حق، أو في هذا الحائط، أو في هذه الأرض، ثم فسر ذلك بجزء منها قبل تفسيره، قليلا كان أو كثيرا، شائعا كان أو معينا.

وينص الحنابلة على أنه إن امتنع عن التفسير حبس حتى يفسر، لأنه ممتنع من حق عليه، فيحبس به، كما لو عينه وامتنع من أدائه. وقال القاضي: يجعل ناكلا ويؤمر المقر له بالبيان. وقالوا: إن مات من عليه الحق أخذ ورثته بمثل ذلك، لأن الحق ثبت على مورثهم فيتعلق بتركته، وقد صارت إلى الورثة، فيلزمهم مالزم مورثهم، كما لو كان الحق مبينا، وإن لم يخلف الميت تركه فلا شيء على الورثة. ^(٣)

ونص الشافعية على أنه لو فسر بهالاً يتمول - لكن من جنسه - كحبة حنطة، أو بيا محل اقتناؤه

ككلب معلّم، قيل في الأصح ويحرم أخذه ويجب رده. وقيل: لا يقبل فيها، لأن الأول لا قيمة له فلا يصح التزامه بكلمة «علي»، والثاني: ليس بهال، وظاهر الإقرار المال. ^(١) وقالوا: لا يقبل تفسيره بنحو عيادة مريض ورد سلام، إذ لا مطالبة بهما، وهم يشترطون أن يكون المقر به مما يجوز به المطالبة. ^(٢) أما لو كان قال: له عليّ حق، فإنه يقبل لشيوخ الحق في استعمال كل ذلك. ^(٣)

وكذلك يصح الحنابلة بأنه متى فسر إقراره بما يتمول في العادة قبل تفسيره وثبت، إلا أن يكذبه المقر له، ويدعي جنسا آخر أو لا يدعي شيئا، فبطل إقراره، وكذا إن فسر بهال ليس بهال في الشرع، وإن فسر بهال بغير جائز اقتناؤه فكذا. وإن فسر بهال بغير جائز اقتناؤه، أو جلد ميتة غير مدبوغ ففيه وجهان، الأول: يقبل لأنه شيء يجب رده، والوجه الثاني: لا يقبل، لأن الإقرار إخبار عما يجب ضمانه وهذا لا يجب ضمانه، غير أنهم قالوا: إن فسر بهال بحبة حنطة أو شعير لم يقبل، لأن هذا لا يتمول عادة على انفراده. وقالوا أيضا: إن فسر بهال بحق شفعة قبل، لأنه حق واجب ويشول إلى مال، وإن فسر بهال بحد قذف قبل، لأنه حق يجب عليه - وهم في ذلك كالشافعية - غير أنهم قالوا بالنسبة لحد القذف: يحتمل ألا يقبل لأنه لا يشول إلى مال، والأول أصح وإن فسر بهال بحد سلام أو تسميت عاطس ونحوه لم يقبل - خلافا للشافعية - لأنه يسقط بفواته فلا يثبت في الذمة، وقالوا:

(١) حاشية ابن عابدين ٤/٤٥٠، وحاشية الدسوقي ٣/٤١٠،

ومواهب الجليل ٥/٢٣١، والتاج والإكليل ٥/٢٣٠ - ٢٣١

(٢) التاج والإكليل ٥/٢٢٨

(٣) المغني ٥/١٨٧، وكشاف القناع ٦/٤٥٣، ٤٨٠ - ٤٨١،

والإيضاح ١٢/٢٠٤

(١) نهاية المحتاج ٥/٨٦، ٨٧

(٢) نهاية المحتاج ٥/٨١

(٣) نهاية المحتاج ٥/٨٨

أقبضه، فقال المدعي عليه: بل لي عليك ألف وإشيء لك عندي. قال أبو الخطاب: فيه وجهان أحدهما: القول قول المقر له، لأنه اعترف له بالألف وادعى عليه مبيعا، فأشبه ما إذا قال: هذا رهن فقال المالك: وديعة، أو له علي ألف. أقبضها.

الثاني: القول قول المقر وهو قياس المذهب. وهو قول الشافعي وأبي يوسف، لأنه أقرب بحق في مقابلة حق له ولا ينكأ أحدهما عن الآخر.^(١) ويصرح ابن قدامة بأن الشهادة على الإقرار بالمجهول تقبل، لأن الإقرار به صحيح، وما كان صحيحا في نفسه صحت الشهادة به كالعلوم.^(٢)

٣٨ - ونص الشافعية على أنه يشترط في المقر به لصحة الإقرار ألا يكون ملكا للمقر حين يقر، لأن الإقرار ليس بإزالة عن الملك، وإنما هو إخبار عن كونه ملكا للمقر له، فلا بد من تقديم المخبر عنه على الخبر، فلو قال: داري أو ثوبي أو ديني الذي على زيد لعمر ولم يرد الإقرار فهو لغو، لأن الإضافة إليه تقتضي الملك له، فبناي إقراره لغيره ومعمل على الوعد بالهبة. ولو قال: هذا لفلان وكان ملكي إلى أن أقررت به، فأول كلامه إقرار، وآخره لغو، فليطرح آخره فقط، ويعمل بأوله، لاشتتاله على جملتين مستقلتين.^(٣)

٣٩ - كما اشترطوا لإعمال الإقرار - أي التسليم -

يحتمل أن يقبل تفسيره، فهم في هذا كالشافعية.^(١)

٣٧ - ولو كان المقر به معلوم الأصل ومجهول الوصف، نحو أن يقول: إنه غصب من فلان ثوبا من العروص، فيصدق في البيان من جنس ذلك سليما كان أو معيبا، لأن الغصب يرد على السليم والمعيب عادة، وقد بين الأصل وأجل الوصف، فيرجع في بيان الوصف إليه فيصح منفصلا، ومتى صح بيانه يلزمه الرد إن قدر عليه، وإن عجز عنه تلزمه القيمة^(٢) وإن قال: غصبت شيئا فطلب منه البيان ففسره بما ليس بهال قبل، لأن اسم الغصب يقع عليه. قال ابن قدامة: وهو مذهب الشافعي.

وحكي عن أبي حنيفة أنه لا يقبل تفسيره بغير المكيل والموزن مما لا يثبت في الذمة بنفسه.^(٣)

ولو أقرب بأن ما عنده لغيره كان رهنا، فقال المقر له: بل وديعة، فالقول قول المقر له (المالك) لأن العين تثبت بالإقرار، وادعى المقر دينا لا يعترف له به والقول قول المنكر، ولأنه أقرب بال لغيره وادعى أن له به تعلقا (حقا في الاحتباس) فلم يقبل، كما لو دعاه بكلام منفصل، وكذلك لو أقر له بدار وقال: استأجرتها، أو بشوب وادعى أنه خاطه بأجر يلزم المقر له. لم يقبل لأنه مدع على غيره حقا فلا يقبل قوله إلا ببينة.

وإن قال: لك علي ألف من ثمن مبيع لم

(١) المغني ٥/ ١٨٧، وكشاف القناع ٦/ ٤٨٠ - ٤٨١، والإتصاف

٢٠٥/ ١٢

(٢) البدائع ٧/ ٢١٥

(٣) المغني ٥/ ١٨٨

(١) المغني ٥/ ١٩٤

(٢) المغني ٥/ ١٩٣

(٣) نهاية المحتاج ٥/ ٨١ - ٨٢

مايقوم مقامه من كتابة أو إشارة، وإظهار الإرادة لا بد منه، فلا عبرة بالإرادة الباطنة. (١)

يقول السرخسي: إن ما يكون بالقلب فهو نية، والنية وحدها لا تكفي، ويقول ابن القيم: إن الله تعالى وضع الألفاظ بين عباده تعريفا ودلالة على ما في نفوسهم، فإذا أراد أحدهم من الآخر شيئا عرفه بمراده وما في نفسه بلفظه، ورتب على تلك الإرادات والمقاصد أحكامها بواسطة الألفاظ، ولم يرتب تلك الأحكام على مجرد ما في النفوس من غير دلالة فعل أو قول، ولا على مجرد ألفاظ مع العلم بأن المتكلم بها لم يرد معانيها. (٢)

وصيغة الإقرار نوعان: صريح ودلالة. (٣) فالصريح نحو أن يقول: لفلان علي ألف درهم، لأن كلمة (علي) كلمة إيجاب لغة وشرا. قال الله تعالى: (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ..) (٤) وكذا لو قال لرجل: هل لي عليك ألف درهم؟ فقال الرجل: نعم. لأن كلمة نعم بمثابة إعادة لكلامه، وكذا لو قال: لفلان في ذمتي ألف درهم، لأن ما في الذمة هو الدين، فيكون إقرارا بالدين.

هذا مامثل به الحنفية، ولا تخرج أمثلة غيرهم عن ذلك، والعرف في هذا هو المرجع. والأمرب بكتابة الإقرار إقرارا حكما، إذ الإقرار كما يكون باللسان يكون بالبنان، فلو قال للكتاب: اكتب إقرارا بألف علي لفلان، صح الإقرار واعتبر،

لا لصحته، أن تكون العين المقر بها في يد المقر حسا أو حكما، كالمعار أو المؤجر تحت يد الغير، لأنه عند انتفاء يده عنه يكون مدعيا أو شاهدا، ومتى حصل بيده لزمه تسليمه، لأن هذا الشرط ليس شرط صحة. فلو أقروا لم يكن في يده ثم صار في يده عمل بمقتضى إقراره، واستثنوا من اشتراط أن يكون في يده ما لوباع بشرط الخيار له أو لها، ثم ادعاه رجل، فأقر البائع في مدة الخيار له به فإنه يصح. (١)

أما لو كانت العين في يده باعتباره نائبا عن غيره كناظر وقف وولي محجور فلا يصح إقراره. (٢)

وكذلك صرح الحنابلة باشتراط أن يكون المقر به بيد المقر وولايته واختصاصه، فلا يصح إقراره بشيء في يد غيره، أو في ولاية غيره، كما لو أقر أجنبي على صغير، أو وقف في ولاية غيره أو اختصاصه، لكنهم قالوا بصحة إقراره بال في ولايته واختصاصه، كأن يقرولي اليتيم ونحوه أو ناظر الوقف، لأنه يملك إنشاء ذلك.

واشترطوا أن يتصور التزام المقر بآقر به، أي أن يمكن صدقه، فلو أقر بارتكابه جنابة منذ عشرين سنة وعمره لا يتجاوز العشرين، فإن إقراره لا يصح. (٣)

الركن الرابع: الصيغة:

٤٠ - الصيغة هي ما يظهر الإرادة من لفظ، أو

(١) المبسوط ١٣/٤٦

(٢) إعلام الموقعين ٣/ ١٠٥ ط دار الجليل بيروت.

(٣) البدائع ٧/ ٢٠٧، والتاج والإكليل ٥/ ٢٢٤، وبهاية المحتاج

٥٨٦/٤ وكشاف القناع ٦/ ٤٨٦

(٤) سورة آل عمران / ٩٧

(١) بداية المحتاج ٥/ ٨٢ - ٨٣، واللجنة ترى أنه لا حاجة للاستثناء هنا لأنه في يده حكما لبقاء ملك البالغ عليه.

(٢) بداية المحتاج ٥/ ٨٣

(٣) كشاف القناع ٦/ ٤٥٣

منفصلا، وإن كان لأحد الاحتيالين رجحان تسبؤ إليه الأفهام من غير قرينة لا يصح إن كان البياد منفصلا، ويصح بالنسبة للمتصل إذا لم يتضمن الرجوع^(١).

وبصفة عامة إذا كانت القرينة منفصلة عن الإقرار بأن قال: لفلان علي عشرة دراهم وسكت، ثم قال: إلا درهما، لا يصح الاستثناء عند كافا العلماء وعامة الصحابة، إلا ماروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه يصح، لأن الاستثناء يباذ فيصح متصلا ومنفصلا. ووجه قول العامة أن صيغة الاستثناء إذا انفصلت عن الجملة الملفوظة لا تكون كلام استثناء لغة، وقالوا: إن الرواية عن ابن عباس لا تكاد تصح^(٢). وبيان ذلك تفصيلا سبق في مصطلح (استثناء).

٤٢ - ب - قرينة مغيرة (من حيث الظاهر) مبنية (حقيقة)، وهذه يتغير بها الاسم لكن يتبين بها المراد، فكان تغييرا بصورة، تبيينا معنى، ومنه مايلي:

أ - تعليق الإقرار على المشيئة :

٤٣ - القرينة المغيرة قد تدخل على أصل الإقرار، وتكون متصلة به، كتعليق الإقرار على مشيئة الله أو مشيئة فلان. وهذا يمنع صحة الإقرار عند الحنفية، لأن التعليق على المشيئة يجعل الأمر محتملا. والإقرار إخبار عن كائن، والكائن لا يحتمل التعليق. وهو ماذهب إليه ابن المراز وابن عبدالحكم من المالكية إذ قالوا: لو علق الإقرار على

كتب أو لم يكتب^(١).

ويقول ابن عابدين: إن الكتابة المرسومة المعنونة كالنطق بالإقرار، ولا فرق بين أن تكون الكتابة بطلب من الدائن أو بلا طلبه. ونقل عن الأشباه لابن نجيم أنه إذا كتب ولم يقل شيئا لا تحمل الشهادة، لأن الكتابة قد تكون للتجربة. ولو كتب أمام الشهود وقال: اشهدوا علي بما فيه، كان إقرارا إن علموا بما فيه وإلا فلا^(٢).

والإسماء بالرأس من الناطق ليس بإقرار إلا في النسب والإسلام والكفر والإفتاء^(٣).

وأما الصيغة التي تفيد الإقرار دلالة فهي أن يقول له رجل: لي عليك ألف، فيقول: قد قبضتها، لأن القضاء اسم لتسليم مثل الواجب في الذمة، فيقتضي مايعين الوجوب، فكان الإقرار بالقضاء إقرارا بالوجوب، ثم يدعي الخروج عنه بالقضاء فلا يصح إلا بالبيئة، وكذا إذا قال: أجلي بها. لأن التأجيل تأخير المطالبة مع قيام أصل الدين في الذمة^(٤).

الصيغة من حيث الإطلاق والتقييد :

الصيغة قد تكون مطلقة كما تقدم، وقد تكون مقترنة. والقرينة في الأصل نوعان:

٤١ - أ - قرينة مبنية (على الإطلاق)، وهي المعينة لبعض ما يحتمله اللفظ، فإن كان اللفظ يحتمل المعنيين على السواء صح بيانه متصلا كان البيان أو

(١) رد المحتار على الدر المختار ٤/ ٥٥٥

(٢) رد المحتار ٤/ ٥٥٦

(٣) رد المحتار ٤/ ٥٥٢

(٤) البدائع ٧/ ٢٠٨

(١) البدائع ٧/ ٢١٤

(٢) البدائع ٧/ ٢١٢

المشيئة لم يلزمه شيء، وكأنه أدخل مايوجب الشك، وهو مفاد قول الشافعية فيمن قرن إقراره بقوله فيها أحسب أو أظن، إذ قالوا: إنه لغو، لعدم إشعارهما بالإلزام. ^(١) بل وجد لهم تصريح بعدم اللزوم على المذهب، لأنه علق مشيئة إقراره على شرط فلم يصح، ولأن ماعلق على مشيئة الله لا سبيل إلى معرفته. قال الشيرازي: إن قال: له علي ألف إن شاء الله لم يلزمه شيء، لأن ماعلق على مشيئة الله تعالى لا سبيل إلى معرفته، وإن قال: له علي ألف إن شاء زيد أو قدم فلان لم يلزمه شيء. ^(٢)

ويرى المالكية - عدا ابن المواز وابن عبدالحكم - وكذا الحنابلة أن الإقرار يلزمه، نص عليه أحمد، وقال سحنون: أجمع أصحابنا على ذلك. ^(٣) غير أن الحنابلة يفرقون بين التعليق على مشيئة الله، وبين التعليق على مشيئة الأشخاص.

يقول ابن قدامة: لأنه أقر ثم علق رفع الإقرار على أمر لا يعلم فلم يرتفع. وإن قال: لك علي ألف إن شئت، أو إن شاء زيد لم يصح الإقرار، ولأنه علقه على شرط يمكن علمه فلم يصح. ويفارق التعليق على مشيئة الله تعالى، لأنها كثيرا ما تذكر تبركا وصلة ونفوسا إلى الله، لا للاشتراط، لقوله تعالى: وَلِتَدْخُلُنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ

إن شاء الله آمين ^(١) بخلاف مشيئة الأدمي، كما أن مشيئته تعالى لا تعلم إلا بوقوع الأمر، فلا يمكن وقف الأمر على وجودها، ومشية الأدمي يمكن العلم بها فيمكن جعلها شرطا يتوقف الأمر على وجودها، ويتعين حل الأمرها على المستقبل، فيكون وعدا لا إقرارا. وقال القاضي: لو علق الإقرار على مشيئة المقر له أو شخص آخر صح الإقرار، لأنه عقبه بما يرفعه، فصح الإقرار دون ما رفعه. ^(٢) أي كأنه أقر ثم رجع فلا يصح رجوعه.

ب - تعليق الإقرار على شرط :

٤٤ - وضع الحنابلة قاعدة عامة بأن كل إقرار معلق على شرط ليس بإقرار، لأنه ليس بمقرفي الحال، ومالا يلزمه في الحال لا يصير واجبا عند وجود الشرط، لأن الشرط لا يقتضي إيجاب ذلك. ^(٣)

ونص الحنفية على أنه لو أقر بشيء على أن يكون له خيار الشرط، فإن الإقرار صحيح وبطل الشرط، لأن شرط الخيار في معنى الرجوع، والإقرار في حقوق العباد لا يحتتمل الرجوع، لأن الإقرار إخبار فلا يقبل الخيار، وهو مذهب المالكية والشافعية والحنابلة، لأن ما يذكره المقر بعد الإقرار يعتبر رفعا له فلا يقبل كاستثناء. ^(٤)

(١) سورة الفتح ٢٧/

(٢) المغني ٥/٢١٧ - ٢١٨

(٣) كشف القناع ٦/٤٦٥، والمغني ٥/٢١٧

(٤) البدائع ٧/٢٠٩، وتبيين الحقائق ٥/١٢، والهداية والتكملة

٣٠٨ - ٣٠٩، وحاشية ابن عابدين ٤/٤٥٥، والنساج

والإكليل ٥/١٢٢، وكشف القناع ٦/٤٦٧

(١) البدائع ٧/٢٠٩، والهداية وتكملة الفتح ٦/٣١٤، والنساج

والإكليل ٥/٢٢٤، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣/٤٠٢،

ونهاية المحتاج ٥/١٦

(٢) روضة الطالبين ٤/٣٩٧، ط المكتب الإسلامي، والمغني

٥/٤١٧، والمهذب ٢/٣٤٧، ونهاية المحتاج ٥/١٠١

(٣) النساج والإكليل ٤/٢٢٤، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي

٣/٤٠٢

ج - تغيير وصف المقر به :

٤٥ - إن كان التغيير متصلاً باللفظ كأن يقول : لفلان علي ألف درهم وديعة . كان إقراراً بالوديعة ، أما إن كان منفصلاً ، بأن سكت ثم قال : هي وديعة فلا يصح ، ويكون إقراراً بالدين ، لأن البيان هنا لا يصح إلا بشرط الوصل ، ولو قال : علي ألف درهم وديعة قرضاً أو ديناً ، فهو إقرار بالدين ، لجواز أن يكون أمانة في الابتداء ثم يصير مضموناً في الانتهاء ، إذ الضمان قد يطراً على الأمانة متصلاً كان أو منفصلاً ، لأن الإنسان في الإقرار بالضمان غير متهم^(١) .

د - الاستثناء في الإقرار :

٤٦ - إن كان الاستثناء من جنس المستثنى منه ومتصلاً به ، فإن كان استثناء الأقل فلا خلاف في جوازه ، كأن يقول : علي لفلان عشرة دراهم إلا ثلاثة فيلزمه سبعة . أما إن كان استثناء الأكثر بأن قال : علي لفلان عشرة دراهم إلا تسعة فجائز في ظاهر الرواية عند الحنفية ، ويلزمه درهم وهو الصحيح ، لأن الاستثناء تكلم بالباقي بعد الثنيا ، وهذا المعنى كما يوجد في استثناء الأقل يوجد في استثناء الأكثر من القليل ، وإن كان غير مستحسن عند أهل اللغة ، وروي عن أبي يوسف أنه لا يصح وعليه العشرة^(٢) .

وإن كان استثناء الكل من الكل بأن يقول :

لفلان علي عشرة دنائير إلا عشرة فباطل ، وعليه العشرة كاملة ، لأنه ليس استثناء ، وإنما هو إبطال ورجوع ، والرجوع عن الإقرار في حق العباد لا يصح^(٣) . وقال الشافعية : يصح الاستثناء وهو إخراج ما لولاه لدخل بنحو الإل ، وذلك إن اتصل إجماعاً ، والسكوت اليسير غير مضر ، ويضر كلام أجنبي يسير أو سكوت طويل ، ويشترط أن يقصده قبل فراغ الإقرار ، ولكونه رفعا لبعض ما شمله اللفظ احتياج إلى نية ولو كان إخباراً ، ولم يستغرق المستثنى المستثنى منه ، فإن استغرقه كخمسه إلا خمسة كان باطلاً بالإجماع إلا من شذ ، لما في ذلك من المناقضة الصريحة^(٤) .

وقال الحنابلة : لو قال : علي ألف إلا ستائة لزمه الألف لأنه استثنى الأكثر ، ولم يرد ذلك في لغة العرب^(٥) .

هـ - الاستثناء من خلاف الجنس :

٤٧ - إن كان الاستثناء من خلاف الجنس - مالا يثبت ديناً في الذمة - فلا يصح عند الحنفية ، وعليه جميع ما أقر به ، فإن قال : له علي عشرة دراهم إلا ثوباً بطل الاستثناء ، خلافاً للشافعية^(٦) .

وإن كان مما يثبت ديناً في الذمة بأن قال : لفلان علي مائة دينار إلا عشرة دراهم أو إلا قفيز حطة ، صح عند الشيخين ، ويطرح ما أقر به قدر قيمة المستثنى ، لأنه إن لم يمكن تحقيق معنى المجانسة في

(١) البدائع ٧/ ٢١٠

(٢) نهاية المحتاج ٥/ ١٠٤

(٣) كشف القناع ٦/ ٤٦٨ - ٤٧٠

(٤) البدائع ٧/ ٢١٠

(١) البدائع ٧/ ٢٠٩ ، وبهاية المحتاج ٥/ ٧١ ، والإنصاف

١٨٥/ ١٢ ، وكشاف القناع ٦/ ٤٦٧

(٢) البدائع ٧/ ٢٠٩ ، ٢١٠

أو ما يشبهه فيلزمه مع يمين الطالب. ولو قال: علي ألف من ثمن كذا ثم قال: لم أقبض المبيع، قال ابن القاسم وسحنون وغيرهما: يلزمه الثمن ولا يصدق في عدم القبض. وقيل: القول قوله.^(١)

وقال الحنابلة: إذا وصل بإقراره ما يغيره أو يسقطه، كأن يقول: علي ألف من ثمن خر أو استوفاه الدائن أو من ثمن مبيع فاسد لم أقبضه لزمه الألف، لأن كل ما ذكره بعد الإقرار بالألف يعتبر رفعاً له فلا يقبل، كاستثناء الكل.

وفي قوله له: علي من ثمن خر أو خنزير ألف لا يجب.^(٢) ولو قال: كان له علي ألف وقضيت إياه، أو أبرأني منه، أو قضيت منها خمسمائة، فهو منكر، لأنه قول يمكن صدقه ولا تناقض فيه من جهة اللفظ، فوجب قبول قوله بيمينه وهو المذهب. ولا يلزمه شيء كاستثناء البعض استثناء متصل، بخلاف استثناء البعض المنفصل، لأن الحق قد استقر بسكوته فلا يرفعه استثناء ولا غيره. ولا يصح استثناء ما زاد على النصف، ويصح في النصف - على ما هو المذهب - فما دونه من غير خلاف لأنه لغة العرب.^(٣)

ز - تقييد الإقرار بالأجل :

٤٩ - إذا أقر شخص بدين عليه لآخر وقال: إنه مؤجل، وادعى المقر له حلوله ولزومه، أي صدقه في

الاسم أمكن تحقيقها في الوجوب في الذمة، فالدرهم والحنطة من حيث احتيال الوجوب في الذمة من جنس الدنانير، وقال محمد بن الحسن وزفر: إن الاستثناء استخراج بعض ما لولاه لدخل تحت نص المستثنى منه، وذلك لا يتحقق إلا إذا اتحد الجنس.^(١)

وقال الحنابلة: لا يصح الاستثناء من غير الجنس ولا من غير النوع على ما هو المذهب وعليه جماهير الأصحاب.^(٢)

أما الشافعية فقد نصوا على أنه يصح الاستثناء من خلاف الجنس لورود الكتاب وغيره بذلك، يقول الله سبحانه: ﴿لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لِقَاءٌ إِلَّا سَلَامًا﴾^(٣) ويقول: ﴿وَمَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعُ الظَّنِّ﴾^(٤) وقالوا: ويلزم المقر بالبيان، فلو كان أقر لآخر بألف درهم إلا ثوباً لزمه البيان بثوب قيمته دون الألف. وقالوا: ويصح الاستثناء من المعين كهذه الدار إلا هذا البيت.^(٥)

و - تعقيب الإقرار بما يرفعه :

٤٨ - قال المالكية: لو عقب الإقرار بما يرفعه بأن قال: لك علي ألف من ثمن خر أو خنزير لم يلزمه شيء، إلا أن يقول الطالب (المقر له): هي ثمن بر

(١) التاج والإكليل ٥/ ٢٢٦

(٢) اللجنة ترى أن الفرق بين التعبيرين لا يدركه إلا الخواص، وغيرهم لا يفرق بين التعبيرين، فقولهم الثاني لا يلغي الإقرار ويؤاخذان به.

(٣) كشف القناع ٦/ ٤٦٨ - ٤٧٠، والإنصاف ١٢/ ١٩٠ - ١٩١

(١) البدائع ٧/ ٢١١

(٢) الإنصاف ١٢/ ١٨٢، وكشاف القناع ٦/ ٤٧٠

(٣) سورة مريم / ٦٢

(٤) سورة النساء / ١٥٧

(٥) نهاية المحتاج ٥/ ١٠٥

أرفع الصفتين، لأنه غير متهم في ذلك، أما بالنسبة لأنقصها فهو متهم، فكان مستدركا في الزيادة راجعا في النقصان، فيصح استدراكه ولا يصح رجوعه، وإن أرجع الاستدراك إلى المقر له، بأن قال: هذه الألف لفلان بل لفلان، وادعاهما كل واحد منهما كانت لمن أقرله أولا، لأنه لما أقرله بها صح إقراره له، فصار واجب الدفع إليه، فقله بعد ذلك رجوع عن الإقرار الأول فلا يصح في حقه، وصح إقراره بها للثاني في حقه - أي الثاني - لكن إن دفعه للأول بغير قضاء ضمن للثاني، لإتلافها عليه بدفعها للأول.

هذا بخلاف ما لو قال: غصبتُ هذا الشيء من فلان لا بل من فلان، فإنه يدفعه للأول ويضمن للثاني، سواء دفعه للأول بقضاء أو بغير قضاء، لأن الغصب سبب لجوب الضمان، فكان الإقرار به إقرارا بوجود سبب وجوب الضمان، وهو رد القيمة عند القدرة وقيمتها عند العجز، وقد عجز عن ردها إلى المقر له الثاني، فيلزمه رد قيمتها. (١)

عدم اشتراط القبول في صحة الإقرار :

٥١ - الإقرار ليس بعقد حتى تتكون صيغته من إيجاب وقبول. وإنما هو تصرف قولي والتزام من جانب المقر وحده، فليس القبول شرطا لصحة الإقرار، لكنه يرتد بالرد، والمملك يثبت للمقر له بلا تصديق وقبول، ولكن يطل برده، فالإقرار للحاضر يلزم من جانب المقر حتى لا يصح إقراره

الدين وكذبه في التأجيل، فإن الدين يلزمه حالاً عند الحنفية، وهو قول للمالكية، لأنه أقر على نفسه بهال، وادعى حقا لنفسه أنكره المقر له، فالقول للمنكر يمينه. (١)

والقول الآخر للمالكية أن المقر يخلف، ويقبل قوله في التنجيم والتأجيل، وقد اختلف في يمين المقر، وهذا أحوط، وبه كان يقضي متقدمو قضاة مصر (٢)، وهو مذهب كل من الشافعية والحنابلة.

ح - الاستدراك في الإقرار :

٥٠ - قال الحنفية : إن كان الاستدراك في القدر، فهو على ضربين : إما أن يكون في الجنس كأن يقول : لفلان علي ألف درهم لا بل ألفان، فعليه ألفان وهو قول الجمهور. وقيل : يكون عليه ثلاثة آلاف، وهو قول زفر وهو القياس، والأول استحسان. وجه الاستحسان أن الإقرار إخبار، والمخبر عنه ما يجري الغلط في قدره أو وصفه عادة، فيقبل الاستدراك ما لم يكن منهما فيه. بخلاف الاستدراك في خلاف الجنس لأن الغلط لا يقع فيه عادة. ووجه القياس أن قوله : لفلان علي ألف درهم إقرار بألف وهذا لا رجوع فيه، والاستدراك صحيح، فأشبه الاستدراك في خلاف الجنس، فأشبهه ما لو قال لامرأته : أنت طالق واحدة بل نتين، إذ يقع ثلاث تطليقات. وإن كان الاستدراك في صفة المقر به، فعليه

(١) الدرر المختار ٤/ ٤٥٣، والمهذبة مع التكملة ٦/ ٢٩٧، وتبيين الحقائق ٥/ ٨

(٢) التاج والإكليل ٥/ ٢٢٧، والشرح الصغير ٣/ ٥٣٣، وحاشية الدسوقي ٣/ ٤٠٤، وروضة الطالبين ٤/ ٣٩٨

(١) البدائع ٧/ ٢١٢ - ٢١٣، والمغني ٥/ ١٧٢ ط الرياض.

ونقل المواق عن سباع أشهب وابن نافع لوسأل شخص ابن عمه أن يسكنه منزلاً فقال: هو لزوجتي، ثم قال: لثان وثالث كذلك، ثم طلبت امرأته بذلك فقال: إنما قلته اعتذاراً لنمنعه، فلا شيء لها بذلك الإقرار. ^(١) أي لا يعتبر كلامه إقراراً.

ويقول الشيخ منصور البهوتي الحنبلي: إذا خاف شخص أن يأخذ آخر ماله ظلماً جاز له الإقرار - صورة - بما يدفع هذا الظلم، ويحفظ المال لصاحبه. مثل أن يقر بحاضر أنه ابنه أو أخوه أو أن له عليه كذا ديناً، ويتول في إقراره، بأن يعني بكونه ابنه صغره، أو بقوله أخي أخوة الإسلام. والاحتياط أن يشهد على المقر له أن هذا الإقرار تلجئة، تفسيره كذا وكذا. وعلى هذا فالإقرار لا يعتبر مادام قد ثبت صورته، وقواعد الشافعية لا تأبى ذلك. ^(٢)

التوكيل في الإقرار:

٥٣ - الأصل أن التوكيل يجوز في كل ما يقبل النيابة، ومن ذلك الإقرار، كما هو مذهب الحنفية والمالكية والحنابلة وفي قول عند الشافعية، إذ الإخبار من الموكل حقيقة، ومن الوكيل حكماً، لأن فعل الوكيل كفعل الموكل، فكان الإقرار صدر من عليه الحق. ^(٣) وصرح الشافعية بأن إقرار الوكيل

لغيره به قبل رده، ولا يلزم من جانب المقر له فيصح رده. أما الإقرار للغائب فإنه وإن كان صحيحاً إلا أنه لا يلزم، وإنما يتوقف لزومه على عدم الرد، ولعدم لزومه للمقر صرح إقراره لغيره، كما لا يلزم المقر له فيصح له رده. ^(١) وكل من أقر لرجل بملك فكذب به بطل إقراره، لأنه لا يثبت للإنسان ملك لا يعترف به، والإصرار بها في الذمة ليس من التبرعات، وفي المال وجهان: يترك في يد المقر لأنه كان محكوماً له به فإذا بطل إقراره بقي على ما كان عليه. وقيل: يؤخذ إلى بيت المال لأنه لا يثبت له مالك. وقيل: يؤخذ فيحفظ حتى يظهر ماله، لأنه لا يدعيه أحد. فإن عاد أحدهما فكذب نفسه دفع إليه، لأنه يدعيه ولا منازع له فيه. ^(٢)

الصورية في الإقرار:

٥٤ - لما كان الإقرار إخباراً يحتل الصدق والكذب جاز تخلف مدلوله الوضعي، ^(٣) بمعنى أنه قد يكون في الحقيقة كاذباً يترتب عليه أثره لزوماً. فإذا ادعى أن مورثه أقر تلجئة، قال بعضهم: له تخفيف المقر له، ولو ادعى أنه أقر كاذباً لا يقبل. وجه الفرق: أن في التلجئة يدعي الوارث على المقر له فعلاً له، وهو تواطؤه مع المقر في السر، فلذا يحلف بخلاف دعوى الإقرار كاذباً كما لا يخفى. ^(٤)

(١) التاج والإكليل ٢٢٧/٥، وتبصرة الحكام ٤٠/٢ ط مصطفى

عبد التجارية.

(٢) كشف القناع ٤٥٥/٦، ونقطة المحتاج ٣٥٩/٥ - ٣٦٠، ومغني

المحتاج ٢/٢٤٠، والأشباه للسيوطي ص ٢٢٢ - ٢٢٣

(٣) السدر المختار ٤/٤٥٣، والصاوي على الشرح الصغير =

(١) رد المحتار على الدر المختار ٤/٤٥٠، والهداية والتكملة ٢٨٠/٦

(٢) المغني ٥/١٦٦ - ١٦٧، والمهذب ٢/٣٤٧، وحاشية الدسوقي ٣٩٨/٣

(٣) رد المحتار على الدر المختار ٤/٤٤٨

(٤) حاشية ابن عابدين ٤/٤٥٨

خاص، فإذا رأيت حقوق مشونة أو خوف عار علي فأقر بالمدعى يصح إقراره على الموكل كما في البزائية. وقال ابن عابدين: ويظهر منه وجه عدم كونه إقرارا أي بمجرد التوكيل.^(١)

أثر الشبهة في الإقرار :

٥٤ - الشبهة لغة: الالتباس، وشبه عليه الأمر: خلط حتى اشتبه لغيره^(٢) وعرفها الفقهاء بأنها: ما يشبه الثابت وليس بثابت^(٣) فهي بهذا تؤثر على الإثبات ومنه الإقرار. فلو احتمل الإقرار اللبس أو التأويل أو شائبة شيء من الغموض والخفاء اعتبر ذلك شبهة، والشيء المقربه إما أن يكون حقا لله تعالى أو حقا للعباد. وحقوق العباد تثبت مع الشبهات، بخلاف حقوق الله تعالى، فإن منها ما يسقط بالشبهة، كالزنى والسرقة وشرب الخمر، ومنها ما لا يسقط بالشبهة، كالزكاة والكفارة. على تفصيل يبين في موضعه،^(٤) وينظر في مصطلح (حق، وشبهة).

٥٥ - وجهور الفقهاء على عدم الاعتداد بإقرار الأخرس بالإشارة غير المفهمة، لما فيها من الشبهة. يقول ابن قدامة: وأما الأخرس فإن لم تفهم إشارته فلا يتصور منه إقرار. وإن فهمت إشارته، فقال القاضي: عليه الحد، وهو قول الشافعي وابن القاسم من المالكية وأبي ثور وابن المنذر. لأن من

بالتصرف إذا أنكره الموكل لا ينفذ،^(١) كما صرح المالكية بأن إقرار الوكيل يلزم الموكل إن كان مفوضا أو جعل له الإقرار.^(٢) والأصح عند الشافعية: أن التوكيل في الإقرار لا يجوز. نعم يكون بالتوكيل بالإقرار مقرا لثبوت الحق عليه.^(٣) وبالنسبة لإقرار الوكيل بالخصومة فإنه لا يقبل إقراره بقبض الدين إلا إذا كان قد فوض في ذلك عند المالكية والشافعية والحنابلة وابن أبي ليلى، لأن الإقرار معنى يقطع الخصومة وينفيها فلا يمكنه التوكيل، ولأن الإذن في الخصومة لا يقتضي الإقرار، فإن أقربشيء لم يلزم الموكل ما أقرب به، ويكون الوكيل كشاهد. وقال أبو حنيفة ومحمد بن الحسن: يقبل إقراره في مجلس الحكم فيما عدا الحدود والقصاص، وقال أبو يوسف: يقبل إقراره في مجلس الحكم وغيره، لأن الإقرار أحد جوابي الدعوى، فصح من الوكيل بالخصومة كما يصح منه الإنكار،^(٤) لكن الحنفية يتفقون على أن الموكل إذا نص في عقد الوكالة على أن الوكيل ليس له الإقرار، لم يكن له حق الإقرار في ظاهر الرواية، فلو أقر عند القاضي لا يصح، وخرج به عن الوكالة، كما نصوا على أن التوكيل بالإقرار يصح، ولا يصير الموكل بمجرد التوكيل مقرا خلافا للشافعية، ونقل ابن عابدين عن الطراويسي: معناه أن يوكل بالخصومة ويقول:

= ٥٢٥/٣، وكشاف الفتاوى ٤٥٣/٦، وبهاية المحتاج ٢٥٠/٥.

٦٥

(١) شرح روض الطالب من أسنى المطالب ٢٨٨/٢

(٢) الصاوي على الشرح الصغير ٥٢٥/٤

(٣) بهاية المحتاج ٢٥/٥

(٤) ابن عابدين ٤١٣/٤، وسائحية النسروي ٣٧٩/٣، والمغني

٩٩-١٠٠، وبهاية المحتاج ٢٤/٥

(١) الدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤١٣/٤، والمغني ٩٩/٥ -

١٠٠، وبهاية المحتاج وحاشية ٢٥/٥

(٢) لسان العرب، والمصباح مادة (شبه).

(٣) البدائع ٣٦/٧

(٤) المهذب ٣٤٤/٢، وانظر مختلف كتب الفقه في باب الحدود.

أبوحنيفة وأبي يوسف: لا حدٌ عليه لانا صدقناها في إنكارها فصار محكوما بكذبه. ^(١)

وينص المالكية على أنه يلزم لإبطال الإقرار بتكذيب المقر له أن يستمر التكذيب، بحيث إذا رجع المقر له إلى تصديقه صح الإقرار ولزم، مالم يرجع المقر. ^(٢)

كل هذا مما يوجد شبهة في الإقرار. فوجود الشبهة فيه أو وجود ما يعارضه أولى بالاعتداد به من الإقرار نفسه، لأن الأصل براءة الذمة، ولا يعدل عن هذا الأصل إلا بدليل ثابت يقضي لا يوجد ما يعارضه أو يوهن منه. ^(٣)

الشبهة بتقادم الإقرار في حقوق الله :

٥٧ - جاء في الهداية والفتح: التقادم لا يبطل الإقرار عند محمد، كما في حد الزنى الذي لا يبطل التقادم بالإقرار به اتفاقا. وفي نواذر ابن سعاة عن محمد قال: أنا أقيم عليه الحد وإن جاء بعد أربعين عاما. وعندها لا يقام الحد على الشارب إلا إذا أقر به عند قيام الرائحة. ^(٤) فالتقادم يؤثر على الإقرار بالشرب عندهما فيسقط الحد.

وفي الهداية والفتح والبحر: التقادم يؤثر على الشهادة في حقوق الله عدا حد القذف، لما فيه من حق العبد، لما فيه من رفع الصارعه، بخلاف

صح إقراره بغير الزنى صح إقراره به كالناطق. وقال أصحاب أبي حنيفة: لا يجد، لأن الإشارة تختمل ما فهم منها وغيره، فيكون ذلك شبهة في دره الحد، وهو احتمال كلام الخرقى. ^(١)

٥٦ - وقد سبق الكلام عن إقرار الصبي والمجنون والسكران والمكره وأثر ذلك كله في الإقرار. كما أن تكذيب المقر له للمقر فيما أقربه، أو ظهور كذب المقر - كمن يقر بالزنى فظهر مجبوا - مانع من إقامة الحد، لتيقن كذب الإقرار. ^(٢)

ولو أقر بشيء وكذبه المقر له، وكان أهلا للتكذيب، فلا يصح، لأنه منكر، والقول له، كإقراره بدين بسبب كفالة. ^(٣) ويقول الشيرازي: لو أقر لرجل بهال في يده فكذبه المقر له بطل الإقرار، لأنه رده، وفي المال وجهان:

أحدهما: أنه يؤخذ منه ويحفظ لأنه لا يدعيه، والمقر له لا يدعيه، فوجب على الإمام حفظه كالمال الضائع.

والثاني: لا يؤخذ منه، لأنه محكوم له بملكه، فإذا رده المقر له بقي في ملكه. ^(٤)

وفي المغني: لو أقر أنه زنى بامرأة فكذبته فعليه الحد دونها، وبه قال الشافعي، لأن استيفاء ثبوته في حقها لا يبطل إقراره، كما لو سكتت، وقال

(١) المغني ٨/ ١٩٥ - ١٩٦، والهداية مع الفتح ٤/ ١١٧، والمبسوط ٩٨/ ٩

(٢) البحر الرائق ٥/ ٧، والمبسوط ٩٨/ ٩، والطرق الحكمية ص ٨٣ - ٨٥، والمهذب ٢/ ٣٤٧

(٣) الدر المختار مع حاشية ابن عابدين ٤/ ٤٥٥

(٤) المهذب ٢/ ٣٤٧، وبهاية المحتاج ٥/ ٧٥، وروض الطالب من أسنى المطالب ٢/ ٢٩٣

(١) المغني ٨/ ٢٤٣

(٢) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٣/ ٥٢٦، وحاشية النسوتي ٣٩٨/ ٣

(٣) الأشباه والنظائر للسيوطي ص ٥٩، والطرق الحكمية ص ٨٢ - ٨٣

(٤) الهداية والفتح ٤/ ١٧٩ - ١٨١، والمغني ٨/ ٣٠٩

الإقرار، فإن التقادم لا يؤثر عليه، ويحد بإقراره مع التقادم إلا في حد الشرب فقط عند أبي حنيفة وأبي يوسف، فإن التقادم فيه يطل الإقرار خلافا لمحمد.

٥٨ - أما حقوق العباد فإن التقادم لا يؤثر فيها، لا في الإقرار بها ولا في الشهادة عليها.^(١) ويقول ابن قدامة: إن أقرب زنى قديم وجب الحد، وهذا قال الحنابلة والمالكية والأوزاعي والنسوي وإسحاق وأبو ثور. لعموم الآية^(٢) ولأنه حق ثبت على الفور فثبت بالبينّة بعد تطاول الزمان كسائر الحقوق. ونقل عن أبي حنيفة أنه قال: لا أقبل بينة على زنى قديم وأحدّه بالإقرار به، وأنه قول ابن حامد، وذكره ابن أبي موسى مذهبا لأحمد.^(٣)

الرجوع عن الإقرار :

٥٩ - الرجوع قد يكون صريحا كأن يقول: رجعت عن إقرار، أو كذبت فيه، أو دلالة كأن يهرب عند إقامة الحد، إذ الحرب دليل الرجوع، فإن كان بحق من حقوق الله التي تسقط بالشبهة كالزنى، فإن جمهور الفقهاء: الحنفية والمشهور عند المالكية يذهب كل من الشافعية والحنابلة على أن الرجوع يعتبر، ويسقط الحد عنه، لأنه يمتثل أن يكون صادقا في الرجوع وهو الإنكار، ويمتثل أن يكون كاذبا فيه، فإن كان صادقا في الإنكار يكون كاذبا في

الإقرار، وإن كان كاذبا في الإنكار يكون صادقا في الإقرار، فيسوّث شبهة في ظهور الحد، والحدود لا تستوفى مع الشبهات، وقد روي أن معازا لما أقربين يدي رسول الله ﷺ بالزنى لقنه الرجوع.^(١) فلو لم يكن محتملا للسقوط بالرجوع ما كان للثلاثين معنى، سواء أرجع قبل القضاء أم بعده، قبل الإفضاء أم بعده.^(٢) ويستوي أن يكون الرجوع بالقول أو بالفعل بأن يهرب عند إقامة الحد عليه، وإنكار الإقرار رجوع، فلو أقر عند القاضي بالزنى أربع مرات، فأمر القاضي بجمه فقال: ما أقرت بشيء يدرأ عنه الحد.^(٣) ولأن من شرط إقامة الحد بالإقرار البقاء عليه إلى تمام الحد، فإن رجع عن إقراره أو هرب كف عنه، وبهذا قال عطاء ويحيى ابن يعمر والزهري وحامد ومالك والثوري والشافعي وإسحاق وأبو حنيفة وأبو يوسف.^(٤) وقال الحسن وسعيد بن جبير وابن أبي ليلى: يقام عليه الحد ولا يترك، لأن معازا هرب فقتلوه ولم يتركوه، ولو قبل رجوعه للزمتهم الدية، ولأنه حق وجب بإقراره، فلم يقبل رجوعه كسائر الحقوق. وحكي عن الأوزاعي أنه إن رجع حد للفرية على نفسه، وإن

(١) حديث: «وقد روي أن معازا» أخرجه مسلم (٣/١٣١٢) - ط (الحسين).

(٢) البديع ٦١/٧، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣١٨/٤ - ٣١٩، والمهذب ٣٤٦/٢، وشرح روض الطالب ٢٩٣/٢، وحاشية قليوبي على منهاج الطالبين ٥/٣، والمغني ٥/١٦٤.

(٣) البحر الرائق ٨/٥.

(٤) للمغني ١٩٧/٨، والبديع ٦١/٧، والبحر الرائق ٨/٩، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي ٣١٨/٤ - ٣١٩، وبناية المحتاج ٧/٤١٠، وقليوبي وصيغة ٣١٨/١٨٢.

(١) الفتح ١٦٣/٨، والبحر الرائق ٥/٢١ - ٢٢.

(٢) وهي قوله تعالى: (الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة...) سورة التور/٢.

(٣) للمغني ٨/٢٠٧.

ذلك عن مالك، وبه قال ابن الماجشون. (١)
والشافعية في الأصح عندهم لا يعتبرون إلا
الرجوع الصريح. ولا يرون مثل الهروب عند تنفيذ
الحد رجوعاً، فلو قال المقر: اتركوني أولاً لتحذوني،
أو هرب قبل حده أو في أثناءه لا يكون رجوعاً في
الأصح، لأنه لم يصرح به، وإن كان يجب تحليته
حالاً، فإن صرح فذاك وإلا أقيم عليه الحد، وإن
لم يُجَلِّ لم يضمن، لأن النبي ﷺ لم يوجب عليهم
شيئاً في خبر ماعز.

٦٠ - أما من أقر بحق من حقوق العباد أو بحق لله
تعالى لا يسقط بالشبهة - كالقصاص وحد القذف
والمالكية والكفارات - ثم رجع في إقراره فإنه لا يقبل
رجوعه عنها من غير خلاف، لأنه حق ثبت لغيره
فلم يملك إسقاطه بغير رضاه، لأن حق العبد بعد
مأثبات لا يتضمن السقوط بالرجوع، ولأن حقوق
العباد مبنية على المشاحة، وما دام قد ثبت له فلا
يمكن إسقاطه بغير رضاه. (٢)

وقد وضع القرافي الإقرار الذي يقبل الرجوع
عنه والذي لا يقبل الرجوع عنه، فقال: الأصل في
الإقرار اللزوم من البر والفاجر، لأنه على خلاف
الطبع. وضابط ما لا يجوز الرجوع عنه، هو ما ليس
له فيه عذر عادي، وضابط ما يجوز الرجوع عنه، أن
يكون له في الرجوع عنه عذر عادي. (٣) فإذا أقر
الوارث للورثة أن ماتركه أبوه ميراث بينهم على ما

رجع عن السرقة والشرب ضرب دون الحد. (١)
ونقل الشيرازي عن أبي ثور أنه لا يقبل رجوعه،
لأنه حق ثبت بالإقرار فلم يسقط بالرجوع
كالقصاص وحد القذف. (٢)

واستدل ابن قدامة للجمهور القائلين باعتبار
الرجوع بأن ماعزاً هرب، فذكر ذلك للنبي ﷺ
فقال: «هلا تركتموه يتوب فيتوب الله عليه؟» (٣)
ففي هذا أوضح الدلائل على أنه يقبل رجوعه.
ولأن الإقرار إحدى بنتي الحد، فيسقط بالرجوع
عنه كالشهود إذا رجعوا قبل إقامة الحد. وإنما لم
يجب ضمان ماعز على الذين قتلوه بعد هربه، لأنه
ليس بصريح في الرجوع. أما إن رجع صراحة بأن
قال: كذبت في إقراري أوجعت عنه أولم أفعل ما
أقررت به وجب تركه، فإن قتله قاتل بعد ذلك
وجب ضمانه، لأنه قد زال إقراره بالرجوع عنه فصار
كمن لم يقر، ولا قصاص على القاتل للاختلاف في
صحة الرجوع فكان شبهة. (٤)

وقيد الإمام مالك في الرواية غير المشهورة عنه
قبول رجوع المقر في حقوق الله التي تسقط بالشبهة
بأن يكون الرجوع لوجود شبهة، أما لورجع عن
إقراره بغير شبهة فلا يعتد برجوعه، فقد نص
أشهب على أنه لا يعدل إلا إذا رجع بشبهة، ودوي

(١) المغني ٨/ ١٩٧

(٢) المهذب ٢/ ٢٤٦

(٣) حديث رجم ماعز: (هلا تركتموه يتوب ..) أخرجه أبو داود
(٤/ ٥٧٦ - ط هزيت حيد دحاس) وإسناده حسن.

(٤) المغني ٨/ ١٩٨، والبدائع ٧/ ٦١، والشرح الكبير وحاشيته
الدسوقي ٣١٨ - ٣١٩

(١) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤/ ٣١٨ - ٣١٩

(٢) نهاية المحتاج ٤/ ٤١٠ - ٤١١، وقيسومي مع شرح المحلل
٣/ ١٨١ - ١٨٢

(٣) البدائع ٧/ ٦١، والبحر الرائق ٨/ ٨، والمهذب

٣٤٦/ ٤، والمغني ٥/ ١٦٤، ٨/ ١٩٧

وعهد في الشريعة، ثم جاء شهود أخبروه أن أباه شهدهم أنه تصدق عليه في صغره بهذه الدار جازها له، فإنه إذا رجع عن إقراره معتذرا بإخبار لبينة له، وأنه لم يكن عالما بذلك، فإنه تسمع دعواه بعذره، ويقيم بيئته، ولا يكون إقراره السابق كذبا للبينة وقادحا فيها، فيقبل الرجوع في لإقرار.

وإذا قال: له علي مائة درهم إن حلف - أو مع حينه - فحلف المقر له، فرجع المقر وقال: ما ظننت أنه يحلف، لا يلزم المقر شيء، لأن العادة جرت أن هذا الاشتراط يقضي عدم اعتقاد لزوم ما أقر به، والعادة جرت على أن هذا ليس بإقرار. (١)

يقول ابن جزى: من أقر بحق لمخلوق لم ينفعه لرجوع، وإن أقر بحق الله تعالى كالزنى وشرب الخمر فإن رجع إلى شبهة قبل منه، وإن رجع إلى غير شبهة ففيه قولان: قول يقبل منه وفاقا لأبي حنيفة والشافعي. وقيل: لا يقبل منه وفاقا لمحسن البصري. (٢)

ب - الإقرار بالخمر للمسلم يصح حتى يؤمر بالتسليم إليه، ولو كان تملكيا مبتدأ لم يصح، لكن ذهب المالكية والحنابلة إلى عدم صحة الإقرار بالخمر، وفرق الشافعية بين الخمر إذا كان محرما أو غير محرّم، وصححو الإقرار بالخمر المحترم.

ج - المريض مرض الموت الذي لا دين عليه إذا أقر بجميع ماله لأجنبي صح إقراره، ولا يتوقف على إجازة الورثة، ولو كان تملكيا مبتدأ لم ينفذ إلا بقدر الثلث عند عدم إجازتهم، ويقولهم قال جمهور العلماء، وعند الحنابلة قولان آخران، قيل: لا يصح مطلقا، وقيل: لا يصح إلا في الثلث.

د - العبد المأذون إذا أقر لرجل بعين في يده صح إقراره، ولو كان الإقرار سببا للملك ابتداء كان تبرعا من العبد، وهو لا يجوز في الكثير. (٣) ومثله عند الجمهور إلا أنهم لم يفرقوا بين القليل والكثير.

هل الإقرار يصلح سببا للملك ؟

٦١ - نص الحنفية: على أنه لو أقر لغيره بإال، المقر له يعلم أنه كاذب في إقراره، لا يحل له أخذه عن كره منه فيها بينه وبين الله تعالى، إلا أن يسلمه طيب من نفسه، فيكون تملكيا مبتدأ على سبيل لهبة، ونقل ابن عابدين عن ابن الفضل: أن لإقرار لا يصلح سببا للتمليك، وفي الهداية يشروحا: والمقر له إذا صدقه ثم رده لا يصح رده.

(١) الهداية والفتح والعناية ٦/ ٢٨٠ - ٢٨١، والدسوقي على الشرح الكبير ٣/ ٣٩٧ - ٤٠٣، ومعني المحتاج ٢/ ٢٣٩ - ٢٤٦ وبهاية المحتاج ٥/ ٧٥، والمغني ٥/ ١٨٧، ٢٩٩، ٣٤٢

(٢) الفروق ٤/ ٣٨، ومواهب الجليل للحطاب ٥/ ٢٢٢
(٣) القوانين الفقهية ص ٢٠٨

الإقرار بالنسب :

٦٢ - إذا أقر أحد الورثة بوارث ثالث مشارك لهما في الميراث لم يثبت النسب بالإجماع ، لأن النسب لا يتبعض فلا يمكن إثباته في حق المقرودن المنكر، ولا يمكن إثباته في حقهما ، لأن أحدهما منكر ولم توجد شهادة يثبت بها النسب . ولكنه يشارك المقر في الميراث في قول أكثر أهل العلم ، لأنه أقرب بسبب مال لم يحكم بطلانه فلزمه المال ، كما لو أقر ببيع أو بدين فأنكر الآخر . ويجب له فضل مافي يد المقر من ميراثه ، وبهذا قال ابن أبي ليلى ، ومالك ، والثوري ، والحسن بن صالح ، وشريك ، ويحيى بن آدم وإسحاق وأبو عبيد وأبو ثور . وتقسم حصة المقر أثلاثا فلا يستحق المقر له مما في يد المقر إلا الثلث (وهو سدس جميع المال) كما لو ثبت نسبه ببيته ، لأنه إقرار بحق يتعلق بحصته وحصة أخيه ، فلا يلزمه أكثر مما ينحصره ، كالإقرار بالوصية ، وإقرار أحد الشريكين على مال الشركة ، وقال أبو حنيفة : إذا كان اثنان فأقر أحدهما بأخ لزمه دفع نصف مافي يده ، وإن أقر بأخت لزمه ثلث مافي يده ، لأنه أخذ مالا يستحق من التركة ، فصار كالغاصب ، فيكون الباقي بينهما ، ولأن الميراث يتعلق ببعض التركة كما يتعلق بجميعها ، فإذا ملك بعضها أو غصب تعلق الحق بباقيها ، والذي في يد المنكر كالمغصوب فيقتسمان الباقي بالسوية ، كما لو غصبه أجنبي .

وقال الشافعي : لا يشارك المقر في الميراث (قضاء) ، وحكي ذلك عن ابن سيرين ، وقال إبراهيم : ليس بشيء حتى يقرؤا جميعا ، لأنه لم يثبت نسبه فلا يرث ، كما لو أقر بنسب معروف

النسب .^(١) ولأصحاب الشافعي فيها إذا كان المقر صادقا فيها بينه وبين الله تعالى . هل يلزمه أن يدفع إلى المقر له نصيبه؟ على وجهين : أحدهما يلزمه (ديانة) وهو الأصح ، وهل يلزمه أن يدفع إلى المقر له نصف مافي يده أو ثلثه؟ على وجهين .^(٢)

وإن أقر جميع الورثة بنسب من يشاركونهم في الميراث ثبت نسبه ، سواء أكان الورثة واحدا أم جماعة ، ذكورا أم إناثا ، وبهذا قال الشافعي وأبو يوسف وحكام عن أبي حنيفة ، لأن الوارث يقوم مقام الميت في ميراثه وديونه . . . وكذلك في النسب ، وقد روت السيدة عائشة رضي الله عنها أن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه اختصم هو وعبد بن زمعة في ابن أمة زمعة ، فقال سعد :

أوصاني أخي عتبة إذا قدمت مكة أن أنظر إلى ابن أمة زمعة وأقبضه فإنه ابنه ، فقال عبد بن زمعة :

هو أخي وابن وليدة أبي ، ولد على فراشه فقال رسول الله ﷺ : «هولك يا عبد بن زمعة»^(٣) ولأنه حق يثبت بالإقرار فلم يعتبر فيه العدد ، ولأنه قول لا تعتبر فيه العدالة فلم يعتبر العدد فيه ، والمشهور عن أبي حنيفة أنه لا يثبت إلا بإقرار رجلين أو رجل وامرأتين ، وقال مالك : لا يثبت إلا بإقرار اثنين ،

(١) للمنفى ١٩٧/٥ - ١٩٩ ، وحاشية ابن عابدين ٤/٤٦٦ ، والهاوية والفتح والمنايا ١٣/١٩ ، والدرموني على الشرح الكبير ٤١٥/٣ ، والشرح الصغير ٣/٥٤٠ - ٥٤٦ ، والمهذب ٣/٣٥٢ - ٣٥٣ ، وبساية المحتاج ١٠٦/١١٥ ، وكشاف القناع ٤٦٠ - ٤٦٤ ، والإتصاف ١٢/١٤٨ - ١٥٠ .

(٢) للمنفى ١٩٩/٥ ، وبناية المحتاج ١١٤/٥ .

(٣) حديث عائشة أن النبي ﷺ قال : «هولك يا عبد زمعة» أخرجه البخاري (١٢٧/١٢) - الفتح .

أنه يحمل النسب على غيره فاعتبر فيه العدد كالشهادة. ^(١)

شروط الإقرار بالنسب :

٦٢ - يشترط لصحة الإقرار بالنسب على المقر نفسه :

(١) أن يكون المقر به مجهول النسب.

(٢) ألا ينازعه فيه منازع، لأنه إن نازعه فيه غيره تعارضاً، فلم يكن إلحاقه بأحدهما أولى من الآخر.

(٣) وأن يمكن صدقه بأن يحتمل أن يولد مثله لثله.

(٤) أن يكون ممن لا قول له كالصغير والمجنون، أو يصدق المقر إن كان من أهل التصديق. فإن كبر الصغير وعقل المجنون فأنكر لم يسمع إنكاره، لأن نسبه قد ثبت فلا يسقط، ولأن الأب لو عاد فجحد النسب لم يقبل منه. ^(٢)

٦٤ - وإن كان الإقرار عليه وعلى غيره كإقرار بأخ اعتبر فيه الشروط الأربعة السابقة، وشروط خامس، وهو كون المقر جميع الورثة. فإن كان الوارث بنتاً أو اختاً أو أما أو ذا فرض يرث جميع المال بالفرض والرد، ثبت النسب بقوله عند الحنفية بالحساب الفاتلين بالرد، ^(٣) وعند من لا يرى الرد

كالشافعي لا يثبت بقوله النسب، لأنه لا يرى الرد ويجعل الباقي لبيت المال، ولم فيها إذا وافقه الإمام في الإقرار وجهان، يقول الشيرازي : وإن مات وخلف بنتاً فأنكرت بنسب أخ لم يثبت النسب، لأنها لا ترث جميع المال. فإن أقر معها الإمام ففيه وجهان :

أحدهما : أن يثبت، لأن الإمام نافذ الإقرار في مال بيت المال.

والثاني : أنه لا يثبت لأنه لا يملك المال بالإرث، وإنما يملكه المسلمون وهم لا يتبينون، فلا يثبت النسب. ^(١) وينص المالكية على أن من أقرب بأخ وعم لم يرثه إن وجد وارث، وإلا يكن له وارث أصلاً أو وارث غير حائز فخلاف، والراجح : إرث المقر به من المقر جميع المال سواء أكان الإقرار في حال الصحة أم في حالة المرض، وفي قول : يحلف المقر به أن الإقرار حق. ^(٢)

٦٥ - وإن كان أحد الوارثين غير مكلف كالصبي والمجنون، فأقر المكلف بأخ ثالث لم يثبت النسب بإقراره، لأنه لا يجوز الميراث كله، فإن بلغ الصبي أو أفاق المجنون فأقرا به أيضاً ثبت نسبه لاتفاق جميع الورثة عليه، وإن مات قبل أن يصير مكلفين ثبت نسب المقر به لأنه وجد الإقرار من جميع الورثة، فإن المقر صار جميع الورثة، هذا فيما إذا كان المقر يجوز جميع الميراث بعد من مات، فإن كان للميت وارث سواء أو من يشاركه في الميراث لم يثبت النسب، ويقوم وارث الميت مقامه، فإذا وافق المقر

(١) للمنفى ١٩٩/٥ - ٢٠٠

(٢) للمنفى ١٩٩/٥ - ٢٠٠، وابن عابدين ٤/٤٦٥، والهداية والفتح والنبذة ١٣/٦، والشرح الصغير ٣/٥٤٠، ومواهب الجليل والنتائج والإكلیل ٥/٢٣٨، والمهذب ٢/٣٥٢، وباب المحتاج ١٠٦/٥ - ١٠٩

(٣) الهداية والفتح والنبذة ١٤/١٥ - ١٥، وحاشية ابن عابدين ٤/٢٥٥، والمنفى ٥/٢٠٠

(١) المهذب ٢/٣٥٢

(٢) حاشية النسوي ٣/٤٦٦، والشرح الصغير ٣/٥٤٠

من حصّة المقر سواء كان عدلا أو غير عدل ولا يعين، والتفرقة بين العدل وغيره قول ضعيف عند المالكية على تفصيل مبين عندهم. ^(١) ويقول ابن قدامة: وإن أقر رجلان عدلان بنسب مشترك لهما في الميراث وثم وارث غيرهما لم يثبت النسب إلا أن يشهدا به، وبهذا قال الشافعي، لأنه إقرار من بعض الورثة فلم يثبت به النسب كالواحد، وفارق الشهادة لأنه تعتبر فيها العدالة والذكورية، والإقرار بخلافه. ^(٢)

الرجوع عن الإقرار بالنسب:

٦٧ - ينص الحنفية على أنه يصح رجوع المقر عما أقر فيما سوى الإقرار بالبنوة والأبوة والزوجية وولاء العتاقة، فإن من أقر في مرضه بأخ وصدقه المقر له ثم رجع عما أقر به يصح إن صدقه المقر عليه، لأنه وصية من وجه. وفي شرح السراجية، أنه بالتصديق يثبت النسب فلا ينفع الرجوع. ^(٣)

ويقول الشيرازي: وإن أقر بالغ عاقل ثم رجع عن الإقرار وصدقه المقر له في الرجوع ففيه وجهان: أحدهما: أنه يسقط النسب، كما لو أقر به ثم رجع في الإقرار وصدقه المقر له في الرجوع.

والثاني: وهو قول أبي حامد الإسفراييني أنه لا يسقط، لأن النسب إذا ثبت لا يسقط بالاتفاق على نفيه كالنسب الثابت بالفراش. ^(٤)

ويقرب من هذا الاتجاه الحنابلة، يقول ابن

في إقراره ثبت النسب، وإن خالفه لم يثبت. ^(١) وإذا أقر الوارث بمن يحجبه كأخ أقرب ابن للبعث ثبت نسب المقر به وورث وسقط المقر. . . وهذا اختيار ابن حامد والقاضي وقول أبي العباس بن سريج. لأنه ابن ثابت النسب لم يوجد في حقه أحد موانع الإرث فبره، كما لو ثبت نسب بينه، ولأن ثبوت النسب سبب للميراث فلا يجوز قطع حكمه عنه، ولا يورث محبوب به مع وجوده وسلامته من الموانع. ^(٢)

وقال أكثر الشافعية: يثبت نسب المقر به ولا يرث، لأن تورثه يفضي إلى إسقاط تورث المقر، فيبطل إقراره، فثبتنا النسب دون الإقرار. يقول الشيرازي: إن كان المقر به يحجب المقر، مثل أن يموت الرجل ويخلف أخا فيقر الأخ بابن للبعث يثبت له النسب ولا يرث، لأننا لو أثبتنا له الإرث أدى ذلك إلى إسقاط إرثه، لأن تورثه يخرج المقر عن أن يكون وارثا فيبطل إقراره، لأنه إقرار من غير وارث. ^(٣)

٦٦ - وإن أقر رجلان عدلان ابنان أو أخوان أو عمان بثالث ثبت النسب للمقر به، فإن كانا غير عدلين فللمقر به مانقصة إقرارهما ولا يثبت النسب. إذ المراد بالإقرار هنا الشهادة، لأن النسب لا يثبت بالإقرار، لأنه قد يكون بالظن ولا يشترط فيه عدالة. وإن أقر عدل بآخر يخلف المقر به مع الإقرار ويرث ولا يثبت النسب بذلك، وإلا يكن المقر عدلا فمذهب المالكية أن للمقر به مانقصة الإقرار

(١) الشرح الكبير ٤١٧/٣، والشرح الصغير ٥٤٠/٣ - ٥٤٦.

(٢) المغني ٢٠٤/٥ - ٢٠٥.

(٣) حاشية ابن عابدين ٤٦٦/٤ - ٤٦٧.

(٤) المذهب ٣٥٣/٢ - ٣٥٤.

(١) المغني ٢٠٦/٥، ونهاية المحتاج ١١٥/٥

(٢) المغني ٢٠١/٥ - ٢٠٢.

(٣) المذهب ٣٥٣/٢، ونهاية المحتاج ١١٥/٥

تكن ذات زوج ولا نسب قبل إقرارها، وإن كانت ذات زوج لا يقبل إقرارها في رواية، لأن فيه حملا لنسب الولد على زوجها ولم يقر به، أو إلحاقا للما به بولادة امرأته من غيره. وفي رواية أخرى: يقبل لأنها شخص أقر بولد يحتمل أن يكون منه، فقبل كالرجل.

وقال أحمد في رواية ابن منصور في امرأة ادعت ولدا: فإن كان لها إخوة أو نسب معروف فلا بد من أن يثبت أنه ابنها، فإن لم يكن لها دافع فمن يحول بينها وبينه؟ وهذا لأنها متى كانت ذات أهل فالظاهر أنها لا تخفى عليهم ولادتها، فمتى ادعت ولدا لا يعرفونه فالظاهر كذبها. ويحتمل أن تقبل دعواها مطلقا، لأن النسب يحتاط له، فاشبهت الرجل. ^(١)

الإقرار بالزوجية تبعا :

٦٩ - ومن أقر بنسب صغير لم يكن مقرا بزوجية أمه، وهذا قال الشافعية، لأن الزوجية ليست مقتضى لفظه ولا مضمونه، فلم يكن مقرا بها. وقال أبو حنيفة: إذا كانت مشهورة بالحرية كان مقرا بزوجيتها، لأن أنساب المسلمين وأصولهم يجب حملها على الصحة. ^(٢) والإقرار بالزوجية صحيح بشرط الخلو من الموانع. ^(٣)

إقرار المرأة بالوالدين والزوج :

٧٠ - نص الفقهاء على جواز إقرار المرأة بالوالدين

قدامة: وإذا ثبت النسب بالإقرار ثم أنكر المقر يقبل إنكاره، لأنه نسب ثبت بحجة شرعية فلم يزل بإنكاره، كما لو ثبت بينة أو بالفراش، وسواء أكان المقر به غير مكلف أم مكلفا فصدق المقر. ويحتمل أن يسقط نسب المكلف باتفاقهما على الرجوع عنه، لأنه ثبت باتفاقهما فزال بروجوعهما كالمال. وقال ابن قدامة: والأول أصح، لأنه نسب ثبت بالإقرار فأشبهه نسب الصغير والمجنون، وفارق المال، لأن النسب يحتاط لإثباته. ^(١)

إقرار الزوجة بالبينة :

٦٨ - عند الحنفية لا يقبل إقرار الزوجة بالولد وإن صدقها، لأن فيه تحميل النسب على الغير، لأنه ينسب إلى الأب، إلا أن يصدقها الزوج أو تقدم البينة، ويصح إقرار المرأة بالولد مطلقا إن لم تكن زوجة ولا معتدة، أو كانت زوجة وادعت أنه من غير الزوج، ولا يثبت نسبه منه ويتوارثان إن لم يكن لها وارث معروف، لأن ولد الزنى يورث بجهة الأم فقط. ^(٢)

وهن ابن رشد عن المدونة: وإن نظرت امرأة إلى رجل فقالت: ابني، ومثله يولد لها وصدقها لم يثبت نسبه منها، إذ ليس هنا أب يلحق به، وإن جاءت امرأة بغلام مفصول فادعت أنه ولدها لم يلحق بها في ميراث، ولا يحد من اقترى عليها به. ^(٣)

وينص الحنابلة على أنه إن أقرت المرأة بولد ولم

(١) المغني ٢٠٦/٥، ونهاية المحتاج ١١٧/٥

(٢) المغني ٢٠٧/٥

(٣) الهداية وتكملة الفتح ١٣/٦، والدر المختار وحاشية ابن عابدين ٤٦٥/٤

(١) المغني ٢٠٦/٥

(٢) ابن عابدين ٤٦٦/٤

(٣) التاج والإكليل ٢٣٨، والمطلب ٢٣٩/٥

قول، فيثبت نسبه بالإقرار كالصبي والمجنون.^(١)
وقالوا: إن النسب يثبت لمن أقرب بنوة مجهول
النسب مستوفيا شروطه ثبت نسبه مستندا لوقت
العلوق.^(٢)

كما نص الحنفية والمالكية على أن الإقرار بالجد
وابن الابن لا يصح، لأن فيه تحميل النسب على
الغير، غير أن المالكية قالوا: إن قال المقر: أبو هذا
ابني صدق، لأن الرجل إنما يصدق في إلحاق ولده
بفرشه، لا بإلحاقه بفرشه غيره.^(٣)

وفي كتب الشافعية أنه إذا كان بين المقر والمقر به
واحد، وهو حي لم يثبت النسب إلا بتصديقه، وإن
كان بينهما اثنان أو أكثر لم يثبت النسب إلا بتصديق
من بينهما، لأن النسب يتصل بالمقر من جهتهم فلا
يثبت إلا بتصديقهم.^(٤)

إقراض

انظر: قرض.

إقراع

انظر: قرعة.

والزواج، إذ الأنوثة لا تمنع صحة الإقرار على
النفس. وقد ذكر الإمام العتايبي في فرائضه أن
الإقرار بالألم لا يصح، وكذا في ضوء السراج، لأن
النسب للآباء لا للأمهات، وفيه حمل الزوجية على
الغير. قال صاحب الدر: لكن الحق صحته
بجامع الأصالة فكانت كالأب^(١) والأصل: أن من
أقرب نسب يلزمه في نفسه ولا يحمل على غيره
فإقراره مقبول، كما يقبل إقراره على نفسه بسائر
الحقوق.^(٢)

التصديق بالنسب بعد الموت :

٧١ - ويصح التصديق في النسب بعد موت المقر،
لأن النسب يبقى بعد الموت، وكذا تصديق الزوجة
لأن حكم النكاح باق، وكذا تصديق الزوج بعد
موتها لأن الإرث من أحكامه، وعند أبي حنيفة لا
يصح لانقطاع النكاح بالموت.^(٣)

ونص الشافعية على أن المقر به إذا كان ميتا فإن
كان صغيرا أو مجنونا ثبت نسبه، لأنه يقبل إقراره به
إذا كان حيا فقبل إذا كان ميتا. وإن كان بالغاً عاقلا
ففيه وجهان :

أحدهما : لا يثبت لأن نسب البالغ لا يثبت إلا
بتصديقه، وذلك معدوم بعد الموت.
والثاني : أنه يثبت وهو الصحيح، لأنه ليس له

(١) المصادر السابقة.

(٢) الهداية وتكملة الفتوح ١٤/٦، وحاشية النسوي ٤١٥/٣،
ومواهب الجليل ٢٣٨/٥، والمهلب ٣٥٢/٧، والمغني ١٩٩/٥

(٣) الهداية وتكملة الفتوح ١٩/٦

(١) المهلب ٣٥٢/٧ - ٣٥٣

(٢) حاشية ابن عابدين ٤٦٥/٤

(٣) حاشية ابن عابدين ٤٦٥/٤، والتاج والإكليل ٢٣٨/٥

(٤) المهلب ٣٥٣/٧

أما عند الحنفية فتعتبر فيه القيمة، ولا يجزىء إخراج زكاة الفطر منه إلا باعتبار القيمة، لأنه غير منصوص عليه من وجه يوثق به، وجواز مالمس بمنصوص عليه لا يكون إلا باعتبار القيمة، كسائر الأعيان التي لم يقع التنصيص عليها من النبي ﷺ^(١)

أَقِط

التعريف :

١ - الأَقِط، والإِقِط، والأَقِط، والأَقِط: شيء يتخذ من اللبن المخيض، يطبخ ثم يترك حتى يمتص (أي يفصل عنه الماء)، والقطعة منه أَقِطَةٌ.^(١)

ويعرفه الفقهاء بذلك أيضا.^(٢)

الحكم الإجمالي :

تتعلق بالأقِط أحكام منها مايلي :

أ - زكاة الفطر :

٢ - يجوز إخراج زكاة الفطر من الأقِط عند جمهور الفقهاء باعتباره من الأقوات، ولحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال : «كنا نخرج زكاة الفطر - إذ كان فينا النبي ﷺ - صاعا من طعام، أو صاعا من شعير، أو صاعا من تمر، أو صاعا من زبيب، أو صاعا من أَقِط».^(٣)

إقطاع

التعريف :

١ - من معاني الإقطاع في اللغة: التملك

(١) بدائع الصنائع ٧٧/٢، ٧٣ ط شركة المطبوعات العلمية ط أولى.

(٢) قليسوي ١٧٧/٢ ط الحلبي، والمفني ٣٦/٤ ط الرياض، والشرح الصغير ٨٤/٣

(١) لسان العرب .

(٢) مفني المحتاج ٤٠٦/١ ط مصطفى الحلبي، والشرح الصغير ٦٦٦/١ ط دار المعارف.

(٣) مفني المحتاج ٤٠٦/١، وكشاف القناع ٢٥٣/٢ ط النصر بالرياض، والدسوقي ٥٠٥/١

وحديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه أخرجه البخاري (فتح الباري ٣٧١/٤ ط السلفية).

الموات، يمنع الناس رعي ما فيها من الكلا لتكوز خاصة لبعض المصالح العامة كمواشي الصدقة.

د- الإرصاد :

٥- الإرصاد لغة : الإعداد، واصطلاحاً : تخصيص الإمام غلة بعض أراضي بيت المال لبعض مصارفه. وللتفصيل ينظر مصطلح (إرصاد).

فالفرق بينه وبين الإقطاع أن الإرصاد لا يصير ملكاً للمرصّد له، بحيث يتوارثه أولاده أو يتصرفون فيه كما شاءوا. (١)

الحكم التكليفي :

٦- الإقطاع جائز بشروطه، سواء أكان إقطاع تمليك أم إقطاع إرفاق، ودليل ذلك من السنة أن النبي ﷺ أقطع الزبير ركش فرسه من موات النقيع، وكذلك فعل الخلفاء من بعده. (٢)

أنواع الإقطاع :

الإقطاع نوعان :

٧- النوع الأول : إقطاع الإرفاق (أو الإمتاع أو الانتفاع).

والإرفاق، يقال استقطع الإمام قطعة فأقطعه إياها: أي سألها أن يجعلها له إقطاعاً يملكه ويستبد به وينفرد، ويقال: أقطع الإمام الجند البلد: إذا جعل لهم غلتها رزقاً. (١)

وهو كذلك شرعاً يطلق على ما يقطعه الإمام، أي يعطيه من الأراضي رقة أو منفعة لمن ينتفع به. (٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ- إحياء الموات :

٢- هو كما عرفه الشافعية بأنه: عمارة الأرض الخربة التي لا مالك لها ولا ينتفع بها أحد. (٣)

ب- أعطيات السلطان :

٣- العطاء والعطية : اسم لما يعطى، والجمع عطايا وأعطية، وجمع الجمع أعطيات. وأعطيات السلطان : ما يعطيه لأحد من الرعية من بيت المال مع مراعاة المصلحة العامة.

وعلى هذا قد يكون الإقطاع عطاء، وقد ينفصل العطاء، فيكون في الأموال المنقولة غالباً. (٤)

ج- الحمى :

٤- المشروع منه : أن يحمي الإمام أرضاً من

(١) ابن عابدين ٣/ ٢٦٦، ٣٩٢ ط بولاق، ولسان العرب والمصباح في المادة.

(٢) الأحكام السلطانية للمباوردي ١٩٠، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ٢١١

وحدث وأقطع الرسول ﷺ الزبير ركش فرسه من موات النقيع، أخرجه أبو داود (٣/ ٤٥٣) - ط حرز عبيد دهماس وقال ابن حجر في التلخيص (٣/ ٦٤) - ط دار المحاسن: فيه العمري الكبير وفيه ضعف.

(١) لسان العرب وتاج العروس والمصباح المنير مادة: وقطع.

(٢) ابن عابدين ٣/ ٣٩٢ ط بولاق.

(٣) البجيرمي على الخطيب ٣/ ١٩٢

(٤) لسان العرب في المادة، والفرق في اللغة ١٦٢، ١٦٥، وابن عابدين ٥/ ٤١١، والزاهر ص ٢٦٣ لفرة - ٥٦٩

فإن كان غير مضر بهم ففي إباحة ارتفاقهم به من غير إذن أربابها اتجاهان :

الأول : أن لهم الارتفاق بها وإن لم يأذن أربابها، لأن الحریم (وهو ما ينتفع به أهل الدور من أماكن غير مملوكة لأحد) يعتبر مرفقا إذا وصل أهله إلى حقهم منه ساواهم الناس فيها عداه، وهو قول للشافعية، ورواية عن أحمد، والزهري، وهو رأي الحنفية، والمالكية.

الثاني : لا يجوز الارتفاق بحریمهم إلا عن إذنهم، لأنه تبع لأحكامهم فكانوا به أحق، وبالتصرف فيه أخص، وهو رأي للشافعية والحنابلة.

القسم الثالث :

١٠ - هو ما اختص بأفنية الشوارع والطرق، فهو موقوف على نظر السلطان، وفي حكم نظره وجهان :

أحدهما : أن نظره فيه مقصور على كفهم عن التعدي، ومنعهم من الإضرار، والإصلاح بينهم عند التشاجر.

والثاني : أن نظره فيه نظر مجتهد فيما يراه صالحا، في إجلال من يجلس، ومنع من يمنعه، وتقديم من يقدمه. ^(١)

وهو : إرفاق الناس بمقاعد الأسواق، وأفنية الشوارع، وحريم الأمصار، ومنازل المسافرين، ونحو ذلك. ^(٢) وهو على ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

٨ - ما يختص الإرفاق فيه بالصحارى والغلوات . حيث منازل المسافرين وحلول المياه وذلك ضربان : (أحدهما) : أن يكون لاجتياز السابلة واستراحة المسافرين فيه . وهذا لا نظر للسلطان فيه لبعده عنه، والذي يخص السلطان من ذلك إصلاح عورته وحفظ مياهه، والتخليفة بين الناس وبين نزوله، ويكون السابق إلى المنزل أحق بحلوله فيه من المسبوق حتى يرتحل عنه، لقول النبي ﷺ «مَنْ مَنَعَ مَسَافِرًا مِنْ سَبْقٍ» ^(٣) فإن نزلوه سواء، عدل بينهم نفيا للتنازع.

(والثاني) أن يكون نزولهم للاستيطان، فإن كان كذلك فلإمام منهم أو تركهم حسب مصالح المسلمين. ^(٤)

القسم الثاني :

٩ - وهو ما يختص بأفنية الدور والأماكن . ينظر، فإن كان الارتفاق مضرا بهم منع اتفاقا، إلا أن يأذنوا بدخول الضرر عليهم.

(١) ابن عابدين ٥/٤٧٥، والدسوقي ٤/٦٧، ٦٨، والأحكام السلطانية للهاوردي ١٧٧، ١٨٨، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٠٩، ٢١٠

واللجنة نبهت إلى أن محل هذه التفسيرات والتفصيلات حيث يمكن هناك تنظيم من وفي الأمر مراعى فيه المصلحة، وإلا فالواجب شرعا الالتزام بأمره. لأن طاعته فيها لا إثم فيه واجبة في كل تصرف منوط بالمصلحة.

(٢) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٨٧ ط مصطفى الحلبي، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٠٨، والمغني لأبي قدامة ٥/٥٧٧ ط الرياض، والدسوقي ٤/٦٧ ط دار الفكر.

(٣) حديث : «مَنْ مَنَعَ مَسَافِرًا مِنْ سَبْقٍ». أخرجه الترمذي (٣/٢٢٨) ط الحلبي وأهله المناوي في الفيض (٦/٢٤٤) ط المكتبة التجارية بجهالة أحد رواته.

(٤) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٨٧، والمغني ٥/٥٧٧

النوع الثاني : إقطاع التملك :

١١ - هو تملك من الإمام مجرد عن شائبة العوضية بإحياء أو غيره. ^(١)

أقسامه وحكم تلك الأقسام :

١٢ - ينقسم إقطاع التملك في الأرض المقطعة إلى ثلاثة أقسام :
موات ، وعامر ، ومعادن .

إقطاع الموات :

إقطاع الموات ضربان :

١٣ - الضرب الأول : ما لم يزل مواتا من قديم الدهر، فلم تحرف فيه عمارة ولا يثبت عليه ملك، فهذا يجوز للإمام أن يقطعه من يديه ومن يعمره، وقد أقطع رسول الله ﷺ الزبير بن العوام ركض فرسه من موات النقيص، فأجراه، ثم رمى بسوطه رغبة في الزيادة، فقال رسول الله ﷺ : «أعطوه منتهى سوطه». ^(٢)

ويمتنع به إقدام غير المقطع على إحيائه ، لأنه ملك رقبته بالإقطاع نفسه، خلافا للحنبالية، فإنهم ذهبوا إلى أن إقطاع الموات مطلقا لا يفيد تملكيا، لكنه يصير أحق به من غيره، فإن إحياء ملكه بالإحياء لا بالإقطاع، أما إذا كان الإقطاع مطلقا، أو مشكوكا فيه، فإنه يحمل على إقطاع الإرفاق، لأنه المحقق. ^(٣)

(١) - السدسوقي ٦٨/٤ . والخراج ص ٦٦ ، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٩٠

(٢) - حديث : «أعطوه منتهى سوطه». سبق تخريجه (ف/٦) .

(٣) - الأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٩٠ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٢ ، وابن عابدين ٢٦٥/٣ ، والخراج ص ٦٥ =

١٤ - الضرب الثاني من الموات : ما كان عامرا فخرّب، فصار مواتا عاطلا، وذلك نوعان :

(أحدهما) ما كان عاديا (أي قديما، جاهليا) فهو كالموات الذي لم يثبت فيه عمارة ويجوز إقطاعه. قال ﷺ «عادي الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم متى» ^(١)

(ثانيهما) ما كان إسلاميا جرى عليه ملك المسلمين، ثم خرب حتى صار مواتا عاطلا، ولا يعرف له مالك ولا ورثة مالك. قال الشافعية : إنه مال ضائع يرجع فيه إلى رأي الإمام مطلقا.

وقال المالكية : يملك بالإحياء مطلقا، إذا كانت الأرض غير مقطعة، أما إذا كانت مقطعة فالراجع عندهم أنها لا تملك بالإحياء. وقال الحنفية : إن لم يعرف أربابه ملك بالإحياء، بشرط إقطاع الإمام له، وهو رأي للحنبالية. ^(٢)

إقطاع العامر

إقطاع العامر ضربان :

١٥ - الضرب الأول : ماتعين مالكة فلا نظر

= ط السلفية القاهرة، وحاشية السدسوقي ٦٨/٤ ، والمغني ٥٧٩/٥ ، وحاشية قليوبي ٧٩/٣ ، وشرح العنابة ٤/٩ ، وسنته الإبرادات ١/٥٤٤ : ٥٤٥ ، والرهوني ١٠٥/٧ ، والمختبة ٣٨٦/٥ ، ونهاية المحتاج ٣٢٨/٥ ط الباهي الحلبي .

(١) - حديث : «عادي الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم متى، أخرجه الشافعي في مسنده ١٣٣/٢ - ط مكتب نشر الثقافة الإسلامية) وأعله ابن حجر بالإرسال (التلخيص ٦٢/٣ ط دار المعاسن) .

(٢) - الفتاوى الهندية ٣٨٦/٥ ، والرهوني ١٠٥/٥ والأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٩٠ ، ١٩١ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٣

إقطاع المعادن :

المعادن هي البقاع التي أودعها الله جواهر الأرض. وهي ضربان : ظاهرة وباطنة.

١٧ - أما الظاهرة : فما كان جواهرها المستودع فيها بارزا. كمعان الكحل، والملح، والنفط، فهو كالماء الذي لا يجوز إقطاعه، والناس فيه سواء، يأخذه من ورد إليه، لما ورد أن أبيض بن حمال استقطع رسول الله ﷺ ملح مارب فأقطعه، فقال الأقرع بن حابس التميمي : يا رسول الله إني وردت هذا الملح في الجاهلية، وهو بأرض ليس فيها غيره، من ورده أخذه وهو مثل الماء العد بالأرض، فاستقال أبيض قطعية الملح. فقال : قد أقتلك على أن تجعله مني صدقة. فقال النبي ﷺ : «هو منك صدقة، وهو مثل الماء العد، من ورده أخذه»^(١)

وهو رأي الحنفية والشافعية والحنابلة.

أما المالكية فقد أجازوا إقطاع الإمام للمعادن بغير تمييز بين الباطن والظاهر.

١٨ - وأما المعادن الباطنة : فهي ما كان جواهره مستكنا فيها، لا يوصل إليه إلا بالعمل، كمعادن الذهب والفضة والصفر والحديد. فهذه وما أشبهها معادن باطنة، سواء احتاج المأخوذ منها إلى سبك وتصفية وتخليص أو لم يحتاج. وقد أجاز إقطاعها الحنفية، وهو رأي للشافعية، ومنع ذلك المالكية والحنابلة، وهو الرأي الراجح للشافعية.^(٢)

للسلطان في إقطاعه اتفاقا، إلا ما يتعلق بتلك الأرض من حقوق بيت المال أو المصالح العامة. وهذا إذا كانت في دار الإسلام، سواء أكانت لمسلم أم لدمي. فإن كانت في دار الحرب التي لا يثبت للمسلمين عليها يد، فأراد الإمام إقطاعها عند الظفر جاز. وقد : «سأل تميم الداري رسول الله ﷺ أن يقطعه عيون البلد الذي كان منه بالشام قبل فتحه ففعل»^(١).

١٦ - الضرب الثاني من العامر : ما لم يتعين مالكوه ولم يتميز مستحقوه : فما اصطفاه الإمام لبيت المال، وكذلك كل ما دخل بيت المال من أرض الخراج، أو ما مات عنه أربابه، ولم يستحقه وارث بفرض ولا تعصيب ففي إقطاعه رأيان :

الأول : عدم الجواز. وهو رأي المالكية والشافعية والحنابلة، لأنه لا يجوز إقطاع رقبته لأصطفائه لبيت المال، فكان بذلك ملكا لكافة المسلمين. فجرى على رقبته حكم الوقف المؤبد. الثاني : الجواز. وهو رأي الحنفية، لأن للإمام أن يميز من بيت المال من له غناء في الإسلام، ومن قسوى به على العدو، ويعمل في ذلك بالذي يرى نه خير للمسلمين وأصلح لأمرهم، والأرض مندهم بمنزلة المال يصح تمليك رقبته، كما يعطى مال حيث ظهرت المصلحة.^(٢)

(١) حديث : «أقطع تميم الداري» أخرجه أبويعيد القاسم بن سلام في الأموال (ص ٢٧٤ - ط المكتبة التجارية الكبرى) وفي إسناده إرسال.

(٢) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للدردير ٤/ ٦٨، والأحكام السلطانية للباوردي ص ٢٩٢، ٢٩٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٥، ٢١٦، والخراج لأبي يوسف ص ٦٣، وابن عابدين ٣/ ٢٦٥

(١) حديث : «استقطع أبيض بن حمال النبي ﷺ» أخرجه الشافعي في الأم (٤/ ٤٢) - شركة الطباعة الفتية) ويحيى بن آدم في الخراج (ص ١١٠ - ط السلفية) وصححه أحد شاكر في التعليق عليه. (٢) الأحكام للباوردي ص ١٩٧، ١٩٨، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٩، ٢٢٠، وقليوبي ٣/ ٩٤، ٩٥، وابن عابدين ٥/ ٢٧٩، والخروج ٢/ ٢٠٨

إقطاع المرافق :

٢٠ - اتفق الفقهاء على أنه لا يجوز للإمام إقطاع المرافق العامة ومالا غنى عنه للمسلمين، وكذلك أرض الملح والقار ونحوها. وكذلك ما قرب من العامر، وتعلقت به مصالح المسلمين، من طرق وسيل ماء ومطر حقامة وملقى تراب وآلات، فلا يجوز إقطاعه، بغير خلاف، وكذلك ما تعلقت به مصالح القرية، كفتانها ومرعى ماشيتها ومحتطبها وطرقها وسيل مائها، لا يجوز إقطاعه.^(١)

إجارة الإقطاعات وإعارتها :

٢١ - ما أقطعه الإمام للناس ملكا، أو اشترى من بيت المال شراء مسوغا، فلا خفاء في جواز إجارته وإعارته، حيث صار ملكا للأشخاص يتصرفون فيه تصرف الملاك، ومن أقطعه الإمام أرضا إقطاع انتفاع في مقابلة خدمة عامة يؤديها، وبعبارة الفقهاء: في مقابلة استعداده لما أعد له، فإن للمقطع إجارته وإعارتها، لأنه ملكها ملك منفعة. وإذا مات المؤجر، أو أخرج الإمام الأرض المقطعة منه انفسخت الإجارة، لانتقال الملك إلى غير المؤجر.^(٢)

استرجاع الإقطاعات :

٢٢ - إذا أقطع الإمام أرضا مواتا، وتم إحيائها، أو لم تمض المدة المقررة عند الفقهاء للإحياء، فليس له

التصرف في الأراضي الأميرية :

١٩ - يجوز للإمام أن يدفع الأرض الأميرية للزراعة، إما بإقاعتهم مقام الملاك في الزراعة وإعطاء الخراج، أو إيجارته للزراع بقدر الخراج، وعلى هذا اتفق الأئمة.

وأما إقطاعها أو تملكها: فمنعه المالكية والشافعية والحنابلة، لأنه صار ملكا عاما للمسلمين، وأجازه الحنفية اعتقادا على أن للإمام أن يميز من بيت المال من له غناء في الإسلام، كما أنه لا أن يعمل ما يراه خيرا للمسلمين وأصلح، والأرض عندهم بمنزلة المال.^(١)

وعلى هذا فمن يلغي إقطاعها لا يميز تملكها، أو إرثها أو إرث اختصاصها، وإنما منافعتها هي التي تملك فقط. فله إيجارها، ولإمام إخراجها عنه متى شاء، غير أنه جرى الرسم في الدولة العثمانية، أن من مات عن ابن انتقل الاختصاص لابن مجانا، وإلا فلبت المال، ولو له بنت أو أخ لأب له أخذها بالإجارة الفاسدة. وهذا إذا كانت الأراضي الأميرية عامرة، وأما إذا كانت مواتا فإنها تملك بالإحياء، وتؤخذ بالإقطاع كما سبق، وتورث عنه إذا مات، ويصح بيعها، وعليه وظيفتها من عشر أو خراج^(٢) وللتفصيل ينظر - (أرض الحوز).

(١) حاشية السلسوقي على الشرح الكبير ٤/٦٨، والأحكام السلطانية للمأوردي ص ٢٩٢، ٢٩٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٥، ٢١٦، والخراج لأبي يوسف ص ٦٣، وابن عابدين ٣/٢٦٥

(٢) الدر المنثور ١/٦٧١، ٦٧٢، وابن عابدين ٣/٢٥٦، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٨

(١) قليوبي وعصية ٣/٨٩، ٩٠، ومطالب أولي النهى ٤/١٨٠ وابن عابدين ٥/٢٧٨، والمغني ٥/٥٦٦، ٥٨٠ ط السودية. (٢) ابن عابدين ٣/٢٦٦، وقليوبي وعصية ٣/٩٢

وقال الشافعية: إن التأجيل لا يلزم، وتأجيل عمر يجوز أن يكون لسبب اقتضاه. ^(١)

وقف الإقطاعات :

٢٤ - إن وقف الإقطاع يدور صحة وعدمها على ثبوت الملكية وعدمه للواقف، فمن أثبتنا له بوجه من الوجوه حكم بصحة وقف الإقطاع، ومن لم يثبتها لم يحكم بصحته. على أن للإمام أن يقف شيئاً من بيت المال على جهة أوشخص معين، مع أنه لا يملك ما يقفه، إذا كان في ذلك مصلحة. ^(٢)

الإقطاع بشرط العوض :

٢٥ - الأصل في إقطاع التملك: أن يكون مجرداً عن العوض، فإن أقطعه الإمام على أن عليه كذا أوكل عام كذا جاز وعمل به، وعمل العوض المأخوذ بيت مال المسلمين، لا يختص الإمام به، لعدم ملكه لما أقطعه، وهو رأي الحنفية والمالكية والحنابلة ورأي للشافعية، حيث أن للإمام أن يفعل ما يراه مصلحة للمسلمين. وهناك رأي للشافعية بخلافه، وعللوه بأن الإقطاع عطية وهبة وصلة وليس بيعاً، والأثنان من صفة البيع. ^(٣)

استرجاع الإقطاع من مقطعه، وكذلك إذا كان الإقطاع من بيت المال بشراء مسوغ أو بمقابل، لأنه في الأول يكون تمليكاً بالأحياء، وفي الثاني يكون تمليكاً بالشراء فلا يجوز إخراجها منه إلا بحقه. ^(١)

ترك عمارة الأرض المقطعة :

٢٣ - لا يعارض المقطع إذا أهمل أرضه بغير عمارة قبل طول اندراسها. وقدر الحنفية ذلك بثلاث سنين، وهو رأي للمالكية. وقال الحنفية: إن أحيائها غيره قبل ذلك كانت ملكاً للمقطع. وقال المالكية:

إن أحيائها عالماً بالإقطاع كانت ملكاً للمقطع، وإن أحيائها غير عالم بالإقطاع، خير المقطع بين أخذها وإعطاء المحي نفقة عمارته، وبين تركها للمحيي والرجوع عليه بقيمة الأرض المحيية. وقال سحنون من المالكية: لا تخرج عن ملك محيها ولو طال اندراسها، وإن أعمارها غيره لم تخرج عن ملك الأول.

ولم يشترط الشافعية والحنابلة مدة معينة، واعتبروا القدرة على الإحياء بدلاً منها. فإن مضى زمان يقدر على إحيائها فيه قيل له: إما أن نحبيها فتقتر في يدك، وإما أن ترفع يدك عنها لتعود لى حالها قبل الإقطاع. وقد اعتبر الحنابلة الأعدار المقبولة مسوغاً لبقائها على ملكه بدون إحياء، إلى أن يزول العذر. واستدل الحنفية بأن عمر رضي الله عنه جعل أجل الإقطاع إلى ثلاث سنين.

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٣، والأحكام السلطانية للمهردى ص ٢١٧ ط التسوية، والدسوقي ٦٦/٤، وابن عابدين ٢٧٨/٥

(٢) ابن عابدين ٢٦٦، و٣٩٢، ونحفة المحتاج ٢١٤، و ٢٣٧/٦ ط دار صادر، والدسوقي ٦٨/٤ ط عيسى الحلبي، والمغني ٤٢٧/٥ ط مكتبة القاهرة.

(٣) الحسراج لأبي يوسف ص ٦٩، والدسوقي ٦٨/٤، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢١٦، والأحكام السلطانية للمهردى ص ٢٢٠

(١) المغني ٥/٥٦٩، وابن عابدين ٢٧٨/٥، والتاج والإكيل على الخطاب ١٢/٦، والدسوقي ٦٩/٤، وقلبي وعصيرة

ومن الفقهاء من يجعل بعض الأمراض التي تصيب اليد أو الرجل عذراً يمنع الخروج للقتال كذلك.

٤ - ومن قطعت يده أو رجله يسقط عنه فرض غسل العضو المقتطوع في الوضوء والغسل (ر: وضوء، غسل).

٥ - وقطع اليد والرجل صفة نقص في إمام الصلاة، ولذلك كره بعض الفقهاء إمامته لغيره، ومنهم من منعها، وتفصيل ذلك في شروط الإمامة. ^(١)

٦ - وإن قطع الأقطع من غيره عضواً مماثلاً للعضو المقتطوع أو غير مماثل ففي ذلك تفصيل ينظر في (قصاص). وكذلك إذا سرق ففي إقامة الحد عليه تفصيل: (ر: سرقة).

إقعاء

التعريف:

١ - الإقعاء عند العرب: إلصاق الأليتين بالأرض، ونصب الساقين ووضع اليدين على الأرض، وقال ابن القطاع: ألقى الكلب: جلس على أليته ونصب فخذه، وألقى الرجل: جلس تلك الجلسة. ^(٢)

وللفقهاء في الإقعاء تفسيران:

الأول: نحو المعنى اللغوي، وهو اختيار

(١) المغني ٢/١٩٥، ولطري ٢/٢٧، والزرقي على خليل ١٨/٨
(٢) المصباح وختار الصحاح مادة: وقي.

أقطع

التعريف:

١ - الأقطع لغة: مقطوع اليد. ^(١)

وعند الفقهاء: يستعمل في مقطوع اليد أو الرجل. ^(٢) وفي العمل الناقص أو قليل البركة. ^(٣)

الحكم الإجمالي، ومواطن البحث:

٢ - «كل أمر لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع» ^(٤) كما ورد في الحديث.

٣ - والمكلف إن كان مقطوع اليد أو الرجل يسقط عنه الجهاد إن كان فرض كفاية، لأنه إذا سقط عن الأعرج فالأقطع أولى، ولأنه يحتاج إلى الرجلين في المشي، واليدين ليتقي بأحدهما ويضرب بالأخرى. ^(٥)

(١) المصباح للمبرمعة: وقطع.

(٢) حاشية أبي السمود على ملاسكين ٢/٤١٨ ط جمعية المعارف، والقلوبي ٤/٢١٦ ط الخليج، والكناني لابن قدامة ٣/٢٥٢

(٣) الشرح الصغير ١/٣ ط دار المعارف، وشرح الروض ١/٣ ط البنية، ومنار السبيل شرح الدليل ١/٥ ط مؤسسة دار السلام.

(٤) المراجع السابقة.

وحديث: «كل أمر لا يبدأ فيه بيسم الله الرحمن الرحيم فهو أقطع». أخرجه عبد القادر الرازي في فيض القدير (١٣/٥) - ط المكتبة التجارية ونقل النوازي من ابن حجر أنه قال: فيه مقال.

(٥) حاشية أبي السمود على ملاسكين ٢/٤١٨، والدمسوقي ٢/١٧٥ نشر دار الفكر، والقلوبي ٤/٢١٦، والكناني لابن قدامة ٣/٢٥٢

لطحاوي من الخنفة. ^(١)

والثاني : أن يضع أليته على عقبيه ، ويضع يديه على الأرض ، وهو اختيار الكرخي من الخنفة. ^(٢)

وجلسة الإقعاء غير التورك والافتراش ، الافتراش أن يجلس على كعب يسراه بحيث يلي ظهرها الأرض وينصب يمينه. ^(٣) ويخرجها من تحتها ، ويجعل بطون أصابعها على الأرض معتمدا عليها لتكون أطراف أصابعه إلى القبلة. ^(٤)

والتورك إفضاء ألية وورك وساق الرجل اليسرى للأرض ، ونصب الرجل اليمنى على اليسرى ، ياطن إبهام اليمنى للأرض ، فتصير رجلاه معا من الجانب الأيمن. ^(٥)

لحكم الإجمالي :

٢ - الإقعاء بالمعنى الأول مكروه في الصلاة عند أكثر لفقهاء ^(٦) لما روي أن رسول الله ﷺ «نهى عن إقعاء في الصلاة». ^(٧) وعند المالكية : الإقعاء بهذه

(١) شرح الروض ١/١٤٧ ، والجمل على المنهج ١/٣٤١ ، وابن عابدين ١/٤٣٢ ط بولاق الأولى. وجواهر الإكليل ١/٥٤ نشر مكة.

(٢) جواهر الإكليل ١/٥٤ ، والحري مع حاشية العدوي ١/٢٩٣ نشر دار صادر ، وابن عابدين ١/٤٣٢ ، وشرح الروض ١/١٤٧ ، والمغني ١/٥٢٤ ط الرياض.

(٣) الجمل على المنهج ١/٣٨٣

(٤) المغني ١/٥٢٣

(٥) جواهر الإكليل ١/٥١

(٦) شرح الروض ١/١٤٧ ، وابن عابدين ١/٣٥٠ ، والمغني ١/٥٢٤

(٧) شرح الروض ١/١٤٧ .

وحديث «نهى عن الإقعاء في الصلاة» أخرجه الحاكم ١/٢٧٢ =

الصورة حرام ، ولكن لا تبطل به الصلاة. ^(١)

وأما الإقعاء بالمعنى الثاني فمكروه أيضا عند الخنفة ، والمالكية ، والحنابلة ، إلا أن الكراهة تنزيهية عند الخنفة. ^(٢)

استدل الحنابلة على هذا الرأي بما رواه الحارث عن علي قال : قال رسول الله ﷺ : «لا تقعر بين السجدين» ^(٣)

وعند الشافعية : الإقعاء بهذه الكيفية بين السجدين منته ، ففي مسلم «الإقعاء سنة نبينا ﷺ» ^(٤) وفسره العلماء بهذا ، ونص عليه الشافعي في البويطي والإملاء في الجلوس بين السجدين ، ^(٥) ونقل عن أحمد بن حنبل أنه قال : لا أفعل ولا أعيب من فعله ، وقال : العبادلة كانوا يفعلونه. ^(٦) أما الإقعاء في الأكل فلا يكره ^(٧) ، روى أنس

= ط دائرة المعارف العثمانية وصححه الحاكم ووافقه الذهبي
(١) جواهر الإكليل ١/٥٤ ، وحاشية النسوفي والشرح الكبير ٢٣٤/١

(٢) ابن عابدين ١/٤٣٢ ، وجواهر الإكليل ١/٥٤ ، والحري ١/٢٩٣ ، والمغني ١/٥٢٤
(٣) المغني ١/٥٢٤ .

وحديث : «لا تقعر بين السجدين» أخرجه ابن ماجه (١/٢٨٩ - ط الحلبي) والترمذي (٢/٧٢ - ط الحلبي) وقال الترمذي . هذا حديث لا نعرفه من حديث علي إلا من حديث أبي إسحاق عن الحارث عن علي . وقد ضعف أهل العلم الحارث الأور .

(٤) حديث : «الإقعاء سنة نبي ﷺ» أخرجه مسلم (١/٣٨٠ - ٣٨١ - ط الحلبي)

(٥) شرح الروض ١/١٤٧

(٦) المغني ١/٥٢٤

(٧) دليل الفالحين ٣/٢٣٢ ط مصطفى الخليلي الثالثة

فرض. وهو قول ابن عباس وعلي بن أبي طالب والشعبي وربيعة الرأي والأوزاعي ومجى بن سعيد وغيرهم، وعلى هذا فإن الأقلف تارك فرض، ومنهم من ذهب إلى أنه سنة كأبي حنيفة والمالكية، وهو قول الحسن البصري^(١)

٣ - يختص الأقلف ببعض الأحكام :

أ - رد شهادته عند الحنفية إن كان تركه الاختتان لغير عذر. وهو ما يفهم من مذهبي الشافعية والحنابلة، لأنهم يقولون بوجوب الاختتان، وترك الواجب فسق، وشهادة الفاسق مردودة. وذهب المالكية إلى كراهة شهادته.^(٢)

ب - جواز ذبيحة الأقلف وصيده، لأنه لا أثر للفسق في الذبيحة والصيد، ولذلك فقد ذهب الجمهور - وهو الصحيح عند الحنابلة - إلى أن ذبيحة الأقلف وصيده يؤكلان، لأن ذبيحة النصراني تؤكل فهذا أولى.

وروي عن ابن عباس، وعكرمة وأحمد بن حنبل أن ذبيحة الأقلف لا تؤكل، وقد بين الفقهاء ذلك في كتاب الذبائح والصيد.^(٣)

(١) انظر : تحفة الودود في أحكام المولود ص ١١٦، وأسن المطالب ١٦٤/٤، والمغني ٨٥/١، وأسهل المدارك شرح إرشاد السالك ٣٦٤/٣ ط الثانية عيسى اليابى الحلبي، والتمر الداني للآبي ص ٥٠٠ ط الثانية مصطفى اليابى الحلبي، وحاشية ابن عابدين ٤٧٨/٥ طبعة بلاق الأولى.

(٢) الدر المختار بحاشية ابن عابدين ٣٧٧/٤، وأسهل المدارك ٣٦٤/٣، وأسن المطالب ٣٣٩/٤، والبحريري على الخطيب ٢٩٢/٤، والمغني ١٦٥/٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢٥٦/٢ - ٢٥٧/٢ و٤٣/١٢، ٤٤.

(٣) ابن عابدين ١٨٩/٥، والتاج والإكليل ٢٠٧/٣، والمجموع ٧٨/٨ نشر المكتبة السلفية، والمغني ٥٦٧/٨، وتحفة الودود ص ١٤٣

رضي الله عنه قال : « رأيت رسول الله ﷺ جالسا مقعيا يأكل تمرا »^(١).

أقلف

التعريف :

١ - الأقلف : هو الذي لم يختن،^(٢) والمرأة قلفاء، والفقهاء يخصون أحكام الأقلف بالرجل دون المرأة.

ويقابل الأقلف في المعنى : المختون. وإزالة القلفة من الأقلف تسمى ختانا في الرجل، وخفضا في المرأة.

حكمه التكليفي :

٢ - اتفق الفقهاء على أن إزالة القلفة من الأقلف من سنن الفطرة، لتضافر الأحاديث على ذلك، ومنها قوله ﷺ : « الفطرة خمس : الختان، والاستحدا، وقص الشارب، وتقليم الأظافر، ونف الإبط ».^(٣) كما سيأتي تفصيل ذلك في (ختان).

وذهب الشافعية وأحمد بن حنبل إلى أن الختان

(١) من أنس : رأيت رسول الله ﷺ جالسا مقعيا يأكل تمرا ... أخرجه مسلم (١٦٦٦/٣) ط الحلبي.

(٢) المصباح المنير، ومواهب الجليل ١٠٥/٢ طبع دار الفكر - بيروت.

(٣) تحفة الودود في أحكام المولود ص ١١٤ طبع مطبعة الإمام. وحديث : « الفطرة خمس : الختان، والاستحدا، وقص الشارب ... » أخرجه مسلم (٢٢١/١) ط الحلبي.

أَقْلُ الْجَمْع

التعريف :

- ١ - الجمع في اللغة : تأليف المتفرق، وضـ الشيء بتقريب بعضه من بعض^(١).
- وفي اصطلاح النحاة والصرفيين : اسم دل على جملة آحاد مقصودة بحروف مفردة بتغير ما^(٢).
- وفيها يفيد أقل الجمع من حيث العدد آراء :

أ - رأي النحاة والصرفيين :

- ٢ - أفاد الرضي في الكافية أنه لا يجوز إطلاق الجمع على الواحد والاثنتين، فلا يقع رجال على رجل ولا رجلين^(٣)، وصرح ابن يعيش بأقل القليل الذي جعل القلة له هو الثلاثة فما فوقه إلى العشرة^(٤).

ب - رأي الأصوليين والفقهائ :

- ٣ - ذكر الأصوليون الخلاف في أقل عدد تطلق عليه صيغة الجمع، فجاء في التلويح، ونحوه في مسلم الثبوت : أن أكثر الصحابة والفقهاء وأئمة اللغة ذهبوا إلى أن أقل الجمع ثلاثة، فلا يصح الإطلاق

ج - إذا كان الاختتان - إزالة القلفة - فرضاً، أو سنة، فلو أزالها إنسان بغير إذن صاحبها فلا ضمان عليه^(١).

د - اتفق الفقهاء على أنه إذا كان هناك حرج في غسل ما تحت القلفة فلا يطلب تطهيرها دفعا للحرج.

أما إذا كان تطهيرها ممكناً من غير حرج فالشافعية والحنابلة يوجبون تطهير ما تحت القلفة في الغسل والاستنجاء، لأنها واجبة الإزالة، وما تحتها له حكم الظاهر.

وذهب الحنفية إلى استحباب غسلها في الغسل والاستنجاء^(٢)، ويفهم من عبارة مواهب الجليل أن المالكية لا يرون وجوب غسل ما تحت القلفة^(٣).

هـ - ذهب الشافعية والحنابلة، وهم من يقولون بوجوب تطهير ما تحت القلفة، إلى أنه إذا لم يغسل ما تحتها لا تصح طهارته، وبالتالي لا تصح إمامته. وأما الحنفية فنصح إمامته عندهم مع الكراهة التنزيهية، والمالكية يرون جواز إمامة الأقل، ولكنهم يرون كراهة تعيينه إماماً وأتباعاً، ومع هذا لو صلى الناس خلفه لم يعيدوا صلاتهم^(٤).

(١) أسنى المطالب ١/ ٦٩

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ١٠٣، وأسنى المطالب ١/ ٦٩، وحاشية

الجميل ١/ ١٦١، والإنصاف ٢/ ٢٥٦

(٣) مواهب الجليل ٢/ ١٠٥ - الطبعة الثانية.

(٤) تحفة الوجود ص ١١٩، ومواهب الجليل ٢/ ١٠٥، وجواهر

الإكليل ١/ ٧٩، والإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٢٥٦ - ٢٥٧

(١) تاج المروس ولسان العرب.

(٢) كشف اصطلاحات الفنون.

(٣) شرح الكافية ٢/ ١٧٨ ط استنبول.

(٤) شرح المفصل ٥/ ٩

ج - رأيي الفرضيين :

٤ - الفرضيون - عدا ابن عباس - يعتبرون أن أقل الجمع اثنان، فقد جاء في العذب الفائض عند الكلام على ميراث الأم مع الإخوة أن أقل الجمع اثنان، قال ابن سراقه وقد ورد ذلك في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ هَذَانِ خَصْمَانِ أَخْتَصَمُوا فِي رُبِّهِمْ ﴾ ^(١) يريد اختصاصاً، ثم قال : ومن أهل اللغة من يجعل الاثنين جمعا حقيقة، وقد حكى عن الفراء أنه قال : أول الجمع الثنية، وهو الأصل في اللغة، والاثنان من جنس الإخوة يردان الأم إلى السدس ^(٢) وجاء في السراجية أن حكم الاثنين في الميراث حكم الجماعة، فحكم البنتين والأختين كحكم البنات والأخوات في استحقاق الثلثين، فكذا في الحجب ^(٣). وهذا الحكم لم يخالف فيه سوى ابن عباس.

ما يشرع على هذه القاعدة :

أولا - عند الفقهاء :

٥ - يبيي الفقهاء أحكامهم على اعتبار أن أقل الجمع ثلاثة، وهذا فيما يستعمل فيه من المسائل الفقهية المتفرقة عدا مسائل الميراث، عند جميع الفقهاء، والوصية كذلك عند الحنفية، فتبنى الأحكام فيها باعتبار أن أقل الجمع اثنان، وذلك كما جاء في عباراتهم.

ويجب أن يلاحظ أن المقصود هو الجمع المنكر -

على أقل منه إلا مجازا، حتى لو حلف لا يتزوج نساء لا يحنث بتزوج امرأتين.

وذهب بعضهم كحجة الإسلام الغزالي، وسيبويه من النحاة، إلى أن أقل الجمع اثنان حقيقة، حتى يحنث بتزوج امرأتين.

وقيل : لا يصح للثنين لا حقيقة ولا مجازا.

وبعد عرض أدلة كل فريق، والرّد عليها، يذكر صاحباً للتلويع ومسلم الثبوت أن النزاع ليس في لفظ الجمع المؤلف من (ج م ع) وإنما النزاع في المسمى، أي في الصيغ المسماة به، كرجال ومسلمين. ^(٥)

وذكر القرطبي عند تفسير قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمَّه السُّدُسُ ﴾ ^(٦) أن أقل الجمع اثنان، لأن الثنية جمع شيء إلى مثله، واستدل برأي سيبويه فيما يرويه عن التحليل.

والظاهر أن القرطبي أراد بقوله : إن أقل الجمع اثنان الميراث لأنه قال بعد ذلك : وعن قال : إن أقل الجمع ثلاثة - وإن لم يقل به هنا - (يقصد الميراث) ابن مسعود والشافعي وأبو حنيفة وغيرهم. ^(٧)

وبالنظر في أبواب الفقه المختلفة نجد أن أقل الجمع عند الفقهاء ثلاثة فصاعداً عدا الميراث، ^(٨) وسيأتي بيان ذلك.

(١) سورة النساء ١١

(٢) التلويع على التوضيح ٥٠/١ ط صبيح، ومسلم الثبوت ٢٩٩/١

(٣) تفسير القرطبي ٥/٧٢، ٧٣ ط دار الكتب.

(٤) منتهى الإرادات ٢/٥١٤، ٥٦١ ط دار الفكر، والمهذب

٤٥٢/١، ٤٦٤ ط دار المعرفة، ومنع الجليل ١/٦٧٧، ٣/٤١٣

ط التلجاح ليبيا، وابن عابدين ٣/١١٢، ٤/٤٦٩ ط بولاق

ثالثة.

(١) سورة الحج ١٩

(٢) العذب الفائض شرح عمدة الفارض ١/٥٦ ط مصطفى الحلبي.

(٣) شرح السراجية ص ١٢٩ ط الكروبي.

لفظ الأيام والشهور والسنين لزمه ثلاثة ، لأنه أقل الجمع .^(١)

٧ - أما بالنسبة للميراث فتبنى الأحكام فيه باعتبار أن أقل الجمع اثنان . ويتضح ذلك في ميراث الأم مع الأخوة ، فقد أجمع أهل العلم - إلا ما روي عن ابن عباس - على أن الأخوين (فصاعدا) ذكورا كانوا أو إناثا يحجبان الأم عن الثلث إلى السدس ، عملا بظاهر قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِأُمِّهِ السُّدُسُ ﴾ . لأن أقل الجمع هنا اثنان ، وقد قال الزحخشري : لفظ الإخوة هنا يتناول الأخوين ، لأن الجمع من الاجتماع ، وأنه يتحقق باجتماع الاثنين . ولأن الجمع يذكر بمعنى الثنية كما في قوله تعالى : ﴿ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾^(٢) هذا رأي الجمهور .

وخالف في ذلك ابن عباس فجعل الاثنين من الإخوة في حكم الواحد ولا يحجب الأم أقل من ثلاث ، لظاهر الآية ، وقد وقع الكلام في ذلك بين عسبان وابن عباس ، فقال له عسبان : إن قومك (يعني قريشا) حجبوها - يعني الأم - وهم أهل الفصاحة والبلاغة .^(٣)

ثانيا - عند الأصوليين :

٨ - ذكر الأصوليون الخلاف في مسمى الجمع ، وهل يطلق على الثلاثة فأكثر ، أو يصح أن يطلق

كما سنرى في الأمثلة - إذ هو الذي يتم الحكم بانطباقه على ثلاثة من أفراده باعتبارها أقل ما ينطبق عليه .

الأمثلة في غير الميراث :

٦ - أ - في الوصية : من وصى بكفارة أبيان فأقل ما يجب لتنفيذ هذه الوصية أن يكفر عنه ثلاثة أبيان ، لأن الثلاثة أقل الجمع ، وهذا عند الجمهور .^(١) أما عند الحنفية فيجب التكفير عن يمينين فصاعدا ، اعتبارا لمعنى الجمع ، وأقله اثنان في الوصية ، والوصية أحت الميراث ، وفي الميراث أقل الجمع اثنان .^(٢)

ب - في الوقف : من وقف لجماعة أو لجمع من أقرب الناس إليه صرف ريع الوقف إلى ثلاثة ، لأنها أقل الجمع ، فإن لم يبلغ أقرب الناس إليه ثلاثة يتم العدد مما بعد الدرجة الأولى . فمثلا : إن كان لمن وقف ابنان وأولاد ابن ، فإنه يخرج من أولاد ابنه واحد منهم بالقرعة . ويضّم للابنين ويعطون الوقف .^(٣)

ج - في الإقرار : لو قال : له عندي دراهم ، لزمه ثلاثة دراهم ، لأنه جمع ، وأقل الجمع ثلاثة .^(٤)

د - في اليمين : من حلف على ترك شيء ، أو على ألا يكلم غيره أياما أو شهورا أو سنين ، منكرًا

(١) منح الجليل ١/ ٦٧٧ وابن عابدين ٣/ ١١٢

(٢) سورة التحريم / ٤

(٣) شرح السراجية ص ١٢٩ ، وشرح الرجيب ج ٤٠ ، والعذب الفاضل ١/ ٥٦ ، وحاشية البغوي ص ١٩ ، والقرطبي ٥/ ٧٢ .
٧٣ ومنع الجليل ٣/ ٧٠٤ والمهذب ٢/ ٢٧ ، والاختيار ٥/ ٩٠
ومنتهى الإرادات ٢/ ٥٨٥

(١) منتهى الإرادات ٢/ ٥٦١ ، والمهذب ١/ ٤٦٤

(٢) الاختيار ٥/ ٧٨ ط دار المعرفة ، والمهذب ٤/ ٢٥١

(٣) منتهى الإرادات ٢/ ٥١٤ ، والمهذب ١/ ٤٥٢

(٤) منح الجليل ٣/ ٤١٣ ، والمهذب ٢/ ٣٤٩ ، والمنتور في القواعد للزركشي ٢/ ١٢ ط الأوقاف بالكويت ، وابن عابدين ٤/ ٤٦٩ ،
٤٧٠ ، والمغني ٥/ ١٧٤

على الاثنين على نحو ما سبق بيانه .

من حيث الكم والكيف .
ويقابلة : الأخذ بأكثر ما قيل .

الحكم الإجمالي :

٢ - اختلف الأصوليون في الأخذ بأقل ما قيل ، هل يعتبر دليلاً يعتمد في إثبات الحكم ؟ فأثبت الإمام الشافعي ، والباقلاني من المالكية ، وقال القاضي عبد الوهاب منهم : وحكى بعض الأصوليين إجماع أهل النظر عليه .

ونفاه جماعة ، منهم ابن حزم ، بل حكى قولاً بأنه يؤخذ بأكثر ما قيل ، ليخرج عن عبدة التكليف ببقين ، وكما اختلفوا في الأخذ بالأقل اختلفوا في الأخذ بالأخف . ومحل تفصيل ذلك الملحق الأصولي .^(١)

مواطن البحث :

٣ - ذكر الأصوليون الأخذ بأقل ما قيل في مبحث الاستدلال . والاستدلال هنا في اصطلاحهم : ما كان من الأدلة ليس بنص ولا إجماع ولا قياس . كما ذكروه في الكلام على الإجماع لبيان علاقته به .^(٢)

اكتحال

التعريف :

١ - الاكتحال لغة : مصدر اكتحل . يقال اكتحل :

وهم يذكرون ذلك في معرض الكلام عن العام وتخصيصه ، باعتبار أن الجمع من ألفاظ العموم ، وأن العام إذا كان جمعاً مثل الرجال جاز تخصيصه إلى الثلاثة ، تفريعاً على أن الثلاثة أقل الجمع ، لأن التخصيص إلى ما دون الثلاثة يخرج اللفظ عن الدلالة على الجمع فيصير نسخاً ،^(١) وتفصيل هذا ينظر في الملحق الأصولي .

مواطن البحث :

٩ - أقل الجمع يستعمل في المسائل التي يستعمل فيها الجمع المنكر ، كالنذر والأيمان والعتق والطلاق وغير ذلك .

أقل ما قيل

التعريف :

١ - الأخذ بأقل ما قيل عند الأصوليين أن يختلف الصحابة في أمر مقدرة على أقاويل ، فيؤخذ بأقلها ، إذا لم يدل على الزيادة دليل . وذلك مثل اختلافهم في دية اليهودي هل هي مساوية لدية المسلم ، أو على النصف ، أو على الثلث ؟ فالقول بأقلها وهو الثلث - أخذ بأقل ما قيل .^(٢)

ويقاربه : الأخذ بأخف ما قيل . والفرق بينهما هو

(١) المرجع السابق ، وفواتح الرحموت ٢/ ٢٤٢ ، ٢٥٨

(٢) المرجعين السابقين .

(١) جمع الجوامع ٣/ ٢

(٢) إرشاد الفحول ص ٢٤٤ ط م الحلبي

إذا وضع الكحل في عينه. ^(١)

وهو في الاصطلاح مستعمل بهذا المعنى .

الحكم الإجمالي :

٢ - استحباب الحنابلة والشافعية الاكتحال وترا، لقوله عليه الصلاة والسلام: «من اكتحل فليوتر» ^(٢)، وأجازه مالك في أحد قولي للرجال، وكرهه في قوله الآخر للتشبه بالنساء .

أما الحنفية، فقالوا بالجواز إذا لم يقصد به الرجل الزينة، وأوضح بعض الحنفية أن الممنوع هو التزين للتكبر، لا بقصد الجمال والوقار.

ولا خلاف في جواز الاكتحال للنساء ولو يقصد الزينة، وكذلك للرجال بقصد التداوي. ^(٣) وللتفصيل ينظر مصطلح (تزين).

الاكتحال بالتنجس :

٣ - ينبغي أن يكون ما يكتحل به طاهرا حلالا، أما الاكتحال بالتنجس أو المحرم فهو غير جائز لعدم النهي عن ذلك. أما إذا كان الاكتحال لضرورة فقد أجازه الحنفية والشافعية والحنابلة، ومنعه المالكية. ^(٤)

الاكتحال في الإحرام :

٤ - أجاز الحنفية الاكتحال بالإثمد للمحرم بغير كراهة مادام بغير طيب، فإذا كان بطيب وفعله مرة أو مرتين فعليه صدقة، فإن كان أكثر فعليه دم .

ومنعه المالكية وإن كان من غير طيب، إلا إذا كان لضرورة، فإن اكتحل فعليه الفدية . وأجازه الشافعية والحنابلة مع الكراهة، واشترط الحنابلة عدم قصد الزينة به. ^(١) (ر- إحرام).

الاكتحال في الصوم :

٥ - إذا اكتحل الصائم بما يصل إلى جوفه فعند الحنفية والشافعية - وهو اختيار ابن تيمية - لا يفسد صومه، وإن وجد طعمه في حلقه، ولونه في نخامته، لأنه لم يصل إلى الجوف من منفذ مباشر، بل بطريق المسام. ^(٢)

وقال المالكية، وهو المذهب عند الحنابلة: إنه يفسد صومه إذا وصل إلى الحلق. ^(٣) وللتفصيل ينظر (صوم).

الاكتحال للمعتدة من الوفاة :

٦ - إذا كان الاكتحال بها لا يتزين به عادة فلا بأس

= والبجيري على الخطب ١/ ٢٧٦، وجوامع الإكمال ٢/ ٢٩٦، والشرح الصغير ١/ ٥٨، والنسوي ٤/ ٣٥٣-٣٥٤ (١) ابن عابدين ٢/ ١٦٤، والنسوي ٢/ ٦١، وقليوبي ٢/ ١٣٤، والمغني ٣/ ٣٢٧

(٢) فتح القدير ٢/ ٧٣، وخواشي الشرواني وابن قاسم المبادي على الصفحة ٣/ ٤٠٢، ٤٠٣، وكشاف القناع ٢/ ٢٨٦، والنووي ٦/ ٣١٢

(٣) الحصري ٢/ ١٦٢، والنخبة بشرح المنهاج ٣/ ٤٠٣، والمجموع ٦/ ٣١٢، والفتاوى لابن تيمية ٢٥/ ٢٣٣، والإيضاح ٣/ ٢٩٩

(١) المصباح المثير في مادة: وكحل. (٢) حديث: من اكتحل... أخرجه أبو داود ١/ ٣٣ ط عزت مبيد دعاس، وذكر ابن حجر أن في إسناده جهالة. (التلخيص الحبير ط شركة الطباعة الفنية).

(٣) الخطيب ١/ ٢٦٥، وابن عابدين ٢/ ١١٣، والبجيري على الخطيب ٤/ ٢٩١ ط المصرفة، والمغني ١/ ٩٣ ط السرياض، والفتاوى الهندية ٥/ ٣٥٩، والفتاوى الدواني ٧/ ٤٤١

(٤) ابن عابدين ١/ ١٤٠، ٢٠٤، ٢٩٠، ٤٠٣، ٤٤٩/٥، وشرح السبحة ٥/ ١٠٤، وقليوبي ٢/ ١٣٤، ٢٠٣/٤ =

صحيح، وقال بعضهم: بأنه بدعة^(١).
(ر- بدعة).

به عند الفقهاء ليلا أو نهارا. أما إذا كان مما يترين به كالإئتمد، فالأصل عدم جوازه إلا حجة، فإن دعت الحاجة إلى ذلك جاز. وصرح المالكية أن المراد - في هذه الحال - تكتحل ليلا وتغسله نهارا وجوبا^(١).

اكتساب

الاكتحال للمعتدة من الطلاق :

٧ - اتفق الفقهاء على إباحة الاكتحال للمعتدة من طلاق رجعي. بل صرح المالكية بأنه يفرض على زوج المعتدة ثمن الزينة التي تستتر بتركها. واختلفوا في المعتدة من طلاق بائن. قال الحنفية، وهو رأي للشافعية والحنابلة: يجب عليها ترك الاكتحال والزينة، وفي رأي للشافعية والحنابلة: يستحسن لها ذلك^(٢). أما المالكية فعندهم الإباحة مطلقا للمطلقة (ر- عدة).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الكسب :

٢ - يفترق الكسب عن الاكتساب بأن الاكتساب لا يكون إلا ببذل الجهد، أما الكسب فإنه لا يعني أكثر من الإصابة^(٣)، يقال: كسب مالا: إذا أصاب مالا، سواء كان ذلك ببذل جهد، بأن اكتسبه بعرق جبينه، أو كسبه من غير جهد، كما إذا آل إليه بميراث مثلا.

الاكتحال في الاعتكاف :

٨ - تكلم الشافعية على الزينة في الاعتكاف والاكتحال فيه، وصرحوا بأنه لا يضر فيه الاكتحال ولا الزينة^(٣). وقواعد المذاهب الأخرى لا تنافيه. (ر- اعتكاف).

الاكتحال في يوم عاشوراء :

٩ - تكلم الحنفية على الاكتحال في يوم عاشوراء وعلى استجابته، وأبانوا بأنه لم يرد في ذلك نص

ب - الاحتراف، أو العمل :

٣ - يفترق الاكتساب عن الاحتراف أو العمل بأنها من وسائل الاكتساب، وليس باكتساب، إذ

(١) ابن عابدين ٦١٧/٢، والشرح الصغير ٦٨٦/٢، وقلوبي

٥٣/٤، والمغني ٥١٧/٧، ٥١٩

(٢) ابن عابدين ٥٣٦/٢، والشرح الصغير ٦٨٥/٢، والدسوقي

٥١٠/٢، وقلوبي ٥٢/٤، ٨١، والمغني ٥٢٧/٧

(٣) قلوب ٧٧/٢

(١) ابن عابدين ١١٣/٢

(٢) القاموس المحيط، والمصباح المنير، ولسان العرب مادة «كسب».

(٣) المبسوط للرخسي ٢٤٤/٣٠، نشر دار المعرفة.

(٤) لسان العرب، ومفردات الرأغب الاصبهاني.

والدين: أن طلب المرء من الكسب قدر كفايته،
والتساهل منه وفق حاجته هو أحد أحوال الطالبين،
وأعدل مراتب القاصدين.^(١)

من لا يكلف الاكتساب :

٥ - أ - لا تكلف المرأة الاكتساب للإنفاق على
نفسها أو على غيرها، وتكون نفقتها إن كانت
فقيرة واجبة على غيرها، سواء كانت متزوجة أم
ليست بذات زوج.

ب - ولا يكلف الصغير الذي ليس بأهل
للكسب الاكتساب، ومن جملة هذه الأهلية القدر:
الجسدية والفكرية التي يفرق فيها بين الحلال
والحرام، لما روي الإمام مالك في الموطأ عن عثمان
ابن عفان أنه قال: «لا تكلفوا الصغير الكسب،
فإنه إذا لم يجد سرق».^(٢)

أما الكبير فإنه يكلف الاكتساب كما تقدم.^(٣)

طرق الاكتساب :

٦ - إذا كان الاكتساب لا بد فيه من بذل الجهد -
على خلاف الكسب الذي قد يكون ببذل الجهد،
وقد يكون بغير بذل جهد - فإنه لا يكون إلا
بالعمل، وعندئذ يشترط في العمل أن يكون
حلالا، فلا يجوز الاكتساب بتقديم الخمر

الاكتساب قد يكون باحتراف حرفة، وقد يكون
بغير احتراف حرفة، كمن يعمل يوما عند نجار،
ويوما عند حداد، ويوما حاللا، دون أن يبرع أو
يستقر في عمل.

الحكم التكليفي :

٤ - أ - ذهب الفقهاء إلى أن الاكتساب فرض على
المحتاج إليه إذا كان قادرا عليه، لأنه به يقوم
المكلف بما وجب عليه من التكاليف المالية، من
الإنفاق على النفس والزوجة والأولاد الصغار،
والأبوين المعسرين، والجهد في سبيل الله^(١) وغير
ذلك.

ب - ويفصل ابن مفلح الحنبلي حكم الاكتساب
بحسب أحوال المكتسب، وخلاصة كلامه: يسن
التكسب مع توفر الكفاية للمكتسب، قال
المروزي: سمعت رجلا يقول لأبي عبد الله أحمد
ابن حنبل: إني في كفاية، قال الإمام أحمد: الزم
السوق تصل به رحلك، وتعود به على نفسك.

ويباح التكسب لزيادة المال وإجاء والترفه
والتنعم والتوسعة على العيال، مع سلامة الدين
والعرض والمروءة وبراءة الذمة.

ويجب التكسب على من لا قوت له ولبن تلزمه
نفقته، وعلى من عليه دين أو نذر طاعة أو
كفارة.^(٢) وقد فصل الفقهاء ذلك في أبواب النفقة.
ويرى الماوردي - الشافعي - في كتابه أدب الدنيا

(١) سراج البقن بشرح أدب الدنيا والدين ص ٣٧٠

(٢) الموطأ ٢/ ٩٨٠

(٣) الهداية بشرح فتح القدير ٣/ ٣٧٧ و ٣٨٢، والخطاب ٦/ ٣٣٦

و ٣٣٧ طبع ليبيا، ونقطة المحتاج مع الشرواني وابن القاسم
١٠/ ٣٥٤ طبع دار صادر بيروت، والمغني مع الشرح الكبير
٢/ ٢٦٩ طبع المنار الأولى.

(١) انظر المبسوط ٣٠/ ٢٤٤ وما بعدها، . ومغني المحتاج ٣/ ٤٤٨

وجمع الجوامع ٢/ ٤٣٦ طبع البابي الحلبي ١٣٥٦

(٢) الآداب الشرعية ٣/ ٢٧٨ و ٢٨٢ طبع المنار سنة ١٣٤٩

عنه، وبه أخذ الشافعية والحنابلة، وهو أن للزوج النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس وللأخت النصف، ثم يضم نصيب الجد إلى نصيب الأخت، ويقسم مجموع النصيبين بينهما للذكر مثل حظ الأنثيين.^(١)

أصل المسألة من ستة، وتعود إلى تسعة: للزوج ثلاثة، وللأم اثنان، وللجد واحد، وللأخت ثلاثة، ومجموع النصيبين أربعة، فنقسمها على الجد والأخت للذكر مثل حظ الأنثيين، وتصح من سبعة وعشرين: للزوج تسعة، وللأم ستة، وللجد ثمانية، وللأخت أربعة.

فقد جعل زيد ههنا الأخت ابتداء صاحبة فرض، كيلا تحرم الميراث بالمرءة، وجعلها عسبة بالآخر، كيلا يزيد نصيبها على نصيب الجد الذي هو كالأخ.^(٢)

(المذهب الثاني): وهو قول أبي بكر وابن عباس رضي الله عنهم، حاصله: للزوج النصف، وللأم الثلث، والسدس الباقي للجد، وتسقط الأخت، وقد أخذ بهذا أبو حنيفة.^(٣)

(المذهب الثالث): وهو قول عمرو ابن مسعود، للزوج النصف، وللأخت النصف، وللأم الثلث، وللجد السدس، وأصلها من ستة وتعود

لشاربيه، سواء احترف ذلك أم لم يحترفه، كما يكره الاكتساب عن طريق حرفة وضبعة بقيد وشروط ذكرت في (احتراف).

أكرية

التعريف:

١ - الأكرية هي: إحدى المسائل الملقبات في الفرائض، وهي زوج، وأم، وجد، وأخت لأب وأم، أو لأب.

ولقبت هذه المسألة بالأكرية، لأنها واقعة امرأة من بني أكر ماتت وخلفت أولئك الورثة المذكورين، واشتبه على زيد مذهبه فيها فنسبت إليها. وقيل: إن شخصا من هذه القبيلة كان يحسن مذهب زيد في الفرائض، فسأله عبد الملك ابن مروان عن هذه المسألة فأخطأ في جوابها، فنسبت إلى قبيلته. وقيل: سميت بذلك لأنها كدرت على زيد بن ثابت أصوله في التورث، وقيل: لأن الجد كدر على الأخت نصيبها، وأهل العراق يسمونها الغراء، لشهرتها فيما بينهم.^(١)

وللعلماء في هذه المسألة ثلاثة مذاهب:

٢ - (أحدها): مذهب زيد بن ثابت رضي الله

(١) شرح الرحبية ص ١٥٢، والمذهب الفاضل ١/ ٩٠، ٩١.

والمغني ٦/ ٢٢٢ ط الرياض.

(٢) شرح السراجية ص ١٥٢

(٣) شرح الرحبية ص ٨٣

(١) المصباح، وترتيب القاموس مادة: «كدر»، وشرح السراجية ص

١٥٣ ط مطبعتي الحلبي، والمذهب الفاضل ١/ ٩٠، وشرح

الرحبية ص ٨٣ ط صبيح.

إكراه - وعليه قوله تعالى: ﴿طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾^(١)
فجمع بين الضدين.^(٢)

ولخص ذلك كله فقهاؤنا إذ قالوا: الإكراه لغة:
حمل الإنسان على شيء يكرهه^(٣)، يقال: أكرهت
فلانا إكراهًا: حملته على أمر يكرهه. والكُرْهُ
«بالفتح» اسم منه (أي اسم مصدر).^(٤)

أما الإكراه في اصطلاح الفقهاء فهو: فعل يفعله
المرء بغيره، فينتهي به رضاه، أو يفسد به اختياره.
وعرفه البزدوي بأنه: حمل الغير على أمر يمتنع
عنه بتخويف يقدّر الحامل على إيقاعه ويصير الغير
خائفًا به.^(٥)

أوهو: فعل يوجد من المكروه (يكسر الراء)
فيحدث في المحل (أي المكروه بفتح الراء) معنى
يصير به مدفوعا إلى الفعل الذي طلب منه.^(٦)
والمعنى المذكور في هذا التعريف، فسروه
بالخوف،^(٧) ولو ما يفعله الحكام الظلمة بالمتهمين
كيدا. فإذا كان الدافع هو الحياء مثلا، أو التودد،
فليس بإكراه.^(٨)

٢ - والفعل - في جانب المكروه (يكسر الراء) -

إلى ثمانية، للزوج ثلاثة، وثلاثة للأخت أيضا
والجد يأخذ سدسا عائلا وهو واحد، وكذا الأم.^(٩)
وإنما جعلوا للام السدس كيلا يفضلوها على
الجد.

صلة الأكدرية بغيرها من المسائل الملقبات:

٣ - الأكدرية إن لم يكن فيها زوج فهي الحرقاء،
وإن لم يكن فيها جد كانت المباهلة، وإن لم يكن
فيها أخت كانت إحدى الغراوين، وأحكام هذه
المسائل تذكر في (إرث).

إكراه

التعريف:

١ - قال في لسان العرب: أكرهته، حملته على أمر
هوله كاره - وفي مفردات الراغب نحوه - ومضى
صاحب اللسان يقول: وذكر الله عز وجل الكُرْهَ
والكُرْهَ في غير موضع من كتابه العزيز، واختلف
القراء في فتح الكاف وضمها. قال أحمد بن يحيى:
ولا أعلم بين الأحرف التي ضمها هؤلاء وبين التي
فتحوها فرقا في العربية، ولا في سنة تتبع.

وفي المصباح المنير: «الكُرْهُ (بالفتح): المشقة،
وبالضم: القهر، وقيل: «بالفتح» الإكراه،
وبالضم» المشقة. وأكرهته على الأمر إكراهًا:
حملته عليه قهرا. يقال: فعلته كُرْها «بالفتح» أي

(١) سورة فصلت / ٤١

(٢) لسان العرب والمصباح المنير مادة: «كره».

(٣) رد المحتار ٥ / ٨٠

(٤) مجمع الأبر ٢ / ١١٢

(٥) كشف الأسرار ٤ / ١٥٠٣

(٦) الهداية وتكملة نفع القدير ٧ / ٢٩٢، ٢٩٣، والبداية

٩ / ٤٧٩ ط الإمام، ورد المختار ٥ / ٨٠.

ولو عبروا عن المكروه (بالكسر) بالحامل، وعن المكروه (بالفتح)

بالحامل أو المحمول، لتجنبوا الدور.

(٧) رد المحتار ٥ / ٨٠

(٨) رد المحتار ٥ / ٨٩، النسخة على تحفة ابن عاصم ٢ / ٤١

إسحاق المروزي من الشافعية،^(١) واعتمده الحرقى من الحنابلة، تمسكا بحديث عمار هذا، واستدل الآخرون بالقياس حيث لا فرق، وإلا توصل المعتدون إلى أغراضهم - بالتهديد المجرد - دون تحمل تبعه، أو هلك الواقع عليهم هذا التهديد إذا رفضوا الانصياع له، فكان إلقاء الأيدي في التهلكة، وكلاهما محذور لا يأتي الشرع بمثله. بل في الأثر عن عمر - وفيه انقطاع - ما يفيد هذا التعميم: ذلك أن رجلا في عهده تدلى يشتر (يستخرج) عسلا، فوَقَفَت امرأته على الحبل، وقالت: طلقني ثلاثا، والا قطعته، فذكرها الله والإسلام، فقالت: لتفعلن، أو لأفعلن، فطلقها ثلاثا. ورفعت القصة إلى عمر، فرأى طلاق الرجل لغوا، ورد عليه المرأة،^(٢) ولذا اعتمد ابن قدامة عدم الفرق.^(٣)

ويتضرع على هذا التفسير أنه لوقوع التهديد بقتل رجل لا يمت إلى المهدد بسبب، إن هو لم يدل على مكان شخص بعينه يراد للقتل، فإن هذا لا يكون إكراها،^(٤) حتى لو أنه وقعت الدلالة عن طلبت منه، ثم قتل الشخص المذكور، لكان الدال معينا على هذا القتل عن طواعية إن علم أنه المقصود - والمعين شريك للقاتل عند أكثر أهل

ليس على ما يتبادر منه من خلاف القول، ولو إشارة الأخرس، أو مجرد الكتابة، بل هو أعم، فيشمل التهديد - لأنه من عمل اللسان - ولو مفهوما بدلالة الحال من مجرد الأمر: كأمر السلطان أو الأمير، وأمر قاطع الطريق، وأمر الخائف الذي يبدو منه الإصرار.^(٥)

والحنفية يقولون: أمر السلطان، إكراه - وإن لم يتوعد - وأمر غيره ليس بإكراه، إلا أن يعلم تضمنه التهديد بدلالة الحال.^(٦)

وغير الحنفية يسوون بين ذوي البطش والسطوة أيا كانوا،^(٧) وصاحب المبسوط نفسه من الحنفية يقول: إن من عادة المتجبرين الترفع عن التهديد بالقتل، ولكنهم لا يعاقبون مخالفتهم إلا به.^(٨)

٣ - ثم المراد بالفعل المذكور - فعل واقع على المكروه (بالتفتح) نفسه - ولو كان تهديدا يأخذ أو حبس ماله الذي له وقع، لا التافه الذي لا يعتد به، أو تهديدا بالفجور بامرأته إن لم يطلقها.^(٩) ويستوي التهديد المقترن بالفعل المهدد به - كما في حديث: ^(١٠) أخذ عمار بن ياسر، وغطه في الماء ليرتد. والتهديد المجرد، خلانا لمن لم يعتد بمجرد التهديد، كأبي

(١) البحر الرائق ٨/ ٨٠، ٨٤، ورد المحتار ٥/ ٨٠، وتحفة المحتاج

٣٧/٧، والمنحة على تحفة ابن حاصم ٤١/٢

(٢) إتحاف الأبصار ص ٤٤٠، والأُناسي على المجلة ٣/ ٥٦١

(٣) قلوبى ٤/ ١٠١، وفروع ابن مفلح ٣/ ١٧٦

(٤) المبسوط ٢٤/ ٧٦

(٥) رد المحتار ٥/ ٨٠، وتحفة المحتاج ٣٧/ ٧، والمنحة على تحفة ابن

حاصم ٤١/ ٢، فروع ابن مفلح ٣/ ١٧٦

(٦) حديث وأخذ عمار بن ياسر وغطه في الماء ليرتد... أخرجه

ابن سعد في طبقاته (٣/ ٢٤٩) - ط دار صادر - وإسناده ضعيف

لإسناده.

(١) روضة الطالبين ٨/ ٥٨

(٢) أثر عمر رضي الله عنه أن رجلا تدلى بجبل ليشتر عسلا،

أخرجه البيهقي (٧ - ٣٥٧) - ط دائرة المعارف العثمانية، وقال

ابن حجر: وهو منقطع، لأن قدامة لم يدرك عمر التخيير

(٣/ ٢١٦) - ط دار المحاسن.

(٣) المغني ٨/ ٢٦١، والشرح الكبير ٨/ ٢٤٣، والشوكاني ٦/ ٢٦٨

(٤) الحرشي ٣/ ١٧٥، والدسوقي ٢/ ٣٢٨، وفوائد ابن رجب ٣٧

المحبوب رحما محرما، أو - كما زاد بعضهم - زوجة. (١)

والمالكية، وبعض الحنابلة يقيّدونه بأن يكون ولدا وإن نزل، أو ولدا وإن علا. والشافعية - وخرجه صاحب القواعد الأصولية من الحنابلة - لا يقيّدونه إلا بكونه ممن يشق على المكره (بافتح) إيذاؤه مشقة شديدة كالزوجة، والصديق، والخادم. ومال إليه بعض الحنابلة. حتى لقد اعتمد بعض الشافعية أن من الإكراه ما لو قال الوالد لولده، أو الولد لوالده (دون غيرهما): طلق زوجتك، وإلا قتلت نفسي، بخلاف ما لو قال: وإلا كفرت، لأنه يكفر في الحال. (٢)

وفي التقييد بالولد أو الوالد نظر لا يخفى.

كما إنه يصدق على نحو الإلقاء من شاق أي: الإلجاء بمعناه الحقيقي المنافي للقدرة الممكنة من الفعل والترك.

والمالكية - وجاراهم ابن تيمية - اكتفوا بظن الضرر من جانب المكره (بافتح) إن لم يفعل، وعبارتهم: يكون (أي الإكراه) بخوف مؤلم. (٣)

العلم، بشرائط خاصة - وذهب أبو الخطاب الحنبلي إلى أن التهديد في أجني إكراه في الأيمان، واستظهره ابن رجب. (١)

٤ - والفعل، في جانب المكره (بفتح الراء)، هو أيضا أعم من فعل اللسان وغيره، إلا أن أفعال القلوب لا تقبل الإكراه، فيشمل القول بلاشك. (٢)

وفيا يسميه فقهاؤنا بالمصادرة في أبواب البيوع وما إليها، الفعل الذي يطلب من المكره (بافتح) دفع المال وغرامته، لا سبب الحصول عليه من بيع أو غيره - كاستقراض - فيصح السبب ويلزم (وإن علم أنه لا مخلص له إلا بسبب معين، إلا أن المكره (بالكسر) لم يعينه له في إكراهه إياه). ولذا قالوا: إن الخيلة في جعل السبب مكرها عليه، أن يقول: المكره (بافتح): من أين أتى بالمال؟ فإذا عين له المكره (بالكسر) سببا، كأن قال له: بع كذا، أو عند ابن نجيم اقتصر على الأمر بالبيع دون تعيين المبيع، وقع هذا السبب المعين تحت طائلة الإكراه.

ولم يخالف في هذا إلا المالكية - باستثناء ابن كنانة ومتابعيه - إذ جعلوا السبب أيضا مكرها عليه بإطلاق. (٣)

ويشمل التهديد بإيذاء الغير، ممن يجبه من وقع عليه التهديد - على الشرط المعتر فيه يحصل به الإكراه من أسبابه المتعددة - بشرطة أن يكون ذلك

(١) قواعد ابن رجب ٣٧

(٢) أشباه السيوطي ٢٠٨، وتيسر التحرير ٣٠٣/٢

(٣) رد المحتار ٨٨/٥، والبهس السرائق ٨٠/٨، والمنحة على العاصمية ٤١/٢، وتلويح على المنهاج ١٥٦/٢

(١) فتح القدير ٢٩٣/٧، ورد المختار ٨١/٥، وجمع الأمير

٤١٣/٢، والفتاوى الهندية ٤١/٥، والنظر والتحرير ٢٠٦/٢

(٢) السلسولي على الشرح الكبير ٣٢٨/٢، ٤٤١/٨، ونهاية

المحتاج ٤٣٧/٦، ونجدة المحتاج ٣٧/٧، والفتاوى على المنهاج

٣٣٣/٣، والبجيري على المنهاج ٦٤/٤، ومطالب أولي النهى

٣٢٥/٥، والإتصاف ٤٤١/٨

(٣) الدسوقي على الشرح الكبير ٣٦٨/٢، والفروع لابن مفلح

١٧٦/٣

شرائط الإكراه

الشرطة الأولى :

٧ - قدرة المكروه (بالكسر) على إيقاع ما هدد به، لكونه متغلباً ذا سطوة ويطش - وإن لم يكن سلطاناً ولا أميراً - ذلك أن تهديد غير القادر لا اعتبار له. ^(١)

الشرطة الثانية :

٨ - خوف المكروه (يفتح الرأى) من إيقاع ما هدد به، ولا خلاف بين الفقهاء في تحقق الإكراه إذا كان المخوف عاجلاً. فإن كان أجلاً، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة والأذري من الشافعية إلى تحقق الإكراه مع التأجيل. وذهب جماهير الشافعية إلى أن الإكراه لا يتحقق مع التأجيل، ولو إلى الغد. والمقصود بخوف الإيقاع غلبة الظن، ذلك أن غلبة الظن معتبرة عند عدم الأدلة، وتعدر التوصل إلى الحقيقة. ^(٢)

الشرطة الثالثة :

٩ - أن يكون ما هدد به قتلاً أو إتلاف عضو، ولو بإذهاب قوته مع بقائه كإذهاب البصر، أو القدرة على البطش أو المشي مع بقاء أعضائها، ^(٣) أو

(١) المبسوط ٣٩/٢٤، ورد المحتار ٨٠/٥، والحرشي ١٧٥/٣،

ومعني المحتاج ٢٩٠/٣، والمغني لابن قدامة ٢٦١/٨

(٢) رد المحتار ٨٠/٥، ٨٨، والمبسوط ٧٨/٢٤، ٤٩، ٧١،

والبزازیة بياض الهندية ١٣١/٦، والحرشي ١٧٤/٣،

والشرقاوي على التحرير ٣٩١/٢، تحفة المحتاج ٣٦١/٧،

وأسنی المطالب ٢٨٣/٣، ومعني المحتاج ٢٨٩/٣، ٢٩٠،

والمفتي ١٣٥/٣، والمغني ٢٦١/٨

(٣) وما يحبه الأخرق مهلكاً - وإن لم يكن كذلك - يحقق إكراهه، =

الألفاظ ذات الصلة :

٥ - الرضى والاختيار :

الرضى لغة : الاختيار. يقال : رضيت الشيء ورضيت به : اخترته.

والاختيار لغة : أخذ ما يراه خيراً. ^(١)

وأما في الاصطلاح، فإن جمهور الفقهاء لم يفرقوا بين الرضى والاختيار، لكن ذهب الحنفية إلى التفرقة بينهما.

فالرضى عندهم هو : امتلاء الاختيار وبلوغه نهايته، بحيث يفضي أثره إلى الظاهر من ظهور البشاشة في الوجه ونحوها.

أوهو : إثارة الشيء واستحسانه. ^(٢)

والاختيار عند الحنفية هو : القصد إلى مقدور متردد بين الوجود والعدم بترجيح أحد جانبيه على الآخر.

أوهو : القصد إلى الشيء وإرادته. ^(٣)

حكم الإكراه :

٦ - الإكراه يغير حق ليس محرماً فحسب، بل هو إحدى الكبائر، لأنه أيضاً ينشأ بقلّة الاكتراث بالبدن، ولأنه من الظلم. وقد جاء في الحديث القدسي : « يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا... » ^(٤)

(١) لسان العرب والمصباح المنير. والمفردات للراغب الأصفهاني.

(٢) كشف الأسرار ٣٨٣/٤، وابن عابدين ٧/٤

(٣) التلويح ١٩٦/٢، وابن عابدين ٧/٤

(٤) نيل الأوطار ٣٠٨/٨، والفتاوى الكبرى لابن حجر ١٧٣/٤،

وتيسير التحرير ٣١٠/٢.

وحديث « يا عبادي إني حرمت الظلم... » أخرجه مسلم

(٤/١٩٩٤ - ط الحلي).

على ارتكاب موجب حد في خالص حق الله، كالزنى وشرب الخمر.^(١)

الشرطة الخامسة :

١١ - أن يكون عمل الفعل المكروه عليه متعينا. وهذا عند الشافعية وبعض الحنابلة على إطلاقه. وفي حكم المتعين عند الحنفية، ومن وافقهم من الحنابلة ما لو خير بين أمور معينة.^(٢) ويتفرغ على هذا حكم المصادرة التي سلف ذكره في فقرة (٤).

ومنه يستنبط أن موقف المالكية في حالة الإبهام أدنى إلى مذهب الحنفية، بل أوغل في الاعتداد بالإكراه حينئذ، لأنهم لم يشترطوا أن يكون مجال الإبهام أمورا معينة.

أما الإكراه على طلاق إحدى هاتين المرأتين، أو قتل أحد هذين الرجلين، فمن مسائل الخلاف الذي صدرنا به هذه الشرطة:

فعند الحنفية والمالكية، ومعهم موافقون من الشافعية والحنابلة، يتحقق الإكراه برغم هذا التخير.

وعند جماهير الشافعية، وقلة من الحنابلة، لا يتحقق، لأن له مندوحة عن طلاق كل بطلاق الأخرى - وكذا في القتل - نتيجة عدم تعيين المحل.^(٣) والتفصيل في الفصل الثاني.

(١) رد المحتار ٨٠/٥، ومغني المحتاج ٣/٢٣٩، ٢٩٠، ونيل المأرب ٧٣/٢

(٢) رد المحتار ٨٨/٥، والبسوط ٦١/٢٤

(٣) قساي ابن حجر ١٧٦/٤، وأشباه السبوطي ص ٢١٠، ومطالب أولي النهى ٣٢٦/٥

غيرهما مما يوجب غما يعدم الرضا، ومنه تهديد المرأة بالزنى، والرجل باللواط.

أما التهديد بالإجاعة، فيتراح بين هذا وذلك، فلا يصير ملجئا إلا إذا بلغ الجوع بالمكروه (بالفتح) حد خوف الهلاك.^(١)

ثم السلي الذي يوجب غما يعدم الرضا يختلف باختلاف الأشخاص والأحوال: فليس الأشراف كالأراذل، ولا الضعاف كالأقوياء، ولا تفويت المال اليسير كتفويت المال الكثير، والنظر في ذلك مفوض إلى الحاكم، يقدر لكل واقعة قدرها.^(٢)

الشرطة الرابعة :

١٠ - أن يكون المكروه ممتعا عن الفعل المكروه عليه لولا الإكراه، إما لحق نفسه - كما في إكراهه على بيع ماله - وإما لحق شخص آخر، وإما لحق الشرع - كما في إكراهه ظلمًا على إتلاف مال شخص آخر، أو نفس هذا الشخص، أو الدلالة عليه لذلك^(٣) أو

= كما أشرنا سلفاً (قليوبي على المباح ٣/٣٣٢) وقولهم: لا هيرة بالظن البين خطأ، محله فيها يحتاج إلى التية، لا ما يناط فيه الأمر بالظاهر كما هنا، إذ هو ساقط الطوعية وإن كان بظن فاسد.

(١) البدائع ٤٤٨١/٩، وأشباه السبوطي ص ٢٠٩

(٢) المبسوط ٥٢/٢٤، والتلويح ١٩٨/٢، ورد المحتار ٨١/٥،

والحرشي ١٧٤/٣، والمذهب ٧٩/٢، والفروع ١٧٦/٣

(٣) وله - أو عليه - إذا حلف الحامل، أن يملف كاذبا، ويغت، لأنه

غير بين اليمين والدلالة، كما هي القاعدة عند غير الحنفية

والمالكية، فيها اعتمادوه. وقيل: لا تتمتع يمينه أصلا، واختاره

ابن رجب من الحنابلة (قواعده ٣٧) ومقتضى قواعد الحنفية

والمالكية أن هذا التخير لا ينافي الإكراه، ولكن يمين المكروه

متعقبة وصحيحة في رأي الحنفية، وباطلة أو قابلة للإجازة عند

المالكية، كما سيجي.

الشريعة السادسة :

وإن تفاوت الأمران المخير بينهما، فإن كان أحدهما محرماً لا يرخص فيه ولا يباح بحال كالزنى والقتل، فإنه لا يكون مندوحة، ويكون الإكراه واقعا على المقابل له، سواء أكان هذا المقابل محرماً يرخص فيه عند الضرورة، كالكفر وإتلاف مال الغير، أم محرماً يباح عند الضرورة، كأكل الميتة وشرب الخمر، أم مباحاً أصالة أو للحاجة، كبيع كشيء معين من مال المكروه، والإفطار في نهار رمضان، ويترتب على هذا الإكراه حكمه الذي سيجيء تفصيله بخلافاته.

وتكون هذه الأفعال مندوحة مع المحرم الذي لا يرخص فيه ولا يباح بحال، أما هوفائه لا يمكن مندوحة لواحد منها، ففي الصور الثلاث المذكور آنفاً، وهي ما لواقع التخيير بين الزنى أو القتل وبين الكفر أو إتلاف مال الغير، أو وقع التخيير بين الزنى أو القتل وبين أكل الميتة أو شرب الخمر، أو وقع التخيير بين الزنى أو القتل وبين بيع شيء معين من المال، فإن الزنى أو القتل لا يكون مكرهاً عليه، فمن فعل واحداً منها كان فعله صادراً عن طوعية لا إكراه، فيترتب عليه أثره إذا كان الإكراه ملجئاً حتى يتحقق الإذن في فعل المندوحة، وكان الفاعل علماً بالإذن له في فعل المندوحة عند الإكراه.

وإن كان أحد الأمرين المخير بينهما محرماً يرخص فيه عند الضرورة، والمقابل له محرماً يباح عند الضرورة، كما لو وقع التخيير بين الكفر أو إتلاف مال الغير، وبين أكل الميتة أو شرب الخمر، فإنهما يكونان في حكم الأمرين المتساويين في الإباحة، فلا يكون أحدهما مندوحة عن فعل الآخر، ويكون

١٢ - ألا يكون للمكروه مندوحة عن الفعل المكروه عليه، فإن كانت له مندوحة عنه، ثم فعله لا يكون مكرهاً عليه، وعلى هذا لو خير المكروه بين أمرين فإن الحكم يختلف تبعاً لتساوي هذين الأمرين أو تفاوتهما من حيث الحرمة والحل، وتفصيل الكلام في ذلك كمايلي:

إن الأمرين المخير بينهما إما أن يكون كل واحد منهما محرماً لا يرخص فيه، ولا يباح أصلاً، كما لو وقع التخيير بين الزنى والقتل.

أو يكون كل واحد منهما محرماً يرخص فيه عند الضرورة، كما لو وقع التخيير بين الكفر وإتلاف مال الغير.

أو يكون كل واحد منهما محرماً يباح عند الضرورة، كما لو وقع التخيير بين أكل الميتة وشرب الخمر.

أو يكون كل واحد منهما مباحاً أصالة أو للحاجة، كما لو وقع التخيير بين طلاق امرأته وبيع شيء من ماله، أو بين جمع المسافر الصلاة في الحج وفطره في نهار رمضان.

ففي هذه الصور الأربع التي يكون الأمران المخير بينهما متساويين في الحرمة أو الحل، يترتب حكم الإكراه على فعل أي واحد من الأمرين المخير بينهما، وهو الحكم الذي سيجيء تقريره بخلافاته وكل ما يتعلق به، لأن الإكراه في الواقع ليس إلا على الأحاد الدائرون تفاوت، وهذا لا تعدد فيه، ولا يتحقق إلا في معين، وقد خالف في هذا أكثر الشافعية وبعض الحنابلة، فنفا حصول الإكراه في هذه الصور.

الإكراه واقعا على فعل كل واحد من الأمرين المخير بينهما، متى كان بأمر متلف للنفس أو لأحد الأعضاء.

وإن كان أحد الأمرين محرما يرخص فيه أو يباح عند الضرورة، والمقابل له مباحا أصالة أو للحاجة، كما لو وقع التخير بين الكفر أو شرب الخمر، وبين بيع شيء من مال المكروه أو الفطر في نهار رمضان، فإن المباح في هذه الحالة يكون مندوحة عن الفعل المحرم الذي يرخص فيه أو يباح عند الضرورة، وعلى هذا يظل على تحرمة، سواء كان الإكراه بمتلف للنفس أو العضو أو بغير متلف لأحدهما، لأن الإكراه بغير المتلف لا يزيل الخطر عند الحنفية مطلقا، والإكراه بمتلف - وإن كان يزيل الخطر - إلا أن إزالته به بطريق الاضطرار، ولا اضطرار مع وجود المقابل المباح. (١)

تقسيم الإكراه

ينقسم الإكراه إلى: إكراه بحق، وإكراه بغير حق. والإكراه بغير حق ينقسم إلى إكراه ملجئ، وإكراه غير ملجئ.

أولا: الإكراه بحق:

تعريفه:

١٢ - هو الإكراه المشروع، أي الذي لا ظلم فيه

ولا إثم. (١)

وهو ما توافر فيه أمران:

الأول: أن يحق للمكروه التهديد بها هدد به.

الثاني: أن يكون المكروه عليه مما يحق للمكروه الإلزام به. وعلى هذا فإكراه المرتد على الإسلام إكراه بحق، حيث توافر فيه الأمران، وكذلك إكراه المدين القادر على وفاء الدين، وإكراه المولي على الرجوع إلى زوجته أو طلاقها إذا مضت مدة الإيلاء. (٢)

آثره:

١٤ - والعلماء عادة يقولون: إن الإكراه بحق، لا ينافي الطوع الشرعي - وإلا لم تكن له فائدة، ويجعلون من أمثلته إكراه العتق على الفقرة، ومن عليه النفقة على الإنفاق، والمدين والمحتكر على البيع، وكذلك من له أرض بجوار المسجد أو المقبرة أو الطريق يحتاج إليها من أجل التوسيع، ومن معه طعام يحتاجه مضطرا. (٣)

ثانيا: الإكراه بغير حق:

تعريفه:

١٥ - الإكراه بغير حق هو الإكراه ظلما، أو الإكراه المحرم، لتحريم وسيلته، أو لتحريم المطلوب به. ومنه إكراه المفلس على بيع ما يترك له. (٤)

(١) المبسوط ٢/٤٤٠، ١٣٨، ١٤٠، ١٤١، ١٥٢، وابن عابدين

٥/٨٧، ٨٨، والبحر الرائق ٨/٨٧، وبساتين الصنائع

٩/٤٤٩٢-٤٤٩٣، والفتاوى الهندية ٥/٤٠، ٤١،

والنواكس السدواني ٢/٢٤٣، والحري ٢/٣٢٧، ٣٢٨،

٣/٣٨٤، ٦٧٢، والخمسي على الأشباه ١/١٢٤، ومغنى

الاحتجاج ٧/٥٧٣، والفرع على البهجة ٥/٥٩، والمهذب

١/٢٥٠، والقبلي على المنهاج ٤/٣٦٤، والحري ٧/٣٢٧،

٣٢٨

(١) جواهر الإكليل ٣/٧

(٢) فتاوى ابن حجر ٤/١٧٣

(٣) رد المحتار ٥/٨٠، والحري ٣/١٧٤، ٣٦٥، وجواهر الإكليل

٢/٣، والمهذب ٢/٧٩، والقبلي على المنهاج ٣/٣٥٩،

والفرع على البهجة ٤/٢٤٨، وأشياء السيوطي ٢٠٦، ٢١١،

والقواعد الكبرى لابن حجر ٣١، ٢٢١

(٤) الحري ٣/٣٦٥

الإكراه الملجئ والإكراه غير الملجئ :

١٦ - تقسيم الإكراه إلى ملجئ وغير ملجئ
يتفرد به الحنفية .

فالإكراه الملجئ عندهم هو الذي يكون بالتهديد باتلاف النفس أو عضو منها، أو بإتلاف جميع المال، أو بقتل من يهيم الإنسان أمره .

وحكم هذا النوع أنه يعدم الرضى ويفسد الاختيار ولا يعدمه . أما إعدامه للرضى، فلأن الرضا هو الرغبة في الشيء والارتياح إليه، وهذا لا يكون مع أي إكراه .

وأما إفساده للاختيار دون إعدامه، فلأن الاختيار هو: القصد إلى فعل الشيء أو تركه بترجيح من الفاعل، وهذا المعنى لا يزول بالإكراه، فالمكروه يقع الفعل بقصده إليه، إلا أن هذا القصد تارة يكون صحيحا سليما، إذا كان منبعثا عن رغبة في العمل، وتارة يكون فاسدا، إذا كان ارتكابا لأخف الضررين، وذلك كمن أكره على أحد أمرين كلاهما شر، ففعل أقلهما ضررا به، فإن اختياره لما فعله لا يكون اختيارا صحيحا، بل اختيارا فاسدا .

والإكراه غير الملجئ هو : الذي يكون بما لا يفسد النفس أو بعض الأعضاء، كالحبس لمدة قصيرة، والضرب الذي لا يخشى منه القتل أو تلف بعض الأعضاء .

وحكم هذا النوع أنه يعدم الرضا ولكن لا يفسد الاختيار، وذلك لعدم اضطراب المكروه إلى الاتيان بما أكره عليه، لتمكنه من الصبر على تحمل ما هدد به بخلاف النوع الأول. (١)

(١) المبسوط ٤٨/٢٤، وابن عابدين ٨٠/٥ - ٨١، ٨٩، ونص القنبر ٣٩٨/٧، والبدائع ٤٤٧٩/٩

١٧ - أما غير الحنفية فلم يقسموا الإكراه إلى ملجئ وغير ملجئ كما فعل الحنفية، ولكنهم تكلموا عما يتحقق به الإكراه وما لا يتحقق، وبم قرروه في هذا الموضوع يؤخذ أنهم جميعا يقولون بما سواه الحنفية إكراها ملجئا، أما ما يسمى بالإكراه غير الملجئ فإنهم يختلفون فيه، فعلى إحدى الروايتين عن الشافعي وأحمد يعتبر إكراها، وعلى الرواية الأخرى لا يعتبر إكراها .

أما عند المالكية فإنه لا يعتبر إكراها بالنسبة لبعض المكروه عليه، ويعتبر إكراها بالنسبة للبعض الآخر، فمن المكروه عليه الذي لا يعتبر الإكراه غير الملجئ إكراها فيه : الكفر بالقول أو الفعل، والمعصية التي تتعلق بها حق لمخلوق، كالقتل أو القطع، والزنى بامرأة مكروهة أو لها زوج، وسب نبي أو مَلَك أو صحابي، أو قذف مسلم .

ومن المكروه عليه الذي يعتبر الإكراه غير الملجئ إكراها فيه : شرب الخمر، وأكل الميتة، والطلاق والأيمان والبيع وسائر العقود والحلول والآثار. (١)

أثر الإكراه :

١٨ - هذا الأثر موضع خلاف، بين الحنفية وغير الحنفية، على النحو الآتي :

أثر الإكراه عند الحنفية :

١٩ - يختلف أثر الإكراه عند الحنفية باختلاف القول أو الفعل الذي يقع الإكراه عليه، فإن كان المكروه عليه من الإقرارات، كان أثر الإكراه بإبطال الإقرار والغاؤه، سواء كان الإكراه ملجئا أم غير

(١) جواهر الإكليل ٢/٢٨١، وبلغة السالك ٤٥٢/١، والحرشي ٣/١٧٥، ١٧٦، ونخبة المحتاج ٧/٣٦٩، والأشباه للسيوطي ص ٢٠٩، وبغني المحتاج ٣/٢٩٠، والفروع ٣/٣٨٤، ٤٧٦،

وإن لم يكن لثقله قصد إلى معناه، كما في الهازل فإن الشارع اعتبر هذه التصرفات صحيحة إذ صدرت منه، مع انعدام قصده إليها، وعدم رضا بما يترتب عليها من الآثار.

وإن كان المكروه عليه من الأفعال، كالاكراه علو قتل من لا يحل قتله، أو إتلاف مال لغيره أو شرب الخمر وما أشبه ذلك، فالحكم فيها يختلف باختلاف نوع الإكراه والفعل المكروه عليه.

٢٠ - فإن كان الإكراه غير ملجئ - وهو الذي يكون بهما يفسد النفس، أو بعض الأعضاء، كالخمس لمدة قصيرة، أو أخذ المال اليسير، ونحو ذلك - فلا يحل الإقدام على الفعل. وإذا أقدمه المكروه (بالتفتيح) على الفعل بناء على هذا الإكراه كانت المستثوية عليه وحده، لا على من أكرهه.

٢١ - وإن كان الإكراه ملجئاً - وهو الذي يكون بالقتل أو تفويت بعض الأعضاء أو العمل المهيمن لذي الجاه - فالأفعال بالنسبة إليه أربعة أنواع:

أ - أفعال أباحها الشارع أصالة دون إكراه كالأكل والشرب، فإنه إذا أكره على ارتكابها وجب على المكروه (بالتفتيح) أن يرتكب أخف الضررين.^(١)

ب - أفعال أباح الشارع إتيانها عند الضرورة، كشرب الخمر وأكل لحم الميتة أو الخنزير، وغير ذلك من كل ما حرم لحق الله لا لحق الأدمي،^(٢) فالعقل - مع الشرع - يوجب ارتكاب أخف الضررين.

ملجئاً. فمن أكره على الاعتراف بهال أزواج أو طلاق كان اعترافه باطلاً، ولا يعتد به شرعاً، لأن الإقرار إنشأ جعل حجة في حق المقر باعتبار ترجيح جانب الصدق فيه على جانب الكذب، ولا يتحقق هذا الترجيح مع الإكراه، إذ هو قرينة قوية على أن المقر لا يقصد بإقراره الصدق فيما أقربه، وإنما يقصد دفع الضرر الذي هدد به عن نفسه.

وإن كان المكروه عليه من العقود والتصرفات الشرعية كالبيع والإجارة والرهن ونحوها كان أثر الإكراه فيها إفسادها لا إبطالها، فيترتب عليها ما يترتب على العقد الفاسد، حسب ما هو مقرر في المذهب أنه ينقلب صحيحاً لازماً بإجازه المكروه، وكذلك لو قبض المكروه الثمن، أو سلم المبيع طوعاً، يترتب عليه صحة البيع ولزومه.^(٣)

وحجتهم في ذلك أن الإكراه عندهم لا يعدم الاختيار الذي هو ترجيح فعل الشيء على تركه أو العكس، وإنما يعدم الرضى الذي هو الارتياح إلى الشيء والرغبة فيه، والرضى ليس ركناً من أركان هذه التصرفات ولا شرطاً من شروط انعقادها، وإنما هو شرط من شروط صحتها، فإذا فقد ترتب على فقدانه فساد العقد لا بطلانه. ولكنهم استثنوا من ذلك بعض التصرفات، فقالوا بصحتها مع الإكراه، ولو كان ملجئاً، ومن هذه التصرفات: الزواج والطلاق ومراجعة الزوجة والنذر واليمين. وعللوا هذا بأن الشارع اعتبر اللفظ في هذه التصرفات - عند القصد إليه - قائماً مقام إرادة معناه، فإذا وجد اللفظ ترتب عليه أثره الشرعي،

(١) الحموي على الأشباه ١/٢٣

(٢) التقرير والتحجير ٢/١٤٧، ونسخ القدير ٧/٢٩٧، والمبسوط

١٣٩/٢٤

(٣) ابن عابدين ٤/٤، ٨٣/٥، وما بعدهما

يارسولَ الله، ما تُرَكِّتُ حتى نَلُتُ منك، وذكُرتَ أَلَهْتُم بِخَيْرٍ، قال ﷺ: فكيف تَجِدُ قلبك؟ قال: مَطْمَئِنًا بِالْإِيمَانِ، قال ﷺ: فَإِنْ عَادُوا فَعُدُّ. ^(١)

وقد أَلْحَقَ علماء المذهب بهذا النوع الإكراه على إفساد صوم رمضان، أو ترك الصلاة المفروضة، أو إتلاف مال الغير، فَإِنَّ المَكْرَهَ لو صبر وتحمل الأذى، ولم يفعل ما أكره عليه كان مثاباً، وإن فعل شيئاً منها فلا إثم عليه، وكان الضمان في صورة الإلتلاف على الحاصل عليه لا على الفاعل، لأن فعل الإلتلاف يمكن أن ينسب إلى الحامل يجعل الفاعل آتة له، فيثبت الضمان عليه.

د- أفعال لا يحل للمكروه الإقدام عليها بحال من الأحوال، كقتل النفس بغير حق، أو قطع عضو من أعضائها، أو الضرب الذي يؤدي إلى الهلاك، فهذه الأفعال لا يجوز للمكروه الإقدام عليها، ولو كان في امتناعه عنها ضياع نفسه، لأن نفس الغير معصومة كنفس المكروه، ولا يجوز للإنسان أن يدفع الضرر عن نفسه بإيقاعه على غيره، فَإِنْ فعل كان آثماً، ووجب عقاب الحامل له على هذا الفعل باتفاق علماء المذهب، والخلاف بينهم إنما هو في نوع هذا العقاب.

فأبو حنيفة ومحمد يقولان: إنه القصاص، لأن القتل يمكن أن ينسب إلى الحامل يجعل الفاعل آتة له، والقصاص إنما يكون على القاتل لا على آتة القتل.

وأبو يوسف يقول: إنه الدية، لأن القصاص لا

فهذه يباح للمكروه فعلها، بل يجب عليه الاتيان بها، إذا ترتب على امتناعه قتل نفسه أو تلف عضو من أعضائه، لأن الله تعالى أباحها عند الضرورة بقوله عز من قائل: ﴿إِنَّا حَرَمْنَا عَلَيْكُمُ الْمَيْتَ وَالذَّمَّ وَلَحْمَ الْحَنْزِيرِ وَمَا أَهْلَ بِهِ لغيرِ اللَّهِ، فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. ^(١)

ولا شك أن الإكراه الملجئ من الضرورة التي رفع الله الإثم فيها، فيباح الفعل عند تحققها، وتناول المباح دفعا للهلاك عن النفس أو بعض أجزائها واجب، فلا يجوز تركه، ولو شرب الخمر مكرها لم يحد، لأنه لا جناة حيثئذ، والحد إنما شرع زجراً عن الجنائيات.

ج- أفعال رخص الشارع في فعلها عند الضرورة، إلا أنه لو صبر المكروه على تحمل الأذى، ولم يفعلها حتى مات، كان مثاباً من الله تعالى، وذلك كالكفر بالله تعالى أو الاستخفاف بالدين، فإذا أكره الإنسان على الاتيان بشيء من ذلك جاز له الفعل متى كان قلبه مطمئناً بالإيمان، لقول الله عز وجل ﴿إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيمَانِ﴾. ^(٢)

ومن السنة ما جاء بإسناد صحيح عند الحاكم والبيهقي وغيرهما عن محمد بن عمار عن أبيه وأخذ المشركون عمار بن ياسر، فلم يتركوه حتى سب النبي ﷺ، وذكر أَلَهْتُم بِخَيْرٍ، فلما أتى النبي عليه الصلاة والسلام قال: ما وراءك؟ قال: شر،

(١) حديث تصليب عمار: «فإن عادوا فعد». أخرجه ابن جرير (١٨٢/١٤ - ط الحلبي) والحاكم (٣٥٧/٢ - ط دائرة المعارف العثمانية) وصححه ووافقه الذهبي.

(١) سورة البقرة / ١٧٣

(٢) سورة النحل / ١٠٦

يثبت إلا بالجناية الكاملة، ولم توجد الجناية الكاملة بالنسبة لكل من الحامل والمكره.

وهذا القتل يقوم مانعا من الإرث بالنسبة للمكره (بالكسر) إذا كان المكره (بالفتح) مكلفا. أما إذا كان غير مكلف كالصبي أو المجنون فلا يكون مانعا. وهذا عند أبي حنيفة ومحمد، أما أبو يوسف فلا يحرم ولو كان المكره مكلفا.

أما بالنسبة للمكره (بالفتح) فلا يحرم باتفاق الحنفية. (١)

وإنما يجب القصاص عند أبي حنيفة ومحمد على المكره إذا كان المطلوب قتله شخصا ثالثا غير المكره ولا المكره، فإن كان المطلوب قتله هو المكره كان قال للذي قتله: اقتلني وإلا قتلتك، فقتله، فلا قصاص على القاتل، وتجب الدية لوجود الشبهة، ولأن الدية تثبت للوارث ابتداء لا ميراثا عن المقتول.

وأما إن كان المطلوب قتله هو المكره، فإنه لا يكون ثم إكراه، لأن المهدد به لا يزيد على القتل، فلا يتحقق الإكراه ولا شيء من آثاره، فلا قصاص ولا دية في هذا القتل، إلا إذا كان التهديد بقتل أشنع كما لو قال له: لتلقي نفسك في النار أو لأقتلنك، فعند أبي حنيفة يختار ما هو الأهلون في ظنه، وعند الصحابين: يصبر ولا يقتل نفسه، لأن مباشرة الفعل سعي في إهلاك نفسه فيصير تحاميا عنه. ثم إذا ألقي نفسه في النار فاحترق فعلى المكره القصاص باتفاقهم، كما في الزيلعي. ونقل صاحب مجمع الأنهر أن القصاص إنما هو

عند أبي حنيفة خلافا للصحابين. (١) ومن هذا النوع أيضا: الزنى، فإنه لا يرخص فيه مع الإكراه، كما لا يرخص فيه حالة الاختيار، لأن حرمة الزنى لا ترتفع بحال من الأحوال، فإذا فعله إنسان تحت تأثير الإكراه كان أثما، ولكن لا يجب عليه الحد، لأن الإكراه يعتبر شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات. وقد أورد البابرتي من الحنفية ضابطا لأثر الإكراه نصه:

الإكراه الملجئ معتبر شرعا سواء، أكان على القسول أم الفعل. والإكراه غير الملجئ إن كان على فعل فليس بمعتبر، ويجعل كان المكره فعل ذلك الفعل بغير إكراه. وإن كان على قول، فإن كان قولاً يستوي فيه الجلد والهزل فكذلك، وإلا فهو معتبر. (٢)

أثر الإكراه عند المالكية :

٢٢ - يختلف أثر الإكراه عندهم باختلاف المكره عليه :

أ - فإن كان المكره عليه عقدا أو حلا أو إقرارا أو يمينا لم يلزم المكره شيء، ويكون الإكراه في ذلك بالتخويف بقتل أو ضرب مؤلم أو سجن أو قيد أو صفع لذي مروءة على ملا من الناس. وإن أجاز المكره (بالفتح) شيئا مما أكره عليه - غير النكاح - طائعا بعد زوال الإكراه لزم على الأحسن، وأما النكاح فلا تصح إجازته.

ب - وإن كان الإكراه على الكفر بأي صورة من

(١) تبين الحقائق ١٩٠/٥، وجميع الأنهر ٤١٨/٢

(٢) النهاية شرح الهداية ٢٩٧/٧، وابن عابدين ٨٥/٥

د - وأما لو أكره على فعل معصية - غير الكفر - لاحق فيها لمخلوق كشرب خمر وأكله ميتة ، أو إبطال عبادة كصلاة وصوم ، أو على تركها فيتحقق الإكراه بأية وسيلة من قتل أو غيره . ويترتب عليه في الصوم القضاء دون الكفارة . وفي الصلاة يكون الإكراه بمنزلة المرض المسقط لبعض أركانها ، ولا يسقط وجوبها . وفي شرب الخمر لا يقام الحد .
والحق سحنون بهذا النوع الزنى بامرأة طائفة لا زوج لها ، خلافا للمذهب .^(١)
ويضيف المالكية أن القطع في السرقة يسقط بالإكراه مطلقا ، ولو كان بضرب أو سجن لأنه شبهة تدرا الحد .^(٢)

أثر الإكراه عند الشافعية :

٢٣ - يختلف أثر الإكراه عندهم باختلاف المكره عليه .

أ - الإكراه بالقول :

إذا كان المكره عليه عقدا أو حلا أو أي تصرف قولي أو فعلي ، فإنه لا يصح عملا بعموم الحديث الصحيح : «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(٣) إذ المقصود ليس رفع ما وقع

(١) الشرح الصغير ١/ ٢٥٩ ، ٢٠٩

(٢) الشرح الصغير ٤/ ١٨٦

(٣) حديث : «رفع عن أمي الخطأ . . . » قال المعجلون : قال في اللآلئ - لابن حجر - لا يوجد بهذا اللفظ ، وورد بلفظ : «إن الله وضع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه» أخرجه ابن ماجه (١/ ٦٥٩ - ط الحلبي) وغيره ، وله طرق أخرى ، ولذا قال السنخاوي في المقاصد : «بمجموع هذه الطرق يظهر أن الحديث أصلا (للمقاصد ص ٢٣٠ ط الحلبي) .

صوره ، أو قذف المسلم بالسزى ، أو الزنى بامرأة طائفة خلية (غير متزوجة) ، فلا يحل له الإقدام على شيء من هذه الأشياء إلا في حالة التهديد بالقتل ، لا فيما دونه من قطع أو سجن ونحوه ، فإن فعل ذلك اعتبر مرتدا ، ويحد في قذف المسلم ، وفي الزنى .

ج - وإن كان الإكراه على قتل مسلم ، أو قطع عضو منه ، أو على زنى بمكرهه ، أو بامرأة لها زوج ، فلا يجوز الإقدام على شيء من ذلك ولو أكره بالقتل . فإن قتل يقتص منه ، ويعتبر القتل هنا مانعا للقتال من ميراث المقتول ، لأنه شريك في الفعل ، وكذلك المكره (بالكس) يقتص منه أيضا ويمنع من الميراث . وإنما يجب القصاص عندهم على المكره والمكره ، إذا كان المطلوب قتله شخصا ثالثا غيرهما .

فإن كان المطلوب قتله هو المكره (بالكس) كما لو قال للذي قتله : اقتلني وإلا تقتلك فقتله ، فلا قصاص عندهم ونجى الدية ، لمكان الشبهة من ناحية ، وبناء على أن الدية تثبت للوارث ابتداء لا ميراثا .
وأما إن كان المطلوب قتله هو المكره (بالتفح) ، فالأصل أنه لا يتحقق الإكراه في هذه الحالة ، ولا قصاص فيه ولا دية ، إلا إذا كان التهديد بقتل أشنع ، كالإحراق بالنار وبتير الأعضاء حتى الموت ، فإن المكره (بالتفح) يختار أهون الميتين ، جزم به اللقاني .^(١) وإن زنى يحد .^(٢)

(١) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٢/ ٥٤٨ - ٥٥٠ ، والسنخاوي

على الشرح الكبير ٢/ ٢٣٩ ، والحارثي ٣/ ١٧٥ ، ١٧٦

(٢) الشرح الصغير وحاشية الصاوي ٢/ ٥٤٩ ، والسنخاوي على

الشرح الكبير ٢/ ٢ ، والحارثي ٣/ ١٧٥ ، ١٧٦ ٥/ ٤٦٤

بالزنى، ويسقط الحد للشبهة، ويترتب على وطء الشبهة حكمه.

(٣) الرضاع: فيترتب عليه التحريم المؤبد في المناكحات وما أحق بها.

(٤) كل فعل يترتب عليه بطلان الصلاة، كالتحول عن القبلة، والعمل الكثير، وترك قيام القادر في الفريضة، والحدث، فتبطل الصلاة بها تقدم برغم الإكراه عليه.

(٥) ذبح الحيوان: تحمل ذبيحة المكروه (بالفتح) السذي تحمل ذبيحته، كالمسلم والكتابي ولو كان المكروه (بالكسر) مجوسياً، أو محرماً والمذبوح صيد.^(١)

قال السيوطي: وقد رأيت الإكراه يساوي النسيان، فإن المواضع المذكورة، إما من باب ترك المأمور، فلا يسقط تداركه، ولا يحصل الثواب المرتب عليه، وإما من باب الإلتلاف، فيسقط الحكم المرتب عليه، وتسقط العقوبة المتعلقة به، إلا القتل على الأظهر.^(٢)

أثر الإكراه عند الحنابلة:

٢٤ - يختلف أثر الإكراه عند الحنابلة باختلاف المكروه عليه:

أ - فالتصرفات القولية تقع باطلة مع الإكراه إلا النكاح، فإنه يكون صحيحاً مع الإكراه، قياساً للمكروه على المازل.^(٣) وإنما لم يقع الطلاق مع

لمكان الاستحالة، وإنما رفع حكمه، ما لم يدل دليل على خلاف ذلك، فيخصص هذا العموم في موضع دلالاته. وبمقتضى أدلة التخصيص يقرر الشافعية أنه لا أثر لقول المكروه (بالفتح) إلا في الصلاة فتبطل به^(١) وعلى هذا فيباح للمكروه (بالفتح) التلفظ بكلمة الكفر، ولا يجب، بل الأفضل الامتناع مصابة على الدين واقتداء بالسلف.

وفي طلاق زوجة المكروه (بالكسر) أو بيع ماله ونحوهما من كل ما يعتبر الإكراه فيه إذا بلغ. والإكراه في شهادة الزور التي تفضي إلى القتل أو الزنى، وفي الإكراه بالحكم الباطل الذي يفضي إلى القتل أو الزنى، فلا يرتفع الإثم عن شاهد الزور، ولا عن الحاكم بالباطل، وحكمهما في هذه الحالة من حيث الضمان حكم المكروه (بالكسر)^(٢)

ب - الإكراه بالفعل:

لا أثر للإكراه بالفعل عند الشافعية إلا فيما يأتي:

(١) الفعل المضمن كالقتل أو إلتلاف المال أو لغصب، فعلى المكروه (بالفتح) القصاص أو الضمان، وقرار الضمان على المكروه (بالكسر)، وإن قيل: لا رجوع له على المكروه (بالكسر) بما غرم في إلتلاف المال، لأنه اقتضى بالإلتلاف نفسه عن الضرر. قال القليوبي في مسألة القتل: فيقتل هو المكروه (بالفتح) ومن أكرهه.

(٢) الزنى وما إليه: يأثم المكروه (بالفتح)

(١) الأنشاء والنظائر للسيوطي ص ١٨٧ - ١٨٢، والفرع على البهجة ٢/٤٤٩، وبجيرمي على المنهج ٤/٣٥، والشرقاوي على التحرير ٢/٣٩٠، ٣٩١

(٢) الأنشاء والنظائر ص ١٧٨، ١٧٩

(٣) الإيضاح ٨/٤٣٩، والمغني ٦/٥٣٥، والمفتح ٣/٤٣٤، ٤/٢

(١) حاشية القليوبي ٢/١٥٦

(٢) الأنشاء والنظائر ص ١٨٠ - ١٨١

يكون هدرا، ولا قصاص ولا دية في المختار عندهم .

وأما إن كان المطلوب قتله هو المكره (بالفتح)، فلا يتحقق الإكراه في هذه الحالة، ولا دية ولا قصاص عند بعضهم^(١)، إلا إذا كان التهديد بقتل أشنع فعلياً أن يختار أهون الميتين في إحدى الروايتين^(٢).

أثر إكراه الصبي على قتل غيره :

٢٥ - إذا كان المكره على القتل صبياً، فإنه يعتبر آلة في يد المكره عند الحنفية، فلا قصاص ولا دية، وإنما القصاص على المكره (بالكسر)^(٣).

وذهب المالكية إلى وجوب القصاص على المكره (بالكسر) ونصف الدية على عاقلة الصبي^(٤).

وذهب الشافعية إلى التفرقة بين الصبي المميز وغير المميز.

فإن كان غير مميز، اعتبر آلة عندهم، ولا شيء عليه، ويجب القصاص على المكره.

وإن كان مميزاً، فيجب نصف الدية على عاقلته، والقصاص على المكره (بالكسر)^(٥).

وذهب الحنابلة إلى أن الصبي غير المميز إذا أكره على قتل غيره فلا قصاص عليه، والقصاص على المكره (بالكسر). وفي قول: لا يجب

الإكراه للحديث الشريف ولا طلاق في إغلاق^(١)، والإكراه من الإغلاق.

ب - ومن أكره على الكفر لا يعتبر مرتداً، ومتى زال عنه الإكراه أمر بإظهار إسلامه، والأفضل لمن أكره على الكفر أن يصبر^(٢)، وإذا أكره على الإسلام من لا يجوز إكراهه كالذمي والمستأمن، فأسلم لم يثبت له حكم الإسلام، حتى يوجد منه ما يدل على إسلامه طوعاً.

أما من يجوز إكراهه على الإسلام كالمرتد، فإنه إذا أكره فأسلم حكم بإسلامه ظاهراً^(٣).

ج - والإكراه يسقط الحدود عن المكره، لأنه شبهة، والحدود تدرأ بالشبهات^(٤).

د - وإذا أكره رجل آخر على قتل شخص فقتله، وجب القصاص على المكره والمكره جميعاً، وإن صار الأمر إلى الدية وجبت عليهما، وإن أحب ولي المقتول قتل أحدهما، وأخذ نصف الدية من الآخر أو العفو فله ذلك^(٥). ويعتبر القتل هنا مانعاً من الميراث بالنسبة للمكره والمكره^(٦).

والقصاص عندهم لا يجب على المكره والمكره، إلا إذا كان المطلوب قتله شخصاً ثالثاً غيرهما. فإن كان المطلوب قتله هو المكره (بالكسر) فإنه

(١) حديث: «لا طلاق ولا عتاق في إغلاق» أخرجه أحمد (٢٧٦/٦) - ط الميمنية من حديث عائشة، وله طرق يتقوى بها (فيض القدير ٤٣٣/٦ - ط المكتبة التجارية).

(٢) المغني ٨/١٤٥، ١٤٦

(٣) المغني ٨/١٤٤، ١٤٥

(٤) المغني ٨/٢١٧

(٥) المغني ٧/٦٤٥

(٦) المقنع ٢/٤٦٠

(١) الفروع ٣/٣٨٦

(٢) قواعد ابن رجب ص ١١٢

(٣) المبسوط ٢٤/٣٩

(٤) الدسوقي ٤/٢٤٦

(٥) للذهب ٢/١٧٨، ومغني المحتاج ٤/١٠

يكون عنيانا عن امرأة دون أخرى. ^(١) والفرق بين العنة والإكسال واضح.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٤ - لا يغير الإكسال الأحكام المتعلقة بالجماع ، ولا يختلف الجماع مع الإنزال عنه بدونه ، إلا ما حكى عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم ، كانوا يقولون : « لا غسل على من جامع فأكسل » ^(٢) يعني لم ينزل . ورووا في ذلك أحاديث عن النبي ﷺ .

أما بقية الفقهاء فإنه يجب الغسل عندهم وإن أكسل المراجع ، لقول النبي ﷺ : « إذا التقى الختانان فقد وجب الغسل وإن لم ينزل » ^(٣) والتقاء الختانين كناية عن الإيلاج .

قال سهل بن سعد : حدثني أبي بن كعب أن : « الماء من الماء » كان رخصة أرخص فيها رسول الله ﷺ ثم نهى عنها . ^(٤)

ولم يختلفوا أن الزنا الذي يجب به الحد يكون بمجرد إيلاج الحشفة ، ولو لم يكن من إنزال .

كذلك يثبت الإحصان بالجماع مع الإكسال عند

القصاص لا عليه وعلى من أكرهه ، لأن عمد الصبي خطأ ، والمكره (بالكسر) شريك المخطيء ، ولا قصاص على شريك مخطيء . أما إذا كان الصبي مميزا فلا يجب القصاص على المكره (بالكسر) ولا يجب على الصبي المعيز. ^(١)

إكسال

التعريف :

١ - الإكسال لغة : مصدر أكسل ، وأكسل المجامع : خالط المرأة ولم ينزل ، أو عزل ولم يرد ولدا . ^(٢)

وعند الفقهاء : أن يجامع الرجل ثم يفتر ذكره بعد الإيلاج ، فلا ينزل . ^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

١ - الاعتراض :

٢ - الاعتراض هو : عدم انتشار الذكر للجماع .

يقد يكون الاعتراض قبل الإيلاج أو بعده . ^(٤)

فالاعتراض ليس من الإكسال .

ب - العنة :

٢ - العنة : عجز الرجل عن إتيان النساء ، وقد

(١) المصباح مادة : (عزى) .

(٢) الأثر « لا غسل على من جامع فأكسل » أخرجه البخاري (الفتح

١ / ٣٩٦ - ط السلفية) .

(٣) حديث : « إذا التقى الختانان ... » أخرجه مسلم (١ / ٢٧١ - ط

الحلي) .

(٤) المغني ١ / ٢٠٤ ، والبدائع ١ / ١٦٢ ط العاصمة ، والجمل على

التهج ١ / ١٥٢ ط إحياء التراث العربي ، والخروشي ١ / ١٦٣ ،

١٦٤ ط دار صادر .

وحديث « الماء من الماء » ... » أخرجه أبو داود (١ / ١٤٦ - ط

عزت حميد دعاس) وصححه البيهقي (١ / ١٦٥ - ١٦٦ ط دائرة

المعارف العثمانية) بعد أن رواه من طريق أبي داود .

(١) للفتح ٣ / ٣٤١ ، والمغني ٧ / ٧٥٧

(٢) ترتيب القاموس ، والمصباح مادة : (كسل) .

(٣) المغني ١ / ٢٠٤ ط الرياض ، والمغرب مادة : (كسل) .

(٤) التلويقي على الشرح الكبير ٢ / ٢٧٨ ، ٢٧٩

من يقول: إن الإحصان لا يحصل إلا بتغيب الحشفة^(١).

وتحصل فيئة المولي إن غيب حشفته، وإن لم ينزل.^(٢)

وترفع العنة بالوطء دون إنزال أيضا.^(٣)

ويحصل التحليل لمطلق المرأة ثلاثا بمجرد الإيلاج من الزوج الآخر، لحديث عائشة رضي الله عنها: أن رفاعة القرظي تزوج امرأة ثم طلقها فتزوجت آخر، فأتت النبي ﷺ فذكرت له: أنه لا يأتيها وأنه ليس معه إلا مثل هذبة، فقال: ولا حتى تذوقي عسلته وذوق عسلك. رواه البخاري.^(٤)

وهذا قول الجمهور، وقالوا: العسيلة هي: الجماع، وشذ الحسن البصري فقال: لا يجعلها إلا إذا أنزل، وشذ سعيد بن المسيب فقال: يكفي في إحلالها العقد.

وتنظر مسائل أحكام الجماع في مصطلح: (وطء).

أكل

حكم الطعام المأكول ذاته :

١ - إن بيان ما يحل ويحرم من الأطعمة ومعرفتهما من مهمات الدين . فقد ورد الوعيد الشديد على أكل الحرام، لقول النبي ﷺ: «كل لحم تبّت من حرام فالتار أولى به».^(١)

وقد حرم الله في القرآن العظيم أشياء كما في قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُقَةُ وَالْمُتْرَدِّةُ وَالنَّطِيجَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبُعُ إِلَّا مَا ذَكَيْتُمْ وَمَا ذُبَحَ عَلَى النُّصْبِ وَأَنْ تُسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَامِ﴾.^(٢) ونحوها من الآيات.

وحرمت أشياء بالسنة النبوية كما في قول النبي ﷺ: «كل ذي ناب من السباع فأكله حرام»^(٣)

(١) مائة المحتاج شرح المنهاج ١٦/٨، وأسنى المطالب شرح روض الطالب ٥٦٣/١.

وحديث وكل لحم ... أخرجه الترمذي بلفظ «إنه لا يربو لحم تبّت من سمحت إلا كانت النار أولى به» قال الترمذي: هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه. (سنن الترمذي ٥١٢/٢، ٥١٣ ط استنباط).

(٢) سورة المائدة/٣

(٣) حديث «كل ذي ناب ...» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا. (صحيح مسلم ١٥٣٤/٣ ط عيسى الحلبي).

(١) عون المعبود ٨٧/١، نيل المآرب ١١٣/٢ ط الكويت.

ومعني المحتاج ١٤٧/٤ ط مصطفى الحلبي، والمغني ١٨١/٨

(٢) البجيرمي ٦/٤، نيل المآرب ٨٢/٢

(٣) نيل المآرب ٥٦/٢، وفتح القدير ١٣١/٤ ط دار إحياء التراث العربي.

(٤) حديث عائشة: «أن رفاعة القرظي ...» أخرجه البخاري (الفتح ٤٦٦/٩ - ط السلفية).

ومن الأكل ما هو مكروه، وهو ما زاد على الشيع قليلًا، فإنه يتضرر به، ^(١) وقد قال البعض: إن الأكل لا ينبغي له أن يقصد به التلذذ والتنعم، فإن الله تعالى ذم الكافرين بأكلهم للتمتع والتنعم وقال: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا يَتَمَتَّعُونَ وَيَأْكُلُونَ كَمَا تَأْكُلُ الْأَنْعَامُ، وَالنَّارُ مَثْوًى لَهُمْ﴾. ^(٢) وقال النبي عليه الصلاة والسلام: «المسلم يأكل في معي واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء» ^(٣).

هذا، والتحقيق أنه يجوز للإنسان الأكل بقصد التمتع والتلذذ بما أنعم الله علينا به، لقصد التقوى على أعمال الخير لقوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ؟ قُلْ: هِيَ لِلَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا خَالِصَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ^(٤)، وأما الآية التي احتج بها هذا القائل فإن الله تعالى ينعي عليهم أنهم يتمتعون بالأطعمة التي رزقهم الله من غير أن يفكروا في المنعم، وأن يشكروه على نعمه.

وأما الحديث فليس فيه دلالة على ما احتجوا عليه، وإنما فيه النعي على من أكثر من الطعام.

وسكت الشرع عن أشياء. ويرجع إلى إيضاح ذلك كله تحت عنوان (أطعمة).

صفة الأكل بالنسبة للأكل:

٢ = إن الأكل قد يكون فرضاً، يثاب الإنسان على فعله ويعاقب على تركه، وذلك إذا كان للغذاء بقدر ما يدفع عنه الهلاك، لأن الإنسان مأمور بإحياء نفسه وعدم إلقائها إلى التهلكة.

وقد يكون واجباً، وذلك بقدر ما يستطيع معه أداء الصلاة المفروضة عليه قائماً، وأداء الصوم الواجب، لأنه من قبيل ما لا يتم الواجب إلا به.

ومنه مندوب، وهو ما يعينه على تحصيل رزقه وتحصيل العلم وتعلمه وتحصيل النوافل.

وقد يكون الأكل مباحاً يجوز للإنسان أن يتناوله، وذلك إلى حد الشبع الذي لا يضر معه الامتلاء.

وقد يكون حراماً، وهو ما فوق الشبع، وكل طعام غلب على ظنه أنه يفسد معدته، لأنه إسراف منهي عنه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْرِفُوا﴾ ^(١) إلا إذا كانت الزيادة على الشبع لا تضره، وقصد بالأكل القوة على صوم الغد، أو الزيادة في الطاعات، أو لثلاً يستحيي الحاضر معه بعد إتمام طعامه. وقد قال النبي ﷺ: «ما ملأ آدمي وعاء شراً من بطن، يحسب ابن آدم أكالات يقيم صلبه، فإن كان لا محالة فثلث لطعامه، وثلث لشرابه، وثلث لنفسه» ^(٢).

(١) سورة الأعراف / ٣١

(٢) حديث «ما ملأ آدمي...» أخرجه الترمذي واللفظ له وابن ماجه من حديث القشام بن معد يكره مرفوعاً، وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، كما حسنه الحافظ =

= ابن حجر في الفتح (تحفة الأحوسني ٥٢/٧) نشر المكتبة السلفية، ومن ابن ماجه ١١١١/٢ ط عيسى الحلبي، وفتح الباري ٥٢٨/٩ ط السلفية.

(١) حاشية ابن عابدين ٢١٥/٥

(٢) سورة محمد/ ١٢

(٣) حديث: «المسلم يأكل...» أخرجه البخاري ومسلم (فتح الباري ٥٣٦/٩ ط السلفية، وصحيح مسلم ١٦٣٣/٣ ط عيسى الحلبي).

(٤) سورة الأعراف / ٣٢

حكم الأكل من الأضحية والعقيقة :

٣ - يتفق الفقهاء على أنه يستحب للمضحى أن يأكل من أضحيته، لقوله تعالى: ﴿فَإِذَا وَجَبَتْ جُنُوبُهَا فَكُلُوا مِنْهَا...﴾^(١) وهذا وإن كان وارداً في الهدى إلا أن الهدى والأضحية من باب واحد. ولقول النبي ﷺ: «إِذَا ضَحَى أَحَدُكُمْ فَلْيَأْكُلْ مِنْ أَضْحِيَّتِهِ وَيُطْعِمْ مِنْهَا غَيْرَهُ»^(٢) ولأنه ضيف الله عز شأنه في هذه الأيام، فله أن يأكل من ضيافة الله تعالى.

ويتفقون كذلك على أن له أن يطعم غيره منها.^(٣)

وهذا الاتفاق في الأضحية التي لم تحب. أما إذا وجبت الأضحية ففي حكم الأكل منها اختلاف الفقهاء.

ووجوبها يكون بالنذر أو بالتعيين، وهي واجبة عند الحنفية من حيث الأصل بشرط الغنى، ولو اشتراها الفقير من أجل التضحية وجبت عليه. فعند المالكية، والأصح عند الحنابلة، أن له أن يأكل منها ويطعم غيره، لأن النذر محمول على المعهود، والمعهود من الأضحية الشرعية ذبحها والأكل منها، والنذر لا يغير من صفة النذر إلا الإيجاب.

(١) سورة الحج/ ٣٦

(٢) حديث: «إِذَا ضَحَى أَحَدُكُمْ...» أخرجه أحمد، وقال المصنف، رجاله رجال الصحيح. (جمع الزوائد ٢٥/٤ نشر مكتبة القدسي).

(٣) البدائع ٥/ ٨٠، وابن عابدين ٥/ ٢٠٨، وفتح القدير ٨/ ٤٣٦، والبدسوقي ٢/ ١٢٢، والنتاج والإكلیل بهاشم الخطاب ٣/ ٢٤٥، والفراصة السدواني ١/ ٤٤٧، وشرح الروض ١/ ٥٤٥، ونهاية المحتاج ٨/ ١٣٣، والمهذب ١/ ٢٤٦، والمغني ٣/ ٦٣٢ - ٦٣٤، وكشاف القناع ٣/ ٢٢

وعند بعض الحنابلة، وهو ظاهر كلام أحمد: أنه لا يجوز الأكل من الأضحية المنذورة، بناء على الهدى المنذور، وهذا هو المذهب عند الشافعية، وفي قول آخر للشافعية: إن وجبت الأضحية بنذر مطلق جازل له الأكل منها.^(١)

والحكم عند الحنفية - كما فصله ابن عابدين - أنه يجوز للغني الأكل من الأضحية الواجبة عليه، كما يجوز له الأكل من الأضحية التي نذرها إن قصد بنذره الإخبار عن الواجب عليه، فإن كان النذر ابتداء فلا يجوز له الأكل منها. وبالنسبة للفقير إذا وجبت عليه بالشراء، ففي أحد القولين: له الأكل منها، وفي القول الثاني: لا يجوز له الأكل منها. هذا ما ذكره ابن عابدين توضيحاً لما ذكره الزيلعي من أنه لا يجوز الأكل من الأضحية المنذورة دون تفصيل.

غير أن الكاساني ذكر في البدائع أنه يجوز بالإجماع - أي عند فقهاء الحنفية - الأكل من الأضحية، سواء أكانت نفلاً أم واجبة، منذورة كانت أو واجبة ابتداء.^(٢)

٤ - ومن وجبت عليه أضحية فمضت أيام النحر قبل أن يذبحها، فعند الجمهور يذبحها قضاء، ويصنع بها ما يصنع بالذبح في وقته، لأن الذبح أحد مقصودي الأضحية فلا يسقط بفوات وقته. وعند الحنفية: يجب عليه أن يتصدق بها حية، ولا يأكل من لحمها، لأنه انتقل الواجب من إراقة الدم

(١) البدسوقي ٢/ ١٢٢، والحارثي ٣/ ٣٩، والمغني ٨/ ٦٤٢، والفروع ٣/ ٥٥٥، ٥٥٦، وشرح الروض ١/ ٥٤٥، والمهذب ٢٤٥/١

(٢) ابن عابدين ٥/ ٢٠٨، والزيلعي مع حاشية الشلبي ٨/ ٦، والبدائع ٥/ ٨٠

الأذى في الحج فإنه لا يجوز له أن يأكل منه، لأن الكفارة تكفير للذنوب. هذا بالنسبة للمكفر.^(١)

أما المعطي - وهو المستحق - فعند الشافعية، وهو المذهب عند الحنابلة: أنه لا يكفي بإباحة الإطعام، وأنه لا بد من تملك المستحق، لأن تدارك الجناية بالإطعام أشبه البذل، والبذلية تستدعي تملك البذل، ولأن المنقول عن الصحابة إعطاءهم، ففي قول زيد وابن عباس وابن عمر وأبي هريرة «مدا لكل مسكين»^(٢) وقال النبي ﷺ لكعب في فدية الأذى: «أطعم ثلاثة أصع من تمر بين ستة مساكين»^(٣) ولأنه مال وجب للفقراء شرعا فوجب تملكهم إياه كالزكاة. وعلى ذلك فلا يجزى أن يغديهم ويعشيهم، لأن ذلك يعتبر بإباحة لا تملكيا.^(٤)

والأصل عند المالكية هو التملك، وخاصة في كفارتي الظهار وفدية الأذى، لقول الإمام مالك: لا أحب الغداء والعشاء للمساكين، حتى حمل أبو الحسن كلام الإمام على الكراهة، وحمله

(١) البدائع ٢/٢٢٦ و ٨٠/٥، وابن عابدين ٢/٢٥٠

و ٢٠٨/٥، والدسوقي ٢/٨٩، والحطاب ٣/١٩٠

وبناية المحتاج ٣/١٩٩، والمغني ٧/٣٧٦

(٢) والأثر عن ابن عباس وابن عمر في إعطاء الكفارة للمساكين «مدا لكل مسكين» أخرجه عبدالرزاق في مصنفه (مصنف عبدالرزاق ٥٠٦/٨، ٥٠٧)

(٣) حديث: «أطعم ثلاثة أصع...» أخرجه البخاري ومسلم ولقظ مسلم: «أحلق وأسلك، ثم اذبح شاة نسكا، أو صم ثلاثة أيام، أو أطعم ثلاثة أصع من تمر على ستة مساكين». (فتح الباري ٤/١٢ ط السلفية، وصحيح مسلم ٢/٨٦ ط عيسى الحلبي).

(٤) نهاية المحتاج ٨/١٣٤، والمهذب ٢/١٨٨، والمغني ٧/٣٧١

٣٧٢، ومنتهى الإرادات ٣/٢٠٥، ٢٠٦

إلى التصديق.^(١)

وإذا ولدت الأضحية قبل التضحية، فحكم ولدها في الأكل منه حكم الأم، وهذا عند الجمهور. وعند الحنفية: لا يجوز الأكل منه.^(٢) ومن أوجب أضحية ثم مات قام ورثته مقامه، فيجوز لهم الأكل منها وإطعام غيرهم. وهذا عند المالكية والحنابلة. وعند الشافعية، وهو المختار عند الحنفية: لا يجوز لهم الأكل منها، بل سبيلها التصديق.^(٣)

٥ - والعقيقة (وهي ما يذبح عن المولود) حكمها في استحباب الأكل منها، وإطعام الغير منها حكم الأضحية، إلا أن الحنفية لا يرونها واجبة.^(٤) وقد ورد في مراسيل أبي داود عن جعفر بن محمد عن أبيه أن النبي ﷺ قال في العقيقة التي عقتها فاطمة عن الحسن والحسين: «أن يبعثوا إلى القابلة برجل، وكلوا وأطعموا ولا تكسروا منها عظما».^(٥)

حكم الأكل من الكفارات والتذوق:

٦ - يتفق الفقهاء على أن من وجب عليه إطعام في كفارة يمين أو ظهار أو إفطار في نهار رمضان أو فدية

(١) ابن عابدين ٥/٢٤٠، والمغني ٨/٦٣٩، والدسوقي ٢/١٢٢،

ومنجع الجليل ١/٦١٨، والمهذب ١/٢٤٥

(٢) ابن عابدين ٥/٢٠٨، وقليوبي ٤/٢٥٤، والمغني ٨/٦٢٨، والدسوقي ٢/١٢٢

(٣) الدسوقي ٢/١٢٥، ١٢٦، والمغني ٨/٦٣١، وبناية المحتاج ١٣٦/٨، وابن عابدين ٥/٢٠٨

(٤) ابن عابدين ٥/٢١٣، والفواكه الدواني ١/٤٦٠، والمهذب ٨/٢٤٨، والمغني ٨/٦٤٨

(٥) كشاف القناع ٣/٣٠، ٣١

وحديث: «أن النبي ﷺ قال في العقيقة...» أخرجه أبو داود في مراسيله كما في تحفة الأشراف (١٣/٣٦٢ نشر الدار القيمة بالهند)

نذر على سبيل التملك ملكه لم. ^(١) وينظر تفصيل ذلك في (كفارة) و(نذر).

الأكل من الوليمة والأكل مع الضيف :

٧- من دعي إلى طعام الوليمة - وهي طعام العرس - فإن كان مفطرا فإنه يستحب له الأكل، وهذا باتفاق في الجملة، خبر مسلم : «إذا دُعي أحدكم إلى طعام فليجب، فإن كان صائما فليُصَلِّ. وإن كان مفطرا فليُطعم» ^(٢) أي فليدع بالبركة.

ووقع للنسوي في شرح مسلم تصحيح وجوب الأكل. وهو قول عند بعض المالكية.

وإن كان صائما تطوعا، فعند الشافعية والحنابلة يستحب له الأكل، وإفطاره لجبر خاطر الداعي أفضل من إمساكه ولو آخر النهار، لما روي أنه صنع أبو سعيد الخدري طعاما فدعا النبي ﷺ وأصحابه فقال رجل من القوم : إني صائم، فقال له رسول الله ﷺ صنع لك أخوك وتكلف لك أخوك أفطر وصم يوما مكانه. ^(٣) ولأن في الأكل إجابة أخيه

ابن ناجي على التحريم.

والعلة في التملك هو خشية ألا يبلغ ما يأكله الواحد منهم مقدار الواجب إخراجه، ولذلك قال مالك : لا أظنه (الغداء والعشاء) يبلغ ذلك (المقدار الواجب إخراجه) ومن هنا قال الدردير: فلو تحقق بلوغة أجزأ.

وفي كفارة اليمين يجزئ شبعهم مرتين.

وأجزاء الإطعام بغداء وعشاء إن بلغ مقدار الواجب لهم هورواية عن الإمام أحمد، لأنه أطمع المساكين، فاجزأه كما لو ملكهم. ^(١)

ويرى الحنفية أن التملك ليس بشرط لجواز الإطعام بل الشرط هو التمكين. وإنما يجوز التملك من حيث هو تمكين، لا من حيث هو تملك، لأن النص ورد بلفظ الإطعام (فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ) ^(٢) والإطعام في متعارف اللغة اسم للتمكين من المطعم لا التملك، وإنما يطعمون على سبيل الإباحة دون التملك. ^(٣)

وفي النذر لا يجوز للنادر الأكل من نذره، لأنه صدقة، ولا يجوز الأكل من الصدقة، وهذا في الجملة، لأن الأضحية المنذورة فيها خلاف على ما سبق بيانه. وكذلك النذر المطلق الذي لم يعين للمساكين - لا بلفظ ولا بنية - يجوز الأكل منه، عند المالكية وبعض الشافعية.

وبالنسبة للمندور له فذلك يكون بحسب كيفية النذر، فمن نذر إطعام المساكين أطمعهم، ومن

(١) البدائع ٢/ ٢٢٦، ٥/ ٨٠-٨٦-٨٧، وجواهر الإكليل ١/ ٢٠٣، والندوي ٢/ ١٢٢، وفتح العلي للمالك ١/ ٢٠٧، والخطيب ٣/ ١٩٠، وبهاية المحتاج ٨/ ١٢٩، ١٣٠، والمهذب ١/ ٢٤٧، والفروع ٣/ ٥٥٥، ونهج الإرادات ٣/ ٢٠٥، ٢٠٦

(٢) حديث : «إذا دعي ... أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا. (صحيح مسلم ١٠٥٤/ ٢ ط حسي الحلي).

(٣) حديث : «صنع لك أخوك ... أخرجه أبو داود الطيالسي والدارقطني واللفظ له والبيهقي وحسنه ابن حجر في الفتح (سنن أبي داود الطيالسي ص ٢٩٣ ط دائرة المعارف النظامية بعبيل آباد، والدارقطني ٢/ ١٧٧، ١٧٨ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، وفتح الباري ٤/ ٢٠٩، ٢١٠ ط السلفية)

(١) منح الجليل ١/ ٤٠٣، ٢٣٥، ٢/ ٣٥١، والندوي ٢/ ١٣٢، ٤٥٤، وجواهر الإكليل ١/ ١٥٠، ٢٢٨، والمغني ٧/ ٣٧١، ٣٧٢

(٢) سورة المائدة/ ٨٩

(٣) البدائع ٥/ ١٠٠-١٠١

يارسول الله، فرفع رسول الله يده عن الضب، فقال خالد بن الوليد: أحرام الضب يارسول الله؟ قال: «لا». ولكن لم يكن بأرض قومي فأجسدي أعافه» قال خالد: فاجترته فأكلته ورسوله الله ﷺ ينظر إلي. ^(١) وشرحه الزركشي فقال: قال ابن التين: إنما كان يسأل، لأن العرب كانت لا تعاف شيئا من المأكّل لقلتها عندهم، وكان هو ﷺ قد يعاف بعض الشيء، فلذلك كان يسأل. ويحتمل أنه كان يسأل لأن الشرع ورد بتحريم بعض الحيوانات وإباحة بعضها، وكانوا لا يجرمون منها شيئا، وربما أتوا به مشويا أو مطبوخا فلا يتميز عن غيره إلا بالسؤال عنه.

ثانيا: المبادرة إلى الأكل إذا قدم إليه الطعام من مضيفه:

٩ - فإن من كرامة الضيف تعجيل التقديم له، ومن كرامة صاحب المنزل المبادرة إلى قبول طعامه والأكل منه، فإنهم كانوا إذا رأوا الضيف لا يأكل ظنوا به شرا، فعلى الضيف أن يهدي خاطر مضيفه بالمبادرة إلى طعامه، فإن في ذلك اطمئنانا لقلبه. ^(٢)

ثالثا: غسل اليدين قبل الطعام:

١٠ - يستحب غسل اليدين قبل الطعام، ليأكل بهما وهما نظيفتان، لئلا يضر نفسه بها قد يكون عليهما من الوسخ. وقيل إن ذلك لنفي الفقر، لما في

المسلم وإدخال السرور على قلبه.

وعند الحنفية والمالكية يكتفي الصائم بالدعاء لصاحب الوليمة، ^(١) ومن أضاف أحدا وقدم له الطعام فالمستحب أن يأكل صاحب الطعام مع ضيفه، وألا يقوم عن الطعام وغيره يأكل، ما دام يظن به حاجة إلى الأكل، قال الإمام أحمد: ^(٢) يأكل بالسرور مع الإخوان، وبالإيثار مع الفقراء، وبالمرورة مع أبناء الدنيا.

آداب الأكل:

أ - آداب ما قبل الأكل:

٨ - أولا: من آداب الأكل السؤال عن الطعام إذا كان ضيفا على أحد ولا يعرفه، ولا يطمئن إلى ما قد يقدمه إليه. فقد كان الرسول ﷺ لا يأكل طعاما حتى يحدث أويسمى له فيعرف ماهو، فقد روى البخاري عن خالد بن الوليد أنه دخل مع رسول الله ﷺ على ميمونة، وهي خالته وخالة ابن عباس، فوجد عندها ضبا عنقودا قدمت به أختها حفيدة بن الحرث من نجد فقدمت الضب لرسول الله ﷺ، وكان قلبا يقدم يده لطعام حتى يحدث به ويسمى له، وأهوى رسول الله ﷺ يده إلى الضب فقالت امرأة من النسوة الحضور: أخبرن رسول الله ﷺ: أن ما قدمت له هو الضب

(١) ابن عابدين ٢٢١/٥، والفاوكة الدواني ٤٢١/٢، وشرح روض الطالب ٢٢٦/٣، والمغني ٢/٧

(٢) ابن عابدين ٢٢١/٥، والكافي لابن هبداير ٢٢١٩/٢، والفاوكة الدواني ٤١٩/٢، وشرح روض الطالب ٢٢٧/٣، والآداب الشرعية لابن مفلح ٢١٢/٣، ١٩٧/٣

(١) حديث خالد بن الوليد وأنه دخل ... رواه البخاري (فتح الباري ٩/٥٣٤، ٦٦٢) ويوب عليه: باب ما كان النبي ﷺ لا يأكل حتى يسمى له فيعلم ما هو.

(٢) تفسير القرطبي ٩/٦٤

خامسا : آداب الأكل أثناء الطعام وبعده :

أ - الأكل باليمين :

١٢ - ينبغي للمسلم أن يأكل بيمينه ولا يأكل بشماله ، فقد روت عائشة رضي الله عنها : أن النبي ﷺ كان يعجبه التيمن في تتعلّه وترجله وطهوره في شأنه كله^(١) .

وقد روي عن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال : « لا يأكلن أحد منكم بشماله ، ولا يشربن بها ، فإن الشيطان يأكل بشماله ويشرب بها »^(٢) .

وهذا إن لم يكن عذر ، فإن كان عذري منع الأكل أو الشرب باليمين من مرض أو جراحة أو غير ذلك فلا كراهة في الشمال

والحديث يشير إلى أن الإنسان ينبغي أن يتجنب الأفعال التي تشبه أفعال الشيطان^(٣) .

ب - الأكل مما يليه :

١٣ - يسن أن يأكل الإنسان مما يليه في الطعام مباشرة ، ولا تمتد يده إلى ما يلي الآخرين ، ولا إلى وسط الطعام ، لأن أكل المرء من موضع صاحبه سوء عشرة وترك مروة ، وقد يتقذره صاحبه لاسيما في الأمراق وما شابهها ، وذلك لما روي ابن عباس أن النبي ﷺ قال : « إن البركة تنزل وسط الطعام ، فكلوا من حافتيه ولا تأكلوا من وسطه »^(٤) . وكذلك

الحديث : « الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر »^(٥) .

رابعا : التسمية قبل الأكل :

١١ - تستحب التسمية قبل الأكل ، والمراد بالتسمية على الطعام قول « باسم الله » في ابتداء الأكل ، فقد روي عن عائشة مرفوعا : « إذا أكل أحدكم طعاما فليقل : باسم الله ، فإن نسي في أوله فليقل : باسم الله في أوله وآخره »^(٦) ويرى النووي أن الأفضل أن يقول المرء : بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن قال :

باسم الله كفاه وحصلت السنة ، لما روى عمر بن أبي سلمة قال : كنت غلاما في حجر رسول الله ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة ، فقال لي رسول الله ﷺ : « يا غلام : سمّ الله ، وكلّ بيمينك ، وكل مما يليك »^(٧) .

(١) حاشية ابن عابدين ٢١٦/٥

وحديث : « الوضوء قبل الطعام ينفي الفقر . . . » أخرجه الطبراني في الأوسط من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا . ولفظه « الوضوء قبل الطعام وبعده مما ينفي الفقر ، وهو من سنن المرسلين ، قال الهيثمي فيه نeshل بن سعيد وهو متروك (جمع الزوائد ٣٣/٥ ، ٢٤ نشر مكتبة القدسي) .

(٢) حديث : « إذا أكل أحدكم . . . » أخرجه الترمذي واللفظ له وأبو داود والحاكم . قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح . كما صححه الحاكم وأقره الذهبي (تحفة الأhoزي ٥/٥٩٤ ، ٥٩٥ نشر المكتبة السلفية ، وسنن أبي داود ٤/١٣٩ ، ١٤٠ ط عزت عبيد دعاس ، والمستدرک ٤/١٠٨)

(٣) فتح الباري ٩/٤١٨ ، ٤١٩ ، وأسنن للطالب ٣/٢٢٧ ، وحاشية ابن عابدين ٢١٥/٥

وحديث عمر بن أبي سلمة قال : « كنت غلاما . . . » أخرجه البخاري ومسلم (فتح الباري ٣/٥٢١ ط السلفية ، وصحيح مسلم ١٥٩٩/٣ ط عيسى الحلي) .

(١) حديث عائشة : « أن النبي ﷺ كان يعجبه . . . » أخرجه البخاري (فتح الباري ١/٢٦٩ ط السلفية) .

(٢) حديث : « لا يأكلن أحد منكم بشماله . . . » أخرجه مسلم (صحيح مسلم ٣/١٥٩٩ ط عيسى الحلي) .

(٣) نيل الأوطار ٩/٤١ ، ٤٢

(٤) حديث : « إن البركة تنزل . . . » أخرجه الترمذي من حديث .

بعده»^(١) قال الطيبي: المراد بالوضوء تنظيف اليد بغسلها، وليس الوضوء الشرعي.^(٢)

د - المضمضة بعد الطعام :

١٥ - المضمضة بعد الفراغ من الطعام مستحبة،^(٣) لما روى بشير بن يسار عن سويد بن النعنان أنه أخبره أنهم كانوا مع النبي ﷺ بالصهبا - وهي على راحة من خبير - فحضرت الصلاة، فعدا بطعام فلم يجده إلا سويقا فلاك منه، فلكنّا معه ثم دعا بقاء فمضمض، ثم صلى وصلينا، ولم يتوضأ.^(٤)

هـ - الدعاء للمضيف :

١٦ - فقد روى أنس أن النبي ﷺ جاء إلى سعد ابن عباد فجاء بخبز وزيت فأكل، ثم قال النبي ﷺ: «أفطر عندكم الصائمون، وأكل طعامكم الأبرار، وصَلّت عليكم الملائكة».^(٥) وعن جابر

ما روي عن عمر بن أبي سلمة قال: كنت غلاما في حجر النبي ﷺ وكانت يدي تطيش في الصحفة، فقال لي: «يا غلام سم الله وكل بيمينك وكل مما يليك» قال: فما زالت تلك طعمتي بعد.^(٦)
إلا أنه إن كان الطعام تمرا أو أجناسا فقد نقلوا إباحة اختلاف الأيدي في الطبق ونحوه.^(٧)

جـ - غسل اليد بعد الطعام :

١٤ - تحصل السنة بمجرد الغسل بالماء، قال ابن رسلان: والأولى غسل اليد بالأشنان أو الصابون أو مافي معناهما. فقد أخرج الترمذي عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الشيطان حساس لحاس، فأحذرده على أنفسكم، من بات وفي يده غمر فأصابه شيء فلا يلومنّ إلا نفسه»^(٨)

هذا والغسل مستحب قبل الأكل وبعده، ولو كان الشخص على وضوء. وروى سلمان عن النبي ﷺ أنه قال: «بركة الطعام الوضوء قبله، والوضوء

(١) حديث: «بركة إتمام...» أخرجه الترمذي (تحفة الأحوي ٥٧٨/٥ نشر المكتبة السلفية) وأبو داود (سنن أبي داود ١٣٩/٤ ط عزت حبيب دماس). قال أبو داود: هو ضعيف. وقال الترمذي: لا تصرف هذا الحديث إلا من حديث قيس بن الربيع، وقيس يضعف في الحديث. قال المنذري بعد نقل كلام الترمذي هذا: قيس بن الربيع صدوق وفيه كلام لسوء حفظه لا يخرج الأستاذ عن حد الحسن.

(٢) المغني ٩١/١١، وفيض القدير ٢٠٠/٣

(٣) فتح الباري ٤٥٧/٩، والمحلّى ٤٣٥/٧

(٤) حديث: «روى بشير بن يسار عن سويد بن النعنان أنه أخبره...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٥٣٤/٩ ط السلفية).

(٥) حديث أنس: «أن النبي ﷺ جاء إلى سعد بن عباد...»

= ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعا. وقال: هذا حديث حسن صحيح (تحفة الأحوي ٥٢٥/٥ نشر المكتبة السلفية).

(١) حديث: «كنت غلاما...» سبق تخريجه (ف ١١).

(٢) المغني لابن قدامة ٩١/١١

(٣) نيل الأوطار ٤٢/٩ وما بعدها، وحاشية ابن عابدين ٢١٦/٥، والمحلّى ٤٣٥/٧.

وحديث: «إن الشيطان حساس لحاس...» أخرجه الترمذي عن طريق يعقوب بن الوليد المدني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا وقال: هذا حديث غريب من هذا الوجه، وحسنه المنذري بعد أن ذكر طرق الحديث المختلفة (تحفة الأحوي ٥٩٦/٤ نشر المكتبة السلفية، والترغيب والترهيب ٢١٣، ٢١٢/٤ ط المكتبة التجارية).

إذا طعم طعاماً لعق أصابعه الثلاث وقال: وإذا سقطت لقمة أحدكم فليبط عنها الأذى وليأكلها، ولا يدعها للشيطان»^(١).

ح - عدم الاتكاء أثناء الأكل :

١٩ - وذلك لقوله ﷺ «أما أنا فلا أكل متكاً»^(٢) قال الخطابي: المتكىء هنا الجالس معتمداً على وطاء تحته، كقعود من يريد الإكثار من الطعام. وسبب الحديث المذكور قصة الأعرابي المذكور في حديث عبدالله بن بسر قال: «أهديت للنبي ﷺ شاة، فحشا رسول الله ﷺ على ركبتيه يأكل، فقال أعرابي: ما هذه الجلسة؟ فقال: إن الله جعلني عبداً كريماً، ولم يجعلني جباراً عنيداً...»^(٣) واختلف في صفة الاتكاء، لكن مرادهم أن الإكثار من الطعام مذموم، ومراده ﷺ ذم فعل من يستكثر الطعام، ومذم من لا يأكل إلا البقلة من الزاد، ولذلك قعد مستوفزاً.^(٤)

ط - التسوية بين الحاضرين على الطعام :

٢٠ - فقد روي عن جابر أن رسول الله ﷺ أتى

قال صنع أبوه الهيثم ابن النبهان للنبي ﷺ طعاماً فدعا النبي ﷺ وأصحابه، فلما فرغوا قال: «أثيخوا أخاكم، قالوا: يا رسول الله وما إثابته؟ قال: إن الرجل إذا دخل بيته فأكل طعامه وشرب شرابه فدعوا له، فذلك إثابته»^(١).

و - الأكل بثلاثة أصابع :

١٧ - السنة الأكل بثلاثة أصابع، قال عياض: والأكل بأكثر منها من الشره وسوء الأدب، ولأنه غير مضطر لذلك لجمعه اللقمة وإمساکها من جهاتها الثلاث، وإن اضطر إلى الأكل بأكثر من ثلاثة أصابع، لحفة الطعام وعدم تليقه بالثلاث يدعمه بالرابعة أو الخامسة^(٢). هذا إن أكل بيده، ولا بأس باستعمال الملعقة ونحوها كما يأتي.

ز - أكل اللقمة الساقطة :

١٨ - إذا وقعت اللقمة فليبط الأكل عنها الأذى وليأكلها ولا يدعها للشيطان، لأنه لا يدرى موضع البركة في طعامه، وقد يكون في هذه اللقمة الساقطة، فتركها يفوت على المرء بركة الطعام،^(٣) لما روي عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ وكان

= أخرجه أبو داود واللفظ له والبيهقي. وسكت عنه المنذري وقال

عبد القادر الأرناؤوط محقق جامع الأصول: هو حديث صحيح.

(عون المعبود ٤٣٣/٣ ط الهند. والسنن الكبرى للبيهقي

٢٨٧/٧ ط دائرة المعارف الشافعية، وجامع الأصول ٣١١/٤)

(١) حديث جابر قال: «صنع أبو الهيثم...» أخرجه أبو داود

وقال المنذري: فيه رجل مجهول، وفيه يزيد بن عبد الرحمن أبو

خالد المعروف بالذاني وقد وثقه غير واحد وتكلم فيه بعضهم.

(عون المعبود ٤٣٣/٣ ط الهند)

(٢) نيل الأوطار ٤٩/٩، وأسنى المطالب ٢٢٧/٣

(٣) نيل الأوطار ٤٤/٩ وما بعدها.

(١) حديث أنس: «أن النبي ﷺ كان إذا أكل طعاماً...» أخرجه

مسلم (١٦٠٧/٣ ط حسي الحلبي)

(٢) حديث: «أما أنا فلا أكل متكاً...» أخرجه البخاري من

حديث جعيفة رضي الله عنه بلفظ: «أني لا أأكل متكاً، وفي

رواية: «لا أأكل وأنا متكى»، وأما اللفظ الوارد في صلب الموسوعة

فهو للترمذي. (فتح الباري ٩/٤٠٥ ط السلفية، وتحفة

الأخوذي ٥/٥٥٧ - ٥٥٩ نشر المكتبة السلفية).

(٣) حديث عبد الله بن بسر قال: «أهديت للنبي ﷺ...» أخرجه

ابن ماجه. وقال الحافظ البصري في الزوائد: إسناده صحيح

رجاله ثقات (سنن ابن ماجه ٢/١٠٨٦ ط حسي الحلبي).

(٤) أسنى المطالب ٢٢٧/٣، ونيل الأوطار ٤٤/٩ وما بعدها.

وإذا فرغ ضيفه من الطعام ورفع يده قال صاحب الطعام: كَلِّ، ويكررها عليه ما لم يتحقق أنه اكتفى منه، ولا يزيد على ثلاث مرات، وأن يتخلل، ولا يتبع ما يخرج من أسنانه بالخلال بل يرميه. ^(١)

آداب الأكل بعد الفراغ منه :

٢٢ - يسن أن يقول الأكل ما ورد من حمد الله والدعاء بعد تمام الأكل، فقد كان النبي ﷺ إذا رفع مائدته قال: «الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مَكْفِيٍّ» ^(٢) ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا» ^(٣) وقد كان الرسول ﷺ إذا أكل طعاما غير اللبن قال: «اللهم بارك لنا فيه، وأطعمنا خيرا منه» وإذا شرب لبنا قال: «اللهم بارك لنا فيه، وزدنا منه». ^(٤)

وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «من أطعمه الله طعاما فليقل: اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه، ومن سقاها الله لبنا فليقل: اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه». ^(٥)

بعض حجر نسائه، فدخل، ثم أذن لي فدخلت الحجاب عليها، فقال: هل من غداء؟ فقالوا: نعم. فأتني بثلاثة أفرصة فوضعن على نبي (مائدة من خوص) فأخذ رسول الله ﷺ قرصا فوضعه بين يديه، وأخذ قرصا آخر فوضعه بين يدي، ثم أخذ الثالث فكسره اثنين، فجعل نصفه بين يديه ونصفه بين يدي، ثم قال: هل من أدم؟ قالوا: لا، إلا شيء من خلٍّ، قال: هاتوه، فنعم الأدم هو. ^(١) والتسوية بين الحاضرين على الطعام مستحبة، حتى لو كان بعض الحاضرين أفضل من بعض. ^(٢)

هذا، ومن آداب الأكل أثناء الطعام إكرام الخبز، لحديث عائشة مرفوعا: «أكروا الخبز»، ^(٣) وعدم البصاق والمخاط حال الأكل إلا للضرورة. ومن آدابه كذلك الأكل مع الجراحة، والحديث غير المحرم على الطعام، ومؤكلة صغاره وزوجاته، ولا يخص نفسه بطعام إلا لعذر كدواء، بل يؤثرهم على نفسه فاخر الطعام، كقطعة لحم وخبز لين أو طيب.

(١) أسنى المطالب ٣/٢٢٧

(٢) أحسن ما قيل في تفسيره: أنه وصفه تعالى، أي غير محتاج إلى أحد، لكنه هو الذي يطعم عباده ويكفيهم.

(٣) حديث: «كان النبي ﷺ إذا رفع مائدته... أخرجه البخاري (فتح الباري ٩/٥٨٠ ط السلفية).

(٤) حديث: «وقد كان رسول الله ﷺ إذا أكل طعاما غير اللبن... أخرجه الترمذي بلفظ: «من أطعمه الله الطعام فليقل: اللهم بارك لنا فيه وأطعمنا خيرا منه، ومن سقاها الله لبنا فليقل: اللهم بارك لنا فيه وزدنا منه» وقال: هذا حديث حسن.

(سنن الترمذي ٥/٥٠٦، ٥٠٧ ط استنبول).

(٥) نيل الأوطار ٩/٥٥٢، وحاشية ابن عابدين ٥/٢١٥ =

(١) حديث جابر: أخرجه مسلم (١٦٢٢/٣)، ١٦٢٣ ط عيسى الحلبي، ونيل الأوطار ٨/١٦٣ ط دائرة المعارف العثمانية.

(٢) فتح الباري ٩/٤٣٧

(٣) حديث: «أكروا الخبز...». أخرجه الحاكم والبيهقي من حديث عائشة رضي الله عنها.

وذكر السنناري والمناوي طرق الحديث المختلفة وكلها مطعون فيها، لكن صريح الحفاظ العراقي يؤذن بأنه شديد الضعف لا موضوع، وأمثل طرقه طريق الحاكم والبيهقي من حديث عائشة المشار إليه آنفا. وحكم الآبائي بحسنه.

(فيض القدير ٢/٩١-٩٣، والمقاصد الحسنة ص ٧٨ نشر مكتبة الخاتجي، وصحيح الجامع الصغير ١/٣٨٩)

ب - استعمال الملاعق والسكاكين وأدوات الطعام :

٢٤ - يجوز استعمال السكين وما في معناه ، لخبر الصحيحين عن عمرو بن أمية الضمري أنه رأى النبي ﷺ «يحتس من كنف شاة في يده ، فدعي إلى الصلاة ، فألقاها والسكين التي يحتس بها ، ثم قام فصلى ولم يتوضأ» .^(١)

وأما خبر «لا تقطعوا اللحم بالسكين»^(٢) فقد سئل عنه الإمام أحمد فقال : ليس بصحيح . وقال ابن مفلح : أما تقطيع الخبز بالسكين فلم أجد فيه كلاماً .^(٣)

ج - تحريم الأكل من الحلال :

٢٥ - قال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ .^(٤)
وقال النبي ﷺ : «لَا يَجْلِبُنْ أَحَدٌ مَاشِيَةً أَمْرِي»

آداب عامة في الأكل :

أ - عدم ذم الطعام :

٢٣ - روى أبوهريرة رضي الله عنه قال : «ما عاب النبي ﷺ طعاماً قط ، إن اشتهاه أكله ، وإن كرهه تركه»^(١) والمراد الطعام المباح ، أما الحرام فكان يعبه ويذمه وينهى عنه .

وذهب بعضهم إلى أنه إن كان العيب من جهة الخلقة كره ، وإن كان من جهة الصنعة لم يكره ، لأن صنعة الله لا تعاب وصنعة آدميين تعاب . والذي يظهر التعميم ، فإن فيه كسر قلب الصانع .

قال النووي : من آداب الطعام التاكدة ألا يعاب كقوله : مالح ، حامض ، قليل الملح ، غليظ ، رقيق ، غير ناضج ، وغير ذلك - قال ابن بطال : هذا من حسن الآداب ، لأن المرء قد لا يشتبهى الشيء ويشتبهى غيره ، وكل مأذون في أكله من قبل الشرع ليس فيه عيب .^(٢)

(١) حديث عمر بن أمية الضمري : «أنه رأى النبي ﷺ يحتس من كنف شاة...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٤٧/٩ ط السلفية).

(٢) حديث : «لا تقطعوا اللحم بالسكين...» أخرجه أبو داود من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً وقال : «وليس هو بالقوي» قال المنذري : في إسناده أبو مشعر السندي المدني واسمه نجيع وكسان يحيى بن سعيد القطان لا يحدث عنه ويستضعفه جدا ويضعك إذا ذكره غيره ، وتكلم فيه غير واحد من الأئمة . وقال أبو عبد الرحمن السنائي : أبو مشعر له أحاديث متأكدة منها هذا (عون المعبود ٤١١/٣ ط المند).

(٣) الآداب الشرعية لأبن مفلح ٢٢١/٣ ط المنار.

وترى اللجنة أن هذا من الأمور العادية والأصل فيها الإباحة .

(٤) سورة النساء ٢٩

= وحديث : «من أطعمه الله طعاماً...» أخرجه الترمذي وأبو داود . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وفي إسناده عمر بن حرملة ، ويقال : ابن أبي حرملة سئل عنه أبو زهرة فقال : يصري لا أخرجه إلا في هذا الحديث . كما أن في إسناده علي بن زيد بن جدهان أبو الحسن البصري وقد ضعفه جماعة من الأئمة .

(تحفة الأحوزي ٤٢١/٩ ، ٤٢٢ نشر المكتبة السلفية ، وهون المعبود ٣٩٣/٣ ط المند).

(١) حديث : «ما عاب النبي ﷺ طعاماً...» أخرجه البخاري ومسلم (فتح الباري ٤٧/٩ ط السلفية ، وصحيح مسلم ١٦٣٢/٣ ط حسي الحلي).

(٢) فتح الباري ٤٧/٩

فدخلوا المدينة، وخلفوني في ظهرهم قال: فأصابني جماعة شديدة، قال: فمر بي بعض من يخرج من المدينة فقالوا لي: لودخلت المدينة فأصبحت من تمر حوائطها، فدخلت حائطاً، فقطعت منه قنوين، فأتاني صاحب الحائط، فأتى بي إلى رسول الله ﷺ وأخبره خبري، وعلي ثوبان، فقال لي: «أيهما أفضل؟ فأشرت له إلى أحدهما، فقال: خذه، وأعطى صاحب الحائط الآخر، وأخلى سبيلي»^(١) وفي هذا دليل على أن الحاجة لا تبيح الإقدام على مال الغير مع وجود ما يمكن الانتفاع به أو ببقية، ولو كان عما تدعو حاجة الإنسان إليه، فإنه هنا أخذ أحد ثوبيه، ودفعه إلى صاحب النخل.^(٢)

ما يترتب على قاعدة تحري الحلال في الأكل:
أ - حكم المضطر:

٢٦ - من غلب على ظنه هلاك نفسه، ولم يجد إلا ميتة أو نحوها من المحرمات أو أموال الغير، لزمه الأكل منه بقدر ما يحیی نفسه، لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾.^(٣) وقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ﴾ أي على مضطر آخر (ولا

بغير إذنه، يجب أحدكم أن تؤثى مشربته)^(٤) فتكسر خزانته، فيقتل طعامه، فإنما تحزن لهم ضروراً ما شيتهم أطعائهم، فلا يحلن أحد ما شية أحد إلا بإذنه»^(٥)

قال الشافعي رحمه الله: أصل المأكول والمشروب إذا لم يكن لملك من الأدميين، أو أحله ملكه، أنه حلال إلا ما حرم الله عز وجل في كتابه أو على لسان نبيه ﷺ، فإن ما حرم رسول الله ﷺ لزم في كتاب الله عز وجل أن يحرم. ويحرم ما لم يختلف المسلمون في تحريمه، وكان في معنى كتاب أوسنة أو إجماع، فإن قال قائل فما الحجة في أن كل ما كان مباح الأصل يحرم بهالكة، حتى يأذن فيه مالكة فالحجة فيه: أن الله عز وجل قال: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾.^(٦) وقال تبارك وتعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صِدْقَاتِينَ يُخَلَّةُ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا﴾^(٧) وقال: ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ﴾،^(٨) مع أي كثيرة في كتاب الله عز وجل حظر فيها أموال الناس إلا بطيب أنفسهم.^(٩)

ومما روي في تحريم مال الغير بغير إذنه ما ورد عن عمر بن مولى أبي اللحم قال: أقبلت مع سادتي نريد الحجرة، حتى أن دنونا من المدينة، قال:

(١) المشربة بضم الراء وفتحها: الفرة (المصباح).

(٢) حديث: «لا يحلن أحدكم ما شية أحد... أخرجه البخاري من حديث عبدة بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً.
(فتح الباري) ٨٨/٥ ط السلفية.

(٣) سورة النساء/ ٢٩

(٤) سورة النساء/ ٤

(٥) سورة النساء/ ٢

(٦) الأم ٢/ ٢١٣

(١) حديث حمير. قال: «أقبلت مع سادتي... أخرجه أحمد بن حنبل بهذا اللفظ من حديث حمير مولى أبي اللحم: وفي إسناده عبد الرحمن بن اسحاق تكلم فيه جماعة، وقال النسائي وابن خزيمة: ليس به بأس، ونقل الشوكاني قول المهيني: إن حديث حمير هذا أخرجه أحمد بإسنادين في أحدهما ابن لهيعة. وفي الآخر أبو بكر بن زيد بن المهاجر، ذكره ابن أبي حاتم ولم يذكر فيه حرجاً ولا تعديلاً: وبقية رجاله ثقات.

(مسند أحمد ٥/ ٢٢٣ ط المينة، ونيل الأوطار ٨/ ١٥٣ ط

الطبعة الثانية المصرية)

(٢) نيل الأوطار ٩/ ١٣٢

(٣) سورة البقرة/ ١٩٥

مالك المال على نفسه لم يكن له مكابرتة. ^(١)
قال القرافي في الذخيرة: وإذا أكل مال مسلم اقتصر على سد الرمق، إلا أن يعلم طول الطريق فليتزود، لأن مواساته تجب إذا جاع.

ب - الأكل من بستان الغير وزرعه دون إذنه:
٢٧ - قال صاحب المغني من الحسابلة: من مر ببستان غيره يباح له الأكل منه، من غير فرق بين أن يكون مضطرا إلى الأكل أولا، ويحل ذلك إذا لم يكن للبستان حائط، أي جدار يمنع الدخول إليه لحزره، لما في ذلك من الإشعار بعدم الرضى.

ودليل ذلك ما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا أتى أحدكم حائط، فأراد أن يأكل، فليناد: يا صاحب الحائط، ثلاثا، فإن أجابه وإلا فليأكل، وإذا مر أحدكم بإبل فأراد أن يشرب من ألبانها، فليناد: يا صاحب الإبل أو ياراعي الإبل، فإن أجابه، وإلا فليشرب». ^(٢)

وروي عن أحمد أنه قال: يأكل مما تحت الشجر، وإذا لم يكن تحت الشجر فلا يأكل ثمار الناس وهو غني، ولا يأكل بضرب بحجر، ولا يرمي، لأن هذا يفسد.

عاج: أي سد الجوعة فأكل (فلا إثم عليه). ^(١) قال الزركشي: وينبغي أن يكون خوف حصول الشين الفاحش في عضو ظاهر، كخوف طول المرض كما في التيمم. واكتفى بالظن، كما في الإكراه على أكل ذلك، فلا يشترط فيه التيقن ولا الإشراف على الموت. ^(٢) وللمضطر أن يأكل ما يسد الرمق أي ما يحفظ الحياة وهو مذهب أبي حنيفة والشافعي، وهو الأظهر عند الخنابلة. قال المواق: ونص الموطأ: ومن أحسن ما سمعته في الرجل يضطر إلى الميتة أنه يأكل منها حتى يشبع ويتزود منها، فإن وجد عنها غنى طرحها. ^(٣)

ويحرم الأكل من الميتة على المضطر في سفر المعصية، كقواطع الطريق والاباق، لقوله تعالى: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ ^(٤) قال مجاهد: غير باغ على المسلمين ولا عاد عليهم. وقال سعيد بن جبير: إذا خرج يقطع الطريق فلا رخصة له. ^(٥) فإن تاب وأقنع عن معصيته حل له الأكل. ^(٦) وفي ذلك خلاف وتفصيل يرجع إليه تحت عنوان (اضطرار).

وإن اضطر فلم يجد ميتة، ومع رجل شيء كان له أن يكابره، وعلى الرجل أن يعطيه، وإذا كابهه أعطاه ثمنه وأفيا، فإن كان إذا أخذ شيئا خاف

(١) الام ٢/٢٥

(٢) حديث: «إذا أتى أحدكم حائط...» أخرجه أحمد بن حنبل في مسنده من حديث أبي سعيد رضي الله عنه مرفوعا. وعزاه الشوكاني فضلا عما سبق إلى أبي يعلى بهذا اللفظ وابن ماجه وابن حبان والحاكم والمقدمي وصححه الألباني.
(٣) مسند أحمد بن حنبل ٧/٤، ٨ ط الميمنية وسنن ابن ماجه ٧٧١/٢، ط عيسى الحلبي، وفتح الباري ٨٩/٥ ط السلفية، والجامع الصغير بتحقيق الألباني ١/١٣٦، ١٣٧، وتبيل الأوطار ٨/١٥٤ ط المطبعة الميثاقية المصرية.

(١) سورة البقرة/١٧٣

(٢) أسنى المطالب ١/٥٧٠

(٣) ابن عابدين ٣/٥٧، والمواق ٣/٢٣٣، وقلوب ٤/٢٦٢،

والمغني ١١/٧٣

(٤) سورة البقرة/١٧٣

(٥) المغني لابن قدامة ١١/٧٥، ٧٦

(٦) أسنى المطالب ١/٥٧٢

تشوق إليها، والزروع بخلافها.

والرواية الثانية: قال يأكل من الفريك، لأن العادة جارية بأكله رطباً، أشبه الثمر. وكذلك الحكم في البقلاء والحمص وشبهه مما يؤكل رطباً، فأما الشعير ومالم تجر العادة بأكله فلا يجوز الأكل منه، قال: والأولى في الثمار وغيرها ألا يؤكل منها إلا بإذن، لما فيه من الخلاف والأخبار الدالة على التحريم.^(١)

وعنه أيضاً في حلب المشامية روايتان: إحداهما يجوز له أن يحلب ويشرب ولا يحمل. والثانية: لا يجوز له أن يحلب ولا يشرب، ولكل منهما ما يسند من قول الرسول ﷺ.

فالإباحة يسندها الحديث المتقدم. والخطير يدل له حديث الرسول ﷺ قال: «لا يحلبن أحد ماشية امرئ بغير إذنه، يجب أحدكم أن تؤتى مشربته فتكسر خزائنه فينتقل طعامه، فإنها تخزن لهم ضروراً ما شربتهم أطعمائهم، فلا يحلبن أحد ماشية أحد إلا بإذنه».^(٢)

حكم أخذ الثمار في العرس وغيره:

٢٨ - النثار مكروه في العرس وغيره، روي ذلك عن أبي مسعود البصري وعكرمة وابن سيرين وعطاء وعبد الله بن يزيد الخطمي وطليحة وزبيد اليمامي، وبه قال مالك والشافعي وأحمد لما روي أن النبي ﷺ «نهى عن النهي والمثلة».^(٣) ولأن فيه نهياً وتزامناً وقتلاً، وربما أخذه من يكره صاحب النثار

غير أنه يمتنع على الإنسان أن يأخذ خبنة، وهي ما تحمله وتخرج به من ثمار الغير، لأن هذا منهي عنه بنص الحديث الشريف، فقد سئل النبي ﷺ عن الثمر المعلق فقال: «من أصاب بفيه من ذي حافة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه، ومن خرج بشيء منه فعليه غرامة مثله والعقوبة».^(١) وقول المالكية بقول الحنابلة، ولكن قيدوه بحال الحاجة. أما في غير الحاجة فالأصح عندهم المنع.^(٢)

وعند الشافعية قال النووي: من مر بثمر غيره أو زرعه لم يجز له أن يأخذ منه، ولا يأكل بغير إذن صاحبه إلا أن يكون مضطراً فيأكل ويضمن.

وحكم الثمار الساقطة من الأشجار حكم سائر الثمار إن كانت داخل الجدار، فإن كانت خارجه فكذلك إن لم تجر عادتهم بإباحتها، فإن جرت بذلك، فهل تجري العادة المطردة مجرى الإباحة؟ والأصح: أنها تجري مجرى الإباحة.^(٣)

وأما الأكل من الزرع فعن أحمد فيه روايتان: إحداهما قال: لا يأكل، إنما رخص في الثمار وليس الزرع، وقال: ماسمعنا في الزرع أن يمس منه. وجهه أن الثمار خلقها الله للأكل رطبة، والنفوس

(١) حديث: «لقد سئل النبي ﷺ عن الثمر المعلق...» أخرجه أحمد والترمذي وأبو داود واللفظ له من حديث جبر الله بن عمرو بن العاص. قال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال أحمد شاكر تعليقاً على إسناد أحمد بن حنبل: إسناده صحيح (مسند أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد شاكر ١٦٠/١١ رقم ٦٩٣٦، ومسند الترمذي ٥٨٤/٣ ط استانبول، ومسند أبي داود ٣٣٦، ٣٣٥ ط عزت عبيد دهلر).

(٢) الفواكه الدواني ٣٧٥/٢ - ٣٧٦
(٣) الروضة ٢٩٢/٣، وشرح الروض ٥٧٤/١، والمذهب ٢٥٨/١ ط دار المعرفة.

(١) المفتي لابن قدامة ١١/٧٧

(٢) حديث: «لا يحلبن أحد ماشية أحد...» سبق تخريجه ف/ ٢٥

(٣) حديث: «أن النبي ﷺ نهى عن النهي والمثلة...» أخرجه البخاري (١١٩/٥ - الفتح - ط السلفية).

زمان الأكل بالنسبة للصائم :

٢٩ - يسن للصائم أن يؤخر سحوره إلى آخر الليل مع تحقق بقاء الليل، وأن يجعل فطره بعد التيقن من غروب الشمس. ^(١) وتفصيل ذلك ينظر تحت عنوان (الصوم).

أكلة

التعريف :

١ - الأكلة لغة : صيغة مبالغة، بمعنى : كثيرة الأكل، وتكون بمعنى المفعول أيضا أي المأكولة، وفي الحديث : «نُبِيَ المصدَّقُ عن أخذ الأكلة من الأنعام في الصدقة». ^(٢) واختلف في تفسير الأكلة فقيل : هي الشاة التي تعزل للأكل وتسمن. وقيل : أكلة غنم الرجل : الحصى والحمرمة والعافر والكباش. ^(٣)

وعند الفقهاء : شاة اللحم تسمن لتؤكل، ذكرها كان أو أنثى، وكذا توصف به المرأة الكثيرة الأكل. ^(٤)

لحرصه وشهره ودناءة نفسه، ويحرمه من يجب صاحبه لمروته وضيافته نفسه وعرضه. والغالب هذا، فإن أهل المروءات يصونون أنفسهم عن مزاحمة سفلة الناس على شيء من الطعام أو غيره، ولأن في هذا دناءة، والله يحب معالي الأمور ويكره سفاسفها.

وروي عن أحمد رواية ثانية : أنه ليس بمكروه، اختارها أبو بكر، وهو قول الحسن وقتادة والنخعي وأبي حنيفة وأبي عبيد وابن المنذر، لما روى عبد الله بن قسرة قال : قرب إلى رسول الله ﷺ خمس بدئات أوست، فطفقن يزدلفن إليه، بأيتهن يبدأ، فنحرها رسول الله ﷺ، وقال كلمة لم أسمعها، فسألت من قُرب منه فقال قال : «من شاء اقتطع» ^(١) وهذا جار مجرى الشار، وقد روي أن النبي ﷺ دعي إلى وليمة رجل من الأنصار ثم أتوا بنهب فأنهب عليه. قال الراوي ونظرت إلى رسول الله ﷺ يزاحم الناس أو نحوه ذلك، قلت : يارسول أو مانهيتنا عن النهبة؟ قال : «نهيتكم عن نهبة العسكرة» ^(٢) ولأنه نوع إباحة فأشبهه إباحة الطعام للضيفان. ^(٣)

(١) حديث : «من شاء اقتطع...» أخرجه أبو داود وقال عبد القادر الأرناؤوط محقق جامع الأصول : إسناده قوي. (سنن أبي داود ٣٧٠ / ٢ ط عزت هيد دماس، وجامع الأصول ٣٥٥ / ٣)

(٢) حديث : «نهيتكم عن نهبة العسكرة...» أورده ابن الأثير في النهاية بلفظ : «أنه نثر شيء في إملاك فلم يأخذوه، فقال النبي ﷺ : «ما لكم لا تنتهبون؟ قالوا : أوليس قد نهيت عن النهبة؟ فقال : إني نهيت عن نهبة العسكرة، فانتبهوا».

ولم نثر عليه فيها لدينا من مراجع السنن والآثار.

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ١٣٣ / ٥ ط عيسى الحلبي.

(٣) مواهب الجليل ٦ / ٤ والمفني مع الشرح الكبير ١١٨ / ٨

(١) كتاب الأم ٨٢ / ٢، وأسنو الطالب ١٩٩ / ١

(٢) عن سفيان بن عباد أنه سمر بن الخطاب يث مصدقا فكان فيها قال له : «... لا تأخذ الأكلة». أخرجه مالك ٢٢٥ / ١ ط الحلبي وصححه النووي كما في نصب الرأية ٢٥٥ / ٢ ط الحلبي.

(٣) ترتيب القاموس، والمختار مادة : «أكل». وطلبة الطلبة ص ١٧

(٤) الخرشني ١٥٢ / ٢ ط دار صادر، وابن عابدين ٢٢ / ٢ ط بولاق، والقليوبي ١١ / ٢ ط مصطفى الحلبي، والفروع ١ / ٧٦١ ط المنار الأولى.

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الرَبَى : الشاة التي تربي للبن ، وهي من كرائم الأموال مثل الشاة الأكولة ^(١).

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٣ - يتفق الفقهاء على أنه ليس للساعي أن يأخذ الأكولة من الغنم ، لأنها من كرائم الأموال ^(٢).

لقوله ﷺ لمأذ حين بعثه إلى اليمن : «إياك وكرائم أموالهم» رواه الجماعة ^(٣) هذا إن كانت الغنم خيارا ولشاما ، وكذا إن كانت كلها لشاما ، لا يأخذ الساعي الأكولة إلا برضى المالك ^(٤) فإن كانت كلها خيارا فإن من الفقهاء من قال : تحب الأكولة ، ومنهم من قال : تكفي الوسط ^(٥).

٤ - والزوجة الأكولة لا تختلف عن غيرها في مقدار النفقة عند من يقدر للزوجة بحسب يسار الزوج أو إعساره ، وكذا لا تختلف عن غيرها عند من يقول بالكفاية ، غير أن المالكية قالوا : إن الزوجة الأكولة يجب لها كفايتها من الأكل أو يطلقها ، ولا خيار له في فسخ النكاح وإمضاءه ، وهذا مالم يشترط كونها غير أكولة ، وإلا فله ردها مالم ترض بالوسط ^(٦).

(١) القاموس مادة «رب».

(٢) الخريشي ١٥٢/٢ ط دار صادر ، وابن عابدين ٢٢/٢ ط بولاق ، والقبليوي ١١/٢ ط مصطفى الحلبي ، والفروع ١/١ ط المنار الأولى.

(٣) ابن عابدين ٢٢/٢.

والحديث «إياك وكرائم أموالهم» أخرجه البخاري (٣/٣٢٢-الفتح - ط السلفية) ومسلم (١/٥١ - ط الحلبي).

(٤) الخريشي ١٥٢/٢ ، وابن عابدين ٢٢/٢ ، والقبليوي ١١/٢ ، ومطالب أولي النهى ٤١/٢.

(٥) ابن عابدين ٢٣/٢ ، والقبليوي ١١/٢ ، والخريشي ١٥٢/٢ ، والفواكه السوداوي ١/٤٠١ ، ومطالب أولي النهى ٤١/٢ ، والفروع ١/٧٦١.

(٦) اللسوقي ٥٠٩/٢ ط الحلبي ، ومنح الجليل ٣/٧٦١.

أَلْبَسَةُ

التعريف :

١ - الألبسة : جمع لباس ، وهو مايستر البدن ويدفع الحر والبرد ، ومثله الملبس ، واللبس بالكسر . ولبس الكعبة والهودج : كسوتها .

ويقال : لبست امرأة ، أي تمتعت بها زمانا . ولباس كل شيء غشاؤه . واللبوس بفتح اللام ما يلبس ، وقوله تعالى : «وَعَلَّمْنَاهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَكُمْ» يعني الدرع ^(١) قال الله تعالى : «يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاسًا يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشًا ، وَلِبَاسُ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ ، ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذْكُرُونَ» ^(٢).

الحكم التكليفي :

٢ - استعمال اللباس تعتر به الأحكام الخمسة :

فالفرص منه : مايستر العورة ويدفع الحر والبرد ، قال تعالى : «يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عَندَ كُلِّ مَسْجِدٍ» ^(٣) أي مايستر عورتكم عند الصلاة .

والمندوب إليه أو المستحب : هو ما يحصل به أصل الزينة وإظهار النعمة ، قال تعالى : «وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ» ^(٤) وعن أبي الأحوص عن

(١) الصحاح للمرعشلي ، والصباح المنير ، ولسان العرب ، وغتار

الصحاح للرازي مادة (لبس) . والآية من سورة الأنبياء / ٨٠

(٢) سورة الأعراف / ٢٦

(٣) سورة الأعراف / ٣١

(٤) سورة الضحى / ١١

عبد الله بن عمرو: قلت يا رسول الله: «أَمِنَ الْكِبَرُ أَنْ يَكُونَ لِي الْحَلَةُ فَالْبِيسُ؟» قَالَ: لَا. قلت: أَمِنَ الْكِبَرُ أَنْ تَكُونَ لِي رَاحِلَةٌ فَارْكَبُهَا؟ قَالَ: لَا. قلت: أَمِنَ الْكِبَرُ أَنْ أَصْنَعَ طَعَامًا فَأَدْعُو أَصْحَابِي؟ قَالَ: لَا. الْكِبَرُ أَنْ تَسْفَهَ الْحَقَّ وَتَغِيصَ النَّاسَ»^(١) وسفه الحق: جهله. وغمص الناس: احتقارهم.

والحرام: هو اللبس بقصد الكبر والخيلاء، لما ورد في الأحاديث السابقة. ومن الحرام لبس الحرير والذهب مثلاً بالنسبة للرجال، ولوبعائل بينه وبين بدنه، ما لم يدع إلى لبسه ضرورة، أو مرض كحكة به، فيلبس الحرير لذلك، لما روي عن علي رضي الله عنه قال: أخذ رسول الله ﷺ حريراً فجعله في يمينه، وذهباً فجعله في شماله. فقال: «إِنْ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذَكَوْرٍ أَمْتِي»^(٢).

وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «حَرَمٌ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذَكَوْرٍ أَمْتِي، وَأَجَلٌ لِإِنَائِهِمْ»^(٣).
وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «إِنَّمَا نَهَى

أَبِيهِ قَالَ: «وَدَخَلْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَرَأَيْتُ سَيِّئَ الْهَيْئَةِ فَقَالَ: أَلَيْكَ شَيْءٌ؟ قُلْتُ: نَعَمْ. مِنْ كُلِّ الْمَالِ قَدْ آتَانِي اللَّهُ تَعَالَى فَقَالَ: إِذَا كَانَ لَكَ مَالٌ قَلِيلٌ عَلَيْكَ»^(١).

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعَمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ»^(٢).

ومن المنسودب: اللبس للتعزين، ولا سيما في الجُمُع والأعياد ومجامع الناس، لحديث عائشة رضي الله عنها أن النبي ﷺ قال: «مَا عَلَى أَحَدِكُمْ إِنْ وَجَدَ سَعَةً أَنْ يَتَخَذَ ثَوْبَيْنِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ غَيْرَ ثَوْبِي مَهْنَتِهِ»^(٣) وعمله إذا لم يكن للتكبر.

والمكروه: هو اللباس الذي يكون مظنة للتكبر والخيلاء، لحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي ﷺ قال: «وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَالبَسُوا مِنْ غَيْرِ إِسْرَافٍ وَلَا غِيْلَةٍ»^(٤).

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: «كُلْ مَا شِئْتَ، وَالبَسْ مَا شِئْتَ، مَا أَخْطَأْتُكَ اثْنَانِ: سَرَفٌ وَغِيْلَةٌ»^(٥) والمخيلة هي الكبر. وقال

(١) حديث: «إِذَا كَانَ لَكَ مَالٌ قَلِيلٌ عَلَيْكَ...» أخرجه أحمد (١٧٠/٣) ط (المكتبة التجارية) وإسناده صحيح.

(٢) حديث: «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعَمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ...» أخرجه الترمذي (١٢٢/٥) ط (الحلي) وإسناده حسن.

(٣) حديث: «مَا عَلَى أَحَدِكُمْ...» أخرجه ابن ماجه (٣٤٨/١) ط (الحلي)، وفي الزوائد: إسناده صحيح.

(٤) حديث: «كُلُوا وَاشْرَبُوا...» أخرجه أحمد (١٨١/٢) ط (المينية) والحاكم (١٣٥/٤) ط دائرة المعارف المينية) وصححه ووافقه الذهبي.

(٥) عن ابن عباس قال: «كُلْ مَا شِئْتَ...» أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٤٠٥/٨) ط (الدار السلفية) وإسناده صحيح.

(١) حديث: «الْكِبَرُ أَنْ تَسْفَهَ الْحَقَّ...» أخرجه أحمد (١٧٠/٣) ط (المينية). وقال الميثمي في مجمع الزوائد: رجاله ثقات.

(٢) حديث: «إِنْ هَذَيْنِ حَرَامٌ عَلَى ذَكَوْرٍ أَمْتِي...» أخرجه أبو داود (٣٣٠/٤) ط عزت عبيد دهاش، والنسائي (١٦٠/٨) ط (المكتبة التجارية الكبرى) من حديث بني أبي طالب وهو صحيح لطرقه.

(٣) حديث: «حَرَمٌ لِبَاسُ الْحَرِيرِ وَالذَّهَبِ عَلَى ذَكَوْرٍ أَمْتِي وَأَجَلٌ لِإِنَائِهِمْ...» أخرجه أحمد (٣٩٢/٤) ط (المينية) والنسائي (١٦١/٨) ط (المكتبة التجارية). من حديث أبي موسى الأشعري، وهو صحيح لطرقه.

يَذْكُرُونَ^(١) وقوله تعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ، وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا، إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ﴾^(٢) فقد أمر سبحانه بأخذ الزينة وأهمها ستر العورة، وتفصيل ما يتصل بستر العورة ينظر في (استتار، وعورة، وصلاة).

حكم الألبسة تبعاً للذوات :

٤ - الأصل في اللباس الحُلُّ مهما كانت المادة التي صنع منها إلا ما ورد نص بتحريمه كالحرير للذكور، وتفصيله في مصطلح (حرير).

وكذلك ما كان من جلود الميتة وما لا يركى، فإذا دبغت طهرت، وحل لبسها ولو في الصلاة. وتفصيله في (إهاب) و(دباغة).

وأما الملابس المصنوعة من الصوف أو الشعر أو الوبر، فإن كانت من مأكول اللحم فهي طاهرة حلال، سواء أخذت منه في حياته أو بعد تذكّيته أو بعد موته، وإنما حلت - ولو جزت من الميتة - لأنها لا تحلها الحياة.

وفيما أخذ من غير مأكول اللحم أو من نجس العين، تفصيل وخلاف ينظر في مصطلح (شعر).^(٣)

النبي ﷺ عن الثوب المصمت من الحرير^(١) أي الخالص الذي لا يخالطه شيء، وهذا ما عليه عامة الفقهاء.^(٢)

ولتفصيله ينظر مصطلح (حرير) و(ذهب).

حكمة مشروعية اللباس :

٣ - لما كان في إظهار العورة أمام الغير على نحو ما كان في الجاهلية إخلال بالصفة الإنسانية الكريمة والأداب العامة، ولما يسببه كشفها من إخلال بالأخلاق وذويع مفاسد عظيمة الأثرين أفراد المجتمع، كان لا بد للشارع تكريها للإنسان - كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾^(١) واحتراماً لأدميته، وتمييزاً له عن سائر الحيوانات، من أن يحفظ عليه إنسانيته، فأنعم عليه بنعمه التي لا تعد ولا تحصى، وكان منها اللباس شرعة منه للادميين لتستر به عوراتهم، وليكون لهم بهذا الستر ما يزيّنهم ويجهلهم، بدلاً من قبح العري الذي كان متفشياً بينهم وشناعته مظهرها وخبراً، وفي هذا يقول الله تبارك وتعالى: ﴿يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنْزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْآتِكُمْ وَرِيشاً، وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ، ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ

(١) حديث: «إنا نبى عن الثوب المصمت من الحرير...» أخرجه أحمد (٣/ ٢٦٧ ط دار المعارف) وإسناده صحيح.

(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢٢٣/٥ - ٢٢٤، والمغني لابن قدامة ٥٨٢/١ - ٥٨٧ ط مطبعة الرياض الحديثة، وروضة الطالبين ٦٥/٢ - ٦٩، والمهذب في لغة الإمام الشافعي ٧٣/١، ١١٥، ونبذية المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٦٢/٢، ٣٦٥، ٣٦٩، والشرح الكبير ٢١١/١ - ٢٢٠، والشرح الصغير ٥٩/١.

(٣) سورة الإسراء/ ٧٠

(١) سورة الأعراف/ ٢٦

(٢) سورة الأعراف/ ٣١

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ١١٥، والنسوتي ١/ ٢٢٠، ونهاية المحتاج ٣٦٦/٢، والمغني ٥٨٩/١، وكشاف القناع

لبس جلود السباع :

٥ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية) على جواز الانتفاع بجلود السباع بشرط الدباغ^(١) لقوله عليه السلام: «أَيُّهَا ابْنُ دُبْعٍ فَقَدْ طَهَّرَ»^(٢)

وقال القاضي أبو يعلى الحنبلي: لا يجوز الانتفاع بها قبل الدبغ ولا بعده، لما روى أبو ريحانة قال: «كان رسول الله ﷺ نهي عن ركوب النمر»^(٣) أخرجه أبو داود وابن ماجه.

وعن معاوية والمقداد بن معد يكره «أن رسول الله ﷺ كان ينهى عن لبس جلود السباع والركوب عليها»^(٤) رواه أبو داود. وروي أن النبي ﷺ «نهى عن اقتراش جلود السباع»^(٥)

السباع وكذلك السنائر البرية.^(١)

لبس الثياب الجميلة :

٦ - من المتفق عليه أنه يباح من الألبسة الثوب الجميل ما لم يكن من محرم كالحرير للذكور، ويستحب التزين في الأعياد والجمع وجميع الناس، وذلك بدون صلف ولا خيلاء.^(٢)

ومن ترك ذلك وهرقادر عليه تزمنا أو تدينا فقد أخطأ، فليس ذلك مما يدعو إليه الشرع، وانظر القرطبي في تفسير قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ وَالطَّيِّبَاتِ مِنَ الرِّزْقِ﴾.^(٣)

الألبسة من حيث ألوانها وأشكالها وصفاتها ومناسبتها لمعادات الناس :
تختلف الألبسة من حيث ألوانها :

أ - اللون الأبيض :

٧ - اتفق الفقهاء على استحباب لبس ما كان أبيض اللون من الثياب، وتكفين الموتى به، لحديث سمرة بن جندب قال: قال رسول الله ﷺ: «البسوا من ثيابكم البيضاء، فإنها أظهر وأطيب، وكفنوا فيها موتاكم»^(١)

قال الشوكاني: أما كونه أبيض فظاهر، وأما كونه أظهر فلأن أدنى شيء يقع عليه يظهر،

وأما الثعالب فينبى حكمها على حلها، وفيها للحنابلة روايتان، كذلك يخرج في جلودها، فإن قيل بتحريمها فحكم جلودها حكم جلود بقية

(١) ابن عابدين ٢٢٤/٥، والمذهب ١٧/١، والدسوقي ٥٥/١
(٢) حديث: «أَيُّهَا ابْنُ دُبْعٍ...» أخرجه مسلم (١/٢٧٧) ط الحلي من حديث ابن عباس

(٣) حديث كان النبي ﷺ «نهى عن ركوب النمر...» أخرجه ابن ماجه (٢/١٢٠٥) ط الحلي وأبو داود (٤/٣٧٢) ط عزت عبيد الدعاس من حديث معاوية، وإسناده صحيح.

(٤) حديث: «أن النبي ﷺ نهى عن لبس جلود السباع...» أخرجه أبو داود (٤/٣٧٣) ط عزت عبيد دعاس وإسناده حسن
(٥) حديث أن النبي ﷺ «نهى عن اقتراش جلود السباع...» أخرجه الترمذي (٤/٢٤١) ط الحلي. من حديث أبي الملح عن أبيه بلفظ: «نهى النبي ﷺ عن جلود السباع أن تفتش» وإسناده صحيح.

(١) المغني ١/٦٦ - ٨٠
(٢) حاشية ابن عابدين ٥/٢٢٣ - ٢٢٤، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٢/٣٦١، ٣٨٣
(٣) الجامع لأحكام القرآن ٧/١٩٦ - ١٩٨، والآية من سورة الأعراف/٣٢
(٤) حديث: «البسوا من ثيابكم البيضاء...» أخرجه النسائي (٤/٣٤) ط المكتبة التجارية وصححه ابن حجر في الفتح ٣/١٣٥ ط السلفية.

يُغسل إذا كان من جنس النجاسة، فيكون نقياً. كما ثبت عنه ﷺ في دعائه «وَنَقَّى من الخطايا كما يُنَقَّى الثوب الأبيض من الدنس»^(١). وقد استحَب عمر رضي الله عنه لبس البياض لقارئ القرآن.^(٢)
ب - اللون الأحمر :

والمراد بالحلة الحمراء بردان يمينان منسوجان بخطوط حمراء مع سود، أو أخضر، كسائر البرود اليمنية، ووصفت بالحمرة باعتبار ما فيها من الخطوط الحمراء، وإلا فالأحمر البحت منهي عنه عندهم ومكروه لبسه، وبهذا حملوا الأحاديث المبيحة على أنها وردت بشأن البرود اليمنية وهي التي تشتمل على اللون الأحمر وغيره^(٣). وأما أحاديث النهي فهي خاصة بما كان أحمر خالصاً لا يخالطه شيء.

وذهب بعض الحنفية والمالكية والشافعية إلى القول بجواز لبس الثوب الأحمر الخالص غير المزعفر والمحففر، لحديث البراء بن عازب وحديث هلال بن عامر المتقدمين، ولقول ابن عباس رضي

٨ - ذهب بعض الحنفية والحنابلة إلى القول بكراهة لبس مالهونه أحمر متى كان غير مشوب بغيره من الألوان للرجال دون النساء، لقول البراء بن عازب «نهانا النبي ﷺ عن الميائير الحمرة والقسي»^(٣) ولقول عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما «مرَّ على النبي ﷺ رجل عليه ثوبان أحمران، فسلم عليه، فلم يرد عليه النبي ﷺ»^(٤)

واستبدلوا على جواز لبس الثوب الأحمر إذا خالطه لون آخر بأحاديث منها: حديث هلال بن عامر عن أبيه قال: «رأيت رسول الله ﷺ يمشي

(١) حديث: «ونقي من الخطايا... أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٢٢٧ ط السلفية)

(٢) رد المحتار على الدر المختار ١/٥٤٥، ٥٥٦، والمهذب في فقه الإمام الشافعي ١/٢١١، وروضة الطالبين ٢/٧٦، والمجموع شرح المهذب ٤/٤٥٢، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٢/٩٨ - ٩٩، والشرح الكبير ١/٣٨١، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١/٨٦ ط مطبعة الناصر الحديثة، والمغني لابن قدامة ١/٥٨٧ ط مطبعة الرياض الحديثة، وفتح الباري يشرح صحيح البخاري ١٠/٣٠٥ - ٣٠٦، ونيل الأوطار للشوكاني ٢/١١٠

(٣) حديث البراء «نهانا النبي ﷺ عن الميائير الحمرة والقسي... أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٢٩٢ ط السلفية).

(٤) حديث: «مرَّ على النبي ﷺ رجل عليه ثوبان أحمران... أخرجه إسماعيل بن عمار (٤/٣٣٦ - ط عزت عبيد دعاس) وأعله ابن حجر في الفتح (١٠/٣٠٦) براؤ ضعيفه.

(١) حديث عامر: «رأيت رسول الله ﷺ يمشي يخطب... أخرجه أبو داود (٤/٣٣٨ - ط عزت عبيد دعاس) وحسنه ابن حجر في الفتح (١٠/٣٠٥ - ط السلفية).

(٢) حديث: «كان رسول الله ﷺ مرسوماً وقد رأيته في حلة حمراء... أخرجه البخاري (الفتح ١٠/٣٠٥ - ط السلفية).

(٣) حديث: «كان يلبس يوم العيد بردة حمراء... أخرجه البيهقي (٣/٢٨٠ - ط المثانية) وإسناده صحيح.

(٤) حاشية ابن عابدين ١/٥٥٦، ٢٢٨/٥، والمجموع شرح المهذب ٤/٤٥٢، والشرح الكبير ١/٣٨١، والمغني لابن قدامة ١/٥٨٦ ط مطبعة الرياض الحديثة، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١/٢٨٤ ط الناصر الحديثة.

الله عنها : « كان رسول الله ﷺ يلبس يوم العيد بردة حمراء »^(١).

الحسن »^(١).

وفي هذا الحديث دليل على أنه يجوز للنساء لباس الثياب السود، ولا خلاف في ذلك عند العلماء كما قاله الشوكاني^(٢).

جـ - اللون الأسود :

٩ - أجاز الفقهاء لبس الأسود بغير كراهة في ذلك للرجل والمرأة، لما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت : « خرج النبي ﷺ ذات غداة، وعليه برط مرخل من شعر أسود »^(٣).

وعن جابر قال : « رأيت رسول الله ﷺ دخل يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء »^(٣) وعن عائشة رضي الله عنها قالت : « صنعت لرسول الله ﷺ بردة سوداء فلبسها فلما عرق فيها وجد ريح الصوف ففقدناها، وكانت تعجبها الريح الطيبة »^(٤).

د - اللون الأصفر :

١٠ - اتفق الفقهاء على جواز لبس الأصفر مالم يكن معصرا أو مزغرا^(٥) لقول عبدالله بن جعفر : « رأيت على رسول الله ﷺ ثوبين أصفرين »^(٦) ولقول عمران بن مسلم : « رأيت على أنس بن مالك إزارا أصفر »^(٥).

هـ - اللون الأخضر :

١١ - ذهب بعض الفقهاء إلى استحباب لبسه لأنه

وعن أم خالد قالت : « أتى النبي ﷺ بثياب فيها خيصة سوداء فقال : من ترون نكسوه هذه الخميصة ؟ فأسكت القوم، فقال : اتوني بأم خالد، فأتي بي إلى النبي ﷺ فالبسنيها بيده وقال : أبلي وأخلقي مرتين » وجعل ينظر إلى علم الخميصة ويشير بيده إليّ ويقول : يا أم خالد هذا سناه، هذا سناه. والسناه بلسان الحبشة :

(١) حديث : « اتوني بأم خالد... » أخرجه البخاري (الفتح ٣٠٣/١٠ - ط السلفية).

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٤٥، والمجموع شرح المهذب ٤/ ٤٥٢، والشرح الكبير ١/ ٣٨١، وكشاف القناع من متن الإقناع ١/ ٣٨٦ ط النصر الحديثة، وبيل الأوطار للشوكاني ١١٣/٢.

(٣) رد المحتار على الدر المختار ١/ ٣٥٦، والمجموع شرح المهذب ٤/ ٤٥٢، والشرح الكبير ١/ ٣٨١، وكشاف القناع من متن الإقناع ١/ ٢٨٦ ط النصر الحديثة، وجمع الزوائد ٥/ ١٢٩.

(٤) حديث عبدالله بن جعفر : « رأيت على رسول الله ﷺ ثوبين أصفرين... » أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد ٥/ ١٢٩ - ط القدسي وقال الهيثمي : فيه عبدالله بن مصعب الزهري ضعفه ابن معين.

(٥) الأثر عن عمران بن مسلم : « رأيت على أنس بن مالك إزارا أصفر... » أخرجه الطبراني كما في مجمع الزوائد ٥/ ١٣٠ وقال الهيثمي : رجاله رجال الصحيح.

(١) حديث ابن عباس : « كان رسول الله ﷺ يلبس يوم العيد... » سبق تخريجه آنفا.

(٢) حديث : « من خرج النبي ﷺ ذات غداة وعليه برط مرخل من شعر أسود... » أخرجه مسلم (٤/ ١٦٤٩ ط الحلبي).

(٣) حديث جابر : « رأيت رسول الله ﷺ يوم فتح مكة وعليه عمامة سوداء... » أخرجه مسلم (٢/ ٩٩٠ ط الحلبي).

(٤) حديث عائشة : « صنعت لرسول الله ﷺ بردة سوداء... » أخرجه أحمد (٦/ ١٣٢ - ط الميمنية) وأبو داود (٤/ ٣٣٩ - ط عزت هيد دعاس) وإسناده صحيح.

كما يحرم جعل الصليب في الثوب ونحوه كالطاقية وغيرها مما بليس، لقول عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ «كان لا يترك في بيته شيئاً فيه تصليب إلا قضيه»^(١) أي قطع موضع الصليب منه دون غيره، والقضب القطع. وهذا الشيء يشمل الملابس والستور والبسط والآلات وغير ذلك. كما يحرم تصويرها في نسج الثياب على الأصح، لقوله ﷺ: «إن أشد الناس عذاباً عند الله يوم القيامة المصورون»^(٢)

والصلاة في الثوب الذي عليه تصاوير الحيوانات أو الصليبان حرام مع صحة الصلاة، لحديث أنس قال: «كان قرأاً لعائشة سترت به جانب بيتها، فقال لها: أميطي عنا قرأناك هذا، فإنه لا تزال تصاويره تعرض لي في صلاتي»^(٣) والقرام بكسر القاف، ستر رقيق.

وكذلك لبس الثوب الذي نقشت فيه آيات تلهي المصلي عن صلاته، أو كان من شأن لبسه امتهانها.

ولا بأس بلبس الثياب المصورة بصورة غير الحيوانات، كشجر وقمر وجبال وكل مالا روح فيه، لما روى البخاري عن ابن عباس لما قال له المصور: لا أعرف صنعة غيرها. قال: إن لم يكن بد فصور

لباس أهل الجنة، لما في قوله تعالى: ﴿عَالِيهِمْ ثِيَابٌ سُنْدُسٌ خُضْرٌ وَإِسْتَبْرَقٌ﴾.^(١) ولحديث أبي رزمة قال: «رأيت رسول الله ﷺ وعليه بردان أخضران».^(٢)

و- المخطط الألوان :

١٢ - وذلك يجوز لبسه، لما روي عن أنس رضي الله عنه قال: «كان أحب الثياب إلى النبي ﷺ أن يلبسها الحبرة» والحبرة هي الثوب المخطط الألوان كما قال الجوهري.^(٣)

ما يحرم أو يكره من الألبسة :

أ- الألبسة التي عليها نقوش أو تصاوير أو صليبان أو آيات :

١٣ - يحرم على الرجل والمرأة لبس الثياب التي عليها تصاوير الحيوانات على الأصح، لحديث أبي طلحة قال: «سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تصاوير»^(١) فإن أزيل من الصورة مالا تبقى بإزالته الحياة كالرأس، أو لم يكن لها رأس فلا بأس به.

(١) سورة الإنسان ٢١ /

(٢) حديث أبي رزمة: «رأيت رسول الله ﷺ وعليه بردان أخضران...» أخرجه أبو داود (٤/ ٣٣٤) - ط عزت عبيد دهاس) وإسناده صحيح.

(٣) نيل الأوطار ٢/ ٩٥ ط دار الجليل.

وحديث: «كان أحب الثياب...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٢٧٦ ط السلفية).

(٤) حديث: «لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب ولا تصاوير» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٣٨٠) ط السلفية.

(١) حديث: «كان لا يترك في بيته شيئاً فيه...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٣٨٥) ط السلفية.

(٢) حديث: «إن أشد الناس عذاباً يوم القيامة...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٣٨٢) ط السلفية.

(٣) حديث أنس: «كان قرأاً لعائشة...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/ ٣٩١) ط السلفية.

المزعفر عليه عرفا حرم وإلا فلا . ولا يكره لغير المرأة مصبوغ بغير الزعفران والعصفر والأحمر والأصفر والأخضر وغيرها سواء أصبغ قبل النسيج أم بعده ، لعدم ورود نهي في ذلك .^(١)

وقال الحنفية والخنابلة بكرهه لبس الثياب المزعفرة والمعصفرة للرجال دون النساء ،^(٢) لحديث أنس السابق . ولما روي عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما قال : « رأى النبي ﷺ علي ثوبين معصفرين فقال : أأمك أمرتك بهذا ؟ قلت : أغسلهما ، قال : بل أحرقهما »^(٣)

وعن علي رضي الله عنه قال : « نهاني رسول الله ﷺ عن التختيم بالذهب ، وعن لباس القسي ، وعن القراءة في الركوع والسجود وعن لباس المعصفرة »^(٤)

وأجاز المالكية لغير المحرم لبس المعصفر ونحوه كالزمعفر ، ما لم يكن مقدما (أي شديد الحمرة) والمقدم : هو القوى الصبغ الذي رد في المعصفرة بعد أخرى ، وإلا كره لبسه للرجال في غير الإحرام .

وحرم عند الجميع على المحرم لبس ما كان مزعفرأ أو معصفرا ، سواء كان رجلا أو امرأة ، إذا

(١) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٦٩/٢ ، والمجموع شرح المنهاج ٣٣٩/٤

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٢٨/٥ ، ٤٨١ ، والفتاوى الهندية ٣٣٢/٥ ، والمغني لابن قدامة ٥٨٥/١ ط الرياض الحديثة ، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٢٨٤/١ ط النصر الحديثة .

(٣) حديث : « أأمك أمرتك بهذا ؟ » أخرجه مسلم ١٦٤٧/٣ - ط الخليلي .

(٤) حديث علي و نهاني رسول الله ﷺ عن التختيم ... أخرجه مسلم ١٦٤٨/٣ ط الخليلي .

من الأشجار ما لا نفس له .^(١) هذا ما جرى عليه جمهور الفقهاء .^(٢)

أما التصاوير المنقوشة على الستور والبسط والوسائد والأبواب وأفرشها والجلوس عليها وتعليقها واستخداماتها المختلفة . فالأحكام فيها تنظر في مصطلح (تصوير) .

ب - الألبسة المزعفرة ونحوها :

١٤ - ذهب الشافعية إلى تحريم لبس الثياب المزعفرة دون المعصفرة للرجال وإباحتها للنساء ، فعن أنس رضي الله عنه قال : « نهى النبي ﷺ أن يتزعفر الرجل »^(٣)

ولو صبغ بعض ثوب بزعفران ، فهل هو كالتطريف فيحرم مازاد على الأربع الأصابع ، أو كالمصبوغ من الحرير وغيره فيعتبر الأكثر ؟ الأوجه أن المرجع في ذلك إلى العرف ، فإن صح إطلاق

(١) الأثر عن ابن عباس لما قال له المصور ... أخرجه البخاري (الفتح ٤١٦/٤ - ط السلفية) .

(٢) حاشية ابن عابدين ٦٠٧/١ ، والفتاوى الحاتية بهامش الفتاوى الهندية ٣٩٩/٦ ، وحاشية قليوبي ٢٩٧/٣ . وشرح روض الطالب من أسنى المطالب ٢٢٥/٣ ، ٢٢٦ ، وروضة الطالبين ٢٨٩/١ ، ونهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٣٦٩/٢ ، والمجموع شرح المنهاج ٣٣٧/٢ ، والشرح الكبير ٣٣٧/٢ ، ٣٣٨ ، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٣٧٩/١ - ٢٨٠ ط النصر الحديثة ، والمغني لابن قدامة ٥٩٠/١ ط الرياض الحديثة ، والأدب الشرعية والمنح المرعية لابن مفلح الحنبلي ٥١٢/٣ - ٥١٤ ، ٥٢٣ ، ٥٢٤ ط الرياض الحديثة ، وتبيل الأوطار للشوكاني ٩٧/٢ - ١٠١ ط دار الجيل

(٣) حديث : « نهى النبي ﷺ أن يتزعفر الرجل » أخرجه البخاري (الفتح ٣٠٤/١٠ - ط السلفية) وسلم ١٦٦٤/٣ - ط الخليلي

ففيه دليل على النهي عن لبس اللباس الذي يصف ما تحته من البدن، ولهذا ورد في حديث علقمة عن أمه قالت: «دخلت حفصة بنت عبد الرحمن على عائشة وعليها خمار رقيق، فشفتة عائشة، وكستها خمارا كثيفا»^(١) والخمار بالكسر هو: ما تغطي به المرأة رأسها.^(٢)

وعن دحية الكلبي قال: أتى رسول الله ﷺ بقباطي، فأعطاني منها قبضة. فقال: «اصدعها صدعين، فاقطع أحدهما قميصا، وأعط الآخر امرأتك تحتصر به» فلما أدبر قال: «وأمر امرأتك أن تجعل تحته ثوبا لا يصفها»، وقباطي جمع: قُبْطِيَّة بكسر أو ضم وسكون، أي ثوب يصنعه قبط مصر رقيق أبيض.^(٣)

د - الألبسة المخالفة لعادات الناس :

١٦ - لبس الألبسة التي تخالف عادات الناس

= أحمد (٥/ ٢٠٥) ط (المبينة) وحسنه الميني في المجمع (٥/ ١٣٧) ط (القدس).

وانظر: حاشية ابن عابدين ١/ ٢٧٤ - ٢٧٥، ٥/ ٢٣٨ والمهذب ١/ ٧١، وجواهر الإكليل ١/ ٤٢، وكشاف القناع عن متن الإقناع ١/ ٢٧٨ ط النصر الحديثة، والمفني لابن قدامة ١/ ٥٧٧ - ٥٧٩ ط الرياض الحديثة، والأدب الشرعية لابن مفلح الحنبلي ٣/ ٥٢٣ - ٥٢٤ ط الرياض الحديثة، ومجمع الزوائد ومنبع الفوائد للميني ٥/ ١٣٦ ط (القدس).

(١) حديث أم علقمة: «دخلت حفصة...» أخرجه البيهقي (٢/ ٢٣٥) ط دائرة المعارف العثمانية وفي إسناده جهالة (ميزان الاعتدال ٤/ ٦١٣) ط (الحلي).

(٢) مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ٥/ ١٣٦

(٣) حديث دحية الكلبي «اصدعها صدعين...» أخرجه أبو دارود (٤/ ٣٦٤) ط عزت عبيد دعاس وفي إسناده جهالة.

كان ريح الطيب باقيا، لأنه طيب، ولا بأس بسائر الألوان غير ذلك.^(١)

ج - لبس ما يشف أو يصف :

١٥ - لا يجوز لبس الرقيق من الثياب إذا كان يشف عن العورة، فيعلم لون الجلد من بياض أو حمرة، سواء في ذلك الرجل والمرأة ولو في بيتها، هذا إن رآها غير زوجها، لما يأتي من الأدلة، وهو بالإضافة إلى ذلك غل بالمرءة، ولمخالفته لزي السلف، ولا نصح الصلاة في مثل تلك الثياب، ويجوز للمرأة لبسه إذا كان لا يراها إلا زوجها. أما ما كان رقيقا بستر العورة، ولكنه يصف حجمها حتى يرى شكل العضو فإنه مكروه. لقول جرير بن عبد الله: «إن الرجل ليلبس وهو عار، يعني الثياب الرقاق»^(٢)

وعن أسامة بن زيد قال: «كساني رسول الله ﷺ نبطية كثيفة عما أهداها له دحية الكلبي، فكسوتها مسراي، فقال لي رسول الله ﷺ مالك لم تلبس لقبضية؟ قلت: يارسول الله كسوتها امرأتي. فقال رسول الله ﷺ: مرها فلتجعل تحتها غلالة، فإني خاف أن تصف حجم عظامها»^(٣)

(١) الشرح الكبير وحاشية المنسوقي ٢/ ٥٩، وجواهر الإكليل ١/ ١٨٨ ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٣/ ١٤٧ - ١٤٨ ط النجاشي.

(٢) الأثر من جرير إن الرجل ليلبس وهو عار، يعني الثياب الرقاق، أخرجه الطبراني (٢/ ٣٢٩) ط وزارة الأوقاف العراقية وقال الميني: رجاله رجال الصحيح (مجمع الزوائد ٥/ ١٣٦) ط (القدس).

(٣) حديث: «أسامة: مرها فلتجعل تحتها غلالة...» أخرجه =

النهي عن ذلك لمن فعله بطرا، والتوقى من ذلك على كل حال من الأمر الذي ينبغي، لقوله ﷺ «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرأزاره بطرا»^(١).

هـ - الألبسة النجسة :

١٧ - لبس الثوب النجس لستر العورة في غير صلاة جائز.

أما في الصلاة، فلو وجد ساترا نجسا ولم يجد غيره فإنه يستتر به ولا يصلي عاريا، كما هو مذهب الحنابلة، وأحد قولين لكل من المالكية والشافعية. أما القول الآخر عند المالكية، وهو الأظهر عند الشافعية فإنه يصلي عاريا ولا يستتر بالنجس. أما عند الحنفية فإذا كان الربع من الثوب طاهرا وجب الاستتار به ولا يصلي عاريا، وإن كان الطاهر أقل من ريعه بخير بين الاستتار به أو الصلاة عاريا، وإن كان كله نجسا فذهب محمد بن الحسن إلى أنه يصلي به ولا يصلي عريانا، لأن في الصلاة به ترك فرض واحد، وفي الصلاة عريانا ترك الفروض من قيام وركوع وسجود، بل يصلي قاعدا بالإيماء. وذهب أبو حنيفة وأبو يوسف إلى التفريق في ذلك بين النجس الأصلي كجلد ميتة لم يدبغ وبين المتنجس، فلا يستتر بالأول، ويستتر بالثاني.^(٢)

(١) المدخل لابن الحاج ١٣٧/١، والدين الخالص ٥٢١/٤، وجمع الزوائد ومنبع الفوائد ١٣٥/٥.

وحيث: «لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جرأزاره بطرا...» أخرجه البخاري (الفتح ٢٥٨/١٠، ط السلفية).
(٢) رد المحتار على الدر المختار ٢٧٦/١، وفتح القدير ١٨٤/١ ط بولاق، والطهطاوي على مراتي الفلاح ص ١٣٠، وروضة الطالبين ٢٨٨/١، والمجموع شرح المهذب ١٤٣/٣، =

مكروه لما فيه من شهرة، أي ما يشتهر به عند الناس ويشار إليه بالأصابع، لئلا يكون ذلك سببا إلى حملهم على غيبته، فيشاركهم في إثم الغيبة.

فمن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا أن رسول الله ﷺ سئى عن الشهرتين فقيلاً: يارسول الله وما الشهرتان؟ قال: «رقة الثياب وغلظتها، ولينها وخشونتها، وطولها وقصرها، ولكن سدادا بين ذلك واقتصادا»^(١).

وعن ابن عمر مرفوعا «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة يوم القيامة»^(٢) قال في لسان العرب: الشهرة ظهور الشيء في شئنة حتى يشهره الناس، ويكره لبس زي مزربه لأنه من الشهرة، فإن قصد به الاختيال أو إظهار التواضع حرم لأنه رياء: «من سمع سمع الله به»، ومن رأى رأى به»^(٣).

ويكره زي أهل الشرك، لحديث ابن عمر مرفوعا «من تشبه بقوم فهو منهم»^(٤) كما كره طول الرداء مخافة أن يغفل عنه فيجره من خلفه، وقد جاء

(١) حديث: «سئى عن الشهرتين...» أخرجه البيهقي (٢٧٣/٣) - ط دائرة المعارف العثمانية) وقال: هذا منقطع.

(٢) حديث: «من لبس ثوب شهرة ألبسه الله ثوب مذلة...» أخرجه أبو داود (٣١٤/٤) - عزت عبيد دهاس) وحسنه المنذري في الترغيب (٤٤/٣) - ط دار إحياء الكتب العربية).

(٣) كشف القناع عن متن الإقناع ٢٧٨/١ - ٢٧٩، ٢٨٥، ٢٨٦ - ط النصر الحديثة.

وحيث: «من رأى رأى الله به...» أخرجه مسلم (٢٢٨٩/٤) - ط الحلبي).

(٤) الآداب الشرعية لابن مفلح الحنبلي ٥٣٣/٣.
وحيث «من تشبه بقوم فهو منهم...» أخرجه أبو داود (٣١٤/٤) - ط عزت عبيد دهاس) وحسنه ابن حجر في الفتح (١٠٠/٢٢٢ - ط بولاق).

و- الألبسة المغصوبة :

١٨ - ليس للعاري أخذ الثوب قهراً (غصباً) من مالكه للصلاة فيه، وتصح بدونه ما لم يجد غيره، لما في ذلك من حق الأدي، فأشبه ما لو لم يجد ماء يتوضأ به إلا أن يقصبه، فإنه يتيمم، وهذا عند الحنفية والشافعية والمالكية والحنابلة^(٢).

حكم اتخاذ الألبسة الخاصة

بالتناسبات والأشخاص:

أ - ملابس الأعياد ومجامع الناس :

١٩ - جعل الله تعالى الأعياد أيام فرح وسرور وزينة للمسلمين، ولذا فإن الفقهاء متفقون على أن التطيب والتزين لها مستحب، والتزين بلبس الثياب الجميلة والجديدة، وأفضلها البياض، لقوله ﷺ: «البسوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم»^(٣)، ولما في ذلك من إظهار نعمة الله تعالى على عبده التي يحب أن يرى أثرها عليه، ولذا لا ينبغي ترك إظهار الزينة والتطيب في الأعياد مع القدرة عليها نقشفاً، فقد ورد أن الله تعالى «يحب أن يرى أثر نعمته على عبده»^(٣).

وقد روي عن ابن عباس رضي الله عنهما «أن النبي ﷺ كان يلبس في العيدين بردة حرة»^(١). وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ «ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوب مهنته»^(٢). وعن جابر «أن النبي ﷺ كان يَغْتَمُّ، ويلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة»^(٣).

وعن جابر قال: «كانت للنبي ﷺ جبة يلبسها في العيدين ويوم الجمعة»^(٤).

وكان ﷺ يلبس بردين أحضرين ولبس مرة بُرداً أحمر»^(٥). وروي عن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب أنه كان يلبس كساء خبز خمسين

(١) حديث: «كان رسول الله ﷺ يلبس في العيدين بردة حرة» أخرجه ابن الأحرار في المغني لأين قدامة (٢/ ٣٧٠ - ط الرياض) وضعه النووي في المجموع (٥/ ٦ - ط المنيرة).

(٢) حديث: «ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوب مهنته» أخرجه ابن ماجه (١/ ٣٤٨ - ط الحلبي) وقال البوصري: إسناده صحيح.

(٣) عن جابر «كان النبي ﷺ يغم، ويلبس برده الأحمر في العيدين والجمعة» أخرجه البيهقي (٣/ ٢٨٠ - ط دائرة المعارف الطنانية) وفي إسناده انقطاع.

(٤) حديث: «كان للنبي ﷺ جبة يلبسها في العيدين ويوم الجمعة» أخرجه ابن خزيمة (٣/ ١٣٢ - ط المكتب الإسلامي) وإسناده ضعيف. (فيض القدير ٥/ ١٧٤ ط المكتبة التجارية).

ونظرو: رد المحتار على الدر المختار ١/ ٥٥٦، وفتح القدير ٤٠/ ٢ ط دار إحياء التراث العربي، وحاشية الجمل على شرح المنهج ٢/ ٩٨، والمهذب ١/ ١٢٦، وجواهر الإكليل ١/ ١٠٣، والمغني لأين قدامة ٢/ ٣٧٠ ط الرياض الحديثة، وكشاف القناع عن متن الإقناع ٢/ ٥١ - ٥٢ ط النصر الحديثة.

(٥) حديث السريدين: أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد المسند (١٢/ ٧٦ - ط دار المعارف) وإسناده صحيح.

= وشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ١/ ٢١٢، والمغني لأين قدامة ١/ ٥٨٧، ٥٩٤ - ٥٩٥ ط الرياض الحديثة.

(١) الفتاوى المغنسية ١/ ٥٩، وحاشية ابن عابدين ١/ ٢٧٦، وروضة الطالبين ١/ ٢٨٨، والشرح الكبير ١/ ٢١١، والمغني لأين قدامة ١/ ٥٩٥.

(٢) حديث: «البسوا من ثيابكم البياض، فإنها من خير ثيابكم» أخرجه أبو داود (٣/ ٢٠٩ - ط عزت عبيد دعاس) وإسناده صحيح.

(٣) حديث: «إن الله تعالى يحب أن يرى أثره على عبده» سيق تخريجه (٢/ ٧).

فإن قال قائل : تجويد اللباس هو النفس ، وقد أمرنا بمجاهدتها ، وتزین للمخلق وقد أمرنا أن تكون أفعالنا لله لا للمخلق ؟ فالجواب : أنه ليس كل ما تمواه النفس يذم ، ولا كل ما يزين به للناس يكره . وإنما ينهى عن ذلك إذا كان الشرع قد نهى عنه ، أو على وجه الرياء في باب الدين ، فإن الإنسان يجب أن يرى جيلاً ، وذلك حظ للنفس لا يلام عليه ، ولهذا يسرح شعره ، وينظر في المرأة ، ويسوي عمامته ، ويلبس بطانة الثوب الخشنة إلى داخل ، وظهراته الحسنة إلى خارج ، وليس في شيء من هذا مايكره ولا يذم .

وقد روى مكحول عن عائشة رضي الله عنها قالت : كان نفر من أصحاب رسول الله ﷺ ينتظرونه على الباب ، فخرج يريدهم ، وفي الدار ركوة فيها ماء ، فجعل ينظر في الماء ، ويسوي خيته وشعره ، فقلت يارسول الله : وأنت تفعل هذا ؟ قال : « نعم إذا خرج الرجل إلى إخوانه فليهيئ من نفسه ، فإن الله جميل يحب الجمال » .^(١)

ب - ملابس الإحرام بالحج :

٢٠ - يلبس المحرم ملابس خاصة ، وبيان مايراعى في ذلك تقدم في مصطلح (إحرام) ج ٢ ص ١٢٨

ج - ملابس المرأة المحلة :

٢١ - الإحداذ بمعناه العام : ترك الزينة ومافي

دينارا ، يلبسه في الشتاء ، فإذا كان الصيف تصدق به ، أو باعه فتصدق بتمته ، وكان يلبس في الصيف ثوبين من متاع مصر عثقين (أي مصبوغين بالمشق وهو صبغ أحمر) ويقرأ قوله تعالى : ﴿ قل من حرم زينة الله التي أخرج لعباده والطيبات من الرزق ﴾^(١) فقد دلت على استحباب لباس الرفيع من الثياب والتجمل بها في الجمع والأعياد وعند لقاء الناس وزيارة الإخوان .

قال أبو الوعالسية : كان المسلمون إذا تزاوروا تجملوا . وفي صحيح مسلم من حديث عمر بن الخطاب أنه رأى حلة سيرة تباع عند باب المسجد ، فقال : يارسول لو اشتريتها ليوم الجمعة وللوفود إذا قدموا عليك ، فقال رسول الله ﷺ : «إنسا يلبس هذا من لاخلاق له في الآخرة»^(٢) فما أنكر ذكر التجمل وإنما أنكر عليه كونها سيرة ، (والسيرة نوع من البرود ، فيه خطوط صفر ، أو بخالطه حمرين) .

وقال أبو الفرج : كان السلف يلبسون الثياب المتوسطة لا المترفعة ولا الدون ، ويتخيرون أجودها للجمعة والعديد ولللقاء الإخوان ، ولم يكن تخير الأجود عندهم قبيحا .

وأما اللباس الذي يزري بصاحبه - أي وهو مجيد غيره - فإنه يتضمن إظهار الزهد وإظهار الفقر ، وكأنه لسان شكوى من الله تعالى ، ويوجب احتقار اللابس ، وكل ذلك مكروه منهى عنه .

(١) سورة الأعراف / ٣٢

(٢) حديث عمر رضي الله عنه «رأى حلة سيرة . . . أخرجه مسلم (٣/ ١٦٤٠ - ط الحلبي) .

(١) حديث : «إذا خرج الرجل إلى إخوانه فليهيئ . . . » أخرجه السعدي في أدب الإمامة (ص ٣٢ - ط ليدن) وإسناده ضعيف لإسماء .

وانظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ١٩٥ / ٧ ، ١٩٧ ، والمغني لابن قدامة ٢ / ٣٧٠ ط الرياض الحديثة .

وكره المالكية والحنابلة لهم سعة ثيابهم وطولها، وطول أكمامهم، والكبر الخارج عن عادة الناس لما في ذلك من إضاعة للبال المنيب عنها، وقد نهى النبي ﷺ عن إضاعته، فقد يفصل من ذلك الكم ثوب غيره^(١) وروى مالك رحمه الله تعالى في موطنه أن النبي ﷺ قال: «إزرة المسلم إلى أنصاف ساقه. لا جناح عليه فيها بينه وبين الكعبين. ما أسفل من ذلك ففي النار. لا ينظر الله يوم القيامة إلى من جر إزاره بطراً»^(٢) فهذا نص صريح منه عليه الصلاة والسلام أنه لا يجوز للإنسان أن يجزئ ثوبه بقصد التكبر. إذ أن ماتحت الكعبين ليس للإنسان به حاجة فتمتع منه. وأباح ذلك للنساء، فللمرأة أن تجزئ ثوبها خلفها شبرا أو ذراعاً للحاجة الداعية إلى ذلك، وهي التستر والإبلاغ فيه، إذ أن المرأة كلها عورة إلا ما استثنى، وذلك فيها بخلاف الرجال.

لباس أهل الذمة :

٢٣ - اتفق الفقهاء على وجوب أخذ أهل الذمة بما يميزهم عن المسلمين في لباسهم، فلا يتشبهون بهم، لأنهم لما كانوا خالطين لأهل الإسلام كان لابد من تمييزهم عنهم، كي تكون معاملتهم مختلفة عن معاملة المسلمين من التوقير والإجلال، وذلك

معناها. واختلف في لبس المحلدة لبعض الثياب الملونة على وجه الزينة وفي لبس الخلي، وتفصيل ذلك ينظر في مصطلح (إحداد: ج ٢ ص ١٠٣).

د - لباس العلماء :

٢٢ - ذهب الحنفية والشافعية إلى أنه يندب للعلماء أن يكون لباسهم فاخراً، كصوف وجوخ رفيع وأبراد رقيقة، وأن تكون ثيابهم واسعة، ويحسن لهم لف عمامة طويلة تعارفوها، فإن عُرِفَ عُرِفَ في بلاد آخر أنها تفعل بغير الطول يفعل، لإظهار مقام العلم، ولأجل أن يعرفوا قِيَّسَالُوا عن أمور الدين.^(١) فقد كان أصحاب رسول الله ﷺ يعتمون، ويرخون النواية بين أكتافهم، لأن إرخاءها من زي أهل العلم والفضل والشرف، ولذا لا يجوز أن يَمَكَّنَ الكفار من التشبه بهم، وأن يلبسوا القلانس إذا انتهوا في علمهم وعندهم عظمت منزلتهم واقتدى الناس بهم، فيتميزون بها للشرف على من دونهم، لما رفعهم الله بعلمهم على جهلة خلقه، وكذلك الخطباء على المنابر لعلو مقامهم.^(٢)

وعلى هذا صار شعاراً للعلماء يندب لهم لبسه ليعرفوا بذلك، فيسألوا، ويطاوعوا فيها عنه زجروا، وعمل ذلك ابن عبد السلام بأنه سبب لامثال أمر الله تعالى والانتهاه عما نهى الله عنه.^(٣)

(١) المدخل لابن الحاج ١/ ١٢٤، ١٢٩، ١٣٥، والخطاب

١٥٢/٦، وكشاف القناع ١/ ٢٧٩، والأدب الشرعية ٣/ ٥٣٣

- ٥٣٤، والإنصاف ١١/ ٢٠٢

(٢) حديث: «إزرة المسلم إلى أنصاف ساقه...» أخرجه أبو داود

(٤/ ٣٥٣ - ط عزت عبيد دهاس) وإسناده صحيح (لبعض القدير

٤٨٠/١ - ط المكتبة التجارية).

(١) حاشية ابن عابدين ٣/ ٢٧٤، ٢٢٦/٥، وكشاف القناع

٢٧٩/١

(٢) أحكام أهل الذمة لابن قيم الجوزية ٢/ ٧٣٨، ٧٤٦ الطبعة

الأولى مطبعة جامعة دمشق.

(٣) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٢/ ٣٧٠

أقل مايكفيه، وما لا غنى له عنه : قميص وسراويل وشيء يلبسه على رأسه، إما عمامة أو قلنسوة أو غيرهما مما جرت به عادته. ولرجله حذاء، وإن احتاج إلى جبة أو فروة أو نحوهما ترك له ذلك. وإن كان له ثياب رفيعة لا يلبس مثله مثلها بيعت واشترى له كسوة مثله، ورد الفضل على الغراء. فإن كانت إذا بيعت واشترى له كسوة لا يفضل منها شيء تركت له، فإنه لا فائدة في بيعها. وفي قول للحنفية : يترك له مثل ما هو لابس، لأنه إذا غسل ثيابه لا بد له من ملابس يلبسه.

وتزاد المرأة ما لا غنى لها عنه، كمقنعة وغيرها مما يليق بها. ويترك لعياله من الملابس والثياب مثل ما يترك له. ^(١) (ر: إفلاس).

سلب القتل من الألبسة :

٢٨ - إذا قال الإمام : من قتل قتيلا فله سلبه، فسلب القتل من الألبسة مباح لمن حارب الكفار دفاعا عن الإسلام والمسلمين، وقتل منهم من يجوز قتله، وذلك اتفاقا، وكذلك إذا لم يقتل الإمام ذلك عند الحنابلة. والأصل فيه قوله ﷺ ومن قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه. ^(٢)

(١) حاشية ابن عابدين ٩٥/٥، وشرح روض الطالب من أسنى المطالب ١٩٣/٢ ط المكتبة الإسلامية، وجواهر الإكليل ٨٩/٢، ومواهب الجليل لشرح مختصر خليل ٥٠٢/٢، والمغني لابن قدامة ٤٩٠/٤ ط الرياض الحديثة.

(٢) حديث : ومن قتل قتيلا له عليه بيعة فله سلبه. أخرجه البخاري (الفتح ٣٥/٨ - ط السلفية) ومسلم (١٣٧/٣ - ط الحلبي).

لا يجوز لهم. وإذا وجب التمييز وجب أن يكون بها فيه صغارهم لا إعرازهم، وفي ذلك تفصيل ينظر في مصطلح (أهل الذمة).

الألبسة التي تجزىء في النفقة الواجبة :

٢٤ - يجب للزوجة والأولاد والوالدين ومن تجب لهم النفقة كسوة مقدرة على حسب حال من تجب عليه، على خلاف في ذلك ينظر في مصطلح (نفقة).

ما يجزىء من الألبسة في كفارة اليمين :

٢٥ - في كفارة الأيمان إن اختار الحائث أن يكفر بالكسوة كسا عشرة مساكين بها يطلق عليه اسم الكسوة، وتفصيل ذلك في مصطلح (كفارة).

شراء الألبسة أو استجارها للصلاة فيها :

٢٦ - أجاز الحنفية والشافعية شراء الألبسة أو استجارها للصلاة. وقال الحنابلة : إن وجد من يبيعه ثوبا بثمن مثله، أو يؤجره بأجرة مثله، أو زيادة يتغابن الناس بمثلها، وقدر على ذلك العوض لزمه قبوله. وإن كانت كثيرة لا يتغابن الناس بمثلها لم يلزمه، وقال المالكية : إذا كان بثمن معتاد لزمه وإلا فلا. ^(١) (ر: صلاة، وإجارة).

ما يترك للمفلس من الألبسة :

٢٧ - إذا حجر على المفلس يترك له من اللباس

(١) الفتاوى الهندية ٤٦٥-٤٦٦، والشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ٢١١/١، وروضة الطالبين ٢٢٥/٥ ط المكتب الإسلامي، والمغني لابن قدامة ٥٩٤/١ ط الرياض الحديثة.

وإذا توضأتم فابعدوا بيمينكم»^(١) وعن حفصة رضي الله عنها أن النبي ﷺ «كان يجعل يمينه لطعامه وشرابه وثيابه، ويجعل شماله لما سوى ذلك»^(٢) رواه أبو داود وأحمد، وعن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً إلى النبي ﷺ قال: «إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا نزع فليبدأ بالشمال»^(٣).

ولهذا اتفق العلماء على استحباب التيامن في الأمور الشريفة، والتياسر في الأمور الدنيوية. فالتيامن كلبس الثوب والخف والمداس والسرراويل وغير ذلك، والتياسر كخلع الثوب والسرراويل والخف وما أشبه ذلك فيستحب التياسر فيه، وذلك لكرامة اليمين وشرورها.

ويستحب لمن لبس ثوبه سواء أكان قميصاً أم إزاراً أم عمامة أم رداء أن يقول: بسم الله، وأن يدعو بما ورد.

فمن معاذ بن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من لبس ثوباً جديداً فقال: الحمد لله الذي كساني هذا، ورزقنيه من غير حولٍ مني ولا قوة،

وسلب القتل ما كان لأبسا له من ثياب وعبادة وقلنسوة ومنطقة ودرع ومغفر وبيضة وتاج وأسورة وراة وخف بما فيه من حلية ونحو ذلك»^(١). وفي إعطائه لمن قتله تفصيل يرجع إليه في مصطلح (غنيمة).

ستن اللبس وآدابه وأدعيته الماثورة :

٢٩ - من السنة أن يبدأ المسلم وهو لبس ثوبه أو نعله أو سراويله وشبهها باليمين، بإدخال اليد اليمنى في كم الثوب، والرجل اليمنى في كل من النعل والسرراويل، وفي الخلع بالأيسر ثم الأيمن. فعن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يُعْجِبُهُ التَّيْمَنُ في شأنه كله، في طهوره وتَنَعُّله وتَرْجُلِهِ»^(٢) وفي رواية أخرى «كان رسول الله ﷺ يحب التيامن ما استطاع في طهوره وتَنَعُّله وترجله وفي شأنه كله»^(٣) وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال «كان النبي ﷺ إذا لبس قميصاً بدأ بيمينه»^(٤) وعنه رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا لبستم

(١) رد المحتار على الدر المختار ٣/٢٣٨ - ٢٤١، والشرح الكبير وحاشيته الدسوقي عليه ٢/١٩٠ - ١٩١، وجواهر الإكليل ١/٢٦٠ - ٢٦١، والمهذب ٢/٣٣٨ - ٣٣٩، والمغني لابن قدامة ٣/٣٨٧ - ٣٩٤ ط الرياض الحديثة.

(٢) حديث: «كان يعجبه التيمن... أخرجه البخاري (الفتح ١/٢٦٩ ط السلفية) ومسلم (١/٢٢٦) واللفظ للبخاري.

(٣) عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ يحب التيمن في شأنه كله... أخرجه البخاري (الفتح ١/٢٣٣ ط السلفية) ومسلم (١/٢٢٦ ط الحلي).

(٤) حديث: «كان إذا لبس قميصاً بدأ بيمينه... أخرجه الترمذي (٢٣٩/٤ ط الحلي) وإسناده صحيح. (فيض القدير ١/١٥٩ ط المكتبة التجارية).

(١) حديث: «إذا لبستم وإذا توضأتم فابدؤا بيمينكم...» أخرجه أبو داود (٤/٣٧٩ - ط عزت عبيد دحاس) وصححه النووي في رياض الصالحين (ص ٣٣٧ - ط الرسالة).

(٢) حديث: «كان يجعل يمينه...» أخرجه أحمد وأبو داود واللفظ وله، وفي إسناده أبو أيوب الإفريقي، لبسه أبو فرعة وثقه ابن حبان، وقال النووي: إسناده جيد، وقال ابن سيد الناس: هو ممل. (عون المعبود ١/١٢، ١٣ ط الهند، وفيض القدير ٢/٢٠٤ ط المكتبة التجارية).

(٣) حديث: «إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين، وإذا نزع فليبدأ بالشمال...» أخرجه البخاري (الفتح ١/٣١١ ط السلفية) ومسلم (٣/١٦٦ ط الحلي).

غفر الله له ما تقدم من ذنبه». (١)

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: كان رسول الله ﷺ إذا استجد ثوبا سباه باسمه عمامة أو قميصا أو رداء ثم يقول: «اللهم لك الحمد أنت كَسَوْتَنِي». أسألك خيرة وخير ما صُنِعَ له، وأعوذ بك من شره وشر ما صُنِعَ له». (٢)

وعن عمر رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من لبس ثوبا جديدا فقال: الحمد لله الذي كساني ما أداري به عورتي، وأتجمل به في حياتي، ثم عمد إلى الثوب الذي أخلق فتصدق به، كان في حفظ الله وفي كثف الله عز وجل وفي سبيل الله حيا وميتا». (٣)

ذلك هو سنن اللبس وآدابه، وما في ذلك من أدعية مأثورة. (٤)

اللباس

التعريف :

١ - الالتباس في اللغة من اللبس وهو: الخلط. ويأتي بمعنى الاشتباه والإشكال. يقال : التبس عليه الأمر أي : اشتبه وأشكل. (١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن هذا المعنى اللغوي، حتى إن بعضهم سوى بين الاشتباه والالتباس، وعرف أحدهما بالآخر، كما جاء في كتب المالكية: قال ابن عبد السلام: الاشتباه الالتباس. (٢)

٢ - ويظهر من تتبع عبارات الفقهاء أن المالكية قد انفردوا باستعمال لفظ (اللباس)، وغير المالكية أكثروا من استعمال لفظي (اشتباه وشك) بدلا من كلمة التباس، كما هو الملاحظ في بحث خفاء القبلة، ونكاح الأجنبية التي اشتبهت بأخته، وطهارة الماء والثياب والأواني الملتبسة وغيرها. (٣)

الحكم الإجمالي :

٣ - يختلف حكم الالتباس تبعاً لاختلاف متعلقه، فإذا التبس الحلال بالحرام يرجع جانب الحرمة احتياطاً، كمن التبست عليه الأجنبية بأخته، بأن

(١) حديث معاذ بن أنس : «من لبس ثوبا جديدا...» أخرجه أبو داود (٤/٣١٠ ط عزت عبيد دعلج) وحسنه ابن حجر كما في الفتوحات (١/٣٠٠ ط المنيرة).

(٢) حديث : أبي سعيد الخدري : «كان إذا استجد ثوبا سباه باسمه...» أخرجه أبو داود (٤/٣٠٩ ط عزت عبيد دعلج) وحسنه ابن حجر كما في الفتوحات (١/٣٠٤ ط المنيرة).

(٣) حديث : «من لبس ثوبا...» أخرجه الحاكم (٤/١٣٩ ط دائرة المعارف العشائية) وفي إسناده علي بن يزيد الألهاني وهو ضعيف.

(٤) نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ٢/٣٧١، والمجموع شرح المذهب ٤/٤٦٠ - ٤٦١ ط المكتبة السلفية، والأذكار المتخفة من كلام سيد الأبرار ٢٢ - ٢٤، والشرح الكبير ١/١٠٣، وكشف القناع عن متن الإقناع ١/٢٨٨ ط النصر الحديث، وجمع الزوائد ومنبع الفوائد للهيتمي ١١٨ - ١١٩، وفتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني ١٠/٣٠٣.

(١) المصباح المنير ولسان العرب مادة : (لبس).

(٢) مواهب الجليل ١/١٧٣

(٣) الاختيار ١/٤٧، والفرق للقرافي ١/٢٢٨، والشرح الكبير

للدردير ٧/١، ونهاية المحتاج ١/٦٣، والإقناع ١/١٢١

شامل للبيع والإجارة والنكاح وسائر العقود. ^(١)
وهذا المعنى اللغوي جرت عليه استعمالات
الفقهاء، حيث تدل تعبيراتهم على أن الالتزام عام
في التصرفات الاختيارية، وهي تشمل جميع
العقود، سواء في ذلك المعاوضات والتبرعات. ^(٢)
وهو ما اعتبره الخطاب استعمالاً لغوياً، فقد عرفه
بأنه: إلزام الشخص نفسه شيئاً من المعروف
مطلقاً، أو معلقاً على شيء، فهو بمعنى العطية،
فدخل في ذلك الصدقة والهبة والحبس (الوقف)
والعارية والعمرى والعريّة والمنحة والإرفاق
والإخدام والإسكان والنذر.

قال الخطاب في كتابه تحرير الكلام في مسائل
الالتزام: وقد يطلق في العرف على ما هو أخص
من ذلك، وهو التزام المعروف بلفظ الالتزام. ^(٣)

شك في الأجنبية وأخته من الرضاع حرمتا معا.
وكذا إذا اشتهت المذكاة بالميتة. ^(١)
ومن التبت عليه القبلة سأل واجتهد ونحرى،
فإذا خفيت تغير وصلى مع تفصيل في ذلك. ^(٢)
كذلك لو اشتهت على شخص ماء طاهرياء
نحس، أو التبت عليه الأواني أو الثياب، يجتهد
ويتحرى عند جمهور الفقهاء، وإن كان الأرجح عند
بعض الخنفية الطهارة. ^(٣)
ولعرفة أحكام التباس والألفاظ ذات الصلة به
يرجع إلى مصطلح (اشتباه).

التزام

التعريف :

١ - الالتزام في اللغة يقال: لزم الشيء يلزم لزوماً
أي: ثبت ودام، ولزمه المال وجب عليه، ولزمه
الطلاق: وجب حكمه، ولزمته المال والعمل
فالتزّمه، والالتزام: الاعتناق. ^(١)

والالتزام: إلزام الشخص نفسه ما لم يكن لازماً
له، أي ما لم يكن واجباً عليه قبل، وهو بهذا المعنى

الألفاظ ذات الصلة :
أ - العقد، والعهد :

٢ - من معاني العقد لغة: العهد، ويقال: عهدت
إلى فلان في كذا وكذا، وتأويله: ألزمته ذلك، فإذا
قلت عاهدته أو عقدت عليه فتأويله: أنك ألزمته
ذلك باستيثاق، وتعاهد القوم: تعاهدوا. ^(٢)
وفي المجلة العدلية: العقد: التزام المتعاقدين

(١) فتح العلي المالك ٢١٧/١ نشر دار المعرفة.

(٢) المشور ٣/٣٩٢، وقواعد الأحكام ٢/٩٩، ٧٣، والمجلة
م/١٠٣، ومشرّد الحيران مواد ٢١٣، ٢١٤، والبذائع
١٦٨/٥، وأحكام القرآن للجصاص ٢/٣٦٠، وإعلام الموقعين
٢٩/٢، ٣٤٩/١

(٣) فتح العلي المالك ٢١٧/١، ٢١٨

(٤) لسان العرب مادة: (عقد).

(١) الفروق للقرافي ٢٣٧/١، وسلم الثبوت ٩٦/١، والأشباه
والنظائر لابن نجيم ص ٦١ - ٦٥

(٢) الزيلعي ١/١٠١، والشرح الكبير للدردير ١/٢٢١، والمفني
٤٩٣/١

(٣) البحر الرائق ١/١٤٣، والفروق للقرافي ١/٢٢٨، ومبابة

المحتاج ١/٧٦، وكشاف القناع ١/٣٠
(٤) لسان العرب والمصباح المنير.

يقول الراغب الأصفهاني: الإلزام ضربان: إلزام بالتسخير من الله، أو من الإنسان. وإلزام بالحكم والأمر،^(١) والإلزام لا يتوقف على القبول.^(٢)

د- اللزوم :

٦- اللزوم : الثبوت والدوام، ولزومه المال: وجب عليه، ولزومه الطلاق: وجب حكمه.^(٣) فاللزوم يصلق على ما يترتب على الالتزام متى توفرت شروطه، وعلى ما يقرره الشرع إذا توافرت شروط معيته. أما الالتزام فهو أمر يقرره الإنسان باختياره ابتداء.

هـ- الحق :

٧- الحق ضد الباطل، وحق الأمر أي ثبت، قال الأزهري: معناه وجب يجب وجوباً، وهو مصدر حق الشيء إذا وجب وثبت. والحق اصطلاحاً: هو موضوع الالتزام، أي ما يلتزم به الإنسان تجاه الله، أو تجاه غيره من الناس.^(٤)

و- الوعد :

٨- الوعد يدل على ترجية بقول، والوعد يستعمل في الخير حقيقة وفي الشر مجازاً. والوعد: العهد.^(٥)

(١) المقدرات للراغب الأصفهاني (لزم).

(٢) البدائع ٣٣٢/٧

(٣) لسان العرب مادة: (لزم).

(٤) المصباح المنير مادة (حق)، وابن عابدين ١٨٨/٤، والمتشوري

القواعد للركشي ٥٨/٢ - ٦٤، والفروق للقرافي ١/١٤٠.

١٩٥، والذخيرة ص ٦٨

(٥) مقاييس اللغة لابن فارس والمصباح المنير ولسان العرب مادة: (وعد).

وتعهدهما أمراً، وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقبول.^(١) وبذلك يكون العقد التزاماً.

٣- أما العهد فهو في اللغة: الوصية، يقال عهد إليه يعهد: إذا أوصاه، والعهد: الأمان، والموثق، والذمة.

والعهد: كل ما عوهد الله عليه، وكل ما بين العباد من المواثيق فهو عهد، والعهد: اليمين يحلف بها الرجل.

وبذلك يعتبر العهد نوعاً من أنواع الالتزام أيضاً.^(٢)

ب- التصرف :

٤- يقال صرف الشيء: إذا أعمله في غير وجهه كأنه يصرفه عن وجهه إلى وجه، ومنه التصرف في الأمور.^(٣)

وهذا المعنى يكون التصرف أعم من الالتزام، إذ من التصرف ما ليس فيه التزام.

جـ- الإلزام :

٥- الإلزام: الإثبات والإدامة، وألزمته المال والعمل وغيره.^(٤)

فالإلزام سبب الالتزام، سواء أكان ذلك بإلزام الشخص نفسه شيئاً، أم بإلزام الشارع له.

(١) المجلة العدلية ١٠٣/م

(٢) المصباح المنير ولسان العرب مادة: (عهد)، وأحكام القرآن

للجصاص ٣٦١/٢

(٣) لسان العرب مادة: (صرف)

(٤) المصباح المنير ولسان العرب مادة: (لزم).

ويوجب بها حقا على نفسه تتناول العقود بالمعنى العام الذي أطلقه الفقهاء، وهي التي تنعقد بإرادتين متقابلتين (أي بالإيجاب والقبول) أو التي تنعقد بإرادة واحدة (أي بالإيجاب فقط) وهذه قد تسمى عقودا على سبيل التوسع.

والتصرف يتم بإيجاب وقبول إذا كان من شأنه أن يرتب التزاما في جانب كل من الطرفين، كالبيع والإجارة والمساقاة والمزارعة. أما التصرف الذي يرتب التزاما في جانب أحد الطرفين دون الآخر فيتم بإيجاب الطرف الملتزم وحده، كالوقف والوصية لغير معين والجعالة والإبراء من الدين والضمان والهبة والعارية. وهذا في الجملة مع مراعاة اختلاف الفقهاء في اشتراط القبول في بعضها.

ويدخل فيها يتم بإرادة منفردة: الأيمان والنذور، وما شاكل ذلك. فهذه التصرفات كلها التي تتم بإرادتين، أو بإرادة واحدة متى استوفت أركانها وشرائطها على النحو المشروع، فإنه يترتب عليها الالتزام بأحكامها.

١١ - ونصوص الفقهاء صريحة في أن الالتزام يشمل كل ما ذكر، ومن هذه النصوص:

أ - في كتاب البيوع من المجلة العدلية. العقد: التزام المتعاقدين وتعهدهما أمرا، وهو عبارة عن ارتباط الإيجاب بالقبول.^(١)

ب - جاء في المنشور في القواعد للزركشي: العقد الشرعي ينقسم باعتبار الاستقلال به وعدمه إلى ضربين:

الأول: عقد ينفرد به العاقد، مثل عقد النذر

والجدة ليس فيها إلزام الشخص نفسه شيئا الآن، وإنما هي كما قال ابن عرفة: إخبار عن إنشاء المخبر معروفا في المستقبل.

والفرق بين ما يدل على الالتزام، وما يدل على العدة: هو ما يفهم من سياق الكلام وقرائن الأحوال. والظاهر من صيغة المضارع: الوعد، مثل: أنا أفعل، إلا أن تدل قرينة على الالتزام كما يفهم من كلام ابن رشد. وذلك مثل ما لو سألك مدين أن تؤخره إلى أجل كذا، فقلت: أنا أوخرك، فهو عدة، ولو قلت: قد أخرتك، فهو التزام.^(١)

أسباب الالتزام:

٩ - من تعريف الالتزام اللغوي والشرعي، ومن استعمالات الفقهاء وعباراتهم، يتبين أن سبب الالتزام هو تصرفات الإنسان الاختيارية التي يوجب بها حقا على نفسه، وسواء أكان هذا الحق تجاه شخص، كالاتزامات التي يرمها، ومنها العقود والعهد التي يتعهد بها، والأيمان التي يعقدها، والشروط التي يشترطها. أم كان لحق الله، كنذر صلاة أو صوم أو اعتكاف أو صدقة مثلا.

وهناك أسباب أخرى سيأتي ذكرها فيما بعد. وبيان ذلك فيما يأتي:

التصرفات الاختيارية:

١٠ - التصرفات التي يبأسرها الإنسان باختياره

(١) المادة ١٠٣ من المجلة العدلية.

(١) فتح العلي المالك ١/ ٢٥٤، ٢٥٧

(١) إذا قال له: إن بعثني سلعتك بكذا فقد التزمت لك كذا وكذا، فالشيء الملتزم به داخل في جملة الثمن، فيشترط فيه ما يشترط في الثمن.
(٢) إذا قال له: إن أسكتني دارك سنة، فهذا من باب الإجارة، فيشترط فيه شروط الإجارة، بأن تكون المدة معلومة والمنفعة معلومة، وأن يكون الشيء الملتزم به مما يصح أن يكون أجره.^(١)
وأمثال هذه النصوص كثيرة في كتب الفقه.
ومنما يمكن القول بأن الأسباب الحقيقية للالتزامات: هي تصرفات الإنسان الاختيارية.
إلا أن المشتغلين بالفقه في العصر الحديث زادوا على ذلك ثلاثة مصادر أخرى^(٢) ليست في الحقيقة التزاما، بل هي إلزام أو لزوم، ولكن يترتب عليها مثل ما يترتب بالالتزام باعتبار التسبب أو المباشرة.
وبيانها كمايلي:

(١) الفعل الضار أو (الفعل غير المشروع):

١٢ - الفعل الضار الذي يصيب الجسم أو المال يستوجب العقوبة أو الضمان.
والأضرار متعددة فمنها إتلاف مال الغير، ومنها الجنابة على النفس أو الأطراف، ومنها التعدي بالغضب، أو بالسرقه، أو بالتجاوز في الاستعمال المأذون فيه، كتجاوز المستأجر، والمستعير، والحجام، والطبيب، والمتفجع بالطريق، ومنها

واليمين والوقف، إذا لم يشترط القبول فيه، وعد بعضهم منه الطلاق والعقاق إذا كانا بغير عوض، قال الزركشي: وإنما هورفع للعقد.

والثاني: عقد لايد فيه من متعاقدين، كالبيع والإجارة والسلم والصلح والحوالة والمساقاة والهبة والشركة والوكالة والمضاربة والوصية والعارية والوديعة والقرض والجمالة والمكاتبه والنكاح والرهن والضمان والكفالة.^(١)

جـ- وفي المشور أيضا: ما أوجبه الله على المكلفين ينقسم إلى ما يكون سببه جنائية ويسمى عقوبة، وإلى ما يكون سببه التزاما ويسمى ثمنا أو أجره أو مهرا أو غيره^(٢)

د- في القواعد للعزبن عبد السلام: المساقاة والمزارعة التابعة لها هي التزام أعمال الفلاحة بجزة شائع من الغلة المعمول على تحصيلها.
وفيه كذلك: التزام الحقوق من غير قبول أنواع:

أحدها: بنذر في الذمم والأعيان.

الثاني: التزام الديون بالضمان.

الثالث: ضمان الدرك.

الرابع: ضمان الوجه.

الخامس: ضمان ما يجب إحضاره من الأعيان المضمونات.^(٣)

هـ - من الأمثلة التي ذكرها الخطاب في الالتزامات:

(١) فتح العلي المالك ١/ ٢٧٥، ٢٧٦

(٢) انظر في ذلك. مذكرة مبدئه في بيان الالتزامات للأستاذ أحمد

إبراهيم ٣٦، ٣٧، والمداخل إلى نظرية الالتزام العامة للدكتور

مصطفى السزرقا ٢/ ٩٦ وما بعدها، ومصادر الحق للدكتور

السهوري ٣٩/ ١ وما بعدها.

(١) المشور في القواعد ٢/ ٣٩٧، ٣٩٨

(٢) المشور في القواعد ٣/ ٣٩٢

(٣) وقواعد الأحكام في مصالح الأنام ٢/ ٦٩، ٧٣ وأحكام القرآن

للجصاص ٢/ ٣٦٠، وأحكام القرآن لابن العربي ٢/ ٥٢٤

بلا سبب) وهم يعنون بذلك : أن من أدى عن غيره ديناً أو أحدث له منفعة فقد افتقر المؤدي وأثرى المؤدي عنه بلا سبب، وبذلك يصبح المثري ملزماً بأداء أو ضمان ما آداء عنه غيره أو قام به .

وليست هناك قاعدة يندرج تحتها ذلك، وإنما هي مسائل متفرقة في أبواب الفقه، كإنفاق المرتين على الرهن، والمتنقط على اللقيط أو اللقطة، والتفقة على الرقيق والزوجات والأقارب والبهائم إذا امتنع من يجب عليه الإنفاق، وإنفاق أحد الشريكين على المال المشترك مع غيبة الآخر أو امتناعه . ومن ذلك : بناء صاحب العلو السفلى بدون إذن صاحبه، أو إذن الحاكم لاضطراره لذلك، وبناء الحائط المشترك، ودفع الزكاة لغير المستحق . . وهكذا .

ففي مثل هذه المسائل يكون المنتفع ملزماً بما أدى عنه، ويكون لمن أنفق حق الرجوع بها أنفق في بعض الأحوال^(١).

وفي ذلك خلاف وتفصيل في بيان متى يحق له الرجوع، ومتى لا يحق، إذ القاعدة الفقهية، أن من دفع ديناً عن غيره بلا أمره يعتبر متبرعاً، ولا يرجع بها دفع .

والقاعدة الخامسة والسبعون في قواعد ابن رجب هي فيمن يرجع بها أنفق على مال غيره بغير إذنه، وفيها كثير من هذه المسائل .

(١) انظر في ذلك البرازية ٦/٦٥، ٦٦، ومنع الجليل ٣/٩٨، ومنع العمل المالك ٢/٢٧٥، ٢٨٨، ومنتهى الإرادات ٢/٢٤٣، ٢٥٠، ٢٥٥، ٤٨٢، والقواعد لابن رجب ص ١٣٧ وما بعدها، ومرشد المحررين المواد ٢٠٢، ٢٦٥، وجمع الضمانات ٤٥٨، ٤٥٩

التفريط في الأمانات كالودائع والرهون .

ففي كل ذلك يصير الفاعل ملزماً بضمان فعله، وعليه العوض في المثلي بمثله، وفي القيمي بقيمته، وهذا في الجملة، إذ من الإتلاقات ما لا ضمان فيه، كمن صال عليه إنسان أو بهيمة ولم يندفع إلا بالقتل فقتله، كما أن من الأعمال المباحة ما فيه الضمان، كالمضطر الذي يأكل مال غيره، ففيه الضمان عند غير المالكية .

والضابط في ذلك كما قال الزركشي : أن التعدي مضمون أبداً إلا ما قام دليله، وفعل المباح ساقط أبداً إلا ما قام دليله .

والأصل في منع الضرر قول النبي ﷺ : ولا ضرر ولا ضرار^(١) وفي كل ما سبق تفصيلات كثيرة ننظر في مصطلحاتها وأبوابها .

(٢) الفعل النافع أو (الإثراء بلا سبب) :

١٢ - قد يقوم الإنسان بفعل نافع لغيره، فيصير دائناً لذلك الغير بما قام به أو بآدى عنه . وهذا ما يسميه المشتغلون بالفقه في العصر الحديث (الإثراء

(١) انظر في ذلك أشباه ابن نجيم ٢٨٩، ٢٩٠، والمفتوري في القواعد ٢/٦٠، ٣٢٢ - ٣٣٢، والتبصرة لابن فرحون بهامش فتح العلي ٢/٣٤٦ - ٣٥٨ نشر دار المعارف بيروت، والفروق للقرافي ١/١٩٥، ١٩٦، والقواعد لابن رجب من ٢٠٤ - ٢٠٥ و٢٨٥ - ٢٩١ .

وحديث : ولا ضرر ولا ضرار . . . أخرجه مالك من حديث يحيى المازني مرسلًا، ووصله ابن ماجة عن حبة بن الصامت : وفي إسناداه انقطاع . والحديث حسنه النووي وقال : له طرق يقوي بعضها، بعضها وقال العلاني : للحديث شواهد يتبني مجموعها إلى درجة الصحة أو الحسن المحتج به . (الموطأ ٢/٧٤٥ ط عيسى الحلبي، وسنن ابن ماجة ٢/٧٨٤ ط عيسى الحلبي، وفيض القدير ٦/٤٣١، ٤٣٢ ط المكتبة التجارية) .

أمواتهم).^(١) وذلك لوفور الشفقة في الولي وعدم حسن تصرف القاصر.

ومن ذلك الالتزام بقبول الميراث، وغير ذلك مما يعتبر المسلم ملتزما به دون توقف على قبوله.

يقول الكاساني: اللزوم هنا يلزم من له ولاية الإلزام، وهو الله تبارك وتعالى، فلم يتوقف على القبول، كسائر الأحكام التي تلزم بإلزام الشرع ابتداء.^(٢)

على أنه يمكن أن يضاف إلى هذه الأسباب: الشروع، فمن شرع في عبادة غير واجبة أصبح ملتزما بإقامتها بالشروع فيها، ووجب القضاء بفسادها، كما يقول المالكية والحنفية.^(٣)

هذه هي المصادر الثلاثة (الفعل الضار- والفعل النافع- والشرع) التي عدّها المشتغلون بالفقه الإسلامي في العصر الحديث من مصادر الالتزام، إلا أنها في الحقيقة تعتبر من باب الإلزام، وليست من باب الالتزام، كما مر في كلام الكاساني.

١٥ - والفقهاء عبروا في التصرفات الناشئة عن إرادة الإنسان بأنها التزام، أما ما كان بغير إرادته فالتعبير فيها بالإلزام أو اللزوم. ذلك أن الالتزام الحقيقي هو ما أوجبه الإنسان على نفسه والتزم به. ولذلك يقول القرافي: إن الكافر إذا أسلم يلزومه ثمن البياعات وأجر الإجازات ودفع الديون التي اقترضها ونحو ذلك، ولا يلزمه القصاص والغصب

وتنظر هذه المسائل في أبواب الفقه، كالشركة الرهن واللقطة والزكاة وغيرها، وفي مجمع الضمانات كثير من هذه الأمثلة، وفي الفروق لقرافي: كل من عمل عملا أو أوصل نفعاً لغيره من مال أو غيره بأمره أو بغير أمره نفذ ذلك، فإن كان متبرعا لم يرجع به، أو غير متبرع وهو منفعة فله أجر مثله، أو مال فله أخذه ممن دفعه عنه بشرط أن يكون المنتفع لا بد له من عمل ذلك.^(٤)

(٣) الشرع :

١٤ - يعتبر المسلم بإسلامه ملتزما بأحكام الإسلام وتكاليفه.

جاء في مسلم الثبوت: الإسلام: التزام حقيقة ما جاء به النبي ﷺ.^(٥)

ومما يعتبر المسلم ملتزما به ما يلزمه به الشارع نتيجة ارتباطات وعلاقات خاصة. ومن ذلك: إلزامه بالنفقة على أقاربه الفقراء، لقوله تعالى: (وعلى المولود له رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ). وقوله سبحانه (وعلى الوارث مثل ذلك)^(٦) وقوله تعالى: (وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا).^(٧)

ومن ذلك الولاية الشرعية، كولاية الأب والجد لقوله تعالى: ﴿وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النُّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ

(١) سورة النساء / ٦

(٢) منح الجليل ٢/ ٤٤٧، والمهذب ٢/ ١٦٦، ومنتهى الإرادات ٣/ ٢٥٤، والهداية ٢/ ٤٨، والأشباه للسيوطي ١٧٢، والبدائع ٣٣٢/٧

(٣) ابن عابدين ١/ ٤٥٢ ط أولى، والمحطاب ٢/ ٩٠ ط التجاعيليا.

(١) الفروق ٣/ ١٨٩، ومهذب الفروق ٣/ ٢١٩ (الفروق ١٧١) والمنثور ١/ ١٥٧

(٢) فوائذ الرهوت شرح مسلم الثبوت ١/ ١٨٠

(٣) سورة البقرة / ٢٣٣

(٤) سورة الإسراء / ٢٣

ومن ذلك ما أوجبه عليه من عقوبات وضمانات
متلفات والقيام بالنفقات وأعمال الولاية . أما
بالنسبة لتصرفات الإنسان الاختيارية فالأصل فيها
الإباحة . إذ لكل إنسان الحرية في أن يتصرف
التصرف المشروع الذي يلتزم به أمرا ، ما دام ذلك
لم يمس حقا لغيره .^(١) وقد تعرض له الأحكام
التكليفية الأخرى .

فيكون واجبا ، كبذل المعونة بيعا أو قرضا أو
إعارة للمضطر لذلك .^(٢) وكوجوب قبول الوديعة
إذا لم يكن من يصلح لذلك غيره ، وخاف إن لم
يقبل أن تهلك .^(٣)

ويكون مندوبا ، إذا كان من باب التبرعات التي
تعين الناس على مصالحتهم ، لأنه إرفاق بهم ،
يقول الله تعالى : (وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى) ،^(٤)
ولقول النبي ﷺ : « كل معروف صدقة » .^(٥)

ويكون حراما إذا كان فيه إعانة على معصية ،
ولذلك لا يصح إعارة الجارية لخدمة رجل غير

والنهب ، لأن ما رضي به حال كفره واطمأنت نفسه
بدفعه لمستحقه لا يسقط بالإسلام ، وما لم يرض
بدفعه لمستحقه كالقتل والغصب ونحوه فإن هذه
الأمور إنما دخل عليها معتمدا على أنه لا يوفيهما
أجلها ، فهذا كله يسقط ، لأن في إلزامه ما لم يعتقد
لزومه تنفيرا له عن الإسلام .^(١)

إلا إذا اعتبرنا هذه الإلزامات تنشئة التزامات
حكما وبذلك يمكن رد مصادر كل الالتزامات إلى
الشرع ، فالشرع هو الذي رسم حدودا لكل
التصرفات ، ما يصح منها وما لا يصح ، ورتب عليها
أحكامها .

لكن الله سبحانه وتعالى جعل لما أوجبه على
الإنسان أسبابا مباشرة ، ومن ذلك أنه جعل
تصرفات الإنسان الاختيارية سبب التزاماته .
ويوضح ذلك الزركشي إذ يقول : ما أوجبه الله
على المكلفين ينقسم إلى ما يكون سببه جنائية
ويسمى عقوبة ، وإلى ما يكون سببه إتلافا ويسمى
ضمانا ، وإلى ما يكون سببه التزاما ويسمى ثمنا أو
أجرة أو مهرا أو غيره ، ومنه أداء الديون والعواري
والودائع ، واجبة بالالتزام .^(٢)

ويقول : حقوق الأدميين المالية تحجب بسبب
مباشرتها من التزام أو إتلاف .^(٣)

الحكم التكليفي للالتزام :

١٦ - الالتزام بأحكام الإسلام أمر واجب على كل
مسلم .

(١) المتثور ٣/٣٩٣ ، ومتهى الإيرادات ٢/٢٦٠ ، والاختيار ٤/٤ ،

والمنفى ٥/٤٣٢

(٢) الفروق ٣/٩٤ ، ومنع الجليل ٢/٤٦٢ ، ٣/٤٦٢

(٣) المهذب ١/٣٦٥ ، ٣/٣٦٦ ، ومنع الجليل ٤/١١٩ ، في باب
اللفظة .

(٤) سورة المائدة ٢

(٥) الاختيار ٣/٤٨ ، ٥٥ ، ومنع الجليل ٣/٤٦ ، والمهذب

١/٤٤٧ ، ٤٥٣ ، والمنفى ٥/١٤٩

وحديث : « كل معروف صدقة » أخرجه البخاري ومسلم مرفوعا .

(فتح الباري ١٠/٤٤٧ ط السلفية ، وصحيح مسلم ٢/٦٩٧ ط

مصطفى الحلي) .

(١) الفروق للقرافي ٣/١٨٤ - ١٨٥ ط دار المعركة .

(٢) المتثور في القواعد للزركشي ٣/٣٩٢

(٣) المتثور ٢/٦٠

والحج، وكمن قام إلى الصلاة فنوى وكبر فقد عقد لها لربه بالفعل.^(١)

كذلك يكون الالتزام بمقتضى العادة، ومن القواعد الفقهية (العادة محكمة) ومن ذلك من تزوجت وهي ساكنة في بيت لها، فسكن الزوج معها، فلا كراء عليه، إلا أن تبين أنها ساكنة بالكراء.^(٢)

ويلاحظ أن أغلب الالتزامات قد ميزت بأسماء خاصة، فالالتزام بتسليم الملك بم عوض بيع، وبدونه هبة أو عطية أو صدقة، والالتزام بالتمكين من المنفعة بعوض إجارة، وبدونه إعارة أو وقف أو عمري، وسمى الترام الدين ضماناً، ونقله حوالة، والتنازل عنه إبراء، والتزام طاعة الله بنية القرية: نذراً.^(٣) وهكذا.

ولكل نوع من هذه الالتزامات صيغ خاصة سواء أكانت صريحة، أم كناية تحتاج إلى نية أو قرينة، وتظهر في أبوابها.

وقد ذكر الفقهاء ألفاظاً خاصة تعتبر صريحة في الالتزام وهي: التزمت، أو ألزمت نفسي. ومنها أيضاً لفظ (علي) أو (إلي)، جاء في الهداية^(٤) في باب الكفالة لوقال: علي أو إلي تصح الكفالة، لأنها صيغة الالتزام، وقال مثل ذلك ابن عابدين. وفي نهاية المحتاج: ^(٥) شرط الصيغة في الإقرار لفظ

محرم، ولا الوصية بخمر لمسلم، ولا نذر المعصية.^(١)

ويكون مكروهها، إذا أعان على مكروهه، كمن يفضل بعض أولاده في العطية.^(٢)

أركان الالتزام: ١٧ - ركن الالتزام عند الحنفية هو: الصيغة فقط ويزاد عليها عند غيرهم: الملتزم (يكسر الزاي) والملتزم له، والملتزم به، أي محل الالتزام.

أولاً: الصيغة:

١٨ - تتكون الصيغة من الإيجاب والقبول معا في الالتزامات التي تتوقف على إرادة الملتزم والملتزم له، كالنكاح وكعقد المعاوضات، مثل البيع والإجارة، وهذا باتفاق.

أما الالتزامات بالتبرعات كالوقف والوصية والهبة ففيها اختلاف الفقهاء بالنسبة للقبول.^(٣) ومن الالتزامات ما يتم بإرادة الملتزم وحده باتفاق، كالنذر والعنق واليمين.

وصيغة الالتزام (الإيجاب) تكون باللفظ أو ما يقوم مقامه من كتابة أو إشارة مفهومة ونحوها مما يدل على إلزام الشخص نفسه ما التزمه.^(٤)

وقد يكون الالتزام بالفعل كالشروع في الجهاد

(١) جواهر الإكليل ١٤٥/٢، والمهذب ٤٥٩/١

(٢) جواهر الإكليل ١٤٥/٢، والشرح الصغير ٣٥/٤، والمغني ٦٦٦/٥

(٣) تكملة ابن عابدين ٣٠٣/٢، والبدائع ٢/٦، ١١٥، وجواهر الإكليل ١٧/٢، ونهاية المحتاج ٤٢٤/٤، وقواعد الأحكام ٧٣/٢، وأشباه السبوطي ٣٠٣، ٣٠٤، والمغني ٦٠٠/٥، ٦٠١، والمتنور ٤٠٥/٢

(٤) نهاية المحتاج ٤٣٩/٤، ٧٦/٥، وفتح المعلي ٢١٨/١

(١) إعلام الموقعين ١٣٢/٢، وأحكام القرآن لابن العربي

٥٢٦/٢، والقواعد لابن رجب ٢٣٣/٢

(٢) فتح المعلي المالك ٢٤٨/١

(٣) فتح المعلي المالك ٢١٨/١ ط دار المعرفة.

(٤) الهداية ٨٧/٣، وابن عابدين ٢٥٣/٤

(٥) نهاية المحتاج ٧٦/٥، ٢٠٩/٨، وقليوب ٣٢٩/٢

من يصح أن يملك، أو يملك الناس الانتفاع به كالساجد والقنطرة.^(١)

وعلى ذلك فإنه يصح الالتزام للحمل، ولمن سيوجد، فتصح الصدقة عليه والهبة له.^(٢) وعند المالكية تجوز الوصية لميت علم الموصي بموته، ويصرف الموصى به في قضاء ما عليه من الديون، وإلا صرف لورثته وإلا بطلت الوصية.^(٣)

كما أن كفالة دين الميت المفلس جائزة، وقد أقر النبي ﷺ ذلك، فقد روى البخاري عن سلمة بن الأكوع «أن النبي ﷺ أتى برجل يصلي عليه فقال: هل عليه دين؟ قالوا: نعم ديناران، قال: هل ترك لهما وفاء؟ قالوا: لا، فتأخر، فقييل: لم لا تصلي عليه؟ فقال: ما تنفعه صلاتي وذمته مرهونة إلا إن قام أحدكم فضمنه، فقام أبو قتادة فقال: هما علي يا رسول الله، فصلى عليه النبي ﷺ». ^(٤)

أو كسابقة من ناطق أو إشارة من أخرس تشمر بالالتزام بحق، مثل: لزيم هذا الثوب، و«علي» و«في ذمتي» للمدين الملتزم، و«معي» و«عندي» للعين.

ثانياً: الملتزم:

١٩ - الملتزم هو من التزم بأمر من الأمور كتسليم شيء، أو أداء دين، أو القيام بعمل. والالتزامات متنوعة على ما هو معروف.

فما كان منها من باب المعاوضات فإنه يشترط فيه في الجملة أهلية التصرف. وما كان من باب التبرعات فيشترط فيه أن يكون أهلاً للتبرع.^(١)

وفي ذلك تفصيل من حيث تصرف الوكيل والولي والفضولي، ومن الفقهاء من أجاز وصية السفينة والصبي المميز كالحنايلة.^(٢) وينظر ذلك في أبوابه.

ثالثاً: الملتزم له:

٢٠ - الملتزم له الدائن، أو صاحب الحق: فإن كان الالتزام تعاقدياً، وكان الملتزم له طرفاً في العقد، فإنه يشترط فيه الأهلية، أي أهلية التعاقد على ما هو معروف في العقود، وإلا تم ذلك بواسطة من ينوب عنه.

وإذا كان الالتزام بالإرادة المنفردة فلا يشترط في الملتزم له ذلك.

والذي يشترط في الملتزم له في الجملة أن يكون

(١) فتح العلي المالك ٢١٧/١، ونهاية المحتاج ٤٦٤/٥، ٤٢٠/٤، ٣٤/٦، والبدائع ١١٨/٦، ٢٠٧، والمادة ١٦٨ من مرشد الحيران.

(٢) انتهى الإيرادات ٥٣٩/٢

(١) فتح العلي المالك ٢١٧/١

(٢) الاختيار ٦٤/٥، وفتح العلي ٢٤٨/١، ٢٤٩، والمغني ٥٦/٦، ٥٨

(٣) جواهر الإكليل ٣١٧/٢

(٤) جواهر الإكليل ١٠٩/٢، ونهاية المحتاج ٤١٨/٤، والمغني ٥٩١/٤

وحدث: «سلمة بن الأكوع . . . أخرجه البخاري بلفظ: وكنا جلوساً عند النبي ﷺ إذ أتى بجناتة فقالوا: صل عليها، فقال: هل عليه دين؟ قالوا: لا. قال: فهل ترك شيئاً؟ قالوا: لا. فصلى عليه. ثم أتى بجناتة أخرى فقالوا: يا رسول الله صل عليها، قال: هل عليه دين؟ قيل: نعم. قال: فهل ترك شيئاً؟ قالوا: ثلاثة دنائير، فصلى عليها، ثم أتى بالثالث فقالوا: صل عليها، قال: هل ترك شيئاً؟ قالوا: لا. قال: فهل عليه دين؟ قالوا: ثلاثة دنائير. قال: صلوا على صاحبكم. قال أبو قتادة: صل عليه يا رسول الله وصلي دينه، فصلى عليه» (فتح الباري ٤٦٧، ٤٦٦/٤ ط السلفية).

آخر، فما يجوز الالتزام به في تصرف قد لا يجوز الالتزام به في تصرف آخر.

إلا أنه يمكن إجمال الشروط بصفة عامة مع مراعاة الاختلاف في التفاصيل. وبيان ذلك فيما يلي:

أ - انتفاء الغرر والجهالة :

٢٢ - يشترط بصفة عامة في المحل الذي يتعلق به الالتزام انتفاء الغرر، والغرر ينتفي عن الشيء - كما يقول ابن رشد - بأن يكون معلوم الوجود، معلوم الصفة، معلوم القدر، ومقدورا على تسليمه.

وانتفاء الغرر شرط متفق عليه في الجملة في الالتزامات التي تترتب على المعاولات المحضة كالبيع والإجارة، مبيعا وثمنا ومنفعة وعملا وأجرة. (١)

هذا مع استثناء بعضها بالنسبة لوجود محل الالتزام وقت التصرف كالسلم والإجارة والاستصناع، فلأنها أجزأت استحسانا مع عدم وجود المسلم فيه والمنفعة والعمل، وذلك للحاجة. ويراعى كذلك الخلاف في بيع الثمر قبل بدو صلاحه.

وإذا كان شرط انتفاء الغرر متفقاً عليه في المعاولات المحضة، فإن الأمر يختلف بالنسبة لغيرها من تبرعات كالهبة بلا عوض والإعارة،

كما أنه يجوز الالتزام للمجهول، فقد نص الفقهاء على صحة تنفيل الإمام في الجهاد بقوله محرراً للمجاهدين: من قتل قتيلاً فله سلبه، وعندئذ من يقتل عدواً يستحق أسلابه، ولولم يكن ممن سمعوا مقالة الإمام. (١)

ومن ذلك ما لوقال رجل: من يتناول من مالي فهو مباح فتناول رجل من غير أن يعلم. (٢)

ومن ذلك أيضاً بناء سقاية للمسلمين أو خان لأبناء السبيل. (٣)

وينظر تفصيل ذلك في مواضعه.

رابعا : محل الالتزام (الملتزم به):

٢١ - الالتزام هو إيجاب الفعل الذي يقوم به الملتزم كالالتزام بتسليم المبيع للمشتري، وتسليم الثمن للبائع، وكالاتزام بأداء الدين، والمحافظة على الوديعة، وتمكين المستأجر والمستعير من الانتفاع بالعين، والموهوب له من الهبة، والمسكين من الصدقة، والقيام بالعمل في عقد الاستصناع والمساقاة والمزارة، وفعل المنذور، وإسقاط الحق... وهكذا.

وهذه الالتزامات ترد على شيء تتعلق به، وهو قد يكون عيناً أو ديناً، أو منفعة أو عملاً، أو حقاً، وهذا ما يسمى بمحل الالتزام أو موضوعه.

ولكل محل شروط خاصة حسب طبيعة التصرف المرتبط به، والشروط قد تختلف من تصرف إلى

(١) بداية المجتهد ٢/١٤٨، ١٧٢، ٢٢٠، ٢٢٦، والبذائع ٣/٥، ١٤٧، ١٤٨، ١٥٦، ١٥٨، والمهذب ١/٤٠٢ وما بعدها، ونهاية المحتاج ٣/٢١، ٢٢ وإسلام الموثق ٢/٢٨، والمغني ٥/٤٣٤ - ٤٣٧، وأشباه ابن نجيم ٩١، ٩٢، والمنثور في القواعد ٢/٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٣

(١) ابن عابدين ٣/٢٣٨، والاختيار ٤/١٣٢، وشرح منتهى

الإرادات ٢/١٠٧

(٢) نكلمة ابن عابدين ٢/٢٩٩

(٣) الاختيار ٣/٤٥

المال، كالصدقة والهبة والإبراء، فإن هذه التصرفات لا يقصد بها تنمية المال، بل إن فاتت على من أحسن إليه بها لا ضرر عليه، فإن لم يبدل شيئا بخلاف القسم الأول إذا فات بالغرر والجهالات ضاع المال المبذول في مقابلته، فاقترضت حكمة الشرع منع الجهالات فيه. أما الإحسان الصرف فلا ضرر فيه، فاقترضت حكمة الشرع وحشه على الإحسان التوسعة فيه بكل طريق، بالمعلوم والمجهول، فإن ذلك أيسر لكثرة وقوعه قطعاً، وفي المنع من ذلك وسيلة إلى تقليله، فإذا وهب له عبده الأبق جاز أن يجده، فيحصل له ما ينتفع به ولا ضرر عليه إن لم يجده، لأنه لم يبدل شيئا.

وهذا فقه جميل. ثم إن الأحاديث لم يرد فيها ما يعم هذه الأقسام حتى نقول: يلزم منه مخالفة نصوص الشرع، بل إنها وردت في البيع ونحوه.

٢٥ - وأما الوساطة بين الطرفين فهو النكاح، فهو من جهة أن المال فيه ليس مقصوداً - وإنما مقصده المودة والألفة والسكون - يقتضي أن يجوز فيه الجهالة والغرر^(١) مطلقاً، ومن جهة أن صاحب الشرع اشترط فيه المال بقوله تعالى: ﴿أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾^(٢) يقتضي امتناع الغرر والجهالة فيه. فلو جاز الشبهين توسط مالك فجزوز فيه الغرر القليل دون الكثير، نحو عبد من غير تعيين وشورة بيت (وهي الجهان)، ولا يجوز على العبد الأبق والبعر الشارد، لأن الأول يرجع فيه إلى الوسط

وثبقات كالرهن والكفالة وغيرها. فمن الفقهاء من يبيح الالتزام بالمجهول بالمعذور وبغير المقدور على تسليمه، ومنهم من لا يبيح ذلك. وأكثرهم تمسكاً بذلك الحنفية والشافعية.

٢٣ - ومن العسير في هذا المقام تتبع كل التصرفات لمعرفة مدى انطباق شرط انتفاء الغرر على كل تصرف.

ولذلك سنكتفي ببعض نصوص المذاهب التي تلقى ضوءاً على ذلك، على أن يرجع في التفصيلات إلى مواضعها:

(١) في الفروق للقرافي: الفرق الرابع والعشرون بين قاعدة: ما تؤثر فيه الجهالات والغرر، وقاعدة: ما لا يؤثر فيه ذلك من التصرفات.

وردت الأحاديث الصحيحة في نفيه عليه الصلاة والسلام عن بيع الغرر وعن بيع المجهول. واختلف العلماء بعد ذلك، فمنهم من عممه في التصرفات، وهو الشافعي، فمنع من الجهالة في الهبة والصدقة والإبراء والخلع والصلح وغير ذلك. ومنهم من فصل، وهو مالك، بين قاعدة ما يجنب فيه الغرر والجهالة، وهو باب الماكسات والتصرفات الموجبة لتنمية الأموال وما يقصد به تحصيلها، وقاعدة ما لا يجنب فيه الغرر والجهالة، وهو ما لا يقصد لذلك، وانقسمت التصرفات عنده ثلاثة أقسام: طرفان وواسطة.

٢٤ - فالطرفان: أحدهما معاوضة صرفة، فيجتنب فيها ذلك إلا ما دعت الضرورة إليه عادة.

وثانيهما ما هو إحسان صرف لا يقصد به تنمية

(١) جواز الغرر والجهالة مقصود بها الصداق بدليل ما بعد.

(٢) سورة النساء / ٢٤

معها^(١)

٢٦ - (٢) في المنشور للزركشي : من حكم العقود اللازمة أن يكون العقود عليه معلوما مقدوراً على تسليمه في الحال، والجائز قد لا يكون كذلك، كالجعالة تعقد على رد الأبق.

ثم قال : حيث اعتبر العوض في عقد من الطرفين أو من أحدهما فشرطه أن يكون معلوما، كتمن المبيع وعوض الأجرة، إلا في الصداق وعوض الخلع، فإن الجهالة فيه لا تبطله، لأن له مراداً (بدلاً) معلوما وهو مهر المثل، وقد يكون العوض في حكم المجهول، كالعوض في المضاربة والمساواة.^(٢)

(٣) في إعلام الموقعين بعد أن قرأين القيم أن العلة في بطلان بيع المعدم هي الغرر قال : وكذلك سائر عقود المعاوضات بخلاف الوصية فإنها تبرع محض، فلا غرر في تعلّقها بالموجود والمعدم، وما يقدر على تسليمه وما لا يقدر، وطوّده (مثاله) : الهبة، إذ لا محذور في ذلك فيها، وقد صح عن النبي ﷺ هبة المشاع المجهول في قوله لصاحب كُتْبة الشعر حين أخذها من المغنم، وسأله أن يبها له

المتعارف، والثاني ليس له ضابط فامتنع، وألحق الخلع بأحد الطرفين الأولين الذي يجوز فيه الغرر مطلقاً، لأن العصمة وإطلاقها ليس من باب ما يقصد للمعاوضة، بل شأن الطلاق أن يكون بغير شيء فهو كاهبة. فهذا هو الفرق، والفقه مع مالك رحمه الله.^(١)

وفي الفروق كذلك : اتفق مالك وأبو حنيفة على جواز التعليق في الطلاق والعتاق قبل النكاح وقبل الملك، فيقول للأجنبية : إن تزوجتك فأنت طالق، وللعبد : إن اشتريتك فأنت حر، فيلزمه الطلاق والعتاق إذا تزوج واشترى خلافاً للشافعي، ووافقنا الشافعي على جواز التصرف بالنذر قبل الملك، فيقول : إن ملكت ديناراً فهو صدقة.

وجميع ما يمكن أن يتصدق به المسلم في الذمة في باب المعاملات. ودليل ذلك.

أولاً : القياس على النذر في غير المملوك بجامع الالتزام بالمعدم.

وثانياً : قال الله تعالى : ﴿أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٢) والطلاق والعتاق عقدان عقدهما على نفسه فيجب الوفاء بهما.

وثالثاً : قوله عليه الصلاة والسلام : «المسلمون على شروطهم»^(٣)، وهذا شرطان فوجب الوقوف

ط عزت حبيد دعاس) والحاكم (المستدرک ٢/ ٤٩) من طريق كثيرين زيّد.

قال الذهبي : هذا الحديث لم يصححه الحاكم، وكثير ضعفه النسائي ومشاه غيره. وقد نوتش الترمذي في تصحيح حديثه، فإن في إسناده كثيرين جهالة وهو ضعيف جداً، قال الشوكاني بعد أن ذكر طرق الحديث المختلفة : ولا يخفى أن الأحاديث المذكورة والطرق يشهد بعضها لبعض فأقل أحوالها أن يكون المتن الذي اجتمعت عليه حسناً (نيل الأوطار ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩ ط دار الجليل)

(١) الفروق ٣/ ١٦٩

(٢) المنشور في القواعد للزركشي ٢/ ٤٠٠ - ٤٠٣، ٣/ ١٣٨، ١٣٩

(١) الفروق للقرافي ١/ ١٥٠، ١٥١

(٢) سورة المائدة ١

(٣) حديث : «المسلمون على شروطهم» أخرجه الترمذي (تحفة الأحوف ٤/ ٥٨٤ نشر السلفي) من طريق كثيرين جهالة وقال : هذا حديث حسن صحيح، وأبو داود (٤/ ١٩، ٢٠ =

هذين الرغيفين، وكذلك عقود المشاركات والأمانات المحضة، مثل أن يقول: ضارب بإحدى هاتين المائتين - وهما في كيسين - ودع الأخرى عندك ودعية. وأما الفسوخ فما وضع منها على التقلب والسراية صح في المبهم. كالطلاق والعناق.. الخ.

ب - قابلية المحل لحكم التصرف :
٢٨ - يشترط كذلك في المحل الذي يتعلق به الالتزام: أن يكون قابلاً لحكم التصرف، بمعنى ألا يكون التصرف فيه مخالفاً للشرع. وهذا الشرط متفق عليه بصفة عامة مع الاختلاف في التفاصيل.

يقول السيوطي: كل تصرف تقاعد عن تحصيل مقصوده فهو باطل. فلذلك لم يصح بيع الحرولا الإجارة على عمل محرم. (١)

ويقول ابن رشد في الإجارة: (٢) مما اجتمعوا على إبطال إجارتها: كل منفعة كانت لشيء محرم العين، كذلك كل منفعة كانت محرمة بالشرع، مثل أجر النوائح وأجر المغنيات، وكذلك كل منفعة كانت فرض عين على الإنسان بالشرع، مثل الصلاة وغيرها.

وفي المهذب: (٣) الوصية بما لا قرية فيه، كالوصية للكنيسة والوصية بالسلاح لأهل الحرب باطلة.

وباجملته فإنه لا يصح الالتزام بما هو غير

فقال: «أما ما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لك» (١)
٢٧ - (٤) في القواعد لابن رجب (٢) في إضافة الإنشاءات والإخبارات إلى المبهات قال: أما الإنشاءات فمعها العقود، وهي أنواع:

أحدها: عقود التمليكات المحضة كالبيع والصلح بمعناه (أي على بدل)، وعقود التوثيق كالرهن والكفالة، والتبرعات اللازمة بالعقد أو بالقبض بعدة كالهبة والصدقة، فلا يصح في مبهم من أعيان متفاوتة، كعبد من عبيد، وشاة من قطيع، وكفالة أحد هذين الرجلين، وضمان أحد هذين الدينين. وفي الكفالة احتمال، لأنه تبرع، فهو كالإعارة والإباحة، ويصح في مبهم من أعيان متساوية مختلفة، ككفيل من صبرة، فإن كانت متميزة متفرقة فيه احتمالان ذكرهما في التلخيص، وظاهر كلام القاضي الصحة.

والثاني: عقود معاوضات غير متمحضة، كالصداق وعوض الخلع والصلح عن دم العمد، ففي صحتها على مبهم من أعيان مختلفة وجهان: أصحهما الصحة.

والثالث: عقد تبرع معلق بالموت فيصح في المبهم بغير خلاف لما دخله من التوسع، ومثله عقود التبرعات، كإعارة أحد هذين الثوبين وإباحة أحد

(١) إعلام الموقعين ٢/ ٢٨.

وحديث: «أما ما كان لي ولبي عبد المطلب فهو لك».. أخرجه أحمد وأبو داود والنسائي والبيهقي مطولاً، وقال أحمد شاكر محقق مستند أحمد بن حنبل: إسناده صحيح (مستند أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد شاكر ١/ ٢١ رقم ٦٧٢٩، وهوون للمعبود ١٥/ ٣ ط الهند، وسنن النسائي ٥/ ٢٦٢ - ٢٦٤).

(٢) الفوائد لابن رجب ٣/.

(١) الأشباه للسيوطي ١٩٧/، ٣١٠

(٢) بداية المجتهد ٢/ ٢٢٠، والمغني ٤/ ٢٤٦، ٢٤٧

(٣) المهذب ١/ ٤٥٨

الفرار من العمل إذا كان لعمله أثر في العين، كالقصار والصباغ والتجار والحداد. ^(١)

والمرتبه له حق حبس المهرهون حتى يؤدي الرهن ما عليه . يقول ابن رشد : حق المرتبه في الرهن أن يسكه حتى يؤدي الرهن ما عليه ، والرهن عند الجمهور يتعلق بجمله الحق المهرهون فيه وبعضه ، أعني أنه إذا رهنه في عدد ما ، فادى منه بعضه ، فإن الرهن بأسره يبقى بعد بيد المرتبه حتى يستوفي حقه . وقال قوم : بل يبقى من الرهن بيد المرتبه بقدر ما يبقى من الحق ، وبحجة الجمهور أنه محبوس بحق ، فوجب أن يكون محبوسا بكل جزء منه ، أصله (أي المقيس عليه) حبس التركة على الورثة حتى يؤديوا الدين الذي على الميت . وحجة الفريق الثاني أن جميعه محبوس بجميعه ، فوجب أن يكون أبعاضه محبوسة بأبعاضه ، أصله الكفالة. ^(٢) ومن ذلك حبس المدين بما عليه من الدين ، إذا كان قادرا على أداء دينه ومأطل في الأداء ، وطلب صاحب الدين حبسه من القاضي ، وللغريم كذلك منعه من السفر ، لأن له حق المطالبة بحبسه. ^(٣)

(٣) التسليم والرد :

٣١ = يعتبر التسليم من آثار الالتزام فيما يلتزم الإنسان بتسليمه .

مشروع ، كالاتزام بتسليم الخمر أو الخنزير في بيع أو هبة أو وصية أو غير ذلك ، ولا الالتزام بالتعامل بالربا ، أو الزواج بمن تحرم عليه شرعا . وهكذا . وينظر تفصيل ذلك في مواضعه .

آثار الالتزام :

آثار الالتزام هي : ما ترتب عليه ، وهي المقصد الأصلي للالتزام . وتختلف آثار الالتزام تبعا لاختلاف التصرفات الملزمة واختلاف الملتزم به ، ومن ذلك :

(١) ثبوت الملك :

٢٩ = ثبت ملك العين أو المنفعة أو الانتفاع أو الموض وانتقاله للملتزم له في التصرفات التي تقتضي ذلك متى استوفت أركانها وشرائطها ، مثل البيع والإجارة والصلح والقسمة ، ومع ملاحظة القبض فيما يشترط فيه القبض عند من يقول به. ^(١) وهذا باتفاق .

(٢) حق الحبس :

٣٠ = يعتبر الحبس من آثار الالتزام . فالبائع له حق حبس المبيع ، حتى يستوفي الثمن الذي التزم به المشتري ، ^(٢) إلا أن يكون الثمن مؤجلا .

والمؤجر له حق حبس المنافع إلى أن يستلم الأجرة المعجلة . وللصانع حق حبس العين بعد

(١) بدائع الصنائع ٤/٢٠١ ، ٥/٢٤٣ ، والأشباه لابن نجيم ٣٤٦/

٣٥٣ ، والتكملة لابن عابدين ٢/٣٠٥ ، والسخيرة ١٥١ ،

ومنح الجليل ٢/٥٥٠ ، وجواهر الإكليل ٢/٢١٢ ، ٢١٧ ،

والأشباه للسيوطي ٣٤٤ - ٣٥١ ، والمتنور في القواعد ٢/٤٠٦ -

٤٠٨ ، والقواعد لابن رجب ٦٩

(٢) البدائع ٥/٢٤٩ ، ٢٥٠ ، والمتنور ١/١٠٦

(١) البدائع ٤/٢٠٣ ، ٢٠٤ ، والمداية ٣/٢٣٣ ، والمطلب ٤٣١/٥

(٢) بداية المجتهد ٢/٢٧٥ ، والمداية ٤/١٣٠

(٣) البدائع ٧/١٧٣ ، والقواعد لابن رجب ٨٧ ، والتبصرة

٢/٣١٩ ط دار المعرفة .

بامتلاكه، لكن يختلف نوع التصرف باختلاف نوع الملكية في الالتزام به، وذلك كما يأتي :

٣٢- أ- إذا كان الملتزم به تمليكا للعين أو للدين، فإنه يثبت للمالك حق التصرف فيه بكل أنواع التصرف من بيع وهبة وصية وعق واكل ونحو ذلك، لأنه أصبح ملكه، فله ولاية التصرف فيه .

وهذا إذا كان بعد القبض بلا خلاف، أما قبل القبض فإن الفقهاء يختلفون فيما يجوز التصرف فيه قبل القبض وبما يجوز.

وبالجمله فإنه لا يصح عند الحنفية والشافعية، وفي رواية عن الإمام أحمد التصرف في الأعيان المملوكة في عقود المعاوضات قبل قبضها . إلا العقار فيجوز بيعه قبل قبضه عند أبي حنيفة وأبي يوسف خلافاً للمحمد . ودليل منع التصرف قبل القبض قول النبي ﷺ لحكيم بن حزام : « لا تبع ما لم يقبضه »^(١) ولأن فيه غرر انفساخ العقد على اعتبار الهلاك .

وعند المالكية، والمذهب عند الحنابلة : أنه يجوز التصرف قبل القبض إلا في الطعام، فلا يجوز التصرف فيه قبل قبضه، لقول النبي ﷺ : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه »^(٢)

فالبائع ملتزم بتسليم المبيع للمشتري، والمؤجر ملتزم بتسليم العين وما يتبعها للمستأجر بحيث تكون مهيةً للانتفاع بها، والمشتري والمستأجر ملتزمان بتسليم العوض، وأجير الوحد (الأجير الخاص) ملتزم بتسليم نفسه، والكفيل ملتزم بتسليم ما التزم به، والزوج ملتزم بتسليم الموهوب عند من يرى وجوب الهبة، ورب المال في السلم والمضاربة مطالب بتسليم رأس المال .

وهكذا كل من التزم بتسليم شيء وجب عليه القيام بالتسليم .

ومثل ذلك رد الأمانات والمضمونات، سواء أكان الرد واجباً ابتداءً أم بعد الطلب، وذلك كالمدود والمستعار والمستأجر والقرض والمغصوب والمسروق واللقطه إذا جاء صاحبها، وما عند الوكيل والشريك والمضارب إذا فسخ المالك وهكذا .

مع اعتبار أن التسليم في كل شيء بحسبه، قد يكون بالإقباض، وقد يكون بالتخلية والتمكين من الملتزم به .^(٣)

(٤) ثبوت حق التصرف :

يثبت للملتزم له حق التصرف في الملتزم به

(١) حديث : « لا تبع ما لم يقبضه . . . أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي بلفظ : « لا تبع ما ليس عندك » قال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح، وأقر المنذري بحسن الترمذي (سنن أبي داود ٣/٧٦٨، ٧٦٩ ط عزت عبيد دهاش، ونجفة الأحوزي ٤/٤٣٠، ٤٣١ نشر السلفية، وسنن النسائي ٧/٢٨٩ ط المطبعة المصرية) .

(٢) حديث : « من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه . . . أخرجه البخاري من حديث عبيد الله بن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً . (فتح الباري ٤/٣٤٤ ط السلفية)

(١) البدائع ٤/٢٠٣، ٢٣٥/٥، ٢٤٣، ٧/٦١، ١٢، ٨٤، وابن عابدين ٤/٤٣، والتكملة ٢/٣٠٤، ومنع الجليل ٢/٥٥٠، والحارثي ٧/١٠٥، وبداية الجهد ٢/١٤٥، ومغني المحتاج ٢/٧٤، والمنثور ٣/٩٢، والأشباه للسيوطي ٣٥١، ٣٥٢، والقواعد لابن رجب ص ٥٣، ٦٩، ٧٤، والمغني ٤/٢١٨،

وأما الديون :

فعند الحنفية يجوز التصرف فيها قبل القبض إلا في الصرف والسلم :

أما الصرف فلأن كل واحد من بدلي الصرف مبيع من وجه وثمان من وجه . فمن حيث هو ثمن يجوز التصرف فيه قبل القبض ، ومن حيث هو مبيع لا يجوز ، فغلب جانب الحرمة احتياطاً .

وأما السلم فلأن المسلم فيه مبيع بالنص ، والاستبدال بالمبيع المنقول قبل القبض لا يجوز . وكذلك يجوز تصرف المقرض في القرض قبل القبض عندهم ، وذكر الطحاوي : أنه لا يجوز .

وعند المالكية يجوز التصرف في الديون قبل القبض فيما سوى الصرف والسلم ، فإن الإمام مالكا منع بيع المسلم فيه قبل قبضه في موضعين : أحدهما : إذا كان المسلم فيه طعاما ، وذلك بناء على مذهبه في أن الذي يشترط في صحة بيعه القبض هو الطعام ، على ما جاء عليه النص في الحديث .

والثاني : إذا لم يكن المسلم فيه طعاما فأخذ عوضه المسلم (صاحب الثمن) مالا يجوز أن يسلم فيه رأس ماله ، مثل أن يكون المسلم فيه عرضا والثمن عرضا بخلافه ، فيأخذ المسلم من المسلم إليه إذا حان الأجل شيئا من جنس ذلك العرض الذي هو الثمن ، وذلك أن هذا يدخله إما سلف وزيادة ، إن كان العرض المأخوذ أكثر من رأس مال السلم ، وإما ضمان وسلف إن كان مثله أو أقل .^(١)

وعند الشافعية إن كان الملك على الديون مستقرا ، كغرامة المتلف وبدل القرض جاز بيعه من عليه قبل القبض ، لأن ملكه مستقر عليه ، وهو الأظهر في بيعه من غيره . وإن كان الدين غير مستقر فإن كان مسلما فيه لم يجوز ، وإن كان ثمنا في بيع فيه قولان .

وعند الحنابلة : كل عوض ملك بعقد ينفسخ بهلاكه قبل القبض لم يجوز التصرف فيه قبل قبضه ، كالأجرة وبدل الصلح إذا كانا من المكيل أو الموزون أو المعدود ، وما لا ينفسخ العقد بهلاكه جاز التصرف فيه قبل قبضه ، كمحوض الخلع وأرش الجناية وقيمة المتلف .

أما ما يثبت فيه الملك من غير عوض ، كالوصية والهبة والصدقة ، فإنه يجوز في الجملة التصرف فيه قبل قبضه عند الجمهور .^(١)

٣٣ - ب - وإذا كان الملتزم به تمليكا للمنفعة ، فإنه يثبت للمالك المنفعة حق التصرف في الحدود المأذون فيها ، وتمليك المنفعة لغيره كما في الإجارة والوصية بالمنفعة والإعارة وهذا عند المالكية وفي الإجارة عند جميع المذاهب ، وفي غيرها اختلافهم ، والقاعدة عند الحنفية : أن المنافع التي تملك ببذل يجوز تمليكها ببذل كالإجارة ، والتي تملك بغير عوض لا

(١) ابن عابدين ١٦٢/٤ - ١٦٥ ، والبائع ٧٣٤/٥ ، والمداينة ٥٦/٣ ، وحاشية السوسقي ١٥١/٣ ، وبداية المجتهد ١٤٤/٢ - ١٤٦ ، ٢٠٥ ، ومعني المحتاج ٦٨/٢ ، ٦٩ ، والمهذب ٢٩٦/١ ، ٢٧٠ ، والمغني ١٢٦/٤ ، ١٢٧ ، ١٢٨ ، ومنتهى الإرادات ١٧٦/٢ ، والقواعد لابن رجب من ٧٨ إلى ٨٣

(١) البائع ٧٣٤/٥ ، وبداية المجتهد ٢٢٤/٢ نشر مكتبة الكليات الأزهرية .

بالمحافظة على دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم لقول النبي ﷺ في خطبته يوم النحر: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا»^(١).

أما بالنسبة لغير المسلمين، فإن مما يصون دماءهم وأموالهم التزام المسلمين بذلك بسبب العقود التي تتم معهم، كعقد الأمان المؤقت أو الدائم. إذ ثمة الأمان حرمة قتلهم واسترقاقهم وأخذ أموالهم، ما داموا ملتزمين بموجب عقد الأمان أو عقد الذمة^(٢).

ومن صيانة الأموال: الالتزام بحفظ الوديعة وجعلها في مكان أمين. وقد يجب الالتزام بذلك حرصاً على الأموال، ولذلك يقول الفقهاء: إن لم يكن من يصلح لأخذ الوديعة غيره وخاف إن لم يقبل أن تهلك تعين عليه قبولها، لأن حرمة المال كحرمة النفس، لما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «حُرْمَةُ مَالِ الْمُؤْمِنِ كَحُرْمَةِ دَمِهِ»^(٣). ولو

يجوز تملكها بعوض. فالستعير يملك الإعارة ولا يملك الإجارة^(٤).

٣٤ - ج - وإذا كان الملتزم به حق الانتفاع فقط، فإن حق التصرف يقتصر على انتفاع الملتزم له بنفسه فقط، كما في العارية عند الشافعية، وفي وجه عند الحنابلة، وكالإباحة للطعام في الضيافات^(٥).
٣٥ - د - وإذا كان الملتزم به إذناً في التصرف، فإنه يثبت للمأذون له حق التصرف المطلق إذا كان الإذن مطلقاً، وإلا اقتصر التصرف على ما أذن به، وذلك كما في الوكالة والمضاربة^(٦).
وفي كل ذلك تفصيل ينظر في موضعه.

(٥) منع حق التصرف :

٣٦ - قد ينشأ من بعض الالتزامات منع حق التصرف ومن أمثلة ذلك:
الرهن، فلا يصح تصرف الرهن في المرهون ببيع أو غيره، لأن المرتهن أخذ العين بحقه في الرهن، وهو التوثق باستيفاء دينه وقبض المرهون فالمرتهن بالنسبة إلى الرهن كغرماء المفلس المحجور عليه^(٧).

(٦) صيانة الأنفس والأموال :

٣٧ - الأصل أن المسلم ملتزم بحكم إسلامه

(١) حديث: «إِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ حَرَامٌ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا...» أخرجه البخاري ومسلم ضمن حديث طويل بلفظ: «فإن دماءكم وأموالكم» - قال محمد: وأحببه قال - وأعرضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا، في بلدكم هذا في شهركم هذا. (فتح الباري ١٠/٧، ٨ ط السلفية، وصحيح مسلم ٣/١٣٠٥ ط عيسى الحلبي).

(٢) البدائع ٧/١٠٥، والضواكحه الدواني ١/٤٦٨، والمغني ٢٣٨/٥، ٤٦٣، ٤٦٢/٧.

(٣) حديث: «حرمة مال المؤمن...» أخرجه أحمد في مسنده (٤٤٦/١) من طريق المجري من حديث عبدالله بن مسعود رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ: «سباب المسلم أخاه فسوق، وقاله كفر، وحرمة ماله كحرمة دمه»، قال أحمد شاكر: إسناده ضعيف لضعف المجري (المسند بتحقيق أحمد شاكر ٦/١٣٢) وأخرجه أبو نعيم في الحلية من حديث الحسن بن صالح=

(١) الأشياء لابن نجيم ص ٢٧٤، ٣٥٣، ومنع الجليل ٣/٤٨٦، ومغني المحتاج ٢/٣٨٩، والمغني ٥/٢٢٦.
(٢) المراجع السابقة.
(٣) البدائع ٦/٢٤، ٧/١٩٧، والمهذبة ٤/٣، والبدسوقي ٣/٣٠٤، ومغني المحتاج ٢/١٠٠، والمغني ٥/٨٤، ٩٤.
(٤) القواعد لابن رجب ص ٨٧، والمثثور ٣/٢٣٨.

إلى الضمان بأشياء منها: ترك الحفظ، لأن الأجير لما قبض المستأجر فقد التزم حفظه، وترك الحفظ المتلزم سبب لوجوب الضمان، كالمودع إذا ترك الحفظ حتى ضاعت الوديعة.

وكذلك يضمن بالإتلاف والإفساد إذا كان الأجير متعديا فيه، إذ الاستعمال المأذون فيه مقيد بشرط السلامة.^(١)

ويقول السيوطي: أسباب الضمان أربعة:
الأول: العقد، ومن أمثلته ضمان المبيع، والضمن المعين قبل القبض، والمسلم فيه، والمأجور. والثاني: اليد، مؤتمنة كانت كالوديعة والشركة والوكالة والمقارضة إذا حصل التعدي، أو غير مؤتمنة كالغصب والسوم والعارية والشراء فاسدا. والثالث: الإتلاف للنفس أو المال.

والرابع: الحيلولة.^(٢) ويقول ابن رشد: الموجب للضمان إما المباشرة لأخذ المال المخصوص أو لإتلافه، وإما المباشرة للسبب المتلف، وإما إثبات اليد عليه.^(٣) وفي القواعد لابن رجب: أسباب الضمان ثلاثة: عقد، ويد، وإتلاف.^(٤) وفي كل ذلك خلاف وتفصيلات وتفرعات تنظر في مواضعها.

حكم الوفاء بالالتزام وما يتعلق به:
٣٩ - الأصل في الالتزام أنه يجب الوفاء به امتثالا لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ﴾^(٥)

خاف على دمه لوجب عليه حفظه، فكذا ذلك إذا خاف على ماله.^(١)

ومن ذلك أخذ اللقطة واللقيط، إذ يجب الأخذ إذا خيف الضياع، لأن حفظ مال الغير واجب، قال ابن رشد: يلزم أن يؤخذ اللقيط ولا يترك، لأنه إن ترك ضاع وهلك، لا خلاف بين أهل العلم في هذا، وإنساختلفوا في لقطة المال، وهذا الاختلاف إنما هو إذا كانت بين قوم مأمونين والإمام عدل. أما إذا كانت بين قوم غير مأمونين فأخذها واجب قولاً واحداً.^(٢)

ومن ذلك الالتزام بالولاية الشرعية لحفظ مال الصغير واليتيم والسفيه.^(٣) وينظر تفصيل ذلك في مواضعه.

(٧) الضمان:

٣٨ - الضمان أثر من آثار الالتزام، وهو يكون بإتلاف مال الغير أو الاعتداء عليه بالغصب أو السرقة أو بالتعدي في الاستعمال المأذون فيه في المستعار والمستأجر أو بالتفريط وترك الحفظ كما في الوديعة. . . .

يقول الكاساني: تتغير صفة المستأجر من الأمانة

^(١) عن إبراهيم المجري عن أبي الأحوص عن ابن مسعود، ثم قال: غريب من حديث الحسن والمجري. وأخرجه الدارقطني والبزار وقال: تفرد به أبو شهاب. قال الألباني بعد سرد طرق الحديث المختلفة: والحديث بمجموع طرقه حسن (مجمع الزوائد ٤/ ١٧٢، وفرض القدير ٣/ ٣٨١، وغاية المرام في تخريج أحاديث الحلال والحرام ص ١٠٣).

(١) البدائع ٦/ ٢٠٧، والمهذب ١/ ٣٦٥، ٣٦٦

(٢) منع الجليل ٤/ ١١٩

(٣) الأشباه للسيوطي ١٧٢، والمهذب ١/ ٤٧٠

(١) البدائع للكاساني ٤/ ٢١١، ٢١٦/ ٦، ٢١٨

(٢) أشباه السيوطي/ ٣٩٠

(٣) بداية المجتهد ٢/ ٣١٦

(٤) القواعد لابن رجب ص ٢٠٤

(٥) سورة المائدة ١

للأعيان الواجب تسليمها، وللمديون التي تكون في الذمم كبذل القرض وثن المبيع والأجرة في الإجارة أو التي تنشأ نتيجة إنفاذ مال الغير على خلاف وتفصيل . .

ب - الالتزامات التي تنشأ نتيجة التعدي بالغضب أو السرقة أو الإتلاف أو التفريط .

ج - الأمانات التي تكون عند الملتزم، سواء أكانت بموجب عقد كالوديعة، أم لم تكن كاللقطة وكمن أطارت الريح ثوبا إلى داره .

د - نذر القربات، وهو ما يلتزم به الإنسان من قربات بدنية أو مالية طاعة وتقربا إلى الله سبحانه وتعالى .

هـ - الالتزامات التكليفية الشرعية، ومنها النفقات الواجبة .

فهذه الالتزامات لا خلاف في وجوب الوفاء بها، منجزة إن كانت كذلك، وبعد تحقق الشرط المشروع إن كانت معلقة، وعند دخول الوقت إن كانت مضافة، وسواء أكان الوفاء لا يجب إلا بعد الطلب أم يجب بدونه .

ويتحقق الوفاء بالأداء والتسليم أو القيام بالعمل أو الإبراء أو المقاصة وهكذا . ودليل الوجوب الآية السابقة، وكذلك قوله تعالى : ﴿وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِذَا عَاهدْتُمْ﴾^(١) وقوله تعالى : ﴿وَلْيُؤْفُوا نَذْرَهُمْ﴾^(٢) وقوله تعالى : ﴿فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ﴾^(٣) .

والتخلف عن الوفاء بغير عذر يستوجب العقوبة

والمراد بالعقود كما يقول الفقهاء : ما عقده المرء على نفسه من بيع وشراء وإجارة وكراء ومناكحة وطلاق ومزارعة ومصالحة وتخليك وتخيير وعتق وتدبير، وكذلك العهود والذمم التي نعقدها لأهل الحرب وأهل الذمة والخوارج، وما عقده الإنسان على نفسه لله تعالى من الطاعات كالحج والصيام والاعتكاف والنذر واليمين وما أشبه ذلك، فيلزم الوفاء بها .

وقول النبي ﷺ : «المسلمون على شروطهم»^(١) عام في إيجاب الوفاء بجميع ما يشرطه الإنسان على نفسه، ما لم تقم دلالة تخصه^(٢)

لكن هذا الحكم ليس عاما في كل الالتزامات، وذلك لتنوع الالتزامات بحسب الزوم وعدمه وبيان ذلك فيما يأتي :

(١) الالتزامات التي يجب الوفاء بها :

٤٠ - أ - الالتزامات التي تنشأ بسبب العقود اللازمة بين الطرفين، كالبيع والإجارة والصلح وعقود الذمة، فهذه الالتزامات متى تمت صحيحة لازمة وحب الوفاء بها مالم يحدث ما يقتضي الفسخ، كالمسكوك والاستحقاق والرد بالعيب، وهذا شامل

(١) حديث : «المسلمون على شروطهم . . . تقدم ترجمته في هامش لفرة (٢٤) .

(٢) القرطبي ٣٢٢/٣، وأحكام القرآن للجصاص ٣٦١/٢، ٣٦٢، وأحكام القرآن لابن العربي ٥٢٧/٢، والمتشوري القواعد ٣٩٢/٣، وبداية المجتهد ٤٢٧/١، والبدائع ٨٢/٥، ٩٠، والقساويد لابن رجب ٥٣، ٥٤، ١٣٦، ٢٢٢، وابن عابدين ٢٢٦/٤

(١) سورة النحل / ٩١

(٢) سورة الحج / ٢٩

(٣) سورة البقرة / ٢٨٣

اختلافهم في الإيجاب على الوفاء بالنذر المشروع عند الامتناع، فعند المالكية يقضى بالنذر المطلق إذا كان لمعين، وإن كان لغير معين يؤمر بالوفاء ولا يقضى به على المشهور، وقيل يقضى به، وفيه الخلاف أيضا عند الشافعية. ومن ذلك أن أبا حنيفة لا يميز الحجر في الدين، لأن في الحجر إهدار آدمية المدين، بل لا يميز للمحاكم التصرف في ماله، وإنما يجبره على بيعه لوفاء دينه. ^(١) وهكذا. وينظر تفصيل ذلك في مواضعه.

٢ - التزامات يستحب الوفاء بها ولا يجب :

٤٢ - أ - الالتزامات التي تنشأ من عقود التبرعات كالقرض والهبة والعارية والوصية.

ب - الالتزام الناشئ بالوعد، فهذه الالتزامات يستحب الوفاء بها، لأنها من المعروف الذي ندب إليه الشارع، يقول الله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾ ^(٢) ويقول النبي ﷺ: «من نفّس عن مسلم كربة من كرب الدنيا نفّس الله عنه كربة من كرب يوم القيامة» ^(٣) ويقول: «تهادوا تحابوا» ^(٤).

الدنيوية والأخروية، إذ العقوبة واجبة لقول النبي ﷺ: «لَيْلِي الْوَاجِدُ يَجْلُ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ» ^(١) فعقوبته جسه، وعرضه أن يجل القول في عرضه بالإغلاظ. وقال النبي ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ» ^(٢). ولذلك يجبر الممتنع عن الوفاء بالضرب أو الحبس أو الحجر ومنع التصرف في المال، أو بيع مال الملتزم والوفاء منه. إلا إذا كان الملتزم معسرا فيجب إنظاره لقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ ^(٣).

٤١ - وما سبق إنساها هو في الجملة، إذ للفقهاء في ذلك تفصيلات وتفريعات، ومن ذلك مثلا:

- (١) حديث: «لَيْلِي الْوَاجِدُ يَجْلُ عَرْضُهُ وَعُقُوبَتُهُ...» أخرجه أبو داود (سنن أبي داود ٤٥/٤ ط استنبول) والنسائي (٣١٦/٧ ط المطبعة المصرية) وابن ماجه (٨١١/٢) ط مصطفى الحلبي. وقال الحافظ ابن حجر: إسناده حسن (فتح الباري ٦٢/٥ ط السلفية).
- (٢) حديث: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظُلْمٌ...» أخرجه البخاري ومسلم مرفوعا من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (فتح الباري ٦١/٥ ط السلفية، وصحيح مسلم ١١٩٧/٣ ط مصطفى الحلبي).
- (٣) سورة البقرة / ٢٨٠

ونظر الهداية ٣/ ١٠٤، ٢٨٥، ٢٨٦، والبذائع ٥/ ٩٠، ١٧١/ ١٠٧، ١٤٨/ ٧، ١٦٤، ١٧٣، ٢١٧، وابن عابدين ١/ ٤٥٨، ٢/ ٦٣٥، والتكملة لابن عابدين ٢/ ٣٥١، والفرق للقرائين الفرق ٢٣٦، والبصرة لابن فرحون ٢/ ٣١٨-٣٣٠، والقوانين الفقهية لابن جزي ٢٠٨، ٢٠٩، وبداية المجتهد ١/ ٢٢٢، ٢/ ٢٨٥، والقواعد لابن رجب ص ٣١، ٣٣، ٥٣، ٥٤، ٨٧، ١٤٥، ٢٤٥، والمغني ٤/ ٢١٩، ٤٤٧-٥٠٢، ٥٩١، ٩/ ١، والمنثور في القواعد ١/ ١٠١، ٣/ ١٠٩، ١١٠، ٣٢٣، ومعني المحتاج ٢/ ٧٤، وبداية المحتاج ٤/ ١٠٠، ١٠١، وقليوبي ٢/ ٢٨٦، وفتح علي المالك ١/ ٢١٢، ٢٥١، ٢٥٢ ط دار المعرفة.

(١) الهداية ٣/ ٢٨٥، وفتح علي المالك ١/ ٢٥١، ٢٥٢ نردار المعرفة، والمنثور في القواعد ٣/ ١٠٩

(٢) سورة المائدة / ٢

(٣) حديث: «مَنْ نَفَسَ عَنْ مُسْلِمٍ كَرِبَةً مِنْ كَرَبِ الدُّنْيَا نَفَسَ اللَّهُ عَنْهُ كَرِبَةً مِنْ كَرَبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ...» أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا. (صحيح مسلم ٤/ ٢٠٧ ط عيسى الحلبي).

(٤) حديث: «تَهَادَوْا تُحَابَوْا...» أخرجه مالك مرسلا من حديث عطاء بن أبي مسلم عبدالله الحارثي وإسناده

وينظر تفصيل ذلك في مواضعه.

٤٣ - والوعد كذلك يستحب الوفاء به باتفاق.

يقول القرافي: من أدب العبد مع ربه إذا وعد ربه بشيء لا يخلفه إياه، لاسيما إذا التزمه وصمم عليه، فأدب العبد مع الله سبحانه وتعالى بحسن الوفاء وتلقي هذه الالتزامات بالقبول.

لكن الوفاء به ليس بواجب في الجملة، ففي البدائع: الوعد لا شيء فيه وليس بلازم، وفي منتهى الإرادات: لا يلزم الوفاء بالوعد نصاً، وفي نهاية المحتاج: لو قال: أؤدي المال أو أحضر الشخص، فهو وعد لا يلزم الوفاء به، لأن الصيغة غير مشعرة بالالتزام.^(١)

إلا أنه إذا كانت هناك حاجة تستدعي الوفاء بالوعد فإنه يجب الوفاء به. فقد نقل ابن عابدين عن جامع الفصولين: لو ذكر البيع بلا شرط، ثم ذكر الشرط على وجه العدة، جاز البيع ولزم الوفاء بالوعد، إذ المواعيد قد تكون لازمة فيجعل لازماً لحاجة الناس.

والمشهور عند المالكية أن الوعد يلزم ويقضى به إذا دخل الموعود بسبب الوعد في شيء، قال سحنون: الذي يلزم من الوعد إذا قال: أهدم دارك وأنا أسلفك ما تبني به، أو أخرج إلى الحج أو اشتري سلعة أو تزوج وأنا أسلفك، لأنك أدخلته بوعدك في ذلك، أما مجرد الوعد فلا يلزم الوفاء به، بل الوفاء به من مكارم الأخلاق.

= والمهذب ١/ ٣١٠، ٣٧٠، ٤٥٤، ٤٦٨، ومنتهى الإرادات ٢/ ٢٧٧، ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٤٥، والمنهاج ٤/ ٣٤٩، ٢٢٩، والقواعد لابن رجب ص ١١٠، ١١١

(١) الفروق للقسري ٣/ ٩٥، والبدائع ٧/ ٨٤، ٨٥، ومنتهى الإرادات ٣/ ٤٥٦، ونهاية المحتاج ٤/ ٤٤١

لكن لا يجب الوفاء بها، ففي الوصية يجوز بالاتفاق الرجوع فيها مادام الموصي حياً.

وفي العارية والقرض يجوز الرجوع بطلب المستعار وبدل القرض في الحال بعد القبض، وهذا عند غير المالكية، بل قال الجمهور: إن المقرض إذا أجل القرض لا يلزمه التأجيل، لأنه لو لم يمهله في الأجل لم يبق تبرعاً.

أما المالكية فإن العارية والقرض إذا كانا مؤجلين فذلك لازم إلى أن ينقضي الأجل، وإن كانا مطلقين لزم البقاء فترة ينتفع بمثلها فيها، واستندوا إلى ما روي عن النبي ﷺ أنه «ذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل أن يسلفه ألف دينار فدفعها إليه إلى أجل مسمى».^(١) وقال ابن عمر وعطاء: إذا أجله في القرض جاز.

ويجوز الرجوع في الهبة قبل القبض عند الجمهور، فإذا تم القبض فلا رجوع عند الشافعية والحنابلة إلا فيما وهب الوالد لولده، وعند الحنفية يجوز الرجوع إن كانت لأجنبي.

أما المالكية فلا رجوع عندهم في الهبة قبل القبض ويعده في الجملة، إلا فيما يهب الوالد لولده.^(٢)

= معضل. قال ابن المبارك: حديث مالك جيد، وقال ابن عبد البر: هذا يتصل من وجوه شتى، حسان كلها. (الوطا) لأقسام مالك ٩٠٨/٢ ط مصطفى الحلبي، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٦/ ٦١٨، ٦١٩.

(١) حديث: «أنه ﷺ ذكر رجلاً سأل بعض بني إسرائيل... أخرجه البخاري (فتح الباري) ٥/ ٣٥٢، ٣٥٣ ط السلفية. (٢) البدائع ٥/ ٢٣٤، ٦/ ٢١٦، ٧/ ٣٧٨، ٣٩٦، والهداية ٣/ ٢٢٧، ٢٣١، ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٣٧، ٢٣٨، ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٤٤، ٢٤٥، ٢٤٦، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٥١، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٦، ٢٥٧، ٢٥٨، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٠، ٢٧١، ٢٧٢، ٢٧٣، ٢٧٤، ٢٧٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٠، ٢٩١، ٢٩٢، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٥، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١، ٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦

أن أشرب الخمر، أو أقتل فلانا، فإن هذا الالتزام حرام في ذاته، وأيضا يحرم الوفاء به، لقول النبي ﷺ: «مَنْ نَذَرَ أَنْ يَعْصِيَ اللَّهَ فَلَا يَعْصِهِ»^(١) وفي وجوب الكفارة خلاف (ر: نذر - كفارة).

ب - وكذلك اليمين على فعل محرم، فمن حلف على ترك واجب أو فعل حرام، فقد عصى بيمينه. ولزومه الحنث والكفارة.^(٢) (ر: كفارة - أيهان).

ج - الالتزام المعلق على فعل محرم على الملتزم له، كقوله: إن قتلنا فلانا أو شربت الخمر فلك كذا وكذا، فإنه حرام يحرم الوفاء به.^(٣)

د - ما كان الالتزام فيه بإسقاط حق الله أو حق غير الملتزم، فلا يجوز الصلح عن حق الله كدعوى حد، ولا عن حق الغير، فلأن امرأة طلقها زوجها وادعت عليه صبيا في يده أنه ابنه منها ووجدت الرجل، فصالحته عن النسب على شيء، فالصلح باطل، لأن النسب حق الصبي.^(٤)

ولوباع ذهباً بفضة مؤجلا لم يصح، لأن القبض في الصرف لحق الله.

هـ - الشروط الباطلة لا يجوز الالتزام بها ومن ذلك:

وقال القليوبي: قولهم الوعد لا يجب الوفاء به مشكل، لمخالفته ظاهر الآيات والسنة، ولأن خلفه كذب، وهو من خصال المنافقين.^(١)

(٣) التزامات يجوز الوفاء بها ولا يجب:

٤٤ - أ - الالتزامات التي تنشأ نتيجة العقود الجائزة بين الطرفين، كالوكالة والشركة والقراض، فهذه يجوز لكسل من الطرفين فسخها وعدم الالتزام بمقتضاها، هذا مع مراعاة ما يشترطه بعض الفقهاء حين الفسخ من نفوض رأس المال في المضاربة، وكتعلق حق الغير بالوكالة.^(٢)

ب - نذر المباح: يقول القرطبي: نذر المباح لا يلزم بإجماع من الأمة، وقال ابن قدامة: نذر المباح، كلبس الثوب وركوب الدابة وطلاق المرأة على وجه مباح، فهذا يتخير فيه الناظرين فعله فيبر، وإن شاء تركه وعليه كفارة يمين، ويتخرج أن لا كفارة عليه.^(٣)

الالتزامات يحرم الوفاء بها:

٤٥ - الالتزام بها لا يلزم لا يجب فيه الوفاء، بل قد يكون الوفاء حراما، وذلك إذا كان التزاما بمعصية. ومن ذلك:

أ - نذر المعصية حرام باتفاق، فمن قال: لله علي

(١) حديث: ومن نذر... أخرجه البخاري بلفظ ومن نذر أن يطيع الله ليطعمه، ومن نذر أن يعصيه فلا يعصيه (فتح الباري ٥٨٥/١ ط السلفية).

(٢) البدائع ٨٢/٥، والأختار ٤٧/٤، ٧٧، وبداية المجتهد ٤٢٣/١، ومنع الجليل ٦٦١/١، والمتنور في القواعد ١٠٧/٣، والمغني ٨٧٢/٨، ٤٥٣/٩.

(٣) فتح المالك ٢٧٢/١.

(٤) البدائع ٤٢/٦ - ٤٩، وبداية المجتهد ٢٩٣/٢، والمهذب ٣٤٠/١، ٣٤١، والمغني ٥٢٧/٤.

(١) حاشية ابن عابدين ١٢٠/٤، ١٢١، وفتح المولى المالك ٢٥٤/١، ٢٥٥، ٢٥٦، وقليوبي ٢٦٠/٢، ٣٣٠.

(٢) الأشباه لابن نجيم ٣٣٦/١، والهداية ١٥٣/٣، ومنع الجليل ٣٤٢/٣، وجواهر الإكليل ١٧٧/٢، والمهذب ٣١٣/١، ٣٥٥.

(٣) القرطبي ٣٢٢/٦، ٣٣، والمغني ٥/٩، والبدائع ٨٢/٥.

منهم خوف استيلائهم على المسلمين، فيجوز دفع المال لهم، وقد شاور النبي ﷺ أصحابه في مثل ذلك، فلولم يكن الإعطاء جائزاً عند الضرورة ماشاور فيه.^(١)

وفي الأشباه لابن نجيم، ومثله في المشور للزركشي: ما حرم أخذه حرم إعطاؤه، كالربا ومهر البغي وحلوان الكاهن والرشوة للحاكم إذا بذلها ليحكم له بنسب الحق، إلا في مسائل في الرشوة تخوف على نفسه أو ماله أو لفق أسير أو لمن يخاف

٤٦ - من خالف زوجته على أن تتحمل بالولد مدة معينة وشروط عليها ألا تتزوج بعد الحولين (مدة الرضاع) أي أنه شرط عليها ترك النكاح بعد الحولين، فلا اختلاف أن ذلك لا يلزمها الوفاء به، لأن هذا الشرط فيه تحريم ما أحل الله.^(١) والخلع صحيح.

ومن ذلك ما يقوله المالكية فيمن باع حاقطه (حديقته) وشروط في عقد البيع أن الجائحة لا توضع عن المشتري، فالبيع جائز والشرط باطل، ولا يلتزم به المشتري.^(٢)

وفي البدائع للكاساني: لو وهب داراً على أن يبيعها، أو على أن يبيعها لفلان، أو على أن يردّها عليه بعد شهر جازت الهبة وبطل الشرط. وهي شروط تخالف مقتضى العقد، فتبطل ويبقى العقد على الصحة، بخلاف البيع.^(٣)

وفي المهذب: لو شرط في القرض شرطاً فاسداً بطل الشرط، وفي القرض وجهان.^(٤) والأمثلة من هذا النوع كثيرة. (ر: بيع - اشتراط).

وفي حالة عقد الهدنة يستثنى حالة الضرورة أو الحاجة. . . جاء في جواهر الإكليل، يجوز للإمام مهادنة الحريين لمصلحة، إن خلت المهادنة عن شرط فاسد، كأن كانت على مال يدفعه لهم فلا يجوز، لقوله تعالى: «وَلَا تَهِنُوا وَلَا تَحْزَنُوا وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ»^(٥) إلا للضرورة التلخيص

(١) جواهر الإكليل ١/٢٦٩، ومنع الجليل ١/٧٦٦.

ومشاور النبي ﷺ أصحابه في مهادنة الحريين لقاء مال يدفعه لهم، يدل عليها ما أخرجه ابن إسحاق بإسناده عن الزهري عند الكلام عن غزوة الخندق أنه لما اشد على الناس البلاء بعث رسول الله ﷺ إلى عينة بن حصن والحارث بن عوف المري، وهما قائدان غطفان، وأعطاهما ثلث ثمار المدينة على أن يرجعا بمن معها عنه وعن أصحابه، فجري بينه وبينهم الصلح حتى كتبوا الكتاب، ولم تقع الشهادة ولا عزيمة الصلح إلا المراضة، فلما أراد رسول الله ﷺ أن يفعل ذلك بعث إلى السعديين، فذكر لها ذلك واستشارهما فيه فقالا: يا رسول الله أمرنا بحبه فنصنعه، أم شيئاً أمرك الله به لا بد لنا من العمل به، أم شيئاً تصنعه لنا؟ فقال: بل شيء أصنعه لكم، والله ما أصنع ذلك إلا لأني رأيت العرب رعتكم عن قيس واحدة، وكالبوكم من كل جانب، فأردت أن أكرع عنكم من شوكتهم إلى أمر ما. فقال له سعد ابن معاذ: يا رسول الله قد كنا وهؤلاء على الشرك بالله وعبادة الأوثان لا نعبد الله ولا نعرفه وهم لا يطمعون أن يأكلوا منها ثمرة واحدة إلا قرى أو يبيعوا، أفصحت أكرعنا الله بالإسلام ومهدانا له وأعزنا بك وبه نعمطيهم أمواتاً؟ ما لنا بهذا من حاجة، والله لا نعطيهما إلا السيف، حتى يحكم الله بيننا وبينهم. فقال النبي ﷺ: أنت وذلك. فتناول سعد بن معاذ الصحيفة فمحا ما فيها من الكتاب ثم قال ليجهدا علينا. (البداية والنهاية ٤/١٠٥، ١٠٥ ط مطبعة السعادة).

(١) فتح العلي المالك ١/٢٣٣

(٢) جواهر الإكليل ٢/٦٠

(٣) البدائع ١١٧/٦

(٤) المهذب ١/٣١١

(٥) سورة آل عمران/١٣٩

بينكم بالباطل، إلا أن تكونَ تجارة عن تراضٍ
مِنكُمْ. (١)

وفي الموضوع تفصيلات كثيرة بالنسبة
للتصرفات التي تدخلها الخيارات والتصرفات التي
لا تدخلها، وبالنسبة لما هو عند المذاهب الأخرى،
فخيار التعيين مثلا لا يأخذ به الشافعية والحنابلة
وزفر من الحنفية لمخالفته للقياس. وكذلك خيار
الرؤية بالنسبة للشافعية، ولغيرهم تفصيل فيه. (٢)

(ر: خيار).

ثانيا : الشروط :

٤٨ - الشرط قد يكون تعليقا، وقد يكون تقييدا:
فالشرط التعليلي : هو ربط وجود الشيء بوجود
غيره، أي أن الملتزم يعلق تنفيذ التزامه على وجود
ما شرطه. وبذلك يكون أثر الشرط التعليلي في
الالتزام هو توقف تنفيذ الالتزام حتى يحصل
الشرط، فعند المالكية مثلا إذا قال لشخص: إن
بنت بيتك، أو إن تزوجت فلك كذا فهو لازم، إذا
وقع المعلق عليه. (٣)

وهذا طبعاً في التصرفات التي تقبل التعليق،
كالإسقاطات والإطلاقات والالتزام بالقرّب
بالنذر. أما التصرفات التي لا تقبل التعليق كالبيع
والنكاح، فإن التعليق يمنع الانعقاد لعدم صحة

هجومه. (١) وينبغي أن يكون مثله إعطاء الربا
للضرورة فيأثم المقرض دون المقرض.

الأوصاف المغيرة لأثار الالتزام :

إذا تمت التصرفات الملزمة بأي نوع من أنواع
الالتزام مستوفية أركانها وشرائطها ترتبت عليها
آثارها ووجب تنفيذ الالتزام.
لكن قد يتصل بالتصرف بعض الأوصاف التي
تغير من آثار الالتزام، فتوقفه أو تزيد عليه التزاما
آخر أو تبطله، وبيان ذلك فيما يأتي :

أولاً : الخيارات :

٤٧ - من الخيارات ما يتصل بالتصرف، فيتوقف
لزومه ويتأخر تنفيذ الالتزام إلى أن يثبت فيها،
فيتبين ما ينفذ وما لا ينفذ. والخيارات كثيرة، ولكننا
نكتفي بالخيارات المشهورة عند الحنفية. وهي خيار
الشرط والتعيين والرؤية والعيب.

يقول ابن عابدين : من الخيارات ما يمنع ابتداء
الحكم، وهما خيار الشرط والتعيين، ومنه ما يمنع
تمام الحكم كخيار الرؤية، ومنه ما يمنع لزومه
كخيار العيب.

ويقول الكاساني : شرائط لزوم البيع بعد
انعقاده ونفاذه وصحته أن يكون خالياً من خيارات
أربعة : خيار الشرط، والتعيين والرؤية، والعيب.
فلا يلزم مع هذه الخيارات إذ لا يلزم للزوم من الرضى
لقوله تعالى : ﴿يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم

(١) سورة النساء / ٢٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٤/ ٤٥، والبدائع ٥/ ٢٢٨، وبداية المجتهد
١٧٤/ ٢، ٢٠٩، والمهذب ١/ ٢٦٥، ٢٨٩، وشرح منتهى
الإرادات ٢/ ١٦٦ وما بعدها.

(٣) فتح المعلى المالك ١/ ٢٩٧ نشر دار المعرفة، والمتنور في القواعد
٣٧٠/ ١

(١) الأشباه لابن نجيم ص ١٥٨، والمتنور في القواعد ٣/ ١٤٠

غلا بالثمن . وقريب من هذا مذهب الحسابلة . إذ هو عندهم : ما كان منافيا لمقتضى العقد ، أو كان العقد يشتمل على شرطه .

أما ما كان فيه منفعة لأحد ، فإنه غير فاسد عندهم إذا كانت المنفعة معلومة . فمن يبيع الدار ويشترط سكنها شهرا مثلا فشرطه صحيح ويجب الوفاء به . واستدلوا بحديث جابر أنه باع النبي ﷺ جملا ، واشترط ظهره إلى المدينة (أي ركوبه) ، وفي لفظ قال : «بعته واستثنت حملانه إلى أهلي» .^(١) على أن الجمهور ومعهم أبوحنيفة متفقون على أن من باع عبدا واشترط أن يعتقه المشتري فهو شرط صحيح يجب الوفاء به ، لتشوف الشارع للحرية ، بل إن من الفقهاء من قال : يجبر المشتري على ذلك .

وأما إن كان الشرط بغير ما ذكر ، فإنه يفسد هو ويبقى التصرف صحيحا فيجب الوفاء به .^(٢) وفي الموضوع تفصيلات كثيرة (ر : اشتراط ، شرط) .

ثالثا : الأجل :

٤٩ - الأجل هو المدة المتفق عليها المستقبلية المحققة الوقوع . والالتزام قد يكون مؤجلا إذا كان الأجل أجل توقيت ، فإنه يجعل تنفيذ الالتزام مستمرا

(١) حديث : «جابر أنه باع . . . أخرجه البخاري ومسلم (فتح الباري ٣١٤/٥ ط السلفية ، وصحيح مسلم ٣/ ١٢٢١ ط عيسى الحلبي) .

(٢) البدائع ٥/ ١٦٩ - ١٧٣ ، والمهذب ٣/ ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، والسنوني ٣/ ٦٥ ، ومنع الجليل ٢/ ٥٦٨ - ٥٧٢ ، والمهذب ١/ ٢٧٥ ونبأته المحتاج ٣/ ٤٣٨ ، ٤٣٩ ، وشرح منتهى الإرادات ٢/ ١٦٠ ، ١٦١ ، والمغني ٤/ ٢٤٩ - ٢٥٠ ط الرياض .

التصرفات حيثئذ . (ر : شرط - تعليق) . وأما الشرط التقييدي فهو ما جزم فيه بالأصل وشرط فيه أمرا آخر .

وأما أثره في الالتزام ، فإن كان صحيحا ، فما كان منه ملائما للتصرف ، كمن يبيع ويشترط على المشتري أن يعطيه بالثمن رهنا أو كفلا . . . أو كان جرى به التعامل بين الناس كمن يشتري جرابا على أن يغرز له البائع . . . فإنه ينشئ التزاما زائدا على الالتزام الأصلي ، كما هو واضح من الأمثلة ويجب الوفاء به .

أما إن كان مؤكدا لمقتضى التصرف ، كاشتراط التسليم في البيع مثلا ، فلا أثر له في الالتزام ، إذ الشرط هنا تأكيد وبيان لمقتضى الالتزام .

وإن كان الشرط فاسدا ، فإن كان لا يقتضيه التصرف وليس ملائما له ولا جرى به التعامل بين الناس وفيه منفعة لها صاحب يطالب بها ، كمن يبيع الدار على أن يسكنها البائع شهرا ، أو الثوب على أن يلبسه أسبوعا ، فإن هذا الشرط فاسد ويفسد معه التصرف ، وبالتالي يفسد الالتزام الأصلي للتصرف حيث قد فسد مصدره .

وهذا عند الحنفية ، وهو يجري في عقود المبادلات المالية فقط ، خلافا للتبرعات كالمبة حيث يفسد الشرط ويبقى التصرف في الالتزام به كما هو ، يصبح الشرط لا أثر له في الالتزام .

وأما عند الشافعية فإن مثل هذا الشرط يفسد ، يفسد معه التصرف ، ويجرون هذا في كل تصرفات .

أما المالكية ، فإن الشرط الذي يفسد التصرف ندهم ، فهو ما كان منافيا لمقتضى العقد ، أو كان

ويكون الأثر حيثئذ بطلان الشرط. ^(١)
وهذا في الجملة كما ذكرنا، إذ من التصرفات ما
يكون الأجل فيه مجهولا بطبيعته، كالجمالة
والوصية، ويلحق بها الوكالة والقراض والإذن في
التجارة إذا لم يحدد للعمل مدة. كذلك التبرعات
عند المالكية تجوز إلى أجل مجهول. ^(٢)
وفي كل ذلك تفصيلات مطولة تنظر في مواضعها
وفي (بحث: أجل).

توثيق الالتزام :

٥٠ - توثيق الالتزام - أي إحكامه وإثباته - أمر
مشروع لاحتياج الناس إلى معاملة من لا يعرفونه،
خشية جحد الحقوق أو ضياعها.
وقد شرع الله سبحانه وتعالى للناس ما بضمن
لهم حقوقهم بتوثيقها، وجعل لذلك طرقا متعددة
وهي :

(١) الكتابة والإشهاد :

٥١ - شرع الله سبحانه وتعالى الكتابة والإشهاد
صيانة للحقوق، وذلك في قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا
الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَيْتُمْ بِذَيْنِ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى
فَاكْتُبُوهُ ﴾ . . . ﴿ وَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ
رِجَالِكُمْ ﴾ . . . ﴿ وَاشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ ﴾ ^(٣) وقد

طوال المدة المحددة حتى تنتهي، فمن أجزاها المدة
شهر أصبح من حق المستأجر الانتفاع بالدار في هذه
المدة ولا يجوز للملتزم - وهو المؤجر - أن يطالبه
بتسليم الدار قبل انتهاء الأجل المضروب. ^(١)
وإذا كان أجل إضافة، فإن تنفيذ الالتزام لا
يبدأ إلا عند حلول الأجل، فالدين المؤجل إلى
رمضان يمنع الدائن من المطالبة قبل دخول
رمضان. فإذا حل الأجل وجب على الملتزم بالدين
الوفاء، وصار من حق الدائن المطالبة بدينه. ^(٢)
والتصرفات تختلف بالنسبة للأجل توقيفا أو
إضافة، فمنها ما هو مؤقت أو مضاف بطبيعته،
كالإجارة والمساقاة والوصية، ومنها ما هو منجز ولا
يقبل التأقيت بحال كالصرف والنكاح، وإذا
دخلها التأقيت بطلا، ويكون أثر التأقيت هنا
بطلان الأجل.
وأما العقد فيبطل في الصرف إجماعا. وفي
النكاح عند الأكثرين. ^(٣)

ومنها ما يكون الأصل فيه التنجيز كالتمن في
البيع لكن يجوز تأجيله إرفاقا فيتغير أثر الالتزام من
التسليم الفوري إلى تأخيره إلى الأجل المحدد.
على أن التصرفات التي تقبل التأجيل يشترط
فيها في الجملة : أن يكون الأجل معلوما، إذ في
الجهالة غرر يؤدي إلى النزاع، وألا يعتاض عن
الأجل، إذ الاعتراض عنه يؤدي إلى الربا.

(١) ابن عابدين ٢٣/٤، والبدائع ١١٩، والبذائع ١٧٨/٥، والفواكه
الدواني ١٢٠/٢، والفرطحي ٣٤٨/٣، والفرقوق للقرافي
١١٢/٢، وشرح منتهى الإرادات ٢١٩/٢

(٢) بداية المجتهد ٢٣٥/٢، واللمسوفي ٣٠٤/٣، وفتح المولى للملك
٢١٩/١، ٣٠٢، ومعنى المحتاج ٩٩/٢، والمغني ٨٤/٥، ٩٣

(٣) سورة البقرة ٢٨٢

(١) الهداية ٣٣١/٣، ومابدها، وبداية المجتهد ٢٢٩/٢، والمغني
٤٣٤/٥

(٢) الأشباه لابن نجيم ٢٦٥، ٢٥٧، والمتنور ٩٢/١
(٣) المتنور ٩٢/١، وبداية المجتهد ١٩٧/٢، وأشباه السيوطي ص

٣٠٧، ٣٠٨، والبذائع ١٧٤/٥

والرهن مشروع بطريق النذب لا بطريق السجوب، بديل قول الله تعالى: ﴿فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضًا فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِنَ أَمَانَتَهُ﴾، ^(١) ولأنه أمر به عند عدم تيسر الكتابة، والكتابة غير واجبة فذلك بدلها. ^(٢)

هذا ولله شروط من حيث كونه مقبوضا وكونه بدين لازم وغير ذلك (ر: رهن).

(٣) الضمان والكفالة :

٥٣ - الضمان والكفالة قد يستعملان بمعنى واحد، وقد يستعمل الضمان للدين، والكفالة للنفس. وهما مشروعان أيضا ليتوثق بهما الالتزام. والأصل في ذلك قول الله تعالى في قصة يوسف: ﴿وَلَمَّا جَاءَ بِهِ حُبْلٌ بِعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ﴾. ^(٣)

وفي كل ذلك تفصيلات واختلافات للفقهاء تنظر في موضعها (ر: كفالة). أما بالنسبة للتصرفات التي يدخلها التوثيق والتي

أوجب الشرع توثيق بعض الالتزامات لخطره كالنكاح، وقريب منه طلب الشفعة فلا تثبت عند الإنكار إلا بالبينة، ومثله الإشهاد عند دفع مال اليتيم إليه عند البلوغ والرشد.

ومن الالتزامات ما اختلف في وجوب الإشهاد فيه أو استحبابه، كالبيع والإجارة والسلم والقرض والرجعة. ^(١)

والشهادة تعتبر من البينات التي يثبت بها الحق. وليبان ما يجب فيه الإشهاد وما لا يجب، وبيان شروط الشهادة في الحقوق من حيث التحمل والأداء والعدد وصفة الشاهد والمشهود به ينظر: (إثبات، إشهاد - شهادة - أداء - تحمل).

(٢) الرهن :

٥٢ - الرهن شرع كذلك لتوثيق الالتزامات، لأنه احتباس العين ليستوفي الحق من ثمنها، أو من ثمن منافعتها عند تعذر أخذه من الغريم.

والأصل في مشروعيته قول الله تعالى: ﴿وَأَنْ كُنْتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا فَرِهَانًا مَقْبُوضَةً﴾. ^(٢) وروي أن النبي ﷺ اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درهما من حديد. ^(٣)

= حديث. أخرجه البخاري من حديث عائشة رضي الله عنها (فتح الباري ٣٠٢/٤ ط السلفية).

(١) سورة البقرة / ٢٨٣

(٢) الهداية ١٢٦/٤، والبدائع ١٤٥/٦، ١٥٢، والقرطبي ٤٠٤ - ٤٠٩، وبداية المجتهد ٢٧٥/٢، والكافي لابن عبد البر ٨٢٢/٢، والأشباه للسيوطي ٣٠٨، والمهذب ٣١٤/١، والوجيز ١٦٣/١، والمغني ٣٦٢/٤، وكشاف القناع ٣٢٠، ٣١٦/٣

(٣) سورة يوسف / ٧٢

وانظر حاشية ابن عابدين ٢٤٩/٤، ٢٥٠، والبدائع ٤/٦ - ١١، وبداية المجتهد ٢٩٥/٢، ٢٩٧، والقرطبي ٢٢٥/٩، والأشباه للسيوطي ٣٠٨، والوجيز للفرزالي ١٨٥/١، والمغني ٥٩٢/٤، ٦١٤، وكشاف القناع ٣٧٤/٣ - ٣٧٦

(١) الهداية ٢٦/٤، وبداية المجتهد ١٧/٢، والقرطبي ٣٨٣/٣ - ٤٠٦، والتبصرة بهاش فتح المكي ٢٠٩/١ ط دار المعرفة، والأشباه للسيوطي ٩٧، ٣٠٨، وبداية المحتاج ٢٢٩/٤، والمغني ٣٠٢/٤، والقواعد لابن رجب ٦٢

(٢) سورة البقرة / ٢٨٣

(٣) حديث: «روى أن النبي ﷺ اشترى من يهودي طعاما ورهنه به درهما» يمدل حسب ما ورد في البخاري. «روى أن النبي ﷺ اشترى طعاما من يهودي إلى أجل ورهنه درهما من =

مليءٌ فليُتبع^(١)، وللتفصيل ومعرفة الخلاف (ر): حواله.

إثبات الالتزام :

٥٥ - إثبات الالتزام إنها يحتاج إليه عند إنكار الملتزم. وفي هذه الحالة يكون على الملتزم له (صاحب الحق) إثبات حقه، عملاً بقول النبي ﷺ: «الْبَيْتَةُ عَلَى مَنْ ادْعَى، وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ»^(٢)، وللقاضي - إن لم يظهر صاحب الحق بيته - أن يسأله: ألك بيته؟ لما روي «أنه جاء رجل من حضرموت، ورجل من كندة، إلى النبي ﷺ فقال الحضرمي: يا رسول الله إن هذا قد غلبني على أرض لي كانت لأبي، فقال الكندي: هي أرضي في يدي أزرعها ليس له فيها حق، فقال النبي ﷺ للحضرمي: ألك بيته؟ قال: لا، قال: فلك يمينه»^(٣).

وللإثبات طرق متعددة كالإقرار والشهادة واليمين والنكول والقسامة وغير ذلك (ر: إثبات).

(١) البدائع ١٦/٦، ١٨، والمهذب ٩٩/٣، وبداية المجتهد ٢٩٩/٢، وحاشية السنوسي ٣٢٦/٣، والمهذب ١/٣٤٤، ٣٤٥، والمغني ٥٧٦/٤ - ٥٨٠.

وحديث: «مطل الغني ظلم وإذا أجيل أحدكم على مليه فليتبّع». أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (صحيح مسلم ١١٩٧/٣ ط مصطفى الحلبي).
(٢) حديث: «الْبَيْتَةُ عَلَى مَنْ ادْعَى وَالْيَمِينُ عَلَى مَنْ أَنْكَرَ» أخرجه البيهقي من حديث ابن عباس رضي الله عنهما مرفوعاً، ونقل الشوكاني تصحيح ابن حجر لإسناده. (السنن الكبرى للبيهقي ١٠/٢٥٢ ط دائرة المعارف العشائية، ونيل الأوطار ٨/٣٠٥ ط المطبعة العشائية المصرية).

(٣) الهداية ٣/١٥٦، ومنتهى الإرادات ٣/٤٨٦، والتهصرة ١٢٢/١ - ١٢٥.

لا يدخلها، فقد قال السيوطي: الوثائق المتعلقة بالأعيان ثلاثة: الرهن والكفالة والشهادة، ثم قال: من العقود ما تدخله الثلاثة كالبيع والسلم والقرض، ومنها ما تدخله الشهادة دونها وهو المساقاة - جزم به الماوردي - ونجوم الكتابة.

ومنها ما تدخله الشهادة والكفالة دون الرهن وهو الجعالة.

ومنها ما تدخله الكفالة دونها وهو ضمان الدرك. ثم قال: ليس لنا عقد يجب فيه الإشهاد من غير تقييد إلا النكاح قطعاً، والرجعة على قول، وعقد الخلافه على وجه، وما قيل بوجود الإشهاد فيه من غير العقود: اللقطة على وجه، واللقيط على الأصح لحرف إرقاقه^(١).

وقد زاد الزركشي أروش الجنايات المستقرة فيما يدخله الثلاثة.

وقد اعتبر الزركشي أن التوثيق لا ينحصر في هذه الثلاثة (الشهادة والرهن والكفالة) وإنما اعتبر منها: الحبس على الحقوق إلى الوفاء، ومنها حبس المبيع حتى يقبض الثمن، وكذلك منع المرأة تسليم نفسها حتى تقبض معجل المهر^(٢).

انتقال الالتزام :

٥٤ - يجوز انتقال الالتزام بالدين من ذمة إلى ذمة أخرى، إذ هو نوع من التوثيق بمنزلة الكفالة، وهو ما يسمى بالحوالة، وهي معاملة صحيحة مستثناة من بيع الدين بالدين فجازت للحاجة، لقول النبي ﷺ: «مَطْلُ الْغَنِيِّ ظَلَمٌ. وَإِذَا أُجِيلَ أَحَدُكُمْ عَلَى

(١) الأشباه للسيوطي ٣٠٨.

(٢) المنثور في الفوائد ٣/٣٢٧، ٣٢٨.

انقضاء الالتزام :

٥٦ - الأصل أن الالتزام ينقضي بوفاء الملتزم وتنفيذه ما التزم به من تسليم عين أو دين، كسليم المبيع للمشتري، والثلث للبائع، والمأجور للمستأجر، والأجرة للمؤجر والموهب للمتهب ويدل القرض للمقرض وهكذا.

وينقضي الالتزام أيضا بالقيام بالعمل الملتزم به في إجارة أو استئصال أو مساقاة أو وكالة أو مضاربة، وبانقضاء المدة في التصرف المقيد بالزمن كالإجارة المحددة.

٥٧ - وقد ينقضي الالتزام بغير هذا ومن أمثلة ذلك :

(١) إبراء الدائن للمدين. (١)

٢ - الفسخ أو العزل في العقود الجائزة كالوكالة والشركة والقراض والوديعة، إلا إذا اقتضى فسخها ضررا على الطرف الآخر.

يقول السيوطي : الشركة والوكالة والعارية والوديعة والقراض كلها تنفسخ بالعزل من المتعاقدين أو أحدهما. (٢)

وفي المنشور للزركشي : العقود الجائزة إذا اقتضى فسخها ضررا على الطرف الآخر امتنع وصارت لازمة. ولهذا قال النووي : للوصي عزل نفسه إلا أن يتعين عليه أو يغلب على ظنه تلف المال باستيلاء ظالم.

= وحديث : وأنه جسد رجل من حضرموت . . . أخرجه مسلم من حديث وائل (صحيح مسلم ١٢٣/١ ط مصطفى الحلبي).

(١) الأشباه لابن نجيم ٢٦٣، ٢٦٤، والقواعد لابن رجب ٣٢

(٢) الأشباه للسيوطي ٣١٤، والأشباه لابن نجيم ٣٣٦

ويجري مثله في الشريك والمقارض، وقد قالوا في العامل إذا فسخ القراض : عليه التقاضي والاستيفاء، لأن الدين ملك ناقص، وقد أخذه منه كاملا، فليرده كما أخذه، وظاهر كلامهم أنه لا ينعزل حتى ينض المال. (١)

(٣) الرجوع في التبرعات قبل القبض كالوصية والهبة، وبعد القبض في العارية والقرض عند غير المالكية. (٢)

(٤) المقاصة في الديون. (٣)

(٥) انعدام الأهلية في العقود الجائزة كالجنون والموت. (٤)

(٦) الفلس أو مرض الموت في التبرعات قبل القبض. (٥)

(٧) عدم إمكان التنفيذ، كهلاك المبيع قبل القبض.

يقول الكاساني : هلاك المبيع قبل القبض، إن هلك كله قبل القبض بأفة مساوية انفسخ البيع، لأنه لو بقي أوجب مطالبة المشتري بالثلث، وإذا طالبه بالثلث فهو مطالبه بتسليم المبيع، وأنه عاجز عن التسليم فتمتنع المطالبة أصلا، فلم يكن في

(١) المنثور في القواعد ٤٠١/٢، ٤٠٢، والقواعد لابن رجب ١١٠

(٢) المنهاج ٣٧٠/١، ٤٥٤، وجواهر الإكليل ٧٦/٢، ومنتهى الإرادات ٣٩٣/٢، ٥٢٠، والبدائع ٢١٦/٦ - ٢١٨، والاختيار ٤٨/٣، ٢٢٧، والهداية ٢٣٥/٤

(٣) منح الجليل ٥٢/٣، والمنثور في القواعد ٣٩١/١، ٣٩٢

(٤) الأشباه للسيوطي ٣١٤، ومنتهى الإرادات ٣٠٥/٢، والهداية ٦٠/٤، والبدائع ٣٥٣/٧

(٥) فتح العلي المالك ١٨٣/١، والتكملة لابن عابدين ٣٥١/٢، وحاشية ابن عابدين ٥٠٧/٤

أحد الجارين الملاصقين الأولوية في الشفعة، إذا أراد الآخر بيع داره، وهذا كما يقول الحنفية. ^(١) إذ لا شفعة بالجوار عند غيرهم.

والتصاق الجيرة على الجرح يترتب عليه جواز المسح على الجيرة في الطهارة. ^(٢)

٤ - على أن الالتصاق منه ماهو واجب، كالتصاق الجبهة بالأرض في السجود. ^(٣) ومنه ماهو حرام كالتصاق رجلين أو امرأتين في ثوب واحد بدون حائل، لقول النبي ﷺ: «لا يفضي الرجل، إلى الرجل ولا تفضي المرأة إلى المرأة في ثوب واحد». ^(٤)

ويكون مكروها إذا كان بحائل ويدون قصد التلذذ. ^(٥)

مواطن البحث :

٥ - يأتي الالتصاق في مواطن متعددة، ومن ذلك: التصاق الثوب بالجسم في الصلاة، وينظر في (ستر العورة). ^(٦)

وفي التصاق الدارين، وإساءة أحد صاحب الدارين إلى الآخر ^(٧) وينظر في (جناية - إتلاف -

(١) بدائع الصنائع ٨/٥ وما بعدها ط الجبالية، وابن هابدين ١٤٥/٥ ط بولاق ثالثة.

(٢) منح الجليل ٦٩/١ ط التبعا لليبيا، ومتهمي الإرادات ١/٥٧، ٦٢

(٣) منح الجليل ١/١٥٠

(٤) حديث: «لا يفضي الرجل إلى الرجل ولا تفضي المرأة...» أخرجه مسلم (١/٢٦٦ - ط الحلبي).

(٥) الفواكه الدواني ٢/٤٠٨ ط دار المعرفة.

(٦) ابن عابدين ١/٢٨٧ ط ثالثة.

(٧) جامع الفصولين ٢/١٩٤ ط بولاق أولى.

بقاء البيع فائدة فيفسخ، وكذلك إذا هلك بفعل المبيع بأن كان حيوانا فقتل نفسه، وكذا إذا هلك بفعل البائع يطل البيع ويسقط الثمن عن المشتري عندنا.

وإن هلك بفعل المشتري لا يفسخ البيع وعليه الثمن، لأنه بالإتلاف صار قابضاً. ^(١)

التصاق

التعريف :

١ - التصق والتزق بمعنى واحد، والتصق بالشيء: لثق وعلق به، والالتصاق: اتصال الشيء بالشيء بحيث لا يكون بينهما فجوة بتلزوج أو تماسك أو تماس. ^(٢) والفقهاء يستعملونه بالمعنى نفسه.

الحكم الإجمالي :

٢ - الالتصاق من الأمور التي قد تحدث تلقائيا، كالتصاق الدور، والتصاق أوراق الشجر بالماء، وكالتصاق عضواته بجسم. وقد يحدث بقصد كالتصاق جيرة على جرح. وسواء حدث الالتصاق بقصد أو بغير قصد فإنه قد يترتب عليه بعض الأحكام.

٣ - فالتصاق الدارين مثلا في سكة نافذة يعطي

(١) البدائع ٢٣٨/٥

(٢) لسان العرب والمعجم الوسيط ومعجم مقاييس اللغة، والمرجع للعلالبي مادة: (لصق - لزج).

لفعل بلال رضي الله عنه ، واستثنى بعض الفقهاء من ذلك ما إذا كان يؤذن لنفسه ، أو لجماعه صغيرة ، أو لموسود . ولالتفاتات كيفيات ثلاث يذكرها الفقهاء في (الأذان) .^(١)

ويسن الالتفات كذلك عند تسليم المصلي ، يلتفت يميناً وشمالاً ،^(٢) روى النسائي عن عبد الله ابن مسعود رضي الله عنه «أن النبي ﷺ كان يسلم عن يمينه : السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده الأيمن ، وعن يساره : السلام عليكم ورحمة الله ، حتى يرى بياض خده الأيسر» .^(٣) وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في (التسليم) .

٤ - أما الالتفات المنهي عنه ، فمنه : الالتفات في الصلاة ، وهو إما بالوجه أو بغيره ، فعند الأئمة الأربعة يكره الالتفات بالوجه في الصلاة ،^(٤) عن أنس رضي الله عنه قال لي رسول الله ﷺ : «يا بني إياك والالتفات في الصلاة ، فإن الالتفات في الصلاة هلكة ، فإن كان لابد ففي التطوع لا في الفريضة» .^(٥)

ارتفاق - شفعة) وفي ما انحسر عنه البحر ، وينظر في (إحياء الموات) .^(١) وفي التصاق عضوين في الجسم وينظر في (طهارة) .^(٢)

التفات

التعريف :

١ - الالتفات : هولفة : الانصراف إلى جهة اليمين أو الشمال .^(٣)
وعند الفقهاء لا يختلف استعمال اللفظ عن المعنى اللغوي .^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - انحراف :

الانحراف هو : الميل عن الشيء ، وهو غير الالتفات ، فقد يميل الإنسان وهو في نفس الاتجاه .^(٥)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

الالتفات تارة يطلب شرعاً ، وأحياناً ينهى عنه .
٣ - ومما يطلب فيه الالتفات : الأذان ، فعند الحليتين يستحب الالتفات عند أغلب الفقهاء ،

(١) ابن عابدين ٢٨٨/٥

(٢) ابن عابدين ٧٢/١

(٣) المصباح للثير (لفت) .

(٤) مسند أحمد ١١/٦ ط الميمنية ، وفتح الباري ٢/٢٣٤ ط

السلفية ، وفتح القدير ١/٣٥٧ ط دار إحياء التراث العربي .

(٥) المصباح للثير .

(١) البحر الرائق ١/٢٧٢ ، والندسوقي ١/١٩٦ . والمحطاب

١/٤٤١ ، والمجموع ٣/١٠٦ ، والمغني ١/٤٢٦

(٢) كنز الدقائق مع شرحه تبين الحقائق ١/١٢٥ ط دار المعرفة ،

والندسوقي ١/٢٤٩ ، والروضة ٢٦٨ ط المكتب الإسلامي ،

والمغني ١/٥٥٦

(٣) حديث أبي مسعود : «كان يسلم عن يمينه . . . » أخرجه

النسائي ٣/٦٣ - ط المكتبة التجارية) وصححه العقيلي كما في

التخليص لابن حجر (٣/٣٧٠ - ط دار المحاسن) .

(٤) فتح القدير ١/٣٥٧ ط دار إحياء التراث ، وشرح الروض

١/١٨٣ ، والرزقاني على خليل ١/٢١٩ ط دار الفكر ، وكشاف

القناع ١/٣٦٩ ، والمغني ٢/٩

(٥) فتح القدير ١/٣٥٧

حديث : «إياك والالتفات في الصلاة . . . » أخرجه الترمذي =

أما الالتفات بالصدر أو باليدن كله فمن الفقهاء من كره ذلك ، ومنهم من قال : تبطل به الصلاة إن حول قدميه ، وتفصيل ذلك كله يذكره الفقهاء في (استقبال القبلة) ^(١).

وفي الخطبة نص الفقهاء على كراهة التفات الخطيب ، ومنهم من ذكر كراهية التفات المستمع ، وتفصيل ذلك بينه الفقهاء في (خطبة الجمعة) ^(٢).

التقاء الختائين

انظر : وطء .

التقاط

انظر : لفطة .

التماس

التعريف :

١ - الالتماس لغة : الطلب ، والتلّمس : التطلب مرة بعد أخرى ^(١).

واصطلاحاً : هو الطلب مع التساوي بين الأمر والمأمور ^(٢).

الحكم الإجمالي :

٢ - قد يكون الالتماس مطلوباً أو ممنوعاً .

٣ - فالالتماس المطلوب مثل : التماس رؤية هلال رمضان ، وهو واجب عند الحنفية ، ومندوب عند جمهور الفقهاء . والتماس الماء قبل التيمم فإنه واجب عند الفقهاء - ر - (صيام وتيمم) ^(٣) .
والتماس ليلة القدر في قيام الليل ، فإنه مستحب ^(٤) - ر - (صيام - قيام الليل) .

٤ - أما الالتماس الممنوع ، فهو إذا كان الشيء الملتمس قد حرمه الشرع ، كالتماس الخمر وبقية المحظورات التي حرمها الشارع ^(٥) - ر - (أشربة) .

(١) لسان العرب مادة : (لمس) .

(٢) التعريفات للجرجاني في المادة ، وجمع الجوامع ٢/ ١٠٥ ، ١٠٦ .

(٣) بدائع الصنائع ١/ ١٨٦ ، والاختيار ١٢٨/ ١ ط للمعرفة ، وحاشية البجيرمي على المنهج ١/ ١١٠ ط مصطفى الحلبي ، والمغني ١/ ٢٣٦ ط الرياض ، وحاشية الدسوقي ١/ ١٤٩ ط دار الفكر .

(٤) المغني ٣/ ٨٧ ط الرياض ، والجمل ٢/ ٣٠٥ ط إحياء التراث ، والدسوقي ١/ ٥٠٩ ط دار الفكر .

(٥) ابن عابدين ٥/ ٢٤٩ ، وشرح البهجة ٥/ ١٠٤ ، وقليوبي =

= (٢/ ٤٨٤ ط الحلبي) وإسناده ضعيف كما في نيل الأوطار

(٢/ ٣٧١ - ط الحلبي) .

(١) ابن عابدين ١/ ٤٢١ ط بولاق الأولى ، وشرح الروض ١/ ١٨٣ ، والزرقاني على خليل ١/ ٢١٩ ، وكشاف القناع ٣٧٠ ، ٣٦٩/ ١

(٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٢٨٢ نشر دار الإبيان ، والقليوبي ١/ ٢٨٢ ط الحلبي ، والمغني ٢/ ٣٠٨

غير أن الشافعية اشترطوا لصحة إمامة الألتغ بمثله أن تكون اللثغة في كلمة واحدة. فإن كان أحدهما يلتغ في كلمة، والآخر يلتغ في غيرها لم تصح إمامة أحدهما للآخر.^(١)

قال ابن تيمية: وأما من لا يقيم قراءة الفاتحة، فلا يصلي خلفه إلا من هو مثله، فلا يصلي خلف الألتغ الذي يبدل حرفا بحرف، إلا حرف الضاد إذا أخرجه من طرف الفم، كما هو عادة كثير من الناس، فهذا فيه وجهان:

منهم من قال: لا يصلي خلفه، ولا تصح صلاته في نفسه، لأنه أبدل حرفا بحرف، لأن خرج الضاد الشدق، وخرج الظاء طرف الأسنان. فإذا قال: (ولا الظالين) كان معناه ظل يفعل كذا. والسوجه الثاني: تصح، وهذا أقرب، لأن الحرفين في السمع شيء واحد، وحس أحدهما من جنس حس الآخر لثشابه المخرجين. والقارىء إنما يقصد الضلال المخالف للهدى، وهو الذي يفهمه المستمع، فأما المعنى المأخوذ من ظل فلا يخطر ببال واحد، وهذا بخلاف الحرفين المختلفين صوتا ومخرجا وسمعا، كببدال الراء بالعين، فإن هذا لا يحصل به مقصود القراءة.^(٢)

وفي الدماء، والديات: لا فرق بين الجنابة على لسان السليم، ولسان الألتغ، صرح بذلك الشافعية، وهو ما يفهم من فروع غيرهم.^(٣)

(١) الطحطاوي على المراقي ص ١٥٧، والشرح الصغير ١/ ٤٣٧ ط دار المسارف، وميسرة الصغير ٥٧/ ٢ ط الحلبي، والقليوبي ١/ ٢٣٠، ٢٣١، والمفتي ٢/ ١٩٦، والشرح الصغير ١/ ٤٣٧، والدسوقي ١/ ٣٠٧

(٢) مجموع الفتاوى لابن تيمية ٣/ ٣٥٠

(٣) الروضة ٩/ ٢٧٥، وابن عابدين ٥/ ٣٥٦، ٣٦٩، والزرقاني =

ألثغ

التعريف:

١ - الألتغ لغة: من به لثغة، واللثغة: حبة في اللسان حتى يصير الراء لاما أو غينا، أو السين ثاء ونحو ذلك.^(١)

الألفاظ ذات الصلة:

٢ - الأرت، وهو من يدغم الحرف في الحرف مما لا يدغم في كلام الناس. والثاء، وهو من يكرر الثاء. والفأفاء، وهو من يكرر الفاء.^(٢)

الحكم الإجمالي:

٣ - اللثغة صفة نقص في إمام الصلاة.

فذهب الجمهور: الحنفية والشافعية والمالكية في قول، والحنبلة سوى القاضي منهم، إلى إلحاق الألتغ بالأمي في الإمامة، فيمنع اقتداء السالم به، ويجوز له أن يؤم مثله، وذهب المالكية في قول آخر، والقاضي من الحنبلة إلى صحة إمامته مع الكراهة، فيأثم المقتدي به إن وجد غيره ممن يحسن القراءة، وإلا فلا.

= ٢٠٣/ ٤، والجبري ١/ ٢٧٦، والمفتي ١/ ٤١٧، والحرفي ٣٥١/ ٥

(١) المصباح (ألثغ)، والطحطاوي على المراقي ص ١٥٧ ط دار الإيخان، والقليوبي ١/ ٢٣٠ ط الحلبي، والمفتي ٢/ ١٨٦ ط الرياض.

(٢) القليوبي ١/ ٢٣٠، ٢٣١

الإلحاد

التعريف :

١ - الإلحاد في اللغة ، والإلحد : الميل والعدول عن الشيء ، ومنه : إلحد القبر وإلحاده أي جعل الشق في جانبه لا في وسطه . وإلحدت الميت ، وإلحدته : جعلته في الإلحد ، أو عملت له إلحدا .^(١)

ويستعمل الإلحاد في الاصطلاح بمعان منها : الإلحاد في الدين ، وهو : الطعن فيه أو الخروج عنه .

ومنها : الإلحال بما يستحقه المسجد الحرام بفعل المحرمات فيه ، أو منع عمارته والصدّ عنه . قال ابن عابدين : الإلحاد في الدين : هو الميل عن الشرع القويم إلى جهة من جهات الكفر كالباطنية الذين يدعون أن للقرآن ظاهرا ، وأنهم يعلمون الباطن ، فأحالوا بذلك الشريعة ، لأنهم تأولوا بما يخالف العربية التي نزل بها القرآن .

ومن الإلحاد : الطعن في الدين مع ادعاء الإسلام ، أو التأويل في ضرورات الدين لإجراء الأهواء .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الردة :

٢ - الردة لغة : هي الرجعة مطلقا .

(١) المصباح المنير (لحد) ، وابن عابدين ١/٥٩٩

(٢) المصباح المنير (لحد) ، وابن عابدين ٣/٢٩٦

أما في إذهاب الكلام ، فبراعى قسط اللثغة ، فلو جنى على سليم فأصابته لثغة فإن أغلب الفقهاء يوجب دية الحرف المبدل ، على خلاف وتفصيل بينهم في عدد الحروف التي تقسم عليها الدية ، وكذا مخارج الحروف .^(١)

وعند المالكية يقدر ذلك بالاجتهاد ، ولا يحسب على عدد الحروف ، وهو قول للحنفية .^(٢)

فإن منعت الجنائية نطق الألتشغ ، فإن بعض الفقهاء أوجب الدية كاملة فيه ، وقال البعض لا يجب إلا قسط الحروف الذاهبة .^(٣)

وبالإضافة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء عن اللثغة في الطلاق ، كما إذا قال لزوجه : أنت تالقي بدل طالق .^(٤)

إجماء

انظر : إكراه .

= على خليل ٨/١٦ ، والمخني ٨/٧ ، ١٦ ، ٧٢٣ ، وكشاف

القناع ٤١/٦

(١) ابن عابدين ٥/٣٦٥ ، والروضة ٩/٢٩٧ ، وكشاف القناع

٤١/٦

(٢) ابن عابدين ٥/٣٦٩ ، والتاج والإكليل ٦/٢٦٢ ط ليبيا .

(٣) الروضة ٩/٢٩٧ ، وابن عابدين ٥/٣٦٩ ، وكشاف القناع

٤١/٦

(٤) الجبري على الخطيب ٣/٢٠ ط الحلبي

حياتنا الدنيا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ^(١)
مع إنكار إسناد الحوادث إلى الصانع المختار
سبحانه وتعالى. ^(٢)

الفرق بين كل من الزندقة والنفاق والذهرية وبين
الإلحاد:

٦ - نقل ابن عابدين عن ابن كمال باشا قوله:
الزنديق في لغة العرب يطلق على: من ينفي
الباري تعالى، وعلى من يثبت الشريك، وعلى
من ينكر حكمته. والفرق بينه وبين المرتد العموم
الرجحي، لأنه قد لا يكون مرتدا، كما لو كان زنديقا
أصليا غير منتقل عن دين الإسلام. والمرتد قد لا
يكون زنديقا، كما لو تنصّر أو عهود. وقد يكون مسلما
فيتزندق. وأما في اصطلاح الشرع فالفرق أظهر،
لاعتبارهم فيه إبطان الكفر والاعتراف بنبوة نبينا
محمد ﷺ، والفرق بين الزنديق والمنافق والذهري
والملحد - مع الاشتراك في إبطان الكفر - أن المنافق
غير معترف بنبوة نبينا محمد ﷺ، والذهري كذلك
مع إنكار إسناد الحوادث إلى الصانع المختار
سبحانه وتعالى، والملحد لا يشترط فيه الاعتراف
بنبوة نبينا ﷺ، ولا بوجود الصانع تعالى. وبهذا
فارق الذهري أيضا. ولا يعتبر فيه إضهار الكفر،
وبه فارق المنافق. كما لا يعتبر فيه سبق الإسلام وبه
فارق المرتد. فالملحد أوسع فِرَق الكفر حدّا، وأعم
في الحملة من الكسل. ^(٣) أي هو بمعنى الكاسر
مطلقا، تقدمه إسلامه أم لا، أظهر كفره أم أبطنه.

وشرعا: هي كفر المسلم البالغ العاقل المختار
الذي ثبت إسلامه ولو بينوته لمسلم، وإن لم ينطق
بالشهادتين. أو كفر من نطق بهما علما بآركان
الإسلام ملتزما بها، ويكون ذلك بالإتيان بصريح
الكفر بلفظ يقتضيه، أو فعل يتضمنه ونحو
ذلك. ^(١) وهذا التعريف هو أجمع التعاريف في
الردة.

ب - النفاق :

٣ - النفاق : إظهار الإيمان باللسان، وكتان الكفر
بالقلب. ولا يطلق هذا الاسم على من يظهر شيئا
ويخفي غيره مما لا يختص بالعقيدة. ^(٢)

ج - الزندقة :

٤ - الزندقة : إبطان الكفر والاعتراف بنبوة نبينا
محمد ﷺ، ويعرف ذلك من أقوال الزنديق
وأفعاله.

وقيل : هو من لا دين له. ^(٣)

ومن الزندقة : الإباحية، وهي : الاعتقاد
بإباحة المحرمات، وأن الأموال والحرم مشتركة.

د - الدهرية :

٥ - الدهري : من يقول بقدم الدهر، ولا يؤمن
بالبعث، وينكر حشر الأجساد ويقول : (إن هي إلا

(١) المصباح (رد)، وجواهر الإكليل ٢/٢٧٧، والمغني ٨/١٢٣،
وابن عابدين ٣/٢٨٣

(٢) التصريفات للجرجاني، وفتح القدير ٤/٤٠٨، والمصباح للميز
والفرق في اللغة ص ٢٢٣، وروضة الطالبين ١٠/٧٥، ومغني
المحتاج ٤/١٤١

(٣) المصباح الميزمادة (زندق)، وابن عابدين ٣/٢٩٦، وفتح القدير
٤/٤٠٨، وروضة الطالبين ١٠/٧٥، ومغني المحتاج ٤/١٤١

(١) سورة الجاثية / ٢٤

(٢) المصباح الميزمادة، وابن عابدين ٣/٢٩٦.

(٣) ابن عابدين ٣/٩٦

الإحَاد فِي الْحَرَمِ :

٧ - الإحَاد فِي الْحَرَمِ هُوَ الْمِيل بِالظُّلْم فِيهِ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصْلُونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ الَّذِي جَعَلْنَاهُ لِلنَّاسِ سَوَاءً الْعَاكِفُ فِيهِ وَالْبَادِ وَمَنْ يُدْرِ فِيهِ بِالْحَادِ يُظْلَمُ نَذِقُهُ مِنْ عَذَابِ النَّارِ﴾^(١)

وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي مَعْنَى الْإِحَادِ فِي الْحَرَمِ عَلَى أَقْوَالٍ مِنْهَا :

أ - قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ : الْإِحَادُ هُوَ الشَّرْكُ ، وَقَالَ أَيْضًا هُوَ اسْتِحْلَالُ الْحَرَامِ .

ب - قَالَ الْجَصَّاصُ : الْمُرَادُ بِهِ إِنْهَاطُ حُرْمَةِ الْحَرَمِ بِالظُّلْمِ فِيهِ .

ج - قَالَ مُجَاهِدٌ : هُوَ الْعَمَلُ السَّيِّئُ .

د - الْإِحَادُ فِي الْحَرَمِ هُوَ مَنَعَ النَّاسِ عَنْ عِمَارَتِهِ .

هـ - قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ هُوَ الْاِحْتِكَارُ .

قَالَ ابْنُ حَيَّانَ : الْأَوَّلَى حَمْلُ هَذِهِ الْأَقْوَالِ فِي الْآيَةِ عَلَى التَّمَثِيلِ لَا عَلَى الْحَصْرِ ، إِذْ الْكَلَامُ يَدُلُّ عَلَى الْعُمُومِ .

وَقَدْ عَظَّمَ اللَّهُ الذَّنْبَ فِي الْحَرَمِ ، وَيَبِينُ أَنَّ الْجَنَائِيَّاتِ تَعْظَمُ عَلَى قَدْرِ عَظَمِ الزَّمَانِ كَالْأَشْهُرِ الْحَرَمِ ، وَعَلَى قَدْرِ الْمَكَانِ كَالْبِلَدِ الْحَرَامِ ، فَتَكُونُ الْمُعْصِيَةُ مُعْصِيَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا الْمُخَالَفَةُ ، وَالثَّانِيَةُ إِسْقَاطُ حُرْمَةِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ أَوْ الْبِلَدِ الْحَرَامِ .^(٢)

إِلْحَادُ الْمَيْتِ :

٨ - إِلْحَادُ الْمَيْتِ فِي الْقَبْرِ سُنَّةٌ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ ،

(١) سُورَةُ الْحَجِّ / ٢٥

(٢) أَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِابْنِ الْعَرَبِيِّ ٣/ ١٢٦٤ ، وَأَحْكَامُ الْقُرْآنِ لِلْجَصَّاصِ ٣/ ٢٨٣ ، وَالْبَحْرُ الْمُهَيْطُ ٦/ ٣٦٢ ، وَالْقُرْطُبِيُّ ٣٤/ ١٢

لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : «الْحُدُّ لَنَا وَالشُّقُّ لغيرنا»^(١) وَلَمَّا رَوَاهُ مُسْلِمٌ مِنْ حَدِيثِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ فِي مَوْضِعِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ الْخُدَّاءُ لِي لِحْدًا ، وَانصَبُوا عَلَى اللَّيْنِ ، كَمَا صُنِعَ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ .^(٢)

وَذَهَبَ الْمَالِكِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ إِلَى أَنَّهُ مُسْتَحَبٌّ ، لَمَّا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِلْحَافِرِ : «أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ ، وَأَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رِجْلِهِ» .^(٣) وَلِقَوْلِ الرَّسُولِ ﷺ يَوْمَ أَحُدَ : «احْفَرُوا ، وَأَوْسِعُوا ، وَعَمِّقُوا»^(٤) وَلَمَّا رَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَنَسٍ «لَمَّا تَوَفَّى النَّبِيُّ ﷺ ، وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَلْحَدُ وَآخَرُ يَضْرَحُ ، فَقَالُوا : نَسْتَخِيرُ رَبَّنَا وَنَبْعَثُ إِلَيْهَا ، فَأَيُّمَا سَبَقَ تَرْكَنَاهُ ، فَارْسَلْ إِلَيْهَا ، فَسَبَقَ صَاحِبُ الْلَحْدِ ، فَلَحَدُوا النَّبِيَّ ﷺ»^(٥) . وَهَذَا عِنْدَ الْجَمِيعِ إِذَا كَانَتْ الْأَرْضُ صَلْبَةً ، أَمَّا إِذَا كَانَتْ رَخْوَةً فَإِنَّهُ يَصَارُ إِلَى الشُّقِّ بِدُونِ

(١) حَدِيثٌ : «الْحُدُّ لَنَا وَالشُّقُّ لغيرنا» . أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١/ ٤٩٦)

- طُ الْحَلَبِيِّ) وَاحِدٌ (٤/ ٣٥٧ طُ الْيَمِينِيَّةِ) مِنْ طَرُقِ بَقَرِيٍّ بَعْضُهَا بَعْضًا . (التَّلْخِيسُ الْخَيْرِيُّ لِابْنِ حَجَرٍ ٢/ ١٢٧ - طُ دَارُ الْمُحَاسِنِ) .

(٢) حَدِيثُ مُسَدَّدٌ : «الْحُدَّاءُ لِي لِحْدًا وَانصَبُوا عَلَى اللَّيْنِ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢/ ٦٦٥ - طُ الْحَلَبِيِّ) .

(٣) حَدِيثٌ : «أَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رَأْسِهِ وَأَوْسِعْ مِنْ قَبْلِ رِجْلِهِ» وَرَوَاهُ أَحْمَدُ (٥/ ٤٠٨ - طُ الْيَمِينِيَّةِ) وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِيسِ (٢/ ١٢٧ - طُ دَارُ الْمُحَاسِنِ) .

(٤) قَوْلُهُ ﷺ يَوْمَ أَحُدَ : «احْفَرُوا وَأَوْسِعُوا وَعَمِّقُوا» أَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ (٤/ ٨١ - طُ الْمَكْتَبَةِ التِّجَارِيَّةِ) وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ (التَّلْخِيسُ لِابْنِ حَجَرٍ ٢/ ١٢٧ - طُ دَارُ الْمُحَاسِنِ) .

(٥) لَمَّا تَوَفَّى الرَّسُولُ ﷺ وَكَانَ بِالْمَدِينَةِ رَجُلٌ يَلْحَدُ وَآخَرُ يَضْرَحُ أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (١/ ٤٩٦ طُ الْحَلَبِيِّ) وَحَسَنَ ابْنُ حَجَرٍ فِي التَّلْخِيسِ (٢/ ١٢٨ - طُ دَارُ الْمُحَاسِنِ) .

في الردة، من حيث زوال ملكه عن أمواله، وحكم تلك الأموال بعد الموت في الميراث، ومن حيث سقوط وصيته أو عدمه، وقضاء ديونه بعد الموت، ويراجع في ذلك مصطلح (ردة).^(١)

إلحاق

التعريف :

١ - الإلحاق في اللغة: الانبعاث. يقال: ألحقته به: إذا أتبعته أياه حتى لحقه.^(٢) واستعمل الفقهاء والأصوليون إلحاق الفروع بالأصول في القياس. ومن ذلك قول ابن قدامة في روضة الناظر: إن الإلحاق يسمى قياساً، إذا بينت العلة الجامعة وأثبت وجودها في الفرع.

وجرى على لسان بعض الفقهاء في تعريف القياس بأنه: إلحاق المسكوت بالمنطوق. وجرى أيضاً على ألسنتهم: إلحاق الولد بمن ادعاه كما في مسألة اللقيط، حتى إن إطلاق لفظ (الإلحاق) ينصرف إلى الإلحاق في النسب.^(٣)

(١) ابن عابدين ٢/٣٠٥، ٣٩٤، ٣٩٦/٣، ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩٨، وجواهر الإكليل ١/٢١، ٢٥٥/٢، ٢٧٩، ٢٨٠، ٣١٨، والمهذب ٢/٢٣٣، والقليوبي ٣/٤٤، ١٤٨، ١٥٧، ١٥٩، والمغني ٦/١٧١، ٢٩٨، ١٢٢/٨، ١٢٨، ١٢٩.
(٢) المصباح الثمر ولسان العرب مادة: (لحق).
(٣) الزيلعي ٣/٢٩٤، والحارثي ٧/١٣٢، والقليوبي ٣/١٢٩، وروضة الناظر لابن قدامة ص ١٥٥، ١٥٥، وجمع الجوامع ٢٤٥/١

خلاف ويكون أفضل، ويكون اللحد إلى جهة القبلة بقدر الميت.^(١)

الإحاد في الدين :

٩ - الملحد إما أن يكون في الأصل على الشرك، فحكمه ينظر تحت عنوان (إشراك)، أو يكون ذمياً فيلحد أي يطعن في الدين جهاراً، فينتقض بذلك عهده، وينظر حكمه تحت عنوان (أهل الذمة) أو يكون مسلماً فيلحد، فينظر حكمه تحت عنوان (ارتداد - زندقة)^(٢)

الآثار المترتبة على الإحاد :

١٠ - من ألحد بعد إسلام والعياذ بالله، إما أن يستتاب على رأي من قال بذلك، فيأخذ حكم المرتد في العبادات في الجملة في حالة رجوعه عن إلحاده، من نقض وضوئه بالإحاد وعدمه، ومن قضائه للعبادات، وأدائه ماعليه من زكاة، وقضائه للحج قبل الإلحد وبعده. كما يأخذ حكمه كذلك في غير العبادات، من سقوط شفعته بالردة ونفاذ عقوده وعدمها، وبينونة امرأته، ولزوم المهر، والنفقة، وانفساخ النكاح. كما يأخذ حكمه في الجنائيات والديون على الخلاف المذكورين العلماء. والذي يرجع إليه في مصطلح (ردة).

وأما إذا لم يستتب فإنه يأخذ حكم المرتد المقتول

(١) روضة الطالبين ٢/١٣٣، والمجموع للتنوي ٥/٢٨٦، وضع الغدير ١/٤٩٦، والمغني ٢/٤٩٨، ط الرياض، وجواهر الإكليل ١/١١١، والخطاب ٢/٢٣٣

(٢) ابن عابدين ٣/٢٩٦، وجواهر الإكليل ٢/٢٧٨، وروضة الطالبين للتنوي ١/١٦١، والمغني ٨/١٢٦

المذكاة بها، إذا كان كامل الحلقة، ومات بذبح أمه، فهذا إلحاق من حيث اللغة. وإنا قالوا ذلك لما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «ذكاة الجنين ذكاة أمه»^(١). ولأن جنين الدابة تبع فيباع ببيع الأم، ولذا يأخذ جنين المذكاة حكم المذكاة بالتبع، وهذا إن كان قد أشعر على رأي، وقيل: لا يشترط ذلك.

وخالفهم في ذلك أبو حنيفة وزفر فذهبوا إلى أنه لا يحل الجنين إلا إذا أدرك حيا وذبح. كذلك لا يمكن إلحاق الجنين الذي ظهر من الأم حيا فمات بعدها بدون الذبح.^(٢) ويرجع لتفصيله إلى مصطلحي (ذبيحة) و(ذكاة).

ثانيا : إلحاق صفار السوائم بالكبار في الذكاة :

٦ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب في إلحاق صفار السوائم بالكبار في وجوب الزكاة فيها، إذا اجتمعت مع الكبار وتم الحول عليها. أما إذا كانت كلها صفارا فصلانا أو حملانا أو عجاجيل، فلا زكاة فيها عند أبي حنيفة ومحمد وهورواية عن أحمد. وقال المالكية، وهي المذهب عند الحنابلة، وهو قول الشافعي في القديم، وإليه ذهب زفر من الحنفية: يجب في الصفار ما يجب في الكبار إلحاقا.

وقال أبو يوسف، والشافعي في الجديد: يجب فيها وإحدا منها، وصورته إذا كان له نصاب من

الألفاظ ذات الصلة :

القياس :

٢ - يظهر من تتبع أقوال الفقهاء أن الإلحاق يأتي بمعنيين :

الأول : القياس، بإلحاق الفرع بالأصل لوجود علة مشتركة يتعدى بها الحكم من الأصل إلى الفرع بشروطه، فهو حمل الشيء على غيره بإجراء حكمه عليه لعلة مشتركة.^(١)

والثاني : إلحاق الإنسان المجهول النسب بمن ادعاه، فإنه يصح بشروطه، كما يعرف في باب النسب.

٣ - والإلحاق له طريقان :

الطريق الأول : إلغاء الفارق المؤثر في الحكم لكي يشمل المسكوت عنه فلا يحتاج إلى التعرض للعلة الجامعة لكثرة ما فيه من الاجتماع، وقد اختلف في تسمية هذا قياسا.

والطريق الثاني : أن يتعرض للجامع ويبين وجوده في الفرع، وهذا هو المتفق على تسميته قياسا.^(٢)

الحكم الإجمالي :

٤ - نظرا لأن الإلحاق إتياع الشيء بالشيء فيقتضي أن يكون الحكم في الملحق نفس الحكم الذي في الملحق به. ولتطبيق هذه القاعدة أمثلة كثيرة منها:

أولا : إلحاق جنين المذكاة بأمه :

٥ - ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة والصاحبان من الحنفية) إلى إلحاق جنين

(١) حديث: «ذكاة الجنين ذكاة أمه» أخرجه أبو داود (٢٥٣/٣) - ط عزت عبيد دعاس) وفيه من حديث جابر مرلوها، وفي أسانيد مقل لكن يتقوى بها. فيض القدير للمناوي (٥٦٣/٣) - ط المكتبة التجارية).

(٢) البدائع ٤٢/٥، والقيومي ٢٦٢/٤، والشرح الصغير ١٧٧/٢، والمغني مع الشرح الكبير ٥١/١١

(١) مسلم الثبوت ٢٤٧/٢

(٢) روضة الناظر لابن قدامة ص ١٥٥

الكبار ثم ماتت الأمهات، وتم الحول على الأولاد وهي صغار. ^(١) وتفصيله في مصطلح (ذكاة).

الإلزام

التعريف :

١ - الإلزام مصدر ألزم المتعدي بالهمزة، وهو من لزم، يقال: لزم يلزم لزوماً: ثبت ودام، وألزمته: أثبتته وأدومته، وألزمته المال والعمل وغيره فالتزمه، ولزمه المال: وجب عليه، وألزمه إياه فالتزمه. ^(١)

ويقول الراغب: الإلزام ضربان: إلزام بالتسخير من الله تعالى أو من الإنسان، وإلزام بالحكم والأمر، نحو قوله تعالى: ﴿أَتَلَزَمُكُمْوهَا وَأَنْتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ ^(٢) وقوله ﴿وَأَلْزَمَهُمْ كَلِمَةَ التَّقْوَى﴾ ^(٣).

فيكون معنى الإلزام: الإيجاب على الغير. ولا يخرج الفقهاء في استعمالهم عن المعنى اللغوي. ^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

الإيجاب :

٢ - وجب الشيء يجب وجوباً أي: لزم، وأوجبه هو وأوجبه الله تعالى. وفي حديث عمر رضي الله عنه

ثالثاً : إلحاق توابع المبيع به في البيع :

٧ - يدخل الجنين في بيع الأم تبعاً، ولا يفرد بالبيع، لأن التابع تابع. وكذلك حق المرور والشرب يدخلان في بيع الأرض تبعاً. وولد البقرة المشتركة للبن داخل في بيع الأم. ويدخل الغراس في بيع الأرض، وتدخل الأرض وما يتصل بها في بيع السدار. وكذلك كل ما يعتبر من توابع المبيع يدخل في البيع إلحاقاً، ويأخذ حكم المبيع على تفصيل وخلاف في ذلك ينظر في موضعه. ^(١)

مواطن البحث :

٨ - تكلم الفقهاء عن إلحاق الفروع بالأصول في بحث (القياس)، وفي (البيع) في إلحاق الثمر بالشجر، وإلحاق الثمار التي لم يد صلحها بها بدا صلاحه منها. وإلحاق توابع المبيع بالمبيع، وإلحاق الولد بخير الأبوين في (الديانة) إن كانا مختلفين ديناً، ومسائل أخرى.

لكن أكثر ما يتعرضون فيه للإلحاق هو في بحث (النسب) في إلحاق مجهول النسب بمن ادعاه بشروطه، فليرجع لتفصيله إلى تلك المواضع.

(١) لسان العرب والمصباح المتبرع: (لزم).

(٢) سورة هود / ٢٨

(٣) سورة الفتح / ٢٦

(٤) المقدرات للراغب. وفتح القدير ٣٥٦/٦ ط دار إحياء التراث

العربي، والتبصرة: يهاشم فتح المعني المالك ١٢/١، ١١٦ ط دار المعرفة بيروت.

(١) البدائع ٣١/٢، والشرح الصغير ٥٩١/١، وبهاية المحتاج

٥٧/٣، والمغني مع الشرح الكبير ٤٧٧/٢

(٢) الأدباء والنظار لاين نعيم ص ١٢٠، ومجلة الأحكام العدلية

٢٣١١، والشرح الصغير ٢٢٧/٢ - ٢٣٠، وبهاية المحتاج

١٢٥/٤ - ١٣٠، والمغني ٢٢٦/٤

لبعض لما فيه من التسلسل، وإنما يكون الإلزام من الله تعالى لعباده ومخلوقاته، إما بطريق التسخير، وإما بطريق الحكم والأمر.^(١)

وقد يقع الإلزام من الناس بعضهم لبعض بتسليط الله تعالى، وذلك بطريق الولاية سواء أكانت خاصة أم عامة، وحينئذ قد يكون الإلزام واجباً، فإن الإمام يجب عليه إلزام الناس بالأخذ بشريعة الإسلام، وله سلطة إلزامهم بالقوة وحلهم على فعل الواجبات وترك المحرمات.^(٢) ولقد قال النبي ﷺ: «والذي نفسي بيده لقد هممت أن آمر بحطب فيحطب، ثم أمر بالصلاة فتقام، ثم أمر رجلاً فيصلي بالناس، ثم أنطلق معي برجال معهم حزم من حطب إلى قوم لا يشهدون الصلاة فأحرق عليهم بيوتهم بالنار».^(٣) وقد قاتل أبو بكر رضي الله تعالى عنه مانعي الزكاة.^(٤) ومن امتنع من أداء حقوق الأديين من ديون وغيرها أخذت منه جبراً إذا أمكن، ويعسب بها إذا تعذرت، إلا أن يكون معسراً فينظر إلى ميسرته.^(٥)

بل إن الشعائر التي ليست بفرض، فإن للإمام إلزام الناس بها كما إذا اجتمع أهل بلد على ترك

«أنه أوجب نجيباً، أي أهده في حج أو عمرة كأنه ألزم نفسه به، وأوجه إعجاباً أي ألزمه.

وقد فرق أبو هلال العسكري بين الإيجاب والإلزام فقال: الإلزام يكون في الحق والباطل، يقال: ألزمته الحق والباطل. والإيجاب لا يستعمل إلا فيما هو حق، فإن استعمل في غيره فهو مجاز، والمراد به الإلزام.^(٦)

الإجبار والإكراه :

٣ - الإجبار والإكراه هما الحمل على الشيء قهراً، والإلزام قد يكون بالقهر وهو ما يسمى بالإلزام الحسي، وقد يكون بدونه.^(٧)

الالتزام :

٤ - الالتزام هو: إلزام الشخص نفسه شيئاً من المعروف.

فالالتزام يكون من الإنسان على نفسه كالنذر والوعد، والإلزام يكون منه على الغير كإنشاء الإلزام من القاضي.

والالتزام يكون واقعاً على الشيء، يقال: التزمت العمل، والإلزام يقع على الشخص، يقال: ألزمت فلاناً المال.^(٨)

الحكم الإجمالي :

٥ - الأصل امتناع الإلزام من الناس بعضهم

(١) الفردات للراغب، والمواقف للشاطبي ١٢٠/٣ ط مصطفى محمد.

(٢) التبصرة بهامش فتح العمل المالك ١٣٢/٢، ٣٠٣، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٤٤ ط مصطفى الحلبي، والقواكة المدينة ٩/٢ ط المكتب الإسلامي.

(٣) التبصرة ١٣٨/٢

(٤) حديث: «والذي نفسي بيده، لقد هممت... أخرجه البخاري (الفتح ١٢٥/٢ - ط السلفية) والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٤٦

(٥) المرجع السابق ص ٢٤٧

(٦) لسان العرب والفروق في اللغة لأبي هلال العسكري ص ٢١٩ ط أولى دار الأفاق بيروت.

(٧) لسان العرب، والتبصرة بهامش فتح العمل ١٢/١، ١١٦

(٨) لسان العرب وفتح العمل المالك ٢١٧/١

بسبب الإكراه الملجئ على تفصيل فيه . (ر) :
إكراه .

ومن ذلك العقود التي يكون من آثارها الإلزام بعمل معين كالبيع إذا تم ، فإنه يترتب عليه إلزام البائع بتسليم المبيع وإلزام المشتري بتسليم الثمن . وكالإجارة إذا تمت يترتب عليها إلزام المستأجر بالقيام بالعمل (ر : عقد - بيع - إجارة) .

إلغاء

التعريف :

١ - الإلغاء مصدر الغيت الشيء أي : أبطلته ، ومنه الأثر عن ابن عباس أنه كان يلغي طلاق المكروه ، أي يبطله .^(١)

ويعرفه الأصوليون بقولهم : وجود الحكم بدون الوصف صورة ، وحاصله عدم تأثير الوصف أي العلة .^(٢)

ويأتي الإلغاء عند الفقهاء بمعنى : الإبطال والإسقاط والفساد والفسخ ، غير أنه لا بد في تحقق الإلغاء من قيام الحق أو الملك الذي يراد إلغاؤه ، إذ لا يصح إلغاء فعل أو شيء لم يوجد .^(٣)

ويطلقه الأصوليون في تقسيم المصالح إلى معتبرة ، ومرسلة ، وملغاة ، ويقصدون بهذه الأخيرة ما أبطله الشرع ، كإلغاء ما في الخمر والميسر والزنا من مصالح .

الأذان ، فإن الإمام أو نائبه يقاتلهم ، لأنه من شعائر الإسلام الظاهرة .^(١) وكذلك القاضي والمحاسب لهم هذا الحق فيها وكل إليهم .^(٢)

وقد يكون الإلزام حراماً ، وذلك في الأمر بالظلم ، لقول النبي ﷺ : « ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » ،^(٣) وعلى ذلك فمن أمره الوالي بقتل رجل ظلماً أو قطعه أو جلده أو أخذ ماله أو بيع متاعه فلا يفعل شيئاً من ذلك .^(٤)

وقد يكون الإلزام جائزاً كالإلزام الوالي ببعض الناس بالمباحات لمصلحة يراها ،^(٥) وإلزام الرجل زوجته بالامتناع عن مباح .^(٦)

وقد يكون الإلزام مستحباً ، وذلك عندما يكون موضوعه مستحباً ، كالإلزام الإمام رعيته بالاجتماع على صلاة التراويح في المساجد .^(٧)

مواطن البحث :

٦ - تتعدد مواطن الإلزام بتعدد أسبابه ، فقد يكون

(١) انتهى الإردادات ١/ ١٢٤ ط دار الفكر ، والمهذب ١/ ٦٢ ط دار المعرفة

(٢) التبصرة ١/ ١٢ ، ١١٦ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٦٨

(٣) حديث : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » أورده المهيتمى في مجمع الزوائد ٥/ ٢٢٦ - ط القدسي بلفظ : « لا طاعة في معصية الله تبارك وتعالى » ، وقال : رواه أحمد بالفاظ والطبراني وفي بعض طرقه : « لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق » . ورجال أحمد رجال الصحيح .

(٤) التبصرة ٢/ ٢٧٢

(٥) التحفة ٩/ ٢١٨ ط دار صادر ، وخبايا الزوايا ص ١٢١ ، ١٢٢

(٦) المغني ٧/ ١٩

(٧) المهذب ١/ ٩١

(١) المصباح المنير ولسان العرب في المادة .

(٢) التهانوي ٥/ ١٣١١

(٣) الشرح الصغير ٢/ ٣٨٢

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإبطال :

٢ - الإبطال في اللغة : إفساد الشيء وإزالته حقا كان ذلك الشيء أوابطلا^(١) قال الله تعالى : ﴿لِيُحَقِّقَ الْحَقَّ وَيُبْطِلَ الْبَاطِلَ﴾^(٢).

وشرعا : الحكم على الشيء بالبطان^(٣) ويأتي على ألسنة الفقهاء بمعنى الفسخ والإسقاط والنقص والإلغاء.

وهو بهذا يكون بمعنى الإلغاء، إلا أن الإبطال قد يقع قبل وجود الشيء، ولا يكون الإلغاء إلا بعد وجود الشيء أو فعله.

ب - الإسقاط :

٣ - من معاني الإسقاط لغة : الإزالة^(٤)، وهو في اصطلاح الفقهاء : إزالة الملك أو الحق لا إلى مالك أو مستحق، كالطلاق فإنه إزالة ملك النكاح، وكالعتق فإنه إزالة ملك الرقبة^(٥).

وعلى هذا يوافق الإلغاء في كونه لا بد من قيام الملك والحق الذي يراد إسقاطه أو إلغاؤه حتى يتحقق الإسقاط والإلغاء، فيقال أسقط عنه الرق : ألغاه، كما أنهما يكونان بمعنى ويعبر عوض.

(١) تاج العروس ولسان العرب ومفردات الراغب الأصفهاني في المادة.

(٢) سورة الأنفال / ٨

(٣) القليوبي ١٩١ / ٢، ١٧٦ / ٣ ط الحلبي.

(٤) مختار الصحاح وتاج العروس مادة (سقط).

(٥) تكملة رد المحتار على الدر المختار ٣٤٧ / ٢، والفروق للقرافي

١١٠ / ٢

ج - الفسخ :

٤ - الفسخ لغة : النقص، يقال فسخ الشيء يفسخه فسخا فانفسخ أي : نقصه فانقص، وتفاست الأقاليل : تناقصت، ويطلق اصطلاحا على حل ارتباط العقد والتصرف وقلب كل واحد من العوضين لصاحبه، وهو بهذا يكون فيه معنى الإلغاء والإبطال^(١). وقد يعبر الفقهاء في المسألة الواحدة تارة بالإلغاء والإبطال، وتارة بالفسخ. غير أن الفسخ غالبا ما يكون في العقود، ويقال في العبادات، ومنه : فسخ الحج إلى العمرة، وفسخ نية الفرض إلى النفل، غير أنه يكون في العقود قبل تمامها، وعند تمامها بشروط مثل خيار الشرط وخيار الرؤية وخيار العيب والإقالة^(٢).

الحكم الإجمالي :

٥ - أجاز العلماء إلغاء التصرفات والعقود غير اللازمة من جانب العاقدين، أما في العقود اللازمة من جانب واحد فإنه يصح الإلغاء من الجانب الآخر غير الملزم به كالوصية.

وأما في العقود والتصرفات الملزمة فلا يرد عليها الإلغاء بعد نفاذها إلا برضي العاقدين، كما في الإقالة، أو بوجود سبب مانع من استمرار العقد كظهور الرضا بين الزوج والزوجة، وقد يكون هنا الإلغاء بمعنى الفسخ.

الإلغاء في الشروط :

٦ - تنقسم الشروط بالنسبة إلى الإلغاء إلى

(١) لسان العرب في اللغة، والفروق للقرافي ٢٦٩ / ٣، والأشبه

والنظائر لابن نجيم ١٣٥، وقواعد ابن رجب ص ٢٦٩ ط

الحنافي، والقليوبي ٢ / ٢٧٥

(٢) الأشبه والنظائر لابن نجيم ط الحلبي ص ١٣٥

أقسام :

منها شروط يلغى بها العقد مطلقا ، لمخالفتها نصا من كتاب أو سنة ، كما لو اقترض واشترط ربا على القرض .

ومنها شروط لاغية ولا تبطل العقد ، كما إذا باع ثوبا على ألا يبيعه المشتري أولا يبيعه ، جاز البيع ويلغى الشرط كما هو الصحيح عند الحنفية .^(١) وشروط غير لاغية تصح ويصح بها العقد ، لأنها توثيق للعقد ، كما إذا اشترط رهنا أو كفילה بالبيع .^(٢)

إلغاء التصرفات :

٧ - تلغى التصرفات التي لا يقرها الشارع ، مثل رهن الخمر وبيع الميتة ونذر المعصية ، كما تلغى تصرفات عديم الأهلية كالمنجون^(٣) والسفيه ، على تفصيل (ر : حجب) .

الإلغاء في الإقرار :

٨ - وذلك إذا كذبه الظاهر ، أو كذب المقر نفسه ، أو رجع فيما يحق له الرجوع فيه وهو حقوق الله . ومنها الحدود ،^(٤) وتفصيله في (الأقرار) .

إلغاء الفارق المؤثر بين الأصل والفرع :

٩ - وهو يستلزم اتحاد الحكم بينهما (ر : إلغاء الفارق) .^(٥)

إلغاء الفارق

التعريف :

١ - الإلغاء في اللغة هو : الإبطال . والفارق اسم فاعل من فرق بين الشيئين : إذا فصل بينهما .^(١) وإلغاء الفارق عند الأصوليين : بيان عدم تأثير الفارق بين الأصل والفرع في القياس ، فيثبت الحكم لما اشتركا فيه ، وذلك كالحاق الأمة بالعبد في سرياء العتق من بعضه إلى سائر . وهذه السرياء في العبد ثابتة بحديث الصحيحين : « من أعتق شركا له في عبد فكأن له ما لم يبلغ ثمن العبد قوّم عليه قيمة عدل فأعطى شركاءه حصصهم وعُتق عليه العبد ، وإلا فقد عُتق منه ما عتق »^(٢) . فالفارق بين الأمة والعبد هو الأنوثة ، ولا تأثير لها في السرياء ومنه أيضا أن الآية : ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾^(٣) تقتضي حد قاذف المرأة المحصنة ، وسكت عن قذف الرجال المحصنين ، فيلحقون بهن ، لأن الفارق الأنوثة وهي ملغاة ، أي لا أثر لها في الحكم .^(٤) وبعضهم عبر عنه بنفي الفارق . وشبهه به : « إلغاء التفاوت »^(٥) ومقابله : إبداء الفارق ، أو

(١) للمصباح للتبر مائة : (لغو - فرق) .

(٢) حديث : « من أعتق شركا له . . . أخرجه البخاري (الفتح ١٥١/٥ ط السلفية) ومسلم (١٢٨٦/٣ ط الحلبي) .

(٣) سورة النور / ٤

(٤) جمع الجوامع بشرحه للمحلي ٢٩٣/٢ ط عيسى الحلبي .

(٥) البصر المحيط في الأصول للزركشي (مسالك العلة - مسلك السبر والتقسيم فيما بعده) ، وشرح جمع الجوامع ٣٤١/٢ ، ٣٣٩

(١) البدائع ١٧٠/٥

(٢) مفتي المحتاج ٥٢/٣ ، ٢١٢/٣ ، ومنتهى الإرادات ٢٢/٢ ، الخرشى ٤٣٨/٢

(٣) الشرح الصغير ١٤٠/٤

(٤) قليوبي ٦ ، ٤/٣

(٥) جمع الجوامع ٢٩٣/٢

إلغاء الفارق ٢ - ٤

ويدون تعريفياً إلغاء الفارق وتنقيح المناط أن الملغى في إلغاء الفارق وصف موجود في الفرع، بخلاف الملغى في تنقيح المناط فهو وصف في الأصل المقيس عليه، كما أن إلغاء الفارق ليس فيه تعيين للعلة، وإنما يحصل الإلحاق بمجرد الإلغاء، بخلاف تنقيح المناط ففيه اجتهاد في تعيين الباقي من الأوصاف للعلة.

الحكم الإجمالي :

٣ - اختلف الأصوليون في عد إلغاء الفارق من مسالك العلة، فذكره بعضهم كصاحب كتاب المقترح، وابن السبكي في جمع الجوامع، بل ذكر ابن قدامة في كتاب «روضة الناظر» الخلاف في تسمية إلحاق المسكوت بالمنطوق قياساً إذا كان طريقه نفي الفارق المؤثر على سبيل القطع.^(١) ولم يعد أحد من الجدلين من مسالك التعليل.^(٢) وتقام الكلام عليه محله الملحق الأصولي.

مواطن البحث :

٤ - ذكر بعض الأصوليين إلغاء الفارق في مبحث العلة من مباحث القياس عند كلامهم على مسالك العلة، كما ذكره في تقسيم القياس إلى جلي وخفي، حيث إن الجلي ما قطع فيه بنفي الفارق، أو كان تأثير الفارق فيه احتمالاً ضعيفاً، والخفي بخلافه. كما ذكره في تقسيم القياس باعتبار علته إلى قياس علة وقياس دلالة وقياس في معنى الأصل، وأن القياس في معنى الأصل هو ما

إبداء الخصوصية أو الفرق. وهو من قواعد العلة. ويسمى القياس المعتمد على إلغاء الفارق «القياس في معنى الأصل» أو «قياس المعنى».^(١) الألفاظ ذات الصلة :

٢ - هناك مصطلحان أصوليان ملتبسان بإلغاء الفارق أشد التباس وأخفاه.

أولهما: تنقيح المناط. ويسميه الحنفية الاستدلال، وهو أن يدل نص ظاهر على التعليل بوصف، فيحذف خصوصه عن الاعتبار بالاجتهاد، ويناط الحكم بالأعم، أو تكون أوصاف في محل الحكم، فيحذف بعضها عن الاعتبار بالاجتهاد ويناط الحكم بالباقي.

وثانيهما: السبر والتقسيم. وهو حصر الأوصاف الموجودة في الأصل المقيس عليه وإبطال ما لا يصلح منها للعلة، فيتعين الباقي لها. والفرق بين تنقيح المناط والسبر والتقسيم أن الوصف في تنقيح المناط في شقه الأول منصوص عليه، بخلافه في السبر والتقسيم، وفي الشق الثاني منه: إنها هوفي حذف ما لا يصلح للعلة وفي تعيين الباقي لها، وفي السبر الاجتهاد في الحذف فقط، فيتعين الباقي للعلة. وإلغاء الفارق قريب من السبر إلا أنه في السبر يبطل الجميع إلا واحداً، وفي إلغاء الفارق يبطل واحد فتعين العلة بين الباقي، والباقي موجود في الفرع فيلزم اشتتاله على العلة.^(٢)

(١) شرح جمع الجوامع ٣١٩/٢، ٣٤١، وتسهيل الفصول ص ٢٢٤ ط الأولى.

(٢) شرح جمع الجوامع ٢٧٠/٢، ٢٩٢، والبحر المحيط للزركشي، تنقيح المناط، والثنية الذي عقبه، والمحصول للرازي، (القسم الثاني من الجزء الثاني ص ٣١٦ ط جامعة الإمام محمد بن سعود).

(١) روضة الناظر ص ١٥٤ - ١٥٥ ط السلفية بالقاهرة.

(٢) البحر المحيط للزركشي، وشرح جمع الجوامع ٢٩٣/٢

يكون القياس بإلقاء الفارق فيه. (١)

ب - التحري :

٣ - التحري فيه بذل جهد وإعمال فكر، أما الإلهام فيقع بلا كسب. (١)

إلهام

التعريف :

١ - الإلهام لغة : مصدر ألهم ، يقال : ألهمه الله خيرا أي لقته إياه ، والإلهام أن يلقي الله في النفس أمرا يعيث على الفعل أو الترك ، وهو نوع من الوحي يخص الله به من يشاء من عباده. (١)
وعند الأصوليين : إيقاع شيء في القلب يطمئن له المصدر يخص به الله سبحانه بعض أصفيائه. (٢).

وقد عد الأصوليون الإلهام نوعا من أنواع الوحي إلى الأنبياء ، وفي كتاب التقرير والتحجير عن الإلهام من الله لرسوله : أنه إلقاء معنى في القلب بلا واسطة عبارة الملك وإشارته مقرون بخلق علم ضروري أن ذلك المعنى منه تعالى. (٣)

اللفاظ ذات الصلة :

أ - الوسوسة :

٢ - الوسوسة : إلقاء معنى في النفس بمباشرة سبب نشأ من الشيطان له. (٤)

(١) شرح الكوكب المنير ص ٣٢٥ ط السنة المحمدية ، وشرح جمع

الجوامع ٢ / ٣٩٩ ، ٣٤١

(٢) لسان العرب ، كشف اصطلاحات الفنون : باب اللام فصل الميم.

(٣) جمع الجوامع ٢ / ٣٥٦ ط الحلبي.

(٤) التقرير والتحجير ٣ / ٢٩٥ ط بولاق الأولى.

(٥) كشف اصطلاحات الفنون (لم)، والمقائد النسفية وحواشيها ص ٤١ ط الحلبي.

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٤ - يتفق الأصوليون على أن الإلهام من الله تعالى لأنبيائه حق ، وهو بالنسبة للنبي ﷺ حجة في حقه ، كذلك هو في حق أمته ، ويكفر منكر حقيقته ، ويفسق تارك العمل به كالقرآن. (١)

أما إلهام غير الأنبياء من المسلمين ، فإنه ليس بحجة ، لأن من ليس معصوما لا ثقة بخواطره ، لأنه لا يأمن من دسيسة الشيطان فيها ، وهو قول جمهور أهل العلم ، وهو المختار عند الحنفية ، ولا عبرة بما قاله قوم من الصوفية بأنه حجة في الأحكام.

وقيل : هو حجة على الملهم لا على غيره ، إذا لم يكن له معارض من نص أو اجتهاد أو خاطر آخر ، وهذا ذكره غير واحد ، فيجب العمل به في حق الملهم ، ولا يجوز أن يدعو غيره إليه .

واعتمده الإمام الرازي في أدلة القبلية ، وابن الصباغ من الشافعية. (٢)

وهل هو في حق الأنبياء من الوحي الظاهر أم الوحي الباطن خلاف بين الأصوليين. (٣)

(١) ابن عابدين ١ / ٢٩٠ ط بولاق الأولى ، البحر الرائق ١ / ٣٠٢ ط العلمية.

(٢) جمع الجوامع ٢ / ٣٥٦

(٣) جمع الجوامع ٢ / ٣٥٦ ، والتقرير والتحجير ٣ / ٢٩٥ ، ٢٩٦

(٤) التقرير والتحجير ٣ / ٣٩٦ ، مسلم التبروت ٢ / ٣٧٠

وعطاء قالوا: هم الفقهاء والعلماء في الدين. ذلك لأن أصل الأمر منهم والحكم إليهم.^(١)
(الثاني) قال الطبري عنه: هو أولى الأقوال بالصواب: هم الأمراء والولاة، لصحة الأخبار عن رسول الله ﷺ بالأمر بطاعة الأئمة والولاة، فيما كان لله طاعة وللمسلمين مصلحة.^(٢)

ويشمل أمراء المسلمين في عهد الرسول ﷺ وبعده، ويندرج فيهم الخلفاء والسلطانين والأمراء، والقضاة وغيرهم من له ولاية عامة.

كما أن منهم أمراء السرايا، وروي ذلك عن أبي هريرة وميمون بن مهران وابن أبي حاتم عن السدي، وأخرجه ابن عساکر عن أبي صالح عن ابن عباس.

هذا، وقد حمله كثير من العلماء على ما يعم الجميع، لتناول الاسم لهم، لأن للأمراء تدبير الجيش، والقتال، وللعلماء حفظ الشريعة وبيان ما يجوز مما لا يجوز.^(٣)

الألفاظ ذات الصلة:

أولياء الأمور:

٣- يشمل أولياء الأمور كل من له ولاية على غيره، سواء أكانت عامة أم خاصة، ومن ذلك ولي اليتيم، والقيم على المجنون، وولي المرأة في الزواج، فضلا عن سبق ذكرهم من أصحاب

(١) تفسير القرطبي ٥/ ٢٥٨ - ٢٦١ ط وزارة التربية بمصر.

(٢) تفسير الطبري ٨/ ٤٩٥، وما بعدها، وأحكام القرآن لعباد

الدين بن محمد الطبري المعروف بالكنيا المراس ٧/ ٢٠ - ٤٢٥ ط دار الكتب الحديثة بمصر.

(٣) تفسير روح المعاني (الألويسي) ٥/ ٦٥، ٦٦ ط المطبعة المتبرية

بدمشق.

أولو الأرحام

انظر: أرحام.

أولو الأمر

التعريف:

١- «أولو» من الألفاظ الملازمة للإضافة نحو: أولو الرأي، أي أصحاب الرأي، وهو اسم جمع واحده «ذو»^(١) وليس له مفرد من لفظه.

والأمر في اللغة: يكون بمعنى: طلب الفعل على طريق الاستعلاء، وجمعه أوامر، ويكون بمعنى: الشأن والحال، وجمعه أمور.^(٢)
وأولو الأمر: الرؤساء والعلماء.^(٣)

وقد ورد في أولي الأمر قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾.^(٤)

٢- وأصبح الأقوال الواردة في المراد بأولي الأمر قولان:

(الأول) أهل القرآن والعلم وهو اختيار مالك، ونحوه قوله ابن عباس، والضحاك، ومجاهد،

(١) الكليات لأبي البقاء حرف الألف واللام ١/ ٢٧٠، والقاموس المحيط باب الألف اللينة ٤/ ٤١٠

(٢) الكليات لأبي البقاء ١/ ٢٩٢ - ٢٩٣

(٣) القاموس المحيط ١/ ٣٧٩، ومحيط المحيط مادة: (أمر)،

والكليات لأبي البقاء ١/ ٢٧٠، ٣٠١

(٤) سورة النساء / ٥٩

الولاية العامة من الخليفة فمن دونه. (١)

أما من دون الخليفة من أولي الأمر فلهم شروط أقل مما ذكر، بحسب ما يلونه من أمور المسلمين، وتعترف في أبواب القضاء والجهاد ونحوهما. (١) ومرجعها إلى توافر القوة والأمانة. قال الله تعالى: (إِنْ خَيْرَ مَنْ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ). (٢)

٥ - ما يجب لأولي الأمر على الرعية:

(١) طاعة أولي الأمر:

دلت النصوص من القرآن والسنة على وجوب طاعة أولي الأمر، وأن معصيتهم حرام، ولكن الطاعة الواجب على الأمة التقيد بها ليست طاعة مطلقة. وإنما هي طاعة في حدود الشرع.

وقد أمر الله تعالى بالطاعة لأولي الأمر في قوله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (٣) وتسمى هذه الآية (آية الأوامر).

والطاعة أمر أساسي لوجود الانضباط في الدولة.

والطاعة: امتثال الأمر. وهي مأخوذة من أطاع إذا انقاد.

ووجوب طاعة الله وطاعة رسوله مستفاد من قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ لأن

الشروط المعتبرة في أولي الأمر إجمالاً:

٤ - يشترط فيمن يولي الخلافة - وهي أعلى درجات أولي الأمر: الإسلام، والحرية، والبلوغ، والعقل، والذكورة، والعلم، والعدالة بشروطها الجامعة، والكفاية.

فالعلم يقصد به: العلم المؤدي إلى التصرف المشروع في الأمور العامة.

والعدالة يقصد بها هنا: الاستقامة في السيرة والتجنب للمعاصي.

والكفاية يقصد بها: أن يكون قادراً على إقامة الحدود، بصيراً بالحروب، كفيلاً بحمل الناس عليها، مع سلامة الخواس كالسمع والبصر واللسان، ليصح معها مباشرة ما يدركها، والمقصود سلامتها مما يؤثر في الرأي والعقل، ومن سلامة الأعضاء من نقص يمنع عن استيفاء الحركة وسرعة النهوض، والمقصود سلامتها مما يؤثر في الرأي والعمل، ويكون متصفاً بالشجاعة والنجدة المؤدية إلى حماية البيضة، وجهاد العدو، وأن يكون ذا رأي يؤهله لسياسة الرعية، وتدبير المصالح، قيماً بأمر الحرب والسياسة. وإقامة الحدود لا تلحقه رافة في ذلك. (٢)

= الإرادات ٤٩٥/٢، وشرح العقائد التنفية ص ١٨٥، والمغني في أبواب التوحيد ج ٢٠ - القسم الأول ص ٢٠١، ٢٠٧ - ٢١٥، ورد المختار على المختار ص ٣٦٨/١، وحاشية المنسوقي ٣٢٥/١ وما بعدها، وشرح المنهاج ١٧٢/٤، ١٧٣، ٢١٧ ط مصطفى الحلبي بمصر.

(١) السياسة الشرعية لابن تيمية.

(٢) سورة القصص / ٢٦

(٣) سورة النساء / ٥٩

(١) لسان العرب ٩٨٥/٣، مادة وولي، ٤، والتصريفات الفقهية ص ٥٢٨، وحاشية ابن عابدين ٣/٥٤ - ٥٦ ط مصطفى الحلبي بمصر، وحاشية المنسوقي ٣٢١/٢ وما بعدها، ونهاية المحتاج ٢٢٢ - ٢٢٣

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٤، ٦، ٢٠ وما بعدها ط الحلبي بمصر، والأحكام السلطانية للمواري ص ٥، ٦ ط بيروت/ لبنان، ومقدمة ابن خلدون ٥٢٢، ٥٢٤، ومتنهم =

ويقول الطبري: إن الذين أمر الله تعالى بطاعتهم في الآية (وأولي الأمر منكم) هم الأئمة ومن ولاه المسلمون دون غيرهم من الناس.^(١)
(٢) أن يفوضوا الأمر إليهم وإلى أهل العلم بالدين وأهل الخبرة ويكلوه إلى تدبيرهم، حتى لا تختلف الآراء.^(٣) قال الله تعالى: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَ الَّذِينَ يُسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾.^(٤)

(٣) النصرة لأولي الأمر في غير المعصية.
(٤) النصيح لهم: قال رسول الله ﷺ: «السدن النصيحة لله ولرسوله ولكتابه ولأئمة المسلمين وعامتهم».^(٥)

واجبات أولي الأمر:

٦ - يجب عليهم التصرف بما فيه المصلحة العامة للمسلمين، كل في مجاله وبحسب سلطته. وفي ذلك القاعدة الشرعية «التصرف على الرعية منوط بالمصلحة» وبالتفصيل مايلي:
(١) حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة، فإن زاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة، وبين له الصواب، وأخذ به يلزمه من

(أطيعوا) أمر، والأمر يتعين للوجوب إذا حفت به قرينة تصرف إليه، وقد تضمن النص قرينة جازمة تصرف الأمر إلى الوجوب، وذلك بربط الطاعة بالإيمان بالله واليوم الآخر أي حقيقة.^(١)
والله سبحانه أمر بالطاعة طاعة مطلقة غير مقيدة، ثم جاءت السنة تقيد الطاعة بما لا يكون معصية، فعن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «على المؤمن المسلم الطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة».^(٢)

وعن النبي ﷺ أنه قال: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق»^(٣) وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن عصى أميري فقد عصاني»^(٤)

(١) تفسير الطبري ١٤٧/٥، ١٤٨، وأحكام القرآن لابن العربي ١/٢٥١، ٢٥٢، والقرطبي ٥/٢٥٩، ٢٦١، وروح المعاني للألوسي ٥/٦٥، ٦٦، ورد المختار ١/٥٥٩، ٣/٣١١، ٤/٣٤٤، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣٠
(٢) حديث: وعلى المؤمن المسلم الطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية، فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة... أخرجه البخاري (الفتح ١٣/١٢١ ط السلفية) ومسلم (٣/١٤٦٦ - ط الحلي).

(٣) حديث: «لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق... أخرجه الميمني في مجمع الزوائد (٥/٢٢٦ - ط القدسي) بنفسه: «لا طاعة في معصية الله تبارك وتعالى» وقال: رواه أحمد بإسقاط والطبراني وفي بعض طرقه: «ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق، ورجال أحمد رجال الصحيح».

(٤) حديث: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن أطاع أميري فقد أطاعني، ومن عصاني... أخرجه البخاري (الفتح ١٣/١١١ ط السلفية) ومسلم (٣/١٤٦٦ - ط الحلي).

(١) فتح الباري ١٣/١١١، ١١٢، ورد المختار على الدر المختار ١/٥٥٩، ٣/٣٣٤، ٣/٣١٠، وشرح المنهاج ٤/٢١٧، وتفسير الطبري ٨/٤٩٥ وما بعدها.
(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٣١
(٣) سورة النساء ٨٣
(٤) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٧، ٣١، والأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧.
وحديث: «والدين النصيحة» أخرجه مسلم (١/٧٤ - ط الحلي).

(١٠) تعيين القضاة وأمرء الحج، ورؤساء الجيش، ولولايتهم خاصة في الأعمال العامة، لأن كل واحد منهم مقصور على نظر خاص في جميع الأعمال. وكذا تعيين الأئمة للصلاوات الخمس والجمعة، ولكل واحد من هؤلاء شروط تنعقد بها ولايته.

(١١) تقدير العطاء وما يستحق من بيت المال (الميزانية العامة) من غير سرف ولا تقصير فيه. ^(١) والتفصيل موطنه مصطلح (الإمامة الكبرى).

(١٢) استكفاء الأمناء، وتقليد النصحاء فيها يفرض إليهم من الأعمال، ويكفله إليهم من الأموال، لتكون الأعمال مضبوطة والأموال محفظة.

(١٣) أن يباشر بنفسه أو بأعوانه الموثوق بهم مشاركة الأمور، وتصفح الأحوال لينهض بسياسة الأمة. ^(٢) (١٤) مشاورة ذوي الرأي:

وتعتبر المشاورة مبدءاً من أهم المبادئ الإسلامية، وقاعدة من أهم القواعد الأساسية في الولايات العامة. وقد جاءت الدعوة إلى الشورى صريحة في القرآن الكريم في آيتين منه الأولى: قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ وَلَوْ كُنْتَ فَظًا غَلِيظَ الْقَلْبِ لَانفَضُّوا مِنْ حَوْلِكَ فَاعْفُ عَنْهُمْ وَاسْتَغْفِرْ لَهُمْ وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ. ^(٣)

الحقوق والحدود، ليكون الدين محروساً من الخلل، والأمة ممنوعة من الزلل.

(٢) تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين وقطع الخصام بينهم، حتى تظهر النصفة، فلا يتعدى ظالم ولا يضعف مظلوم.

(٣) حماية الدولة والذب عن الحوزة، ليتصرف الناس في المعاش، ويتشروا في الأسفار آمين.

(٤) إقامة الحدود، لتصان محارم الله تعالى عن الانتهاك، وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك.

(٥) تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة، حتى لا يظفر الأعداء بثغرة ينتهكون بها محرماً، ويسفكون فيها دماً سلم أو معاهد.

(٦) جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يُسلم، أو يدخل في الذمة.

(٧) قتال أهل البغي والمحاربين وقطاع الطريق، وتوقيع المعاهدات وعقود الذمة والهدنة والجزية. ^(١) والتفصيل موطنه مصطلح (الإمامة الكبرى).

(٨) تعيين الوزراء، ولولايتهم عامة في الأعمال العامة لأنهم يستنبئون في جميع الأمور من غير تخصيص.

(٩) تعيين الأمراء (المحافظين) للأقاليم، ولولايتهم عامة في أعمال خاصة، لأن النظر فيها خصصوا به من الأعمال عام في جميع الأمور.

(١) الأحكام السلطانية للهاوري ص ١٠٨، ٦٥، ورد المختار على الدر المختار ٢٩٧/٤، ٣٠٨، وشرح المنهاج ٢٩٥/٤، والمغني لابن قدامة ٣٨/٩، ١٠٦، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ٧٨، ٩٢

(٢) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٢، والأحكام السلطانية للهاوري ص ١٦

(٣) سورة آل عمران / ١٥٩

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١١، ١٢، ١٣، وما بعدها، والأحكام السلطانية للهاوري ص ١٥، ١٦، ٣٠، ٣٥، وما بعدها، ورد المختار على الدر المختار ١٥٨/٣، ٢١٢، ٢١٨، ٣١١، وما بعدها، وجواهر الإكليل ١/٢٩٦، ٢٨٦/٢، وشرح المنهاج ٤/١٧١، ٢١٧، والمغني لابن قدامة ٢/٢٥٢، ٣٦١، ٣٤٧، ٢٨٧/٨

ولم يعتبر المالكية هيئة النائم، بل المعتبر عندهم صفة النوم وحدها ثقلاً أو خفة، والحنابلة ينظرون إلى صفة النوم وهيئة النائم معاً، فمتى كان النائم ممكناً مقعدته من الأرض فلا ينقص إلا النوم الكثير. (١)

ب - في الأضحية : يختلف الفقهاء في إجزاء الشاة إن كانت دون آية، وتسمى البتراء أو مقطوعة الذنب، ولهم في ذلك أربعة أقوال :
الأول : عدم الإجزاء مطلقاً، وهو قول المالكية. (٢)

الثاني : الإجزاء إن كانت مخلوقة دون آية، أما مقطوعة الآلية فإنها لا تجزىء، وهو الأصح عند الشافعية. (٣)

الثالث : التصريق بين ما إذا قطع الأكثر أو الأقل، فإن قطع الأكثر تجزىء، وتجزى إن بقي الأكثر، لأن للأكثر حكم الكل بقاء وذهاباً، وهو قول الحنفية. (٤)

الرابع : الإجزاء مطلقاً. وهو قول الحنابلة.
ومن كان لا يرى بأساً بالبتراء : ابن عمر وسعيد بن المسيب والحسن وسعيد بن جبير والحكم. (٥)
ج - وفي الجنابة على الآلية عمداً القصاص عند

والثانية : قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِرَبِّهِمْ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ﴾. (١)
والتفصيل موطنه (إمامة كبرى).

آية

التعريف :

١ - الآلية : هي العجيزة، أو ماركب العَجَز من لحم وشحم. (٢)

ولا يختلف المعنى عند الفقهاء عن ذلك، فقد قالوا : إنها اللحم الناتئ بين الظهر والفخذ. (٣)
والفخذ يلي الركبة، وفوقه الورك، وفوقه الآلية. (٤)

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - يتعلق بالآلية عدة أحكام في مواضع متفرقة من أبواب الفقه منها :

أ - في نواقض الوضوء : يرى الحنفية والشافعية أن المتوضئ إذا نام ومكَّن آليته من الأرض فلا ينتقض وضوؤه، لأن خروج ما ينتقض به وضوؤه.

(١) سورة الشورى / ٣٨

وانظر تفسير الطبري ٤/ ١٥٢، ٢٤٩، والأحكام السلطانية للملاوي ص ٤٣، ٤٤، والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٣٥، ١٣٦

(٢) ترتيب القاموس، ولسان العرب المحيط مادة : والى .

(٣) الجمل على المنهج ٥/ ٣٣، والمغني ٧/ ٧١٥ ط الرياض.

(٤) المنصهر لابن سيده ٢/ ٤١ و٤٢

(١) حاشية الطحطاوي على مراشي الفلاح ٤٩، والدسوقي ١١٨/١

و١١٩، والقليوبي ١/ ٣٢ ط الحلبي، والمغني ١/ ١٧٥

(٢) الخريص ٣/ ٣٥، ٣٦ نشر دار صادر.

(٣) الروضة ٣/ ١٩٦ ط المكتب الإسلامي.

(٤) تبين الحقائق ٥/ ٦

(٥) المغني ٨/ ٦٧٥، ٦٦٦

جمهور الفقهاء، لأن لما حدا تنتهى إليه. ^(١)

وقال المزني: لا قصاص فيها، لأنها لحم متصل بلحم، فأشبهه لحم الفخذ. ^(٢)

فإن كانت الجنابة خطأ ففي الآلية نصف دية وفي الآيتين الدية الكاملة عند أغلب الفقهاء. ^(٣)

وقال المالكية: في الآلية حكومة عدل، سواء أكانت آلية رجل أم آلية امرأة، هذا باستثناء أشهب، فإنه فرق بين آلية الرجل وآلية المرأة، فأوجب في الأولى حكومة، وفي الثانية الدية، لأنها أعظم على المرأة من ثديها. ^(٤)

وبالإضافة إلى المواضع السابقة يتكلم الفقهاء عنها عند الافتراش في قعدات الصلاة، وعند التورك. ^(٥)

وفي تكفين الميت يتكلمون عن شد الآلين غرفة بعد وضع قطن بينهما، ليؤمن من خروج شيء من الميت. ^(٦)

إماء

انظر: رَقَّ.

أمارة

التعريف:

١ - الأمارة لغة: العلامة. ^(١)

وهي عند الأصوليين: الدليل الظني، وهو ما يمكن التوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري ظني. ^(٢)

الألفاظ ذات الصلة:

أ - الدليل:

٢ - الدليل: هو ما يتوصل بصحيح النظر فيه إلى مطلوب خبري قطعي أو ظني. وقد يخص بالقطعي. ^(٣)

آلية

انظر: آيئان.

(١) الفتاوى البزازية بجمش الهندية ٦/ ٢٩٣ ط بولاق، والزرقاني على خليل ٨/ ٤٠ نشر دار الفكر، والجمل على المنهج ٣٣، والمنفي ٧/ ٧١٥

(٢) المنفي ٧/ ٧١٥

(٣) الفتاوى البزازية ٦/ ٢٩٣ ط بولاق، والجمل على المنهج ٧٠/ ٥، والمنفي ٨/ ٣١

(٤) الزرقاني على خليل ٨/ ٤٠

(٥) جواهر الإكليل ١/ ٥١، والجمل على المنهج ١/ ٣٨٣

(٦) القليوبي ١/ ٣٢٩، والمنفي ٢/ ٤٦٦

(١) لسان العرب المحيط (أمر)، كشف اصطلاحات الفنون ١/ ٧٢

(٢) مسلم الثبوت ١/ ٢٠، وتسهيل الوصول إلى علم الأصول ص ١٢، والتقرير والتحجير ٣/ ١٨٤، وتيسير التحرير ٤/ ٢٩ ط صحيح.

(٣) مسلم الثبوت ١/ ٢٠

ويأخذ الفقهاء بالأمارات، ففي معرفة القبلية يستدلون بهبوب الرياح، ومطالع النجوم^(١). وفي البلوغ يرى أغلب الفقهاء أن نبات شعر العانة الحشن أمانة على البلوغ،^(٢) وكذلك يرى البعض أن فرق أنثى الأنف، وغلظ الصوت وشهود الثدي، وتنن الإبط، أمارات على البلوغ.^(٣)

٧- وفي القضاء: الحكم بالأمارات محل خلاف بين الفقهاء، منهم من يرى الحكم بها قولاً واحداً عملاً بقول الله سبحانه: ﴿وَجَاءُوا عَلَىٰ قَمِيصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾.^(٤) روي أن إخوة يوسف لما أتوا بقميص يوسف إلى أبيهم يعقوب، تأمله فلم يجد فيه خرقاً ولا أثر ناب، فاستدل بذلك على كذبهم. فاستدل الفقهاء بهذه الآية على إعمال الأمارات في مسائل كثيرة من الفقه.^(٥)

وقد خصص العلامة ابن فرحون الباب المتمم السبعين من تبصرته في القضاء بما يظهر من قرائن الأحوال والأمارات وحكم الفراسة، وأيد الحكم بها بأدلة من الكتاب والسنة، وذكر ما يربو عن ستين مسألة منها ما هو متفق عليه، ومنها ما تفرد به بعضهم. والبعض لا يأخذ بالقرائن، مستدلاً بما أخرجه

ب- العلامة :

٣- الدليل الظني يسمى أمانة وعلامة،^(١) إلا أن الخفية اصطلاحاً على أن الأمانة ليست بشهرة العلامة، بل العلامة أشهر. والعلامة لا تنفك عن الشيء، بخلاف الأمانة.^(٢)

ج- الوصف المخيل :

٤- الوصف المخيل يفيد الظن الضعيف، أما الأمانة فإنها تفيد الظن القوي.^(٣)

د- القرينة :

٥- القرينة كثيراً ما تطلق على الأمانة، والعكس كذلك، غير أن القرينة قد تكون قاطعة.^(٤)

الحكم الإجمالي :

٦- عند الأصوليين ماليس عليه دلالة قاطعة، بل عليه أمانة فقط كخير الواحد والقياس، فالواجب على المجتهد أن يعمل بموجب هذا الظن الذي ثبت عنده بهذه الأمانة، وهذا بخلاف المقلد، لأن ظنه لا بصير وسيلة إلى العلم.^(٥)

(١) نهاية المحتاج ٢٣٣/١ ط مصطفى الحلبي.
(٢) السلسوتي ٢٩٣/٣ ط الحلبي، ونهاية المحتاج ٣٤٧/٤، والقلوبي ٣٠٠/٢، والمغني ٥٠٩/٤ ط الرياض.
(٣) الشرح الكبير ٢٩٣/٣، والمجموع ٣١٥/١، والقلوبي ٢٣٨/٤.
(٤) سورة يوسف ١٨.
(٥) تبصرة الحكام لابن فرحون ١٠٢، ١٠١/٢ ط التجارية.

(١) تسهيل الوصول ص ١٦، والقلوبي ٣٠٠/٢ ط مصطفى الحلبي.
(٢) تفسير التحرير ٥٥/٤ ط صبيح، والتعريفات للجزراني ط مصطفى الحلبي.
(٣) حاشية الشرف الجزراني على المضد ٤/١ ط ليبيا.
(٤) مجلة الأحكام ١٧٤١.
(٥) شرح المضد وحواشيه ٣٠/١ ط ليبيا، والمتمد ٩٨٧/٢.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخلافة :

٢ - الخلافة في اللغة : مصدر خلفه خلافة : أي بقي بعده ، أو قام مقامه .

وهي في الاصطلاح الشرعي : منصب الخليفة . وهي رئاسة عامة في الدين والدنيا نيابة عن النبي ﷺ ، وتسمى أيضا الإمامة الكبرى .^(١)

ب - السلطة :

٣ - السلطة هي : السيطرة والتمكن والقهر والتحكم ، ومنه السلطان وهو من له ولاية التحكم والسيطرة في الدولة ، فإن كانت سلطته قاصرة على ناحية خاصة فليس بخليفة ، وإن كانت عامة فهو الخليفة ، وقد وجدت في العصور الإسلامية المختلفة خلافة بلا سلطة ، كما وقع في أواخر عهد العباسيين ، وسلطة بلا خلافة كما وقع في عهد المماليك .^(٢)

تقسيم الإمارة ، وحكمها التكليفي :

٤ - تنقسم الإمارة إلى عامة وخاصة :

أما العامة فالمراد بها الخلافة أو الإمامة الكبرى ، وهي فرض كفاية ، وينظر تفصيل أحكامها في مصطلح (إمامة كبرى) . وأما الإمارة الخاصة : فهي لإقامة فرض معين

ابن ماجه عن ابن عباس قال : قال رسول الله ﷺ : «لو كنت راجعا أحدا بغير بينة لرجمت فلانة» فقد ظهر منها الرية في منطقها وهيتها ومن يدخل عليها» .^(١)

والتفصيل في مصطلح (قرينة) وفي الملحق الأصولي .

إمارة

التعريف :

١ - الإمارة بالكسر ، والإمرة : الولاية ، يقال : أُمِرَ على القوم بأمير ، من باب قتل فهو أمير . وأمير أمير إمارة وإمرة : صار لهم أميرا . ويطلق على منصب الأمير ، وعلى جزء من الأرض يحكمه أمير .

والاصطلاح الفقهي لا يخرج عن هذا المعنى في الجملة ، إلا أن الإمارة تكون في الأمور العامة ، ولا تستفاد إلا من جهة الإمام ، أما الولاية فقد تكون في الأمور العامة ، وقد تكون في الأمور الخاصة ، وتستفاد من جهة الإمام أو من جهة الشرع أو غيرهما ، كالوصية بالاختيار والوكالة .^(٢)

(١) متن اللغة في مادة (خلف) ، وهباية المحتاج ٧/ ٤٠٩ ، وحاشية ابن عابدين ٣٩٨/ ١ ، والرائد ٨٣٣/ ١ ، ومقدمة ابن خلدون ص ١٩٠ ، وهبايته : هي (الخلافة) في الحقيقة نيابة عن صاحب الشريعة في حفظ الدين والدنيا .
(٢) المراجع السابقة .

(١) حديث : ولو كنت راجعا أخرجه مسلم ١١٣٥/ ٢ ، ط الحلي ، وابن ماجه ٨٥٥/ ٢ ط عيسى الحلي . ويرجع إلى الطرق الحكمية ٤٦ - ٥٤
(٢) متن اللغة ، ومقاييس اللغة ، ولسان العرب ، وتاج العروس مادة (أمر) .

(٦) الإمامة في الجمع والجماعات .

(٧) تسير الجميع (إمارة الحج) .

(٨) قسم الغنائم .^(١)

وحاجة الأمة قد تستدعي إضافة مهام أخرى بحسب ما يجد من أحوال، كرقاية شئون التعليم والصحة ونحوها .

شروط إمارة الاستكفاء :

٦ - يشترط فيمن يولى إمارة الاستكفاء ما يشترط لوزارة التفويض :

فمنها شروط متفق عليها وهي : الإسلام ، والتكليف (العقل والبلوغ) ، والذكورة . ومنها شروط تختلف فيها وهي : العدالة والاجتهاد والكفاءة .

ولا يشترط (النسب) اتفاقاً في الإمارة .^(٢)

وللتفصيل ينظر مصطلح (إمامة كبرى) .

صيغة عقد إمارة الاستكفاء :

٧ - لا بد لتقليد الإمارة من صيغة كسائر العقود ، فيحدد نوعها بالصيغة ، فتعم الإمارة بعموم الصيغة ، أو تختص بخصوصها .

كان يقول في الإمارة التي تعم التصرفات مثلاً : قلدتك ناحية كذا أو إقليم كذا إمارة على أهلها ، ونظراً على جميع ما يتعلق بها . الخ .^(٣)

من فروض الكفاية دون غيره ، كالقضاء والصدقات والجند إذا دعت الحاجة إلى ذلك التخصيص .

وقد يكون التخصيص مكانياً ، كالإمارة على بلد أو إقليم خاص . كما يكون زمانياً ، كأمير الحاج ونحوه .^(١)

والإمارة الخاصة من المصالح العامة للمسلمين والمنوطة بنظر الإمام .

وكان الرسول ﷺ ينبذ عنه عمالاً على القبائل والمدن ، وفعل ذلك الخلفاء الراشدون . وعدها أصحاب كتب الأحكام السلطانية من الأمور اللازمة على الإمام ، فيجب عليه أن يقيم الأمراء على النواحي والجيوش والمصالح المتعددة فيما لا يستطيع أن يباشره بنفسه .^(٢)

إمارة الاستكفاء :

٥ - هي : أن يفوض الإمام باختياره إلى شخص إمارة بلد أو إقليم ولاية على جميع أهله ونظرأ في المعهود من سائر أعماله .

ويشتمل نظر الأمير في هذه الإمارة على أمور :

- (١) النظر في تدبير الجيوش .
- (٢) النظر في الأحكام ، وتقليد القضاة .
- (٣) جباية الخراج ، وأخذ الصدقات .
- (٤) حماية الدين ، والذب عن ديار الإسلام .
- (٥) إقامة الحدود .

(١) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ٢٤ والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٧

(٢) المراجع السابقة .

(٣) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ٢٥ ، ٢٦

(١) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٣ ، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٢

(٢) حاشية ابن عابدين ١٧٢/٢ ، ٣٢٤/٣ ، وضع القدير ٣٦٧/٢ -

٣٦٨ ، ومعني المحتاج ٢٢٠/٤ والمغني ٢٥٢/٨

نفاد تصرفات أمير الاستكفاء :

٨ - يجوز لأمر الاستكفاء أن يقلد من يعينه في تنفيذ مهامه لأنه معين له، ونائب عنه في مباشرة الأعمال التي لا تتيسر مباشرتها للأمر نفسه. ولكنه لا يجوز له أن يفوض لشخص آخر ما عهد إليه من أصل الولاية إلا بإذن الإمام، لأنه مستقل النظر.^(١)

وعُدّ الأشياء، ولا تخرج في عمومها عما ذكرناه، من حفظ مركز الخلافة، والاعتراف بوجودها، وإضفاء الصفة الشرعية على أعمال الإمارة وصونها عن الفساد.^(٢)

ولا يخفى أن صحة هذا النوع من الإمارة هومن باب الضرورة، كما صرح بذلك الحصكفي وغيره.^(٣)

إمارة الاستيلاء :

٩ - الأصل في الفقه الإسلامي: ألا يتولى أحد منصباً إلا بتقليد صحيح من الإمام، أو من ينوب عنه في ذلك كوزير التفويض. على أنه في بعض الظروف، قد يحدث أن يستبد أمير أو وال بالسلطة، بعد توليه بتقليد من الإمام. ويخشى فتنة في عزله، فللإمام أن يقره على إمارته. وقد ذهب جمهور الفقهاء إلى صحة هذا التقليد من الإمام للضرورة، وحسباً للفتنة ويسمونها: إمارة الاستيلاء تفريقاً بينها وبين إمارة الاستكفاء.^(٤)

الإمارة الخاصة (من حيث الموضوع) :

١٠ - الإمارة الخاصة هي ما كان الأمير مقصور النظر فيها على أمر خاص، كقيادة الجيش، فيقتصر نظره فيها حدد له، في عقد التقليد، فلا يتعرض لغيرها، كالقضاء، وجباية الخراج، وقبض الصدقات، وإمارة الجهاد، وإمارة الحج، وإمارة السفر.^(٥)

إمارة الحج :

١١ - جمهور الفقهاء على أنه يستحب للإمام - إن لم يخرج بنفسه - أن ينصب للحجيج أميراً يخرج بهم، ويسرع مصالحهم في حلهم وترحالهم، ويخطب فيهم في الأماكن التي شرعت فيها الخطبة، يعلمهم فيها مناسك الحج وأعماله وما يتعلق به.^(٦)

وذهب بعض الشافعية إلى أن تنصيب أمير لإقامة الحج واجب على الإمام، إن لم يخرج

وهي وإن خرجت على عرف التقليد (التولية)، وشروطه وأحكامه، فالحكمة في إقرارها هي حفظ وحدة كلمة المسلمين بالاعتراف بوجود الخلافة الواحدة في الجملة، وإضفاء صفة الشرعية على الأحكام التي يصدرها المستولي، وصونها عن الفساد.

وجاء في الأحكام السلطانية للمهاوردي: والذي ينحفظ بتقليد المستولي من قوانين الشريعة سبعة أشياء، فيشترك في التزامها الخليفة، والمستولي.

(١) الأحكام السلطانية للمهاوردي ص ٣٤

(٢) الدر المختار ١/ ٣٩٩

(٣) الأحكام السلطانية للمهاوردي ص ٢٦

(٤) حاشية ابن عابدين ٢/ ١٧٢، وقطع القدير ٢/ ٣٦٧ - ٣٦٨،

وأسن المطالب ١/ ٥٨٥، وبهاية المحتاج ٣/ ٢٩٤ - ٢٩٥

(١) المصدر السابق ص ٢٥

(٢) الأحكام السلطانية للمهاوردي ص ٢٧

- (٥) أن يرتاد لهم المياه إذا انقطعت، والمراعي إذا قلت.
- (٦) أن يحرسهم إذا نزلوا، ويحوطهم إذا رحلوا.
- (٧) أن يمنع عنهم من يصددهم عن المسير.
- (٨) أن يصلح بين المتشاجرين، ويتوسط بين المتنازعين.
- (٩) أن يؤدب خائنهم، ولا يتجاوز التعزير.
- (١٠) أن يراعي اتساع الوقت حتى يؤمن قوات الحج عليهم.^(١)

بنفسه، لأن النبي ﷺ: «بعث في السنة الثامنة من الهجرة عتاب بن أسيد، وفي التاسعة أبي بكر. وخرج بنفسه في العاشرة».^(١)

أقسام إمارة الحج :

كتب الأحكام السلطانية وحدها دون كتب الفقه فيما نعلم قسمت هذه الإمارة إلى قسمين : إمارة إقامة الحج . وإمارة تسيير الحجيج .^(٢)

أ - إمارة تسيير الحجيج :

١٢ - إمارة تسيير الحجيج هي : ولاية سياسية، وزعامة وتدبير . فيشترط لأميرها : أن يكون مطاعا، ذا رأي وشجاعة، وهيبة.^(٣)

وقد عد الماوردي عشرة أشياء جعلها من واجبات أمير الحجيج وهي :

(١) جمع الناس في مسيرهم ونزولهم حتى لا يتفرقوا.

(٢) ترتيبهم في المسير والنزول، وتقسيمهم إلى مجموعات لكل منها رئيس، حتى يعرف كل فريق منهم جماعته إذا سار، ويألف مكانه إذا نزل، فلا يتنازعون فيه، ولا يضلون عنه .

(٣) يرفق بهم في السير حتى لا يعجز عنه ضعيفهم، ولا يضل عنه منقطعهم .

(٤) أن يسلك بهم أوضح الطرق وأخصبها، ويتجنب أجدبها وأوعرها .

الحكم بين الحجيج :

١٣ - ليس لأمير الحج أن يتعرض للحكم بين الحجيج إجبارا إلا أن يفرض إليه الحكم، وهو أهل للقضاء، فيجوز له حيث أن يحكم بينهم . فإن دخلوا في بلد فيه حاكم جاز له أن يحكم بينهم . كما يجوز لحاكم البلد أن يحكم بينهم . هذا إذا كان النزاع بين الحجاج . أما إذا كان بين الحجيج وبين أهل البلد لم يحكم بينهم إلا حاكم البلد.^(٤)

إقامة الحدود فيهم :

١٤ - لا يجوز لأمير الحج إقامة الحدود في الحجيج إلا أن يؤذن له فيها وهو من أهل القضاء . فإن أذن فله إقامتها فيهم . فإن دخل في بلد فيه من يتولى إقامة الحدود، فإن كان المحدود قد أتى بموجب الحد قبل دخول البلد، فأمر الحجيج أولى بإقامة

(١) ترى اللجنة أن هذه أسور زمنية وتختلف باختلاف الأزمان والأعراف فيراعى في كل زمان ما يناسبه وتقتضيه المصلحة .

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٩٣ ، ٩٤

(١) حاشية عميرة على القليوبي ١١٢/٢ ، وأسئر المطالب ١/ ٤٨٥

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٩٣ - ٩٤

(٣) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٩٣ - ٩٤

اختصاصه :

١٨ - يختص نظره في كل ما يتعلق بأعمال الحج : من الإشعار بوقت الإحرام ، والخروج بالناس إلى مشاعرهم ، وإلقاء الخطب في الأماكن التي شرعت فيها ، وترتيبه المناسك على ما استقر الشرع عليه لأنه متبوع فيها ، فلا يقدم مؤخرا ولا يؤخر مقدما سواء كان الترتيب واجبا أو مستحبا .^(١)

إقامة الحدود :

١٩ - ليس لأمر إقامة الحج إقامة الحد ، أو التعزير على من أتى مايوجب ذلك من أفراد الحجيج ، إن كان الموجب مما لا يتعلق بالحج . أما إذا كان موجب الحد أو التعزير مما يتعلق بالحج فله التعزير . وفي إقامة الحد وجهان : أحدهما ليس له ذلك . لأنه خارج من أحكام الحج ، وولايته خاصة بالحج . والثاني له إقامته عليه .^(٢)

الحكم بين الحجيج :

٢٠ - لا يجوز لأمر إقامة الحج أن يحكم بين الحجيج فيما تنازعوا فيه من غير أحكام الحج .

إمارة السفر :

٢١ - يستحب لكل جماعة (ثلاثة فأكثر) قصدوا السفر أن يؤمروا أحدهم ، ويجب عليهم طاعته فيما

الحد عليه . أما إذا أتى به بعد دخول البلد فحاكم البلد أولى بإقامة الحد من أمير الحجيج .^(١)

انتهاء ولايته :

١٥ - إذا وصل الحجيج إلى مكة زالت ولايته عن لا يرغب العودة . أما من كان عازما على العود فيبقى تحت ولايته حتى يصلوا إلى بلادهم .

ب - إمارة إقامة الحج :

١٦ - هي أن ينصب الإمام أميرا للحجيج يخرج بهم نيابة عنه في المشاعر . ويشترط في أمير إقامة الحج شروط إمامة الصلاة ، مضافا إليها أن يكون عالما بمناسك الحج وأحكامه عارفا بمواقفه وأيامه .^(٢)

انتهاء إمارته :

١٧ - تنتهي ولاية أمير إقامة الحج بانتهاء أعمال الحج ، ولا تتجاوزها ، وتبدأ بابتدائها ، فتبدأ من وقت صلاة الظهر في اليوم السابع من ذي الحجة ، وتنتهي في يوم النفر الثاني ، وهو اليوم الثالث عشر من ذي الحجة .^(٣)

وإذا كان تقليده مطلقا على إقامة الحج فله إقامته في كل عام حتى يصرف عنه . أما إذا كان تقليده لعام واحد فليس له إقامته في غيره من الأعوام ، إلا بتقليد جديد .^(٤)

(١) للمصدر السابق ص ٩٥

(٢) المصدر السابق ص ٩٥

(٣) فتح القدير ٣٦٧/٢ - ٣٦٨ ، وبهاية المحتاج ٢٩٤/٣ - ٢٩٥ .

أسنى المطالب ١/٤٨٥

(٤) الأحكام السلطانية ٩٥ - ٩٦

(١) نهاية المحتاج ٢٩٤/٣ - ٢٩٥ ، وفتح القدير ٣٦٧/٢ - ٣٦٨

(٢) الأحكام السلطانية للمأوردي ص ٩٨

عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ. (١)
(ر: إمامة كبرى).

أما الإمامة الصغرى (وهي إمامة الصلاة) فهي ارتباط صلاة المصلي بمصل آخر بشروط بينها الشرع. فالإمام لم يصّر إماماً إلا إذا ربط المقتدي صلاته بصلاته، وهذا الارتباط هو حقيقة الإمامة، وهو غاية الاقتداء. (٢)

وعرفها بعضهم بأنها : كون الإمام متبعا في صلاته (٣) كلها أو جزء منها.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - القدوة :

٢ - القدوة اسم للاقتداء أي : الاتباع، ويطلق على الشخص المتبوع، يقال : فلان قدوة أي يقتدى به.

ب - الاقتداء والتأسي :

٣ - الاقتداء والتأسي كل منهما بمعنى الاتباع، سواء كان ذلك في صلاة أو غيرها، فالإمام يقتدى بالإمام ويتأسي به، فيعمل مثل عمله، ويطلق على المقتدى به أنه قدوة وأسوة. (٤)

مشروعية الإمامة وفضلها :

٤ - إمامة الصلاة تعتبر من خير الأعمال التي يتولاها خير الناس ذوا الصفات الفاضلة من العلم والقراءة والعدالة وغيرها كما سيأتي، ولا تتصور

يتعلق بها هم فيه، ويحرم عليهم مخالفته، (١) لقول النبي ﷺ : «إذا خرج ثلاثة في السفر فليؤمروا أحدهم». (٢) وللتفصيل ينظر مصطلح (صفر).

إمام

أنظر : إمامة.

إمامة الصلاة (الإمامة الصغرى)

التعريف :

١ - الإمامة في اللغة : مصدر أم يؤم، وأصل معناها القصد، ويأتي بمعنى التقدم، يقال : أمهم وأم بهم : إذا تقدمهم. (٣)

وفي اصطلاح الفقهاء تطلق الإمامة على معينين : الإمامة الصغرى، والإمامة الكبرى.

ويعرفون الإمامة الكبرى بأنها : استحقاق تصرف عام على الأنام (أي الناس)، وهي رئاسة

(١) نهاية المحتاج ٦٢/٨، وقليوبي ٢١٧/٤، وأسن المطالب ١٨٨/٤

(٢) حديث : «إذا خرج ثلاثة في السفر فليؤمروا أحدهم» أخرجه أبوداود (٨١/٣) ط عزت عبيد دهاش وحسن النووي كما في فيض القدير (١/٣٣٣) ط المكتبة التجارية.

(٣) متن اللغة وتاج العروس مادة (أم).

(١) ابن عابدين ٣٦٨/١ - ٣٦٩

(٢) نفس المرجع.

(٣) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٥٦

(٤) الصباح المنير، والقرطبي ٥٦/٨، والألوسي ٦٩/٢٧

والأمانة أعلى من الضمان، والمغفرة أعلى من الإرشاد. وقال عمر رضي الله عنه: «لولا الخلافة لأذنت»^(١).

شروط الإمامة :

يشترط لصحة الإمامة الأمور التالية :

أ - الإسلام :

٥ - اتفق الفقهاء على أنه يشترط في الإمام أن يكون مسلماً^(٢). وعلى هذا لا تصح الصلاة خلف من هو كافر يعلن كفره، أما إذا صلى خلف من لا يعلم كفره، ثم تبين أنه كافر، فإن الحنفية والحنابلة قالوا: إذا أمهم زماناً على أنه مسلم، ثم ظهر أنه كان كافراً، فليس عليهم إعادة الصلاة، لأنها كانت محكوماً بصحتها، وخبره غير مقبول في الديانات لفسقه باعتباره^(٣).

وقال الشافعية: لو بان إمامه كافراً معلناً، وقيل: أو مخفياً، وجبت إعادة الصلاة، لأن المأموم مقصر بترك البحث. وقال الشريفي: إن الأصح عدم وجوب إعادة الصلاة إذا كان الإمام مخفياً كفره^(٤).

ومثله مذهب المالكية حيث قالوا: تبطل الصلاة بالاعتداء بمن بان كافراً، سواء أكانت سرية أم جهرية، وسواء أطالت مدة صلاته إماماً بالناس أم لا.

وصرح الحنابلة، وهورواية عند المالكية، بعدم

صلاة الجماعة إلا بها. وصلاة الجماعة من شعائر الإسلام، ومن السنن المؤكدة التي تشبه الواجب في القوة عند أكثر الفقهاء، وصرح بعضهم بوجوبها، وتفصيله في مصطلح: (صلاة الجماعة).

وقد صرح جمهور الفقهاء، ومنهم الحنفية، وبعض المالكية، وهورواية في مذهب أحمد: بأن الإمامة أفضل من الأذان والإقامة، لمواظبة النبي ﷺ والخلفاء الراشدين عليها، ولهذا أمر النبي ﷺ أن يقوم بها أعلم الناس وأقرؤهم، كما روي في حديث أبي سعيد الخدري قال: قال النبي ﷺ: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم أقرؤهم»^(١).

ولما مرض النبي عليه السلام اختار أفضل الصحابة للإمامة حيث قال: «مروا أبا بكر فليصل بالناس»^(٢)، ففهم الصحابة من تقديمه في الإمامة الصغرى استحقاؤه الإمامة الكبرى^(٣).

وفي قول آخر: الأذان أفضل، وهو قول بعض المالكية، ومذهب الشافعي، ورؤية في مذهب أحمد، لقول النبي ﷺ: «الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن، اللهم ارشد الأئمة واغفر للمؤذنين»^(٤).

(١) حديث أبي سعيد مرسوماً إذا كانوا ثلاثة... أخرجه مسلم (٤٦٤/٢ - ط الحلي).

(٢) حديث: «مروا أبا بكر فليصل بالناس...» أخرجه البخاري (الفتح ١٦٤/٢ - ط السلفية).

(٣) الطحطاوي على مراتي الفلاح ص ١٥٦، والجمل ٣١٧/١، والمغني ١٧٦/٢، وكشاف القناع ٤٧١/١، والخطاب ٤٢٢/١.

(٤) حديث: «الإمام ضامن...» أخرجه أبوداود (٣٥٦/١ - ط عزت عبيد دهاش) وابن حبان (مصادر الظهّان ص ١١٨ - ط السلفية). وصححه المنوي في الفيض (١٨٢/٣ - ط المكتبة التجارية).

(١) للمغني ٤٠٣/١

(٢) مراتي الفلاح ص ١٥٦، ونهاية المحتاج ١٥٧/٢، والفرائد

الفقهية لابن جزي ص ٤٨، وكشاف القناع ١/١٧٥

(٣) الطحطاوي ص ١٥٧، وكشاف القناع ١/٤٧٥

(٤) مغني المحتاج ٢٤١/١، وجواهر الإكليل ٧٨/١

«لا تقدموا صبيانكم»^(١)، ولأنها حال كمال والصبي ليس من أهلها، ولأن الإمام ضامن وليس هو من أهل الضمان، ولأنه لا يؤمن معه الإخلال بالقراءة حال السر.

واستدلوا كذلك على عدم صحة إمامة الصبي للبالغ في الغرض أن صلاة الصبي نافلة فلا يجوز بناء الغرض عليها.^(٢)

أما في غير الغرض كصلاة الكسوف أو التراويح فتصح إمامة المميز للبالغ عند جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية) لأنه لا يلزم منها بناء القوى على الضعيف.

والمختار عند الحنفية عدم جواز إمامة المميز للبالغ مطلقاً، سواء أكانت في الفرائض أم في النوافل، لأن نفل الصبي ضعيف لعدم لزومه بالشروع، ونفل المقتدي البالغ قوي لازم مضمون عليه بعد الشروع.^(٣)

ولم يشترط الشافعية في الإمام أن يكون بالغاً، فتصح إمامة المميز للبالغ عندهم مطلقاً، سواء أكانت في الفرائض أم النوافل، لحديث عمرو بن سلمة أنه «كان يؤم قومه على عهد رسول الله ﷺ وهو ابن ست أو سبع سنين»^(٤) لكنهم قالوا: البالغ أولى من الصبي، وإن كان الصبي أقرأ أو أفقه، لصحة الاقتداء بالبالغ بالإجماع، ولهذا نص في

جواز إمامة الفاسق، وهو الذي أتى بكبيرة كشارب خمر وزان وآكل الربا، أودام على صغيرة.^(١) لكن الحنفية والشافعية ذهبوا إلى جواز إمامة الفاسق مع الكراهة، وهذا هو المعتمد عند المالكية إذا لم يتعلق فسقه بالصلاة، وإلا بطلت عندهم كقصده الكبير بالإمامة، وإخلاله بركن أو شرط أو سنة عمداً.^(٢)

وفي صلاة الجمعة والعيدين جاز إمامة الفاسق بغير كراهة، مع تفصيل ينظر في مواضعه.

ب - العقل :

٦ - يشترط في الإمام أن يكون عاقلاً، وهذا الشرط أيضاً متفق عليه بين الفقهاء، فلا تصح إمامة السكران، ولا إمامة المجنون المطبق، ولا إمامة المجنون غير المطبق حال جنونه، وذلك لعدم صحة صلاتهم لأنفسهم فلا تبنى عليها صلاة غيرهم. أما الذي يجن ويفيق، فتصح إمامته حال إفاقته.^(٣)

ج - البلوغ :

٧ - جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) على أنه يشترط لصحة الإمامة في صلاة الغرض أن يكون الإمام بالغاً، فلا تصح إمامة مميز لبالغ في فرض عندهم، لما ورد عن النبي ﷺ أنه قال :

(١) حديث: «لا تقدموا صبيانكم...» أخرجه الديلمي كما في كنز

العمال (٥٨٨/٧) - ط مؤسسة الرسالة) وإسناده ضعيف جداً.

(٢) الزيلعي ١/ ١٤٠، والطحطاوي على مراتي الفلاح ص ١٥٧،

وجواهر الإكليل ١/ ٧٨، وكشاف القناع ١/ ٤٨٠

(٣) فتح القدير ١/ ٣١٠، ٣١١، وجواهر الإكليل ١/ ٧٨، وكشاف

القناع ١/ ٤٨٠، والزيلعي ١/ ١٤٠

(٤) حديث عمرو بن سلمة «أنه كان يؤم قومه...» أخرجه

البخاري (الفتح ٨/ ٢٢ - ط السلفية).

(١) كشاف القناع ١/ ٤٧٥، والمغني لابن قدامة ٢/ ١٨٥، ١٨٩،

وجواهر الإكليل ١/ ٧٨

(٢) ابن عابدين ١/ ٣٧٦، وقلوبي ٣/ ٢٢٧، وجواهر الإكليل

١/ ٧٨

(٣) الطحطاوي على مراتي الفلاح ص ١٥٧، وجواهر الإكليل ص

٧٨، وكشاف القناع ١/ ٤٧٥، ٤٧٦

الإمام وسطهن^(١).
أما المالكية فلا تجوز إمامة المرأة عندهم مطلقا ولو لئلا في فرض أو نفل.

ولا تصح إمامة الحنثى للرجال ولا لئلا بلا خلاف، لاحتمال أن تكون امرأة والمقتدي رجلا، وتصح إمامتها للنساء مع الكراهة أو بدونها عند جمهور الفقهاء، خلافا للمالكية حيث صرحوا بعدم جوازها مطلقا^(٢).

هـ - القدرة على القراءة :

٩ - يشترط في الإمام أن يكون قادرا على القراءة وحافظا مقدارا ما يتوقف عليه صحة الصلاة على تفصيل يذكر في مصطلح . (قراءة).^(٣)

وهذا الشرط إنما يعتبر إذا كان بين المقتدين من يقدر على القراءة، فلا تصح إمامة الأمي للقارئ، ولا إمامة الأخرس للقارئ أو الأمي، لأن القراءة ركن مقصود في الصلاة، فلم يصح اقتداء القادر عليه بالعاجز عنه، ولأن الإمام ضامن ويتحمل القراءة عن المأموم، ولا يمكن ذلك في الأمي، ولتفصيل المسألة (ر: اقتداء).

أما إمامة الأمي للأمي والأخرس فجائزة، وهذا متفق عليه بين الفقهاء^(٤).

هذا، وتكره إمامة الفأفأ (وهو من يكرر الفاء) والتمتاع (وهو من يكرر التاء) واللاحن لحنا غير

(١) جواهر الإكليل ٧٨/١، والاختيار ٥٩/١، وراقي الفلاح ص ١٥٧، والبدوي ٣٢٦/١، وابن عابدين ٣٨٨/١، والخرشي ٢٢/٢، ونسابة المحتاج ١٦٧/٢، ١٨٧، وكشاف الفتاوى ٤٧٩/١، ٤٨٠.

(٢) البدوي ٣٢٦/١، وجواهر الإكليل ٧٨/١.

(٣) المراجع السابقة.

(٤) البدوي ٣٢٨/١، وراقي الفلاح ص ١٥٧، وكشاف الفتاوى ٤٨٠/١، ٤٨١، ونسابة المحتاج ١٦٣/٢، ١٦٤.

البوطي على كراهة الاقتداء بالصبي.
أما إمامة المميز لئله فجائزة في الصلوات الخمس وغيرها عند جميع الفقهاء^(١).

د - الذكورة :

٨ - يشترط لإمامة الرجال أن يكون الإمام ذكرا، فلا تصح إمامة المرأة للرجال، وهذا متفق عليه بين الفقهاء، لما ورد في الحديث أن النبي ﷺ قال : «أخبروه من حيث أخبرهن الله»^(٢) والأمر بتأخيرهن من نهي عن الصلاة خلفهن . ولما روى جابر مرفوعا : «لا تؤمن امرأة رجلا»^(٣) ولأن في إمامتها للرجال افتتانها بها.

أما إمامة المرأة للنساء فجائزة عند جمهور الفقهاء (وهي الحنفية والشافعية والحنابلة) واستدل الجمهور لجواز إمامة المرأة للنساء بحديث أم ورقة «أن النبي ﷺ أذن لها أن تؤمن نساء أهل دارها»^(٤).

لكن كره الحنفية إمامتها لمن، لأنها لا تخلو عن نقص واجب أو مندوب، فإنه يكره لمن الأذان والإقامة، ويكره تقديم المرأة الإمام عليهن . فإذا صلت النساء صلاة الجماعة بإمامة امرأة وقفت المرأة

(١) نهاية المحتاج ١٦٨/٢، والمراجع السابقة.

(٢) حديث : «أخبروه من حيث أخبرهن الله» أخرجه عبد الرزاق من حديث ابن مسعود مرفوعا عليه (مصنف عبد الرزاق ١٤٩/٣ - ط المكتب الإسلامي) وصححه ابن حجر في الفتح ٤٠٠/١ - ط السلفية.

(٣) حديث : «لا تؤمن امرأة رجلا» أخرجه ابن ماجه ٣٤٣/١ - ط الحلبي وقال البوصيري في الزوائد : إسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدهان وعبد الله بن محمد العلوي.

(٤) حديث أم ورقة «أن النبي ﷺ أذن لها أن تؤمن نساء أهل دارها» . . . أخرجه أبو داود (٣٩٧/١) - ط عزت عبيد دهاش) وأحمد (٤٠٥/٦) - ط المنية) وهو حديث حسن . (التلخيص لابن حجر ٢٧ - ط دار المحاسن).

ز - القدرة على توفية أركان الصلاة :

١١ - يشترط في الإمام أن يكون قادرا على توفية الأركان، وهذا إذا كان يصلي بالأصحاء، فمن يصلي بالإيلاء ركوعا أو سجودا لا يصح أن يصلي بمن يقدر عليهما عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) خلافا للشافعية فإنهم أجازوا ذلك قياسا على صحة إمامة المستلقي أو المضطجع للقاعد. (١)

واختلفوا في صحة إمامة القاعد للقائم، فالمالكية والحنابلة لا يجوزونها، لأن فيه بناء القوى على الضعيف، واستثنى الحنابلة إمام الحي إذا كان مرضه مما يرجى زواله، فأجازوا إمامته، واستحبوا له إذا عجز عن القيام أن يستخلف، فإن صلى بهم قاعدا صح. والشافعية يقولون بالجواز، وهو قول أكثر الحنفية، لحديث عائشة أن النبي ﷺ «صلى آخر صلاة صلاها بالناس قاعدا، والقوم خلفه قيام». (٢)

أما إمامة العاجز عن توفية الأركان لمثله فجائزة باتفاق الفقهاء، وللتفصيل (ر: اقتداء).

مغير للمعنى عند الشافعية والحنابلة. (١) وقال الحنفية: الفائقة، والتمتعة، والثلثة (وهي تحرك اللسان من السين إلى التاء، أو من الراء إلى الغين ونحوه) تمنع من الإمامة. (٢) وعند المالكية في جواز إمامة هؤلاء وأمثالهم خلاف. (٣)

و - السلامة من الأعذار :

١٠ - يشترط في الإمام إذا كان يؤم الأصحاء أن يكون سالما من الأعذار، كسلس البول وانفلات الريح والجرح السائل والرعاف، وهذا عند الحنفية والحنابلة، وهو رواية عند الشافعية، لأن أصحاب الأعذار يصلون مع الحدث حقيقة، وإنما تجوز صلاتهم لعذر، ولا يتعدى العذر لغيرهم لعدم الضرورة، ولأن الإمام ضامن، بمعنى أن صلاته تضمن صلاة المقتدي، والشئ لا يضمن ما هو فوقه. (٤)

ولا يشترط في المشهور عند المالكية - وهو الأصح عند الشافعية - السلامة من العذر لصحة الإمامة، لأن الأحداث إذا عفي عنها في حق صاحبها عفي عنها في حق غيره. (٥)

وأما إمامة صاحب العذر لمثله فجائزة باتفاق الفقهاء مطلقا، أو إن أئحد عذرهما (٦) (ر: اقتداء).

(١) فتح القدير ١/ ٢٧٠-٢٧٤، وابن عابدين ١/ ٣٩٦، والسنوني ١/ ٣٢٨، ومغني المحتاج ١/ ٢٤٠، والمخني لابن قدامة ٢/ ٢٢٣، ٢٢٤، وكشاف القناع ١/ ٤٧٦، ونجدة المحتاج ٢/ ٢٨٨، وقليوبي ١/ ٢٣١

(٢) السنوسي ١/ ٣٢٨، والمحطوب ٢/ ١٩٧، وابن عابدين ١/ ٣٩٦، وفتح القدير ١/ ٣٢١، ومغني المحتاج ١/ ٢٤٠، وكشاف القناع ١/ ٤٧٧، والمغني ٢/ ٢٢٣،

وحديث: «إن النبي ﷺ صلى آخر صلاة... أخرجه مسلم ٣١٢/١ - ط الحلي».

(١) نهاية المحتاج ٢/ ١٦٦، وكشاف القناع ١/ ٤٨٣

(٢) مراقي الفلاح ص ١٥٧

(٣) السنوني ١/ ٣٢٩

(٤) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٥٧، وفتح القدير ١/ ٣١٨، والمندبية ١/ ٨٤، ومغني المحتاج ١/ ٢٤١، وكشاف

القناع ١/ ٤٧٦

(٥) السنوني ١/ ٣٣٠، ومغني المحتاج ١/ ٢٤١

(٦) المراجع السابقة.

بالقوم أعادَ صلاته وتمت للقوم صلاتهم»^(١).
وتفصيلا في مصطلح : (طهارة).

ط - النية :

١٣ - يشترط في الإمام عند الخنابلة نية الإمامة،
فلأنهم قالوا: من شرط صحة الجماعة : أن ينوي
الإمام أنه إمام وينوي المأموم أنه مأموم . ولو أحرم
منفردا ثم جاء آخر فصلى معه ، فنوى إمامته صح
في النفل ، لحديث ابن عباس أنه قال : «بِتَّ عند
خالتي ميمونة ، فقامَ النبي ﷺ متطوعا من الليل ،
فقام إلى القربة فتوضأ ، فقام فصلى ، فقامت لما
رأته صنع ذلك ، فتوضأت من القربة ، ثم قمت
إلى شقه الأيسر ، فأخذ بيدي من وراء ظهره
يعدلني كذلك إلى الشق الأيمن»^(٢).

أما في الفرض فإن كان ينتظر أحدا ، كإمام
المسجد يحرم وحده ، وينتظر من يأتي فيصلي معه ،
فيجوز ذلك أيضا^(٣).

واختار ابن قدامة أن الفرض كالنفل في صحة
صلاة من أحرم منفردا ثم نوى أن يكون إماما .
وقال الحنفية : نية الرجل الإمامة شرط لصحة
اقتداء النساء إن كن وحدهن ، وهذا في صلاة ذات
ركوع وسجود ، لا في صلاة الجنازة ، لما يلزم من
الفساد بمحاذاة المرأة له لو حاذته ، وإن لم ينو الإمامة

ح - السلامة من فقد شرط من شروط الصلاة :
١٢ - يشترط في الإمام السلامة من فقد شرط من
شروط صحة الصلاة كالطهارة من حدث أو
خبث ، فلا تصح إمامة محدث ولا متنجس إذا كان
يعلم ذلك ، لأنه أحل بشرط من شروط الصلاة مع
القدرة على الإتيان به ، ولا فرق بين الحدث الأكبر
والأصغر ، ولا بين نجاسة الثوب والبدن والمكان .
وصرح المالكية والشافعية أن علم المقتدي
بحدث الإمام بعد الصلاة مغتفر ، وقال الحنفية :
من اقتدى بإمام ثم علم أن إمامه محدث أعاد لقول
النبي ﷺ : «من أمَّ قوما ثم ظهر أنه كان محدثا أو
جنبا أعاد صلاته»^(١).

وفصل الخنابلة فقالوا : لوجهه المأموم وحده
وعلمه الإمام يعيدون كلهم ، أما إذا جهله الإمام
والمأمومون كلهم حتى قضا الصلاة صحت صلاة
المأموم وحده ، لقوله ﷺ : «إذا صلى الجنب

(١) البناية على الهداية ٢ / ٣٦٠ ،

وحديث : «من أم قوما ثم ظهر أنه ... أو رده الزيلعي في نصب
الراية (٥٨١٢) واستغفره ، وذكره العمري في البناية شرح الهداية
٢ / ٣٦٠ ط دار الفكر وقال : لا يعرف ، وجاءت فيه الآثار ،
منها : ما روى محمد بن الحسن في كتاب الآثار (١ / ٣٥٩) ط
المجلس العلمي بالهند عن إبراهيم بن يزيد المكي عن عمرو بن
دينار أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال في الرجل يصلي
بالقوم جنباً : يعيد ويعيدون ، وروى عبدالرزاق في مصنفه
٢ / ٣٥١ ط المجلس العلمي عن إبراهيم بن يزيد المكي عن
عمرو بن دينار عن أبي جعفر أن علياً صلى بالناس وهو جنب أو
على غير وضوء فأعاد وأمرهم أن يعيدوا خلفه .

(٢) البناية على الهداية ٢ / ٣٦٠ ، ومراقي الفلاح هي ١٥٧ ، ١٥٨ ،
وجواهر الإكليل ١ / ٧٨ ، ونهاية المحتاج ٢ / ١٧١ ، ١٧٢ ،

وكشاف القناع ١ / ٤٨٠

(١) حديث : «إذا صلى الجنب بالقوم أعاد صلاته وتمت للقوم
صلاتهم» أورده ابن قدامة في المغني (٢ / ٧٤) وقال : أخرجه
أبو سليمان محمد بن الحسن الحراني في جزءه .

(٢) حديث ابن عباس : «بت عند خالتي ميمونة ...» أخرجه
البخاري (فتح الباري ٢ / ١٩٠) ط السلفية .

(٣) المغني ٢ / ٢٣١ - ٢٣٢

الصلاة كحفظ مقدار الفرض من القراءة والعلم بأركان الصلاة، حتى ولو كان بين القوم من هو أفقه أو أقرأ منه، لأن ولايته عامة، ولأن ابن عمر كان يصلي خلف الحجاج.

وإن لم يكن بينهم ذو سلطان يقدم صاحب المنزل، ويقدم إمام الحي وإن كان غيره أفقه أو أقرأ أو أروع منه، إن شاء تقدم وإن شاء قدم من يريد. لكنه يستحب لصاحب المنزل أن يأذن لمن هو أفضل منه.

واتفقوا كذلك على أن بناء أمر الإمامة على الفضيلة والكسب، ومن استجمع خصال العلم وقراءة القرآن والورع وكبر السن وغيرها من الفضائل كان أولى بالإمامة.

ولا خلاف في تقديم الأعلم والأقرأ على سائر الناس، ولو كان في القوم من هو أفضل منه في الورع والسن ومساير الأوصاف.^(١)

وجهور الفقهاء: (الخنفية والمالكية والشافعية)^(٢) على أن الأعلم بأحكام الفقه أولى بالإمامة من الأقرأ، لحديث: «مروا بأبكر فليصل بالناس» وكان ثمة من هو أقرأ منه، لا أعلم منه، لقوله ﷺ: «أقرؤكم أبي»،^(٣) ولقول أبي سعيد:

المراة ونوت هي الاقتداء به لم تضره، فتصح صلاته ولا تصح صلاتها، لأن الاشتراك لا يثبت دون النية.^(١)

ولا يشترط نية الإمام الإمامة عند المالكية والشافعية، إلا في الجمعة والصلاة المعادة والمنذورة عند الشافعية، لكنه يستحب عندهم للإمام أن ينوي الإمامة في سائر الصلوات للخروج من خلاف الموجب لها، وليحوز فضيلة الإمامة وصلاة الجماعة.^(٢)

الأحق بالإمامة :

١٤ - وردت في ذلك الأحاديث التالية: من أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم» رواه أحمد ومسلم والنسائي. وعن أبي مسعود عقبة بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سنا، ولا يؤم الرجل الرجل في سلطانه، ولا يقعد في بيته على تكبرته إلا بإذنه».^(٣)

١٥ - اتفق الفقهاء على أنه إذا اجتمع قوم وكان فيهم ذو سلطان، كأمير ووال وقاض فهو أولى بالإمامة من الجميع حتى من صاحب المنزل وإمام الحي، وهذا إذا كان مستجمعا لشروط صحة

(١) مراقي الفلاح ص ١٦٣، وفتح القدير ٣٠١/١ - ٣٠٤، وبهاية المحتاج ١٧٥ - ١٧٩، وجواهر الإكليل ٨٣/١، وكشاف القناع ١/٧٣٣، وبدائع الصنائع ١/١٥٧، والمغني لابن قدامة ٢/٢٠٦.

(٢) فتح القدير ٣٠٣/١، وبهاية المحتاج ١٧٥/٢، وجواهر الإكليل ٨٣/١.

(٣) حديث: «أقرؤكم أبي» أخرجه الترمذي (٥/٦٦٤ - ط الحلبي) وهو حديث صحيح. الإصابة لابن حجر (٣/٢٧٧ - ط مطبعة السعادة).

(١) مراقي الفلاح ص ١٥٨، وفتح القدير ٣١٤/١.
(٢) بلغه السالك ١/٤٥١، وبهاية المحتاج ٢/٢٠٤، ٢٠٥.
(٣) حديث: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله» أخرجه مسلم (١/٤٦٥ - ط الحلبي).

كانوا في السنة سواء فأقدمهم هجرة، فإن كانوا في الهجرة سواء فأقدمهم سناً»^(١).

١٧ - وفي ترتيب الأولوية في الإمامة بعد الاستواء في العلم والقراءة، قال الحنفية والشافعية: يقدم أورعهم أي الأكثر اتقاء للشبهات، لقوله عليه السلام: «من صلى خلف عالم تقي فكأنما صلى خلف نبي»^(٢) ولأن الهجرة المذكورة بعد القراءة والعلم بالسنة نسخ وجوبها بحديث: «لا هجرة بعد الفتح»^(٣) فجعلوا الورع - وهو هجر المعاصي - مكان تلك الهجرة^(٤).

ومثله ما صرح به المالكية حيث قالوا: الأولوية بعد الأعلم والأقرأ للأكثر عبادة^(٥). ثم إن استوتوا في الورع يقدم عند الجمهور الأقدم إسلاماً، فيقدم شاب نشأ في الإسلام على شيخ أسلم حديثاً. أما لو كانوا مسلمين من الأصل، أو أسلموا معاً فإنه يقدم الأكبر سناً، لقوله عليه السلام: «وليؤمكيا أكبركم سناً»^(٦). ولأن الأكبر في السن يكون أخضع قلباً عادة، وفي تقديمه كثرة الجباة^(٧).

«كان أبو بكر أعلمنا»، وهذا آخر الأمرين من رسول الله ﷺ، فيكون الموعول عليه^(٨). ولأن الحاجة إلى الفقه أهم منها إلى القراءة، لأن القراءة إنما يحتاج إليها إقامة ركن واحد، والفقه يحتاج إليه لجميع الأركان والواجبات والسنن^(٩).

وقال الحنابلة، وهو قول أبي يوسف من الحنفية: إن أقرأ الناس أولى بالإمامة من هو أعلمهم، لحديث أبي سعيد قال: قال النبي ﷺ: «إذا كانوا ثلاثة فليؤمهم أحدُهم، وأحقهم بالإمامة أقرؤهم»^(١٠) ولأن القراءة ركن لا بد منه، والحاجة إلى العلم إذا عرض عارض مفسد ليمكنه إصلاح صلاته، وقد يعرض وقد لا يعرض^(١١).

١٦ - أما إذا تفرقت خصال الفضيلة من العلم والقراءة والورع وكبر السن وغيرها في أشخاص فقد اختلفت أقوال الفقهاء. فمنهم من قدم الأعلم على الأقرأ، وقالوا: إنما أمر النبي ﷺ بتقديم القاري، لأن أصحابه كان أقرؤهم أعلمهم، فإنهم كانوا إذا تعلموا القرآن تعلموا معه أحكامه، وهذا قول جمهور الفقهاء. والأصل في أولوية الإمامة حديث أبي مسعود الأنصاري أن النبي عليه السلام قال: «يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله، فإن كانوا في القراءة سواء فأعلمهم بالسنة، فإن

(١) حديث أبي مسعود تقدم ف / ١٤

(٢) حديث: «من صلى خلف عالم...» أورده الزيلعي في نصب الراية ٢٦ / ٢ - ط المجلس العلمي - الهند) وقال: غريب.

(٣) حديث: «لا هجرة بعد الفتح...» أخرجه البخاري (الفتح ٣ / ٦ - ط السلفية)، ومسلم (١٤٨٨ / ٣ - ط الحلبي).

(٤) فتح القدير ٣٠٣ / ١، وابن عابدين ٣٧٤ / ١، ونهاية المحتاج ١٧٦ / ٢

(٥) جواهر الإكليل ٨٣ / ١

(٦) حديث: «وليؤمكيا أكبركم سناً» أخرجه البخاري (الفتح ١١١ / ٢ - ط السلفية).

(٧) ابن عابدين ٣٧٤ / ١، ونهاية المحتاج ١٧٨ / ١، وجواهر الإكليل ٨٣ / ١

(١) فتح القدير ٣٠٣ / ١

(٢) الطحطاوي على مراقي الفلاح ص ١٦٣، والبدائع ١٥٧ / ١، ونهاية المحتاج ١٧٥ / ٢

(٣) الحديث: «إذا كانوا ثلاثة...» أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعاً (صحيح مسلم ٤٦٤ / ١ - ط عيسى الحلبي).

(٤) كشف القناع ٤٧١ / ١، وفتح القدير ٣٠١ / ١.

والحديث رواه أحمد ومسلم والنسائي.

الجماعة، فكل من كان أكمل فهو أفضل، لأن رغبة الناس فيه أكثر. ^(١)

اختلاف صفة الإمام والمقتدي:

١٩ - الأصل أن الإمام إذا كان أقوى حالا من المقتدي أو مساويا له صحت إمامته اتفاقا، أما إذا كان أضعف حالا، كأن كان يصلي نافلة والمقتدي يصلي فريضة، أو كان الإمام معذورا والمقتدي سليما، أو كان الإمام غير قادر على القيام مثلا والمقتدي قادرا، فقد اختلفت آراء الفقهاء، وإجمالها فيما يأتي:

أولا : تجوز إمامة الماسح للغاسل وإمامة المسافر للمقيم اتفاقا، وتجوز إمامة المتمم للمتموضع عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة)، وقيد الشافعية هذا الجواز بما إذا لم تجب على الإمام الإعادة. ^(٢)

ثانيا : جمهور الفقهاء على عدم جواز إمامة المتنفل للمفترض، والمفترض للذي يؤدي فرضا آخر، وعدم إمامة الصبي للبالغ في فرض، وإمامة المعذور للسليم، وإمامة العاري للمكتسي، وإمامة العاجز عن توفية ركن للقادر عليه، مع خلاف وتفصيل في بعض الفروع، أما إمامة هؤلاء

١٨ - فإن استوتوا في الصفات والخصال المتقدمة من العلم والقراءة والورع والسن، قال الحنفية يقدم الأحسن خلقا، لأن حسن الخلق من باب الفضيلة، ومبنى الإمامة على الفضيلة، فإن كانوا فيه سواء فاحسنهم وجهها، لأن رغبة الناس في الصلاة خلفه أكثر، ثم الأشرف نسباً، ثم الانظف ثوبا. فإن استوتوا يقرع بينهم. ^(١)

وقال المالكية : يقدم بعد الأمن الأشرف نسباً، ثم الأحسن صورة، ثم الأحسن أخلاقاً، ثم الأحسن ثوبا. ^(٢)

والشافعية كالمالكية في تقديم الأشرف نسباً، ثم الأنظف ثوبا وبدنا، وحسن صوت، وطيب صفة وغيره، ثم يقرع بينهم. ^(٣)

أما الحنابلة فقد صرحوا بأنه إن استوتوا في القراءة والفقهاء فأقدمهم هجرة، ثم أسنهم، ثم أشرفهم نسباً، ثم اتقاهم وأورعهم، فإن استوتوا في هذا كله أقرع بينهم. ولا يقدم بحسن الوجه عندهم، لأنه لا مدخل له في الإمامة، ولا أثر له فيها. ^(٤)

وهذا التقديم إنما هو على سبيل الاستحباب وليس على سبيل الاشتراط ولا الإيجاب، فلو قدم المفضول كان جائزا اتفاقا مادام مستجمعا شرائط الصحة، لكن مع الكراهة عند الحنابلة. والمقصود بذكر هذه الأوصاف وربط الأولوية بها هو كثرة

(١) المراجع السابقة. والفتاوى الهندية ١/ ٨٣، والمغني ٢/ ١٨٥

(٢) فتح القدير ١/ ٣٢٠ - ٣٢٤، وابن عابدين ١/ ٣٩٦، والهندية

١/ ٨٥ والسدوسي ١/ ٣٢٩، والمحطاب ١/ ٣٤٨، وجواهر

الإكلیل ١/ ٢٤، ٢٦، ٨٧، وبغية المحتاج ١/ ٢٣٨، ٢٤٠،

٢٦٩، وكشاف القناع ١/ ٤٧٤ - ٤٨٤

(١) البدائع ١/ ١٥٨، وابن عابدين ١/ ٣٧٥

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٨٣

(٣) بداية المحتاج ٢/ ١٧٦ - ١٧٨، والمهذب ١/ ١٠٢، ١٠٣

(٤) للمغني ٢/ ١٨٢ - ١٨٥، وكشاف القناع ١/ ٤٧١، ٤٧٢

تأخر المأموم قليلا خوفا من التقدم . ولو وقف للمأموم عن يساره أو خلفه جاز مع الكراهة^(١) إلا عند الحنابلة فتبطل على ماسبق .

ولو كان معه امرأة أقامها خلفه ، لقوله عليه السلام : «أُخْرُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أُخْرِهِنَّ اللَّهُ»^(٢) . ولو كان معه رجل وامرأة أقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه ، وإن كان رجلا وامرأة أقام الرجلين خلفه والمرأة وراءهما .^(٣) ٢١ - والسنة أن تقف المرأة التي تؤم النساء وسطهن ، لما روي أن عائشة وأم سلمة أمتا نساء فقامتا وسطهن ،^(٤) وهذا عند الحنفية والشافعية والحنابلة .^(٥)

أما المالكية فقد صرحوا بعدم جواز إمامتها ولو مثلها ، في فريضة كانت أو في نافلة كما تقدم في شروط الإمامة .^(٦)

١ - بيت عائتي ميمونة ، فصلى رسول الله ﷺ المشاء ، ثم جاء فصلى أربع ركعات ، ثم نام ، ثم قام ، فبغت فقامت عن يساره فجعلني عن يمينه . . . (فتح الباري ١٩٠ / ٢ ط السلفية ، وصحح مسلم ١ / ٥٢٥ ، ٥٢٦ - ط عيسى الحلبي) .

- (١) كشف القناع ١ / ٤٨٦ ، والبدائع ١ / ١٥٩ .
- (٢) حديث : وأخروهن من حيث . . . سبق ترجمته (ف/ ٨) .
- (٣) الفتاوى الهندية ١ / ٨٨ ، والقوانين لابن جزي ص ٤٩ ، وقلوبي ١ / ٢٩٦ ، والمهذب ١ / ١٠٦ ، ١٠٧ ، وكشاف القناع ١ / ٤٨٨ ، والمغني ٢ / ٢٠٣ .
- (٤) حديث عائشة أخرجه عبدالرزاق (٣ / ١٤١) - ط المجلس العلمي وصححه النووي ، وحديث أم سلمة أخرجه عبدالرزاق (٣ / ١٤٠) وصححه النووي كذلك كما في نصب الراية (٢ / ٣١) - ط المجلس العلمي .
- (٥) الاختيار ١ / ٥٩ ، والمهذب ١ / ١٠٧ ، وكشاف القناع ١ / ٤٧٩ ، والمغني ٢ / ١٩٩ ، ٢٠٢ .
- (٦) جواهر الإكليل ١ / ٧٨ ، والندوي ١ / ٣٢٦ .

لما لهم فجائزة باتفاق الفقهاء^(١) . وللتفصيل يرجع إلى بحث : (اقتداء) .

موقف الإمام :

٢٠ - إذا كان يصلي مع الإمام اثنين أو أكثر فإن الإمام يتقدمهم في الموقف ، لفعل رسول الله ﷺ وعمل الأمة بذلك . وقد روي أن جابرا وجبارا «وقف أحدهما عن يمين النبي ﷺ والأخر عن يساره ، فأخذ بأيديهما حتى أقامهما خلفه» .^(٢) ولأن الإمام ينبغي أن يكون بحال يمتاز بها عن غيره ، ولا يشبهه على الداخل ليتمكن الاقتداء به . ولو قام في وسط الصف أو في مسرته جاز مع الكراهة لتركه السنة . ويرى الحنابلة بطلان صلاة من يقف على يسار الإمام ، إذا لم يكن أحد عن يمينه .^(٣)

ولو كان مع الإمام رجل واحد أو صبي يعقل الصلاة وقف الإمام عن يساره والمأموم عن يمينه ، لما روي عن ابن عباس أنه «وقف عن يسار النبي ﷺ فأداره إلى يمينه» .^(٤) ويندب في هذه الحالة

- (١) فتح القدير ١ / ٣١٨ ، ٣٢٤ ، والزليمي ١ / ١٤٠ ، وابن عابدين ١ / ٣٧٠ ، والندوي ١ / ٣٢٨ ، ٣٣٣ ، والمواق ١ / ٥٠٧ ، وجواهر الإكليل ١ / ٧٨ ، ٨٠ ، ومعني المحتاج ١ / ٢٤٩ ، ٢٥٣ ، وكشاف القناع ١ / ٤٧٦ ، ٤٨١ ، والمغني لابن قدامة ٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٩ .
- (٢) حديث جابر وجبار . . . أخرجه مسام (٤ / ٢٣٠٥ - ٢٣٠٦ - ط الحلبي) .
- (٣) البدائع ١ / ١٥٨ ، وكشاف القناع ١ / ٤٨٥ ، والمهذب ١ / ٧٨ ، وجواهر الإكليل ١ / ٨٣ .
- (٤) حديث ابن عباس أنه وقف عن يسار النبي ﷺ . . . أخرجه البخاري ومسلم ، ولفظ البخاري ، «بيت في»

ولتفصيل هذه المسائل يراجع مصطلح : (صلاة الجماعة) و(اقتداء).

من تكره إمامتهم :

٢٤ - إن بناء أمر الإمامة على الفضيلة والكمال، فكل من كان أكمل فهو أفضل، وإن تقدم المفضول على الفاضل جاز وكره، وإذا أذن الفاضل للمفضول لم يكره، وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء. ^(١) وقد سبق بيانه في بحث الأولية.

ثم قال الحنفية : يكره تقديم العبد لأنه لا يتفرغ للتعلم، والأعرابي وهو من يسكن البادية لغلبة الجهل عليه، ويكره تقديم الفاسق لأنه لا يتم بأمر دينه، والأعمى لأنه لا يتوقى النجاسة، كما يكره إمامة ولد الزنى، والمتبدع بدعة غير مكفرة، كذلك يكره إمامة أمرد وسفيه ومفلوج وأبرص شاع برصه. ^(٢) ولأن في تقديم هؤلاء تنفير الجماعة، لكنه إن تقدموا جاز، لقوله عليه السلام : «صلوا خلف كل برّ فاجر». ^(٣)

والكراهة في حقهم لما ذكر من النقائص، فلو عدمت بأن كان الأعرابي أفضل من الحضري، والعبد من الحر، وولد الزنى من ولد الرشدة والأعمى من البصير زالت الكراهة. أما الفاسق

٢٢ - ولا يجوز تأخر الإمام عن المأموم في الموقف عند جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) لحديث : «إننا جعل الإمام يُؤْتَمُّ به» ^(١) ومعنى الائتام الاتباع، والمتقدم غير تابع. ^(٢) وأجاز المالكية تأخره في الموقف إذا أمكن للمأمومين متابعتة في الأركان، لكنهم صرحوا بكراهة تقدم المقتدي على الإمام أو معاذاته له إلا لضرورة. ^(٣)

والاختيار في التقدم والتأخر للقائم بالعقب، وللقاعد بالألية، وللمضطجع بالجنب. ^(٤)

٢٣ - هذا، ويكره أن يكون موقف الإمام عالياً عن موقف المقتدين اتفاقاً، إلا إذا أراد الإمام تعليم المأمومين، فالسنة أن يقف الإمام في موضع عال عند الشافعية، لما روي أن النبي ﷺ فعل ذلك ثم قال : «أيها الناس : إننا فعلت هذا لتأتموا بي، ولتعلموا صلاتي». ^(٥) أما إذا أراد الإمام بذلك الكبير فممنوع. ولا بأس عند الحنابلة بالعلو اليسير، وقدره بمثل درجة المنبر. وقدر الحنفية العلو المكروه بما كان قدر ذراع على المعتمد. ^(٦)

(١) حديث : «إننا جعل الإمام ليؤتم به...» أخرجه البخاري (فتح الباري ١٧٣/٢ - ط السلفية).

(٢) ابن عابدين ١/٣٧٠، والبدائع ١/١٥٨، ١٥٩، والمهذب ١٠٧/١، ومغني المحتاج ٢/٢٤٥، والمغني ٢/٢١٤، وكشاف

القناع ١/٤٨٦

(٣) بلفظ السالك ١/٤٥٧، والفواكه الدواني ١/٢٤٦

(٤) المراجع السابقة.

(٥) حديث : «أيها الناس إنني صنعت هذا لتأتموا بي...» أخرجه مسلم (٣٨٧/١ - ط الحلبي).

(٦) ابن عابدين ١/٣٩٤، والمهذب ١/١٠٧، واللسوقي ٣٣٦/١، والمغني لابن قدامة ٢/٢٠٩، ٢١٠، والظحطاوي

على مراقي الفلاح ص ١٩٨

(١) كشاف القناع ١/٤٧٣، والبدائع ١/١٥٧، ١٥٨، والفتاوى

الحندية ١/١٨٣، والمغني لابن قدامة ٢/١٨٥، ونهاية المحتاج ٢/١٧٤، وجواهر الإكليل ١/٨٣

(٢) ابن عابدين ١/٣٧٦، ٣٧٨، والاختيار ١/٥٨

(٣) حديث : «صلوا خلف كل برّ فاجر...» أخرجه أبو داود (٣٩٨/١ - ط عزت عبيد دحاس) والدارقطني (٢/٥٩ - ط دار

الحسن) واللفظ له، وقال ابن حجر : منقطع (التلخيص ٢/٣٥ - ط دار المحاسن).

وقال الحنابلة: تكره إمامة الأعمى والأصم واللحان الذي لا يحيل المعنى، ومن يصرع، ومن اختلف في صحة إمامته، وكذا إمامة الأقف وأقطع السيدين أو إحداهما، أو الرجلين أو إحداهما، والفأفاء والتمتام، وأن يؤم قوما أكثرهم يكرهه لخلل في دينه أو فضله. ولا بأس بإمامة ولد الزنى واللقيط والمنفي باللعان والحصى والأعرابي إذا سلم دينهم وصلحوا لها. (١)

هذا، والكرهه إنما تكون فيها إذا وجد في القوم غير هؤلاء، وإلا فلا كراهة اتفاقاً. (٢)

ما يفعله الإمام قبل بداية الصلاة:

٢٥ - إذا أراد الإمام الصلاة يأذن للمؤذن أن يقيمها، فإن بلالا وكان يستأذن النبي ﷺ للإقامة، ويسن للإمام أن يقوم للصلاة حين يقال (حي على الفلاح) أو حين قول المؤذن: (قد قامت الصلاة) أو مع الإقامة أو بعدها بقدر الطاقة على تفصيل عند الفقهاء، وإذا كان مسافراً يخبر المأمومين بذلك ليكونوا على علم بحاله، ويصح أن يخبرهم بعدم تمام الصلاة ليكملوا صلاتهم. كما يسن أن يأمر بتسوية الصفوف فيلتفت عن يمينه وشماله قائلاً: اعتدلوا وسوروا صفوفكم، (٣) لما روى محمد بن مسلم قال: «صليت إلى جانب أنس ابن مالك يوماً فقال: هل تدري لم صنع هذا

المبتدع فلا تخلو إمامتهما عن الكراهة بحال، حتى صرح بعضهم بأن كراهة تقديمهما كراهة تحریم. (١)

وقال المالكية: كره إمامة مقطوع اليد أو الرجل والأشمل والأعرابي لغيره وإن كان أقرأ، وكره إمامة ذي السلس والقروح للصحيح، وإمامة من يكرهه بعض الجماعة، فإن كرهه الكل أو الأكثر، أو ذو الفضل منهم - وإن قلوا - فإمامته حرام، لقوله عليه السلام: «لئن رسول الله ثلاثة: رجل أم قوما وهم له كارهون...» (٢) كما كره أن يجعل إماماً راتباً كل من الحصى أو المأبون أو الأقف (غير المختون) أو ولد الزنى أو مجهول الحال. (٣)

وقال الشافعية: يكره إمامة الفاسق والأقف وإن كان بالغا، كما يكره إمامة المبتدع، ومن يكرهه أكثر القوم لأمر مذموم فيه شرعاً، والتمتام والفأفاء، واللاحن لحنا غير مغير للمعنى، لكن الأعمى والبصير سيان في الإمامة، لتعارض فضيلتهما، لأن الأعمى لا ينظر ما يشغله فهو أخشع، والبصير ينظر الخبث فهو أحفظ لتجنبه. وإمامة الحر أولى من العبد، والسميع أولى من الأصم، والفحل أولى من الحصى والمجرب، والقروي أولى من البندوي. (٤)

(١) الاختيار ١/ ٨٥، وابن عابدين ٣٧٦/ ١

(٢) حديث: «لئن رسول الله ثلاثة...» أخرجه الترمذي (١٩١/ ٢)

- ط الحلي وقال الترمذي: محمد بن القاسم - الذي في إسناده - تكلم فيه أحمد بن حنبل وضعفه وليس بالحافظ، وضعفه العراقي.

(٣) جواهر الإكليل ١/ ٧٨، ٧٩

(٤) نهاية المحتاج ١٦٨/ ٢ - ١٧٤

(١) المغني ١٩٦/ ٢ - ٢٢٩، ٢٣٠، وكشاف القناع ١/ ٤٧٥ - ٤٨٤

(٢) المراجع السابقة.

(٣) ابن عابدين ١/ ٣٢٢، وكشاف القناع ١/ ٣٢٧، والمهذب

١٠٢/ ١، والمغني ١/ ٤١٧، وجواهر الإكليل ١/ ٤٧

يطول بهم القراءة، فقال عليه الصلاة والسلام: «أَفَتَأْتُنَّ أَنْتَ يَا مَعَاذُ، صَلِّ بِالْقَوْمِ صَلَاةً أَضْعَفُهُمْ»^(١)، لكنه إن صلى بقوم يعلم أنهم يؤثرون التطويل لم يكره، لأن المنع لأجلهم، وقد رضوا.

ويكره له الإسراع، بحيث يمنع المأموم من فعل ما يسن له، كتثليث التسبيح في الركوع والسجود، وإتمام ما يسن في التشهد الأخير.^(٢)

ج - الانتظار للمسبوق :

٢٨ - إن أحس الإمام بشخص داخل وهوراكع، ينتظره يسيراً ما لم يشق على من خلفه، وهذا عند الحنابلة، وهو الأصح عند الشافعية، لأنه انتظار ينفع ولا يشق، فشرع كتطويل الركعة وتخفيف الصلاة، وقد ثبت أن النبي ﷺ كان يطيل الركعة الأولى حتى لا يسمع وقع قدم. وكان ينتظر الجماعة فإذا رآهم قد اجتمعوا عجل، وإذا رآهم قد أبطلوا أخر.

ويكره ذلك عند الحنفية والمالكية، وهو مقابل الأصح عند الشافعية.^(٣)

- السليم والضعيف والكبير... أخرجه البخاري (الفتح ١٩٩/٢ - ط السلفية) وسلم (١/٣٤١ - ط الحلبي).

(١) حديث: «أَفَتَأْتُنَّ أَنْتَ يَا مَعَاذُ، صَلِّ بِالْقَوْمِ صَلَاةً أَضْعَفُهُمْ...» أخرجه البخاري (الفتح ١٩٢/٢ - ط السلفية) وسلم (١/٣٣٩ - ط الحلبي).

(٢) الاختيار ٥٧/١، ٥٨، والمهذب ١/١٠٢، ١٠٣، والمغني لابن قدامة ٢٣٦/١، ٢٣٧، وجواهر الإكليل ١/٥٠، والسنن ١/٢٤٧، وكشاف القناع ١/٤٦٨.

(٣) المهذب ١/١٠٢، ١٠٣، وجواهر الإكليل ١/٧٧، والمغني لابن قدامة ٢/٢٣٦، وابن عابدين ١/٣٣٢، ٣٣٣.

العود؟ فقلت: لا والله. فقال: إن النبي ﷺ كان إذا قام إلى الصلاة أخذته يمينه فقال: اعتدلوا وسووا صفوفكم، ثم أخذ ييساره وقال: اعتدلوا وسووا صفوفكم، وفي رواية: اعتدلوا في صفوفكم وتراصوا، فإني أراكم من وراء ظهري.^(١)

ما يفعله الإمام أثناء الصلاة :

أ - الجهر أو الإسرار بالقراءة :

٢٦ - يجهر الإمام بالقراءة في الفجر والركعتين الأولىين من المغرب والعشاء أداء وقضاء، وكذلك في الجمعة والعيد والتراويح والوتر بعدها. ويُسر في غيرها من الصلوات.

والجهر فيما يجهر فيه والمخافة فيما يخاف فيه واجب على الإمام عند الحنفية، وسنة عند غيرهم.^(٢) وتفصيله في مصطلح: (قراءة).

ب - تخفيف الصلاة :

٢٧ - يسن للإمام أن يخفف في القراءة والأذكار مع فعل الأبعاض والهيئات، ويأتي بأدنى الكمال، لما روي عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف، فإن فيهم السقيم والضعيف والكبير»^(٣)، ولحديث معاذ أنه كان

(١) حديث: «اعتدلوا وسووا صفوفكم...» أخرجه أبو داود (٤٣٤/١ - ط عزت حيد دهاش).

وحديث: «اعتدلوا في صفوفكم...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٢٠٨ - ط السلفية).

(٢) فتح القدير وحاشية الثمالة عليه ١/٢٤٢، ٢٨١، وابن عابدين ١/٣٥٨، وجواهر الإكليل ١/٤٩، ٨١، والمهذب ١/٨١، وكشاف القناع ١/٣٤٠.

(٣) حديث: «إذا صلى أحدكم بالناس فليخفف، فإن منهم»

د - الاستخلاف :

٢٩ - إذا حدث للإمام عذر لا تبطل به صلاة المأمومين يجوز للإمام أن يستخلف غيره من المأمومين لتكميل الصلاة بهم، وهذا عند جمهور الفقهاء .^(١)

وفي كيفية الاستخلاف وشروطه وأسبابه تفصيل بخلاف ينظر في مصطلح : (استخلاف) .

مايفعله الإمام عقب الفراغ من الصلاة :

٣٠ - يستحب للإمام والمأمومين عقب الصلاة ذكر الله والدعاء بالأدعية الماثورة، منها ما رواه الشيخان «أن النبي ﷺ كان يقول في دُبُر كل صلاة مكتوبة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير... الخ»،^(٢) كما يستحب له إذا فرغ من الصلاة أن يقبل على الناس بوجهه يمينا أو شمالا إذا لم يكن بحذاءه أحد، لما روي عن سمرة قال: «كان النبي ﷺ إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه».^(٣)

ويكره له المكث على هيئته مستقبل القبلة، لما روي عن عائشة «أن النبي ﷺ كان إذا فرغ من الصلاة لا يمكث في مكانه إلا مقدار أن يقول: اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت

إذا الجلال والإكرام»،^(١) ولأن المكث يؤهم الداخل أنه في الصلاة فيقتدي به . كما يكره له أن يتنفل في المكان الذي أم فيه .

وإذا أراد الانصراف فإن كان خلفه نساء استحب له أن يلبث يسيرا، حتى ينصرف النساء ولا يختلطن بالرجال، لما روت أم سلمة «أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قام النساء حين يقضي سلامه، فيمكث يسيرا قبل أن يقوم».^(٢) ثم ينصرف الإمام حيث شاء عن يمين وشمال.^(٣)

٣١ - ويستحب كذلك للإمام المسافر إذا صلى بمقيمين أن يقول لهم عقب تسليمه: أمموا صلاتكم فلما سقر،^(٤) لما روي عن عمران بن حصين «أن النبي ﷺ صلى بأهل مكة ركعتين، ثم قال لهم: صلوا أربعا فلما سقروا».^(٥)

هذا، وقد فرق الحنفية بين الصلوات التي بعدها سنة وبين التي ليست بعدها سنة، فقالوا: إن كانت صلاة لا تصلى بعدها سنة، كالفجر والمصر فإن شاء الإمام قام، وإن شاء قعد يشتغل

(١) حديث: «كان إذا فرغ من الصلاة لا يمكث في مكانه إلا مقدار أن يقول: اللهم أنت السلام...» أخرجه مسلم (١/٤١٤) - ط الحلي.

(٢) حديث لم سلمة: «أن رسول الله ﷺ كان إذا سلم قام النساء حين...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٣٧٢) - ط السلفية.

(٣) ابن عابدين ١/٤٢٢، ٥٦٢، والنسائي ١/٣٥٠، وشرح الروض ١/٢٥٢، ونبهة المحتاج ٢/٣٣٦، والمغني ٢/١٠٢ (٢) حديث: «كان يقول في دُبُر كل صلاة مكتوبة: لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٣٢٥) - ط السلفية.

(٤) حديث: «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٣٢٣) - ط السلفية.

(٥) حديث: «كان إذا صلى صلاة أقبل علينا بوجهه...» أخرجه البخاري (فتح الباري ٢/٣٢٣) - ط السلفية.

وقال المالكية : جاز أخذ الأجرة على الأذان وحده أو مع صلاة ، وكره الأجر على الصلاة وحدها ، فرضا كانت أو نفلا من المصلين .^(١) والمتى به عند متأخري الحنفية جواز الاستئجار لتعليم القرآن والفقه والإمامة والأذان ، ويجبر المستأجر على دفع المسمى بالعقد أو أجر المثل إذا لم تذكر مدة .

واستدلوا للجواز بالضرورة ، وهي خشية ضياع القرآن لظهور التواني في الأمور الدينية اليوم .^(٢)

وهذا كله في الأجر . وأما الرزق من بيت المال فيجوز على ما يتعدى نفعه من هذه الأمور بلا خلاف ، لأنه من باب الإحسان والمساعدة ، بخلاف الإجارة فإنها من باب المماوضة ، ولأن بيت المال لمصالح المسلمين ، فإذا كان بذله لمن يتعدى نفعه إلى المسلمين محتاجا إليه كان من المصالح ، وكان للاخذ أخذه ، لأنه من أهله وجري مجرى الوقف على من يقوم بهذه المصالح .^(٣)

الإمامة الكبرى

التعريف :

١ - الإمامة : مصدر أم القوم وأم بهم . إذا تقدمهم وصار لهم إماما .^(٤) والإمام - جمعه أئمة - : كل

بالدعاء ، مغيراً هيئته أو منحرفاً عن مكانه . وإن كانت صلاة بعدها سنة يكره له المكث قاعداً ، ولكن يقوم ويتنحى عن ذلك المكان ثم يتنفل .

ووجه التفرقة عندهم أن السنن بعد الفرائض شرعت لجبر النقض ، ليقوم في الآخرة مقام ما ترك فيها لعذر ، فيكره الفصل بينها بمكث طويل ، ولا كذلك الصلوات التي ليست بعدها سنة .^(١)

ولم يعثر على هذه التفرقة في كتب غير الحنفية .

الأجر على الإمامة :

٣٢ - ذهب جمهور الفقهاء : (الشافعية والحنابلة ، والمتقدمون من الحنفية) إلى عدم جواز الاستئجار لإمامة الصلاة ، لأنها من الأعمال التي يختص فاعلها بكونه من أهل القرية ، فلا يجوز الاستئجار عليها كنظائرها من الأذان وتعليم القرآن ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به » .^(٢) ولأن الإمام يصلي لنفسه ، فمن أراد اقتدى به وإن لم ينو الإمامة ، وإن توقف على نيته شيء فهو إحراز فضيلة الجباعة ، وهذه فائدة تختص به . ولأن العبد فيما يعمل من القربات والطاعات عامل لنفسه ، قال سبحانه وتعالى : ﴿ مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ﴾ ،^(٣) ومن عمل لنفسه لا يستحق الأجر على غيره .^(٤)

(١) البدائع ١/ ١٥٩ ، ١٦٠ ، وابن عابدين ١/ ٣٥٦ ، ٤٥٢

(٢) حديث : « اقرءوا القرآن ولا تأكلوا به . . . » أخرجه أحمد

(٣) ٤٢٨/٣ - ط المنية وقواه ابن حجر في الفتح ١٠١/٩ - ط

السلفية .

(٣) سورة النحل / ٩٧

(٤) السروضة ٥/ ٨٨ ، ونهاية المحتاج ٥/ ٢٨٨ ، وابن عابدين

٣٤/٥ ، والمغني ٥/ ٥٥٥ - ٥٥٨

(١) جواهر الإكليل ١/ ٣٧

(٢) ابن عابدين ٥/ ٣٤

(٣) للمراجع السابقة .

(٤) متن اللغة ، ولسان العرب المحيظ ، ومحيط المحيط مادة (إم) .

أما في الاصطلاح الشرعي: فهي ترادف الإمامة، وقد عرفها ابن خلدون بقوله: هي حمل الكفاية على مقتضى النظر الشرعي، في مصالحهم الأخروية، والدنيوية الراجعة إليها، ثم فسر هذا التعريف بقوله: فهي في الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع في حراسة الدين والدنيا.^(١)

ب - الإمامة :

٣ - الإمامة لغة: الولاية، والولاية إما أن تكون عامة، فهي الخلافة أو الإمامة العظمى، وإما أن تكون خاصة على ناحية كأن ينال أمر مصر ونحوه، أو على عمل خاص من شئون الدولة كإمارة الجيش وإمارة الصدقات، وتطلق على منصب أمير.^(٢)

ج - السلطة :

٤ - السلطة هي: السيطرة والتمكن والقهر والتحكم ومنه السلطان وهو من له ولاية التحكم والسيطرة في الدولة، فإن كانت سلطته قاصرة على ناحية خاصة فليس بخليفة، وإن كانت عامة فهو الخليفة، وقد وجدت في العصور الإسلامية المختلفة خلافة بلا سلطة، كما وقع في أواخر العباسيين، وسلطة بلا خلافة كما كان الحال في عهد المايك.^(٣)

من انتم به قوم سواء أكانوا على صراط مستقيم كما في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً يَتَّبِعُونَ بِأُفْرُسَا﴾^(١) أم كانوا ضالين كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى النَّارِ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يُنصَرُونَ﴾.^(٢)

ثم توسعوا في استعماله، حتى شمل كل من صار قدوة في فن من فنون العلم. فالإمام أبوحنيفة قدوة في الفقه، والإمام البخاري قدوة في الحديث... الخ، غير أنه إذا أطلق لا ينصرف إلا إلى صاحب الإمامة العظمى، ولا يطلق على الباقي إلا بالإضافة، لذلك عرف الرزاي الإمام بأنه: كل شخص يقتدى به في الدين.^(٣)

والإمامة الكبرى في الاصطلاح: رئاسة عامة في الدين والدنيا خلافة عن النبي ﷺ، وسميت كبرى تمييزاً لها عن الإمامة الصغرى، وهي إمامة الصلاة وتنتظر في موضعها.^(٤)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الخلافة :

٢ - الخلافة في اللغة: مصدر خلف يخلف خلافة أي: بقي بعده أوقام مقامه، وكل من يخلف شخصاً آخر يسمى خليفة، لذلك سمي من يخلف الرسول ﷺ في إجراء الأحكام الشرعية ورئاسة المسلمين في أمور الدين والدنيا خليفة، ويسمى المنصب خلافة وإمامة.^(٥)

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٩١

(٢) الفصل في الملل والنحل لابن حزم ٩٠/٤

(٣) الصحاح في اللغة والعلوم ص ٤٩٣، والرائد ٨٣٣/١.

ولم يرد هذا اللفظ بلسان الشرع مراداً به لقب إسلامي بل بمعناه الغوي، ولم يطلق قط على منصب إلا بعد استيلاء الأتراك على السلطة في الدولة الإسلامية.

(١) سورة الأنبياء ٧٣

(٢) سورة القصص ٤١

(٣) الفصل في الملل ٩٥/٤

(٤) حاشية ابن عابدين ٣٦٨/١، وبهاية المحتاج ٤٠٩/٧، وروض

الطالبين على تحفة المحتاج ٥٤٠/٧

(٥) محيط المحيط ومن اللغة مامة (خلف).

د - الحكم :

٥ - الحكم هو في اللغة : القضاء ، يقال : حكم له وعليه وحكم بينهما ، فالحكم هو القاضي في عرف اللغة والشرع .

وقد تعارف الناس في العصر الحاضر على إطلاقه على من يتولى السلطة العامة .

الحكم التكليفي :

٦ - أجمعت الأمة على وجوب عقد الإمامة ، وعلى أن الأمة يجب عليها الانقياد لإمام عادل ، يقيم فيهم أحكام الله ، ويسوسهم بأحكام الشريعة التي أتى بها رسول الله ﷺ ، ولم يخرج عن هذا الإجماع من يعتد بخلافه .^(١)

واستدلوا لذلك ، بإجماع الصحابة والتابعين ، وقد ثبت أن الصحابة رضي الله عنهم ، بمجرد أن بلغهم نبأ وفاة رسول الله ﷺ بادروا إلى عقد اجتماع في سقفة بني ساعدة ، واشترك في الاجتماع كبار الصحابة ، وتركوا أهم الأمور لديهم في تجهيز رسول الله ﷺ وتشيع جنازه الشريف ، وتداولوا في أمر خلافته .

وهم ، وإن اختلفوا في بادئ الأمر حول الشخص الذي ينبغي أن يبايع ، أو على الصفات التي ينبغي أن تتوفر فيمن يختارونه ، فإنهم لم يختلفوا في وجوب نصب إمام للمسلمين ، ولم يقل أحد مطلقاً أن لا حاجة إلى ذلك ، وبايعوا أباً بكر رضي الله عنه ، ووافق بقية الصحابة الذين لم

يكونوا حاضرين في السقفة ، وبقيت هذه السنة في كل العصور ، فكان ذلك إجماعاً على وجوب نصب الإمام .^(٢)

وهذا الوجوب وجوب كفاية ، كالجهاد ونحوه ، فإذا قام بها من هو أهل لها سقط الحرج عن الكافة ، وإن لم يقم بها أحد ، أثم من الأمة فريقان :

أ - أهل الاختيار وهم : أهل الحل والعقد من العلماء وجوه الناس ، حتى يختاروا إماماً للأمة .

ب - أهل الإمامة وهم : من تتوفر فيهم شروط الإمامة ، إلى أن ينصب أحدهم إماماً .^(٣)

ما يجوز تسمية الإمام به :

٧ - اتفق الفقهاء على جواز تسمية الإمام : خليفة ، وإماماً ، وأمير المؤمنين .

فأما تسميته إماماً فتشبهها بإمام الصلاة في وجوب الاتباع والافتدائه به فيها وافق الشرع ، ولهذا سمي منصبه بالإمامة الكبرى .

وأما تسميته خليفة فلكونه يخلف النبي ﷺ في حراسة الدين وسياسة الدنيا في الأمة ، فيقال خليفة بإطلاق ، وخليفة رسول الله ﷺ .

واختلفوا في جواز تسميته خليفة الله ، فذهب جمهور الفقهاء إلى عدم جواز تسميته بخليفة الله ، لأن أباً بكر رضي الله عنه نهي عن ذلك لما دعي به ، وقال : لست خليفة الله ، ولكني خليفة رسول الله ﷺ .^(٤) ولأن الاستخلاف إنما هو في حق الغائب ،

(١) الفصل في الملل ٤/ ٨٧ ، ومقدمة ابن خلدون ص ١١

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٣

(٣) قول أبي بكر : لست خليفة الله ، ولكن خليفة رسول الله =

(١) حاشية الطحطاوي على الدرر ١/ ٢٣٨ ، وجواهر الإكليل

١/ ٢٥١ ، وفي المحتاج ٤/ ٢٢٩ ، والأحكام السلطانية

للماوردي ص ٣

هو أولى منه كره له طلبها، وإن كان غير صالح لها
حرم عليه طلبها. ^(١)

شروط الإمامة :

١٠ - يشترط الفقهاء للإمام شروطاً، منها ما هو
متفق عليه ومنها ما هو مختلف فيه .

فالمختلف عليه من شروط الإمامة :

أ - الإسلام، لأنه شرط في جواز الشهادة.
وصحة الولاية على ما هو دون الإمامة في الأهمية.
قال تعالى : ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى
الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً﴾ ^(٢) والإمامة كما قال ابن حزم :
أعظم (السبيل)، وليراعى مصلحة المسلمين .

ب - التكليف : ويشمل العقل، والبلوغ، فلا
تصح إمامة صبي أو مجنون، لأنها في ولاية غيرهما،
فلا يليان أمر المسلمين، وجاء في الأثر : «تعوذوا بالله
من رأس السبعين، وإمارة الصبيان» ^(٣)

ج - الذكورة : فلا تصح إمارة النساء، لخبر :
«لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ» ^(٤) ولأن هذا
المنصب تناط به أعمال خطيرة وأعباء جسيمة تتنافى
مع طبيعة المرأة، وفوق طاقتها. فيتولى الإمام قيادة
الجيش ويشترك في القتال بنفسه أحياناً .

والله منزّه عن ذلك. ^(١) وأجازه بعضهم اقتباساً من
الخلافات العامة للآدميين في قوله تعالى : ﴿إِنِّي
جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ ^(٢) وقوله : ﴿هُوَ الَّذِي
جَعَلَكُمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ﴾ ^(٣)

معرفة الإمام باسمه وعينه :

٨ - لا تجب معرفة الإمام باسمه وعينه على كافة
الامة، وإنما يلزمهم أن يعرفوا أن الخلافة أفضت
إلى أهلها، لما في إيجاب معرفته عليهم باسمه وعينه
من المشقة والخرج، وإنما يجب ذلك على أهل
الاختيار الذين تنعقد ببيعته الخلافة، وإلى هذا
ذهب جمهور الفقهاء. ^(٤)

حكم طلب الإمامة :

٩ - يختلف الحكم باختلاف حال الطالب، فإن
كان لا يصلح لها إلا شخص وجب عليه أن
يطلبها، ووجب على أهل الحل والعقد أن يبايعوه .

وإن كان يصلح لها جماعة صح أن يطلبها واحد
منهم، ووجب اختيار أحدهم، وإلا أجبر أحدهم
على قبولها جميعاً لكلمة الامة . وإن كان هناك من

= من ابن أبي مليكة قال : قيل لأبي بكر : يا خليفة الله، فقال :
أنا خليفة رسول الله ﷺ . أخرجه أحمد (١/٦٦) ط دار المعارف
بتعليق أحمد شاكر وإسناده منقطع .

(١) مغني المحتاج ٤/١٣٢، ومقدمة ابن خلدون ص ١٩، وأسن
المطالب ٤/١١١

(٢) سورة البقرة ٣٠

(٣) سورة فاطر ٣٩

(٤) الأحكام السلطانية للماروني ص ١٤

(١) تحفة المحتاج ٧/٥٤٠ - ٥٤١، ٨/٣٠٨ - ٣٠٩، وأسن
المطالب ٤/١٠٨

(٢) سورة النساء ١٤١

(٣) حديث : «تعوذوا بالله...» أخرجه أحمد (٢/٣٢٦) ط الميمنية
وإسناده ضعيف، (الميزان للذهبي ٣/٤٠٢ ط الحلبي).

(٤) حديث : «لَنْ يَفْلَحَ قَوْمٌ وَلَوْ أَمَرَهُمْ امْرَأَةٌ...» أخرجه البخاري
(الفتح ٨/١٢٦ ط السلفية).

وذهب بعض الفقهاء إلى أنه لا يشترط ذلك، فلا يضر الإمام عندهم أن يكون في خَلْفِهِ عيب جسدي أو مرض منفر، كالعمى والصمم وقطع اليدين والرجلين والجذع والجدام، إذ لم يمنع ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع.^(١)

جـ - النسب :

ويشترط عند جمهور الفقهاء أن يكون الإمام قرشياً لحديث: «الأئمة من قریش»^(٢) وخالف في ذلك بعض العلماء منهم أبو بكر الباقلاني، واحتجوا بقول عمر: «لو كان سالم مولى أبي حذيفة حياً لوليت»، ولا يشترط أن يكون هاشمياً ولا علويًا باتفاق فقهاء المذاهب الأربعة، لأن الثلاثة الأول من الخلفاء الراشدين لم يكونوا من بني هاشم، ولم يطعن أحد من الصحابة في خلافتهم، فكان ذلك إجماعاً في عصر الصحابة.^(٣)

دوام الإمامة :

١٢ - يشترط لدوام الإمامة دوام شروطها، وتزول بزوالها إلا العدالة، فقد اختلف في أثر زوالها على منصب الإمامة على النحو التالي :

(١) حاشية الطحطاوي على الدرر ٢٣٨/١، وابن عابدين ٣٦٨/١،

و ٣١٠/٣، والنسوتي ١٩٨/٤، وشرح الروض ١١١/٤،

والقليوبي ٤/٤، والفصل في الملل والنحل ١٦٧/٤

(٢) حديث: «الأئمة من قریش...» أخرجه الطيالسي (ص ١٢٥)

ط دائرة المعارف النظامية) وأصله في صحيح البخاري (الفتح

١٣/١١٤ ط السلفية) بلفظ: «إن هذا الأمر في قریش».

(٣) ابن عابدين ٣٦٨/١، ومغني المحتاج ١٣٠/٤، وروضة

الطالبيين ٣١٢/٦، ٤٨/١٠، ومطالب أولي النهى ٢٦٥/٦،

وحاشية النسوتي ٢٩٨/٤

د - الكفاية ولو بغيره، والكفاية هي الجرأة والشجاعة والتجدة، بحيث يكون قيمياً بأمر الحرب والسياسة وإقامة الحدود والذب عن الأمة.

هـ - الحرية : فلا يصح عقد الإمامة لمن فيه رق، لأنه مشغول في خدمة سيده.

و - سلامة الخواص والأعضاء مما يمنع استيفاء الحركة للنهوض بمهام الإمامة. وهذا القدر من الشروط متفق عليه،^(١)

١١ - أما المختلف فيه من الشروط فهو:

أ - العدالة والاجتهاد. ذهب المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن العدالة والاجتهاد شرطاً صحة، فلا يجوز تقليد الفاسق أو المقلد إلا عند فقد العدل والمجتهد.

وذهب الحنفية إلى أنها شرطاً أولوية، فيصح تقليد الفاسق والعامي، ولو عند وجود العدل والمجتهد.^(٢)

ب - السمع والبصر وسلامة اليدين والرجلين. ذهب جمهور الفقهاء إلى أنها شروط انعقاد، فلا تصح إمامة الأعمى والأصم ومقطوع اليدين والرجلين ابتداءً، وينعزل إذا طرأت عليه، لأنه غير قادر على القيام بمصالح المسلمين، ويخرج بها عن أهلية الإمامة إذا طرأت عليه.

(١) حاشية الطحطاوي على الدرر ٢٣٨/١، وحاشية النسوتي

٢٩٨/٤، وجواهر الإكليل ٢/٢٢١، ومغني المحتاج ١٣٠/٤،

وشرح الروض ١٠٨/٤، ١٠٩

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٨/١، ٣٠٥/٤، والأحكام السلطانية

للإمامي ص ٦، وجواهر الإكليل ٢/٢٢١، وشرح الروض

١٠٨/٤، ومغني المحتاج ١٣٠/٤، ومقدمة ابن خلدون ص

١٥١ ط بيروت، والإنصاف ١١٠/١٠

والثاني ماتعلق فيه بشبهة. فأما الأول منها فمتعلق بأفعال الجوارح، وهوارتكابه للمحظورات وإقدامه على المنكرات تحكما للشهوة وانقيادا للهوى، فهذا فسق يمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها، فإذا طرأ على من انعقدت إمامته خرج منها، فلو عاد إلى العدالة لم يعد إلى الإمامة إلا بعقد جديد. وقال بعض المتكلمين: يعود إلى الإمامة بعودة العدالة من غير أن يستأنف له عقد ولا بيعة، لعموم ولايته ولحوق المشقة في استئناف بيعته.

وأما الثاني منها فمتعلق بالاعتقاد المتأول بشبهة تعترض، فيتأول لها خلاف الحق، فقد اختلف العلماء فيها: فذهب فريق منهم إلى أنها تمنع من انعقاد الإمامة ومن استدامتها، ويخرج منها بحدوثه لأنه لما استوى حكم الكفر بتأويل وغير تأويل وجب أن يستوي حال الفسق بتأويل وغير تأويل. وقال كثير من علماء البصرة: إنه لا يمنع من انعقاد الإمامة، ولا يخرج به منها، كما لا يمنع من ولاية القضاء وجواز الشهادة. (١)

وقال أبو يعلى: إذا وجدت هذه الصفات حالة العقد، ثم عدت بعد العقد نظرت، فإن كان جرحا في عدالته، وهو الفسق، فإنه لا يمنع من استدامة الإمامة. سواء كان متعلقا بأفعال الجوارح. وهوارتكاب المحظورات، وإقدامه على المنكرات اتباعا لشهوته، أو كان متعلقا بالاعتقاد، وهو المتأول لشبهة تعرض يذهب فيها إلى خلاف الحق. وهذا ظاهر كلامه (أحمد) في رواية المروزي في الأمير يشرب المسكر ويغل، يغزي معه، وقد

عند الحنفية ليست العدالة شرطا لصحة السولية، فيصح تقليد الفاسق الإمامة عندهم مع الكراهة، وإذا قلد إنسان الإمامة حال كونه عدلا، ثم جاز في الحكم، وفسق بذلك أو غيره لا ينزل، ولكن يستحق العزل إن لم يستلزم عزله فتنة، ويجب أن يدعى له بالصلاح ونحوه، ولا يجب الخروج عليه، كذا نقل الحنفية عن أبي حنيفة، وكلمتهم قاطبة متفقة في توجيهه على أن وجهه: هو أن بعض الصحابة رضي الله عنهم صلوا خلف أئمة الجور وقبلوا السولية عنهم. وهذا عندهم للضرورة وخشية الفتنة. (٢)

وقال الدسوقي: يحرم الخروج على الإمام الجائر لأنه لا يعزل السلطان بالظلم والفسق وتعطيل الحقوق بعد انعقاد إمامته، وإنما يجب وعظه وعدم الخروج عليه، إنما هو لتقديم أخف المفسدين، إلا أن يقوم عليه إمام عدل، فيجوز الخروج عليه وإعانة ذلك القائم. (٣)

وقال الخرشبي: روى ابن القاسم عن مالك: إن كان الإمام مثل عمر بن عبد العزيز وجب على الناس الذب عنه والقتال معه، وأما غيره فلا، دعه وما يراود منه، ينتقم الله من الظالم بظالم، ثم ينتقم من كليهما. (٤)

وقال الماوردي: إن الجرح في عدالة الإمام، وهو الفسق على ضربين: أحدهما ماتبع فيه الشهوة،

(١) المسامرة بشرح المسامرة ص ٣٢٣، وابن عابدين ١/ ٣٦٨

(٢) الدسوقي ٤/ ٢٩٩

(٣) الخرشبي ٨/ ٦٠

(٤) الأحكام السلطانية للماوردي ص ١٧

ليكون الرضى به عاماً، والتسليم بإمامته إجماعاً.^(١)

وذهب الشافعية إلى أنه لا يشترط اتفاق أهل الحل والعقد من سائر البلاد، لتعذر ذلك وما فيه من المشقة، وذكروا أقوالاً خمسة في ذلك فقالت طائفة: أقل ماتنقده به الإمامة خمسة، يجتمعون على عقدها أو يعقد أحدهم برضى الباقين، واستدلوا بخلافه أبي بكر لأنها انعقدت بخمسة اجتمعوا عليها، ثم تابعهم الناس فيها. وجعل عمر الشورى في ستة ليعقدوا لأحدهم برضى الخمسة.

وذهبت طائفة إلى أن الإمامة لا تنعقد بأقل من أربعين، لأنها أشد خطراً من الجمعة، وهي لا تنعقد بأقل من أربعين، والراجع عندهم: أنه لا يشترط عدد معين، بل لا يشترط عدد، حتى لو انحصرت أهلية الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته لانعقاد الإمامة، ولزم على الناس الموافقة والمتابعة.^(٢)

كان يدعو المعتصم بأمر المؤمنين، وقد دعاه إلى القول بخلق القرآن.

وقال حنبل: في ولاية الواثق اجتمع فقهاء بغداد إلى أبي عبد الله قالوا: هذا أمر قد تضام وقشا. يعنون إظهار القول بخلق القرآن. شاورك في أنا لسنا نرضى بإمرته ولا سلطانه. فقال: عليكم بالنكرة بقلوبكم، ولا تخلعوا يدا من طاعة، ولا تشقوا عصا المسلمين. وقال أحمد في رواية المروزي، وذكر الحسن بن صالح بن حي الزيدي فقال: كان يرى السيف، ولا نرضى بمذهبه.^(٣)

ماتنقده به الإمامة :

تنعقد الإمامة بطرق ثلاثة، باتفاق أهل السنة:^(٤)

أولاً - البيعة :

١٣ - والمراد بالبيعة بيعة أهل الحل والعقد، وهم علماء المسلمين رؤسائهم ووجوه الناس، الذين يتيسر اجتماعهم حالة البيعة بلا كلفة عرفاً، ولكن هل يشترط عدد معين؟

اختلف في ذلك الفقهاء، فنقل عن بعض الخنفية أنه يشترط جماعة دون تحديد عدد معين.^(٥) وذهب المالكية والحنابلة إلى أنها لا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد، بال حضور والمباشرة بصفة اليد، وإشهاد الغائب منهم من كل بلد،

(١) حاشية السموقي ٢٩٨/٤، والمغني ١٠٧/٨، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٧

(٢) مغني المحتاج ٤/ ١٣٠ - ١٣١، وروضة الطالبين ٤٣/ ١٠، وأسن الطالب ١٠٩/ ٤.

والروائع أن الخلاف بين الفقهاء في هذا لفظي، لهم متفقون على أن الإمامة تنعقد ببيعة أهل الحل والعقد، وأن اجتماع جميعهم في صعيد واحد غير ممكن، فالذين ذهبوا إلى انعقادها بصدد قليل من أهل العقد والحل إنما يقصدون أنها تنعقد برضى أهل الحل والعقد، وبمباشرة من هو محل ثقة عند الجميع (انظر نهاية المحتاج للمزلي ١٠/ ٧٤).

واللجنة ترى أن هذا الأمر يختلف باختلاف الزمان والمكان. =

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٤

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٦٩/ ١، وحاشية السموقي ٢٩٨/ ٤،

ومغني المحتاج ٤/ ١٣٠، والمغني ١٠٧/ ٨

(٣) حاشية ابن عابدين ٣٦٩/ ١

شروط أهل الاختيار :

١٤ - يشترط الفقهاء لأهل الاختيار أموراً ، هي :
العدالة بشروطها ، والعلم بشروط الإمامة ، والرأي
والحكمة والتدبير .^(١)

ويزيد الشافعية شرطاً آخر وهو : أن يكون
مجتهداً في أحكام الإمامة إن كان الاختيار من
واحد ، وأن يكون فيهم مجتهد إن كان أهل الاختيار
جماعة .^(٢)

١٥ - ثانياً : ولاية العهد (الاستخلاف) :

وهي : عهد الإمام بالخلافة إلى من يصح إليه
العهد ليكون إماماً بعده .^(٣) قال الماوردي : انعقاد
الإمامة بعهد من قبله مما انعقد الإجماع على
جوازه ، ووقع الاتفاق على صحته ، لأمرين عمل
المسلمون بهما ولم يتناكروهما .

أحدهما : أن أبابكر رضي الله عنه عهد بها إلى
عمر رضي الله عنه ، فأثبت المسلمون إمامته
بعده .

والثاني : أن عمر رضي الله عنه عهد بها إلى
أهل الشورى ، فقبلت الجماعة دخولهم فيها ، وهم
أعيان العصر اعتقاداً لصحة العهد بها وخرج باقي
الصحابة منها ، وقال علي للعباس رضوان الله
عليهما حين عاتبه على الدخول في الشورى : « كان

أمراً عظيماً من أمور الإسلام لم أر لنفسي الخروج
منه » . فصار العهد بها إجماعاً في انعقاد الإمامة ،
فاذا أراد الإمام أن يعهد بها فعليه أن يجهد رأيه في
الأحق بها والأقوم بشروطها ، فإذا تعين له الاجتهاد
في واحد نظر فيه :

فإن لم يكن ولداً ولا والدًا جاز أن ينفرد بعقد
البيعة له ويتقضى العهد إليه ، وإن لم يستشر فيه
أحدًا من أهل الاختيار ، لكن اختلفوا هل يكون
ظهور الرضى منهم شرطاً في انعقاد بيعته أولاً ؟
فذهب بعض علماء أهل البصرة إلى أن رضى أهل
الاختيار لبيعتهم شرط في لزومها للأمة ، لأنها حق
يتعلق بهم ، فلم تلزمهم إلا برضى أهل الاختيار
منهم ، والصحيح أن بيعته منعقدة وأن الرضى بها
غير معتبر ، لأن بيعة عمر رضي الله عنه لم تتوقف
على رضى الصحابة ، ولأن الإمام أحق بها فكان
اختياره فيها أمضى ، وقوله فيها أنفذ .

وإن كان ولي العهد ولداً أو والدًا فقد اختلف في
جواز انفردائه بعقد البيعة له على ثلاثة مذاهب .
أحدهما : لا يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لولد ولا
لوالد ، حتى يشاور فيه أهل الاختيار فيسرونه أهلاً
لها ، فيصح منه حينئذ عقد البيعة له ، لأن ذلك منه
تزكية له تجري مجرى الشهادة ، وتقليده على الأمة
يجري مجرى الحكم ، وهو لا يجوز أن يشهد لوالد ولا
لولد ، ولا يحكم لواحد منهما للتمهة العائدة إليه بها
جبل من الجبل إليه .

والمذهب الثاني : يجوز أن ينفرد بعقد لولد ،
ووالد ، لأنه أمير الأمة نافذ الأمر لهم وعليهم ،
فغلب حكم المنصب على حكم النسب ، ولم يجعل
للمهمة طريقاً على أمانته ولا سبيلاً إلى معارضته ،

== والعمدة على مسرفة رأي جمهور الأمة ، لقوله تعالى (وأمرهم

شورى بينهم) سورة الشورى / ٣٨

(١) حاشية الدسوقي / ٤ / ٢٩٨ ، والأحكام للماوردي ص ٣ - ٤ ،

وأسنى المطلب / ٤ / ١٠٨

(٢) مفتي المحتاج / ٤ / ١٣١ ، وأسنى المطلب / ٤ / ١٠٩

(٣) نهاية المحتاج / ٧ / ٤١١

بالشيوخين في كل ما يعرض له دون اجتهاده، فانعقد أمر عثمان لذلك، وأوجبوا طاعته، والملا من الصحابة حاضرون للأولى والثانية، ولم ينكره أحد منهم، فدل على أنهم متفقون على صحة هذا العهد، عارفون بمشروعته، والإجماع حجة كما عرف، ولا يتهم الإمام في هذا الأمر وإن عهد إلى أبيه أو ابنه، لأنه مأمون على النظر لهم في حياته، فأولى أن لا يمتثل فيها تبعه بعد مماته، خلافا لمن قال باتهامه في الولد والوالد، أولن خصص التهمة بالولد دون الوالد، فإنه بعيد عن الظنة في ذلك كله، لاسيما إذا كانت هناك داعية تدعو إليه من إيثار مصلحة أو توقع مفسدة فتنتفي الظنة في ذلك رأساً.^(١)

هذا، ولالإمام أن يجعلها شورى بين اثنين فأكثر من أهل الإمامة، فيتعين من عينه بعد موت الإمام، لأن عمر رضي الله عنه جعل الأمر شورى بين ستة، فانفقوا على عثمان رضي الله عنه، فلم يخالف من الصحابة أحد، فكان ذلك إجماعاً.^(٢)

استخلاف الغائب :

١٦ - صرح الفقهاء بأنه يصح استخلاف غائب عن البلد، إن علم حياته، ويستقدم بعد موت الإمام، فإن طال غيابه وتضرر المسلمون بغيابه يجوز لأهل الاختيار نصب نائب عنه، ويعزل النائب بقدومه.^(٣)

وصار فيها كعهده بها إلى غير ولده ووالده، وهل يكون رضي أهل الاختيار بعد صحة العهد معتبرا في لزومه للأمة أولا؟ على ما قدمناه من الوجهين. والمذهب الثالث: أنه يجوز أن ينفرد بعقد البيعة لوالده، ولا يجوز أن ينفرد بها لولده، لأن الطبع يبعث على مائلة الولد أكثر من مما يبعث على مائلة الوالد، ولذلك كان كل ما يقتنيه في الأغلب مذخورا لولده دون والده.

فأما عقدها لأخيه ومن قاربه من عصبته ومناسبه فكعقدها للبعاء الأجانب في جواز تفرده بها.^(١)

وقال ابن خلدون، بعد أن قدم الكلام في الإمامة ومشروعيتها لما فيها من المصلحة، وأن حقيقتها للنظر في مصالح الأمة لدينهم ودنياهم. قال: فالإمام هو وليهم والأمين عليهم، ينظر لهم ذلك في حياته، ويتبع ذلك أن ينظر لهم بعد مماته، ويقيم لهم من يتولى أمورهم كما كان هو يتولاها، ويشقون بنظره لهم في ذلك، كما وثقوا به فيما قبل، وقد عرف ذلك من الشرع بإجماع الأمة على جوازه وانعقاده، إذ وقع بعهد أبي بكر رضي الله عنه لعمر بمحضر من الصحابة، وأجازوه، وأوجبوا على أنفسهم به طاعة عمر رضي الله عنه وعنهم، وكذلك عهد عمر في الشورى إلى الستة بقية العشرة، وجعل لهم أن يختاروا للمسلمين، ففوض بعضهم إلى بعض، حتى أفضى ذلك إلى عبد الرحمن بن عوف، فاجتهد وناظر المسلمين فوجدهم متفقين على عثمان وعلى علي، فأثر عثمان بالبيعة على ذلك لموافقته إياه على لزوم الاقتداء

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٢١٠

(٢) مفتي المحتاج ١٣١/٤، وبيان المحتاج ٤١١/٧، وأسنن الطلاب ١٠٩/٤، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٠

(٣) أسنن الطلاب ١١٠/٤، والأحكام السلطانية للهاوردي ص ٨، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ١٠

(١) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٠

فذهب بعض فقهاء العراق إلى ثبوت ولايته، وانعقاد إمامته، وحمل الأمة على طاعته وإن لم يعقدها أهل الاختيار، لأن مقصود الاختيار تمثيل المولى، وقد تميز هذا بصفته. وذهب جمهور الفقهاء والمتكلمين إلى أن إمامته لا تنعقد إلا بالرضى والاختيار، لكن يلزم أهل الاختيار عقد الإمامة له، فإن توقفوا أثموا لأن الإمامة عقد لا يتم إلا بعقد^(١).

وقال أبو يعلى: الإمامة تنعقد من وجهين: أحدهما: باختيار أهل الحل والعقد. والثاني: بعهد الإمام من قبل.

فأما انعقادها باختيار أهل الحل والعقد، فلا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد. قال أحمد، في رواية إسحاق بن إبراهيم: الإمام: الذي يُجتمع عليه، كلهم يقول: هذا إمام. وظاهر هذا: أنها تنعقد بجماعتهم.

وروي عنه مادل على أنها تثبت بالقهر والغلبة، ولا تقتصر إلى العقد. فقال في رواية عبدوس بن مالك العطار: ومن غلب عليهم بالسيف حتى صار خليفة وسمي أمير المؤمنين، فلا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبيت ولا يراه إماما، برا كان أو فاجرا. وقال أيضا في رواية أبي الحارث: في الإمام يخرج عليه من يطلب الملك، فيكون مع هذا قوم ومع هذا قوم -: تكون الجمعة مع من غلب. واحتج بأن ابن عمر صلى بأهل المدينة في زمن الحرية. وقال: «نحن مع من غلب».

وجه الرواية الأولى: أنه لما اختلف المهاجرون والأنصار، فقالت الأنصار: «منا أمير ومنكم أمير»

(١) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٨

شروط صحة ولاية العهد:

١٧ - يشترط جمهور الفقهاء لصحة ولاية العهد شروطا منها:

أ - أن يكون المستخلف جامعاً لشروط الإمامة، فلا يصح الاستخلاف من الإمام الفاسق أو الجاهل.

ب - أن يقبل ولي العهد في حياة الإمام، فإن تأخر قبوله عن حياة الإمام تكون وصية بالخلافة، فيجري فيها أحكام الوصية، وعند الشافعية قول ببطان الوصية في الاستخلاف، لأن الإمام يخرج عن الولاية بالموت^(١).

ج - أن يكون ولي العهد مستجعلاً لشروط الإمامة، وقت عهد الولاية إليه، مع استدامتها إلى ما بعد موت الإمام، فلا يصح - عند جمهور الفقهاء - عهد الولاية إلى صبي أو مجنون أو فاسق وإن كملوا بعد وفاة الإمام، وتبطل بزوال أحد الشروط من ولي العهد في حياة الإمام^(٢).

وذهب الحنفية إلى جواز العهد إلى صبي وقت العهد، ويفوض الأمر إلى وال يقوم به، حتى يبلغ ولي العهد. وصرحوا أيضاً بأنه إذا بلغ جدت بيعته وانعزل الوالي المفوض عنه ببلوغه^(٣).

ثالثاً: الاستيلاء بالقوة:

١٨ - قال الماوردي: اختلف أهل العلم في ثبوت إمامة المتغلب وانعقاد ولايته بغير عقد ولا اختيار،

(١) مغني المحتاج ٤/ ١٣١

(٢) مغني المحتاج ٤/ ١٣١، وأسن المطالب ٤/ ١٠٩ - ١١٠،

والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٩ - ١٠

(٣) حاشية ابن عابدين ١/ ٣٦٩

أو أن يستولي على حي متغلب مثله. أما إذا استولى على الأمر وقهر إماما مولى بالبيعة أو بالعهود فلا تثبت إمامته، ويبقى الإمام المقهور على إمامته شرعا. (٥)

اختيار المفضل مع وجود الأفضل :

١٩ - اتفق الفقهاء على أنه إذا تعين لأهل الاختيار واحد هو أفضل الجماعة، فبايعوه على الإمامة، فظهر بعد البيعة من هو أفضل منه، انعقدت بيعتهم إمامة الأول ولم يجوز العدول عنه إلى من هو أفضل منه. كما اتفقوا على أنه لو ابتدءوا بيعة المفضل مع وجود الأفضل لعذر، ككون الأفضل غائبا أو مريضا، أو كون المفضل أطوع في الناس، وأقرب إلى قلوبهم، انعقدت بيعة المفضل وصحت إمامته، ولو عدلوا عن الأفضل في الابتداء لغير عذر لم يجوز. (٦)

أما الانعقاد فقد اختلفوا في انعقاد بيعة المفضل مع وجود الأفضل بغير عذر، فذهب طائفة إلى أن بيعته لا تنعقد، لأن الاختيار إذا دعا إلى أولى الأمرين لم يجوز العدول عنه إلى غيره. (٧)

وذهب الأكثر من الفقهاء والمتكلمين إلى أن الإمامة جائزة للمفضل مع وجود الأفضل، وصحت إمامته إذا توفرت فيه شروط الإمامة. كما يجوز في ولاية القضاء تقليد المفضل مع وجود الأفضل لأن زيادة الفضل مبالغة في الاختيار،

حاجتهم عمر، وقال لأبي بكر رضي الله عنهما. «مُؤَيَّدُكَ أَبَايُكُ» فلم يعتبر الغلبة واعتبر العقد مع وجود الاختلاف.

وجه الثانية : ما ذكره أحمد عن ابن عمر وقوله : «نحن مع من غلب» ولأنها لو كانت تقف على عقد لصح رفعه وفسخه بقولهم وقوله، كالبيع وغيره من العقود، ولما ثبت أنه (أي المتغلب) لو عزل نفسه أو عزله لم ينزل، دل على أنه لا يفتقر إلى عقده. (٨)

ولأن عبد الملك بن مروان خرج على ابن الزبير واستولى على البلاد وأهلها، حتى بايعوه طوعا وكرها، فصار إماما يحرم الخروج عليه، ولما في الخروج عليه من شق عصا المسلمين، وإراقة دمائهم، وذهاب أموالهم. (٩) وخبر : «اسمعوا وأطيعوا وإن أمَرَ عليكم عبد حبشي أجْدع». (١٠) وإلى هذا ذهب جمهور الفقهاء.

وذكر الشافعية قولا : يشترط لصحة إمامة التغلب استجماع شروط الإمامة. (١١) كما يشترط الشافعية أيضا : أن يستولي على الأمر بعد موت الإمام المبايع له، وقبل نصب إمام جديد بالبيعة،

(١) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٨٠، ٧

(٢) المغني ١٠٧/٨، وحاشية ابن عابدين ٣٦٩/١، والسنن

٢٩٨/٤، ومغني المحتاج ١٣٠/٤، وأسنن الطالب ١١٠/٤

- ١١١ -

(٣) حديث : «اسمعوا وأطيعوا...» أخرجه مسلم من حديث

أم الحصين رضي الله عنها فرغوا بلفظ : «إن أمر عليكم عبد

مجدع (حبستها قالت) أسود، يقرؤكم بكتاب الله تعالى فاسمعوا

له وأطيعوه. (صحيح مسلم ٩٤٤/٣ ط عيسى الحلبي).

(٤) المصادر السابقة.

(١) مغني المحتاج ١٣٢/٤، وأسنن الطالب ١١٠/٤

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٥٠

(٣) المصدر السابق، والفصل في المال والأهواء والنحل ١٦٣/٤

إمامان فقد حصل التفرق المحرم، فوجد التنازع ووقعت المعصية لله تعالى. ^(١)

فإن عقدت لائتين معا بطلت فيهما، أو مرتبا فهي للسابق منها. ويعزز الثاني بمبايعوه. كخبر: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منها». وإن جهل السابق منها بطل العقد فيهما عند الشافعية، لامتناع تعدد الأئمة، وعدم المرجح لأحدهما.

وعند الإمام أحمد روايتان:

إحداهما: بطلان العقد، والثانية: استعمال القرعة.

وذهب المالكية إلى أنه إذا تباعدت البلاد، وتعذرت الاستنابة، جاز تعدد الأئمة بقدر الحاجة، وهو قول عند الشافعية. ^(٢)

طاعة الإمام :

٢١ - اتفقت الأمة جمعاء على وجوب طاعة الإمام العادل وحرمة الخروج عليه للأدلة الواردة في ذلك كخبر: «من بايع إماما فأعطاه صفقة يده وثمرة قلبه فليطعه إن استطاع، فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنقه الآخر». ^(٣) وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ ^(٤) وحديث: «من خرج من الطاعة، وفارق الجماعة

وليس شرط فيه. وقال أبو بكر يوم السقيفة: قد رضيت لكم أحد هذين الرجلين: أبي عبيدة بن الجراح، وعمر بن الخطاب. وهما - على فضلهما - دون أبي بكر في الفضل، ولم ينكره أحد.

ودعت الأنصار إلى بيعه سعد، ولم يكن أفضل الصحابة بالاتفاق، ثم عهد عمر رضي الله عنه إلى ستة من الصحابة، ولا بد أن يكون بعضهم أفضل من بعض.

وقد أجمع أهل الإسلام حينئذ على أنه لو بويع أحدهم فهو الإمام الواجب طاعته. فصح بذلك إجماع الصحابة رضي الله عنهم، على جواز إمامة المفضل. ^(٥)

عقد البيعة لإمامين :

٢٠ - ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه لا يجوز كون إمامين في العالم في وقت واحد، ولا يجوز إلا إمام واحد. ^(٦) واستدلوا بخبر: «إذا بويع لخليفتين فاقتلوا الآخر منها». ^(٧) وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فِيهِ فَتَفْشَلُوا﴾ ^(٨) ووجه الاستدلال: أن الله سبحانه وتعالى: حرم على المسلمين التفرق والتنازع، وإذا كان

(١) المصادر السابقة.

(٢) مني المحتاج ١٣٢/٤، وأسن المطالب ١١٠/٤، والأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٩، والملاوي ص ٦، والفصل في الملل والأهواء والنحل ٨٨/٤

(٣) حديث: «إذا بويع لخليفتين...» أخرجه مسلم من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه مرفوعا (صحيح مسلم ١٤٨٠/٣ ط عيسى الحلبي).

(٤) سورة الأنفال/٤٦

(١) الفصل في النحل والأهواء والملل ١٦٣/٤

(٢) جواهر الإكليل ٢٥١/١، وروضة الطالبين ٤٧/١٠، ومني المحتاج ١٣٢/٤

(٣) حديث: «من بايع إماما...» أخرجه مسلم (١٤٧٣/٣ ط الحلبي).

(٤) سورة النساء/٥٩

المستتيب. لأن الإمام استتاب الوزير ليعينه في أمور الخلافة. (١)

عزل الإمام وانعزاله :

٢٣ - سبق نقل كلام الماوردي في مسألة عزل الإمام لطوره الفسق والجور عند الكلام عن دوام الإمام . ثم قال الماوردي : أما ما طرأ على بدنه من نقص فينقسم ثلاثة أقسام : أحدها : نقص الحواس ، والثاني : نقص الأعضاء ، والثالث : نقص التصرف .

فأما نقص الحواس فينقسم ثلاثة أقسام : قسم يمنع من الإمامة ، وقسم لا يمنع منها ، وقسم يختلف فيه .

فأما القسم المانع منها فشيئان : أحدهما : زوال العقل . والثاني : ذهاب البصر .

فأما زوال العقل فضريران : أحدهما : ما كان عارضاً مرجو الزوال كالإغشاء ، فهذا لا يمنع من انعقاد الإمامة ولا يخرج منها ، لأنه مرض قليل اللبث سريع الزوال ، وقد أعظم على رسول الله ﷺ في مرضه .

والضرب الثاني : ما كان لازماً لا يرجى زواله كالجنون والخبل ، فهو على ضربين : أحدهما : أن يكون مطبقاً دائماً لا يتخلله إفاقة ، فهذا يمنع من عقد الإمامة واستدامتها ، فإذا طرأ هذا بطلت به الإمامة بعد تحققه والقطع به ، والضرب الثاني : أن

(١) الأحكام للماوردي ص ٢٦ - ٢٣

وترى اللجنة أن انعزال المولودين من الإمام أو عدم التزامهم أمر يرجع إلى سياسة الدولة وأنظمتها المتبعة ، وتراعى فيه الصلحة العامة ، وتختلف الأعراف فيه زماناً ومكاناً .

فها ، مات ميتة جاهلية» (١)

أما حكم الخروج على الجائز من الأئمة فقد سبق بيانه عند الكلام عن دوام الإمامة .

ويدعو للإمام بالصلاح والنصرة وإن كان فاسقاً . ويكره تحريسا وصفه بما ليس فيه من الصفات كالصالح والمعدل ، كما يحرم أن يوصف به إلا يجوز وصف العباد به . مثل شاهنشاه الأعظم ، ومالك رقاب الناس ، لأن الأول من صفات الله فلا يجوز وصف العباد به ، والثاني كذب . (٢)

من ينعزل بموت الإمام :

٢٢ - لا ينعزل بموت الإمام من عينه الإمام في وظيفة عامة كالقضاة ، وأمراء الأقاليم ، ونظار الوقف ، وأمين بيت المال ، وأمير الجيش . (٣) وهذا محل اتفاق بين الفقهاء ، لأن الخلفاء الراشدين - رضي الله عنهم - ولوا حكماً في زمنهم ، فلم ينعزل أحد بموت الإمام ، ولأن الخليفة أسند إليهم الوظائف نيابة عن المسلمين ، لا نواباً عن نفسه ، فلا ينعزلون بموته ، وفي انعزالهم ضرر على المسلمين وتعطيل للمصالح .

أما الوزراء فينعزلون بموت الإمام وانعزاله ، لأن الوزارة نيابة عن الإمام فينعزل النائب بموت

(١) حديث : « من خرج من الطاعة ... » أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (صحيح مسلم ١٤٧٦/٣ ط عيسى الحلبي) .

(٢) حاشية ابن عابدين ١/ ٥٤٤ - ٥٤٥

(٣) المفني ١٠٣/٩ - ١٠٤ ، ومغني المحتاج ٤/ ٣٨٣ ، وحاشية ابن عابدين ٤/ ٣٢٤ ، وجواهر الإكليل ٢/ ٣٢٤

وأما القسم الثالث من الحواس المختلف فيها فشيئان: الصمم، والخرس، فيمنعان من ابتداء عقد الإمامة، لأن كمال الأوصاف بوجودهما مفقود. واختلف في الخروج بهما من الإمامة، فقالت طائفة: يخرج بهما منها كما يخرج بذهاب البصر لتأثيرهما في التدبير والعمل، وقال آخرون: لا يخرج بهما من الإمامة، لقيام الإشارة مقامهما، فلم يخرج منها إلا بنقص كامل. وقال آخرون: إن كان يحسن الكتابة لم يخرج بهما من الإمامة، وإن كان لا يحسنها خرج من الإمامة بهما، لأن الكتابة مفهومة والإشارة موهومة، والأول من المذاهب أصح. وأما عتمة اللسان، وثقل السمع، مع إدراك الصوت إذا كان عالياً، فلا يخرج بهما من الإمامة إذا حدثا. واختلف في ابتداء عقدها معهما، فقيل: يمنع ذلك من ابتداء عقدها، لأنها نقص يخرج بهما عن حال الكمال، وقيل: لا يمنع، لأن نهي الله موسى عليه السلام لم تمنعه عقدة لسانه عن النبوة فأولى ألا يمنع من الإمامة.

وأما فقد الأعضاء فينقسم إلى أربعة أقسام: أحدها: ما لا يمنع من صحة الإمامة في عقد ولا استدامة، وهو ما لا يؤثر فقده في رأي ولا عمل ولا نهوض ولا يشين في المنظر، فلا يمنع من عقد الإمامة ولا من استدামتها بعد العقد، لأن فقده لا يؤثر في الرأي والحكمة. مثل قطع الأذنين لأنها لا يؤثران في رأي ولا عمل، ولها شين يمكن أن يستتر فلا يظهر.

والقسم الثاني: ما يمنع من عقد الإمامة ومن استدামتها: وهو ما يمنع من العمل، كذهاب اليدين، أو من النهوض كذهاب الرجلين، فلا

يتخلله إفاقة يعود بها إلى حال السلامة فينظر فيه: فإن كان زمان الحبل أكثر من زمان الإفاقة فهو كالمستديم يمنع من عقد الإمامة واستدামتها، ويخرج بحدوثه منها، وإن كان زمان الإفاقة أكثر من زمان الحبل منع من عقد الإمامة.

واختلف في منعه من استدামتها، فقيل: يمنع من استدামتها كما يمنع من ابتدائها، فإذا طرأ بطلت به الإمامة، لأن في استدامة إخلالا بالنظر المستحق فيه، وقيل: لا يمنع من استدامة الإمامة، وإن منع من عقدها في الابتداء، لأنه يراعى في ابتداء عقدها سلامة كاملة، وفي الخروج منها نقص كامل.

وأما ذهاب البصر فيمنع من عقد الإمامة واستدামتها، فإذا طرأ بطلت به الإمامة، لأنه لما أبطل ولاية القضاء، ومنع من جواز الشهادة، فأولى أن يمنع من صحة الإمامة.

وأما عشاء العين، وهو: ألا يبصر عند دخول الليل، فلا يمنع من الإمامة في عقد ولا استدامة، لأنه مرض في زمان الدعة يرجى زواله.

وأما ضعف البصر، فإن كان يعرف به الأشخاص إذا رآها لم يمنع من الإمامة، وإن كان يدرك الأشخاص ولا يعرفها منع من الإمامة عقدا واستدامة.

وأما القسم الثاني من الحواس، التي لا يؤثر فقدها في الإمامة فشيئان: أحدهما: الخشم في الأنف الذي يدرك به شم الروائح. والثاني: فقد اللوق الذي يفرق به بين الطعوم. فلا يؤثر هذا في عقد الإمامة، لأنها يؤثران في اللذة، ولا يؤثران في الرأي والعمل.

فأما الحجر : فهو أن يستولي عليه من أعوانه من يستبد بتنفيذ الأمور من غير تظاهر بمعية ولا مجاهرة بمشاقة ، فلا يمنع ذلك من إمامته ، ولا يقدر في صحة ولايته .

وأما القهر فهو أن يصير مأسورا في يد عدو قاهر لا يقدر على الخلاص منه ، فيمنع ذلك عن عقد الإمامة له ، لعجزه عن النظر في أمور المسلمين ، وسواء كان العدو مشركا أو مسلما باغيا ، وللأمة اختيار من عدها من ذوي القدرة . وإن أسر بعد أن عقدت له الإمامة فعلى كافة الأمة استنقاذه ، لما أوجبه الإمامة من نصرته ، وهو على إمامته ما كان مرجو الخلاص مأمول الفكك إما بقتال أو فداء ، فإن وقع اليأس منه ، لم يخل حال من أسره من أن يكونوا مشركين أو بغاة المسلمين ، فإن كان في أسر المشركين خرج من الإمامة لليأس من خلاصه ، واستأنف أهل الاختيار بيعه غيره على الإمامة ، وإن خلاص قبل الإياس فهو على إمامته . وإن كان مأسورا مع بغاة المسلمين ، فإن كان مرجو الخلاص فهو على إمامته ، وإن لم يرج خلاصه ، فالإمام المأسور في أيديهم خارج من الإمامة بالإياس من خلاصه ، وعلى أهل الاختيار في دار العدل أن يعقدوا الإمامة لمن ارتضوا لها ، فإن خلاص المأسور لم يعد إلى الإمامة لخروجه منها .^(١)

واجبات الإمام :

٢٤ - من تعريف الفقهاء للإمامة الكبرى بأنها

تصح معه الإمامة في عقد ولا استدامة ، لعجزه عما يلزمه من حقوق الأمة في عمل أو نهضة .

والقسم الثالث : ما يمنع من عقد الإمامة : واختلف في منعه من استدامتها ، وهو مذهب به بعض العمل ، أو فقد به بعض النهوض كذهاب إحدى اليدين أو إحدى الرجلين ، فلا يصح معه عقد الإمامة لعجزه عن كمال التصرف ، فإن طرأ بعد عقد الإمامة ففي خروجه منها مذهبان للفقهاء :

أحدهما : يخرج به من الإمامة ، لأنه عجز يمنع من ابتدائها فمنع من استدامتها .

والمذهب الثاني : أنه لا يخرج به من الإمامة وإن منع من عقدتها ، لأن المعتبر في عقدتها كمال السلامة ، وفي الخروج منها كمال النقص .

والقسم الرابع : مالا يمنع من استدامة الإمامة . واختلف في منعه من ابتداء عقدتها ، وهو ما يشين ويقبح ، ولا يؤثر في عمل ولا في نهضة ، كجذع الأنف وسمل إحدى العينين ، فلا يخرج به من الإمامة بعد عقدتها ، لعدم تأثيره في شيء من حقوقها ، وفي منعه من ابتداء عقدتها مذهبان للفقهاء :

أحدهما : أنه لا يمنع من عقدتها ، وليس ذلك من الشروط المعتبرة فيها لعدم تأثيره في حقوقها .

والمذهب الثاني : أنه يمنع من عقد الإمامة ، وتكون السلامة منه شرطا معتبرا في عقدتها ليسلم ولادة الملة من شين يعاب ونقص يزدري ، فتقل به الهيبة ، وفي قلتها نفور عن الطاعة ، وما أدى إلى هذا فهو نقص في حقوق الأمة .

وأما نقص التصرف فضربان : حجر ، وقهر .

(١) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٧ - ٢٠ ، وحاشية ابن عابدين ٣/٣١٠ ، ومغني المحتاج ١٣٢/٤ ، وحاشية السمرقني ٤/٢٩٩ ، ومطلب أولي النهى ٦/٣٦٥ ، والإنصاف ١٠/٣١٠

ب- ولاية عامة في أعمال خاصة، وهي الإمارة في الأقاليم، لأن النظر فيها خص بها عام في جميع الأمور.

ج- ولاية خاصة في الأعمال العامة: كرتاسة القضاء ونقابة الجيش، لأن كليهما مقصور على نظر خاص في جميع الأعمال.

د- ولاية خاصة في أعمال خاصة كقاضي بلد، أو مستوفي خراج، وجابي صدقاته، لأن كلا من ولاية هؤلاء خاص بعمل مخصوص لا يتجاوز، والتفصيل في مصطلحي: (وزارة، إمارة).^(١)

مؤاخلة الإمام بتصرفاته:

٢٦- يضمن الإمام ما أئلفه بيده من مال أو نفس بغير خطأ في الحكم أو تقصير في تنفيذ الحد والتعزير كأحد الناس فيقتص منه إن قتل عمداً، وتحب الدية عليه أو على عاقلته أو بيت المال في الخطأ وشبه العمد، ويضمن ما أئلفه بيده من مال، كما يضمن ما هلك بتقصيره في الحكم، وإقامة الحد، والتعزير. بالقصاص أو الدية من ماله أو عاقلته أو بيت المال حسب أحكام الشرع، وحسب ظروف التقصير وجسامة الخطأ.^(٢) وينظر التفصيل في مصطلحات: (حد، وتعزير، وقصاص، وضمان).

وهذا القدر متفق عليه بين الفقهاء، لعموم الأدلة، ولأن المؤمنين تتكافأ دماؤهم، وأموالهم معصومة إلا بحقها، وثبت أن النبي ﷺ أقاد من

رتاسة عامة في سياسة الدنيا وإقامة الدين نيابة عن النبي ﷺ.^(١) يتبين أن واجبات الإمام إجمالاً هي كمايلي:

أ- حفظ الدين على أصوله الثابتة بالكتاب والسنة وإجماع سلف الأمة وإقامة شعائر الدين.

ب- رعاية مصالح المسلمين بأنواعها. كما أنهم - في معرض الاستدلال لفرضية نصب الإمام بالحاجة إليه - يذكرون أموراً لابد للأمة عن يقوم بها وهي: تنفيذ الأحكام، وإقامة الحدود، وسد الثغور، وتجهيز الجيوش، وأخذ الصدقات، وقبول الشهادات، وتزويج الصغار والصغائر الذين لا أولياء لهم، وقسمة الغنائم.^(٢) وعدّها أصحاب كتب الأحكام السلطانية عشرة. ولا تخرج في عمومها عما ذكره الفقهاء فيما مر، على أن ذلك يزيد وينقص بحسب تجمد الحاجات الزمنية وما تقضي المصالح بأن لا يتولاها الأفراد والهيئات، بل يتولاها الإمام.

ولايات الإمام:

٢٥- السؤلة من قبل الإمام تنقسم ولايتهم إلى أربعة أقسام:

أ- ولاية عامة في الأعمال العامة، وهي: الوزارة، فهي نيابة عن الإمام في الأمور كلها من غير تخصيص.

(١) نهاية المحتاج ٤٠٩/٧، وحاشية ابن عابدين ٣٦٨/١، وحاشية الجمل ١١٩/٥

(٢) حاشية ابن عابدين ٣٦٨/١، ٣١٠/٣، ومغني المحتاج ١٢٩/٤، وشرح روض الطالب ١٠٨/٤

(١) الأحكام السلطانية للهاوردي ص ١٧، وأبي يعلى ص ١٣

(٢) مغني المحتاج ١٩٩/٤، والمغني ٣١٢/٨، ٦٦٣/٧، وحاشية

الدسوقي ٣٥٥/٤

نفسه»^(١) وكان عمر رضي الله عنه يقيده من نفسه .
والإمام والمعتدى عليه نفسان معصومتان كسائر
الرقية .

واختلفوا في إقامة الحد عليه ، فذهب الشافعية
إلى أنه يقام عليه الحد كما يقام على سائر الناس
لعموم الأدلة ، ويتولى التنفيذ عليه من يتولى الحكم
عنه .^(٢) وذهب الحنفية إلى أنه لا يقام عليه الحد ،
لأن الحد حق الله تعالى ، والإمام نفسه هو المكلف
بإقامته ، ولا يمكن أن يقيم عليه نفسه ، لأن إقامته
تستلزم الخزي والنتكال ولا يفعل أحد ذلك بنفسه ،
بخلاف حق العباد . أما أحد القذاف فقالوا : الغلب
فيه حق الله ، فحكمه حكم سائر الحدود ، فإقامته
إليه كسائر الحدود .^(٣) ولا ولاية لأحد عليه
ليستوفيه ، وفائدة الإيجاب الاستيفاء ، فإذا تعذر لم
يجب . وفرقوا بين الحد ، وبين القصاص وضمان
المتلفات بأنهما من حقوق العباد فيستوفيها صاحب
الحق ، ولا يشترط القضاء ، بل الإمكان والتمكن ،
ويحصل ذلك بتمكينه من نفسه ، وإن احتاج إلى
منعة .^(٤) فالمسلمون منعتهم ، فبهم يقدر على

الاستيفاء فكان الوجوب مفيداً .^(١)

هذه الإمام لغيره .

٢٧ - هدايا الإمام لغيره إن كانت من ماله الخاص
فلا يختلف حكمه عن غيره من الأفراد ، وينظر في
مصطلح : (هدية) .

أما إن كانت من بيت المال ، فإذا كان مقابلاً
لعمل عام فهو رزق ، وإن كان عطاء شاملاً للناس
من بيت المال فهو عطاء ، وإن كانت الهدية بمبادرة
من الإمام ميمز بها فرداً عن غيره فهي التي تسمى
(جائزة السلطان) وقد اختلف فيها ، فكرها أحمد
تورعاً لما في بعض موارد بيت المال من الشبهة ، لكنه
نص على أنها ليست بحرام على أخذها ، لغلبة
الحلال على موارد بيت المال ، وكرها ابن سيرين
لعدم شمولها للرقية ، ومن تنزه عن الأخذ منها
حذيفة وأبو عبيدة ومعاذ وأبو هريرة وابن عمر . هذا
من حيث أخذ الجوائز .^(٢)

أما من حيث تصرف الإمام بالإعطاء فيجب أن
يراعي فيه المصلحة العامة للمسلمين دون اتباع
المهوى والتشهي ، لأن تصرف الإمام في الأموال
العامة وغيرها من أمور المسلمين منوط بالمصلحة .

يقول الإمام الهدايا :

٢٨ - لم يختلف العلماء في كراهية الهدية إلى
الأمراء .

ذكر ابن عابدين في حاشيته . أن الإمام (بمعنى
السوالي) لا تحل له الهدية ، للأدلة - الواردة في هدايا

(١) حديث : «وأن النبي ﷺ أقام من نفسه . . . أخرجه أبو داود
والنسائي من حديث عمر رضي الله عنه بلفظ «وأبى رسول الله
ﷺ أن يأخذ» - وفي النسائي : يأخذ - من نفسه . وفي إسناده
أبو فراس : وهو مجهول . قال اللحفي في ميزان الاعتدال : لا
يعرف . (صون المعبود ٣٠٦ / ٤ ط الهند ، ومن النسائي ٣٤ / ٨
ط استنبول ، وميزان الاعتدال ٥٦١ / ٤ ، وجميع الأصول
٨٢ / ٤ ، ٨٣ / ١٠ ، ٢٧٤ / ٤) .

(٢) مفني المحتاج ١٥٢ / ٤

(٣) فتح القدير ١٦٠ / ٤ ، وحاشية ابن عابدين ١٥٨ / ٣

(٤) حاشية ابن عابدين ١٥٨ / ٣ ، وفتح القدير ١٦٠ - ١٦١

(١) للمفني ٤٤٣ / ٦ - ٤٤٤ ط الرياض ، وإسحاق علوم الدين ١٣٥ / ٢
وما بعدها .

(٢) ابن عابدين ٣١٠ / ٤ ، والقنصوي المنهجة ٣٣١ / ٣ ، ومعين
الحكام ص ١٧

لبعض قواده فهو غنيمة، لأنه لا يفعل ذلك إلا خوفاً من المسلمين، فأشبهه ما لو أخذه قهراً.

وأما إن أهدى من دار الحرب، فهو لمن أهدى إليه سواء كان الإمام أو غيره، لأن النبي ﷺ قبل الهدية منهم، فكانت له دون غيره. (١) وعزاً ابن قدامة هذا إلى الشافعي أيضاً، ونقل عن الإمام أبي حنيفة: أنها للمهدي له بكل حال، لأنه خصه بها، فأشبهه ما لو أهدى له من دار الإسلام، وحكى في ذلك رواية عن أحمد (٢) وذهب الشافعية إلى أنه لو أهدى مشرك إلى الأمير أو إلى الإمام هدية، والحرب قائمة فهي غنيمة، بخلاف ما لو أهدى قبل أن يرحلوا عن دار الإسلام، فإنه للمهدي إليه. (٣)

وقال عبدالغني النابلسي: قال الماوردي: فنزاهته عنها أولى من قبولها، فإن قبلها جاز ولم يمنع، وهذا حكم الهدايا للقضاة، أما الهدايا للائمة فقد قال في الحاوي: إنها إن كانت من هدايا دار الإسلام فهي على ثلاثة أقسام: أحدها: أن يهدي إليه من يستعين به على حق يستوفيه، أو على ظلم يدفعه عنه، أو على باطل يعينه عليه، فهذه الرشوة المحرمة.

الثاني: أن يهدي إليه من كان يهاديه قبل الولاية، فإن كان بقدر ما كان قبل الولاية لغير حاجة عرضت فيجوز له قبولها، وإن اقترن بها حاجة عرضت إليه فيمنع من القبول عند الحاجة، ويجوز أن يقبلها بعد الحاجة. وإن زاد في هديته

العمال ولأنه رأس العمال.

وقال ابن حبيب: لم يختلف العلماء في كراهية الهدية إلى السلطان الأكبر وإلى القضاة والعمال وجبة الأموال. وهذا قول مالك ومن قبله من أهل العلم والسنّة. وكان النبي ﷺ يقبل الهدية، وهذا من خواصه، والنبي ﷺ معصوم مما يتقى على غيره منها، ولما رد عمر بن عبدالعزيز الهدية، قيل له: كان النبي ﷺ يقبلها، فقال: كانت له هدية وهي لنا رشوة، لأنه كان يتقرب إليه لنبوته لا لولايته، ونحن نتقرب بها إلينا لولايتنا. (١)

هدايا الكفار للإمام:

٢٩ - لا يجوز للإمام قبول هدية من كفار أشرفت حصونهم على السقوط بيد المسلمين، لما في ذلك من توهين المسلمين وتثبيت همتهم. أما إذا كانوا بقوة ومنعة جاز له قبول هديتهم. وهي للإمام إن كانت من قريب له، أو كانت مكافأة، أو رجاء ثواب (أي مقابل). وإن كانت من غير قريب، وأهدى بعد دخول الإمام بلدهم فهي غنيمة. وهي فيء قبل الدخول في بلدهم. (٢)

هذا إذا كانت من الأفراد، أما إذا كانت من الطاغية أي رئيسهم، فإنها فيء إن أهدى قبل دخول المسلمين في بلدهم، وغنيمة بعد الدخول فيه، وهذا التفصيل للمالكية. وعند أحمد: يجوز للإمام قبول الهدية من أهل الحرب، لأن النبي ﷺ «قبل هدية المقوقس صاحب مصر»، فإن كان ذلك في حال الغزو فإما أهده الكفار لأمر الجيش أو

(١) المغني ٨/ ٤٩٥

(٢) المصدر السابق.

(٣) روضة الطالبين ١٠/ ٢٩٤، وحاشية قلوبوي ٣/ ١٨٨

(١) تبصرة الحاكم على هامش فتح المعالي ١/ ٣٠، والبحري على

الحلطبي ٤/ ٣٣٠، والمغني ٩/ ٧٨

(٢) جواهر الإكليل ١/ ٢٥٦

كغيره من الفسقة ، لخروجه بالفسق عن الولاية الخاصة كأفراد الناس ، وإن لم يسلبه عن الولاية العامة تعظيماً لشأن الإمامة ، على أن في ذلك خلافاً سبق بيانه .

وتنتقل ولاية النكاح إلى البعيد من العصبية ، فإن لم توجد عصبية زوجهن بالولاية العامة كغيرهن ممن لا ولي لهم .^(١) لحديث : « السلطان ولي من لا ولي له » .^(٢)

أمان

التعريف :

١ - الأمان في اللغة : عدم توقع مكروه في الزمن الآتي ، وأصل الأمن طمأنينة النفس وزوال الخوف ، والأمن والأمانة والأمان مصادر للفعل (أَمِنَ) ، ويرد الأمان تارة اسماً للحالة التي يكون عليها الإنسان من الطمأنينة ، وتارة لعقد الأمان أو صكه .^(٣)

وعرفه الفقهاء بأنه : رفع استباحة دم الحربي

على قدر العادة لغير حاجة ، فإن كانت الزيادة من جنس الهدية جاز قبولها لدخولها في المألوف ، وإن كانت من غير جنس الهدية منع من القبول .

الثالث : أن يهدي إليه من لم يكن يهديه قبل الولاية ، فإن (كان) لأجل ولايته فهي رشوة ، ومحرم عليه أخذها ، وإن كان لأجل جميل صدر (له) منه إما واجباً أو تبرعاً فلا يجوز قبولها أيضاً .

وإن كان لا لأجل ولاية ، بل لمكافأة على جميل ، فهذه هدية بعث عليها جاء ، فإن كافأ عليها جاز له قبولها ، وإن لم يكافأ عليها فلا يقبلها لنفسه ، وإن كانت من هدايا دار الحرب جاز له قبول هداياهم ، وذكر الماوردي في الأحكام السلطانية قال : والفرق بين الرشوة والهدية أن الرشوة ما أخذت طلباً ، والهدية ما بللت عفواً .^(١)

أثر فسق الإمام على ولايته الخاصة :

٣٠ - اختلف الفقهاء في سلب الولاية الخاصة عن الإمام بفسقه ، فذهب الحنفية والمالكية والحنابلة إلى أنه لا يشترط - عندهم - العدالة في ولاية النكاح أصلاً ، حتى يسلبها الفسق ، فيزوج بناته القاصرات بالولاية الخاصة ، يستوي في ذلك الإمام ، وغيره من الأولياء .^(٢)

وذهب الشافعية إلى أن الولاية الخاصة تسلب بالفسق ، فلا يصح له تزويج بناته بالولاية الخاصة

(١) تحقيق القضية في الفرق بين الرشوة والهدية للتابعي ص ١٩٧ - ١٩٨ تحقيق محمد حمير يونس نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية بالكويت .

(٢) فتح القدير ٣/ ١٨١ ط بيروت ، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢/ ٢٣٠ ، والإتصاف ٨/ ٧٤

(١) شروح روض الطالب ٣/ ١٣٢ ، وقليوبي ٣/ ٢٢٧

(٢) حديث : « السلطان ولي من لا ولي له » . أخرجه أبو داود والترمذي وقال : هذا حديث حسن . (سنن أبي داود ٢/ ٥٦٧ ،

٥٦٨ ط عزت حبيب الدحلح ، وسنن الترمذي ٣/ ٤٠٧ ، ٤٠٨ ط استنبول) .

(٣) المضردات للراغب الأصفهاني ، وقواعد الفقه ، وتاج العروس مادة (أمن) .

يكون حراماً أو مكروهاً إذا كان يؤدي إلى ضرر أو إخلال بواجب أو مندوب.

وحكم الأمان هو ثبوت الأمن للكفرة عن القتل والسبي وغنم أموالهم، فيحرم على المسلمين قتل رجالهم وسبي نسائهم وذراريهم واغتنام أموالهم^(١).

ما يكون به الأمان :

٥ - ينعقد الأمان بكل لفظ صريح أو كناية يفيد الغرض، بأي لغة كان، وينعقد بالكتابة والرسالة والإشارة المفهومة. لأن التامين إنسا هو معنى في النفس، فيظهره المؤمن تارة بالنطق، وتارة بالكتابة، وتارة بالإشارة، فكل ما بين به التامين فإنه يلزم^(٢).

شروط الأمان :

٦ - ذهب المالكية والحنابلة وأكثر الشافعية إلى أن شرط الأمان انتفاء الضرر، ولو لم تظهر المصلحة^(٣).

وقيد البلقيني جواز الأمان بمجرد انتفاء الضرر

ورقه وماله حين قتاله أو الغرم عليه، مع استقراره تحت حكم الإسلام^(١).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الهدنة :

٢ - الهدنة هي : أن يعقد لأهل الحرب عقد على ترك القتال مدة بموضع وبغير عوض، وتسمى : مهادة وموادعة ومعاهدة. ويختلف عقد الهدنة عن الأمان بأن عقد الهدنة لا يعقده إلا الإمام أو نائبه، أما الأمان فيصح من أفراد المسلمين^(٢).

ب - الجزية :

٣ - عقد الجزية موجب لعصمة الدماء وصيانة الأموال والأعراض إلى غير ذلك مما يترتب عليه. ويختلف عن الأمان في أن عقد الجزية مثل الهدنة لا يعقده إلا الإمام.

كما أن عقد الجزية مؤبد لا ينقض، بخلاف الأمان فهو عقد غير لازم، أي قابل للنقض بشروطه^(٣).

الحكم الإجمالي :

٤ - الأصل أن إعطاء الأمان أو طلبه مباح، وقد

(١) بدائع الصنائع ١٠٧/٧، والشرح الصغير ٢/٢٨٨ ط دار المعارف، والمغني مع الشرح الكبير ١٠/٤٣٢، وروضة الطالبين ١٠/٢٨١ نشر المكتب الإسلامي.

(٢) روضة الطالبين ١٠/٢٧٩، ومغني المحتاج ٤/٢٣٧، ٢٣٨، والمنتهى ٣/١٧٢، ١٧٤ ط السعادة ١٣٣٢ هـ، وحاشية الصديقي على شرح الرسالة ٨/٢ نشر دار المعرفة، وشرح السير الكبير ١/٢٨٣، ٢٩٦ نشر شركة الإعلانات الشرقية، وحاشية ابن عابدين ٣/٢٢٧ ط بولاق، والمبدع ٣/٢٩١، والفروع ٦/٢٤٨ نشر عالم الكتب.

(٣) شرح الزرقاني ٣/١٢٣، وحاشية المدسوقي ٢/١٨٦ ط عيسى الحلبي، والفروع ٦/٢٤٩، ومغني المحتاج ٤/٢٣٨، وبناية المحتاج ٨/٧٧.

(١) المطالب ٣/٣٦٠، وشرح السير الكبير ١/٢٨٣ ط شركة الإعلانات الشرقية ومغني المحتاج ٤/٢٣٦ نشر دار إحياء التراث العربي.

(٢) المغني مع الشرح الكبير ١٠/٤٣٢، ٥٢٠، وبهذه الفروق ٣/٣٨ ط دار إحياء الكتب العربية ١٣٤٦ هـ.

(٣) الفروق للقرافي ٣/١١١، وبهذه الفروق يمش الفروق ٣/٣٨، وجميع الأثر ١/٦٠٧، وبدائع الصنائع ٧/١٠٧، ١١١ ط الجبالية.

شروط المؤمن :

٨- أ- الإسلام : فلا يصح أمان الكافر، وإن كان يقاتل مع المسلمين.

ب- العقل : فلا يصح أمان المجنون والصبي الذي لا يعقل.

ج- البلوغ : بلوغ المؤمن شرط عند جمهور الفقهاء. وقال محمد بن الحسن الشيباني: ليس بشرط.

د- عدم الخوف من الحرييين : فلا يصح أمان المقيمين في أيدي الكفرة.

أما الذكورة فليست بشرط لصحة الأمان عند جمهور الفقهاء، فيصح أمان المرأة لأنها لا تعجز عن الوقوف على حال القوة والضعف.^(١)

وقال ابن الماجشون من المالكية: إن أمان المرأة والعبد والصبي لا يجوز ابتداء، ولكن إن وقع بمضي إن أمضاه الإمام وإن شاء رده.^(٢)

مواطن البحث :

فصل الفقهاء أحكام الأمان في أبواب السير والجهاد فتتظر فيها، ويرجع إلى مصطلح (مستأمن).

بغير الأمان المعطى من الإمام، فلا بد فيه من المصلحة والنظر للمسلمين.

وقال الحنفية: يشترط في الأمان أن تكون فيه مصلحة ظاهرة للمسلمين وذلك بأن يعطى في حال ضعف المسلمين وقوة أعدائهم، لأن الجهاد فرض والأمان يتضمن تحريم القتال، فيتناقض، إلا إذا كان في حال ضعف المسلمين وقوة الكفرة، لأنه إذ ذاك يكون قتالا معنوي، لوقوعه وسيلة إلى الاستعداد للقتال، فلا يؤدي إلى التناقض.^(٣) من له حق إعطاء الأمان :

٧- الأمان إما أن يعطى من الإمام أو من آحاد المسلمين:

أ- أمان الإمام : يصح أمان الإمام لجميع الكفار وأحاديثهم، لأنه مقدم للنظر والمصلحة، نائب عن الجميع في جلب المنافع ودفع المضار. وهذا مالا خلاف فيه.^(٤)

ب- أمان آحاد المسلمين : يرى جمهور الفقهاء أن أمان آحاد المسلمين يصح لعدد محصور كأهل قرية صغيرة وحصن صغير، أما تأمين العدد الذي لا ينحصر فهو من خصائص الإمام.^(٥)

وذهب الحنفية إلى أن الأمان يصح من الواحد، سواء أمن جماعة كثيرة أو قليلة أو أهل مصر أو قرية، فليس حينئذ لأحد من المسلمين قتالهم.^(٦)

(١) بدائع الصنائع ١٠٦/٧، ١٠٧.

(٢) المغني مع الشرح الكبير ٤٣٤/١٠، وتفسير القرطبي ٧٦/٨، وأخرى ١٢٣ ط دار صادر.

(٣) المغني مع الشرح الكبير ٤٣٤/١٠، ومعني المحتاج ٢٣٧/٤، وشرح الزرقاني ١٢٢/٣، وأخرى ١٢٣/٣.

(٤) بدائع الصنائع ١٠٧/٧، وفتح القدير ٢٩٨/٤ ط بولاق،

والفتاوى الهندية ١٩٨/٢

(١) انظر في جميع الشروط : حاشية الدسوقي ١٨٥/٢، وحاشية البناي ١٢٢/٣، وحاشية العدوي على شرح الرسالة ٨/٢ نشر دار المعرفه، وبدائع الصنائع ١٠٦/٧، ١٠٧، وشرح السير الكبير ٢٥٢/١-٢٥٧، والمغني مع الشرح الكبير ٤٣٢/١٠، ومعني المحتاج ٢٣٧/٤.

(٢) حاشية العدوي على شرح الرسالة ٨/٢

الثاني : بمعنى الصفة وذلك في :

أ - ما يسمى ببيع الأمانة ، كالمرايحة والتولية والامتسار (الاستئمان) وهي العقود التي يحتكم فيها المتبايع إلى ضمير البائع وأمانته. ^(١)

ب - في الولايات سواء كانت عامة كالقاضي ، أم خاصة كالوصي وناظر الوقف. ^(٢)

ج - فيمن يترتب على كلامه حكم كالشاهد. ^(٣)

د - تستعمل الأمانة في باب الأيمان كمقسّم بها باعتبارها صفة من صفات الله تعالى. ^(٤)

الحكم الإجمالي :

أولاً : الأمانة بمعنى الشيء الذي يوجد عند الأمين :

٢ - للأمانة بهذا المعنى عدة أحكام إجمالاً فيأيلي : أ - الأصل إساحة أخذ الوديعة واللقطة ، وقيل يستحب الأخذ لمن قدر على الحفظ والأداء ، لقوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى﴾. ^(٥)

وقد يعرض الوجوب لمن يثق في أمانة نفسه وخيف على اللقطة أخذ خائن لها ، وعلى الوديعة من الهلاك أو الفقد عند عدم الإيداع ، لأن مال

أمانة

التعريف :

١ - الأمانة : ضد الخيانة ، والأمانة تطلق على : كل ما عهد به إلى الإنسان من التكليف الشرعية وغيره كالعبادة والوديعة ، ومن الأمانة : الأهل والمال. ^(١)

وبالتبع تبين أن الأمانة قد استعملها الفقهاء بمعنيين :

أحدهما : بمعنى الشيء الذي يوجد عند الأمين ، وذلك يكون في :

أ - العقد الذي تكون الأمانة فيه هي المقصد الأصلي ، وهو الوديعة وهي ، العين التي توضع عند شخص ليحفظها ، فهي أخص من الأمانة ، فكل وديعة أمانة ولا عكس. ^(٢)

ب - العقد الذي تكون الأمانة فيه ضمناً ، وليست أصلاً بل تبعاً ، كالإجارة والعارية والمضاربة والوكالة والشركة والرهن .

ج - ما كانت بدون عقد كاللقطة ، وكما إذا ألفت الريح في دار أحد مال جاره ، وذلك ما يسمى بالأمانات الشرعية. ^(٣)

(١) لسان العرب ، وتاج المروس ، والاصباح للثير ، والمغرب : مادة : «امن» .

(٢) القليوبي ٣ / ١٨٠ ط مصطفى الحلبي .

(٣) مجمع الأنهر ٢ / ٣٣٨ ، ومجلة الأحكام المدنية ص ١٤٤ ، ومغني المحتاج ٣ / ٩٠ ط مصطفى الحلبي ، والقواعد في الفقه لابن رجب ص ٥٣ ، ٥٤ ط دار المعرفة .

(١) بدائع الصنائع ٥ / ٢٢٥ ط الجبالية ، والمغني ٣ / ٥٨٤ ،

٤ / ٢٠٣ ، ٢٠٨ ط الرياض ، والنسوي ٣ / ١٦٤ ط دار الفكر .

(٢) الفتاوى الهندية ٦ / ١٣٧ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ط المكتبة

الإسلامية ، والمهذب ٢ / ٤٧١ ط دار المعرفة ، ومنتهى الإرادات

٢ / ٥٠٤ ، ٥٧٤ ط دار الفكر ، والمغني ٩ / ٤٠

(٣) المغني ٩ / ١٦٥ ، والمهذب ٢ / ٣٢٥

(٤) منيع الجليل ١ / ٦٢٤ ط التنباح ، والمهذب ١ / ١٣١ ، والمغني

٨ / ٧٠٣

(٥) سورة المائدة / ٢

د - وجوب الضمان بالوجود أو التعدي أو التفريط. ^(١)

هـ - سقوط الضمان إذا تلفت الأمانة دون تعد أو تفريط.

وهذا في غير العارية عند الحنابلة والشافعية، فالعارية عندهم مضمونة. ^(٢)

و - التعزير على ترك أداء الأمانات كالودائع وأموال الأيتام وغلات الوقوف، وما تحت أيدي الوكلاء والمقارضين وشبه ذلك، فإنه يعاقب على ذلك كله حتى يؤدي ما يجب عليه. ^(٣)

وللفقهاء في كل ذلك تفصيلات وفروع يرجع إليها في مواضعها من (ودیعة، ولقطة، وعارية، وإجارة، ورهن، وضمان، وكالة).

ثانيا : الأمانة بمعنى الصفة :

٣ - تختلف أحكام الأمانة بهذا المعنى لاختلاف مواضعها، وبيان ذلك إجمالاً فيما يأتي :

أ - بيع الأمانة كالمرابحة، والمرابحة تعتبر بيع

= مرفوعاً، وقال الترمذي: هذا حديث حسن قريب. سكت عنه أبو داود. ونقل الثوري تحيين الترمذي وأقره. وذكر صاحب تحفة الأحوذني طرق الحديث المختلفة وتعليقها بقول ابن الجوزي: لا يصح من جميع طرقه. كما نقل قول أحمد: هذا حديث اطل لا أعرفه من وجه يصح. قال الشوكاني: لا يخفى أن ورود الحديث بهذه الطرق المتعددة مع تصحيح إمامين من الأئمة المعتمدين ليعطيها، وتحسين إمام ثالث منهم مما يصير به الحديث مستهضاً للاحتجاج. (تحفة الأحوذني ٤/ ٤٧٩ - ٤٨١ نشر السلفية، وستن أبي داود ٣/ ٨٠٥ ط عزت عبيد دهاس).

(١) البدائع ٦/ ٢١٨، والمهذب ١/ ٣٦٩، ومنتهى الإرادات ٤٥٦/٢

(٢) البدائع ٦/ ٢١٧، والمهذب ١/ ٣٧٠، والأشياء لابن نجيم ص ٢٧٥، ومنتهى الإرادات ٢/ ٣٩٧

(٣) التيجرة بهامش فتح المعلى المالك ٢/ ٢٥٩ ط التجارية، وابن عابدين ٢/ ١٨٢

الغير واجب الحفظ، وحرمة المال كحرمة النفس، وقد روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: «حرمة مال المؤمن كحرمة دمه». ^(١)

وقد يحرم الأخذ لمن يعجز عن الحفظ، أو لا يثق بأمانة نفسه، وفي ذلك تعريض المال للهلاك. ^(٢) وهذا في الجملة.

وتفصيله في الوديعة واللقطة.

ب - وجوب المحافظة على الأمانة عامة، وديعة كانت أو غيرها، يقول العلماء: حفظ الأمانة يوجب سعادة الدارين، والخيانة توجب الشقاء فيهما، والحفظ يكون بحسب كل أمانة، فالوديعة مثلاً يكون حفظها بوضعها في حوزتها. والعارية والشيء المستأجر يكون حفظهما بعدم التعدي في الاستعمال المأذون فيه، وبعدم التفريط. وفي مال المضاربة يكون بعدم مخالفة ما أذن فيه للمضارب من التصرفات وهكذا. ^(٣)

ج - وجوب الرد عند الطلب لقوله تعالى: ﴿إِنْ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ ^(٤) وقول النبي ﷺ: «أَدِّ الْأَمَانَةَ إِلَىٰ مَنْ أَيْمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مِنْ خَائِنِكَ». ^(٥)

(١) حديث: «حرمة مال المؤمن...». سبق تخريجه (انظر مصطلح التزام ف/ ٣٦)

(٢) الهداية ٢/ ١٧٥ ط المكتبة الإسلامية، والمهذب ١/ ٣٦٥، ٣٦٦ ط دار المسرفة، ومنع الجليل ٣/ ٤٥٢، ٤/ ١٢٠ ط النجاح، والمغني ٥/ ٦٩٤ ط الرياض.

(٣) تكملة رد المحتار ٢/ ٣٣١، ٣٣٢ ط مصطفى الحلبي، ومنتهى الإرادات ٢/ ٣٣٧، والمهذب ١/ ٤١٥

(٤) سورة النساء/ ٥٨

(٥) البدائع ٦/ ٢١٠

وحديث «أد الامانة إلى من ائتمنك...». أخرجه الترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه =

وصي).

جـ - من يترتب على كلامه حكم كالشاهد:
فقد اشترط الفقهاء في الشاهد العدالة، لقول الله تعالى: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾. ^(١) وقوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَاءٍ فَتَبَيَّنُوا﴾، ^(٢) فأمر الله تعالى بالتوقف عن بناء الفاسق، والشهادة بناءً فيجب عدم قبول شهادة الفاسق، واعتبر الفقهاء أن الخيانة من الفسق، ^(٣) واستدلوا بقول النبي ﷺ: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة». ^(٤)

د - الحلف بالأمانة: يرى جمهور الفقهاء أن من حلف بالأمانة مع إضافتها إلى اسم الله سبحانه وتعالى فقال: وأمانة الله لأفعلن كذا، فإن ذلك يعتبر يميناً توجب الكفارة.

أما الحلف بالأمانة فقط بدون إضافة إلى لفظ الجلالة، فإنه يرجع فيه إلى نية الحالف، فإن أراد بالأمانة صفة الله تعالى فالحلف بها يمين، وإن أراد بالأمانة مافي قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ ^(٥) أي التكليف التي كلف الله بها عباده فليس يمين. ويكون الحلف

أمانة، لأن المشتري ائتمن البائع في إخباره عن الثمن الأول من غير بينة ولا استحلاف، فتجب صيانتها عن الخيانة والتهمة، لأن التحرز عن ذلك كله واجب ما أمكن، قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمَانَاتِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾. ^(١) وقال النبي ﷺ: «ليس منا من غشنا». ^(٢)

وعلى ذلك فإذا ظهرت الخيانة في بيع المراجعة ففي الجملة يكون المشتري بالخيار، إن شاء أخذ المبيع، وإن شاء رده، وقيل: بحط الزيادة على أصل رأس المال ونسبتها من الربح مع إمضاء البيع. ^(٣) هذا مع تفصيل كثير ينظر في (بيع - مراجعة - تولية - استرسال).

ب - اعتبار الأمانة شرطاً فيمن تكون له ولاية ونظر في مال غيره كالوصي وناظر الوقف، فقد اشترط الفقهاء صفة الأمانة في الوصي وناظر الوقف، وأنه يعزل لو ظهرت خيانتة، أو يضم إليه أمين في بعض الأحوال، وهذا في الجملة. كذلك من له ولاية عامة كالقاضي، فالأصل اعتبار الأمانة فيه. ^(٤) وللفقهاء في ذلك تفصيل (ر: قضاء،

(١) سورة البقرة/ ٢٨٢

(٢) سورة الحجرات/ ٦

(٣) المغني ٩/ ١٦٥، والمهذب ٢/ ٣٢٥، ومنع الجليل ٤/ ٢١٨

(٤) حديث: «لا تجوز شهادة خائن ولا خائنة»، أخرجه أبو داود وابن ماجه. قال الحافظ البوصيري تعليقاً على إسناد ابن ماجه: في إسناده حيضاج بن أرطاة، وكان يدين وقد رواه بالمتبعة. وقال الحافظ ابن حجر بعد أن أورد رواية أبي داود: سننه قوي. (هون المعبود ٣/ ٣٣٥ ط الهند، وسنن ابن ماجه ٢/ ٧٩٢ ط عيسى الحلبي، والتلخيص الخبير ٤/ ١٩٨ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، وجامع الأصول ١٠/ ١٩٠).

(٥) سورة الأحزاب/ ٧٢

(١) سورة الأنفال/ ٢٧

(٢) حديث: ليس منا من غشنا... أخرجه مسلم بلفظ: «من غش فليس مني». وأخرجه أبو داود وابن ماجه من حديث أبي هريرة مرفوعاً بلفظ: «ليس منا من غش» (صحيح مسلم ١/ ٩٩ ط عيسى الحلبي، وعون المعبود ٣/ ٢٨٧ ط الهند، وسنن ابن ماجه ٢/ ٧٤٩ ط عيسى الحلبي).

(٣) الجسدائع ٥/ ٢٣٣، والمغني ٤/ ٢٠٣، ٢٠٨، والبدسوقي

١٦٤/ ٣، والمهذب ١/ ٢٩٥، ٢٩٧

(٤) متني الإردادات ٢/ ٥٠٤، ٥٧٤، والمهذب ١/ ٤٧٠، والهداية

٤/ ٢٥٨، ١٠٩/ ٣ ط المكتبة الإسلامية، ومنع الجليل

١٣٨/ ٤، ٦٨٨

بها غير مشروع^(١) لأنه حلف بغير الله ، واستدل
لذلك بحديث : « من حلف بالأمانة فليس
مناه »^(٢).

امتشاط

موطن البحث :

٤ - يأتي ذكر الأمانة في كثير من الأبواب الفقهية :
كالبيع ، والوكالة ، والشركة ، والمضاربة ، والوديعة ،
والعارية ، والإجارة ، والرهن ، والوقف ، والوصية ،
والأيمان ، والشهادة ، والقضاء . وقد سبقت الإشارة
إلى ذكر ذلك إجمالاً .
وعند الفقهاء معناه كالمعنى اللغوي .

الحكم الإجمالي ومواطن البحث :

٢ - يستحب ترجيل شعر الرأس واللحية من
الرجل ، وكذا الرأس من المرأة ،^(٣) لما ورد : « أن
رسول الله ﷺ كان جالساً في المسجد فدخل
رجل نثر الرأس واللحية ، فأشار إليه رسول الله
ﷺ بيده أن اخرج . كأنه يعني إصلاح شعر
رأسه ولحيته ، ففعل الرجل ثم رجع ، فقال
رسول الله ﷺ : أليس هذا خيراً ! من أن يأتي
أحدكم نثر الرأس ، كأنه شيطان »^(٤)

امتثال

انظر : طاعة

(١) لسان العرب المحيط (مشط)

(٢) المصباح «رجل ، مشط . والنهاية لابن الكثير . مشط

(٣) ابن عابدين ٥/٢٦١ ط بلاق الأولى ، والفواكه الدواني
٤٠٢/٢ نشر دار المعرفة ، والمبصوح ١/٢٩٣ ط المنيرة ، والمغني
٨٩/١ ط الرياض .

(٤) حديث : « أليس هذا خيراً من أن يأتي أحدكم نثر الرأس كأنه
شيطان . . . » أخرجه مالك في الموطأ من حديث عطاء بن يسار ،
قال أبو عمرو بن عبد البر : لا خلاف من مالك في إرساله ،
وجاء موصولاً بمعناه عن جابر وغيره . (الموطأ ٢/٩٤٩ ط عيسى
الحلي ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٤/٧٥١)

(١) ابن عابدين ٣/٥٧ ط أولى ، والمهذب ٢/١٣١ ط دار المعرفة ،
والمغني ٨/٧٠٣ ، ومنع الجليل ١/٦٢٤

(٢) حديث : « من حلف بالأمانة فليس مناه . » أخرجه أحمد وأبو داود
واللفظ له من حديث بريدة مرفوعاً . سكت عنه للثوري . وقال
عبد القادر الأرناؤوط محقق جامع الأصول : إسناده صحيح
(مسند أحمد بن حنبل ٥/٣٥٢ ط الميمنية ، وصون المعبود
٢١٨/٣ ط الهند ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول
٦٩٦/١١)

امتناع

التعريف :

١- الامتناع لغة : مصدر امتنع . يقال : امتنع من الأمر : إذا كف عنه . ويقال : امتنع بقومه أي : تقوى بهم وعزّ، فلم يُقدّر عليه .^(١)
والامتناع في الاصطلاح لا يخرج عن هذين المعنيين .

الحكم الإجمالي :

٢- إن الامتناع عن الفعل المحرم واجب ، كالامتناع عن الزنى وشرب الخمر ، وامتناع الحائض عن الصلاة ، وعن مس المصحف ، والجلوس في المسجد .

والامتناع عن الواجب حرام ، كامتناع المكلف غير المذنوب عن الصلاة والصوم والحج ، ومثل امتناع المحتكر عن بيع الأقوات ، والامتناع عن إنقاذ المشرف على الهلاك ممن هو قادر على إنقاذه .
والامتناع عن المندوب يكون مكروها ، كامتناع المريض عن التداوي مع قدرته عليه .

والامتناع عن المكروه يكون مندوبا إليه ، كالامتناع عن التدخين عند من يقول بكرهته ، والامتناع عن تولي القضاء لمن يخاف على نفسه الزلزل .

(١) ابن عابدين ١/ ١٩٥ ، ٢/ ٧٩ ، ٣٥٨ ط بلاق ، والشرح الصغير ١/ ٦٩٨ ، ٧٢٣ ط للعرف ، والقليوبي ٢/ ٤٨ ، ٤٩ ، ٧٤ ، ٧٩ ، ٩١ ، ٢٩٦ ، والمغني ١/ ١٤٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٨ ، ٥٧٣ ، ٥٧٥ ، ٧٣٨/٦

ولحديث أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : «من كان له شعر فليكرمه»^(١) ويفصل الفقهاء ذلك في خصال الفطرة ، والحظر والإباحة .

٣- وفي الإحرام : يحرم الامتنشاط إن علم أنه يزيل شعرا ، وكذا إن كان يدهن ولم يزل شعرا ، فإن كان لا يزيل شعرا وكان بغير طيب فإن من الفقهاء من أباحه ، ومنهم من كرهه على تفصيل ينظر في مصطلح (إحرام)^(٢)

٤- ولا يمنع امتشاط المحلة عند أغلب الفقهاء ، إن كان الترجيل خاليا عن مواد الزينة ، فإن كان بدهن أو طيب حرم .

وقال الحنفية : يحرم امتشاط المحلة بمشط ضيق ، وإن لم يكن معه طيب ، وتفصيل هذه الأحكام يذكرها الفقهاء في (الإحداد)^(٣)
(ج ٢ ص ١٠٧/ ف ١٤)



(١) حديث : «من كان له شعر فليكرمه» . . . أخرجه أبو داود من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا . قال عبد القادر الأرناؤوط حقق جامع الأصول . وهو حديث حسن ، وله شواهد بعمده (هون الميود ٤/ ٢٥ ط الهند ، وجامع الأصول في أحاديث الرسول ٤/ ٧٥١)

(٢) القليوبي ٢/ ١٣٤ ، وجواهر الإكليل ١/ ١٨٩ ، وكشاف القناع ٢/ ٤٢٣ ، ٤٢٤ نشر مكتبة النصر الحديثة .

(٣) ابن عابدين ٢/ ٦١٧ ، ٦٨٦ ، والندسوقي ٢/ ٤٧٩ ، وبهاية المحتاج ٧/ ١٤٣ ، والمغني ٩/ ١٦٩ ط المنار الأولى .

الألفاظ ذات الصلة :
الاستخفاف والاستهانة :

٢ - سبق بيان معنى (الامتحان) ومنه يتبين أنه غير الاستهانة بالشيء أو الاستخفاف به ، فالاستهانة بالشيء استحقاره ، أما الامتحان فليس فيه معنى الاستحقار. ^(١)

الحكم الإجمالي :

٣ - هناك كثير من الأحوال يطلب فيها من المسلم أن يلبس غير ثياب المهنة ، كالجمعة والعديد من واجبات ، يدل على ذلك حديث « ما على أحدكم لو اشترى ثوبين ليوم الجمعة سوى ثوب مهنته ». ^(٢)

والتفصيل في مصطلح : (احتراف) و(البسة) . كما أنه يختلف حكم ما فيه صورة ، بين أن يكون عمتها (مبتذلاً) أو غير عمتها وينظر في مصطلح (تصوير)



والامتناع عن المباح مباح ، كالامتناع عن طعام معين في الأحوال المعتادة ، ومثل امتناع المرأة عن الدخول حتى تقبض مقدم المهر ، وامتناع البائع من تسليم المبيع حتى يقبض الثمن. ^(١)
ويرجع لمعرفة حكم كل نوع من هذه الأنواع في بابها .

امتحان

التعريف :

١ - الامتحان افتعال من (مهن) أي خدم غيره ، وامتنعه : استخدمه ، أو ابتذله . ومنه يتبين أن أهل اللغة يستعملون كلمة (امتحان) في معنيين : الأول : بمعنى (الاحتراف) ، والثاني : بمعنى (الابتذال) .

والابتذال هو : عدم صيانة الشيء بل تداوله واستخدامه في العمل .

والفقهاء يستعملون الامتحان بهذين المعنيين أيضاً. ^(٢)

أما الامتحان بمعنى الاحتراف ، فينظر تفصيله في مصطلح (احتراف ج ١ ص ٦٩) وفيما يلي ما يتصل بالمعنى الثاني وهو الابتذال .

(١) كشف القناع ٦/١٦٩ ، وحاشية ابن عابدين ٣/١٨٤ ،

وحاشية الجمل ٥/١٢٣ نشر دار إحياء التراث العربي .

(٢) حديث : « ما على أحدكم . . . » أخرجه ابن ماجه ١/٣٤٨ ط

ميس الحلي . وقال الحافظ البوصيري : إسناده صحيح .

(١) المصباح اللغوي ولسان العرب مادة «متع»

(٢) المصباح المنير ، ولسان العرب ، وتاج العروس مادة (مهن)

و(بتذل) . وكشف القناع ٦/١٦٩ نشر الرياض مكتبة النصر

الحديثة .

المخصوص، وهو قول الطالب للفعل، مجاز في الحال والشأن. وقيل: إنه موضوع للمعنى المشترك بينهما.^(١)

أمر

المسألة الثانية:

طلب الفعل لا يسمى أمراً حقيقة، إلا إن كان على وجه الختم والإلزام.

واستدل من قال بذلك بقول النبي ﷺ: «ولولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك مع كل وضوء»^(٢) قالوا: لولم يكن الأمر على وجه الختم ما كان فيه مشقة. وهذا قول الحنفية. وقال الباقلاني وجهور الشافعية: لا يشترط ذلك، بل طلب الفعل أمر ولو لم يكن على وجه التحتم، فيدخل المنسوب في المأمور به حقيقة.^(٣)

المسألة الثالثة:

إن طلب الفعل لا يسمى أمراً حقيقة إلا إذا كان على سبيل الاستعلاء، أي استعلاء الأمر على المأمور، احترازاً عن الدعاء والالتماس، فهو شرط أكثر الماتريديّة والأمازي من الأشعرية، وصححه الرازي، وهو رأي أبي الحسين البصري من المعتزلة، لزم العقلاء الأدنى بأمره من هو أعلى. وعند المعتزلة يجب العلو في الأمر، وإلا كان دعاء أو التماساً.

التعريف:

١ - الأمر في اللغة يأتي بمعنيين:

الأول: يأتي بمعنى الحال أو الشأن، ومنه قوله تعالى: «وما أمر فرعون برشيده»^(١) أو الحادثة، ومنه قول الله تعالى: «وإذا كانوا معه على أمر جامع لم يذهبوا حتى يستأذنوه»^(٢) وقوله سبحانه: «وشاورهم في الأمر»^(٣)

قال الخطيب القزويني في الإيضاح: أي شاورهم في الفعل الذي تعزم عليه. ويجمع بهذا المعنى على (أمر).

الثاني: طلب الفعل، وهو بهذا المعنى نقيض النهي. ويجمع (أوامر) فرقاً بينهما، كما قاله الفيومي.^(٤)

وعند الفقهاء يستعمل الأمر بالمعنيين المذكورين، ولكن اختلف الأصوليون من ذلك في مسائل:

المسألة الأولى:

قال بعضهم: لفظ (الأمر) مشترك لفظي بين المعنيين. وقال آخرون: بل هو حقيقة في القول

(١) شرح مسلم الثبوت ١/ ٣٦٧-٣٦٩، والمضد وحواشيه على مختصر ابن الحاجب ٧٦/ ٢ ط ليبيا.
(٢) حديث: «ولولا أن أشق على أمتي...» أخرجه أحمد (٢/ ٤٦٠ ط الميمنية) وإسناده صحيح.
(٣) مسلم الثبوت ١/ ١١١، والسمد على المضد ٧٧/ ٢

(١) سورة هود/ ٩٧
(٢) سورة النور/ ٦٢
(٣) سورة آل عمران/ ١٥٩
(٤) لسان العرب، والقاسوس، والمرجع في اللغة، والمصباح، وشروح التلخيص مادة (أمر).

وعند الأشعري لا يشترط العلولا الاستعلاء،
وبه قال أكثر الشافعية. وفي شرح المختصر: وهو
الحق، ^(١) لقوله تعالى حكاية عن فرعون: ﴿إِنْ
هَذَا لَسَاحِرٌ عَلِيمٌ يُرِيدُ أَنْ يُخْرِجَكُمْ مِنْ أَرْضِكُمْ
فَإِذَا تَأَمَّرُونَ﴾. ^(٢)

صيغ الأمر :

٢ - للأمر صيغ صريحة وهي ثلاثة: فعل الأمر،
مثل قوله تعالى: ﴿أَقِمُوا الصَّلَاةَ﴾ ^(٣) وقوله:
﴿فَاسْتَعِزُّوا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ ^(٤) واسم فعل الأمر نحو:
نزال، والمضارع المقترن بلام الأمر نحو (لِيَتَفَقَّحْ ذُو
سَعْيٍ مِنْ سَعْيَةٍ). ^(٥)

وصيغ غير صريحة، قال الشاطبي:

(أ) منها: ما جاء مجيء الإخبار عن تقرير
الحكم، نحو: ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ
حَوْلِينَ كَامِلِينَ﴾. ^(٦)

(ب) ومنها: ما جاء مجيء مدحه أو مدح فاعله
نحو: (وَمَنْ يَطْعَمْهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ يَدْخُلْهُ جَنَّاتٍ). ^(٧)

(ج) ومنها: ما يتوقف عليه المطلوب،
كالمفروض في مسألة ما لا يتم الواجب إلا به فهو
واجب، كغسل جزء من الرأس، لاستيفاء غسل
الوجه. ^(٨)

(١) شرح مسلم الثبوت ١/ ٣٦٩، ٣٧٢، وشرح جمع الجوامع
٣٦٩/١

(٢) سورة الأعراف/ ١٠٩، ١١٠

(٣) سورة البقرة/ ٤٣

(٤) سورة الجمعة/ ٩

(٥) سورة الطلاق/ ٧

(٦) سورة البقرة/ ٢٣٣

(٧) سورة الفتح/ ١٧

(٨) الموافقات ٣/ ١٤٤ - ١٥٦

دلالة صيغة الأمر الصريحة :

٣ - اختلف الأصوليون في دلالة صيغة (افعل) غير
المقترنة بما يعين معناها.

فهي عند الجمهور حقيقة في الوجوب، وعند
أبي هاشم وكثير من الأصوليين حقيقة في النذب
وهو أحد قولي الشافعي، وقيل: مشترك بينهما
اشتركا لفظيا، وروي هذا عن الشافعي. وقيل:
إنها موضوعة لمشارك بينهما وهو الاقتضاء حتما كان أو
ندبا، وروي هذا عن أبي منصور الماتريدي،
ونسب إلى مشايخ سمرقند.

٤ - الأمر الوارد بعد الحظر هو للإباحة عند الأكثر،
ومنهج الشافعي والأدي كقول النبي ﷺ: «كُنْتُ
نَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ إِلَّا قُرُورُهَا» ^(١)

وللوجوب عند عامة الحنفية وهو المروي عن
القاضي والمعتزلة واختاره الرازي، وتوقف فيه إمام
الحرمين. واختار ابن الميسام والشيخ زكريا
الأنصاري أنه يرجع الحكم لما كان عليه قبل الحظر
إباحة أو وجوبا. ^(٢)

ورود الأمر لغير الوجوب :

٥ - ترد صيغة الأمر لغير الوجوب في أكثر من
عشرين معنى، منها: الالتئاس والتهديد.

اقتضاء الأمر للتكرار :

٦ - الأمر لطلب الفعل مطلقا لا يقتضي التكرار
عند الحنفية، فبإلزام الفعل مرة، ويحتمل التكرار،

(١) حديث «كُنْتُ نَهَيْتُكُمْ...» أخرجه مسلم ٣/ ١٥٦ ط
الحلي.

(٢) شرح مسلم الثبوت ١/ ٣٧٢ - ٣٧٩

واختاره الرازي والأمدى .

وقال الأستاذ أبو إسحاق الأسفرائيني : هو لازم مدة العمر إن أمكن، وعلى هذا جماعة من الفقهاء والمتكلمين .

وهذه كثير من أهل الأصول إلى أنها للمرة، ولا يحتمل التكرار، وهو قول أكثر الشافعية . أما إن قيد بشرط، نحو « وإن كنتم جنباً فاطهروا »^(١) أو بالصفة نحو « السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما »^(٢) فإنه يقتضي التكرار، بتكرار الشرط أو الصفة، وقيل بالوقف في ذلك .^(٣)

تكرار الأمر :

٩ - إذا كرر الأمر الأمر قبل أن ينفذ المأمور الأمر الأول، فقد تعين الثاني للتأكيد، كما في نحو : صم هذا اليوم، صم هذا اليوم، إذ لا يصام اليوم مرتين . ونحو : اسقني اسقني، فإن الحاجة التي دعت إلى طلب الماء تندفع بالشرب الأول . فإن دار الثاني بين التأسيس والتأكيد فقليل : يحمل على التأسيس احتياطاً، ويكون المطلوب الإتيان بالفعل مكرراً . وقيل : يحمل على التأكيد لكثرة في الكلام .^(٤)

دلالة الأمر على الفور أو التراخي :

٧ - الصحيح عند الحنفية أن الأمر لمجرد الطلب، فيجوز التأخير كما يجوز البدار، وعزى إلى الشافعي وأصحابه . واختاره الرازي والأمدى . وقيل : يوجب الفور، وعزى إلى المالكية والحنابلة والكرخي، واختاره السكاكي والقاضي . وتوقف الإمام في أنه للفور أو للقدر المشترك بين الفور والتراخي .^(٥)

الأمر بالأمر :

امتنال الأمر يقتضي الإجزاء :

١٠ - المأمور إذا أتى بالمأمور به على وجهه كما طلب

٨ - من أمر غيره أن يأمر آخر بفعل ما فليس هذا أمراً للمأمور الثاني على المختار عند الأصوليين . فقول النبي ﷺ : «مرو أولادكم بالصلاة وهم أبناء»

(١) سورة المائدة / ٦

(٢) سورة المائدة / ٣٨

(٣) مسلم الشبوت ٢ / ٣٨٠ - ٣٨٦، والسمد على مختصر ابن الحاجب ٢ / ٨٣، وجمع الجوامع ١ / ٣٧٩، ٣٨٠

(٤) شرح مسلم الشبوت ١ / ٣٨٧، ٣٨٨، والرهان للجويني ٢٣٩ - ٢٤٧

(١) حديث « مرو أولادكم ... » أخرجه أبو داود (١ / ٣٣٤ ط

عزت عبيد دهاش) . وحسنه النووي في رياض الصالحين (ص ١٤٨ ط المكتب الاسلامي) .

(٢) حديث « مره فليراجعها ... » أخرجه البخاري (الفتح ١ / ٣٥٩ ط السلفية)، ومسلم (٢ / ١٠٩٥ ط الحلبي)

(٣) شرح مسلم الشبوت ١ / ٣٩٠، ٣٩١، والمستصفى ٢ / ١٤، وحاشية القليوبي ٣ / ٣٤٨

(٤) شرح مسلم الشبوت ١ / ٣٩١

الأمر في الجنائيات :

١٣ - من أمر إنسانا بقتل إنسان فقتله ، فالقصاص على القاتل دون الأمر ، إن كان القاتل مكلفا ، لكن إن كان للأمر ولاية على المأمور ، أو خاف المأمور على نفسه لو لم يفعل ، ففي وجوب القصاص عليهما أو على أحدهما خلاف وتفصيل .^(١) ينظر في (إكراه ، وقتل ، وقصاص) .

ضمان الأمر :

١٤ - من أمر غيره بعمل ، فأتلف شيئا ، فالضمان على المتلف لا على الأمر ، ويستثنى من ذلك صور منها : أن يكون الأمر سلطانا أو أباً ، أو يكون المأمور صغيرا أو مجنوناً أو أجيرا لدى الأمر .^(٢) وفي ذلك تفصيل يرجع إليه في مصطلح (ضمان وإكراه) .

الإيجاب أو القبول بصيغة الأمر :

١٥ - إذا قال : يعني هذا الثوب بعشرين ، فقال : بعثك بها ، انعقد البيع وصح . وكذا لو قال البائع : اشتر مني هذا الثوب بكذا ، فقال : اشتريته به ، لصدق حد الإيجاب والقبول عليهما . وكذا في التزويج ، لو قال لرجل : زوجني ابنتك ، فقال : زوجتكها ، انعقد النكاح . وهذا بخلاف الاستفهام أو التمني مثلا ، فلا انعقد بها العقد . كما لو قال : أتبعيني هذا الثوب بكذا فقال : بعثك

مع الشرائط والأركان ، يستلزم الإجزاء اتفاقا ، إذا فسر الإجزاء بالامثال . أما إن فسر الإجزاء بسقوط القضاء ، فإن الاتيان بالمأمور به على وجهه يسقطه كذلك عند الجمهور ، خلافا للقاضي عبد الجبار المعتزلي .^(١)

تعارض الأمر والنهي :

١١ - النهي عند الأصوليين يترجح على الأمر ، لأن دفع المفسدة المستفادة من النهي أولى من جلب المنفعة ، ولذا يترجح حديث النهي عن الصلاة في الأوقات المكروهة على حديث الأمر بصلاة ركعتين قبل الجلوس في المسجد ، في حق من دخل المسجد قبيل غروب الشمس مثلا .^(٢)

وفي هذه المسائل المتقدمة خلافات وتفصيلات أوسع مما تقدم ، فليرجع إليها ضمن مباحث الأمر من كتب أصول الفقه ، والملحق الأصولي .

الأحكام الفقهية إجمالا :

طاعة الأوامر :

١٢ - تحب طاعة أوامر الله تعالى التي تقتضي الوجوب ، وكذلك أوامر رسوله ﷺ . ويطاع سواهما في غير المعصية ، لقول النبي ﷺ «السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره» ، ما لم يؤمر بمعصية^(٣) فيطاع الأبوان وولي الأمر ونوابه في غير الحرام . (ر : طاعة) .

(١) المغني ٧/٢٥٧ ، ٧٥٨ ، وابن عابدين ٣٥٢/٥ ، وجواهر

الإكليل ٢/٢٥٧ ، والزرقاتي على خليل ١١/٨

(٢) ابن عابدين ١٣٧/٥ بولاق ١٢٧٢ هـ ، والمغني ٨/٣٢٨ ط

الثالثة .

(١) شرح مسلم الثبوت ٣٩٣/١

(٢) شرح مسلم الثبوت ٢/٢٠٢

(٣) حديث «السمع والطاعة» ... أخرجه البخاري (الفتح

١٣/١٢١ ط السلفية) ، ومسلم (٣/١٤٦٩ ط الحلبي)

وإذا رشدت كانت لها ذمتها المالية المستقلة، وصار لها حرية التعبير عن إرادتها، ولذلك لا تزوج بدون إذنها. ^(١)

ب- والمرأة كائناً، مطالبة بالمحافظة على مظاهرها أنوثتها، فلها أن تزين بزينة النساء، ويحرم عليها التشبه بالرجال.

ومطالبة كذلك بالتستر وعدم الاختلاط بالرجال الأجانب أو الخلوة بهم، ولذلك تقف في الصلاة متأخرة عن صفوف الرجال. ^(٢)

ج- والمرأة كمسلسة، مطالبة بكل التكاليف الشرعية التي فرضها الله على عباده، مع الاختلاف عن الذكر في بعض هيئات العبادة. ^(٣)

د- والمرأة اختصها الله سبحانه وتعالى بالحيض والحمل والولادة، وترتب على ذلك بعض الأحكام الفقهية كالتخفيف عنها في العبادات في هذه الحالات. ^(٤)

هـ- ولضعف المرأة في الخلق والتكوين، فإنها لا تتولى من الأعمال ما يحتاج إلى بذل الجهد الجسدي والذهني كالإمارة والقضاء، ولم يفرض عليها الجهاد في الجملة، وكانت شهادتها على النصف من

بها. ^(١) وفي ذلك تفصيل، وفي بعضه خلاف (ر: صيغة، عقد، زواج)

امرأة

التعريف :

١ - المرء هو الإنسان، والأنثى منه (مرأة) بإضافة تاء التانيث، وقد تلحق بها همزة الوصل فتصبح (امرأة) وهي اسم للمبالغة. ^(١)

وهذا في اللغة والاصطلاح. إلا أنها في بعض الأبواب كالوارث تصدق على الصغير والكبير.

الحكم الإجمالي :

٢ - يمكن إجمال ما يتعلق بالمرأة من أحكام غالباً فيما يأتي :

أ - المرأة كإنسان لها حق الرعاية في طفولتها من تربية وتعليم لقول النبي ﷺ : «من كانت له ابنة فأدبها فأحسن تأديبها، وعلمها فأحسن تعليمها، وأوسع عليها من نعم الله التي أسبغ عليه، كانت له منعة وبيرة من النار». ^(٢)

(١) ابن عابدين ٢/٢٦٣، ١٠/٤، واللسوني على الشرح الكبير ٣/٣ ط عيسى الحلبي، والجمل على شرح المنهج ٣/٨٠٧، وشرح المنهاج مع حاشية القليوبي ٣/٥٤، وشرح الإقناع ٣/١٤٨ ط الأرياض، والمغني ٣/٥٦٠، ٥٦١ (٢) لسان العرب والقاموس المحيط والغرب (مرا).

(٣) تفسير القرطبي ١٠/١١٨، والمجموع للنووي ١/٥٠، ١١/٣، والفواكه الدواني ٢/٦٦٤ =

« وحديث : «من كانت له ابنة فأدبها فأحسن تأديبها وعلمها ... أخرجه الطبراني في المعجم الكبير (١٠/٢٤٣/١٠) ١٠٤٤٧ ط الوطن العربي» من حديث هبة الله بن مسعود، وقال الميشني في جمع الزوائد (٨/١٥٨) : وفيه طلمعة بن زيد، وهو وضاح (١) الاختيار ٣/٩٠، ٩١، والهداية ١/١٩٦، والمغني ٤/٥١٣ (٢) ابن عابدين ٥/٢٧١، ونقطة المبرود ص ١٢٥، والفواكه الدواني ٢/٤٠١، ٤٠٣، والمجموع ٤/٢٩٥، ٢٩٦، والمغني ٢/٢٠٢ - ٢٠٤

(٣) للمغني ١/٥٦٢، وإسلام الموقعين ٢/٧٣

(٤) المهذب ١/٤٥

شهادة الرجل. (١)

و- ولأن المرأة أكثر حننا وشفقة من الرجل كان حقها في الحضانة مقدما على الرجل. (٢)
ز- والأصل أن يكون عمل المرأة هورعاية بيتها وزوجها وأولادها، لذلك كانت نفقتها على زوجها ولو كانت غنية. وكان الرجل قواما عليها، يقول الله تعالى: ﴿الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض، وبما أنفقوا من أموالهم﴾. (٣)
وتفصيل كل هذه الأمور ينظر في مصطلح (أنوثة).

الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

التعريف :

١ - الأمر في اللغة: كلام دال على طلب الفعل، أو قول القائل لمن دونه: افعل.
وأمرت بالمعروف: أي بالخير والإحسان.

ويقول ابن الأثير: المعروف اسم جامع لكل ما عرف من طاعة الله والتقرب إليه، والإحسان إلى الناس، وكسل ما تدب إليه الشرع من المحسنات، ونهى عنه من المقبحات. وهو من

الصفات الغالبة أي معروف بين الناس إذا رأوه لا ينكرونه. (١)

والأمر بالمعروف في اصطلاح الفقهاء: هو الأمر باتباع محمد ﷺ ودينه الذي جاء به من عند الله، وأصل المعروف: كل ما كان معروفا فعلة جميلا غير مستقبح عند أهل الإيثار، ولا يستنكرون فعله. أما النهي عن المنكر، فإن النهي في اللغة: ضد الأمر، وهو قول القائل لمن دونه: لا تفعل. والمنكر لغة: الأمر القبيح.

وفي الاصطلاح: المنكر ما ليس فيه رضى الله من قول أو فعل.

فالنهي عن المنكر في الاصطلاح: طلب الكف عن فعل ما ليس فيه رضى الله تعالى. (٢)

هذا، وقد عرف الزبيدي الأمر بالمعروف بقوله: هو ما قبله العقل، وأقره الشرع، ووافق كرم الطبع. والنهي عن المنكر: هو ما ليس فيه رضى الله تعالى من قول أو فعل.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الحسبة :

٢ - الاحتساب في اللغة: العد والحساب ونحوه، ومنه احتساب الأجر عند الله، أي: طلبه كما في الحديث: «من مات له ولد فأحسنه» (٣) أي: احتسب الأجر بصبره على مصيبته به، قال

(١) النهاية لأبن الأثير مادة: «عرف»

(٢) التعريفات للجرجاني، والمصباح للتيرمذية (عرف) و(أمر)

وشرح الإحياء ٣/٧

(٣) حديث: «من مات له ولد فأحسنه... أخرجه مسلم

(٤/ ٢٠٢٨ ط الحلي) بلفظ «لا يموت لإحداكن ثلاثة من الولد

فتحسبه إلا دخلت الجنة».

(١) الفروق للقرافي ١٥٨/٢، والأحكام السلطانية للمهناوي

ص ٦٥

(٢) الفروق للقرافي ١١٣/٢، ١٥٨

(٣) سورة النساء / ٣٤

وانظر القرطبي ٣٢/٥، ١٦٩، ويختصر تفسير ابن كثير

٣٨٤/١، وابن عابدين ٦٧٢/٢

الأمر بالمعروف ٣

بيده، فإن لم يستطع فبَيْسَانَهُ، فإن لم يستطع فبقبله وذلك أضعف الإيَّان»^(١)

قال الإمام الغزالي: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أصل الدين، وأساس رسالة المرسلين، ولو طوي بساطه، وأهمل علمه وعمله، لتعطلت النبوة وأضمحلت الديانة، وعمت الفوضى، وهلك العباد^(٢)

إلا أنهم اختلفوا بعد ذلك في حكمه، هل هو فرض عين، أو فرض كفاية، أو نافلة؟ أو يأخذ حكم المأمور به والمنهي عنه، أو يكون تابعا لقاعدة جلب المصالح ودرء المفاسد. على أربعة مذاهب: المذهب الأول: أنه فرض كفاية. وهو مذهب جمهور أهل السنة، وبه قال الضحاك من أئمة التابعين والطبري وأحمد بن حنبل.

المذهب الثاني: أنه فرض عين في مواضع:

أ- إذا كان المنكر في موضع لا يعلم به إلا هو، وكان متمكنا من إزالته.

ب- من يرى المنكر من زوجته أو ولده، أو يرى الإخلال بشيء من الواجبات.

ج- والي الحسبة، فإنه يتعين عليه، لاختصاصه بهذا الفرض^(٣)

المذهب الثالث: أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نافلة، وهو مذهب الحسن البصري وابن شبرمة.

المذهب الرابع: التفصيل، وقد اختلفوا على ثلاثة أقوال:

صاحب اللسان: معناه عد مصيبتيه به في جملة بلايا الله التي يثاب على الصبر عليها.

وفي الشريعة يتناول كل مشروع يؤدي الله تعالى، كالإذان والإقامة وإداء الشهادة. الخ، ولهذا قيل: القضاء باب من أبواب الحسبة.

قال التهانوي: واختص في العرف بأمور منها: إراقة الخمر وكسر المعازف وإصلاح الشوارع. والأمر بالمعروف إذا ظهر تركه، والنهي عن المنكر إذا ظهر فعله^(٤).

والحسبة من الولايات الإسلامية التي يقصد بها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عما ليس من اختصاص الولاية والقضاء وأهل الديوان ونحوهم. ومما يقارب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر: النصيح والإرشاد، وقد سبقت المقارنة بينهما في مصطلح (إرشاد).

الحكم التكليفي:

٣- اتفق الأئمة على مشروعية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وحكى الإمام النووي وابن حزم الإجماع على وجوبه، وتطابقت آيات الكتاب وأحاديث الرسول ﷺ وإجماع المسلمين على أنه من النصيحة التي هي الدين^(٥).

قال الله تعالى: ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(٦). وقال النبي ﷺ: «من رأى منكم منكراً فليغيره»

(١) حديث: «من رأى منكم منكراً...» أخرجه مسلم ٦٩/١ ط الحلي.

(٢) إحياء علوم الدين ٢/٣٩١

(٣) شرح النووي على مسلم ٢/٢٣

(١) التهاتوي من مادة احساب ٢/٢٧٨ ط خياط بيروت. والحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ٨٩

(٢) شرح النووي على مسلم ٢/٢٢

(٣) سورة آل عمران/ ١٠٤

الأمر بالمعروف ٤

أولاً : الأمر وشروطه:

أ - التكليف، ولا يخفى وجه اشتراطه، فإن غير المكلف لا يلزمه أمر، وما ذكر يرد به شرط الوجوب، فأما إمكان الفعل وجوازه فلا يستدعي إلا العقل.

ب - الإيثار، ولا يخفى وجه اشتراطه، لأن هذا نصرة للدين، فكيف يكون من أهله من هو جاحد لأصله ومن أعدائه.

ج - العدالة : وقد اختلفوا في هذا الشرط، فاعتبرها قوم، وقالوا: ليس للفاسق أن يأمر وينهى، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْهَوْنَ عَنْفُسَكُمْ﴾^(١). وقوله تعالى: ﴿كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾^(٢). وقال آخرون: لا تشترط في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر العصمة من المعاصي كلها، وإلا كان خرقاً للإجماع، ولهذا قال سعيد بن جبير: إذا لم يأمر بالمعروف وينه عن المنكر إلا من لا يكون فيه شيء لم يأمر أحد بشيء. وقد ذكر ذلك عند مالك فأعجبه.

واستدل أصحاب هذا الرأي بأن لشارب الخمر أن يجاهد في سبيل الله، وكذلك ظالم اليتيم، ولم يمنعوا من ذلك لا في عهد الرسول ﷺ ولا بعده. ثانياً : محل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وشروطه:

أ - كون المأمور به معروفاً في الشرع، وكون

(١) سورة البقرة/ ٤٤

(٢) سورة الصف/ ٣

وانظر الكنز الأكبر في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
لزين الدين عبدالرحمن بن أبي بكر الدمشقي الحنبلي المتوفى
٨٦٥ هـ رقم ٥٣ مطبوعة دار الكتب.

القول الأول : أن الأمر والنهي يكون واجباً في السوجب فعله أو في الواجب تركه، ومنه دوا في المنسوب فعله أو في المنسوب تركه هكذا، وهو رأي جلال الدين البلقيني والأذري من الشافعية^(١).

القول الثاني : فرق أبو علي الجبائي من المعتزلة بين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وقال: إن الأمر بالواجب واجب، وبالنافلة نافلة، وأما المنكر فكله من باب واحد، ويجب النهي عن جميعه^(٢).

القول الثالث : لابن تيمية وابن القيم وعز الدين بن عبد السلام، قالوا: إن مقصود النهي عن المنكر أن يزول ويخلفه ضده، أو يقل وإن لم يزل بجملته، أو يخلفه ما هو مثله، أو يخلفه ما هو شر منه، والأولان مشروران، والثالث موضع اجتهاد، والرابع محرم^(٣).

أركان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

٤ - عقد الغزالي في إحياء علوم الدين مبحثاً جيداً لأركانه، وحاصله ما يلي: الأركان اللازمة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أربعة، وهي:

(أ) الأمر.

(ب) ما فيه الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (المأمور فيه).

(ج) نفس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (الصيغة).

(د) المأمور.

ثم بين أن لكل ركن من الأركان شروطه الخاصة به على النحو التالي:

(١) الزواجر لابن حجر الميمني ١/ ١٦٨

(٢) شرح الأصول الخمسة ص ١٤٦

(٣) الزواجر ٢/ ١٦٨، والحجة ص ٦٧ - ٦٩

المهي عنه محظور الوقوع في الشرع.

ب - أن يكون موجودا في الحال، وهذا احتراز عما فرغ منه.

ج - أن يكون المنكر ظاهرا بغير تحسس، فكل من أغلق باب لا يجوز التجسس عليه، وقد نهى الله عن ذلك فقال: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(١) وقال: ﴿وَاتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾^(٢) وقال: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتَ غَيْرِ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾^(٣)

د - أن يكون المنكر متفقا على تحريمه بغير خلاف معتبر، فكل ما مر على اجتهداء فليس محلا للإنكار، بل يكون محلا للإرشاد، ينظر مصطلح (إرشاد).^(٤)

ثالثا : الشخص المأمور أو المهي :

وشروطه أن يكون بصفة يصير الفعل الممنوع منه في حقه منكرا، ولا يشترط كونه مكلفا، إذ لو شرب الصبي الخمر منع منه وأنكر عليه، وإن كان قبل البلوغ. ولا يشترط كونه عميما، فالجنون أو الصبي غير المميز لو وجدا يرتكبان منكرا لوجب منعهما منه.

(١) سورة الحجرات / ١٢

(٢) سورة البقرة / ١٨٩

(٣) سورة النور / ٢٧

(٤) الأقباء والنظائر للسيوطي ١٤١ ط التجارية، واستثنى منه :

أ - ما لو كان الخلاف شاذًا.

ب - أو جرى فيه الترافع لحاكم يعتقد الحرمة ومثله السلطان، واختلف في والي الحسية. (الأحكام السلطانية للهاوردي ٢٤٦)

ج - أن يكون للمقام بالإنكار حق فيه، كالزوج يمنع زوجته من بعض ما فيه خلاف.

رابعا : نفس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

وله درجات وأدب. أما الدرجات فأولها التعريف، ثم النهي، ثم الوعظ والنصح، ثم التعنيف، ثم التغيير باليد، ثم التهديد بالضرب، ثم إيقاع الضرب، ثم شهر السلاح، ثم الاستظهار فيه بالأعوان والجنود. وسيأتي تفصيل ذلك.^(١)

مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :

٥ - يرى جمهور الفقهاء أن المراتب الأساسية للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ثلاث، وذلك لحديث أبي سعيد الخدري، قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيذان»^(٢)

فمن وسائل الإنكار التعريف باللطف والرفق، ليكون أبغ في الموعظة والنصيحة، وخاصة لأصحاب الجاه والعزة والسلطان والمظالم المخوف شره، فهو ادعى إلى قبوله الموعظة. وأعلى المراتب اليد، فيكسر آلات الباطل ويريق المسكر بنفسه أو يأمر من يفعله، وينزع المخصوب، ويرده إلى أصحابه بنفسه، فإذا انتهى الأمر بذلك إلى شهر السلاح ربط الأمر بالسلطان.

وقد فصل الغزالي في الإحياء مراتب الأمر والنهي

(١) إحياء علوم الدين ٣١٢/٢، والآداب الشرعية ١/١٨٣،

١٨٦، والزاوي ١٦١/٢، والفتاوى الهندية ٣٥٣/٥، وجواهر

الإكليل ٢٥١/١، والمحطاب ٣٤٨/٣، والأحكام السلطانية

للهاوردي ص ٢٤١

(٢) حديث : «من رأى منكم منكرا ...» أخرجه مسلم ٦٩/١ ط الحلبي.

كالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والأذان والحج وتعليم القرآن والجهاد. وهورأي للحنفية ومذهب الإمام أحمد،^(١) لما روي عن عثمان بن أبي العاص قال: «إن آخر ما عهد إلي النبي ﷺ أن اتخذ مؤذنا لا يأخذ على أذانه أجراً»^(٢) وما رواه عباد بن الصامت قال: علمت ناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة، فاهدى إلي رجل منهم قوساً، قلت: قوس وليس بيال، أتقلدها في سبيل الله، فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال: «إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها»^(٣)

وأجاز الشافعي ومالك ومتأخرو الحنفية ذلك،^(٤) وهورواية عن أحمد، وقال به أبو قلابة وأبو ثور وابن المنذر، «لأن رسول الله ﷺ زوج رجلاً بما معه من القرآن»^(٥) وجعل ذلك يقوم مقام المهر. وقد روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «أحق

وقسمها إلى سبع مراتب، تنظر في مصطلح (حسبة).

هذا ويجب قتال المقيمين على المعاصي الموبقات، المصيرين عليها المجاهدين بها على كل أحد من الناس إذا لم يرتدعوا - وهذا بالنسبة للإمام - لأننا مأمورون بوجوب التغيير عليهم، والنكير بها أمكن؛ باليد، فإذا لم يستطع فلينكر بلسانه، وذلك إذا رجا أنه أن أنكر عليهم بالقول أن يزولوا عنه ويتركوه، فإن خاف على نفسه أو على عضو من أعضائه، أنكر بقلبه. فلو قدر واحد باليد وآخرون باللسان تعين على الأول، إلا أن يكون التأثير باللسان أقرب، أو أنه يتأثر به ظاهراً وباطناً، في حين لا يتأثر بذي اليد إلا ظاهراً فقط، فيتعين على ذي اللسان حينئذ.

٦ - ولا يستقط الإنكار بالقلب عن المكلف باليد أو اللسان أصلاً، إذ هو كرامة المعصية، وهو واجب على كل مكلف، فإن عجز المكلف عن الإنكار باللسان وقدر على التعيس والمجهر والنظر شزراً لزمه، ولا يكفيه إنكار القلب، فإن خاف على نفسه أنكر بالقلب واجتنب صاحب المعصية. قال ابن مسعود رضي الله عنه: جاهدوا الكفار بأيديكم فإن لم تستطيعوا إلا أن تكفهموا في وجوههم فافعلوا.^(١)

أخذ الأجر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:

٧ - الأصل أن كل طاعة لا يجوز الاستتجار عليها،

(١) الزواجر ١/٢، وأحياء علوم الدين ٢/٣١٩، وأحكام القرآن للجصاص ٢/٣٢، والفتاوى الهندية ٥/٣٥٣، وجواهر الإكليل ١/٢٥١

(١) ابن عابدين ٥/٣٤، والبدائع ٤/١٨٤، ١٩١، والمغني ١٣٨، ١٣٦، ١٣٤/٦
(٢) حديث: «عثمان بن أبي العاص... أخرجه الترمذي ٤٠٩/١ - ٤١٠ ط الحلبي». وأخرجه أحمد (٢١/٤ ط الميمنية) وإسناده صحيح.

(٣) حديث عباد بن الصامت «إن كنت تحب أن تطوق طوقاً من نار فاقبلها». أخرجه أبو داود (٧٠٢/٣) ط عزت عباد دهاس، وهو ثابت لكثرة طرقه. (التلخيص لابن حجر ٧/٤، ٨ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة بمصر)

(٤) الشرح الصغير، وحاشية الصاوي عليه ٤/١٠، ٣٤، وهامية المحتاج ٥/٢٨٩، ٢٩٠، والمغني ٦/٣٩، ١٤٠، وكشف الحقائق ٢/١٥٧، والمهذب ١/٤٠٥

(٥) حديث «زوج رسول الله ﷺ رجلاً بما معه من القرآن...». أخرجه البخاري (الفتح ٩/٢٠٥ ط السلفية)، ومسلم (٢/١٠٤١ ط الحلبي).

والمرأة جرداء. وفي الاصطلاح: الذي ليس على وجهه شعر، وقد مضى أوان طلوع لحيته. ويقال له في اللغة أيضا: نط وأنط. ^(١) (ر: أجرد) أما إذا كان على جميع بدنه شعر فهو: أشعر. ^(٢)

المراهق :

٣- إذا قارب الغلام الاحتلام ولم يحتلم فهو مراهق. فيقال: جارية مراهقة، وغلام مراهق، ويقال أيضا: جارية راهقة وغلام راهق. ^(٣)

أمرد

التعريف :

١- الأمرد في اللغة من المَرَد، وهونقاء الحدين من الشعر، يقال: مَرَدَ الغلام مردا: إذا طَرَّ شاربه ولم تنبت لحيته. ^(٤)

وفي اصطلاح الفقهاء هو: من لم تنبت لحيته، ولم يصل إلى أوان إنباتها في غالب الناس ^(٥) والظاهر أن طرور الشارب وبلوغه مبلغ الرجال ليس بيقيد، بل هو بيان لغايته، وأن ابتداءه حين بلوغه سنا تشتبه النساء. ^(٦)

الألفاظ ذات الصلة :

الأجرد :

٢- الأجرد في اللغة هو: من لا شعر على جسده،

(١) حديث: «لحق ما أخذتم عليه أجرا كتاب الله...» أخرجه البخاري (الفتح ١٠/١٩٩ ط السلفية)

(٢) تصاب الاحتساب لعمر بن محمد المعروف بابن حوض الورقة • خطوط المكتبة الأحمدية في حلب.

(٣) لسان العرب، والمصباح المثير، وترتيب القاموس المحيط مادة «مرد»

(٤) البجيرمي ٣/٣٢٤ ط دار المعرفة

(٥) حاشية ابن عابدين ١/٢٧٣

الأحكام الإجمالية المتعلقة بالأمرد :

أولا : النظر والحلوة :

٤- إن كان الأمرد غير صبيح ولا يفتن، فقد نص الحنفية والشافعية على أنه يأخذ حكم غيره من الرجال. ^(١)

أما إن كان صبيحا حسنا يفتن، وضابطه أن يكون جميلا بحسب طبع الناظر ولو كان أسود، لأن الحسن يختلف باختلاف الطباع ^(٢) فله في هذه الصورة حالات:

الأولى : أن يكون النظر والحلوة وغير ذلك من الأمور المتعلقة بالأمرد بلا قصد الالتذاذ، والناظر مع ذلك آمن الفتنة، كنظر الرجل إلى ولده أو أخيه الأمرد الصبيح، فهو في غالب الأحوال لا يكون

(١) الإقناع مع البجيرمي ٣/٣٢٤ ط دار المعرفة، ولسان العرب مادة «نظر»، والقلوبي ٣/٢١٠

(٢) لسان العرب

(٣) لسان العرب مادة «رهق»

(٤) ابن عابدين ١/٢٧٣ ط بولاق، والشرواني مع تحفة المحتاج ٢/٢٥٣

(٥) ابن عابدين ١/٢٧٣

ثالثا : انتقاض الوضوء بمس الأمرد :
٦ - يرى المالكية ، وهو قول للإمام أحمد أنه ينتقض الوضوء بلمس الأمرد الصبيح لشهوة^(١) . ويرى الشافعية ، وهو القول الآخر لأحمد عدم انتقاضه^(٢) .

رابعا : إمامة الأمرد :

٧ - جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) على أنه تكره الصلاة خلف الأمرد الصبيح ، وذلك لأنه محل فتنة^(٣) . ولم نجد نصا للمالكية في هذه المسألة .

خامسا : ما يراعى في التعامل مع الأمرد وتطبيعه :

٨ - التعامل مع الأمرد الصبيح من غير المحارم ينبغي أن يكون مع شيء من الحذر غالبا^(٤) ولو في مقام تعليمهم وتأديبهم لما فيه من الآفات . وعند الحاجة إلى معاملة الأمرد للتعليم أو نحوه ينبغي الاقتصاد على قدر الحاجة ، وبشرط السلامة وحفظ قلبه وجوارحه عند التعامل معهم ، وحملهم على الجهد والتأديب ومجانبة الانبساط معهم^(٥) .

- (١) جواهر الاكليل ١/ ٢٠ ط دار المعرفة ، وفتاوى ابن تيمية ٢٤٣/٢١
(٢) تحفة المحتاج ١/ ١٢٩ ط دار صادر ، وفتاوى ابن تيمية ٢٤٣/٢١
(٣) ابن عابدين ١/ ٣٧٨ ط بولاق ، وحاشية الشرواني ٢/ ٢٥٣ ، وتصحيح الفروع ١/ ٤٧٨ ط المنار .
(٤) الجبيري ٣/ ٣٢٥ - ٣٢٥ ، وكشاف الفناح ٥/ ١١٦
(٥) فتاوى ابن تيمية ٢١/ ٢٥٠ ، والجبيري ٣/ ٣٢٣

بتلذذ ، فهذا مباح ولا إثم فيه عند جمهور الفقهاء .
الثانية : أن يكون ذلك بلذة وشهوة ، فالنظر إليه حرام^(١) .

وقد ذكر الحنفية والشافعية أن الأمرد يلحق بالمرأة في النظر إن كان بشهوة ، ولومع الشك في وجودها ، وحرمة النظر إليه بشهوة أعظم إثما ، قالوا : لأن خشية الفتنة به عند بعض الناس أعظم منها^(٢) .

أما الخلوة بالأمرد فهي كالنظر ، بل أقرب إلى المفسدة^(٣) حتى رأى الشافعية حرمة خلوة الأمرد بالأمرد وإن تعدد ، أو خلوة الرجل بالأمرد وإن تعدد . نعم إن لم تكن هناك ربة فلا تحرم كشارع ومسجد مطروق^(٤) .

ثانيا : مصافحة الأمرد :

٥ - جمهور الفقهاء على حرمة مس ومصافحة الأمرد الصبيح بقصد التلذذ ، وذلك لأن المس بشهوة عندهم كالنظر بل أقوى وأبلغ منه^(٥) .
ويرى الحنفية كراهة مس الأمرد ومصافحته^(٦) .

- (١) ابن عابدين ١/ ٢٧٢ - ٢٧٣ ، والزرقلاني ١/ ١٦٧ ، والجبيري ٣/ ٣٢٣ ، وكشاف الفناح ٥/ ١٥ - ١٦ ط الرياض .
(٢) ابن عابدين ٣/ ٢٣٣ ، والجبيري ٣/ ٣٢٢ ، وتحفة المحتاج ٧/ ١٩٠ ط دار صادر .
(٣) ابن عابدين ٥/ ٢٣٣ ، والجبيري ٣/ ٣٢٤ ، والمجموع ٤/ ٢٧٨ ط المنيرة ، وكشاف الفناح ٥/ ١٢ - ١٥
(٤) القليوبي ٤/ ٥٧
(٥) الزرقلاني ١/ ١٧٧ ، والجبيري ٣/ ٣٢٤ - ٣٢٦ ، والقليوبي ٣/ ٢١٣ ، وفتاوى ابن تيمية ٢١/ ٢٤٣ ط الرياض ، وكشاف الفناح ٥/ ١٥ - ١٦
(٦) ابن عابدين ١/ ١٤٨

ويختص بما يجسه الإنسان لنفسه . تقول : احتبست الشيء : إذا اختصصته لنفسك خاصة .^(١)
ويطلق الاحتباس عند الفقهاء على تسليم المرأة نفسها لزوجها ، كما قالوا : إن النفقة جزاء الاحتباس .^(٢) كما يطلقون الاحتباس أو الحبس على الوقف ، لما فيه من منع التصرف فيه ، وعلى هذا فالاحتباس أخص من الإمساك .

إمساك

التعريف :

الحكم الإجمالي :
يختلف حكم الإمساك باختلاف الموضوعات التي ذكر فيها : من الصيام ، والصيد ، والطلاق ، والقصاص .

أولا : إمساك الصيد :

٣ - يطلق إمساك الصيد على الاصطياد ، وعلى إبقاء الصيد في اليد بدلا من إرساله ، وقد اتفق الفقهاء على أن إمساك صيد البر حرام إذا كان في حالة الإحرام ، أو كان في داخل حدود الحرم . وكذلك الدلالة والإشارة إلى الصيد والإعانة في قتله ، كما هو مبين في مصطلح (إحرام) على تفصيل في ذلك .

٤ - ويجوز الاصطياد بجوارح السباع والطيور ، كالكلب والفهد والبازي والشاهين ، ويشترط في الجراح أن يمسك الصيد على صاحبه . بشرط كونه معلما .

والإمساك على صاحبه شرط من شروط كون الكلب معلما عند الجمهور ، فإنهم صرحوا أن تعليم

والأصل : أن كل ما كان سببا للفتنة فإنه لا يجوز ، حيث يجب سد الذريعة إلى الفساد إذا لم يعارضها مصلحة .^(٣)

١ - من معاني الإمساك في اللغة القبض . يقال : أمسكته بيدي إمساكا : قبضته ، ومن معانيه أيضا الكف يقال : أمسكت عن الأمر : كففت عنه .^(٤)
واستعمله الفقهاء أيضا في هذين المعنيين في مواضع مختلفة ، لأن مرادهم بالإمساك في الجنائيات القبض باليد . فإذا أمسك رجل آخر فقتله الثالث يقتل الممسك قصاصا عند المالكية إذا كان الإمساك بقصد القتل ، وعند غيرهم لا يقتل كما سيأتي .
ومرادهم بالإمساك في الصيام : الكف عن المفطرات والامتناع عن الأكل والشرب والجماع ، كما صرحوا بذلك .^(٥)

الألفاظ ذات الصلة :

الاحتباس :

٢ - الاحتباس لغة : هو المنع من حرية السعي ،

(١) القليوبي ٣/٢٩٦ ، ٤/١٨٣ ، وابن عابدين ٥/٢٥٠ - ٢٥١ ،

والهندية ٤/٥٢٠ .

(٢) المصباح المثير لسان العرب مادة (مسك) .

(٣) ابن عابدين ٢/٨٠ ، والزيلعي ١/٣١٣ ، وحاشية الدسوقي

٤/٢٤٥ ، ونهاية المحتاج ٣/١٤٧

(١) لسان العرب مادة : (حبس) .

(٢) الهداية للمرغيناني وبهامشه العناية ٣/٣٢١

ثالثا : الإمساك في الصيام :

٥ - الإمساك عن الأكل والشرب والجماع بشرائط مخصوصة هو معنى الصيام عند الفقهاء . وهناك إمساك لا يعد صوما ، لكنه واجب في أحوال منها : ما إذا أفطر لاعتقاده أن اليوم من شعبان ، فتبين أنه من رمضان ، لزمه الإمساك عن جميع المفطرات لحزمة الشهر ،^(١) وإن كان لا يحتسب إمساكه هذا صوما .

كذلك يلزم إمساك بقية اليوم لكل من أفطر في نهار رمضان والصوم لازم له ، كالمفطر بغير عذر ، والمفطر يظن أن الفجر لم يطلع وقد كان طلع ، أو يظن أن الشمس قد غابت ولم تغب ، مع وجوب القضاء عند عامة الفقهاء .

٦ - أما من يباح له الفطر وزال عذره في نهار رمضان كما لو بلغ الصبي ، أو أساق المجنون ، أو أسلم الكافر ، أو صح المريض أو أقام المسافر ، أو طهرت الحائض والنفساء ، فالمالكية وكذا الشافعية في الأصح والحنابلة في رواية على عدم وجوب الإمساك عليهم بقية يومهم .

وصرح بعضهم باستحباب إمساكهم لحزمة الشهر .^(٢)

أما الحنفية والشافعية في قولهم الثاني والحنابلة في رواية فقد صرحوا بوجوب الإمساك عليهم بقية يومهم ، كما إذا قامت البينة على رؤية هلال رمضان في أثناء النهار .^(٣)

(١) ابن عابدين ١٠٦/٢ ، وجواهر الإكليل ١/١٤٥ ، ١٤٦ ،

والمغني ٧١/٣ ، وبهاية المحتاج ٨٣/٣

(٢) نفس المراجع .

(٣) ابن عابدين ١٠٦/٢ ، والشرح الصغير ١/٦٨٥ ، وبهاية

المحتاج ٨٤/٣ ، والمغني ٧١/٣

الكلب هو أنه إذا أرسل اتبع الصيد . وإذا أخذه أمسكه على صاحبه . ولا يأكل منه شيئا . حتى لو أخذ صيدا فأكل منه لا يؤكل عند الجمهور ، بدليل قوله تعالى : ﴿ فكلوا مما أمسكن عليكم ﴾^(١) إشارة إلى أن حد تعليم الكلب وما هو في معناه هو الإمساك على صاحبه وترك الأكل منه ، والكلب الذي يأكل إنما أمسك على نفسه لا على صاحبه ، فكان فعله مضافا إليه لا إلى المرسل فلا يجوز أكله . واستدل لذلك بحديث عدي بن حاتم أن النبي ﷺ قال له : « فإن أكل فلا تأكل ، فإن أخاف أن يكون إنما أمسك على نفسه » .^(٢)

وقال مالك وهو رواية عن أحمد : إن الإمساك ليس شرطا في تعليم الحيوان الذي يرسل إلى الصيد . فالحيوان المعلم هو الذي إذا أرسل أطاع . وإذا زجر انزجر ، لأن التعليم إنما شرط حالة الاصطياد وهي حالة الاتباع . أما الإمساك على صاحبه وترك الأكل فيكونان بعد الفراغ عن الاصطياد فلا يشترطان .^(٣) وتفصيله في مصطلح (صيد) .

(١) سورة المائدة / ٤

(٢) البدائع ٥٢/٥ ، والقلوبي ٢٤٤/٤ ، وبهاية المحتاج ١١٤/٨ ، والمغني ١٠٦/١١ .

وحديث : « فإن أكل فلا تأكل » . . . أخرجه البخاري ومسلم من حديث عدي بن حاتم مرفوعا بلفظ « إذا أرسلت كلابك المعلمة وذكر اسم الله فكل مما أمسكن عليك وإن قتلت ، إلا أن يأكل الكلب ، فإن أخاف أن يكون إنما أمسكه على نفسه » . . .

(فتح الباري ٦٠٩/٩ ط السلفية ، وصحيح مسلم ١٥٢٩/٣ ط هيس الخليلي) .

(٣) ابن عابدين ٣٠٠/٥ ، والشرح الصغير ٢/١٦٢ ، وبهاية المحتاج ١١٤/٨ ، والمغني ٦١/١٨ -

وتفصيله في مصطلح (قصاص).

رابعا : الإمساك في الطلاق :

٨ - الإمساك من صيغ الرجعة في الطلاق الرجعي عند الجمهور (الحنفية والحنابلة وهو الأصح عند الشافعية) فتصح الرجعة بقوله : مسكتك أو أمسكتك بدون حاجة إلى النية ، لأنه ورد به الكتاب لقوله تعالى : ﴿فأمسكوهن بمعروف﴾^(١) يعني الرجعة .^(٢)

وقال المالكية وهو القول الثاني للشافعية : إن قال : أمسكتها ، يكون مراجعا بشرط النية .^(٣) ويصير مراجعا بالإمساك الفعلي إذا كان بشهوة عند الحنفية ، وهو رواية عن أحمد ، وكذلك عند المالكية إذا اقترن الإمساك بالنية .

وقال الشافعية : لا تحصل الرجعة بفعل كوطء ومقدماته ، لأن ذلك حرم بالطلاق ومقصود الرجعة حله ، فلا تحصل به . أما الإمساك لغير شهوة فليس برجعة عند عامة الفقهاء .^(٤)

٩ - وذكر الفقهاء أن الطلاق في الحيض طلاق بدعة لكنه إن حصل وقع ، وتستحب مراجعتها عند الجمهور . وقال مالك : يجبر على الرجعة ، لحديث ابن عمر «مره فليراجعها ثم ليمسكها حتى تظهر ثم تحيض ثم تظهر . . .»^(٥)

(١) سورة البقرة / ٢٣١

(٢) ابن عابدين ٢/ ٥٣٠ ، والقبلي ٢/ ٤ ، والمفني ٨/ ٤٨٤

(٣) القبلي ٢/ ٤ ، والشرح الصغير ٢/ ٦٠٦

(٤) البدائع ٣/ ٩٠ ، والشرح الصغير ٢/ ٦٠٦ ، والقبلي ٤/ ٣٠٣ ، والمفني ٨/ ٣

والمفني ٨/ ٣

(٥) حديث : «مره فليراجعها . . .» أخرجه البخاري واللفظ له وسلم .

وللفقهاء في صوم يوم الشك خلاف وتفصيل ، لكن المالكية صرحوا بأنه يندب الإمساك عن المفطر في يوم الشك بقدر ما جرت العادة بالثبوت فيه ليتحقق الحال .^(١) وللتفصيل في هذه المسائل يرجع إلى مصطلح (صيام) .

ثالثا : الإمساك في القصاص :

٧ - إن أمسك شخص إنسانا وقتله آخر فلا خلاف أن القاتل يقتل قصاصا . أما الممسك فإن لم يعلم أن الجاني كان يريد القتل فلا قصاص عليه اتفاقا ، لأنه متسبب والقاتل مباشر ، والقاعدة الفقهية تقول : (إذا اجتمع المباشر والمتسبب يضاف الحكم إلى المباشر) .

كذلك إذا كان الإمساك بقصد القتل بحيث لولا إمساكه له لما أدركه القاتل مع علم الممسك بأن الجاني قاصد قتله فقتله الثالث فالحنفية والشافعية على أنه لا يقتصر من الممسك ، لتقديم المباشر على المتسبب .^(٢)

وقال مالك وهو رواية عن أحمد : يقتصر من الممسك لنسبه كما يقتصر من القاتل لمباشرته ، لأنه لو لم يمسكه لما قدر القاتل على قتله ، وبإمساكه تمكن من قتله ، فيكونان شريكين .^(٣)

وروي عن أحمد أن من أمسك شخصا ليقبله الطالب يجبس الممسك حتى يموت . لأنه أمسك القاتل حتى الموت .^(٤)

(١) ابن عابدين ٢/ ٨٧ ، وجواهر الإكليل ١/ ١٤٦ ، ونهاية المحتاج ١٧٣/ ٣

(٢) البحر الرائق ٨/ ٣٤٥ ، ونهاية المحتاج ٧/ ٢٤٤

(٣) الشرح الكبير للتدريج ٤/ ٢٤٥ ، والمفني ٩/ ٤٧٧ ، ٤٧٨

(٤) المفني ٩/ ٤٧٨

الحنابلة،^(١) وقال بعض الحنابلة: إنها مباحة.^(٢) وهل تتعدد مع وليمة الدخول؟ قال الشافعية: المعتمد أنها واحدة.^(٣) ولم نطلع على حكم وليمة الإملاك عند المالكية والحنفية. ويتكلم الفقهاء عن الإملاك في باب الوليمة من كتاب النكاح، وتفصيله في مصطلح (وليمة).

فإذا راجعها وجب إمساكها عند عامة الفقهاء حتى تظهر من الحيض وتنب إمساكها حتى تحيض حيضة أخرى.^(٤) وتفصيله في مصطلح (رجعة).

إمضاء

انظر : إجازة

أم

التعريف :

١ - أم الشيء في اللغة : أصله ، والأم : الوالدة ، والجمع أمهات وأمّات ولكن كثر (أمهات) في الأدميات (أمّات) في الحيوان.^(١) ويقول الفقهاء : إن من ولدت الإنسان فهي أمه حقيقة ، أما من ولدت من ولّته فهي أمه مجازاً ، وهو الجدة ، وإن علت كأم الأب وأم الأم.^(٢) ومن أرضعت إنساناً ولم تلده فهي أمه من الرضاع.^(٣)

الحكم الإجمالي :

للأم أحكام خاصة في الفقه الإسلامي تفصيلها فيبابي :

التعريف :

١ - الإملاك هو : التزويج وعقد النكاح.^(٤) الحكم الإجمالي ومواطن البحث :
٢ - الإملاك بمعنى : عقد النكاح ، وله مصطلح خاص به تذكر فيه أحكامه .
وليمة الإملاك بمعنى وليمة العقد ، فهي سنة عند الشافعية والحنابلة،^(٥) والإجابة إليها سنة عند الشافعية ، وهو قول ابن قدامة وغيره من

= (فتح الباري ٣٤٥/٩ ط السلفية ، وصحيح مسلم ٩٣/٢ ط عيسى الحلبي).

(١) البدائع ٣/٩٤ ، وجواهر الإكليل ١/٣٣٨ ، والجبيري ٣/٤٣١ ، والمغني ٨/٢٣٩

(٢) لسان العرب المحيط (ملك) ، وحاشية الرمل على الروض ٣/٣٢٣ ط الميمنية ، والقليوبي ٣/٢٩٤ ، ٢٩٨ ط مصطفى الحلبي ، والجبمل على المنهج ٤/٢٧٠ ط دار إحياء التراث ، ومطالب أولي النهى ٥/٢٣١ ، وكشاف القناع ٥/١٦٥ ط الرياض.

(٣) الجبمل على المنهج ٤/٢٧١ ، ومنع الشفا الشافيات شرح المفردات ص ٢٤٧ ط المكتبة السلفية.

(١) القليوبي ٣/٢٩٥ ، ومنع الشفا الشافيات ص ٢٤٨

(٢) منع الشفا الشافيات ص ٢٤٨

(٣) الجبمل ٤/٢٧٠

(٤) لسان العرب ، والمصباح المنير مادة : (أم).

(٥) مفتي المحتاج ٣/١٧٤ ط مصطفى الحلبي ، والمغني ٦/٥٦٧ ط الرياض.

(٦) للمغني ٦/٥٦٨

بر الوالدين : ومن الواجب على المسلم بر الوالدين وإن كانا فاسقين أو كافرين ، وتجب طاعتهم في غير معصية الله تعالى ، فإن كانا كافرين فليصاحبهما في الدنيا معروفا ، ولا يطعهما في كفر ولا في معصية الله تعالى قال سبحانه وتعالى : ﴿ وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا ﴾ ^(١) وقال تعالى : ﴿ وإن جاهدك على أن تشرك بي ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا ﴾ ^(٢)

النظر إلى الأم والمسافرة بها :
٤ - اتفق الفقهاء على جواز النظر إلى الأم ، ولكن اختلفوا في محل جواز النظر ، فذهب الحنفية إلى جواز النظر من الأم إلى الرأس والوجه والصدر والساق والعضدين ، فلا يجوز النظر إلى الظهر والبطن والفخذ .

وذهب المالكية إلى أنه ينظر إلى الوجه والأطراف ، فلا يجوز النظر إلى الصدر والظهر والشيء والساق ، وإن لم يلتذ به .
والحنابلة في المتمد عندهم كالمالكية إلا أنهم أجازوا النظر إلى الساق من المحرم ، وذهب الشافعية والقاضي من الحنابلة إلى تحريم النظر من المحرم إلى ما بين السرة والركبة ويحل ما عداها .
واتفق الفقهاء أيضا على أن هذا التحديد في النظر على اختلاف المذاهب مشروط بعدم النظر بشهوة ، فإن كان بشهوة حرم .

ويجوز للأم أن تسافر مع ولدها لأنه من أقوى المحارم لها ، لقول النبي ﷺ : « لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة ليس معها حرمه » . ^(٣)

وهي أولى من الأب بالبر لقوله تعالى : ﴿ ووصينا الإنسان بوالديه إحسانا حملته أمه وهنا على وهن وفصاله في عامين ﴾ ^(٤) ولأن النبي ﷺ جاءه رجل فقال : يا رسول الله من أحق بحسن صحابتي ؟ قال : « أمك » . قال : ثم من ؟ قال : « أمك » . قال : ثم من ؟ قال : « أمك » . قال : ثم من ؟ قال : « أبوك » ^(٥) وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال : سألت رسول الله ﷺ أي العمل أفضل ؟ قال : « الصلاة لأول وقتها ، وبر الوالدين » . ^(٦)
تحريم الأم :

٣ - أجمعوا على تحريم نكاح الأم النسبية وإن علت على ابنها لقوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم أمهاتكم ﴾ ^(٧)

(١) سورة الإسراء / ٢٣

(٢) سورة لقمان / ١٥

(٣) سورة لقمان / ١٤

(٤) حديث : « أنه جاء رجل إلى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله من أحق بحسن صحابي... » أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة رضي الله عنه (فتح الباري ١٠/ ٤٠١ ط السلفية).

(٥) حديث ابن مسعود أخرجه البخاري (فتح الباري ٩/ ٢ ط السلفية).

(٦) سورة النساء / ٢٣

(١) سورة النساء / ٢٣ ، وانظر المفتي ٥٦٧/٦ ، وبداية المجتهد

٣٢/٢ ط مصطفى الحلبي ، ومفتي المحتاج ١٧٤/٣

(٢) ابن عابدين ٢٣٥/٥ ، والمبدية ٤٣/١ - ٤٤ ، والدسوقي

٢١٤/١ ، ومفتي المحتاج ١٢٩/٣ ، وبداية المحتاج ١٨٤/٦ ،

والمفتي ٥٥٤/٦ - ٥٥٦ ، والإنصاف ١٩/٨ - ٢٠

وحديث : « لا يحل لامرأة... » أخرجه البخاري - واللفظ

له - ومسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه =

النفقة :

٥ - قال ابن المنذر: أجمع العلماء على وجوب النفقة للوالدين اللذين لا كسب لهما ولا مال، سواء أكان الوالدان مسلمين أو كافرين، وسواء أكان الفرع ذكراً أم أنثى، لقول تعالى: ﴿وَصَاحِبِهَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾^(١) ولقوله عليه الصلاة والسلام: «إن أطيّب ما يأكل الرجل من كسبه، وولده من كسبه»^(٢).
وللتفصيل انظر (نفقة).

الحضانة :

٦ - ثبتت الحضانة للأم المسلمة اتفاقاً ما لم يكن مانع، بل هي أولى من غيرها، وكذا الأم الكتابية - على خلاف وتفصيل فيها- وتجب عليها الحضانة إذا تعينت بالألا يكون غيرها^(٣).
وللتفصيل: انظر مصطلح (حضانة).

= مرفوعاً (فتح الباري ٢/ ٥٦٦ ط السلفية، وصحح مسلم ٢/ ٩٧٧ ط عيسى الحلبي).
(١) سورة لقمان ١٥

(٢) مغني المحتاج ٣/ ٤٤٦ - ٤٤٧، والفتاوى الدواني ٢/ ١٠٥، وجميع الأهر ١/ ٤٩٥، ونيل المأرب ٢/ ٢٩٨

وحدث: «إن أطيّب...» أخرجه الترمذي والنسائي وأبو داود وابن ماجه واللفظ له من حديث عائشة رضي الله عنها مرفوعاً. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال عبد القادر الأرتاؤوط محقق جامع الأصول: هو حديث حسن.

(٣) تحفة الأحوذى ٤/ ٥٩١، ٥٩٢ نشر المكتبة السلفية، وسنن النسائي ٧/ ٢٤١ ط المطبعة المصرية بالأزهر، وسنن أبي داود ٣/ ٨٠٠، ٨٠١ ط عزت عبيد دساس، وسنن ابن ماجه ٢/ ٧٢٣ ط عيسى الحلبي، وجامع الأصول ١٠/ ٥٧٠.

(٣) ابن عابدين ٢/ ٦٣٣ - ٦٣٤، والفتاوى الدواني ٢/ ١٠١ - ١٠٢، ومغني المحتاج ٣/ ٤٥٢، ونيل المأرب ٢/ ٣٠٧ وما بعدها.

الميراث :

٧ - للأم في الميراث ثلاثة أحوال :
الأول : استحقاق السدس فرضاً، وذلك إذا كان للميت فرع وارث، أو اثنين من الأخوة والأخوات من أي جهة كانوا.
الثاني : استحقاق ثلث التركة كلها فرضاً، وذلك عند عدم الفرع الوارث أصلاً، وعدم اثنين فأكثر من الأخوة والأخوات.
الثالث : استحقاق ثلث الباقي من التركة، وذلك في مسألتين :

أ - أن يكون الورثة زوجاً وأماً وأباً، فللأم ثلث الباقي بعد فرض الزوج، وهو يساوي هنا السدس.
ب - أن يكون الورثة زوجة وأماً وأباً، فللأم ثلث الباقي بعد فرض الزوجة، وهو يساوي هنا الربع.

وقد سمى الفقهاء هاتين المسألتين بالغراوين أو العمريتين، لقضاء عمر رضي الله عنه فيهما بذلك^(١).

الوصية :

٨ - لا يدخل الوالدان والولد في الوصية للأقرباء، لأنهم يرثون في كل حال، ولا يجحبون، وقد قال النبي ﷺ: «لا وصية لوارث»^(٢)

(١) السراجية ص ١٢٧ ط الكردي، والرحبية ص ٣٨، وما بعدها ط صحيح.

(٢) اللباب في شرح الكتاب ٣/ ٣٠٧، والشرح الصغير على أقرب المسالك ٤/ ٥٩٢، ومنهاج الطالبين ص ٩١ ط مصطفى الحلبي. =

الولاية : عن أبي يوسف أنه تجوز ولاية الأم في النكاح عند عدم العصبية. ^(١)

إقامة الحد والتزوير على الأم :

١٠ - لا يقام حد السرقة على الأم إذا سرت من مال ولدها. ^(٢) ولا تحد حد القذف أيضا إذا قذفت ولدها، وخلاف الراجح عند المالكية تحد، ^(٣) وكذا لا يعزر الوالدان لحقوق الأولاد. ^(٤)

القصاص :

١١ - لا يقتصر للقتل من قبل أصوله، ومنهم الأم لحديث رسول الله ﷺ : «لا يقاد الوالد بولده» ^(٥)

(١) ابن عابدين ٣١٢/٢ ط أولى، والاختيار ٩٠/٣ ط دار المعرفة، والمقتض ١٤١/٢ ط السلفية، ونهاية المحتاج ٣٦٣/٤

(٢) القليوبي على المباح ١٨٩/٣، واللباب ٩٣/٣، والشرح الصغير للدردير ٤٦٩/٤، وكشف المخدرات ص ٤٧٣ ط السلفية.

(٣) المسوقي ٣٢٧/٤، والشرح الصغير للدردير ٤٦٧/٤، ومغني المحتاج ١٥٦/٤

(٤) مغني المحتاج ١٩١/٤

(٥) حديث : «لا يقاد الوالد بولده...» أخرجه الترمذي واللفظ له وابن ماجه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه مرفوعا وله طريق أخرى عند أحمد، وأخرى عند الدارقطني والبيهقي أصح منها وقال ابن حجر : صحيح البيهقي سند له رواه ثقات، ورواه أيضا الترمذي وابن ماجه بأسانيد أخرى. قال عبدالحق : هذه الأحاديث كلها معولة لا يصح منها شيء. وقال الشافعي : حفظت عن عدة من أهل العلم لقيتهم : ألا يقتل الوالد بالولد، وبذلك أقول.

قال البيهقي : طرق هذا الحديث منقطعة، وأكده الشافعي بأن عددا من أهل العلم يقولون به.

(تحفة الأحوسفي ٦٥٦/٤ نشر المكتبة السلفية، وسنن =

٩ - يرى جمهور الفقهاء أنه لا ولاية للأم على مال الصغير، لأن الولاية ثبتت بالشرع فلم تثبت للأم كولاية النكاح، لكن يجوز أن يوصى إليها فتصير وصية بالإيصاء.

وفي رأيي للشافعية - خلاف الأصح - وهو قول ذكره القاضي والشيخ تقي الدين بن تيمية من الحنابلة تكون لها الولاية بعد الأب والجد، لأنها أكثر شفقة على الابن.

وكذلك لا ولاية لها في النكاح عند الجمهور لأن المرأة لا تملك تزويج نفسها ولا غيرها، لقول النبي ﷺ : «لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة نفسها». ^(١)

وعند أبي حنيفة وزفر والحسن وهو ظاهر الرواية

= وحديث : «ولا وصية لوارث...» أخرجه الترمذي وأبو داود ضمن حديث طويل، رجال الترمذي : هو حديث حسن صحيح، وذكر ابن حجر طرق الحديث المختلفة وقال : لا يخلو إسناده كل منها عن مقال، لكن مجموعها يقتضي أن للحديث أصلا، بل جنع الشافعي في الأم إلى أن هذا المتن متواتر فقال : وجدنا أهل الفيسا ومن حفظنا عنهم من أهل العلم بالمسازي من قریش وغيرهم لا يختلفون في أن النبي ﷺ قال عام الفتح : «ولا وصية لوارث».

(سنن الترمذي ٤٣٣/٤ ط استنبول، وسنن أبي داود ٨٢٤/٣ ط عزت عبيد دعاس، وفتح الباري ٣٧٢/٥ ط السلفية).

(١) حديث : «لا تزوج المرأة المرأة...» أخرجه ابن ماجه والدارقطني من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعا وفي إسناده جيل بن الحسن التكني تكلم فيه حيدان بالكذب ووثقه آخرون. قال الألباني : هذا إسناده حسن (سنن ابن ماجه ١٠٦/١ ط عيسى الحلبي، وسنن الدارقطني ١٢٧/٣ ط دار المحاسن وإرواه الغليل ٦/٢٤٨).

ب - أما شهادة أحدهما - أي الفرع والأصل - على صاحبه فتقبل ، وهو قول عامة أهل العلم ، لانقضاء التهمة ، وصرح الشافعية بأن محل قبول الشهادة حيث لا عداوة وإلا لم تقبل .^(١) وللتفصيل انظر مصطلح (شهادة) .

إذن الأم لولدها في الجهاد :

١٣ - اتفقوا على أنه لا يجوز الجهاد للولد في حال كونه فرض كفاية إلا بإذن والديه إذا كانا مسلمين ، لقول النبي ﷺ للرجل الذي استأذنه في الجهاد : وأحيي والدك؟ قال : نعم . قال : ففيها فجاهد .^(٢)

تأديب الأم لولدها :

١٤ - يجوز للاب والأم ضرب الصغير والمجنون زجرا لهما عن سيء الأخلاق وإصلاحا لهما .^(٣) وللتفصيل : انظر مصطلح (تعزير) .



(١) مجمع الأبرار ٢/١٩٧ ، واللباب ٣/١٨٧ ، والشرح الصغير للدردير ٤/٢٤٥ ، والأم ٤/١٢٤ ، ونهاية المحتاج ٨/٢٨٧ ، وروضة الطالبين ١١/٢٣٦ ، والمغني ٨/١٩١ - ١٩٢ .

(٢) در المستفتي في شرح المغني : جاهد جميع الأبرار ١/٦٤٥ ، والشرح الصغير على أقرب المسالك ٢/٢٧٤ ، ومغني المحتاج ٤/٢١٧ - ٢١٨ وكشف المغدرات ص ٢٠١ .

وحديث : «أحيي والدك ...» أخرجه البيهقي ومسلم من حديث عبيد الله بن عمرو رضي الله عنه (فتح الباري ٦/١٤٠ ط السلفية ، وصحيح مسلم ٤/١٩٧٥ ط عيسى الحلبي) .

(٣) مغني المحتاج ٤/١٩٣ ، وابن عابدين ٣/١٨٩

ومثله بقية الأصول ، ولأن الأصل سبب لإحياء الفرع فمن المحال أن يستحق له إفتاؤه .
وذهب المالكية إلى ما ذهب إليه جمهور العلماء ، إلا إذا قصد الأصل إزهاق روح الفرع ، كأن يرمي عنق الفرع بالسيف ، أو يجمعه ويذبحه .^(١)

شهادة الفرع للأم وعكسه :

١٢ - أ - لا تقبل شهادة أحدهما للآخر عند جماهير العلماء ، وبه قال شريح والحسن والشعبي والنخعي وأبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايتين عنه - وهي المذهب - وإسحاق وأبو عبيد وأصحاب الرأي .

وفي رواية أخرى عن أحمد أن شهادة الابن لأصله مقبولة بخلاف العكس ، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن شهادة كل منها للآخر مقبولة .^(٢) وروي ذلك عن شريح ، وبه قال عمر بن عبد العزيز وأبو ثور والمزني وداود وإسحاق وابن المنذر .

= ابن ماجه ٢/١٨٨ ط عيسى الحلبي ، والسنن الكبرى للبيهقي ٣٨/٨ ، ٣٩ ط دائرة المعارف العثمانية بعبدر آباد ، والتلخيص الحبير ٤/١٦ ، ١٧ ط شركة المطبعة الفنية المتحدة .

(١) تبين الحقائق ٦/١٠٥ ، والدوسقي ٤/٢٦٧ ، والشرح الصغير للدردير ٤/٣٧٤ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ٢١٧ ، وقواعد ابن رجب ص ٣٢٥ .

(٢) الأثر عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخرجه عبد الرزاق بإسناده بلفظ : جاهد شهادة الوالد لولده ، والولد لوالده ، والأخ لأخيه إذا كانوا عدولا ، لم يقل الله حين قال : «من ترضون من الشهداء» إلا أن يكون والدا أو ولدا أو أخا .

(مصنف عبد الرزاق ٨/٣٤٣ ، ٣٤٤ من مشورات المجلس العلمي) .

أم الأرامل

التعريف :

١ - الأم لغة الوالدة، والأرامل جمع أرملة وهي التي مات زوجها. ^(١) ومسألة أم الأرامل عند الفرضيين : إحدى المسائل الملقبات وهي جدتان، وثلاثة زوجات، وأربع أخوات لأم، وثماني أخوات لأبوين أولأب، ^(٢) وتسمى أيضا بأم الفروج لأنونة الجميع، وتسمى أيضا السبعة عشرية، لنسبتها إلى سبعة عشر، ^(٣) وهو عدد أسهمها.

بيان الأنصبة فيها :

٢ - أصل المسألة من اثني عشر (وتعول إلى سبعة عشر) فيكون للجدتين السدس، وهو اثنان، لكل واحدة سهم، وللزوجات الربع، ثلاثة، لكل واحدة منهن سهم، وللأخوات لأم الثلث، أربعة، لكل واحدة منهن سهم، والثلثان وهو ثمانية أسهم للأخوات الشباني لكل واحدة سهم، ويفصل الفقهاء هذه المسألة في الموارث في باب العول. ^(٤)

أم الدماغ

التعريف :

١ - أم الدماغ لغة : الهامة : وقيل الجلدة الرقيقة المشتملة على الدماغ. ^(١)

وعند الفقهاء : الجلدة التي تحت العظم فوق الدماغ، وتسمى بأم الرأس، وخريطة الدماغ. ^(٢)

الحكم الإجمالي :

٢ - الشجة التي تصل إلى أم الدماغ دون أن تخرقها تسمى أمة ومأمومة، وفيها ثلث الدية، ولا قصاص فيها عند الفقهاء، ^(٣) روى ابن ماجة في سننه عن العباس بن عبد المطلب عن النبي ﷺ أنه قال : ولا قود في المأمومة ولا الجائفة ولا المنقلة ^(٤)، وفي

(١) لسان العرب المحيط (مع).

(٢) القليوبي ٤/ ١١٣ ط مصطفى الحلبي، والمغني ٧/ ٧٠٩ ط الرياض، والطحطاوي على مراقي الفلاح ص ٣٦٨ نشر دار الإيمان.

(٣) نهاية المحتاج ٧/ ٣٠٥، والمغني ٨/ ٤٧، والخروشي ١٦/ ٨ نشر دار صادر.

(٤) حديث : ولا قود في المأمومة . . . أخرجه ابن ماجة من حديث العباس عبدالمطلب مرفوعا، وقال الحافظ البوصيري في الزوائد : في إسناده رشدين بن سعيد المصري، أبو الحجاج، المهري، ضعفه جماعة، واختلف فيه كلام أحمد، فمرة ضعفه، ومرة قال : أرجو أنه صالح الحديث. كما إن في إسناده أبو كريب الأزدي، قال عنه المناوي : مجهول (سنن ابن ماجة ٢/ ٨٨١ ط عيسى الحلبي، وفيض القدير ٦/ ٤٣٦ ط المكتبة التجارية).

(١) لسان العرب المحيط مادة : أم م، رمل.

(٢) شرح متن الرحبية ص ٣٤، والمذهب الفائق ١/ ١٦٧

(٣) المذهب الفائق ١/ ١٦٧

(٤) المذهب الفائق ١/ ١٦٧

أم الفروخ

التعريف :

١ - الأم لغة الوالدة، والفروخ : جمع فرخ، وهو ولد الطائر، وقد استعمل في كل صغير من الحيوان والنبات والشجر وغيرها. (١)

٢ - وأم الفروخ عند الفرضيين لقب لمسألة من مسائل الميراث هي : زوج، وأم، وأختان شقيقتان أولاب، وإنسان فأكثر من أولاد الأم، وسميت بأم الفروخ لكثرة السهام العائلة فيها، شبهت بطائر وحولها أفرانها، وقيل : إنه لقب لكل مسألة عائلة إلى عشرة. ويقال لهذه المسألة أيضا (البلجاء) لوضوحها لأنها عالت بثليتها، وهو أكثر ما تعول إليه مسألة في الفرائض، وتلقب أيضا (الشرعية) لوقوعها في زمن القاضي شريح.

روي أن رجلا أتاه وهو قاض بالبصرة فسأله عنها، فجعلها من عشرة كما تقدم، فكان الزوج يلقي الفقيه فيستفتيه قائلا : رجل مات امرأته، ولم تترك ولدا ولا ولدا ابن، فيحجبه الفقيه : له النصف، فيقول : والله ما أعطيت نصفًا ولا ثلثًا، فيقول له : من أعطاك ذلك؟ فيقول : شريح، فيلقى الفقيه شريحا فيسأله عن ذلك فيخبره الخبر، فكان شريح إذا لقي الزوج يقول له : إذا رأيتني ذكرت في حكما جائرا وإذا رأيتك ذكرت رجلا فاجرا

المغني : «وليس فيها قصاص عند أحد من أهل العلم نعلمه إلا ما روي عن ابن الزبير أنه قص من المأمومة فأنكر الناس عليه، وقالوا ما سمعنا أحدا قص منها قبل ابن الزبير. (١)

٣ - فإن خرقت الشجة أم الدماغ سميت الدامغة، (٢) وللفقهاء فيها عدة آراء. منها : أنه يجب فيها ما يجب في الأمة ولا يزداد لها شيء، (٣) ومنها : أنه يزداد فيها حكومة بالإضافة إلى دية الأمة. (٤) ومنها : أنه يجب فيها ما يجب في النفس إذا لا يعيش الإنسان معها غالبا. (٥)

وفصل الفقهاء ذلك في كتاب الجنائيات : (القصاص فيما دون النفس، دية الأطراف والمنافع).

٤ - وبالإضافة إلى ما تقدم يتكلم الفقهاء عن إفتار الصائم بوصول شيء إلى أم الدماغ، فمنهم من يرى بطلان صومه بوصول شيء إلى أم الدماغ، ومنهم من لا يرى بطلان صومه إلا إذا وصل إلى الدماغ نفسه. (٦)

وتفصيل ذلك يذكره الفقهاء في كتاب الصيام باب (ما يفطر الصائم).

(١) المغني ٧/٧٠٩، ٧١٠

(٢) البدائع ١٠/٤٧٥٩، وبهاية المحتاج ٧/٣٠٥، والمغني ٨/٤٧

(٣) بهاية المحتاج ٧/٣٠٥، والمغني ٨/٤٧، وحاشية المدودي على

الحري ٨/١٦

(٤) المراجع السابقة .

(٥) البدائع ١٠/٤٧٥٩

(٦) الطحاوي على مراتي الفلاح ص ٣٦٨، والروضة ٢/٣٥٧ ط

المكتب الإسلامي، والمغني ٣/١٠٥

(١) لسان العرب المحيط مادة : (أمم)، (فرخ).

وقد ورد في عدد من الأحاديث والأثار إطلاق (أم الكتاب) على سورة الفاتحة. من ذلك قول النبي ﷺ: «من قرأ بأم الكتاب فقد أجزأت عنه»^(١).

وقوله ﷺ: «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج»^(٢). وينظر تفصيل أحكام (أم الكتاب) بالإطلاق الأخير في مصطلح (الفاتحة، وقراءة).

تبيّن لي فجوره، إنك تديع الشكوى وتكتفم الفتوى.^(١)

كيفية التورث فيها :

٣ - للزوج النصف، وللأختين لغير أم الثلاثان، وللأم السدس، ولأولاد الأم الثلث، ومجموع ذلك عشرة، وأصلها من ستة هذا على قول الجمهور.^(٢)

ويفصل الفقهاء هذه المسألة في باب العول من كتب الفرائض.

أم الولد

انظر : استيلاء.

أم الكتاب

التعريف :

١ - أم الشيء في اللغة : أصله،^(١) وأم الكتاب هي : أصله.

وهذا المعنى وردت في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿فِيهِ آيَاتٌ مَّعْكُوتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ أي أصله الذي يرجع إليه عند الاشتباه،^(٢) وأطلق في قوله جل شأنه : ﴿يَمْحُو اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ على اللوح المحفوظ الذي فيه علم الله تعالى.^(٣)

أمهات المؤمنين

التعريف :

١ - يؤخذ من استعمال الفقهاء أنهم يريدون بـ «أمهات المؤمنين» كل امرأة عقد عليها رسول الله

(١) العذب الفائض ١/١٦٦

(٢) العذب الفائض ١/١٦٦، والبرقي على الرحيمة ص ٣٣، ٣٤

(٣) المصباح المنير مادة : (أُم).

(٤) تفسير ابن كثير وأبي السعود هذه الآية من سورة آل عمران/ ٧

(٥) تفسير ابن كثير والقرطبي هذه الآية من سورة الرعد/ ٣٩

(١) حديث : «ومن قرأ بأم الكتاب فقد أجزأت عنه» أخرجه مسلم (١/٢٩٧/٣٩٦ - ط الحلبي).

(٢) حديث : «من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خداج» أخرجه مسلم (١/٢٩٦ - ٣٩٥ - ط الحلبي).

(١٠) أم حبيبة، واسمها: رملة بنت أبي سفيان الأموية.

(١١) صفية بنت حيي بن أخطب النضيرية.

(١٢) ميمونة بنت الحارث بن حزن الحلالية.

وتوفي رسول الله ﷺ عن تسع منهن، وهن:

سودة - وعائشة - وحفصة - وأم سلمة - وزينب بنت

جحش - وأم حبيبة - وجويرية - وصفية - وميمونة.

وقد وقع الخلاف بين العلماء في (ريحانة) فقيل:

كان دخول رسول الله ﷺ بها دخول نكاح، وقيل:

كان دخوله بها دخول تسرب ملك اليمين،

والصحيح الأول. ^(١)

ما يجب أن تتصف به أمهات المؤمنين :

يجب أن تتصف أمهات المؤمنين بالصفات التالية :

أ - الإسلام :

٣ - لم تكن واحدة من أمهات المؤمنين كتابية، بل

كن كلهن مسلمات مؤمنات، وذكر المالكية

والشافعية: أنه يحرم على رسول الله أن يتزوج

بكتابية، لأنه عليه الصلاة والسلام أشرف من أن

يضع نطقه في رحم كافرة، بل لونه ككتابية

لهديث إلى الإسلام كرامة له، لحبر «سألت ربي

ألا أزوج إلا من كان معي في الجنة فاعطاني» ^(٢)

(١) هيون الأثر لابن سيد الناس ٢/ ٣٠٠ وما بعدها طبع القاهرة

مطبعة القدسي ١٣٥٦ هـ، وحاشية العدوي على الحرشي

١٦٣/٣، تصوير بيروت - دار صادر، ونداء الجنس اللطيف ص

٥٦ وما بعدها.

(٢) الحرشي على خليل ١٦١/٣، تصوير بيروت - دار صادر،

والخصائص الكبرى للسيوطي ٢٧٦/٣

ﷺ ودخل بها، وإن طلقها بعد ذلك على الراجح. ^(١)

وعلى هذا فإن من عقد عليها رسول الله ﷺ ولم يدخل بها فإنها لا يطلق عليها لفظ «أم المؤمنين».

ومن دخل بها رسول الله ﷺ على وجه التسري، لا على وجه النكاح، لا يطلق عليها «أم المؤمنين» كإيارة القبطية.

ويؤخذ ذلك من قوله تعالى في سورة الأحزاب ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾. ^(٢)

عدد أمهات المؤمنين :

٢ - النساء الثلاثي عقد عليهن رسول الله ﷺ

ودخل بهن - وهن أمهات المؤمنين - اثنتا عشرة

امراة، هن على ترتيب دخوله بهن كمايلي:

(١) خديجة بن خويلد.

(٢) سودة بنت زمعة، وقيل: أنه دخل بها بعد عائشة.

(٣) عائشة بنت أبي بكر الصديق التيمية.

(٤) حفصة بنت عمر بن الخطاب العدوية.

(٥) زينب بنت خزيمة الهلالية.

(٦) أم سلمة، واسمها: هند بنت أبي أمية بن

المغيرة المخزومية.

(٧) زينب بنت جحش الأسدية.

(٨) جويرية بنت الحارث الخزاعية.

(٩) ريحانة بنت زيد بن عمرو القرظية.

(١) تفسير القرطبي ١٤/ ١٢٥، طبع دار الكتب المصرية، والبحر

المحيط ٧/ ٢١٢، وابن العربي ٣/ ١٤٩٦، طبع دار إحياء

الكتب ١٣٧٦ هـ، وكشاف الفناح ٥/ ٢٣ - ٢٤

(٢) سورة الأحزاب / ٦

ب - الحرية :

٤ - ولم تكن واحدة منهن رقيقة ، بل كن كلهن حرائر ، بل ذكر المالكية والشافعية : أنه يحرم على رسول الله أن يتزوج بأمة ولو كانت مسلمة ، لأن نكاحها لعدم الطول (القدرة على زواج الحرة) وخوف العنت (الزنى) ، وهو غني عن الأول ابتداء وانتهاء ، لأن له أن يتزوج بغير مهر - كما سيأتي - وعن الثاني للعصمة التي عصمه الله تعالى بها .^(١)

ج - عدم الامتناع عن الهجرة :

٥ - لقد حرم الله تعالى على رسوله ﷺ أن يتزوج من وجبت عليها الهجرة فلم تهاجر ، ولو كانت مؤمنة مسلمة ،^(٢) لقوله تعالى في سورة الأحزاب : ﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّاتِي آتَيْنَ أَجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِكَ وَبَنَاتِ عَمَاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ وَبَنَاتِ خَالَاتِكَ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾ .^(٣) ولما رواه الترمذي وحسنه وابن أبي حاتم عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : « نبي رسول الله عن أصناف النساء ، إلا ما كان من المؤمنات

المهاجرات »^(١) ولحديث أم هانئ قالت : خطبني رسول الله ﷺ فاعتذرت إليه بعذر فعذرني ، فأنزل الله تعالى : ﴿ إِنَّا أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ . . . ﴾ الآية إلى قوله تعالى ﴿ اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ ﴾ قالت : فلم أكن أحل له ، لأنني لم أهاجر معه ، كنت من الطلقاء .^(٢)

وقال الإمام أبو يوسف - من الحنفية - : لا دلالة في الآية الكريمة على أن اللاتي لم يهاجرن كن محررات على الرسول عليه الصلاة والسلام ، لأن تخصيص الشيء بالذكر لا ينفي ما عداه .^(٣)

ويجوز للرسول ﷺ أن يتزوج من نساء الأنصار ، وقد تزوج عليه الصلاة والسلام من غير المهاجرات صفية وجويرية ، وفي مسند الإمام أحمد عن أبي برزة رضي الله عنه قال : « كانت الأنصار إذا كان لأحدهم أيم لم يزوجهما حتى يعلم هل للنبي ﷺ فيها حاجة أم لا »^(٤) فولوا علمهم بأنه يحل له

(١) الخصائص ٣/ ٢٧٧ و ٢٧٨

وحديث ابن عباس : « نبي رسول الله عن أصناف النساء . . . أخرجه الترمذي (٥/ ٣٥٥ - ط الحلبي) . وقال هذا حديث حسن . قال عبد القادر الأرناؤوط حقق جامع الأصول : وفي إسناده شهر بن حوشب وهو صدوق كثير الإرسال والأوهام ، ومع ذلك فقد حسن حديثه بعضهم (جامع الأصول في أحاديث الرسول ٢/ ٣٢٠) .

(٢) حديث : « أم هانئ قالت : خطبني رسول الله فاعتذرت إليه . . . أخرجه الترمذي (٥/ ٣٥٥ - ط الحلبي) وابن جرير في تفسيره (٢٢/ ٢١ - ط الحلبي) وإسناده ضعيف لضعف موسى أم هانئ (ميزان الاعتدال للذهبي ١/ ٢٩٦ - ط الحلبي) .

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٣/ ٤٤٩ ، طبع المطبعة البهية ١٣٤٧ هـ .

(٤) حديث : « كانت الأنصار إذا كان لأحدهم أيم . . . أخرجه أحمد (٤/ ٤٢٢ - ط الميسنية) من حديث أبي برزة الأسلمي مطولا ، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ٣٦٧ ، ٣٦٨) رجاله رجال الصحيح .

= وحديث : « سألت ربي ألا أزوج إلا من كان معي في الجنة فأعطاني » أخرجه الشيرازي في الألقاب بهذا المعنى من حديث ابن عباس بإسناد ضعيف كما في ليه - القدير للمناوي (٤/ ٧٧ - ط المكتبة التجارية) .

(١) شرح الخروشي ٣/ ١٦١ ، والخصائص الكبرى للسيوطي ٣/ ٢٧٨

(٢) الخصائص ٣/ ٢٧٧ وما بعدها .

(٣) سورة الأحزاب / ٥٠

وانظر تفسير الطبري ٢٢/ ٢١ ، الطبعة الثانية لمصطفى البابي الحلبي .

التزوج من نساء الأنصار لما كان هناك داع للتر بص
والانتظار.

د - التزوة عن الزنى :

٦ - أمهات المؤمنين بحكم كونهن زوجات
رسول الله ﷺ منزّهات عن الزنى ، لما في ذلك من
تفسير الناس عن الرسول ، ولقوله تعالى :
﴿الطَّيِّبَاتُ لِلطَّيِّبِينَ وَالطَّيِّبُونَ لِلطَّيِّبَاتِ﴾ .^(١) قال
ابن عباس : ما بغت امرأة نبي قط ،^(٢) وما رميت
به السيدة عائشة من الإفك فرية كاذبة خاطئة
برأها الله تعالى منها في القرآن الكريم بقوله جل
شأنه : ﴿إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالْإِفْكِ عُصْبَةٌ مِنْكُمْ لَا
تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَكُمْ بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَكُمْ ، لِكُلِّ امْرِئٍ
مِنْهُمْ مَا اكْتَسَبَ مِنَ الْإِثْمِ ، وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ
لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ . . . الآيات إلى قوله
﴿يَعْظُوكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعْمَدُوا لِمَثَلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ
مُؤْمِنِينَ﴾ .^(٣)

أحكام أمهات المؤمنين مع الرسول ﷺ :

العدل بين الزوجات :

٧ - لا حقّ لأمهات المؤمنين في القسّم في المبيت ولا
في العدل بينهما ، ولا يطالب رسول الله ﷺ بذلك ،
ويجوز له أن يفضل من شاء منهن على غيرها في
المبيت والكسوة والنفقة لقوله تعالى : ﴿تَرْجِي مِنْ
تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُؤْزِي إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ ، وَمِنْ ابْتِغَيْتَ
مِنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ﴾ .^(٤)

وأخرج ابن سعد عن محمد بن كعب القرظي
قال : كان رسول الله ﷺ موسعا عليه في قسم أزواجه
يقسم بينهما كيف شاء .^(١) وعلل ذلك بعضهم بأن
في وجوب القسم عليه شغلا عن لوازم الرسالة .^(٢)
وقد صرح العلماء أن القسم لم يكن واجبا عليه
لكنه كان يقسم من نفسه تطييبا لقلوبهن .^(٣)

تحريم نكاح أمهات المؤمنين على التأييد :

٨ - ثبت ذلك بنص القرآن الكريم ، فقال جل
شأنه ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ أَنْ تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّهِ وَلَا أَنْ
تَنْكَحُوا أَزْوَاجَهُ مِنْ بَعْدِهِ أَبَدًا ، إِنْ ذَلِكُمْ كَانَ عِنْدَ
اللَّهِ عَظِيمًا﴾ .^(٤)

وأما اللاتي فارقهن رسول الله ﷺ قبل الدخول
كالمتعينة - وهي أسماء بنت النعمان ، وكالتي رأى
في كشحها بياضا - وهي عمرة بنت يزيد^(٥) عندما
دخل عليها ، فللقهاء في تأييد التحريم آريان :

أحدهما : أنهن يحرمن ، وهو الذي عليه الشافعي
وصححه في الروضة لمعوم الآية السابقة ، وذلك
لأن المراد من قوله تعالى : ﴿وَلَا أَنْ تَنْكَحُوا أَزْوَاجَهُ
مِنْ بَعْدِهِ﴾ أي من بعد نكاحه .

(١) حديث محمد بن كعب القرظي . . . وكان رسول الله ﷺ موسعا عليه
في قسم أزواجه - أخرجه ابن سعد (٨/ ١٧٢ - ط دار صادر)
مرسلا ، وأورد له طريقا آخر كذلك مرسلا من حديث قتادة ، فيه
يتقوى الطريقان .

(٢) تفسير السرازي ٢٥/ ٢٢١ ، طبع المطبعة البهية ١٣٥٧ هـ ،
وتفسير ابن كثير ٥/ ٤٨٤ ، وما بعد طبع دار الأندلس والخصائص
٣/ ٣٠٤ ، وما بعدها ، وأحكام الخصاص ٣/ ٤٥٢ ، ٤٥٣ ،

والحرشي ٣/ ١٦٣

(٣) القرظي ١٤/ ٢١٥

(٤) سورة الأحزاب / ٥٣

(٥) سيرة ابن هشام ٤/ ٦٤٧ الطبعة الثانية لمصطفى البابي الحلبي

سنة ١٣٧٥ هـ ، وتفسير القرظي ١٤/ ٢٢٩

(١) سورة النور / ٢٦

(٢) فتاوى ابن تيمية ٣٢/ ١١٧ ، طبع مطابع الرياض طبعة أبولى

وتفسير القرظي ٤/ ١٧٦

(٣) سورة النور / ١١ - ١٧

(٤) سورة الأحزاب / ٥١

أهل بيت رسول الله ﷺ. فمنهم من قال: يدخل نساء النبي ﷺ في أهل البيت، وبه قالت عائشة وابن عباس وعكرمة وعروة وابن عطية، وابن تيمية وغيرهم، ويستدل هؤلاء بما رواه الخلال بإسناده عن ابن أبي مليكة أن خالد بن سعيد بن العاص بعث إلى عائشة سفرة من الصدقة فردتها وقالت: إنا آل محمد لا نحل لنا الصدقة، وكان عكرمة ينادي في السوق (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا) (١) نزلت في نساء النبي ﷺ خاصة (٢).

وهذا القول هو الذي يدل عليه سياق الآية، لأن ما قبلها وما بعدها خطاب لأمهات المؤمنين. قال الله تعالى: ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ وَآتِينَ الزَّكَاةَ وَأَطِعْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾، إنها يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا، واذكرن ما يُتلى في بيوتكن من آيات الله والحكمة إن الله كان لطيفا خبيرا (٣).

ومنهم من قال: لا يدخل نساء النبي في آل بيت رسول الله ويستدل هؤلاء بما رواه الترمذي عن عمر بن أبي سلمة ربيب رسول الله قال: نزلت هذه الآية على النبي ﷺ «إنما يريد الله ليذهب

والشاني: لا يجرمن. لما روي أن الأشعث بن قيس نكح المستعيلة في زمن عمر بن الخطاب، فهِمَّ عمر برجمه ورجعها، فقالت له: كيف ترجمني ولم يضرب علي حجاب، ولم اسم للمؤمنين أما؟ فكف عمر عن ذلك. (١)

وفي وجوب عدة الوفاة على أمهات المؤمنين واستمرار حقهن في النفقة والسكنى خلاف (٢).

علو منزلتهن :

٩- إذا عقد رسول الله ﷺ على امرأة ودخل بها صارت أما للمؤمنين والمؤمنات عند البعض، ورجحه القرطبي بدلالة صدر الآية «النبي أولى بالمؤمنين من أنفسهم وأزواجه أمهاتهم» (٣). وعند البعض الآخر: تصبح أما للمؤمنين دون المؤمنات، ورجحه ابن العربي مستدلا بما روي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت لها امرأة: يا أمه، فقالت لها عائشة: لست لك بأم، إنما أنا أم رجالكم. (٤)

دخولهن في آل بيت الرسول ﷺ :

١٠- اختلف العلماء في دخول أمهات المؤمنين في

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤٣٧/٣، والبحر المحيط لابن حبان ٢١٢/٧، والدر المنثور ٢١٤/٥، والحرشي ١٦٣/٣، ومواهب الجليل ٣٩٨/٣، والخصائص الكبرى ١٤٤/٣ وما بعدها.

(٢) مواهب الجليل ٣٩٨/٣، والقرطبي ١٨٩/١٤، ٢٢٩، ومواهب الجليل ٣٩٩/٣، وحاشية قليوبي ١٩٨/٣، والخصائص ٣١٧/٣ وما بعدها.

(٣) سورة الأحزاب / ٦

(٤) تفسير القرطبي ١٢٣/١٤، وأحكام القرآن لابن العربي

١٤٩٦/٣

(١) سورة الأحزاب / ٣٣

(٢) للمفني ٦٥٧/٢ طبع مكتبة الرياض، وتفسير القرطبي ١٨٢/١٤، وتفسير الطبري ٨/٢٥، وشرح المواهب اللدنية

٦/٧ طبع المطبعة الأزهرية سنة ١٣٢٨ هـ، ومطالب أولي النهى

١٥٧/٢ طبع المكتب الإسلامي بدمشق.

(٣) سورة الأحزاب / ٣٣ - ٣٤

ذلك،^(١) لأن من أتى شيئا من ذلك فقد كذب القرآن، ومن كذب القرآن قتل، لقوله تعالى: ﴿يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾.^(٢) أما من قذف واحدة من أمهات المؤمنين غير عائشة فقد اختلف العلماء في عقوبته، فقال بعضهم ومنهم ابن تيمية: إن حكم قذف واحدة منهن كحكم قذف عائشة رضي الله عنها - أي يقتل - لأن فيه عارا وفضاضة وأذى لرسول الله ﷺ، بل في ذلك قلع بدين رسول الله صلوات الله وسلامه عليه.

وقال بعضهم: إن قذف واحدة من أمهات المؤمنين غير عائشة كقذف واحد من الصحابة رضي الله عنه، أو واحد من المسلمين، أي يحد القاذف حدا واحدا لعموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَا يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شُهَدَاءَ فَاجْلَدُوهُنَّ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا يَقْبَلُوا لَهُنَّ شَهَادَةٌ أَبَدًا﴾^(٣) لأنه لا يقتضي شرفهن زيادة في حد من قذفهن، لأن شرف المنزلة لا يؤثر في الحدود.

وقال بعضهم ومنهم مسروق بن الأجدع وسعيد ابن جبير: من قذف أمهات المؤمنين غير عائشة يحد حدين للقذف - أي يجلد مائة وستين جلدة -^(٤)

عنكم الرجس أهل البيت ويظهركم تطهيرا ﴿ في بيت أم سلمة، فدعا النبي فاطمة وحسنا وحسينا فجللهم بكساء وعلي خلف ظهره، فجللهم بكساء ثم قال: اللهم هؤلاء أهل بيتي، فأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا، قالت أم سلمة: وأنا معهم يائي الله؟ قال أنت على مكانك، وأنت إلى خير. ^(١)

حقوق أمهات المؤمنين :

١١ - من حق أمهات المؤمنين أن يحترمن ويعظمن، ويصن عن الأعين والألسن، وذلك واجب على المسلمين نحوهن.

فإن تطاول من لا خلاف له على تناوله بالقذف أو السب، ففي القذف يفرق جمهور الفقهاء بين قذف عائشة رضي الله عنها، وقذف غيرها من أمهات المؤمنين.

فمن قذف عائشة رضي الله عنها بما برأها الله تعالى منه - من الزنى - فقد كفره وجزأه القتل،^(٥) وقد حكى القاضي أبو يعلى وغيره الإجماع على

(١) حديث: وعمر بن أبي سلمة... أخرجه الترمذي (٣٥١/٥) - ط الحلي. وقال البهري في شرح السنة (١١٧/١٥) هذا حديث صحيح الإسناد. وله شاهد أخرجه مسلم من حديث عائشة رضي الله عنها (صحيح مسلم ١٨٨٣/٣ ط عيسى الحلي).

(٢) حاشية ابن عابدين ١٦٧/٣، والصارم المسلول لابن تيمية ص ٥٦٦، طبع مطبعة السعادة، وتيسم الرياض شرح شفاه القاضي عياض ورياسته شرح على القاضي على الشفاء ٥٦٨/٤، طبع المطبعة الأزهرية ١٣٢٧ هـ.

(١) الصارم المسلول ص ٥٦٥، وتنبيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام أو أحد أصحابه الكرام من مجموعة رسائل ابن عابدين ١/٣٥٨، ٣٦٧، طبع سنة ١٣٢٥ هـ.

(٢) سورة النور / ١٧، وانظر: تفسير القرطبي ١٢/٢٠٦

(٣) سورة النور / ٤

(٤) الخصائص الكبرى ١٧٩/٣، والإعلام بفواضع الإسلام المطبوع بهامش الزواجر ص ١٧٢، وتفسير القرطبي ١٢/١٧٦، وفتاوى ابن تيمية ٣٢/١١٩، والصارم =

المالكية: يصلي دون أن يقرأ شيئاً من القرآن ولا من الأذكار. وقال الشافعي وأحمد بن حنبل وبعض المالكية: يصلي ويحمد الله تعالى ويهلله ويكبره بدل القراءة،^(١) لما روي عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا قمت إلى الصلاة فإن كان معك قرآن فاقراً به، وإلا فاحمده وهلله وكبره». ^(٢) وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب (الصلاة) عند كلامهم على القراءة في الصلاة.

أمن

التعريف:

١ - الأمن ضد الخوف، وهو: عدم توقع مكروه في الزمان الآتي، ما يخرج استعمال الفقهاء له عن المعنى اللغوي. ^(٣)

(١) المجموع ٣/ ٣٧٧ وما بعدها نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، والمفني ١/ ٤٨٧ و ٤٨٨، وحاشية الطحطاوي على الدرر ١/ ٢٠٣، والتلحاح والإكليل بهامش مواهب الجليل ١/ ٥١٨ الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ.

(٢) حديث: «إذا قمت إلى الصلاة فتوضأ... أخرجه الترمذي ١٠٠/ ٢ - ١٠٢ و ٣٠٢ ط الحلي، وأبو داود ١/ ٥٣٧ - ٥٣٨ و ٨٥٩ ط عزت عبيد دهاس، وقال الترمذي: حديث حسن. وقال الحاكم في المستدرک ١/ ٢٤٢ ط الكتاب العربي هذا حديث صحيح على شرط الشيخين.

(٣) لسان العرب، والمصباح المنير، ومشور العلماء في المادة، والمجموع ٧/ ٨٠ ط السلفية، والبذائع ١/ ٤٧ ط أولى، والمفني ١/ ٢٦١ ط الرياض.

أما سب واحدة من أمهات المؤمنين - بغير الزنى - من غير استحلال لهذا السب، فهو فسق، وحكمه حكم سب واحد من الصحابة رضوان الله عليهم، يعزر فاعله. ^(١)

أمي

التعريف:

١ - الأمي: المنسوب إلى الأم، ويطلق على من لا يقرأ ولا يكتب، نسب إلى الأم لأنه بقي على ما ولدته عليه أمه. لأن الكتابة والقراءة مكتسبة. ^(٢)

صلاة الأمي:

٢ - الأمي الذي لا يحسن قراءة الفاتحة، ويحسن قراءة آية منها ويريد الصلاة، قال البعض: إنه يكرر هذا الذي يحسنه سبع مرات، ليكون بمنزلة سبع آيات الفاتحة، وقال آخرون: لا يكره.

وإن كان لا يحسن الفاتحة ويحسن غيرها، قرأ ما يحسنه من القرآن الكريم.

فإن كان لا يحسن شيئاً واجتهد أثناء الليل والنهار فلم يقدر على التعلم، قال أبو حنيفة ويعض

= المسلول ص ٥٦٧، وتبنيه الولاة والحكام لابن عابدين (ر): رسائل ابن عابدين ١/ ٣٥٨ - ٣٥٩.

(١) الإعلام بقواطع الإسلام بهامش الزواجر ص ١٧٢ وأنظر المحلى ٤٠٩/ ١١ الطبعة المنيرة.

(٢) لسان العرب، ومشورات غريب القرآن للراغب الأصبهاني، والكليات للكفوي مادة: (أم).

الألفاظ ذات الصلة :

أ - أمان :

٢ - الأمان : ضد الخوف، يقال : أمنت الأسير : أعطيته الأمان فأمن ، فهو كالأمن .

وأما عند الفقهاء ، فله معنى يختلف عن الأمن ، إذ هو عندهم : عقد يفيد ترك القتال مع الكفار فرداً أو جماعة مؤقتاً أو مؤبداً .^(١)

ب - خوف :

٣ - الخوف : الفرع ، وهو ضد الأمن .^(٢)

ج - إحصار :

٤ - الإحصار : المنع والحبس .

ويستعمله الفقهاء في منع الحاج بعلو ونحوه من بعض أعمال معينة في الحج أو العمرة ،^(٣) كالوقوف بعرفة والطواف .

حاجة الناس إلى الأمن وواجب الإمام تجاه ذلك :

٥ - الأمن للفرد وللمجتمع والدولة من أهم ما تقوم عليه الحياة ، إذ به يطمئن الناس على دينهم

وأنفسهم وأموالهم وأعراضهم ، ويتجه تفكيرهم إلى ما يرفع شأن مجتمعهم وينهض بآمتهم .

ومن طبائع المجتمعات البشرية - كما يقول ابن خلدون - حدوث الاختلاف بينهم ، ووقوع التنازع الذي يؤدي إلى المشاحنات والحروب ، وإلى المهرج وسفك الدماء والفوضى ، بل إلى الهلاك إذا خلى بينهم وبين أنفسهم بدون وازع .^(١)

وبين الماوردي أن وجود الإمام هو الذي يمنع الفوضى ، فيقول : الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا ، ولولا الولاة لكان الناس فوضى مهملين وهمجا مضيعين .^(٢)

ثم يوضح الماوردي واجبات الإمام في ذلك فيقول : الذي يلزم الإمام من الأمور العامة عشرة أشياء :

أحدها : حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه سلف الأمة ، فإن نجم مبتدع أوزاغ ذو شبهة عنه أوضح له الحجة ، وبين له الصواب ، وأخذ به يلزمه من الحقوق والحدود ، ليكون الدين محروساً من خلل ، والأمة بمنوعة من زلل .

الثاني : تنفيذ الأحكام بين المتشاجرين ، وقطع الخصام بين المتنازعين ، حتى تتم النصفة ، فلا يتعدى ظالم ، ولا يضعف مظلوم .

الثالث : حماية البيضة والذب عن الحرم ليتصرف الناس في المعاش ويتشربوا في الأسفار ، آمنين من تغريب بنفس أو مال .

(١) لسان العرب ، والبدائع ١٠٧/٧ ، ومنتهى الإرادات ١٢٢/٢ - ١٣٠ ط دار الفكر .

(٢) لسان العرب .

(٣) لسان العرب ، والمصباح المنير ، والزيلعي ٧٧/٢ ط أولى ، والدسوقي ٩٣/٢

(١) مقدمة ابن خلدون ص ١٨٧

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٥

لقيام مصالح الدين والدنيا، وقد اتفق الفقهاء على أن أمن الإنسان على نفسه وماله وعرضه شرط في التكليف بالعبادات. ^(١) لأن المحافظة على النفوس والأعضاء للقيام بمصالح الدنيا والآخرة أولى من تعريضها للضرر بسبب العبادة. ^(٢) ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية :

أولا : في الطهارة :

٧ - الطهارة بالماء الطهور من الحدث الأصغر أو الأكبر من شرائط الصلاة، لكن من كان بينه وبين الماء عدو أولص أو سبغ أو حية يخاف على نفسه الهلاك أو الضرر الشديد أبيع له التيمم، لأن إلقاء النفس إلى التهلكة حرام، وكذا من كان به جراحة أو مرض يخشى على نفسه التلف باستعمال الماء فإنه يتيمم، لقوله تعالى : ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جاء أحد منكم من الغائط أو لامستم النساء فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا﴾ ^(٣) وقوله تعالى : ﴿ولا تقتلوا أنفسكم﴾ ^(٤)

وقد روى ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلا أصابه جرح في رأسه على عهد النبي ﷺ، ثم أصابه احتلام فأمر بالاغتسال، فاغتسل فكز فمات، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال: وقتلوه

الرابع : إقامة الحدود لتصان عارم الله تعالى عن الانتهاك وتحفظ حقوق عباده من إتلاف واستهلاك.

الخامس : تحصين الثغور بالعدة المانعة والقوة الدافعة، حتى لا تظفر الأعداء بغرة، ينتهكون فيها محرما، أو يسفكون فيها لمسلم أو معاهد دما. السادس : جهاد من عاند الإسلام بعد الدعوة حتى يسلم، أو يدخل في النعمة، ليقام بحق الله تعالى في إظهاره على الدين كله.

السابع : جباية الفبيء والصدقات على ما أوجبه الشرع نصا واجتهادا من غير خوف ولا عسف.

الثامن : تقدير العطايا وما يستحق في بيت المال من غير سرف ولا تقتير، ودفعه في وقت لا تقديم فيه ولا تأخير.

التاسع : استكفاء الأمانة وتقليد النصحاء فيها يفوض إليهم من الأعمال ويوكل إليهم من الأموال، لتكون الأعمال بالكفاءة مضبوطة، والأموال بالأمانة محفوظة.

العاشر : أن يباشر بنفسه مشاركة الأمور وتصنع الأحوال، لينهض بسياسة الأمة وحراسة الملة، ولا يصلح على التفويض تشاغلا بللة أو عبادة، فقد يخون الأمين، ويغش الناصح. ^(١)

اشتراط الأمن بالنسبة لأداء العبادات :

٦ - الأمن مقصود به سلامة النفس والمال والعرض والدين والعقل، وهي الضروريات التي لا بد منها

(١) المستصفى ١/ ٢٨٧، والموافقات ١/ ٣٤٦ - ٣٤٧

(٢) الأشباه لابن نجيم ص ٣٠، والأشباه للسيوطي ص ٦٨

(٣) سورة النساء / ٤٣

(٤) سورة النساء / ٢٩

(١) الأحكام السلطانية للماوري ص ١٥، ١٦

قتلهم الله»^(١) (ر: طهارة - وضوء - غسل - تیمم).

ثانياً : في الصلاة :

٨ - أ - من شرائط الصلاة استقبال القبلة مع الأمن، فإذا لم يتحقق الأمن بأن خاف من نحو عدو أو سبغ سقط الاستقبال وصلى على حاله لقول النبي ﷺ: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم»^(٢) (ر: استقبال).

ب - صلاة الجمعة فرض إلا أنها لا تجب على خائف على نفسه أو ماله إجماعاً.^(٣)
ج - صلاة الجمعة سنة أو فرض على الكفاية على

اختلاف بين الفقهاء، ولكن الجماعة تسقط خوف على نفس أو مال أو عرض، لما روى ابن عباس رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «من سمع المنادي فلم يمنع من اتباعه عذر - قالوا: وما العذر؟ قال: خوف أو مرض - لم تقبل منه الصلاة التي صلى».^(٤)

ثالثاً : في الحج :

٩ - يشترط لوجوب الحج أمن الطريق في النفس والمال والعرض، فمن خاف على ذلك من عدو أو سبع أو لص أو غير ذلك لم يلزمه الحج إن لم يجد طريقاً آخر آمناً. وإذا لم يكن للحج مثلاً طريق إلا بالبحر، وكان الغالب عدم سلامة الوصول لم يجب الحج.^(٥) لقوله تعالى: ﴿وَلِلّٰهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً﴾^(٦) وقوله: ﴿لَا يَكْفِيكَ اللّٰهُ نَفْسًا وَلَا سَعَةً﴾^(٧) (ر: حج).

(١) البدائع ٤٧/١ ط أولى، والمطاب ٣٣٣/١ - ٤٣٤ ط النجاشي، ونهاية المحتاج ٢٥٢/١، ٢٢٢، والمغني ٢٥٧/١ ط الرياض. وحديث: ابن عباس رضي الله عنهما أن رجلاً أصابه جرح في رأسه... أخرجه أبو داود وابن ماجه واللفظ له، وابن حبان والحاكم من حديث ابن عباس رضي الله عنه. قال علق جامع الأصول: هو حديث حسن بشواهد. كما أخرجه أبو داود من حديث جابر بن عبد الله بهذا المعنى، وهو حديث حسن بشواهد كما في الذي قبله. (سنن أبي داود ٢٩٣/١ - ٢٤٠ ط عزت عبيد دهاس، وسنن ابن ماجه ١/١٨٩ ط عيسى الحلبي، وموارد الظل ٧٦ ص ٧٦ ط دار الكتب العلمية، والمستدرک ١/١٧٨، وجامع الأصول ٢٦٢/٧، ٢٦٤).

(٢) منتهى الإرادات ١٥٩/١ ط دار الفكر، وجواهر الإكليل ٤٣/١ ط دار المعرفة، والمهذب ١/٧٦ ط دار المعرفة، والهداية ٤٥/١ ط المكتبة الإسلامية. وحديث: «إذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم». أخرجه مسلم من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً (صحیح مسلم ٩٧٥/٢ ط عيسى الحلبي).
(٣) المهذب ١/١١٦، ومنتهى الإرادات ٢٦٩/١، وجواهر الإكليل ٩٩/١، والاختيار ٨٢/١ ط دار المعرفة.

(١) المهذب ١/١٠٠، ومنتهى الإرادات ٢٦٩/١، وجواهر الإكليل ٩٩/١.

وحديث: «من سمع المنادي فلم يمنع... أخرجه أبو داود واللفظ له والدارقطني والحاكم، وفي إسناده أبو جابر بن حبه، ضبوطه لكثرة تدليس، لكن للحديث طرق أخرى عند ابن ماجه يلتزم من سمع النداء فلم يأت به فلا صلاة له إلا من عذر» وإسناده صحيح. (سنن أبي داود ٣٧٤/١ ط عزت عبيد دهاس، وسنن الدارقطني ٤٢٠/١، ٤٢١ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة، والمستدرک ١/٢٤٥، ٢٤٦، وسنن ابن ماجه ٢٦٠/١ ط عيسى الحلبي، وجامع الأصول ٥٦٦/٥).

(٢) البدائع ١٢٣/٢، وجواهر الإكليل ١٦٢/١، والمجموع ٨٠/٧ ط السلفية، والمغني ٢١٨/٣.

(٣) سورة آل عمران / ٩٧

(٤) سورة البقرة / ٢٨٦

وابعا : في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر :
 ١٠ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على سبيل الكفاية لقوله تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^(١) وشرط وجوبه أن يأمن الإنسان على نفسه وأمواله وإن قل أو غير ذلك.^(٢) لقول النبي ﷺ : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه وذلك أضعف الإيثار»^(٣)
 (ر : أمر بالمعروف).

باغ ولا عاد فلا إثم عليه^(١) وقوله تعالى : ﴿إِذَا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾^(٢) ومن القواعد الفقهية في ذلك : الضرر يزال، والضرورات تبيح المحظورات.
 والأمثلة على ذلك كثيرة في الفقه الإسلامي، ومنها :

- أ - يجوز بل يجب تناول الميتة والدم والخنزير عند المخصصة إذا لم يجد الإنسان غيرها لقوله تعالى : ﴿إِنَّا حَرَمْنَا عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمَ وَلَحْمَ الْخَنَازِيرِ وَمَا أُهْلَ لغير الله به فمن اضطر غير باغ ولا عاد فلا إثم عليه﴾.^(٣)
 ب - يباح تناول الخمر لإزالة الغصة .
 ج - يجوز التلفظ بكلمة الكفر عند الإكراه الملجئ إلى ذلك .
 د - يجوز لقاء المتاع من السفينة المشرقة على الغرق .
 هـ - يجوز دفع الصائل ولو أدى إلى قتله.^(٤)
 وغير ذلك كثير، وينظر تفصيله والخلاف فيه في بحث (ضرورة) و(إكراه).

اشتراط الأمن بالنسبة للمتاع عن المحرمات :

١١ - الحفاظ على النفس والمال والعرض من مقاصد الشريعة، وقد تبين مما تقدم، أنه لو كان في القيام بعبادة ما تلف للإنسان في نفسه أو ماله فإنه يرخص ويخفف عنه فيها .
 ومثل ذلك يقال في المحرمات . فلو كان فيها حرمه الشارع ضرر يلحق الإنسان في نفسه لو امتنع عنه امتثالا للنهي، فإنه حينئذ يباح له ما حرم في الأصل ولا إثم عليه .
 والأصل في ذلك قوله تعالى : ﴿فمن اضطر غير

اشتراط الأمن في سكن الزوجة :
 ١٢ - من حقوق الزوجة على زوجها وجوب توفير المسكن المناسب، لقوله تعالى في شأن المعتدات من

(١) سورة آل عمران / ١٠٤

(٢) القسطنطيني ٤/ ٤٨، ١٦٥ ط دار الكتب المصرية، والآداب الشرعية لابن مفلح ١/ ١٧٤ ط المنار، وابن عابدين ١/ ٣٣٤ ط بولاق، والشرح الصغير ٤/ ٧٤١ ط دار المعارف، ونهاية المحتاج ٨/ ٤٥ ط مصطفى الحلبي.

(٣) حديث : من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فبقلبه، وذلك أضعف الإيثار (سبق) ترجمه في الأمر بالمعروف ج / ١٨ .

(١) سورة البقرة / ١٧٣

(٢) سورة الأنعام / ١١٩

(٣) سورة البقرة / ١٧٣

(٤) الأشياء لابن نجيم ص ٣٤، والأشياء للسيوطي ص ٧٥، ٧٦ والقواعد لابن رجب ص ٣٦، ٣١٢، والمغني لابن قدامة ٣٣٢/٨

قدر جنائته، فما زاد عليها يبقى على العصمة، فيحرم استيفاءه بعد الجنابة لتحريمه قبلها، ومن ضرورة المنع من الزيادة المنع من القصاص، لأنها من لوازمه. وهكذا كل ما كان فيه القود فيها دون النفس متلفاً، فلا قود فيه. كما أنه لا يستوفى القصاص بألة يخشى منها الزيادة، كان تكون سامة أو كالة، لما روى شداد بن أوس أن النبي ﷺ قال: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء فإذا قتلتم فأحسنوا القتلة، وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبح، وليحد أحدكم شفرته، وليرح ذبيحته»^(١) ولخوف التلف يؤخر القصاص فيها دون النفس للحر المفرط والبرد المفرط، ومرض الجاني، وحتى تضع الحمل.^(٢)

وهذا باتفاق الفقهاء في الجملة، وينظر تفصيل ذلك في (قصاص).

وكذلك الأمر بالنسبة لإقامة حد الجلد، إذ يشترط ألا يكون في إقامة حد الجلد خوف الهلاك، لأن هذا الحد شرع زاجراً لا مهلكاً، وعلى ذلك فلا يقام حد الجلد في الحر الشديد والبرد الشديد، ولا على مريض حتى يبرأ، ولا على حامل حتى تضع.^(٣) (ر: حد وجلد).

(١) حديث: «إن الله كتب الإحسان على كل شيء... أخرجه مسلم من حديث شداد بن أوس مرفوعاً. (صحيح مسلم ١٥٤٨/٣ ط حسي الحلبي).

(٢) المنفي ٧/ ٦٩٠، ٧٠٣، ٧٢٧، والبدائع ٧/ ٢٩٧، والذوق ٤/ ٢٥٠ وما بعدها، والمواق بهامش الخطاب ٦/ ٢٥٣ نشر النجاح، والمهذب ٢/ ١٧٩، ١٨٥.

(٣) البدائع ٧/ ٥٩، والمواق بهامش الخطاب ٦/ ٢٥٣، والمهذب ٢/ ٢٧١، والمنفي ٨/ ١٧١، ١٧٣.

الطلاق: «أسكنوهن من حيث سكتن من وجب إسدان المطلقة أثناء العدة، وإذا كان إسدان المطلقة أثناء العدة واجباً، كان إسدان الزوجة حال قيام الزوجية واجباً بالطريق الأولى.

ومن شروط المسكن أن تأمن فيه الزوجة على نفسها ومالها، ولو أسكنها في بيت من الدار مفرداً وله غلق كفها، وليس لها أن تطالبه بمسكن آخر، لأن الضرر بالخوف على المتاع وعدم التمكن من الاستمتاع قد زال. وإن أساء الزوج عشرتها ولم تستطع إثبات ذلك أسكنها القاضي إلى جانب ثقة يمنعه من الإضرار بها والتعدي عليها.^(١) وهذا باتفاق في الجملة.

(ر: سكنى - نفقة - نكاح)

اشتراط الأمن في القصاص فيها دون النفس وعند إقامة حد الجلد:

١٣ - القصاص في الجروح والأطراف أمر مقرر في الشريعة، لقوله تعالى: «والجروح قصاص»^(٢) إلا أنه يشترط للقصاص فيها دون النفس إمكان استيفاء المثل من غير حيف ولا زيادة مع الأمن من السراية، لقوله تعالى: «وإن عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عوقبتم به»^(٣)، ولأن دم الجاني معصوم إلا في

(١) سورة الطلاق / ٦

(٢) البحر الرائق ٤/ ٢١٠ ط أولى، والهداية ٢/ ٤٣ نشر المكتبة الإسلامية، والذوق ٢/ ٥١٣، ومغني المحتاج ٣/ ٢٤٣ ط مصطفى الحلبي، والمنفي ٧/ ٥٦٩ نشر مكتبة الرياض.

(٣) سورة المائدة / ٤٥

(٤) سورة النحل / ١٧٦

يكون خوفاً أو آمناً لا يوثق بأمنه، ولذلك لا يجوز السفر بالوديعة مع عدم الضرورة. (ر: وديعة).

اشتراط الأمن لمريد السفر بهال الشركة أو المضاربة أو الوديعة:

أ- في الشركة والمضاربة :

١٤ - لا يجوز لأي من الشريكين أن يسافر بهال الشركة، إذا كان الطريق خوفاً إلا بإذن شريكه باتفاق الفقهاء، لأن السفر بهال الشركة في الطريق المخوف يؤدي إلى تعريضه للأخطار، وتعريض مال الغير للخطر لا يجوز دون إذن صاحبه.

ومثل ذلك مال المضاربة، فإنه لا يجوز لمعامل المضاربة السفر بهال المضاربة إلا عند أمن الطريق. (١)

ب- في الوديعة :

١٥ - عند الحنفية، وهو المذهب عند الحنابلة: يجوز السفر بهال الوديعة إن كان الطريق آمناً ولم يخف عليها، فإن كان الطريق مخوفاً فلا يجوز له السفر بها، وإلا ضمن. (٢)

ومذهب الشافعية والمالكية: أن من كانت عنده وديعة، وأراد السفر، وجب عليه تسليمها لصاحبها أو وكيله أو أمين، فإن سافر بها مع وجود أحد من هؤلاء ضمن، لأن الإيداع يقتضي الحفظ في الخرز، وليس السفر من مواضع الحفظ، لأنه إما أن

استفادة أمن الطريق في القرض:

١٦ - الأصل أن كل قرض جر منفعة فهو ممنوع، ولأن النبي ﷺ نهي عن قرض جر منفعة (١)

وعلى هذا تخرج مسألة السفائح. (٢) وهي: اشتراط القضاء ببطل آخر، لانتفاع المقرض بدفع خطر الطريق.

والقرض بهذا الشرط ممنوع عند جمهور الفقهاء - الحنفية والشافعية والمالكية ورواية عن الإمام أحمد - لأن القرض عقد إرفاق وقربة، فإذا شرط فيه منفعة خرج عن موضوعه، إلا إذا عم الخوف براً وبعراً فإن المالكية يميزونه في هذه الحالة للضرورة صيانة للأموال.

(١) حديث: «أن النبي ﷺ نهي عن قرض جر منفعة...» أخرجه البيهقي بهذا المعنى عن فضالة بن عبيد وابن مسعود وأبي بن كعب وعبد الله بن سلام وابن عباس موقوفاً عليهم، وأخرجه الحارث بن أسامة في مسنده عن حديث علي رضي الله عنه مرفوعاً بلفظ «كل قرض جر منفعة فهو ربا» وفي إسناده سوار بن مصعب وهو متروك. قال عمر بن زيد في المغني: لم يصح فيه شيء. (السنن الكبرى للبيهقي ٥/ ٣٥١، ط دائرة المعارف العشائية بيجهر آباد، والمطالب المالية ١/ ٤١١ نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ببولة الكويت، وكشف الخفاء ٢/ ١٢٥ نشر مكتبة القدسي، والتلخيص الحبير ٣/ ٣٤ ط شركة الطباعة الفنية المتحدة. (٢) السفائح جمع مفرد: سفينة - بضم السين أولتها وفتح الراء - وهي ورقة يكتبها المقرض ببطل لوكله ببطل آخر ليقضي عنه بها ما اقترضه (متح الجليل ٣/ ٥٠، والجواهر ٢/ ٧٦).

(١) البدائع ٦/ ٧١، ٨٨، وابن عابدين ٣/ ٣٥٥، ٥١٢/ ٤، وتكملة فتح القدير ٧/ ٢٢، ومغني المحتاج ٢/ ٢١٥، ٣١٧، والحارثي ٤/ ٢٢٦، ٢٥٨، والفواكه اللواتي ٢/ ١٧٤، ومنتهى الإرادات ٢/ ٣٢٣، ومطلب أولي النبي ٣/ ٥٠٤، ٥١٨. (٢) البدائع ٦/ ٧١، والسنوسي ٣/ ٤٢١، والمهذب ١/ ٣٦٧، وشرح منتهى الإرادات ٥٣/ ٤٥٣.

بأسا، وروي عن علي رضي الله عنه أنه سئل عن مثل هذا فلم يره بأسا.^(١)

تحقق الأمن بالنسبة للمحرم

١٧ - كان الحرم موضع أمن لأهله ومن لجأ إليه، وكان هذا معروفا في الجاهلية واستمر في الإسلام. قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ اجْعَلْ هَذَا بَلَدًا آمِنًا﴾،^(٢) وقال رسول الله ﷺ يوم فتح مكة:

«إن هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام بحرمه الله تعالى إلى يوم القيامة، وإنه لم يحل القتال فيه لأحد قبلي، ولم يحل لي إلا ساعة من نهار، فهو حرام بحرمه الله تعالى إلى يوم القيامة. لا يعضد شوكة، ولا ينفر صيده، ولا يلتقط لقطته إلا من عرفها، ولا يختلى خلاه، فقال العباس: يا رسول الله إلا الإذخر فإنه ليقينهم ويبيتهم، فقال ﷺ: إلا الإذخر»^(٣)

ولاستيفاء باقي أحكام الحرم، وتفصيله (ر):
(حرم).

تحقق الأمن لغير المسلمين:

١٨ - من المقرر أن حكم الإسلام بالنسبة للمسلمين في الدنيا هو عصمة النفس والمال، لقول

وإن كان بدون شرط فهو جائز باتفاق، لأنه من حسن القضاء، وقد روي أن رسول الله ﷺ استلف من رجل بكرا، فقدمت عليه إبل من إبل الصدقة، فأمر أبا رافع أن يقضي الرجل بكرة، فرجع إليه أبو رافع، فقال: لم أجد فيها إلا خيارا رباعيا فقال: أعطه إياه، إن خيار الناس أحسنهم قضاء»^(٤) وروي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه «كان يستقرض بالمدينة ويرد بالكوفة» وذلك بدون شرط.^(٥)

والصحيح عند الجنبلة أنه جائز ولو بشرط، لأنه مصلحة للمقرض والمقرض من غير ضرر بواحد منهما، والشرع لا يرد بتحريم المصالح التي لا مضرة فيها بل بمشروعيتها، ولأن هذا ليس بمنصوص على تحريمه، ولا في معنى المنصوص، فوجب بقاؤه على الإباحة. وذكر القاضي: أن للوصي قرض مال البيتيم في بلد أخرى ليربح خطر الطريق. وقال عطاء: كان ابن الزبير رضي الله عنهما يأخذ من قوم بمكة دراهم، ثم يكتب لهم بها إلى أخيه مصعب بالعراق، فيأخذونها منه، فستل عن ذلك ابن عباس رضي الله عنهما فلم يره

(١) حديث: «إن خيار الناس أحسنهم قضاء». أخرجه مسلم (٣/ ١٢٢٤ ط عيسى الحلبي).

(٢) الأثر عن ابن عباس رضي الله عنهما يدل عليه ما أخرجه ابن أبي شيبة وعبد الرزاق والبيهقي من أن ابن عباس وابن الزبير رضي الله عنهما كانا لا يريان بأسا أن يؤخذ المال بأرض الحجاز ويعطى بأرض العراق، أو يؤخذ بأرض العراق ويعطى بأرض الحجاز. (مصنف ابن أبي شيبة ٦/ ٢٧٧ ط الهند، ومصنف عبد الرزاق ٨/ ٤٠ تنشر المجلس العلمي، والسنن الكبرى للبيهقي ٥/ ٣٥٢ ط دائرة المعارف الحثائية).

(١) البدائع ٧/ ٣٩٥، ومنع الجليل ٣/ ٥٠، والمهذب ١/ ٣١١، والمغني ٤/ ٣٥٤، ٣٥٦

(٢) سورة البقرة / ٣٥

(٣) حديث: «إن هذا البلد حرّمه الله يوم خلق السموات والأرض، فهو حرام...» أخرجه البخاري ومسلم (فتح الباري ٦/ ٢٨٣ ط السلفية، وصحيح مسلم ٢/ ٩٨٦ - ٩٨٧ ط عيسى الحلبي).

والأصل فيه قوله تعالى: ﴿قاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ولا يحرّمون ما حرم الله ورسوله ولا يدينون دين الحق من الذين أوتوا الكتاب حتى يئطوا الجزية عن يد وهم صاغرون﴾. (١)

هذا مع اختلاف الفقهاء في غير أهل الكتاب، هل تقبل منهم الجزية ويقرون على حالهم أم لا يقبل منهم إلا الإسلام، فإن لم يسلموا قتلوا. والقسم الثاني من الأمان:

هو الأمان الذي يصدر من أحد المسلمين لعدد محصور من الكفار، ويدل عليه حديث: «المؤمنون تنكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسمى بدمتهم أذانهم». (٢) وأخبار أخرى، وينظر تفصيل ذلك كله في (أمان، وذمة، ومعاهدة).

أمة

انظر: رق .

(١) سورة التوبة / ٢٩، وانظر: بدائع الصنائع ٧/ ١٠٥، ١٠٧، ١٠٩ - ١١١، ومنع الجليل ١/ ٧٥٦، ٧٦٥، ٧٦٦، والمهذب ٢/ ٢٥٤، ٢٦٠، ٢٦٢، ونهاية المحاج ٨/ ١٠٠، ١٠٢، والمسنن ٨/ ٤٥٩، ٤٦٣، ٥٣٥، وشرح منتهى الإرادات ١٢٢/ ٢ - ١٣٠.

(٢) حديث: «المؤمنون تنكافأ دماؤهم...» أخرجه أبو داود وحسنه الحافظ ابن حجر في الفتح. (صون للمعبود ٤/ ٣٠٣، ٣٠٤ ط الهند، وفتح الباري ١٢/ ٢٦١ ط السلفية، وشرح السنة للبيهقي ١٧٢/ ١٠).

النبي ﷺ: «أمسرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله فإذا قالوا لا إله إلا الله عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها، وحسابهم على الله». (١)

وهذا يتقرر الأمن للمسلم في نفسه وماله. أما غير المسلم فإنه يتحقق له الأمن بتأمين المسلمين له وإعطائه الأمان، لأن حكم الأمان هو ثبوت الأمن للكفرة عن القتل والسي والاستغنام، فيحرم على المسلمين قتل رجالهم وسي نسائهم وذراريهم واستغنام أموالهم.

والأصل في إعطاء الأمان للكفار قوله تعالى: ﴿وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله، ثم أبلغه مأمنه﴾. (٢)

١٩ - والأمان قسيان: الأول: أمان يعقده الإمام أو نائبه، وهو نوعان: مؤقت، وهو ما يسمى بالهدنة وبالمعاهدة وبالموادعة - وهو عقد الإمام أو نائبه على ترك القتال مدة معلومة - مع اختلاف الفقهاء في مقدار مدة الموادعة.

وقد روي أن رسول الله ﷺ وادع أهل مكة عام الحديبية على أن توضع الحرب بين الفريقين عشر سنين.

والنوع الثاني: الأمان المؤبد، وهو ما يسمى عقد الذمة، وهو إقرار بعض الكفار على كفرهم بشرط بذل الجزية والتزام أحكام الإسلام.

(١) حديث: «أمسرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله...» أخرجه مسلم من حديث جابر رضي الله عنه مرفوعاً (صحيح مسلم ١/ ٥٣ ط عيسى الحلي).

(٢) سورة التوبة / ٦

د - التربص : وهو بمعنى الانتظار .
ومدة الإمهال تارة تكون مقدرة كإمهال المولي ،
وتارة تكون غير مقدرة ، وقد يختلف ذلك عند
بعض الفقهاء عن البعض الآخر .^(١)

إمهال

التعريف :

١ - الإمهال لغة : الإنظار وتأخير الطلب ،^(١) وعند
الفقهاء يستعمل كذلك بمعنى : الإنظار
والتأجيل .^(٢)
والإمهال ينافي التعجيل .^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الإعذار : وهو سؤال الحاكم من توجه عليه
موجب الحكم : هل له ما يسقطه ؟^(٤) وينظر
مصطلح : (إعذار) .

ب - التجنيم : هو تأجيل العوض بأجلين
فصاعدا .^(٥)

ج - التلوم : وهو التمكنك والتمهل والتصبر ،
ومنه أن يتصبر الحاكم مثلاً للزوج مدة قبل التطبيق
عليه للإعسار .^(٦)

الحكم الإجمالي :

٣ - يجب إنظار من ثبت إعساره عند الأئمة الأربعة
إلى وقت اليسار ، ولا يجبس ،^(٧) لقول الله سبحانه
﴿وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة﴾ .^(٨)
والعنين يضرب له القاضي سنة عند الجمهور ،
«كما فعل عمر رضي الله عنه» رواه الشافعي
وغيره ، فقد يكون تعذر الجماع لعارض حرارة
فيزول في الشتاء ، أو برودة فيزول في الصيف ، أو
ببوسة فتزول في الربيع ، أو طوبية فتزول في
الخريف ، فإذا مضت السنة ولم يبطأ ، علمنا أنه عجز
خلقي .^(٩) (ر : عنين) .
٤ - وأجل المولي أربعة أشهر ،^(١٠) لقول الله سبحانه
﴿للذين يؤلون من نسائهم تربص أربعة أشهر فإن
فأوا فإن الله غفور رحيم﴾ .^(١١) (ر : إيلاء) .

(١) الصباح للنير مادة (ربص)

(٢) المحلى على النباه ٣/ ٢٧٨ .

(٣) الفتاوى الهندية ٥/ ٦٣ ط بولاق ، والفاكه الدواني ٢/ ٣٢٢ ،
والفروق للفراني ٢/ ١٠ ، وصاية المحتاج ٤/ ٣٢٣ ط مصطفى
الحلي ، والمغني ٤/ ٤٩٧ ط الرياض .

(٤) سورة البقرة/ ١٨٠

(٥) فتح القدير ٤/ ١٢٨ ، ومغني المحتاج ٣/ ٢٠٥ ، والروض المربع
٢/ ٢٧٩ ط السلفية ، والحرشي ٤/ ٢٣٨ نشر دار صادر .

(٦) المحرشي ٤/ ٩٠ ، ٩١ ، ومغني المحتاج ٣/ ٣٤٨ ، والروض
المربع ص ٣٠٩ ، والكاظمي ٢/ ٥٦٥ نشر الرياض .

(٧) سورة البقرة/ ٢٢٦

(١) الصباح المنير (مهل)

(٢) طلبية الطلبة ص ٥٠ نشر مكتبة المتنبي بغداد ، ومغني المحتاج
٣/ ٢٤٨ ط مصطفى الحلي .

(٣) الفروق لأبي هلال العسكري ص ١٩٤

(٤) الفروق لأبي هلال العسكري ص ١٩٦ ، وخواهر الإكليل
٢٢٧/ ٢

(٥) كشف القناع ٤/ ٥٣٩ نشر مكتبة النصر الحديثة .

(٦) البهجة شرح التنفة ١/ ٥٩ ط مصطفى الحلي ، والدسوقي
٥١٩/ ٢

أموال

انظر : مال

أموال الحريين

انظر : أنفال

أمير

انظر : إمارة

أمين

انظر : أمانة

إناء

انظر : أنية

٥ - وفي القضاء لو استمهل المدعي لإحضار بيئته، فإن أغلب الفقهاء على أنه يمهل، وهل هذا الإمهال واجب أو مستحب، خلاف بين الفقهاء. وقدر بعضهم مدة الإمهال ثلاثة أيام، وبعضهم جعلها إلى اجتهد القاضي. ^(١) وانظر للتفصيل مصطلح (قضاء).

وفي الإمهال لعذر، وفي منعه عند طلب الخصم، ^(٢) يراجع (قضاء، ودعوى). والإمهال يمتنع فيما تشرط فيه الفورية، كاستمهال من طلق إحدى زوجتيه: لتعين المطلقة منها، ^(٣) واستمهال المشتري رد المبيع بالعيب، والشفع في طلب الشفعة، وغير ذلك من الأمور التي تشرط فيها الفورية.

مواطن البحث :

٦ - من المواطن التي يذكر فيها الإمهال : مباحث الكفالة، فيمهل الكفيل لإحضار المكفول عنه من مسافة القصر فما دونها. ^(٤) ومنها : النفقة، فيمهل الزوج لإحضار ماله الذي في مسافة القصر. ^(٥) وفي الصداق تمهل الزوجة للدخول، وكذا يمهل الزوج لوجود بعض الأعذار كالتنظيف ونحوه. ^(٦)

(١) تكملة فتح القدير ٧/ ١٨٠، ١٨١ نشر دار المعرفة، وتبصرة الحككام ١/ ١٥٩ ط التجارية، ومعني المحتاج ٤/ ٤٦٧، والبحري على الخطيب ٤/ ٣٤٧ ط مصطفى الحلبي، والمغني ١٢/ ١٢٣، ١٢٤ ط المنار الأولى.

(٢) البحري على الخطيب ٤/ ٣٤٧

(٣) حاشية عميرة على شرح المحلى ٣/ ٣٤٥

(٤) نهاية المحتاج ٤/ ٤٣٦، والقلوبي ٢/ ٣٢٨، ٣٢٩

(٥) القلوبي ٤/ ٨٢

(٦) القلوبي ٣/ ٢٧٨

بمعنى نحر نفسه أي : قتلها . ولم يستعمله الفقهاء بهذا المعنى . لكنهم عبروا عنه بقتل الإنسان نفسه .^(١)

وفي حديث أبي هريرة : « أن رجلاً قَاتَلَ في سبيل الله أشدَّ القتال ، فقال النبي ﷺ : إنه من أهل النار ، فينبأ هو على ذلك إذ وَجَدَ الرجلُ أَلَمَ الجرح ، فأهوى بيده إلى كنانته ، فانتزع منها سهماً فانتحر بها . »

وفي الحديث نفسه : « انتحر فلان فقتل نفسه » رواه البخاري .^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - النحر ، والذبح :

٢ - النحر عند الفقهاء هو : فري الأوداج وقطع كل الحلقوم ، وعمله من أسفل الحلقوم . ويطلق الانتحار على قتل الإنسان نفسه بأي وسيلة كانت . ولهذا ذكروا أحكامه باسم (قتل الشخص نفسه) .^(٣)

بِمَ يتحقق الانتحار :

٣ - الانتحار نوع من القتل فيتحقق بوسائل مختلفة . ويتنوع بأنواع متعددة كالقتل ، فإذا كان إزهاق الشخص نفسه بإتيان فعل منهي عنه ، كاستعمال السيف أو الرمح أو البندقية أو

إنابة

انظر : نيابة - توبة

إنبات

انظر : بلوغ

أنبياء

انظر : نبي

انتباز

انظر : أشربة

انتحار

التعريف :

١ - الانتحار في اللغة مصدر : انتحر الرجل ،

(١) لسان العرب وناج العروس مادة : (نحر) .

(٢) حديث أبي هريرة : « أن رجلاً قاتل في سبيل الله . . . » أخرجه

البخاري (فتح الباري ١١/٩٨ ط السلفية) .

(٣) البدائع ٥/٤١ ، والمغني ١١/٤٢ ، والشرح الصغير ٢/١٥٤ ،

ونهاية المحتاج ٨/١٠٥ ، ١١١

متلفها عند جميع أهل العلم. ^(١) لأن الأكل للغذاء والشرب لدفع العطش فرض بمقدار ما يدفع الهلاك، فإن ترك الأكل والشرب حتى هلك فقد انتحر، لأن فيه إلقاء النفس إلى التهلكة المنهي عنه في حكم التنزيل. ^(٢)

وإذا اضطر الإنسان للأكل أو الشرب من المحرم كالهيئة والخنزير والخمر حتى ظن الهلاك جوعاً لزمه الأكل والشرب، فإذا امتنع حتى مات صار قاتلاً نفسه، بمنزلة من ترك أكل الخبز وشرب الماء في حال الإمكان، لأن تاركه ساعٍ في إهلاك نفسه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾. ^(٣) وكذلك حكم الإكراه على أكل المحرم، فلا يباح للمكره الامتناع من أكل الميتة أو اللحم أو الخنزير في حالة الإكراه، لأن هذه الأشياء مما يباح عند الاضطرار لقوله تعالى: ﴿إِلَّا مَا اضْطُرَرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ ^(٤) والاستثناء من التحريم إباحة، وقد تحقق الاضطرار بالإكراه، ولو امتنع عنه حتى قتل يؤاخذ به ويعد منتحراً، لأنه بالامتناع عنه صار ملقياً نفسه إلى التهلكة. ^(٥)

ثانياً: ترك الحركة عند القدرة :

٦ - من ألقي في ماء جار أو راكد لا يعد مغرقاً، كمنبسط يمكنه الخلاص منه عادة، فمكث فيه

أكل السم أو إلقاء نفسه من شاهق أو في النار ليحترق أو في الماء ليغرق وغير ذلك من الوسائل، فهو انتحار بطريق الإيجاب.

وإذا كان الإزهاق بالامتناع عن السواجب، كالامتناع من الأكل والشرب وترك علاج الجرح المشوق برئته بها فيه من خلاف سيأتي، أو عدم الحركة في الماء أو في النار أو عدم التخلص من السبع الذي يمكن النجاة منه، فهو انتحار بطريق السلب. ^(١)

٤ - ويقسم الانتحار بحسب إرادة المنتحر إلى نوعين: الانتحار عمداً والانتحار خطأ.

فإذا ارتكب الشخص عملاً حصل منه قتل نفسه، وأراد النتيجة الحاصلة من العمل، يعتبر القتل انتحاراً عمداً. كرمي نفسه بقصد القتل مثلاً.

وإذا أراد صيداً أو قتل العدو فأصاب نفسه، ومات، يعتبر انتحاراً خطأ. وستأتي أحكامها قريباً.

ويمكن أن يحصل الانتحار بطريق يعتبر شبه العمد عند غير المالكية، كقتل الإنسان نفسه بها لا يقتل غالباً، كالسوط والعصا. ر: (قتل).

أمثلة من الانتحار بطريق السلب:

أولاً: الامتناع من المباح :

٥ - من امتنع من المباح حتى مات كان قاتلاً نفسه،

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/١٤٨

(٢) ابن عابدين ٥/٢١٥

(٣) سورة النساء / ٢٩

(٤) سورة الأنعام / ١١٩

(٥) البدائع ٧/١٧٦، وأحكام القرآن للجصاص ١/١٤٩،

ومواهب الجليل ٣/٢٣٣، وأسنن الطالب ١/٥٧٠، والمغني

٧٤/١١

(١) أحكام القرآن للجصاص ١/١٤٩، ونهاية المحتاج ٧/٢٤٣،

ومواهب الجليل ٣/٢٣٣، والمغني ٣٧٦/٩

لو ترك المجني عليه عصب العرق، فإنه يعتبر قد قتل نفسه، حتى لا يسأل جاحره عن القتل عند الشافعية. ^(١) وصرح الحنابلة بخلافه، وقالوا: إن ترك شد الفصاد مع إمكانه لا يسقط الضمان، كما لو جرح فترك مداواة جرحه. ^(٢)

ومع تصريح الحنفية بأن ترك العلاج لا يعتبر عصياناً، لأن البرء غير موثوق به، قالوا: إن ضرب رجلاً بإبرة في غير المقتل عمداً فمات، لا قود فيه ^(٣) فقد فصلوا بين الجرح المهلك وغير المهلك كالشافعية، فيفهم منه أن ترك الجرح اليسير لنزف الدم حتى الموت يشبه الانتحار. ولم نثر على نص للملكية في هذه المسألة.

حكمه التكليفي :

٨ - الانتحار حرام بالاتفاق، ويعتبر من أكبر الكبائر بعد الشرك بالله. قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ ^(٤) وقال: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ ^(٥) وقد قرر الفقهاء أن المنتحر أعظم وزراً من قاتل غيره، وهو فاسق وباغ على نفسه، حتى قال بعضهم: لا يغسل ولا يصلى عليه كالبغاة، وقيل: لا تقبل تربته تغليظاً عليه. ^(٦) كما أن ظاهر بعض الأحاديث يدل على خلوده

مضطجعاً مثلاً مختاراً لذلك حتى هلك، يعتبر منتحراً وقتلاً لنفسه، ولذلك لا قود ولا دية على الذي ألقاه في الماء عند عامة العلماء، لأن هذا الفعل لم يقتله، وإنما حصل الموت بلبثه فيه، وهو فعل لنفسه، فلم يضمته غيره. كذلك إن تركه في نار يمكنه الخلاص منها لقلتها، أو لكونه في طرف منها يمكنه الخروج بأدنى حركة، فلم يخرج حتى مات.

وفي وجهه عند الحنابلة: لو تركه في نار يمكنه التخلص منها فلم يخرج يضمن، لأنه جان بالإلقاء المفضي إلى الموت. وفارق الماء، لأنه غير مهلك بنفسه، ولهذا يدخله الناس للسباحة، أما النار فيسرها يهلك، ولأن النار لها حرارة شديدة، فربما أزعجته حرارتها عن معرفة ما يتخلص به، أو أذهبت عقله بألمها وروعها. ^(٧)

ثالثاً : ترك العلاج والتداوي :

٧ - الامتناع من التداوي في حالة المرض لا يعتبر انتحاراً عند عامة الفقهاء، فمن كان مريضاً وامتنع من العلاج حتى مات، لا يعتبر عاصياً، إذ لا يتحقق بأنه يشفيه.

كذلك لو ترك المجروح علاج جرح مهلك فمات لا يعتبر منتحراً، بحيث يجب القصاص على جاحره، إذ البرء غير موثوق به وإن عالج. ^(٨) أما إذا كان الجرح بسيطاً والعلاج موثقاً به، كما

(١) نهاية المحتاج ٢٤٣/٧

(٢) المغني ٣٢٦/٩

(٣) ابن عابدين ٢١٥/٥، والفتاوى الهندية ٥/٦

(٤) سورة الأنعام ١٥١

(٥) سورة النساء ٢٩

(٦) ابن عابدين ٥٨٤/١، والقبلي مع حاشية عمدة ٣٤٨/١

(٧) المغني ٣٤٩، والمغني ٤١٨/٢، والزاوج لابن حجر الهيتمي ٩٦/٢

(١) الفتاوى الهندية ٥/٦، وشرح منتهى الإرادات ٣/٢٦٩، ونهاية

المحتاج ٢٤٣/٧، والمغني ٣٢٦/٩، والوجيز للفرزلي ١٢٢/٢

(٢) ابن عابدين ٢١٥/٥، ونهاية المحتاج ٢٤٣/٧، والمغني

٣٢٦/٩

وصبر حتى يقتل، لأنه ابتلي ببليتين فيختار ما هو الأهلون في زعمه، وهذا هو مذهب الشافعية. وعند صاحبين من الحنفية يصبر ولا يفعل ذلك، لأن مباشرة الفعل سعي في إهلاك نفسه فيصبر تحاميا عنه.^(١)

أما إذا ظن السلامة في الانتقال من سبب إلى سبب آخر للموت، أوجبا طول الحياة ولومع موت أشد وأصعب من الموت المعجل، فقد صرح المالكية بوجوبه، لأن حفظ النفس واجب ما أمكن، وصبر الحنابلة بأنه هو الأولى، مما يدل على عدم الوجوب.^(٢)

١٠ - ومن أمثلة الانتقال من سبب موت إلى سبب موت آخر ما ذكروا من أنه لو تبع بسيف ونحوه عيضا هاربا منه فرمى نفسه بهاء أو نار من سطح فمات، فلا ضمان عليه في قول عند الشافعية، وهو قياس مذهب الحنفية، لمباشرة إهلاك نفسه عمدا، كما لو أكره إنسانا على أن يقتل نفسه فقتلها. فكأنه يشبه الانتحار عندهم. والقول الآخر عند الشافعية أن عليه نصف الدية.

أما لو وقع بشيء مما ذكر جاهلا به، لعمى أو ظلمة مثلا أو تغطية بشر، أو أجهأ إلى السبع بمضيق ضمن من تبعه، لأنه لم يقصد إهلاك نفسه وقد أجهأ التابع إلى الهرب المضى للهلاك. وكذا لو انخفض به سقف في هربه في الأصح.^(٣)

وقال الحنابلة: إذا طلب إنسانا بسيف مشهور فهرب منه، قتل في هربه ضمنه، سواء أكان من

في النار. منها قوله ﷺ «من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم يتردى فيها خالدا مخلدا فيها أبدا»^(١)

وهناك حالات خاصة تشبه الانتحار، لكنه لا عقاب على مرتكبها، ولا يائمه فاعلها، لأنها ليست انتحارا في الواقع كالآتي:

أولا: الانتقال من سبب موت إلى آخر:

٩ - إذا وقع حريق في سفينة، وعلم أنه لو ظل فيها احترق، ولو وقع في الماء غرق. فالجمهور (المالكية والحنابلة والشافعية، وهو قول أبي حنيفة) على أن له أن يختار أيهما شاء. فإذا رمى نفسه في الماء ومات جاز، ولا يعتبر ذلك انتحارا محرما إذا استوى الأمران.

وقال صاحبان من الحنفية، وهو رواية عن أحمد: أنه يلزمه المقام والصبر، لأنه إذا رمى نفسه في الماء كان موته بفعله، وإن أقام فموته بفعل غيره.^(٢)

كذلك جاز له الانتقال من سبب موت إلى سبب موت آخر، إذا كان في السبب الذي ينتقل إليه نوع خفة مع التأكد من القتل فيهما عند أبي حنيفة، قال الزيلعي: ولو قال له: لتلقين نفسك في النار أو من الجبل، أو لأقتلنك، وكان الإلقاء بحيث لا ينجو منه، ولكن فيه نوع خفة، فله الخيار إن شاء فعل ذلك، وإن شاء لم يفعل

(١) حديث: من تردى من جبل فقتل نفسه... أخرجه البخاري (الفتح ٢٤٧/١٠ - ط السلفية) ومسلم (١٠٣/١) - ط ١٠٤ ط الحلبي.

(٢) المشي ٥٥٤/١٠، والشرح الكبير ١٨٤/٢، والغليوي ٢١٠/٤، والزيلعي ١٩٠/٥

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ١٩٠/٥، والغليوي ٤١٠/٤

(٢) الحرشي ١٢١/٣، والغليوي ٥٥٤/١٠

(٣) نهاية المحتاج ٣٣٣/٧

وقيده بعضهم بأن يكون قد غلب على ظنه أن سيقتل من حمل عليه وينجو، وكذلك لو علم وغلب على ظنه أنه يقتل، لكن سينكي نكابة أوسيبلي أو يؤثر أثرا ينتفع به المسلمون.^(١)

ولا يعتبر هذا إلقاء النفس إلى التهلكة المنهي عنه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(٢) لأن معنى التهلكة - كما فسرها أكثر المفسرين - هو الإقامة في الأموال وإصلاحها وترك الجهاد، لما روى الترمذي عن أسلم أبي عمران حكاية عن غزو القسطنطينية أنه «حمل رجل من المسلمين على صف الروم حتى دخل فيهم، فصاح الناس، وقالوا: سبحان الله، يلقي بيديه إلى التهلكة، فقام أبو أيوب الأنصاري فقال: يا أيها الناس، إنكم تتأولون هذه الآية هذا التأويل، وإنما أنزلت هذه الآية فينا معاشر الأنصار لما أعز الله الإسلام وكثر ناصروه، فقال بعضنا لبعض سرا دون رسول الله ﷺ: إن أموالنا قد ضاعت، وإن الله قد أعز الإسلام وكثر ناصروه، فلو أقمنا في أموالنا فأصلحنا ما ضاع منها، فأنزل على نبيه ﷺ يرد على ما قلنا ﴿وَأَنْفَقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ فكانت التهلكة الإقامة على الأموال وإصلاحها وتركنا الغزو».^(٣)

الشاهق، أم انخسف به سقف أم خر في بئر، أم لقيه سبع، أم غرق في ماء، أم احترق بنار. وسواء أكان المطلوب صغيرا أم كبيرا، أعمى أم بصيرا، عاقلا أم مجنونا.^(١)

وفصل المالكية في الموضوع فقالوا: من أشار إلى رجل بسيف، وكانت بينهما عداوة، فتبادى بالإشارة إليه وهو يهرب منه، فطلبه حتى مات فعليه القصاص بدون القسامة إذا كان الموت بدون السقوط، وإذا سقط ومات فعليه القصاص مع القسامة.

أما إذا كان بدون عداوة فلا قصاص، وفيه الدية على العاقلة.^(٢)

ثانيا: هجوم الواحد على صف العدو:

١١ - اختلف الفقهاء في جواز هجوم رجل من المسلمين وحده على جيش العدو، مع التيقن بأنه سيقتل.

فذهب المالكية إلى جواز إقدام الرجل المسلم على الكثير من الكفار، إن كان قصده إعلاء كلمة الله، وكان فيه قوة وظن تأثيره فيهم، ولو علم ذهاب نفسه، فلا يعتبر ذلك انتحارا.^(٣) وقيل إذا طلب الشهادة، وخلصت النية فليحمل، لأن مقصوده واحد من الأعداء، وذلك بَيِّن في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مِنْ يُشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ﴾.^(٤)

(١) تفسير القرطبي ٣٦٧/٢

(٢) سورة البقرة / ١٩٥

(٣) الأثر من أسلم أبي عمران أخرجه الترمذي (تحفة الأحوذني

٣١١ / ٨ - ٣١٢ ط السلفية) والحاكم (المستدرک ٢ / ٢٧٥ ط

دائرة المعارف العشائية) وصححه، ووافقه الذهبي.

(١) المغني ٥٧٧/٩

(٢) مواهب الجليل ٢٤١ / ٦، وجواهر الإكليل ٢٥٧ / ٢

(٣) الشرح الكبير ١٨٣ / ٢

(٤) سورة البقرة / ٢٠٧

وانظر أيضا تفسير القرطبي ٣٦٣ / ٢

ثالثاً : الانتحار خوفاً لإشياء الأسرار :

١٢ - إذا خاف المسلم الأسر، وعنده أسرار هامة للمسلمين، ويتيقن أن العدو سوف يطلق على هذه الأسرار، ويحدث ضرراً بينا بصفوف المسلمين وبالتالي يقتل، فهل له أن يقتل نفسه ويتحرر أو يستسلم؟

لم نجد في جواز الانتحار خوفاً لإشياء الأسرار، ولا في عدم جوازه نصاً صريحاً في كتب الفقه.

إلا أن جمهور الفقهاء أجازوا قتال الكفار إذا ترسوا بالمسلمين ولو تأكدوا أن المسلمين سيقتلون معهم، بشرط أن يقصد بالرمي الكفار، ويتوقى المسلمين بقدر الإمكان، وقيد بعضهم بما إذا كانت الحرب قائمة، وعلمنا أننا لو كفنا عنهم ظفروا بنا أو عظمت نكايتهم فينا، وجعلوا هذا من تطبيقات قاعدة: (يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام).

والمعروف أن الفقهاء لم يجوزوا إلقاء شخص في البحر لحفة ثقل السفينة المشرفة للغرق، لأجل نجاة ركبها مهما كثر عددهم، إلا ما نقل الدسوقي المالكي عن اللخمي من جواز ذلك بالقرعة.^(١)

(١) ابن عابدين ١٧٣/٥، وفتح القدير ٢٨٧/٤، والدسوقي ١٧٨/٢، ٢٧/٤، وبهاية المحتاج ٧٩/٧، ٦٣/٨، والمفتي مع الشرح الكبير ١٠/٣٦٣، ٥٠٥ فالذي يقتل نفسه خوفاً من إلقاء الأسرار، وهو متأكد من أن الكفار سيحصلون على الأسرار ويظفرون بالمسلمين، أو يعظمون نكايتهم فيهم قد يشبه هذه الحالة في موازنة الضررين، مع أن فيه قتل المسلم نفسه، وفي الترس قتله بواسطة الغير.

ومن جهة أخرى إذا رأينا احتمال نجاته بدون الأسر أو بعد الأسر، أو احتمال عدم نجاتهم من الحصول على هذه الأسرار جزمنا بعدم جواز قتله.

ونقل الرازي رواية عن الشافعي أن رسول الله ﷺ ذكر الجنة، فقال له رجل: «أرأيت إن قتلت في سبيل الله فأين أنا؟ قال: في الجنة، فألقى ثمرات في يديه ثم قاتل حتى قتل».^(١) كذلك قال ابن العربي: والصحيح عندي جوازه، لأن فيه أربعة أوجه:

الأول: طلب الشهادة.

الثاني: وجود النكاية.

الثالث: تجرئة المسلمين عليهم.

الرابع: ضعف نفوس الأعداء، ليروا أن هذا صنع واحد منهم فما ظنك بالجميع.^(٢)

وصرح الخفنية بأنه: إن علم أنه إذا حارب قتل، وإذا لم يحارب أسر لم يلزمه القتال، لكنه إذا قاتل حتى قتل جاز بشرط أن ينكي فيهم. أما إذا علم أنه لا ينكي فيهم فإنه لا يحل له أن يحمل عليهم، لأنه لا يحصل بحملته شيء من إعزاز الدين.^(٣)

كما نقل عن محمد بن الحسن أنه قال: لو حمل رجل واحد على ألف رجل من المشركين، وهو وحده، لم يكن بذلك بأس، إذا كان يطمع في نجاة أو نكاية في العدو.^(٤)

(١) التفسير الكبير لفخر الدين الرازي ١٥٠/٥، والقرطبي ٣٦٣/٢ وحديث: «أرأيت إن قتلت في سبيل الله...» أخرجه مسلم (٣/١٣٠٩ - ط الحلبي).

(٢) أحكام القرآن لابن العربي ١١٦/١

(٣) ابن عابدين ٢٢٢/٣

(٤) القرطبي ٢/٣٦٤، وربما يشبه هذه الحالة ليس الحزام الناصف وإلقاء نفسه أمام دبابات العدو للقضاء عليها مع علمه بأنه سيقتل.

أمر الشخص لغيره بقتله :

إذا قال الرجل لأخيه: اقتلني ، أو قال للقائل إن قتلتني أبرأتك ، أو قد وهبت لك دمي ، فقتله عمدا ، اختلف الفقهاء في ذلك على ثلاثة أقوال :

الأول :

١٣ - أن القتل في هذه الحال لا يعتبر انتحارا ، لكن لا يجب به القصاص ، وتجب الدية في مال القاتل . هذا هو المذهب عند الحنفية - ماعدا زفر - وإليه ذهب بعض الشافعية ، ورواه سحنون عن مالك ، ووصفه بأنه أظهر الأقوال ، لأن الإباحة لا تجري في النفوس ، وإنما سقط القصاص للشبهة باعتبار الإذن ، والشبهة لا تمنع وجوب المال ، فتجب الدية في مال القاتل لأنه عمدا ، والمأقولة لا تحمل دية العمدا .^(١)

وفصل الحنفية في وجوب الدية فقالوا : إن قتله بالسيف فلا قصاص ، لأن الإباحة لا تجري في النفس ، وسقط القصاص لشبهة الإذن ، وتجب الدية في ماله ، وإن قتله بمثل فلا قصاص لكنه تجب الدية على العاقلة .^(٢)

الثاني :

١٤ - أن القتل في هذه الحال قتل عمدا ، ولا يأخذ شيئا من أحكام الانتحار ، ولهذا يجب القصاص . وهذا قول عند المالكية حسنه ابن القاسم ، وهو قول عند الشافعية ، وإليه ذهب زفر من الحنفية ، لأن الأمر بالقتل لم يقدح في العصمة ، لأن عصمة

(١) مواهب الجليل ٢٣٥/٦ ، ٢٣٦ ، والزليمي ١٩٠/٥

(٢) ابن عابدين ٣٥٢/٥

النفوس مما لا تحتمل الإباحة بحال ، وإذنه لا يعتبر ، لأن القصاص لوارثه لا له ، ولأنه أسقط حقا قبل وجوبه .^(١)

الثالث :

١٥ - أن القتل في هذه الحال له حكم الانتحار ، فلا قصاص على من قتله ولا دية . وهذا مذهب الحنابلة ، وأظهر عند الشافعية ، وهو رواية عند الحنفية ، وصححه القدوري ، وهو رواية مرجوحة في مذهب مالك .

أما سقوط القصاص فللإذن له في القتل والجناية ، ولأن صيغة الأمر تورث شبهة ، والقصاص عقوبة مقدرة تسقط بالشبهة .

وأما سقوط الدية فلأن ضمان نفسه هو حق له فصار كإذنه بإتلاف ماله ، كما لو قال : اقتل دابتي ففعل فلا ضمان إجماعا ، فصح الأمر ، ولأن المورث أسقط الدية أيضا فلا تجب للورثة .

وإذا كان الأمر أو الأذن مجنوناً أو صغيراً فلا يسقط إذنه شيئا من القصاص ولا الدية ، لأنه لا اعتبار بإذنها .^(٢)

١٦ - لو قال : اقطع يدي ، فإن كان لمنع السراية كما إذا وقعت في يده أكلة فلا بأس بقطعه اتفاقا .

وإن كان لغير ذلك فلا يجل ، ولو قطع بإذنه فلم يمت من القطع فلا قصاص ولا دية على القاطع عند الجمهور ، لأن الأطراف يسلك بها مسلك

(١) ابن عابدين ٣٥٢/٥ ، والبدائع ٢٣٦/٧ ، والوجيز للغزالي ١٣٣/٢ ، والشرح الصغير ٣٣٦/٤ ، والشرح الكبير للدردير ٢٤٠/٤

(٢) شرح منتهى الإرادات ٢٧٥/٣ ، وكشاف القناع ٥١٨/٥ ، والزليمي ١٩٠/٥ ، والبدائع ٢٣٦/٧ ، وبناية المحتاج

٢٤٨/٧ ، ٢٩٦ ، ومواهب الجليل ٢٣٥/٦ ، ٢٣٦

قصاص ولا دية، ولأن العفو عن الشجة يكون عفواً عن القتل، فكذا الأمر بالشجة يكون أمراً بالقتل. ولأن الأصح ثبوت الدية للمموت ابتداءً، وقد أسقطها بإذنه^(١). وما تقدم عن المالكية يفيد ثبوت القصاص في هذه الحال إن لم يستمر على الإبراء.

أمر الإنسان غيره بأن يقتل نفسه :

١٨ - إذا أمر الإنسان غيره - أمراً لم يصل إلى درجة الإكراه - بقتل نفسه فقتل نفسه، فهو متحر عند جميع الفقهاء، ولا شيء على الأمر، لأن المأمور قتل نفسه باختياره، وقد قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٢) ومجرد الأمر لا يؤثر في الاختيار ولا في الرضى، ما لم يصل إلى درجة الإكراه التام الذي سيأتي بيانه.

الإكراه على الانتحار :

١٩ - الإكراه هو: حل المكره على أمر يكرهه. وهو نوعان: ملجئ وغير ملجئ.

فالملجئ: هو الإكراه الكامل، وهو أن يكره بها يخاف على نفسه أو على تلف عضو من أعضائه. وهذا النوع يعدل الرضى، ويوجب الإلجاء، ويفسد الاختيار.

وغير الملجئ: هو أن يكرهه بها لا يخاف على نفسه، ولا يوجب الإلجاء ولا يفسد الاختيار. والمراد هنا الإكراه الملجئ الذي يعدل الرضى

الأموال، فكانت قابلة للسقوط بالإباحة والإذن، كما لو قال له: أتلّف مالي فأتلفه^(٣).

وقال المالكية: إن قال له: أقطع يدي ولا شيء عليك، فله القصاص إن لم يستمر على الإبراء بعد القطع، ما لم يترام به القطع حتى مات منه، فلوليه القسامة والقصاص أو الدية^(٤).

١٧ - ولو أمره أن يشجه فشجه عمداً، ومات منها، فلا قصاص عليه عند الجمهور (الحنفية والشافعية والحنابلة).

واختلفوا في وجوب الدية على الجراح: فقال الحنابلة وأبو حنيفة وهرواية مرجوحة عند الشافعية: يجب على القاتل الدية، لأن العفو عن الشجة لا يكون عفواً عن القتل، فكذا الأمر بالشجة لا يكون أمراً بالقتل، وكان القياس وجوب القصاص، إلا أنه سقط لوجود الشبهة، فتجب الدية. ولأنه لما مات تبين أن الفعل وقع قتلاً، والمأمور به هو القطع لا القتل.

أما لو عفا عن الجناية أو عن القطع وما يحدث منه فهو عفو عن النفس^(٥).

وقال الشافعي في الراجح، وهو ما ذهب إليه صاحبان من الحنفية: إن سرى القطع المأذون به إلى النفس فهدر، لأن القتل الحاصل من القطع والشجة المأذون فيها يشبه الانتحار، فلا يجب فيه

(١) البدائع ٢٣٦/٧، وابن عابدين ٣٥٢/٥، ٣٦١، ونهاية المحتاج ٢٩٦/٧، وسواهب الجليل ٢٣٦/٦، وشرح منتهى الإرادات ٣/٧٥.

(٢) ابن عابدين ٣٥٢/٥، والشرح الكبير للدردير ٢٤٠/٤، ونهاية المحتاج ٢٩٦/٧، والمغني ٩/٩٦٩.

(٣) ابن عابدين ٣٦١/٥، والشرح الكبير للدردير ٢٤٠/٤، ونهاية المحتاج ٢٩٦/٧، والمغني ٩/٤٦٩ - ٤٧٠.

(٤) نهاية المحتاج ٢٩٦/٧، والبدائع ٢٣٧/٧.

(٥) سورة النساء / ٢٩.

ويفسد الاختيار.^(١)

٢٠ - إذا أكره إنسان غيره إكراهها ملجئاً ليقتل المكروه، بأن قال له: اقتلني وإلا قتلتك، فقتله فهو في حكم الانتحار، حتى لا يجب على القاتل القصاص ولا الدية عند الجمهور (الحنفية والحنابلة، وهو الأظهر عند الشافعية) لأن المكروه (يفتح الرأى) كالألة بيد المكروه في الإكراه التام (الملجئ) فينسب الفعل إلى المكروه وهو المقتول، فصار كأنه قتل نفسه، كما استدلل به الحنفية، ولأن إذن المكلف يسقط الدية والقصاص معاً كما قال الشافعية، فكيف إذا اشتد الأمر إلى درجة الإكراه الملجئ؟

وفي قول عند الشافعية: تجب الدية على المكروه، لأن القتل لا يساح بالإذن، إلا أنه شبهة تسقط القصاص.^(٢) ولم نعثر للملكية على نص في الموضوع، وقد سبق رأيهم بوجوب القصاص على القاتل إذا أمره المقتول بالقتل.

٢١ - إذا أكره شخص غيره إكراهها ملجئاً ليقتل الغير نفسه، بأن قال له: اقتل نفسك وإلا قتلتك، فليس له أن يقتل نفسه، وإلا يعد منتحراً وأثماً، لأن المكروه عليه لا يختلف عن المكروه به، فكلاهما قتل، فلأن يقتله المكروه أولى من أن يقتل هو نفسه. ولأنه يمكن أن ينجم عن القتل تراجع المكروه، أو بتغير الحالة بأسباب أخرى، فليس له أن ينتحر

ويقتل نفسه.

ويتفرع على هذا أنه إذا قتل نفسه فلا قصاص على المكروه في الأظهر عند الشافعية، لانتهاء كونه إكراهاً حقيقة، لاتحاد المأمور به والخوف به، فكأنه اختار القتل كما علله الشافعية، لكنه يجب على الأمر نصف الدية، بناء على أن المكروه شريك، وسقط عنه القصاص للشبهة بسبب مباشرة المكروه قتل نفسه.^(٣)

وقال الحنابلة، وهو قول عند الشافعية: يجب القصاص على المكروه، إذا قتل المكروه نفسه، كما لو أكرهه على قتل غيره.^(٤)

ولو أكرهه على قتل نفسه بما يتضمن تعذيباً شديداً كإحراق أو تمثيل إن لم يقتل نفسه، كان إكراهها كما جرى عليه البزاز، ومال إليه الرافعي من علماء الشافعية، وإن نازع فيه البلقيني.^(٥)

وفصل الحنفية في الموضوع فقالوا: لو قال لثلاثين نفسك في النار أو من رأس الجبل أو ألق نفسك بالسيف، فألقى نفسه من الجبل، فعند أبي حنيفة تجب الدية على عاقلة المكروه، لأنه لو باشر بنفسه لا يجب عليه القصاص عنده، لأنه قتل بالثقل، فكذا إذا أكره عليه. وعند أبي يوسف تجب الدية على المكروه في ماله، وعند محمد يجب القصاص، لأنه كالقتل بالسيف عنده. أما إذا ألقى نفسه في النار فاحترق، فيجب القصاص على المكروه عند أبي حنيفة أيضاً.^(٦)

(١) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ١٨١/٥، والبدائع ١٧٥/٧،

وأسنى المطالب ٢٨٢/٣، ومواهب الجليل ٤٥/٤، والمغني لابن قدامة ٢٦٠/٨

(٢) الموجز للفرزالي ١٤٣/٢، ومباهج المحتاج ٢٤٨/٧، ٢٩٦،

وشرح منتهى الإرادات ٢٧٥/٣، والبدائع ١٧٩/٧

(١) بداية المحتاج ٢٤٧/٧

(٢) كشاف الفتاوى ٥١٨/٥، وبهاية المحتاج ٢٤٧/٧

(٣) بداية المحتاج ٢٤٧/٧

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ١٩٠/٥

عمدا، ومات منها، يقتص من الشريك العامد في وجه عند الخنابلة، وهو الأظهر عند الشافعية، وقول عند المالكية بشرط القسامة، لأنه قتل عمد متمحض، فوجب القصاص على الشريك فيه كشريك الأب. (١)

وقال الحنفية، وهو قول عند المالكية، ومقابل الأظهر عند الشافعية، ووجه عند الخنابلة: لا قصاص على شريك قاتل نفسه، وإن كان جرحا عمدا، لأنه أخف من شريك المخطيء، كما يقول الشافعية، ولأنه شارك من لا يجب عليه القصاص، فلم يلزمه القصاص، كشريك المخطيء، ولأنه قتل تركب من موجب وغير موجب، كما استدل به الحنفية.

وإذا لم يجب القصاص فعلى الجراح نصف الدية في ماله، ولا يشترط القسامة في وجوب نصف الدية عند المالكية، لكنهم أضافوا: أن الجراح يضرب مائة ويحبس عاما كذلك. (٢)

٢٣ - والمعلوم أن الدية تقسم على من اشترك في القتل، وعلى الأفعال التي تؤدي إلى القتل، فإذا حصل القتل بفعل نفسه وبفعل الشريك ولم نقل بوجوب القصاص، يجب على الشريك نصف الدية، وهذا صرح الحنفية بأنه إن مات شخص بفعل نفسه وفعل زيد وأسد وحية ضمن زيد ثلث الدية، لأن فعل الأسد والحية جنس واحد، وهو

هذا، ولم نجد في المسألة نصا عند المالكية، وانظر (إكراه).

اشترك المتحرر مع غيره :

٢٢ - اختلف الفقهاء فيمن جرح نفسه، ثم جرحه غيره فمات منها، فهل يعتبر انتحارا؟ وهل يجب على المشارك له قصاص أو دية؟ يختلف الحكم عندهم بحسب الصور:

أ - فلوجرح نفسه عمدا أو خطأ، كأن أراد ضرب من اعتدى عليه بجرح فأصاب نفسه، أو خاط جرحه فصادف اللحم الحي، ثم جرحه شخص آخر خطأ، فمات منها، فلا قصاص عند عامة الفقهاء، لأنه لا قصاص على المخطيء بالإجماع، ويلزم عاقلة الشريك نصف الدية، كما لو قتله اثنان خطأ.

ب - أما لو جرح نفسه خطأ، وجرحه شخص آخر عمدا، فلا قصاص عليه عند الجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية، وهو أصح الوجهين عند الخنابلة) بناء على القاعدة التي تقول: لا يقتل شريك من لا قصاص عليه كالمخطيء والصغير، وعلى التعمد نصف دية العمد في ماله، إذا لا يدرى من أي الأمرين مات. (١)

وفي وجه آخر للحنابلة: يقتص من الشريك العامد، لأنه قصد القتل، وخطأ شريكه لا يؤثر في قصده. (٢)

ج - وإذا جرح نفسه عمدا، وجرحه آخر

(١) للفتاوى الهندية ٤/٦، وجواهر الإكليل ٢/٢٥٨، والشرح الكبير للدردير ٤/٢٤٥

(٢) للفتاوى الهندية ٤/٦، والفتاوى الهندية ٤/٣٨٠، وبهاية المحتاج

٧/٢٦٢، والشرح الكبير للدردير ٤/٢٤٧، والخروشي ٨/١١

(١) الفتاوى الهندية ٤/٦، وجواهر الإكليل ٢/٢٥٨، والشرح

الصغير ٤/٣٤٧، وبهاية المحتاج ٧/٢٦٢، والفتاوى ٩/٣٨٠

(٢) للفتاوى ٩/٣٨١

هدر في الدارين،^(١) وفعل زيد معتبر في الدارين، وفعل نفسه هدر في الدنيا لا العقبى، حتى يائمه بالإجماع.^(٢)

٢٤ - وتعرض الشافعية والحنابلة إلى مسألة أخرى لها أهميتها في اشتراك الشخص في قتل نفسه، وهي مداواة الجرح بالسّم المهلك. فإن جرحه إنسان فتداوى بسّم مذفّف يقتل في الحال، فقد قتل نفسه وقطع سراية الجرح، وجرى مجرى من ذبح نفسه بعد أن جرح، فلا قصاص ولا دية على جارحه في النفس، وينظر في الجرح، فإن كان موجبا للقصاص فلوليه استيفاءه، وإلا فلوليه الأرض. وإن كان السّم لا يقتل في الغالب، أو لم يعلم حاله، أو قد يقتل بفعل الرجل في نفسه، فالقتل شبه عمد، والحكم في شريكه كالحكم في شريك المخطيء. وإذا لم يجب القصاص على الجارح فعليه نصف الدية.

وإن كان السّم يقتل غالبا، وعلم حاله، فحكمه كشريك جارح نفسه، فيلزمه القصاص في الأظهر عند الشافعية، وهو وجه عند الحنابلة، أو هو شريك مخطيء في قول آخر للشافعية، وهو وجه آخر عند الحنابلة، فلا قود عليه، لأنه لم يقصد القتل، وإنما قصد التداوي.^(٣)

أما الحنفية فلا قصاص عندهم على الجارح بحال، سواء أكان التداوي بالسّم عمدا أم كان خطأ، لأن الأصل عندهم أنه لا يقتل شريك من لا

قصاص عليه كما تقدم.^(١)

كذلك لا قصاص على الجارح عند المالكية قولا واحدا إذا تداوى المقتول بالسّم خطأ، بناء على أصلهم أنه «لا يقتل شريك مخطيء»^(٢) وقد تقدم أن في شريك جارح نفسه عمدا عند المالكية قولين.^(٣)

الأثار المترتبة على الانتحار :

أولا : إتيان أو كفر المنتحر :

٢٥ - ورد في الأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ ما يدل ظاهره على خلود قاتل نفسه في النار وحرمانه من الجنة. منها ما رواه الشيخان عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال : «من تردى من جبل فقتل نفسه فهو في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدا، ومن قتل نفسه بحديد فحديده في يده يجأ بها في بطنه في نار جهنم خالدًا مخلدًا فيها أبدا»^(١) ومنها حديث جندب عن النبي ﷺ قال : «كان برجل جراح فقتل نفسه، فقال الله : بَدَرَنِي عَبْدِي بنفسه، حرمت عليه الجنة»^(٢)

وظاهر هذين الحديثين وغيرهما من الأحاديث يدل على كفر المنتحر، لأن الخلود في النار والحرمان من الجنة جزاء الكفر عند أهل السنة والجماعة. لكنه لم يقل بكفر المنتحر أحد من علماء المذاهب الأربعة، لأن الكفر هو الإنكار والخروج عن دين

(١) الفتاوى الهندية ٤/٦

(٢) الشرح الصغير ٤/٣٤٧

(٣) الحرفي ٨/١١

(٤) حديث : «من تردى سبق تخريجه لـ ٨

(٥) حديث : «كان برجل جراح أخرجه البخاري (الفتح

٤٩٦/٦ - ط السلفية).

(٣) أي الدار الدنيا والدار الآخرة.

(٤) ابن عابدين ٥/٣٥٠

(٣) لفتي لابن قدامة ٩/٣٨١، ونهاية المحتج ٧/٢٦٣

والقائه نفسه في بحر أو نار قتاب . أما لو جرح نفسه فبقي حيا أياما مثلا ثم تاب ومات ، فينبغي الجزم بقبول توبته .^(١)

ومما يدل على أن المنتحر تحت المشيئة ، وليس مقطوعا بخلوده في النار ، حديث جابر أنه قال ولما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة هاجر إليه الطفيل ابن عمرو ، وهاجر معه رجل من قومه فاجتنوا المدينة ، فمرض فجزع ، فأخذ مشاقص ، فقطع بها برأجه فشخت يده حتى مات ، فرأه الطفيل بن عمرو في منامه وهيئته حسنة ، ورآه مغطيا يديه ، فقال له : ما صنع بك ربك ؟ قال : غفر لي بهجرتي إلى نبيه ﷺ فقال : مالي أراك مغطيا يديك ؟ قال : قيل لي : لن نصلح منك ما أفسدت ، فقصصها الطفيل على رسول الله ﷺ ، فقال رسول الله ﷺ وِلَيْدُهُ فَاغْفِرْ .^(٢)

وهذا كله يدل على أن المنتحر لا يخرج بذلك عن كونه مسلما ، لكنه ارتكب كبيرة فيسمى فاسقا .

ثانيا : جزاء المنتحر :

٢٦ - لا خلاف بين الفقهاء في أنه إذا لم يموت من حاول الانتحار عوقب على محاولته الانتحار ، لأنه أقدم على قتل النفس الذي يعتبر من الكبائر .

الإسلام ، وصاحب الكبيرة - غير الشرك - لا يخرج عن الإسلام عند أهل السنة والجماعة ، وقد صحت الروايات أن العصاة من أهل التوحيد يعذبون ثم يخرجون .^(١) بل قد صرح الفقهاء في أكثر من موضع بأن المنتحر لا يخرج عن الإسلام ، ولهذا قالوا بغسله والصلاة عليه كما سيأتي ، والكافر لا يصل عليه إجماعا . ذكر في الفتاوى الحثانية : المسلم إذا قتل نفسه في قول أبي حنيفة ومحمد يغسل ويصلى عليه .

وهذا صريح في أن قاتل نفسه لا يخرج عن الإسلام ، كما وصف الزيلعي وابن عابدين بأنه فاسق كسائر فساق المسلمين .^(٢) كذلك نصوص الشافعية تدل على عدم كفر المنتحر .^(٣)

وما جاء في الأحاديث من خلود المنتحر في النار محمول على من استعجل الموت بالانتحار ، واستحلّه ، فإنه باستحلاله يصير كافرا ، لأن مستحل الكبيرة كافر عند أهل السنة ، والكافر مخلد في النار بلا ريب ، وقيل : ورد مورد الزجر والتغليظ وحقيقته غير مرادة .

ويقول ابن عابدين في قبول توبته : القول بأنه لا توبة له مشكل على قواعد أهل السنة والجماعة ، لإطلاق النصوص في قبول توبة العاصي بل التوبة من الكافر مقبولة قطعاً ، وهو أعظم وزراً . ولعل المراد ما إذا تاب حالة اليأس ، كما إذا فعل بنفسه ما لا يعيش معه عادة ، كجرح مزق في ساعته ،

(١) ابن عابدين ١/ ١٨٤ ، وانظر أيضا القليوبي مع حاشية عميرة ١/ ٣٤٨ ، والشرح الصغير ١/ ٥٧٤ ، والمغني مع الشرح الكبير ٢/ ٤١٨

(٢) حديث جابر : ولما هاجر النبي ﷺ إلى المدينة هاجر إليه . . . أخرجه مسلم (١/ ١٠٩) ط الحلي .

(١) ابن عابدين ١/ ١٨٤
(٢) الفتاوى الحثانية بهامش الفتاوى الهندية ١/ ١٨٦ ، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ١/ ٢٥٠ ، وابن عابدين ١/ ١٨٤
(٣) نهاية المحتاج ٢/ ٤٣٢

ونفس عمدا أو خطأ. (١)

هكذا عمموا في وجوب الكفارة، وتخرج من تركة المنتحر في العمد والخطأ.

واستدلوا بعموم قوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةً وَدِيَّةٌ مُسَلَّمةٌ إِلَى أَهْلِهِ﴾ (٢) ولأنه آدمي مقتول خطأ، فوجب الكفارة على قاتله كما لو قتلته غيره. (٣)

وقال الحنفية والمالكية وهو وجه عند الشافعية: لا كفارة على قاتل نفسه خطأ أو عمدا. وهذا هو قول الحنابلة في العمد، لسقوط صلاحيته للخطاب بموته، كما تسقط دية عن العاقلة لورثته. قال ابن قدامة: هذا أقرب إلى الصواب إن شاء الله، فإن عامر بن الأكوع قتل نفسه خطأ ولم يأمر النبي ﷺ فيه بكفارة. وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَاً...﴾ إنما أريد به إذا قتل غيره، بدليل قوله تعالى: ﴿ودية مسلمة إلى أهله﴾ وقاتل نفسه لا تجب فيه دية. كذلك رد المالكية وجوب الكفارة بدليل أن قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ﴾ (٤) تُخْرِجُ قَاتِلَ نَفْسِهِ، لا تمتنع تصور هذا الجزء من الكفارة، وإذا بطل الجزء بطل الكل. (٥)

ثالثا: غسل المنتحر:

٢٨ - من قتل نفسه خطأ، كان صوب سيفه إلى

كذلك لا دية عليه سواء أكان الانتحار عمدا أم خطأ عند جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية ورواية عن الحنابلة) لأن العقوبة تسقط بالموت، ولأن عامر بن الأكوع بارز مرحبا يوم خيبر، فرجع سيفه على نفسه فمات، (١) ولم يبلغنا أن النبي ﷺ قضى فيه بدية ولا غيرها، ولو جبت لبينه النبي ﷺ ولأنه جنى على نفسه فلم يضمه غيره، ولأن وجوب الدية على العاقلة في الخطأ إنما كان مواصلة للجاني وتخفيفا عنه، وليس على الجاني ها هنا شيء يحتاج إلى الإعانة والمواساة، فلا وجه لإيجابه. (٢)

وفي رواية عند الحنابلة أن على عاقلة المنتحر خطأ دية لورثته، وبه قال الأوزاعي وإسحاق، لأنها جناية خطأ، فكان عقلها (ديتها) على عاقلته كما لو قتل غيره.

فعلى هذه الرواية إن كانت العاقلة الورثة لم يجب شيء، لأنه لا يجب للإنسان شيء على نفسه، وإن كان بعضهم وارثا سقط عنه ما يقابل نصيبه، وعليه ما زاد على نصيبه، وله ما بقي إن كان نصيبه من الدين أكثر من الواجب عليه. (٣)

٢٧ - اختلفوا في وجوب الكفارة، فقال الشافعية في وجه - وهورأي الحنابلة في قتل الخطأ - تلزم الكفارة من سوى الحربي مجزأ كان أم لا، بقتل كل آدمي من مسلم - ولو في دار الحرب - وذمي وجنين وعبد

(١) أسنى المطالب ٩٥/٤، وبهاية المحتاج ٣٦٦/٧، والمغني ٣٩/٥

(٢) سورة النساء ٩٢/

(٣) أسنى المطالب ٩٥/٤، وبهاية المحتاج ٣٦٦/٧، والمغني ٣٩/٥

(٤) سورة النساء ٩٢/

(٥) لمغني ٣٩/١٠، وجواهر الإكليل ٧٢/٢، ومواهب الجليل

٢٦٨/٦، وأيضاً البدائع ٧٥٢/٧

(١) الأثر: وأن عامر بن الأكوع بارز... أخرجه مسلم

(٢) ١٤٤٠/٣ - ط الحلي

(٢) ابن عابدين ٣٥٠/٥، وجواهر الإكليل ٢٧٢/٢، وبهاية

المحتاج ٣٦٦/٧، والمغني ٥٠٩/٩، والحرشي ٥٠/٨

(٣) المغني مع الشرح الكبير ٥٠٩/٩

أبي يوسف من الحنفية، وصححه بعضهم - لا يصلى على قاتل نفسه بحال، لما روى جابر بن سمرة: «أنه أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه بمشاقص فلم يصل عليه»^(١) ولما روى أبو داود أن رجلا انطلق إلى النبي ﷺ فأخبره عن رجل قد مات قال: «وما يدريك؟» قال: رأيته ينحر نفسه، قال: «أنت رأيته؟» قال: نعم. قال: «إذن لا أصلي عليه».^(٢)

وعله بعضهم بأن المنتحر لا توبة له فلا يصلى عليه^(٣)

وقال الحنابلة: لا يصلى الإمام على من قتل نفسه عمدا، ويصلى عليه سائر الناس. أما عدم صلاة الإمام على المنتحر فلحديث جابر بن سمرة السابق ذكره أن النبي ﷺ لم يصل على قاتل نفسه، وكان النبي ﷺ هو الإمام، فألحق به غيره من الأئمة.^(٤)

وأما صلاة سائر الناس عليه، فلما روي عن النبي ﷺ أنه حين امتنع عن الصلاة على قاتل نفسه لم ينه عن الصلاة عليه. ولا يلزم من ترك صلاة النبي ﷺ ترك صلاة غيره، فإن النبي ﷺ كان في بدء الإسلام لا يصلى على من عليه دين لا

عده ليضربه به فأخطأ وأصاب نفسه ومات، عُصِّلَ وصلي عليه بلا خلاف، كما عله بعضهم من الشهداء.^(١)

وكذلك المنتحر عمدا، لأنه لا يخرج عن الإسلام بسبب قتله نفسه عند الفقهاء كما سبق، ولهذا صرحوا بوجوب غسله كغيره من المسلمين.^(٢) وأدعى الرملي الإجماع عليه حيث قال: وغسله وتكفينه والصلاة عليه وحمله ودفنه فروض كفاية إجماعا، للأمر به في الأخبار الصحيحة، سواء في ذلك قاتل نفسه وغيره.^(٣)

رابعا : الصلاة على المنتحر :

٢٩ - يرى جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والشافعية) أن المنتحر يصلى عليه، لأنه لم يخرج عن الإسلام بسبب قتله نفسه كما تقدم، ولما ورد عن النبي ﷺ أنه قال: «صلوا على من قال لا إله إلا الله»^(٤) ولأن الغسل والصلاة متلازمان عند المالكية، فكل من وجب غسله وجبت الصلاة عليه، وكل من لم يجب غسله لا تجب الصلاة عليه.^(١)

وقال عمر بن عبد العزيز والأوزاعي - وهو رأي

(١) الفتاوى الهندية ١/١٦٣، وابن عابدين ١/٥٨٤

ابن عابدين ١/٥٨٤، والفتاوى البرازية على الهندية ١/١٨٦

(٢) نهاية المحتاج ٢/٤٣٢

(٤) حديث: «صلوا على من قال لا إله إلا الله» أخرجه الطبراني من حديث ابن عمر، وفي إسناده من أتهم بالكذب. (فيض القدير للمناوي ٤/٢٠٣ - ط المكتبة التجارية).

(٥) الفلبوي مع حاشية صيرة ١/٣٤٨، ٣٤٩، والفتاوى الهندية

١/١٦٣، وابن عابدين ١/٥٨٤، وبلغة السالك على أقرب

السالك ١/٥٤٣، وجواهر الإكليل ١/١٠٦

(١) حديث جابر بن سمرة: «أتى النبي ﷺ برجل قتل نفسه...» أخرجه مسلم (٢/٦٧٢ - ط الحلبي).

(٢) حديث: «إذن لا أصلي عليه» أخرجه أبو داود (٣/٥٢٦ - ط عزت عبيد دعاس) وإسناده صحيح، وأخرجه مسلم مختصرا كما تقدم.

(٣) المغني ٢/٤١٨، وابن عابدين ١/٥٨٤

(٤) المغني ٢/٤١٨

وفاء له ، ويأمرهم بالصلاة عليه .^(١)

كما يدل على هذا الشخصيص ما روي عن النبي ﷺ أنه قال : «أما أنا فلا أصلي عليه»^(٢)

انتساب

التعريف :

١ - الانتساب لغة : مصدر انتسب ، وانتسب فلان إلى فلان: عزا نفسه إليه ، والنسبة والنسبة ، والنسب : القرابة ، ويكون الانتساب إلى الآباء وإلى القبائل^(١) ، وإلى البلاد ، ويكون إلى الصنائع .

والانتساب في الاصطلاح لا يخرج عن هذه المعاني .

أنواع الانتساب :

أ - الانتساب للأبوين :

٢ - ويكون بالبنوة أو التبني .

فإذا كان بالبنوة فحكمه الوجوب عند الصدق ، والحرمة عند الكذب ،^(٢) لقول النبي ﷺ «أيا امرأة أدخلت على قوم من ليس منهم ، فليست من الله في شيء ، ولن يدخلها الله جنته ، وأيا رجل جحد ولده ، وهو ينظر إليه احتجب الله منه يوم القيامة ، وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين» .^(٣)

وإذا كان بالتبني - فحكمه الحرمة ، لقوله

وذكر في بعض كتب الحسابلة أن عدم صلاة الإمام على المنتحر أمر مستحسن ، لكنه لو صلى عليه فلا بأس . فقد ذكر في الإقناع : ولا يسن للإمام الأعظم وإمام كل قرية - وهو واليهما في القضاء - الصلاة على قاتل نفسه عمدا ، ولو صلى عليه فلا بأس .^(٣)

خامسا : تكفين المنتحر ودفنه في مقابر المسلمين :

٣٠ - اتفق الفقهاء على وجوب تكفين الميت المسلم ودفنه ، وصرحوا بأنها من فروض الكفاية كالصلاة عليه وغسله ، ومن ذلك المنتحر ، لأن المنتحر لا يخرج عن الإسلام بارتكابه قتل نفسه كما مر .^(٤)



(١) المفني ٤١٨/٢ ، ٤١٩ ، والإقناع ٢٢٨/١

وحديث : «أمر بالصلاة على من هله دين» أخرجه البخاري

(٤/٤٦٧ - الفتح - ط السلفية) .

(٢) حديث : «أما أنا فلا أصلي عليه» أخرجه النسائي (٤/٦٦ - ط

المكتبة التجارية) وإسناده صحيح ، وأخرج أصله مسلم في

صحيحه كما تقدم .

(٣) الإقناع ٢٢٨/١

(٤) تبين الحقائق شرح كنز الدقائق للزيلعي ٢٣٨/١ ، والشرح

الصغير ٥٤٣/١ ، وكشاف القناع ٨٥/٢ ، وبهاية المحتاج

٤٣٢/٢

(١) المصباح المنير ، وختار الصحاح مادة (نسب)

(٢) فتح القدير ٣/٧٦١ ، وابن عابدين ٢/٥٩٢

(٣) حديث : «أيا امرأة ...» أخرجه أبو داود (٧/٦٩٥ - ٦٩٦ ط

عزت حبيب دهاس) وفي إسناده جهالة . (التلخيص لابن حجر

٢٢٦/٣ - ط دار المعائن)

كالنجار والخزفي جائز، وكفلان القرشي والتميمي نسبة إلى قرش وإلى تميم، والبخاري، والقرطبي نسبة إلى بخاري، وقرطبة، وعلى ذلك إجماع الأمة من غير تكير.

هـ - انتساب ولد الملاعة :

٦ - إذا قذف الرجل زوجته، ونفى نسب الولد منه، وتم اللعان بينهما بشروطه، نفى الحاكم نسبه عن أبيه وأحفاده بأمه. ^(١) ر: (لعان)

و - الانتساب إلى القرابة من جهة الأم :

٧ - للانتساب إلى الأم وأصولها وفروعها أحكام متعددة، مثل حكم النظر، والإرث، والولاية في عقد النكاح، والوصية، وحرمة النكاح، وغير ذلك من أحكام ترتب على هذه النسبة. ويراجع في ذلك تلك الأبواب من كتب الفقه والمصطلحات المختصة بتلك الأبواب، نحو (إرث، ولاية، نكاح، نظر، سفر)

انتشاء

انظر : سكر ، مخدر

تعالى : ﴿أَدْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ، فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَلِإِخْوَانِكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ﴾. ^(١) (ر: نسب، وتبني).

ب - الانتساب إلى ولاء العناقة :

٣ - من آثاره : الإرث والعقل (المشاركة في تحمل الدية) في الجملة.

فإذا مات العتيق ولا وارث له بنسب ولا نكاح، ولم تستغرق فروض الوراثين التركية، وليس له عصبه بالنسب يكون المال كله، أو الباقي بعد الفرض لمن أعتقه، وفي تقديم ذوي الأرحام، والرد عليه رأيان. ^(٢) (ر: إرث ، ولاء).

جـ - الانتساب إلى ولاء الموالة :

٤ - قال به الحنفية، فإذا أسلم رجل مكلف على يد آخر ووالاه أو والى غيره على أن يرثه إذا مات، ويعقل عنه إذا جنى، صح هذا العقد، وعقله (ديته) عليه، وإرثه له، وكذا الو شرط الإرث من الجانبين، وكذا لو والى صبي عاقل بإذن أبيه أو وصيه صح لعدم المانع. ^(٣)

د - الانتساب إلى الصنعة أو القبيلة أو القرية :

٥ - الانتساب إلى الصنعة أو القبيلة أو القرية

(١) سورة الاحزاب/٥

وانظر القرطبي ١٤/١٢٠ ط دار الكتب ، والألبوسي ١٤٨/٢١

(٢) ابن عابدين ٥/٧٤، والشرح الصغير ٤/٥٧١ ط دار المعارف، والقلبي ٣/١٤٥، والمغني ٦/٣٥٦

(٣) ابن عابدين ٥/٧٨

(١) ابن عابدين ٩/٥٨٩، والقلبي وميمر ٤/٣٤ ط الحلبي، والشرح الصغير ٢/٦٥٧ ط المعارف، والمغني ٧/٢٣٣
(٢) الفتاوى المشقة ٢/٨، ١/٢٨٤، وبدائع الصنائع ٢/٣٥٧، ٥/١٢٠، وحاشية الجبرمي ٣/٣٥٩، والحطاب ١/٥٨٠، وبناية المحتاج ٦/١٨٥، ومغني المحتاج ٣/٤١٦، ٤١٧

أ - حل المطلقة ثلاثاً لمن طلقها فمن طلق زوجته ثلاثاً لا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره، ويطأها، لقوله تعالى: ﴿فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ﴾^(١). ولا تحل إلا بالوطء في الفرج، وأدناه تغيب الحشفة، ولا بد من الانتشار، فإن لم يوجد الانتشار فلا تحل، لما روي أن رفاعة القرظي طلق امرأته وبث طلاقها. فتزوجها عبدالرحمن بن الزبير، فجاءت النبي ﷺ فقالت يارسول الله إني كنت عند رفاعة وطلقني ثلاث تطليقات، فتزوجني عبدالرحمن بن الزبير، وأنه والله يارسول الله ما معه إلا مثل هذه الهدبة، فتبسم رسول الله ﷺ، فقال: «لعلك تريدن أن ترجعي إلى رفاعة، لا والله حتى تدوقي عسيلته ويذوق عسيلتك»،^(٢) فقد علق النبي ﷺ الحكم بذوق العسيلة وذلك لا يحصل من غير انتشار، وهذا باتفاق.^(٣)

ب - ومن ذلك أثر الانتشار في وجوب الحد على من أكره على الزنا. وفي ذلك خلاف. فعند الحنابلة وبعض المالكية، ومقابل الأظهر عند الشافعية، وعند أبي حنيفة في إكراه غير السلطان، إذا أكره الرجل فزني، فعليه الحد، لأن الوطء لا يكون إلا بالانتشار، والإكراه ينافيه، فإذا وجد

انتشار

التعريف :

١ - الانتشار مصدر: انتشر، يقال انتشر الخبر: إذا ذاع. وانتشر النهار: طال وامتد.^(١)
ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - أ - الاستفاضة . يقال استفاض الخبر: إذا ذاع وانتشر.^(٣) ولا تكون الاستفاضة إلا في الأخبار، بخلاف الانتشار.

ب - الإشاعة . أشاع الخبر بمعنى: أظهره فانتشر.^(٤)

الحكم الإجمالي :

يطلق الفقهاء لفظ الانتشار على معنيين :

الأول : بمعنى إنعاط الذكر: أي قيامه.

الثاني : بمعنى شيوع الشيء.

٣ - فالانتشار بالمعنى الأول له أثر في ترتب الأحكام

الفقهية عليه، ومن ذلك :

(١) سورة البقرة/ ٢٣٠

(٢) حديث رفاعة : « أتريدن ... متفق عليه، واللفظ لمسلم، أخرجه البخاري في الطلاق (٩/ ٣٦١ - ٥٢٦٠) ط السلفية، ومسلم في النكاح (٢/ ١٠٥٥ - ٢٣) ط عبدالباق.

(٣) الاختصار ٣/ ١٥٠ ط دار المعرسة، ومنع الجليل ٢/ ٥٧ ط التيجان، والمهذب ٢/ ١٠٥، وشرح منتهى الإرادات ٣/ ١٨٧ ط دار الفكر.

(١) لسان العرب والمصباح المنير والمفردات للراغب مادة (نشر).

(٢) ابن عابدين ١/ ١١٣ ط الثالثة، واللمسوقي ١/ ١٢١ ط دار الفكر، والمهذب ٢/ ١٥٦ ط دار المعرقة.

(٣) لسان العرب، وابن عابدين ٢/ ٩٧، والمحطاب ٢/ ٣٨٣ ط التيجان ليبيا.

(٤) لسان العرب، والقليوبي ٤/ ٣٢ ط الحلبي.

على الانتشار، وذلك في باب الوضوء، وباب الغسل، وباب الصوم، وفي النظر إلى الأجنبية، وفي المحرمات في باب النكاح، وباب الرضاع.^(١)

انتفاع

التعريف :

١ - الانتفاع مصدر: انتفع من النفع، وهو ضد الضر، وهو ما يتوصل به الإنسان إلى مطلوبه. فالانتفاع: الوصول إلى المنفعة، يقال انتفع بالشيء: إذا وصل به إلى منفعة.^(٢)

ولا يخرج استعمال الفقهاء لهذا اللفظ عن هذا المعنى اللغوي. وذكر الشيخ محمد قدري باشا في مرشد الحيران أن الانتفاع الجائز هو حق المتفع في استعمال العين واستغلالها ما دامت قائمة على خالها، وإن لم تكن رقيتها مملوكة.^(٣)

٢ - واستعمل هذا اللفظ غالباً مع كلمة (حق) فيقال: حق الانتفاع ويراد به الحق الخاص بشخص المتفع غير القابل للانتقال للغير. وقد يستعمل مع كلمتي (ملك وتملك) فيقال: ملك الانتفاع، وتملك الانتفاع. ولعل المراد بالملك، والتمليك أيضاً: حق التصرف الشخصي الذي يباشره الإنسان بنفسه فقط.^(٤)

(١) ابن عسدين ١/١١٣، ١١٥، ٢٨٥/٥، ٢٤١، والديوسقي

١/١٢١، ٣٣

(٢) المصباح المنير، ومعجم متن اللغة مادة (نفع)

(٣) مرشد الحيران مادة (١٣)

(٤) الفروق للقرافي ١/١٨٧

الانتشار انتفى الإكراه، فيلزمه الحد. وفي الأظهر عند الشافعية، وبعض المالكية، وأبي يوسف ومحمد وعند أبي حنيفة، في إكراه ذي السلطان، أنه إذا أكره الرجل على الزنى فلا حد عليه، لقول النبي ﷺ: «رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه»^(١) ولأن الانتشار متردد، لأنه قد يكون من غير قصد، لأن الانتشار قد يكون طبعاً لا طوعاً كما في النائم.^(٢) ر: (إكره).

٤ - أما الانتشار بالمعنى الثاني: وهو الشروع، فقد ذكره الفقهاء في ثبوت الهلال بالخبر المنتشر،^(٣) وينظر تفصيل ذلك في (استفاضة - صوم).

وذكروه في انتشار حرمة النكاح بسبب الرضاع إلى أصول المرضعة وفروعها.^(٤) وانتشار الحرمة أيضاً بسبب الزنا - وينظر في (رضاع - ونكاح).

مواطن البحث :

٥ - تتعدد المسائل الفقهية التي تبنى الأحكام فيها

(١) حديث: «رفع عن أمي...»

عزاء السيوطي إلى الطبراني في الكبير عن ثوبان. انظر فيض القدير (٤/٣٤٦/٤) وضعفه المناوي فيه، والصواب رواية البيهقي عن ابن عمر بلفظ وضع عن أمي... ولحرجه الحاكم عن ابن حبس (١٩٨/٣) بلفظ تجاوز الله عن أمي الخطأ... وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين. ووافقه الذهبي.

(٢) الهداية ٢/١٠٤ ط المكتبة الإسلامية، ومنع الجليل ٤/٣٩٣، ومعني المحتاج ٤/١٤٥ ط الحلي، والمهذب ٢/٣٦٨، والمغني ١٨٧/٨ ط الرياض.

(٣) الخطاب ٢/٣٨٣

(٤) المغني ٧/٥٤٥، والمهذب ٢/١٥٦

مقارنة بين حق الانتفاع وملك المنفعة :

٣ - يفرق الفقهاء بين حق الانتفاع وملك المنفعة من ناحية المنشأ والمفهوم والآثار. وخلاصة ما قيل في الفرق بينهما وجهان :

الأول : سبب حق الانتفاع أعم من سبب ملك المنفعة، لأنه كما يثبت ببعض العقود كالإجارة والإعارة مثلا، كذلك يثبت بالإباحة الأصلية، كالانتفاع من الطرق العامة والمساجد ومواقع النسك، ويثبت أيضا بالإذن من مالك خاص. كما لو أباح شخص لأخر أكل طعام مملوك له، أو استعمال بعض ما يملك.

أما المنفعة فلا تملك إلا بأسباب خاصة، وهي الإجارة والإعارة والوصية بالمنفعة والوقف، على تفصيل وخلاف سيأتي.

وعلى ذلك، فكل من يملك المنفعة يسوغ له الانتفاع، ولا عكس، فليس كل من له الانتفاع يملك المنفعة، كما في الإباحة مثلا.

الثاني : أن الانتفاع المحض حق ضعيف بالنسبة لملك المنفعة، لأن صاحب المنفعة يملكها ويتصرف فيها تصرف المالك في الحدود الشرعية، بخلاف حق الانتفاع المجرد، لأنه رخصة، لا يتجاوز شخص المنتفع.

وعلى هذا فمن ملك منفعة شيء يملك أن يتصرف فيه بنفسه، أو أن ينقلها إلى غيره، ومن ملك الانتفاع بالشيء لا يملك أن ينقله إلى غيره. فالمنفعة أعم أثرا من الانتفاع، يقول القرافي : عمليك الانتفاع يزيد به أن يبشره هو بنفسه فقط، وعمليك المنفعة هو أعم وأشمل، فيباشر بنفسه، ويمكن غيره من الانتفاع بمحوض

كالإجارة، وبغير عوض كالعارية.

مثال الأول : سكنى المدارس، والرباطات والمجالس، في الجوامع، والمساجد، والأسواق، ومواضع النسك، كالطواف والمسعى ونحو ذلك، فله أن يتنفع بنفسه فقط. ولو حاول أن يؤجر بيت المدرسة أو يسكن غيره أو يعاوض عليه بطريق من طرق المعاوضات امتنع ذلك. وكذلك بقية النظائر المذكورة معه.

وأما مالك المنفعة، فمكن استأجر دارا أو استعارها، فله أن يؤجرها من غيره أو يسكنه بغير عوض، ويتصرف في هذه المنفعة تصرف المالك في أملاكهم على جري العادة، على الوجه الذي ملكه. ^(١)

ومثله ما ذكره ابن نجيم من الخفية من أن الموصى له يملك المنفعة، وله حق الإعارة. والمستأجر يمكنه الإعارة والإجارة للغير فيها لا يختلف باختلاف المستعملين. ويملك المستعير والموقوف عليه السكنى المنفعة، فيمكن لها نقل المنفعة إلى الغير بدون عوض، لكن الخفية والشافعية والحنابلة لا يميزون للمستعير أن يؤجر المستعار للغير، خلافا للملكية ^(٢)

٤ - وملك المنفعة قد يكون حقا شخصيا غير تابع للعين المملوكة، كما هو ثابت للمستعير والمستأجر في الإعارة والإجارة، وقد يكون حقا عينيا تابعا للعين المملوكة منتقلا من مالك إلى مالك بالتبع ضمن انتقال الملكية، ولا يكون إلا في المقار، وهذا

(١) القروى للقرافي ١٨٧/١

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ١٤٣، وكشاف القناع ٥٧/٤ ط

ثالثة، ونهاية المحتاج ١١٨/٥، والدموي ٤٣٣/٣

كالانتفاع بلحم الصيد للمحرم، وكالانتفاع باللقطة للغني عند الخفية. فإذا زال هذا الوصف حل الانتفاع عملاً بالقاعدة العامة: (إذا زال المانع عاد الممنوع).

وقد يكون الانتفاع بالشيء محرماً، إذا كان فيه اعتداء على ملك الغير وعدم إذن المالك، فيوجب الضمان والعقاب، كالانتفاع بالأموال المغصوبة والمسروقة كما هو مبين في موضعه.

جـ - الانتفاع الجائز :

٨ - أما الانتفاع الجائز فهو إذا كانت العين المنتفع بها مباحة، كالانتفاع بالأطعمة والأشربة المباحة إلى حد الشبع، والانتفاع بالمنافع المشتركة كالشوارع وضوء الشمس والهواء، والانتفاع بالأموال المملوكة بإذن المالك، كالإباحة، أو بواسطة العقد كالانتفاع بالمستعار والمأجور والموقوف والموصى به حسب الإذن والشروط المتفق عليها.

أسباب الانتفاع

٩ - المراد بأسباب الانتفاع ما يشمل المنفعة التي يمكن نقلها إلى الغير، وما هو خاص بشخص المنتفع ولا يقبل التحويل للغير، وسواء أكانت العين المنتفع بها مما يجوز الانتفاع بها ابتداءً، أم كانت محرمة تنتفع بها بشروط خاصة. فأسباب الانتفاع بهذا المعنى عبارة عن الإباحة، والضرورة، والعقد.

أولاً : الإباحة

١٠ - الإباحة : هي الإذن بإتيان الفعل كيف شاء الفاعل^(١).

ما يسمى بحق الارتفاق. وتفصيله في مصطلح (ارتفاق).

حكمه التكليفي :

٥ - الانتفاع إما أن يكون واجباً أو حراماً أو جائزاً، وذلك باعتبار متعلقه وهو العين المنتفع بها، ونظراً للشروط المتعلقة بالعين وبالشخص المنتفع بها، وفيها يلي أمثلة للانتفاع الواجب والحرام والجائز باختصار.

أ - الانتفاع الواجب :

٦ - لا خلاف في أن الانتفاع يكون واجباً بأكل المباح، إذا خاف الإنسان على نفسه اهلاك، لأن الامتناع منه إلقاء بالنفس إلى التهلكة، وهو منهي عنه بقوله تعالى: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾^(١) حتى أن الجمهور أوجبوا الأكل والشرب في حالة الاضطرار، ولو كانت العين المنتفع بها محرمة^(٢).

ب - الانتفاع المحرم :

٧ - قد يكون الانتفاع بالشيء محرماً، إذا كانت العين المنتفع بها محرمة شرعاً، كالميتة والدم ولحم الخنزير والحیوانات والطيور المحرمة وأمثال ذلك في غير حالة الاضطرار.

وقد يكون الانتفاع بعين من الأعيان المباحة محرماً بسبب وصف قائم بشخص المنتفع،

(١) سورة البقرة/ ١٩٥

(٢) ابن عابدين ٢١٥/٥، وأسنى للطلاب ١/ ٥٧٠، والمفتي

٧٤/١١

(١) التعريفات للرجزاني ص ٢

يكون بلفظ الحل، كما في قوله تعالى: ﴿اجلّ لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك﴾^(١) أو بالأمر بعد النهي، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «كنتُ نهيتكم عن ادخار لحوم الأضاحي، فكلوا وأذخروا»^(٢) أو بالاستثناء من التحريم كما في قوله تعالى: ﴿وما أكل السبع إلا ما ذكيت﴾^(٣) أو بنفي الجناح أو الإثم، أو بغير ذلك من صيغ الإباحة كما بينه الأصوليون.

جـ - الإباحة بإذن المالك :

١٢ - هذه الإباحة تثبت من مالك خاص لغيره بالانتفاع بعين من الأعيان المملوكة: إما بالاستهلاك، كإباحة الطعام والشراب في الولائم والضيافات، أو بالاستعمال كما لو أباح إنسان لآخر استعمال ما يشاء من أملاكه الخاصة.

فالانتفاع في هذه الحالات لا يتجاوز الشخص المباح له، وهو لا يملك الشيء المنتفع به، فليس له أن يبيحه لغيره، كما نص عليه في الفتاوى الهندية^(٤).

وذكر المالكية والشافعية والحنابلة مثل ذلك، فقال البجيرمي في شرحه على الخطيب: إن من أبيع له الطعام بالوليمة أو الضيافة يحرم عليه أن ينقله إلى غيره، أو بإطعام نوهرة منه، ولا يطعم منه سائلا إلا إذا علم الرضى.

وكذلك من أبيع له الانتفاع بعين من الأعيان

ويعرفها بعض الفقهاء بأنها: الإطلاق في مقابلة الحظر الذي هو المنع^(١). وهي بهذا المعنى تشمل: أ - الإباحة الأصلية: وهي التي لم يرد فيها نص خاص من الشرع، لكن ورد بصفة عامة أنه يباح الانتفاع ببناء على الإباحة الأصلية، حينئذ تكون الأعيان والحقوق المتعلقة بها مخصصة لمنفعة الكافة، ولا يملكها واحد من الناس، كالأنهر العامة، والهواء، والطرق غير المملوكة.

فالانتفاع من الأنهر العامة مباح لالحق الشفة (شرب الإنسان والحيوان) فحسب، بل لسقي الأراضي أيضا كما يقول ابن عابدين: لكل أن يسقي أرضه من بحر أو نهر عظيم كدجلة والفرات إن لم يضر بالعمامة^(٢).

وكذلك الانتفاع بالمرور في الشوارع والطرق غير المملوكة ثابت للناس جميعا بالإباحة الأصلية، ويجوز الجلوس فيها للاستراحة والتعامل ونحوهما، إذا لم يضيّق على المارة. وله تظليل مجلسه بها لا يضر المارة عرفا^(٣).

ومثله الانتفاع بشمس وقمر وهواء إذا لم يضر بأحد. لأن هواء الطريق كأصل الطريق حق المارة جميعا. والناس في المرور في الطريق شركاء^(٤).

ب - الإباحة الشرعية .

١١ - الإباحة الشرعية: هي التي ورد فيها نص خاص يدل على حل الانتفاع بها وذلك إما أن

(١) سورة البقرة/ ١٨٧

(٢) حديث «كنت نهيتكم من لحوم الأضاحي...» أخرجه مسلم في الأضاحي ١٥٦٣/٣ ١٩٧٧

(٣) سورة المائدة/ ٣

(٤) الفتاوى الهندية ٣/ ٣٤٤

(١) فتح القدير ٨/ ٧٩

(٢) ابن عابدين ٥/ ٢٨٤

(٣) نهاية المحتاج ٥/ ٣٣٩

(٤) ابن عابدين ٥/ ٢٨٢، واليسوت للسرغسي ٩/ ٢٧، ونهاية

المحتاج ٥/ ٣٣٩، والوجيز للفرغلي ١/ ١٧٥

ما حرم عليكم إلا ما اضطررتم إليه^(١).
والبحث في الانتفاع بالمحرم حال الاضطرار
يتناول الموضوعات الآتية :

أ - الانتفاع من الأطعمة المحرمة :

١٤ - إذا خاف الإنسان على نفسه الهلاك، ولم يجد
من الحلال ما يتغذى به، جاز له الانتفاع بالمحرم
لكي ينقذ حياته من الهلاك، ميتة كان أو دماً أو مال
الغير أو غير ذلك. وهذا مما لا خلاف فيه بين
الفقهاء.

لكنهم اختلفوا في صفة الانتفاع من المحرم حال
الاضطرار، هل هو واجب يشاب عليه فاعله
ويعاقب تاركه، أم هو جائز لا ثواب ولا عقاب في
فعله أو تركه ؟

فالجهمور (الحنفية والمالكية وهو الأصح عند
الشافعية ووجه عند الحنابلة) على الوجوب، لأن
الامتناع من الأكل والشرب حال الاضطرار إلقاء
بالنفس إلى التهلكة المنهي عنه بقوله تعالى :
﴿ ولاتلقوا بأيديكم إلى التهلكة ﴾^(٢).

فالأكل للغذاء ولو من حرام أو ميتة أو مال غيره
حال الاضطرار واجب يشاب عليه إذا أكل مقدار ما
يدفع به الهلاك عن نفسه. «ومن خاف على نفسه
موتاً أو مرضاً خوفاً ووجد محرماً لزمه أكله»^(٣).

وقال الشافعية في مقابل الأصح، وهو وجه عند
الحنابلة، ورواية عن أبي يوسف من الحنفية : إن

الملوكة بإذن المالك، كالأذن بسكنى داره، أو
ركوب سيارته، أو استعمال كتبه، أو ملابسه
الخاصة، فليس للمباح له أن يأذن لغيره بالانتفاع
بها، وإلا كان ضائعاً^(١).

ثانياً : الاضطرار

١٣ - «الاضطرار هو الخوف على النفس من الهلاك
علماً أو ظناً» أو «بلوغ الإنسان حداً إن لم يتناول
المنوع يهلك»^(٢). وهو سبب من أسباب حل
الانتفاع بالمحرم لإنقاذ النفس من الهلاك. وهو في
الحقيقة نوع من الإباحة الشرعية للنصوص الواردة
في حال الضرورة.

ويشترط لحل الانتفاع به أن يكون الاضطرار
ملجساً، بحيث يجد الإنسان نفسه في حالة يخشى
فيها الموت، وأن يكون الخوف قائماً في الحال لا
منتظراً، وألا يكون لدفعه وسيلة أخرى.

فليس للجائع أن ينتفع من الميتة قبل أن يموج
جوعاً يخشى منه الهلاك، وليس له أن يتناول من
مال الغير إذا استطاع شراء الطعام أو دفع الجوع
بفعل مباح. وكذلك يشترط للانتفاع بالحرام حال
الاضطرار ألا يتجاوز القدر اللازم لدفعه.

والأصل في حل الانتفاع من المحرم حال
الاضطرار قوله تعالى : ﴿ فمن اضطر غير باغ ولا
عاد فلا إثم عليه ﴾^(٣). وقوله تعالى : ﴿ وقد فصل

(١) ابن حابدين ٣/ ٣٥٥، وبلغه السالك ٢/ ٥٢٩، والبيجيري

على الخطيب ٣/ ٣٩١، والمغني ٧/ ٢٨٨

(٢) حاشية الحموي على الأشباه والنظائر ص ١٠٨، والشرح الكبير

للرددير ٢/ ١١٥، ١٨٤

(٣) سورة البقرة/ ١٧٣

(١) سورة الأنعام/ ١١٩

(٢) سورة البقرة/ ١٩٥

(٣) ابن حابدين ٥/ ٢١٥، والشرح الكبير للرددير ٢/ ١١٥، وأسنى

المطالب ١/ ٥٧٠، والمغني ١١/ ٧٤

أما شرب الخمر للجوع والعطش فالمالكية،
والشافعية على تحريره لعموم النبي، ولأن شربها
لن يزيده إلا عطشا. (١)

وقال الحنفية: لو خاف الهلاك عطشا وعنده خمر
فله شرب قدر ما يدفع العطش إن علم أنه يدفعه.
كذلك لو شرب للعطش المهلك مقدار ما يرويه
فسكر لم يحد. (٢)

وفرق الحنابلة بين المزوجة وغير المزوجة
فقالوا: إن شربها للعطش نظر، فإن كانت مزوجة
بما يروي من العطش أبيحت لدفعه عند الضرورة،
كما تباح الميتة عند المخمصة، وكما يباح شرب الخمر
لدفع الغصة. وإن شربها صرفا، أو ممزوجة بشيء
يسر لا يروي من العطش لم يبح وعليه الحد. (٣)
١٧ - وأما تماطي الخمر للتداوي فالجمهور على
تحريره، وتفصيله في (أشربة).

ج - الانتفاع بلحم الأدمي الميت :

١٨ - ذهب الجمهور إلى جواز الانتفاع بلحم
الأدمي الميت حالة الاضطرار، لأن حرمة الإنسان
الحي أعلى من حرمة الميت. واستثنى منه بعض
الحنفية، وهو قول عند الحنابلة الانتفاع بلحم الميت
المعصوم.

وذهب المالكية إلى أنه لا يجوز.

ومثل الميت كل حي مهتر الدم عند الشافعية
والحنابلة وبعض الحنفية.

الانتفاع من الأطعمة المحرمة ليس بواجب، بل هو
مباح فقط، لأن إباحة الأكل في حالة الاضطرار
رخصة، فلا تجب عليه كسائر الرخص. (١)

١٥ - واتفقوا على أنه إذا لم يكن صاحب المال
مضطرا إليه لزمه بذله للمضطر، لأنه يتعلق به
إحياء نفس آدمي معصوم فلزمه بذله له. فإن امتنع
واحتجج إلى القتال، فللمضطر المقاتلة. فإن قتل
المضطر فهو شهيد، وعلى قاتله ضيانه. وإن قتل
صاحبه فهو هدر، لأنه ظالم بقتاله، إلا أن الحنفية
جوزوا القتال بغير سلاح.
وهذا كله إذا لم يستطع المضطر شراء الطعام.
فإن استطاع اشتراه ولو بأكثر من ثمن المثل. (٢)

ب - الانتفاع بالخمر :

١٦ - اتفق الفقهاء على جواز الانتفاع بالخمر
لإساعة الغصة ودفع الهلاك في حالة الاضطرار.
حتى إن الجمهور على وجوب شربها في هذه
الحالة. فمن لم يجد غير الخمر، فأساغ اللقمة بها،
فلا حد عليه، لوجوب شربها عليه إنقاذاً للنفس.
ولأن شربها في هذه الحالة متحقق النفع، ولذا يائمه
بتركه مع القدرة عليه حتى يموت. (٣)

(١) نهاية المحتاج ١٥٠/٨، وتيسير التحرير ٢٣٢/٢، والمغني
٧٤/١١

(٢) الفتاوى الهندية ٣٣٨/٥، والشرح الصغير ١٨٣/٢، وبهجة
المحتاج ١٢٥/٨، وابن عابدين ٢٥٦/٥، والقيومي ٢٦٣/٤،
والمغني ٨٠/١١

(٣) ابن عابدين ٢٤٣/٥، والدمسوقي ٣٥٣/٤، والبيهقي على
الخطيب ١٥٩/٤

(١) حاشية الدسوقي ٣٥٣/٤، وبهجة المحتاج ١٥٠/٨

(٢) ابن عابدين ١٦٢/٣، ٣٥١/٥

(٣) المغني ١١٠/٣٣٠

١٩ - أما الانتفاع بالميتة بغير الأكل ، وفي غير حالة الاضطراب فالجمهور (الحنفية والمالكية والشافعية وهنرواية عن أحمد) على أن كل إهاب دبغ فقد طهر، ويجوز الانتفاع به إلا لجلد الخنزير والأدمي . أما الخنزير فلأنه نجس العين، وأما الأدمي فلكرامته، فلا يجوز الانتفاع به كسائر أجزائه .

واستثنى الشافعية جلد الكلب أيضا لأنه لا يظهر بالدباغ عندهم .

واستثنى الحنابلة جلود السباع، فلا يجوز الانتفاع بها قبل الدبغ ولا بعده .

ونقل عن مالك التوقف في جواز الانتفاع بجلود الحمار والبغل والفرس ولو بعد الدبغ .^(١)

وفي الانتفاع بعظم الميتة وشعرها وشحمها تفصيل وخلاف يرجع إليه في مصطلح (ميتة) .

ثالثا : العقد

٢١ - العقد من أهم أسباب الانتفاع، لأنه وسيلة تبادل الأموال والمنافع بين الناس على أساس الرضى . وهناك عقود تقع على المنفعة مباشرة، فتنتقل المنفعة من جهة إلى جهة أخرى، كالأجارة والإعارة، والوصية بالمنفعة والوقف . وهناك عقود أخرى لا تقع على المنافع بالذات، ولكنه يأتي الانتفاع فيها تبعا، وذلك بشروط خاصة وفي حدود ضيقة، كالرهن والوديعة . وتفصيل كل من هذه العقود في بابها .

ويصح الشافعي للمضطر أن يقطع من جسمه فلذة ليأكلها في حالة الضرورة، إن كان الخوف في قطعها أقل منه في تركها.^(١) وخالفه في ذلك بقية الفقهاء .

د - ترتيب الانتفاع بالمحرم :

١٩ - ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والحنابلة وهو الراجح عند الشافعية) إلى أنه إذا وجدت ميتة، أو ما صاده محرم، أو ما صيد في الحرم وطعام شخص غائب فلا يجوز الانتفاع بهال الغير، لأن أكل الميتة منصوص عليه وأكل مال الأدمي مجتهد فيه، والعدول إلى المنصوص عليه أولى . ولأن حقوق الله تعالى مبنية على المسامحة والمساهلة، وحقوق الأدمي مبنية على الشح والتضييق .

وقال مالك، وهو قول للشافعي : يقدم مال الغير على الميتة، ونحوها مما سبق إن أمن أن يعد سارقا، لأنه قادر على الطعام الحلال، فلم يجز له أكل الميتة، كما لو بذله له صاحبه .

أما الترتيب في الانتفاع بين الميتة وصيد الحرم أو المحرم، فقد قال أحمد والشافعي وبعض الحنفية : تقدم الميتة، لأن إباحتها منصوص عليها . وقال المالكية وبعض الحنفية : صيد المحرم للمضطر أولى من الميتة.^(٢)

هذا بالنسبة لأكل لحم الميتة حال الاضطراب .

(١) ابن عابدين ٢٩٦/٥، وأسنى المطالب ٥٧١/١، ومواهب الجليل ٢٣٣/٣، والمغني ٧٩/١١

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٦، والتاج والإكليل ٣/٣٣٤، وأسنى المطالب ٥٧٣/١، والمغني ٧٨/١١، ٢٩٣/٣

(١) الزيلعي ٢٥/١، ٢٦، وجواهر الإكليل ٩/١، والوجيز للفرزاني ١٠/١، والمغني ٥٧/١

العوض عنه، كما في الوقف والوصية إذا نص عند إنشائها على أن له أن ينتفع كيف شاء، فإن الموقوف عليه والموصى له يستطيعان أن يؤجرا العين الموقوفة والموصى بمنفعتها للغير إذا أجازهما الواقف والموصي من غير خلاف.^(١)

وجوه الانتفاع

الانتفاع بالشيء إما أن يكون بإتلاف العين أو ببقائها، وفي هذه الحالة إما أن ينتفع الشخص من العين بالاستعمال أو بالاستغلال. فالحالات ثلاث:

(الحالة الأولى) الاستعمال:

٢٢ - يحصل الانتفاع غالباً باستعمال الشيء مع بقاء عينه، وذلك كما في العارية، فإن المستعير ينتفع بالمستعار باستعماله والاستفادة منه، ولا يجوز له أن ينتفع باستغلاله (تحصيل غلته) أو استهلاكه، لأن من شروط العارية إمكان الانتفاع بها مع بقاء عينها. والمستعير يملك المنافع بغير عوض، فلا يصح أن يستغلها ويملكها غيره بعوض.^(١)

هذا عند الجمهور، وذهب المالكية إلى أن مالك المنفعة بالاستعارة له أن يؤجرها خلال مدة الإجارة.^(٢)

وكذلك الإجارة فيها يختلف باختلاف المستعمل أو إذا اشترط المالك على المستأجر الانتفاع بنفسه. فالانتفاع في هذه الحالة قاصر على شخص المستأجر، ولا يجوز له أن يستهلك المأجور أو يستغله بإجارته للغير، لأن عقد الإجارة يقتضي الانتفاع بالمأجور مع بقاء العين. وليس له إيجارها فيها يختلف باختلاف المستعمل.^(٣)

(الحالة الثانية) الاستغلال:

٢٣ - قد يحصل الانتفاع باستغلال الشيء وأخذ

(الحالة الثالثة) الاستهلاك:

٢٤ - قد يحصل الانتفاع باستهلاك العين كالانتفاع بأكل الطعام والشراب في الولائم والضيافات، والانتفاع باللقطة إذا كانت مما يتسارع إليه الفساد. وكذلك عارية الكيالات والموزونات والأشياء المثلية التي لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاكها، فإنهم قالوا: عارية الثمنين (الذهب والفضة) والمكيل والموزون والمعدود قرض، لأنه لا يمكن الانتفاع بها إلا باستهلاك عينها ورد مثلها.^(٢)

حدود الانتفاع

الانتفاع بالشيء له حدود يجب على المنتفع مراعاتها وإلا كان ضامناً. ومن الحدود المقررة التي بحثها الفقهاء في الانتفاع بالشيء ما يأتي:

٢٥ - أولاً: يجب أن يكون الانتفاع موافقاً للشروط الشرعية ولا يكون على وجه يبطل حق الغير. ولهذا اشترط الفقهاء في جميع عقود الانتفاع (الإجارة والإعارة والوصية بالمنفعة) أن تكون العين منتفعا بها انتفاعاً مباحاً. كما اشترطوا

(١) الزليقي ٨٨/٥، وبهاية المحتاج ١١٨/٥، والمغني ٣٥٩/٥

(٢) الدرر المنثور ٤٣٣ - ٤٣٤

(٣) البندائع ١٧٥/٤، وابن عابدين ١٨/٥، وبهاية المحتاج

١٣/٦، والمغني ٢٨٤/٥

(١) فتح القدير ٤٣٦/٥، وبهاية المحتاج ٣٨٥/٥، والمغني

١٩٣/٦، والفروق للقرافي فرق (٣٠)

(٢) الزليقي ٨٧/٥، والمغني ٣٥٩/٥

٢٦ - ثانيا : يلزم المنتفع أن يراعي حدود إذن المالك، إذا ثبت الانتفاع بإذن من مالك خاص، كإباحة الطعام والشراب في الضيافة، فإنه إذا علم أن صاحبه لا يرضى بإطعام الغير، فلا يحل له أن يطعم غيره كما تقدم. وكذلك الإذن بسكنى الدار وركوب الدابة للشخص، فإن الانتفاع بها محدود بشروط المبيع. ^(١)

٢٧ - ثالثا : يلزم المنتفع التقيد بالقيود المتفق عليها في العقد، إذا كان سبب الانتفاع عقدا. لأن الأصل مراعاة الشروط بقدر الإمكان. فإذا حدد الانتفاع في الإجارة أو العارية أو الوصية بوقت أو منفعة معينة فلا يتجاوزها ما لم تكن الشروط مخالفة للشرع. ^(٢)

٢٨ - رابعا : يلزم المنتفع أن لا يتجاوز الحد المعتاد إذا لم يكن الانتفاع مقيدا بقيد أو شرط، لأن المطلق يقيد بالعرف والعادة، والمعروف عرفا كالمشروط شرطا كما جرى على ألسنة الفقهاء. فلو أعاره وأطلق فللمستعير الانتفاع بحسب العرف في كل ما هو مهيأ له. وما هو غير مهيأ له يعينه العرف ولو قال: آجرتكها لما شئت صبح، ويفعل ما يشاء لرضاه به، لكن بشرط أن يتنفع به على الوجه المعتاد كالعارية. ^(٣)

في الوقف أن يكون على مصرف مباح، لأن المنافع لا يتصور استحقاقها بالمعاصي. ^(١)

كذلك قالوا: إن الانتفاع بالمباح إنما يجوز إذا لم يضر بأحد. والانتفاع بالمنافع العامة مقيد بعدم الإضرار بالغير. والجلوس على الطرق العامة للاستراحة أو المعاملة ونحوهما، ووضع المظلات إنما يجوز إذا لم يضيق على المارة. ^(٢)

وكذلك الانتفاع بالمحرم حال الاضطرار مقيد بقيود. فقد اتفق الفقهاء على أن المضطر يجوز له الانتفاع بالمحرمات بمقدار ما يسد الرمي ويأمن معه الموت.

وذهب المالكية، وهو قول عند الشافعية، ورواية عن أحمد إلى أنه يأكل من المحرمات إلى حد الشبع إذا لم يوجد غيرها، لأن ما جاز سد الرمي منه جاز الشبع منه كالمباح. بل المالكية جوزوا التزود من المحرمات احتياطيا خشية استمرار حالة الاضطرار، كما تدل عليه نصوصهم. ^(٣)

وقال الحنفية، وهو أحد قولين للشافعية، والأظهر عند الحنابلة: إنه لا يجوز للمضطر الانتفاع من المحرمات بأكثر مما يدفع الهلاك ويسد الرمي، فليس له أن يأكل إلى حد الشبع، وليس له أن يتزود، لأن الضرورة تقدر بقدرها. ^(٤)

(١) الزيلعي ١٢٥/٥، وبهاية المحتاج ١١٩/٥، ٢٦٧، ٣٥٤،

وبهية السالك ٥٧٢/٣، والمغني ٣٥٩/٥، ١٢٩/٦

(٢) ابن عابدين ٢٨٢/٥، وبهاية المحتاج ٣٣٩/٥

(٣) ابن عابدين ٢١٥/٥، والشرح الصغير للدروير ١٨٣/٢،

والقليوبي ٢٦٣/٤، والمغني ٧٣/١١، والتاج والإكمال

٢٣٣/٣

(٤) ابن عابدين ٧٢١٥/٥ وبهاية المحتاج ١٥٢/٨، والمغني

٧٣/١١

(١) الفتاوى الهندية ٣/٣٤٤، والبيهقي على الخطيب ٣/٣٩١،

والمغني ٢٨٨/٧

(٢) الزيلعي ٨٦/٥، وبهاية المحتاج ١٢٧/٥، وبهية السالك

٥٧٥/٣

(٣) البدائع ٧١٦/٤، وانظر أيضا بهية المحتاج ٢٨٣/٥، والمغني

٣٥٩/٥

أحكام الانتفاع الخاصة

الانتفاع المجرد ملك ناقص، وله أحكام وآثار خاصة تميزه عن عن الملك التام. من هذه الأحكام ما يأتي :

أولاً : تقييد الانتفاع بالشروط :

٢٩ - يقبل حق الانتفاع التقييد والاشتراط ، لأنه حق ناقص ليس لصاحبه إلا التصرفات التي يميزها المالك ، وعلى الوجه الذي يعينه صفة وزمانا ومكانا ، وإلا فإن الانتفاع موجب للضيان ، فإذا أعار إنسانا دابة على أن يركبها المستعير بنفسه فليس له أن يعيرها غيره ، وإذا أعار ثوبا على أن يلبسه بنفسه فليس له أن يلبسه غيره . وكذلك إن قيدها بوقت أو منفعة أو بهما فلا يتجاوز إلى ما سوى ذلك .

وإن أطلق فله أن ينتفع بأي نوع شاء وفي أي وقت أراد ، لأنه يتصرف في ملك الغير فلا يملك التصرف إلا على الوجه الذي أذن له من تقييد أو إطلاق .

ومن استأجر دارا للسكنى إلى مدة معينة فليس له أن يسكنها بعد انقضاء المدة إلا بأجرة المثل ، لأن الانتفاع مقيد بقيد الزمان فيجب اعتباره .^(١)

كذلك لو قيد الواقف الانتفاع بالوقف بشروط محددة ، فالجمهور على أنه يرجع إلى شرط الواقف لأن الشروط التي يذكرها الواقفون هي التي تنظم طريق الانتفاع به ، وهذه الشروط معتبرة ما لم

تخالف الشرع .^(١)

هذا ، وجمهور الفقهاء على أن الانتفاع بالمأجور والمستعار بمثل المشروط أو أقل منه ضرا جائز لحصول الرضى ولو حكما . وقال بعضهم : إن نهاء عن مثل المشروط أو الأذن منه امتنع .^(٢)

٣٠ - وقد اتفق الفقهاء على أن التقييد في الانتفاع لشخص دون شخص معتبر فيما يكون التقييد فيه مفيدا ، وذلك فيما يختلف باختلاف المستعمل كركوب الدابة ولبس الثوب . أما فيما لا يختلف باختلاف المستعمل كسكنى الدار مثلا فقد اختلفوا فيه : فذهب الحنفية إلى عدم اعتبار القيد ، لأن الناس لا يتفاوتون فيه عادة . فلم يكن التقييد بسكناه مفيدا ، إلا إذا كان حدادا أو قصارا أو نحوهما مما يوهن عليه البناء .^(٣)

وذهب المالكية والحنابلة إلى اعتبار القيد مطلقا ما لم يكن مخالفا للشرع . وقال الشافعية : لو شرط المؤجر على المستأجر استيفاء المنفعة بنفسه فسد العقد ، كما لو شرط على مشتر أن لا يبيع العين للغير .^(٤)

ثانيا : توريث الانتفاع :

٣١ - إذا كان سبب الانتفاع الإجارة أو الوصية ، فقد ذهب جمهور الفقهاء (المالكية والشافعية

(١) فتح القدير ٤/٤٣٦ ، وبهاية المحتاج ٥/٣٧٣ ، والفرق للقرافي

الفرق (٣٠) ، وكشاف القناع ٤/٢٦٥

(٢) البدائع ٦/٢١٦ ، وبهاية المحتاج ٥/٢٢٨

(٣) ابن عابدين ٥/٢٢ ، والبدائع ٦/٢١٦

(٤) المدونة ١١/١٥٧ ، وبهاية المحتاج ٥/٣٠٣ ، والمغني ٦/٥١

(١) البدائع ٦/٢١٦ ، والزملي ٥/٨٦ ، وبهاية المحتاج ٥/١٢٧ ،

١٢٨ ، والشرح الصغير ٣/٥٧٥ ، والمغني ٥/٣٥٩

تحدث بعد الموت ليست موجودة حين الموت، حتى تكون تركة على ملك المتوفى فتورث. ^(١)
وعلى ذلك يعود ملك المنفعة بعد وفاة الموصي له بالمنفعة إلى الموصى له بالرقبة، إن كان قد أوصى بالرقبة إلى آخر، وإن لم يكن قد أوصى بها عاد ملك المنفعة إلى ورثة الموصي، كما صرح به الكاساني. ^(٢)

ثالثا : نفقات العين المنتفع بها :

٣٣ - لا خلاف بين فقهاء المذاهب في أن نفقات العين المنتفع بها تكون على صاحب العين، إذا كان الانتفاع بمقابل، لا على من له الانتفاع. وعلى ذلك فتكسية الدار المستأجرة وإصلاح مرافقها ومساوئ من بنائها على رب الدار (المؤجر). وكذلك علف الدابة المستأجرة ومؤونة رد العين المستأجرة على الأجر. ^(٣) حتى إن الحنابلة قالوا: إن شرط المكري أن النفقة الواجبة عليه تكون على المكري فالشرط فاسد. وإذا أنفق المكري على ذلك احتسب به على المكري. ^(٤) لكن الحنفية يقولون: إذا أصلح المستأجر شيئا من ذلك لم يحسب له بما أنفق، لأنه أصلح ملك غيره بغير أمره فكان متبرعا. ^(٥) كما ذهب الشافعية

والحنابلة) إلى أنه يقبل التورث. فالإجارة لا تنسخ بموت الشخص المستأجر، ويقوم وارثه مقامه في الانتفاع بها إلى أن تنتهي المدة، أو تنسخ الإجارة بأسباب أخرى، لأن الإجارة عقد لازم، فلا تنسخ بموت العاقد مع سلامة العقود عليه. ^(٦) إلا أن الحنابلة قالوا: إن مات المكري، ولم يكن له وارث تنسخ الإجارة فيبقى من المدة. ^(٧)

وكذلك الوصية بالمنفعة لا تنتهي بموت الموصى له، لأنها تمليك وليست إباحة للزومها بالقبول، فيجوز لورثته أن ينتفعوا بها بالمدة الباقية، لأنه مات عن حق، فهو لورثته. ^(٨)

٣٢ - أما إذا كان سبب الانتفاع العارية، فقد صرح الشافعية والحنابلة بعدم تورث الانتفاع بها، لأنها عقد غير لازم، تنسخ بموت العاقدين. ولأن العارية إباحة الانتفاع عندهم، فلا تصلح أن تنتقل إلى الغير حتى في حياة المستعير. ^(٩)

وذهب الحنفية إلى أن الانتفاع لا يقبل التورث مطلقا. فالوصية بالمنفعة تبطل بموت الموصى له، وليس لورثته الانتفاع بها، كما تبطل العارية بموت المستعير، والإجارة بموت المستأجر، لأن المنافع لا تحتل الإرث، لأنها تحدث شيئا فشيئا، والتي

(١) البدائع ٣٥٣/٧، وابن عابدين ٥٢/٥، والزيلعي ١٤٤/٥

(٢) البدائع ٣٨٦/٧

(٣) البدائع ٢٠٨/٤، ٢٠٩، والاختيار ٥٨/٣، ونهاية المحتاج ٢٩٥/٥، والشرح الكبير للردير ٥٤/٤، وكشاف القناع ٧١/٤

(٤) المغني ٣٢/٦

(٥) البدائع ٢٠٨/٤، ٢٠٩

(٦) بلغة السالك ٥٠/٤، ونهاية المحتاج ٣١٤/٥، والمغني ٤٢/٦

(٧) المغني ٤٢/٦

(٨) نهاية المحتاج ١٣٠/٥، ١٣١، وشرح الزرقاني ١٩٧/٨، والمغني ٣٥٤/٥

(٩) نهاية المحتاج ٨٣/٦، وكشاف القناع ٣٧٦/٤

والمالكية في العارية، وهو وجه عند الخنابلة في الوصية. وعلله الخرشي بأنها لو كانت على المستعير لكان كراء، وربما كان علف الدابة أكثر من الكراء. ^(١)

رابعاً : ضمان الانتفاع :

٣٥ - الأصل أن الانتفاع المباح والمأذون بعين من الأعيان لا يوجب الضمان، وعلى ذلك فمن انتفع بالمأجور على الوجه المشروع، وبالصيغة التي عينت في العقد، أو بمثلها، أو دونها ضرراً، أو على الوجه المعتاد فلتف لا يضمن، لأن يد المكثري يد أمانة مدة الإجارة، وكذا بعدها إن لم يستعملها استصحاباً لما كان. ^(٢)

ومن استعار عينا فانتفع بها وهلك بالاستعمال فالمأذون فيه بلا تعد لا يضمن عند الحنفية والشافعية. وكذلك إذا هلك بدون استعمال عند الحنفية، لأن ضمان العدوان لا يجب إلا على المتعدي، ومع الإذن بالقبض لا يوصف بالتعدي.

وعند الشافعية يضمن إذا هلك في غير حال الاستعمال، لأنه قبض مال الغير لنفسه لا عن استحقال، فأشبه الغصب. ^(٣)

وقال الخنابلة : العارية المقبوضة مضمونة

والمالكية إلى أنه لا يجبر أجر الدار على إصلاحها للمكثري، ويغير الساكن بين الانتفاع بالسكنى، فيلزمه الكراء والخروج منها. ^(١)

٣٤ - أما إذا كان الانتفاع بالمجان، كما في العارية والوصية، فقد ذهب الحنفية - وهو قول عند المالكية في العارية، والصحيح عند الخنابلة في الوصية - إلى أن نفقات العين المنتفع بها تكون على من له الانتفاع. وعلى ذلك فعلق الدابة ونفقات الدار المستعارة على المستعير، كما أن نفقة الدار الموصى بمنفعتها على الموصى له، لأنها يملكان الانتفاع بالمجان، فكانت النفقة عليهما، إذ الغرم بالغنم. ولأن صاحبها فعل معروف فلا يليق أن يشدد عليه. ^(٢)

وقال الشافعية : إن مؤونة المستعار على المعير دون المستعير، سواء أكانت العارية صحيحة أم فاسدة. فإن أنفق المستعير لم يرجع إلا بأذن حاكم أو إيشهاد بينة على الرجوع عند فقد الحاكم. ^(٣)

كذلك في الوصية بالانتفاع، فإن الوارث أو الموصى له بالرقبة هو الذي يتحمل نفقات العين الموصى بمنفعتها، إن أوصى بمنفعتها مدة، لأنه هو المالك للرقبة، وكذلك للمنفعة فيما عدا تلك المدة كما علله الرمي. ^(٤) وهذا هو أحد القولين عند

(١) الشرح الكبير للدردير ٥٤/٤، والوجيز للغزالي ٢٣٤/١

(٢) فتح القدير ٤٣٤/٥، والبدائع ٢٢١/٤، ٣٨٦، وبلغت السالك

٥٧٦/٣، وكشاف القناع ٣٧٥/٤

(٣) نهاية المحتاج ١٢٤/٥

(٤) نهاية المحتاج ٨٦/٦

(١) الخرشي ١٢٩/٦، والمغني ٧٩/٦

(٢) الزيلعي ٨٥/٥، وبهية المحتاج ٣٠٥/٥، وبلغت السالك

٤١/٤، والمغني ١١٧/٦

(٣) الزيلعي ٨٥/٥، وبهية المحتاج ١٢٥/٥

بالأصل، وهو أن الانتفاع المباح لا يوجب الضمان. وهذا إذا لم يكن عند المضطر ثمن الطعام ليشتريه، لأنه لم يتعلق بمنته كما علل بذلك الدردير. ^(١)

٣٧ - أما الانتفاع بالمغصوب والوديعة فموجب للضمان عند جمهور الفقهاء، لأنه غير مأذون فيه، إلا ما ذكره الشافعية في الوديعة من عدم ضمان لبس الثوب لدفع العفونة وركوب ما لا ينقاد للسقي. ^(٢) كذلك تضمن منفعة الدار بالتفويت والفوات، بأن سكن الدار وركب الدابة، أو لم يفعل ذلك عند الشافعية، وهو ما تدل عليه نصوص المالكية والحنابلة، ولكن المالكية قالوا: لو غصب العين لاستيفاء المنفعة، لا لتملك الذات، فتلقت العين المنتفع بها فلا يضمنها المتعدي. فمن سكن دارا غاصبا للسكنى، فانهلست من غير فعله فلا يضمن إلا قيمة السكنى. ^(٣)

وذهب الحنفية إلى أن منافع الأعيان المنقولة المغصوبة ليست بمضمونة. فإذا غصب دابة فأمسكها أياما ولم يستعملها، ثم ردها إلى يد مالكها لا يضمن، لأنه لم يوجد تفويت يد المالك عن المنافع، لأنها أعراض تحدث شيئا فشيئا. فالمنفعة الحادثة على يد الغاصب لم تكن موجودة في يد المالك، فلم يوجد تفويت يد المالك عنها. ^(٤) لكن إن كان المغصوب مال وقف أو مال صغير أو

بقيمتها يوم التلف بكل حال، ولا فرق بين أن يتعدي فيها أو يفرط فيها أولا. ^(٥) أما إذا انتفع بها وردها على صفتها فلا شيء عليه.

وفرق المالكية بين ما يغاب عليه (يحتمل الإخفاء) وبين ما لا يغاب عليه، فقالوا: يضمن المستعير ما يغاب عليه، كالخلي والثياب، إن ادعى الضياع إلا بينة على ضياعه بلا سبب منه، كذلك يضمن بانتفاعه بها بلا إذن ربها إذا تلفت أو تعيبت بسبب ذلك. أما فيما لا يغاب عليه وفيما قامت البينة على تلفه فهو غير مضمون. ^(٦)

والانتفاع بالرهن بإذن الراهن حكمه حكم العارية، فلو هلك في حالة الاستعمال والعمل لا يضمن عند عامة الفقهاء، لأن الانتفاع المأذون لا يوجب الضمان. وإذا انتفع به بدون إذن الراهن يضمن ^(٧) مع تفصيل سبق ذكره.

٣٦ - ويستثنى من هذا الأصل الانتفاع بمال الغير حال الاضطرار، فإنه وإن كان مأذونا شرعا، لكنه يوجب الضمان عند الجمهور، عملا بقاعدة فقهية أخرى هي: أن الاضطرار لا يطل حق الغير. ^(٨)

وذهب المالكية إلى عدم الضمان عملا

(١) كشف القناع ٧٠/٤، والمغني ٣٥٥/٥، ١١٧/٦.

(٢) بلغة السالك ٥٥٣/٣، ٥٧٤، وبداية المجتهد ٢/٢٨٤.

(٣) ابن عابدين ٣٣٦/٥، وبناية المحتاج ٢٧٤/٤، والمغني ٢٨٩/٤.

(٤) ابن عابدين ٢١٥/٥، وبناية المحتاج ١٥٢/٨، ١٥٣.

والقليوبي ٢٦٣/٤، والمغني ٨٠/١١.

(١) بلغة السالك ١٨٥/٢.

(٢) القليوبي ٣٣٦/٣، ١٨٥، وجواهر الإكليل ١٤٠/٢، ١٤٩.

والمغني ٣٧٦/٥، ٢٨٠، وابن عابدين ١١٦/٥.

(٣) القليوبي ٣٣٣/٣، وجواهر الإكليل ١٥١/٢، والمغني ٤١٥/٥.

(٤) البذائع ١٤٥/٧.

ورجع قبل إدراك الزرع فعلية الإبقاء إلى الحصاد، وله الأجرة من وقت وجوب إرجاعها إلى حصاد الزرع. كما لو أعاره دابة ثم رجع في أثناء الطريق، فإن عليه نقل متاعه إلى مامن بأجر المثل.^(١)

خامسا : تسليم العين المنتفع بها :

وقال المالكية : لزمّت العارية المفيدة بعمل أو أجل لانقضائه، فليس لربها أخذها قبله، سواء كان المستعار أرضا لزراعة، أو سكنى، أو كان حيوانا أو كان عرضا.^(٢)

٤٠ - أما إذا كان الانتفاع بعوض كالإجارة، فلا يكلف المستأجر رد المأجور بعد الانقضاء، وليس للأجر أن يسترد المأجور قبل استيفاء المنفعة المعقودة، ولا قبل مضي المدة المقررة. وحكم بقاء الزرع إلى الحصاد بعد انقضاء مدة الإجارة كحكم العارية، فللمستأجر أن يقي الزرع في الأرض إلى إدراكه بأجرة المثل. لكن الشافعية قيدوه بما إذا لم يكن تأخير الزراعة بسبب تقصير المستأجر والمستعير.^(٣)

أما مؤنة رد العين المنتفع بها، فقد اتفقوا على أنها في الإجارة على المؤجر، لأن العين المستأجرة مقبوضة لمنفعته بأخذ الأجر، وعلى المستعير في العارية لأن الانتفاع له، عملا بقاعدة (الغرم بالغنم).^(٤)

(١) البدائع ٢١٧/٦، ونهاية المحتاج ١٣٩/٥، وكشاف القناع ٧٣/٤

(٢) البدائع ٢١٧/٦، ونهاية المحتاج ١٣٩/٥، وكشاف القناع ٧٣/٤

(٣) نهاية المحتاج ١٣٩/٥

(٤) الزيلعي ٨٩/٥، والحرشي ١٢٧/٦، ونهاية المحتاج ١٢٤/٥، وكشاف القناع ٧٣/٤

كان معدا للاستغلال يلزمه ضمان المنفعة. ويرجع لتفصيله إلى مصطلح (ضمان).

٣٨ - لا خلاف في أنه يلزم تسليم العين المنتفع بها إلى من له الانتفاع، إذا ثبت الانتفاع بالعقد اللازم ويعوض، كالإجارة. فالمؤجر مكلف بعد انعقاد العقد أن يسلم المأجور إلى المستأجر، ويمكنه من الانتفاع به عند عامة الفقهاء. أما الانتفاع بالعقد غير اللازم فلا يوجب تسليم العين للمنتفع، كالإعارة، فلا يلزم المغير أن يسلم المستعار إلى المستعير، لأن التبرع لا أثر له قبل القبض.

٣٩ - أما رد العين المنتفع بها إلى مالكيها، فقد ذهب جمهور الفقهاء (الحنفية والشافعية والحنابلة) إلى أن الانتفاع إذا كان بدون عوض كالعارية فرد العين واجب على المستعير، متى طلب المغير ذلك، لأن العارية من العقود غير اللازمة، فلكل واحد منهما ردها متى شاء، ولو مؤقتة بوقت لم ينقض أمده، لقوله عليه الصلاة والسلام: «المنحة مردودة، والعارية مؤداة».^(١) ولأن الإذن هو السبب لإباحة الانتفاع وقد انقطع بالطلب. ولهذا لو كانت مؤقتة، فأمسكها بعد مضي الوقت، ولم يردها حتى هلكت ضمن.^(٢) ولكن إذا أعار أرضا لزراعة

(١) حديث ١: المنحة مردودة والعارية مؤداة. أخرجه أبو داود في البيوع (٣/٨٢٤) ٣٥٦٥ ط الدعاس. وأخرجه أحمد (٢٩٣/٥) قال الهيثمي (٤/١٤٥) تروجا له ثقت.

(٢) الزيلعي ٨٤/٥، ٨٩، ونهاية المحتاج ١٢٩/٥، وكشاف القناع ٧٣/٤

إنهاء الانتفاع وانتهائه

٤١ - إنهاء الانتفاع معناه وقف آثار الانتفاع في المستقبل بإرادة المنتفع أو مالك الرقبة أو القاضي، وعبر عنه الفقهاء بلفظ (فسخ). وإنهاء الانتفاع معناه أن تتوقف آثاره بدون إرادة المنتفع أو مالك العين، وعبر عنه الفقهاء بلفظ (انفساخ).

أولاً : إنهاء الانتفاع :

ينهى الانتفاع في الحالات الآتية :

أ - الإرادة المنفردة :

٤٢ - يمكن إنهاء الانتفاع بالإرادة المنفردة في عقود التبرع، سواء أكان من قبل مالك الرقبة أو المنتفع نفسه. فكما أن الوصية بالانتفاع يمكن إنهاؤها من قبل الموصي في حياته، يصح إنهاؤها من قبل الموصى له بعد موت الموصي. وكما أن الإعارة يمكن إنهاؤها من قبل المعير، فله أن يرجع في أي وقت شاء على رأي الجمهور، خلافاً للملكية كما تقدم. كذلك يسوغ للمستعير أن يردّها أي وقت شاء. لأن الإعارة والوصية من العقود غير اللازمة من الطرفين كالوكالة، فلكل واحد منها فسخها متى شاء، ولو مؤقتة بوقت لم ينقض أمده، إلا في صور مستثناة لدفع الضرر.^(١)

ب - حق الخيار :

٤٣ - يصح إنهاء الانتفاع باستعمال الخيار في بعض العقود كالإعارة، فإنها تنفسخ بالعيب، سواء أكان

العيب مقارناً للعقد أو حادثاً بعده، لأن العقود عليه في الإجارة - وهي المنافع - يحدث شيئاً فشيئاً، فما وجد من العيب يكون حادثاً قبل القبض في حق ما بقي من المنافع، فيوجد الخيار.^(١)

كذلك يمكن إنهاء الانتفاع في الإجارة بفسخها بسبب خيار الشرط، وخيار الرؤية عند من يقول به، لأن الإجارة بيع المنافع، فكما يجوز فسخ البيع بخيار الشرط والرؤية، كذلك يصح إنهاء الانتفاع في الإجارة بسبب هذين الخيارين.^(٢) وتفصيل ذلك في خيار الشرط وخيار الرؤية.

٤٤ - وهذب جمهور الفقهاء إلى أنه يجوز إنهاء الانتفاع في حالة تعذره، وذلك في العقود اللازمة، كالإجارة. أما العقود غير اللازمة كالإعارة فإنها قابلة للفسخ بدون التعذر كما سبق.

والتعذر أعم من التلف عند المالكية، فيشمل الضياع والمرض والغصب وغلط الخواص قهراً.^(٣) وقد توسع الحنفية والحنابلة في إنهاء الانتفاع بسبب العذر. وعرفه الحنفية بأنه: عجز العاقد عن المضي بموجب العقد إلا بتحمل ضرر زائد، كمن استأجر حانوتاً يتجر فيه فأفلس.^(٤)

وصرح الحنابلة بأنه إن تعذر الزرع بسبب غرق الأرض أو انقطاع مائها فلم يستأجر الخيار. وإن قل الماء بحيث لا يكفي الزرع فله الفسخ. وكذلك إذا انقطع الماء بالكلية، أو حدث بها عيب، أو حدث

(١) الزيلعي ١٤٣/٥، وبهاية المحتاج ٣٠٠/٥، والمغني مع الشرح الكبير ٦/٧٧

(٢) الزيلعي ١٤٥/٥، وابن عابدين ٤٧/٥

(٣) الشرح الصغير ٤/٤٩

(٤) الزيلعي ١٤٥/٥

(١) البدائع ٦/٢١٦، والزيلعي ٨٤/٥، وبهاية المحتاج ١٢٩/٥

والمغني ٥/٣٦٤، ٦/٤٣٧

خوف عام يمنع من سكنى المكان الذي فيه العين المستأجرة. (١)

وليس له أن ينتفع بها بعدها، وإلا يكون غاصبا كما تقدم. (٢)

ب - هلاك المحل أو غصبه :

٤٧ - ينتهي الانتفاع بهلاك العين المنتفع بها عند عامة الفقهاء. فتتسوخ الإجارة والإعارة والوصية بهلاك الدابة المستأجرة، وتلف العين المستعارة، وبانهدام الدار الموصى بمنفعتها. (٣)

أما غصب المحل فموجب لفسخ العقد عند الجمهور (المالكية والشافعية والحنابلة وبعض الحنفية) لا للانفساخ. (٤)

وقال بعض الحنفية : إن الغصب أيضا موجب للانفساخ، لزوال التمكن من الانتفاع. (٥)

ج - وفاة المنتفع :

سبق عند الكلام على توريث الانتفاع ما يتصل بهذا السبب. انظر فقرة (٣٠).

د - زوال الوصف المبيع :

٤٨ - ينتهي الانتفاع كذلك بزوال الوصف المبيع كما في حالة الاضطرار (حيث قالوا : إذا زالت حالة الاضطرار زال حل الانتفاع). (٦)

(١) الزيلعي ١١٤/٥، والبدائع ٢١٧/١، وبهاية المحتاج

١٣٩/٥، والحرشي ١٢٧/٦، والمغني ٣٦٥/٥

(٢) نهاية للحاج ٣٠٠/٥، وابن عابدين ٨/٥، والشرح الصغير

٤٩/٤، والمغني ٢٥/٦

(٣) ابن عابدين ٨/٥، وبهاية المحتاج ٣١٨/٥، والشرح الصغير

٥١/٤، والمغني ٢٨/٦، ٣٠

(٤) الزيلعي ١٠٨/٥

(٥) الوجيز للزفالي ٢٣٩/١، والزيلعي ١٤٥/٥، والمغني ٢٩/٦،

وانظر القاضية (٢٣) في مجلة الأحكام العدلية.

وقال الشافعية : لا تنتسخ الإجارة بعذر، كتعذر وقود الحسام أو خراب ما حول الدار والدكان. ومع ذلك فقد وافقوا الجمهور على جواز إنهاء الانتفاع في بعض الصور حيث قالوا : إذا انقطع ماء أرض للزراعة فللمستأجر الخيار في الفسخ، وما يمنع استيفاء المنفعة شرعا يوجب الفسخ، كما لو سكن ألم السن المستأجر على قلعه. (٦)

ج - الإقالة :

٤٥ - لا خلاف في أن الانتفاع يمكن إنهائه بسبب الإقالة، وهي فسخ العقد بإرادة الطرفين. وهذا إذا كان الانتفاع حاصلًا بسبب عقد لازم كالإجارة.

أما في غير العقد، وفي العقود غير اللازمة، فلا يحتاج للإقالة، لأنه يمكن بالرجوع عن الإذن أو الإرادة المنفردة، كما تقدم.

ثانيا : انتهاء الانتفاع :

ينتهي الانتفاع في الحالات الآتية :

أ - انتهاء المدة :

٤٦ - لا خلاف بين الفقهاء أن الانتفاع ينتهي بانتهاء المدة المعينة أيا كان سببه، فإذا أباغ شخص لآخر الانتفاع من أملاكه الخاصة لمدة معلومة ينتهي الانتفاع بانتهاء تلك المدة. وإذا أجره أو أعاره دابة لشهر فإن الانتفاع بها ينتهي بمضي هذه المدة،

(١) المغني ٢٨/٦ - ٣٠

(٢) نهاية المحتاج ٣١٨/٥، والوجيز ٢٣٩/١

يقدر أن الشمس تستقر في كبد السماء ثم تزول، وذلك لما يظن من ببطء حركتها. وليس كذلك الانتقال.^(١) فعلى هذا يكون الانتقال أتم من الزوال.

انتقال

التعريف :

١ - الانتقال في اللغة : التحول من موضع إلى آخر.^(٢) ويستعمل مجازاً في التحول المعنوي، فيقال : انتقلت المرأة من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة.

ويطلق عند الفقهاء على هذين المعنيين كما سيأتي.

الألفاظ ذات الصلة :

٢ - الزوال :

الزوال في اللغة بمعنى : التخلي، ومعنى العدم.

والفرق بين الانتقال والزوال : أن الزوال يعني العدم في بعض الأحيان، والانتقال لا يعني ذلك. وأيضاً : أن الانتقال يكون في الجهات كلها، أما الزوال فإنه يكون في بعض الجهات دون بعض، ألا ترى أنه لا يقال : زال من سفلى إلى علو. ويقال : انتقل من سفلى إلى علو، وثمة فرق ثالث هو أن الزوال لا يكون إلا بعد استقرار وثبتات صحيح أو مقدر، تقول : زال ملك فلان، ولا تقول : ذلك إلا بعد ثبات الملك له، وتقول : زالت الشمس، وهذا وقت الزوال، وذلك أنهم

(١) تاج العروس مادة : (نزل).

الحكم التكليفي :

قد يكون الانتقال واجباً، وقد يكون جائزاً.

أ - الانتقال الواجب :

٣ - إذا تعذر الأصل وجب الانتقال إلى البدل،^(٣) والمتبع لأحكام الفقه يجد كثيراً من التطبيقات لهذه القاعدة، من ذلك أنه إذا هلك المصوب في يد الغاصب وجب مثله أو قيمته.^(٤) وأن من عجز عن الوضوء لفقد الماء وجب عليه الانتقال إلى التيمم، ومن عجز عن القيام في الصلاة انتقل إلى القعود، ومن عجز عن الصيام لشيخوخة وجبت عليه الفدية، ومن عجز عن أداء صلاة الجمعة لمرض أو غيره وجبت عليه صلاة الظهر، ومن أتلّف لآخر شيئاً لا بمثل له وجبت عليه قيمته، وإذا لم يجد المصدق - جابي الصدقة - السن المطلوبة من الإبل أخذ سناً أعلى منها ودفع الفرق، أو أخذ سناً أدنى منها وأخذ الفرق، ومن تزوج امرأة على مهر وجب الانتقال إلى مهر المثل.^(٥) ومن عجز عن خصال كفارة اليمين ينتقل إلى البدل وهو الصيام،^(٦)

(١) الفرق في اللغة ص ١٣٩، ١٤٠

(٢) انظر جملة الأحكام العبدية - المادة ٥٣

(٣) حاشية قليوبي ٨/٢

(٤) الاختيار ٣/ ١٠٤

(٥) حاشية قليوبي ٢/ ٢٩٠

إلى مجلس القاضي لأداء الشهادة.
ولا تنتقل المعتدة رجعيًا من بيتها إلا لضرورة
اقتضت ذلك.

ب - انتقال الدين :

٦ - ينتقل الدين الثابت في الذمة إلى ذمة شخص
آخر بالحوالة.

ج - انتقال النية :

٧ - انتقال النية أثناء أداء العبادات البدنية المحضة
يفسد تلك العبادة.

وقال الحنفية : لا تفسد إلا إذا رافقها شروع في
غيرها، ففي الصلاة مثلاً: إذا انتقل وهو في
الصلاة من نية القرض الذي نواه إلى نية فرض
آخر، أو إلى نفل، فسدت صلاته عند الجمهور،
وعند الحنفية لا تفسد إلا إذا كبر للصلاة الأخرى.

وإذا فسدت صلاته، فهل تصح الصلاة
الجديدة التي انتقل إليها؟

قال الجمهور: لا تصح، وقال الحنفية: تصح
مستأنفة من حين التكبير، وقال بعضهم: إن نقل
نية الفرض إلى النفل صح النفل، وقال آخرون:
لا تصح.^(١)

ومن صور انتقال النية أيضاً نية المقتدي
الانفصال عن الإمام، وقد أجاز ذلك بعض الأئمة
ومنعه آخرون، وتفصيل ذلك في مصطلح
(اقتداء).

وهكذا كل كفارة لها بدل، يصار إلى البدل عند
تعذر الأصل.^(٢)

ب - الانتقال الجائز :

٤ - الانتقال الجائز قد يكون بحكم الشرع، وقد
يكون باتفاق الطرفين، ويجوز الانتقال من الأصل
إلى البدل إذا كان في البدل مصلحة ظاهرة شرعاً،
فيجوز عند بعض الفقهاء كالحنفية دفع بدل
الواجب في الزكاة، والصدقة، وزكاة الفطر،
والنذر، والكفارة، والعشر، والخراج.^(٣)

كما يجوز باتفاق أصحاب العلاقة الانتقال من
الواجب إلى البدل في دين القرض، وبدل المتلفات
مثلاً وقيمه، وثمن المبيع، والأجرة، والصدقات،
وعوض الخلع، وبدل الدم، ولا يجوز ذلك في دين
السلم.^(٤)

أنواع الانتقال :

ينتوع الانتقال إلى الأنواع الآتية :

أ - الانتقال الحسي :

٥ - إذا انتقلت الحاضنة من بلد الولي إلى آخر
للاستيطان سقط حقها في الحضانة.

وينتقل القاضي أونائبه أو من يندب إلى المخدرة
(وهي من لا تخرج في العادة لقضاء حاجتها)
والعاجزة لسماح شهادتها، ولا تكلف هي بالحضور

(١) انظر كثيراً من التطبيقات على ذلك في مجلة الأحكام العدلية -
المواد: ٢٩٨، ٣٠٨، ٣٠٩، ٧٧٧، ٨٩١، ٩١٢ وغيرها.

(٢) حاشية ابن عابدين ٢٢/٢

(٣) الأديباء والنظار للبيوطي ص ٣٣١ طبعه مصطفى الحلبي

١٣٧٨ هـ - ١٩٥٩ م.

(١) انظر للمفتي ٤٦٦/١، ٤٦٨، وابن عابدين ٤١٩/١، وأسن
المطالب ١٤٣/١، ومواهب الجليل ١٥/١

د- انتقال الحقوق :

الحقوق من حيث قابليتها للانتقال على نوعين، حقوق تقبل الانتقال، وحقوق لا تقبل الانتقال.

(١) الحقوق التي لا تقبل الانتقال :

٨- أولا : الحقوق المتعلقة بشخص الإنسان، وتتعلق بإرادته، وهي حقوق غير مالية في الغالب كاللعان، والفيء بعد الإيلاء، والعدو في الظهار، والاختيار بين النسوة السلاحي أسلم عليهن إذا كن أكثر من أربع، واختيار إحدى زوجتيه الأختين اللتين أسلم عليهن، وحق الزوجة في الطلاق بسبب الضرر ونحوه، وحق الولي في فسخ النكاح لعدم الكفاءة، وما فوض إليه من الولايات والمناصب كالقضاء والتدريس والأمانات والوكالات ونحو ذلك.

وقد تكون حقوقا مالية، كحق الفسخ بخيار الشرط، وحق الرجوع بالهبة، وحق الخيار في قبول الوصية، إذ لا تنتقل هذه الحقوق إلى الورثة بالموت. على خلاف وتفصيل يعرف في أبوابها.

٩- ثانيا : حقوق الله تعالى البدنية الخالصة المفروضة فرضا عينيا، كالصلاة، والصيام، والحدود إلا القذف لما فيه من حق العبد.

(٢) الحقوق التي تقبل الانتقال :

١٠- قال القرافي : من الحقوق ما ينتقل إلى الورث، ومنها ما لا ينتقل، فمن حق الإنسان أن يلاعن عند سبب اللعان، وأن يفيء بعد الإيلاء، وأن يعود بعد الظهار، وأن يختار من نسوة إذا أسلم

عليهن، ومن أكثر من أربع، وأن يختار إحدى الأختين إذا أسلم عليهن، وإذا جعل المتبايعان له الخيار فمن حقه أن يملك إمضاء البيع عليهما وفسخه، ومن حقه ما فوض إليه من الولايات والمناصب، كالقصاص والإمامة والخطابة وغيرهما، وكالأمانة والوكالة فجميع هذه الحقوق لا ينتقل للوارث منها شيء، وإن كانت ثابتة للمورث. بل الضابط لما ينتقل إليه ما كان متعلقا بالمال، أو يدفع ضررا عن الوارث في عرضه بتخفيف ألمه. وما كان متعلقا بنفس المورث وعقله وشهوته لا ينتقل للوارث. والسري في الفرق أن الورثة يرثون المال فيرثون ما يتعلق به تبعاً له، ولا يرثون عقله ولا شهوته ولا نفسه، فلا يرثون ما يتعلق بذلك، وما لا يورث لا يرثون ما يتعلق به، فاللعان يرجع إلى أمر يعتقد له يشاركه فيه غيره غالبا، والإعتقادات ليست من باب المال، والفيئة شهوته، والعدو إرادته، واختيار الأختين والنسوة إريه وميله، وقضاؤه على المتبايعين عقله وفكرته ورأيه ومناصبه وولاياته وآراؤه واجتهاداته وأفعاله الدينية فهو دينه، ولا ينتقل شيء من ذلك للوارث، لأنه لم يرث مستنده وأصله.

وانتقل للوارث خيار الشرط في البيعات، وقاله الشافعي رحمه الله تعالى، وقال أبوحنيفة وأحمد بن حنبل : لا ينتقل إليه. وينتقل للوارث خيار الشفعة عندنا (عند المالكية) وخيار التعين إذا اشترى موروثه عبدا من عبيدين على أن يختار، وخيار الوصية إذا مات الموصي له بعد موت الموصي، وخيار الإقالة والقبول إذا أوجب البيع لزيد فلوارثه القبول والرد. وقال ابن المواز : إذا قال : من جاني

انتهاب

التعريف :

١ - الانتهاب في اللغة من نهب نهباً : إذا أخذ الشيء بالغارة والسلب. والنهبة، والنهي : اسم للانتهاب، واسم للمنبوب.^(١)

ويعرف الفقهاء الانتهاب بقولهم : أخذ الشيء قهراً،^(٢) أي مغالبة.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاختلاس :

٢ - يفترق الانتهاب عن الاختلاس، إذ الاعتداء في الاختلاس على سرعة الأخذ، بخلاف الانتهاب، فإن ذلك غير معتبر فيه.^(٣) وأيضاً فإن الاختلاس يستخفي فيه المختلس في ابتداء اختلاسه، والانتهاب لا يكون فيه استخفاء في أوله ولا آخره.^(٤)

ب - الغصب :

٣ - يفترق الانتهاب عن الغصب : في أن الغصب

بعشرة فغلامي له، فمتى جاء أحد بذلك إلى شهرين لزمه، وخيار الهبة وفيه خلاف، ومنع أبوحنيفة خيار الشفعة، وسلم خيار الرد بالعيب، وخيار تعدد الصفقة، وحق القصاص، وحق الرهن، وحبس المبيع، وخيار ما وجد من أموال المسلمين في الغنيمة فمات ربه قبل أن يختار أخذه بعد القسمة، ووافقناه نحن على خيار الهبة في الأب للابن بالاعتصار، وخيار العتق واللعان والكتابة والطلاق، بأن يقول : طلقت امرأتي متى شئت، فيموت المقول له، وسلم الشافعي جميع ماسلمناه، وسلم خيار الإقالة والقبول.^(١)

هـ - انتقال الأحكام :

١١ - أولاً : إذا طلق الرجل زوجته غير الحامل، ثم مات عنها وهي في العدة فإنها تنتقل من عدة الطلاق إلى عدة الوفاة في الجملة.^(٢)

وإذا طلقها وهي صغيرة لا تحيض، فابتدأت عدتها بالأشهر ثم حاضت، انتقلت عدتها إلى الحيض.

١٢ - ثانياً : حجب النقصان ينتقل فيه الوارث من فرض إلى فرض أقل، فالزوج - مثلاً - ينتقل فرضه من النصف إلى الربع، عند وجود الفرع الوارث.

(١) تاج العروس، ولسان العرب، والنهاية في غريب الحديث مادة : «نهب».

(٢) حاشية ابن عابدين ١٩٩/٣ طبعة بولاق الأولى.

(٣) حاشية ابن عابدين ١٩٩/٣

(٤) المغني لابن قدامة ٢٤٠/٨ طبعة للمدار الثالثة.

(١) الفروق للفراي ٢٧٦/٣ - ٢٧٨.

(٢) حاشية قلاوي ٤٩/٤، والمغني مع الشرح الكبير ١١٠/٩

فقد اختلف فيه الفقهاء، فمنهم من منعه تحريماً له كالشوكاني، ومنهم من منعه كراهة له كأبي مسعود الأنصاري،^(١) وإبراهيم النخعي وعطاء بن أبي رباح وعكرمة وابن أبي ليلى وابن شبرمة وابن سيرين والشافعي ومالك وأحمد في إحدى الروايتين عنه.^(٢)

واستدل القائلون بالتحريم بما ورد من نهي رسول الله ﷺ عن النهي.^(٣)

واستدل الآخرون: بأن الانتهاب المحرم الذي ورد النهي عنه هو ما كانت عليه العرب في الجاهلية من الغارات، وعلى الامتناع منه وقعت البيعة في حديث عبادة عند البخاري «بأيّنا رسول الله ﷺ على ألاّ ننتهب».^(٤) أما انتهاب ما أباحه مالكة فهو مباح، ولكنه يكره لما في الالتقاط من الدناءة.

وأما من أباح الانتهاب، فقد قال: إن تركه أولى، ولكن لا كراهة فيه، ومن هؤلاء: الحسن البصري، وعامر الشعبي وأبو عبيد القاسم بن سلام وابن المنذر والحنفية وبعض الشافعية وبعض

لا يكون إلا في أخذ ممنوع أخذه، والانتهاب قد يكون في ممنوع أخذه، وفيها أيبح أخذه.

جـ - الغلول :

٤ - الغلول : الأخذ من الغنيمة قبل القسمة، وليس من الغلول أخذ الغزاة ما يحتاجون إليه من طعام ونحوه، أو الانتفاع بالسلاح مع إعادته عند الاستغناء عنه، فهذا من الانتهاب المأذون به من الشرع، وكذلك أخذ السلب بشروطه، ر: (غلول، سلب، غنائم).

أنواع الانتهاب :

٥ - الانتهاب على ثلاثة أنواع :

- أ - نوع لا تسبقه إباحة من المالك.
- ب - نوع تسبقه إباحة من المالك، كانتهاب النثار الذي ينثر على رأس العروس ونحو ذلك، فإن نأثره - المالك - أباح للناس انتهابه.
- ج - نوع إباحه المالك ليؤكل على وجهه ما يؤكل به، فانتهبه الناس، كانتهاب المدعوين طعام الوليمة.

حكمه التكليفي :

- ٦ - اتفق الفقهاء على تحريم النوع الأول من الانتهاب - وهو انتهاب ما لم يباحه مالكة - لأنه نوع من الغصب المحرم بالإجماع. ويجب فيه التعزير، وقد فصل الفقهاء ذلك في كتاب السرقة وكتاب الغصب.
- ٧ - أما النوع الثاني من الانتهاب، كانتهاب النثار،

(١) في المطبوع من شرح معاني الآثار ٥٠/٣، وفي نيل الأوطار أباح (٢٠٩/٦ (ابن مسعود) وهو خطأ، وصوابه (أبوسعود) كما في سنن البيهقي ٢٨٧/٧، وصمد الغاري ٢٥/١٣ فانقضى التنبه على ذلك.

(٢) للمصنف ١٢/٧، وصمد القاري ٢٥/١٣، ونيل الأوطار ٢٠٩/٦، ومواهب الجليل ٦/٤، وجواهر الإكليل ١/٣٢٦، والقلوبي ٢٩٩/٣.

(٣) حديث: «نهي رسول الله ﷺ عن النهي...» أخرجه البخاري (الفتح ١١٩/٥ ط السلفية).

(٤) حديث عبادة: «بأيّنا رسول الله ﷺ على ألاّ ننتهب» أخرجه البخاري (الفتح ٢١٩/٧ ط السلفية)، ومسلم (٣/١٣٣٤ ط الحلبي).

٨ - أما النوع الثالث : وهو ما أباحه مالكه لفئة من الناس ليمتلكوه دون انتهاب ، بل على وجه التساوي ، أو على وجه يقرب من التساوي - كوضعه الطعام أمام المدعوين إلى الوليمة - فإن انتهابه حرام لا يحل ولا يجوز ، لأن مبيحه إنما أراد أن يتساوا في أكله - مثلاً - فمن أخذ منه أكثر مما كان يأكل منه مع أصحابه على وجه الأكل ، فقد أخذ حراماً وأكل سحتاً .^(١)

وقد ذكر الفقهاء ذلك عند حديثهم عن الوليمة في كتاب النكاح .

أثر الانتهاب :

٩ - يملك المنتهب ما انتهبه مما أباحه مالكه بالانتهاب بأخذه ، لأنه مباح ، وتلك المباحات بالخيازة . أو هوبة ، فيملك بما تملك به الهبات .^(٢)

أثيان

التعريف :

١ - الأثيان : الخفصتان ،^(٣) وهما في الاصطلاح بهذا المعنى .^(٤)

== ط مطبعة الأنوار الحميدية ، وفي إنشاده ضعف وانقطاع (تيل)
الأوطار ٦/ ٢٠٩ ط الحلبي
(١) مواهب الجليل ٦/ ٤
(٢) حاشية ابن عابدين ٣/ ٣٢٤
(٣) لسان العرب والمصباح مادة : (أث).
(٤) ابن عابدين ٢/ ٩٣ ط بولاق الأولى .

الملكية وأحمد بن حنبل في رواية ثانية عنه .^(١)

واستدل هؤلاء بإروته أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ «تزوج بعض سائمه ، فشر عليه التمر» .^(٢) ويأري عبد الله بن رط رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : «أحب لأيام إلى الله يوم النحر ثم يوم عرفة . ففريت إليه بذنات خمسا أو ستا فطفقن يزدلفن إليه بأيتهن» بدأ ، فلما وجبت - سقطت - جنوبها ، قال كلمة حفيضة لم أفهمها - أي لم يفهمها الراوي وهو عبد الله بن رط - فقلت للذي كان إلى جنبي : ما قال رسول الله ؟ فقال - قال : من شاء قطع» .^(٣)

وشهد رسول الله ﷺ إملاك شاب من الأنصار لما زوجه قال : «على الألفة والطير الميمون : السعة والرزق ، بارك الله لكم ، وقفوا على رأس صاحبكم ، فلم يلبث أن جاءت الجسوراري معهن لأطباق عليها اللوز والسكر ، فأمسك القوم أيديهم ، فقال النبي ﷺ : ألا تنتهبون ، فقالوا : يا رسول الله إنك نهيت عن النهبة ، قال : تلك نهبة العساكر ، فأما العرصات فلا ، فرأيت رسول الله ﷺ يجاذبهم ويجاذبونه» .^(٤)

(١) نيل الأوطار ٦/ ٢٠٩ ، والمصنف ٧/ ١٢ ، وكشاك القناع ٥/ ١٨٣ ، وابن عابدين ٣/ ٣٢٤ ، ومواهب الجليل ٤/ ٦ ، ونهاية المحتاج ٦/ ٣٧١
(٢) حديث عائشة : «تزوج بعض نساءه فشر عليه التمر» ... أخرجه البيهقي (٧/ ٢٨٧ ط دائرة المعارف الثانية) وضعفه .
(٣) حديث عبد الله بن رط . أخرجه أبو داود (٢/ ٣٧٠) ط عزت عبيد دحسان والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/ ٥٠) ط مطبعة الأنوار الحميدية . واللفظ للطحاوي وإنشاده حسن .
(تيل الأوطار ٥/ ١٤٨ ط الحلبي) .
(٤) حديث : «فلك نهبة العساكر» ... أخرجه الطحاوي (٣/ ٥٠) =

الحكم الإجمالي :

٢ - أ - الأثنان من العورة المغلظة فتأخذ حكمها (ر: عورة).

ب - الاختصاء والإحصاء والجلب للإنسان حرام لنبي رسول الله ﷺ عبد الله بن مسعود عن الاختصاء ، فعن اسماعيل بن قيس قال : قال عبد الله : كنا نغزو مع رسول الله ﷺ وليس لنا شيء ، فقلنا : «ألا نستخصي ؟» فهاتنا عن ذلك^(١).

وقيل : نزل في هذا «يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طبيبات ما أحل الله لكم»^(٢) وفي الباب جملة من الأحاديث التي تحرم ذلك .

ج - في الجنابة على الخصيتين في غير العمد الدية ، وفي إحداهما نصف الدية ، فإن قطع أثنيه فذهب نسله لم يجب أكثر من الدية ، وإن ذهب نسله بقطع إحداهما لم يجب أكثر من نصف الدية^(٣) (ر: دية).

أما في العمد ففيهما القصاص عند الشافعية والحنابلة والمالكية ، وأما الحنفية فلا يوجبون في الأثنين القصاص لأن ذلك لا يعلم له مفصل فلا يمكن استيفاء المثل^(٤) (ر: قصاص).

(١) حديث عبد الله بن مسعود ... أخرجه البخاري (فتح الباري ١١٧/٩ - ط السلفية).

(٢) سورة المائدة ٨٧

وانظر جواهر الإكليل ٣٠/٢ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ١٥٠ ، وقلوبي ١٩٧/٢

(٣) الأختيار ٣٨/٥ ، والمغني ٣٤/٨ ، وقلوبي ١١٣/٤ ، والشرح الصغير ٣٨٨/٤ ط المعارف .

(٤) شرح السروضي ٢٣/٤ ، وابن عابدين ٣٥٦/٥ ، والبدائع ٣٠٩/٧ ، والمغني ٤٢٦/٩ ، نهاية المحتاج ٣٠/٧ ، وشرح الزرقاني ١٧/٨

قطع أثنشي الحيوان :

٣ - ذهب بعض الفقهاء إلى جوازه قطع أثنشي الحيوان ، وذهب بعضهم إلى كراهته^(١) على خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح (إحصاء) .

انحصار

انظر : حصر.

انحلال

التعريف :

١ - الانحلال لغة : الانفكاك ، وفي دستور العلماء الانحلال : بطلان الصورة^(٢) والانحلال عند الفقهاء بمعنى البطلان ، والانفكاك ، والانسحاق ، والفسخ^(٣)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - البطلان :

٢ - يطلق الفقهاء الانحلال بمعنى البطلان ، إلا

(١) ابن عابدين ٢٤٩/٥ ، والسنوسي ١٠٨/٣ ، وجواهر الإكليل ٤٠/٢ ، والآداب الشرعية ١٤٤/٣ ، وقلوبي ٢٠٣/٣

(٢) تاج المروس ، والمصباح مادة : «حل» ، ودستور العلماء ، الألف مع النون ١٩٥/١

(٣) السنوسي ٥٣٥/٣ ط دار الفكر ، وابن عابدين ٥٠٠/٢ ط بولاق الأولى ، والأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٣٣٨ نشر لبنان .

وفعل الواجب واجب^(١).
هذا من حيث أصل الحكم التكليفي لحل
اليمين. أما أثره فهو الكفارة في اليمين المنعقدة على
تفصيل ينظر في (الأيان).

أسباب انحلال اليمين :

٤ - لانحلال اليمين أسباب منها :

أ - حصول ما علق عليه الحالف : فتتحل
اليمين بوقوع ما علق عليه، إلا إن كانت أداة
التعليق تقتضي التكرار فاليمين تتكرر معها، فلو
قال لزوجه : إن خرجت بغير أذني فانت طالق،
انحلت اليمين بالخروج مرة واحدة^(٢).
ب - زوال عمل البر : كما لو قال إن كلمت فلانا
أودخلت هذه الدار فانت طالق، فبات فلان أو
جعلت الدار بستانا بطل اليمين^(٣). وانظر بحث
(أيان)

ج - البر ، والحنث : فلو فعل ما حلف على
فعله انحلت يمينه، وكذا تحل لو انعقدت ثم
حصل الحنث بوقوع ما حلف على نفيه^(٤).
د - الاستثناء : تحل به اليمين بشروط
وتفصيلات تذكر في بابي الطلاق والأيان، وقد

أن البطلان يكون في المنعقد وغيره، أما الانحلال
فلا يتصور إلا في الشيء المنعقد، أما غير المنعقد
فلا حل له^(٥).

ب - الانفساخ :

يعبر الفقهاء في المسألة الواحدة تارة بالانفساخ
وتارة بالانحلال. ونقل الخطاب عن بعض المالكية
أن الانفساخ لا يطلق في العقود الجائزة إلا
مجازا^(٦).

الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث :

٣ - يرد لفظ الانحلال في كلام الفقهاء أكثر ما يرد
في الأيأن والطلاق، والعقود.

ففي الأيأن : متى كانت اليمين على فعل
واجب أو ترك محرم كان حلها محرما، لأن حلها
بفعل المحرم، وهو محرم. وإن كانت على فعل
مندوب أو ترك مكروه فحلها مكروه. وإن كانت
على فعل مباح فحلها مباح، وإن كانت على فعل
مكروه أو ترك مندوب فحلها مندوب إليه. فإن
النسبي ﷺ قال : «إذا حلفت على يمين فرأيت
غيرها خيرا منها فأت الذي هو خير، وكفر عن
يمينك»^(٧).

وإن كانت اليمين على فعل محرم أو ترك
واجب، فحلها واجب لأن حلها بفعل الواجب،

(١) الملفي ٦٨٢/٨، ٦٨٣، والإقناع مع حاشية الجبرمي ٣٠٣/٤
(٢) ابن حبلين ٥٠٠/٢، وجواهر الإكليل ١/٢٣٠ نشر دار الباز،
وشرح الروض ٢٨٥/٣، ٢٨٥/٤، ٢٦٦/٤ ط اليمين، والجبرمي على
الخطيب ٤٣٧/٣، مصطفى الحلبي، والملفي ١٨٦/٧، ١٨٧
(٣) الدر المختار وحاشية ابن حبلين ٤٩٧/٢، ٤٩٧، والملفي ٤٩٧/٨،
وشرح الروض ٢٦٦/٤
(٤) شرح الروض ٢٦٦/٤، والروض ٣٦/١١ ط المكتب
الإسلامي، والإصناف ١٠٥/١١

(١) الملفي ٦٨٦/٨، ٦٨٧ ط الرياض.
(٢) الدسوقي ٥٣٥/٥، والخطاب ٣٦٩/٥ نشر ليبيا.
(٣) حديث : «إذا حلفت على يمين فرأيت غيرها خيرا...»
أخرجه البخاري (١١/٥١٧) - الفتح ط السلفية، وسلم
(٤/١٢٤) - ط الحلبي.

للرجل إذا انحنى من الكبر حناه الدهر، فهو منحني ومنحني.^(١)

ولا يخرج استعمال الفقهاء عن هذا المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الركوع :

٢ - الركوع نوع من الانحناء، إلا أنه في الصلاة على هيئة مخصوصة سيأتي بيانها،^(٢)

ب - السجود :

السجود وضع الجبهة على الأرض، وهو يجتمع مع الانحناء بجامع الميل، إلا أن الميلان في السجود أكثر بوصول الجبهة إلى الأرض.^(٣)

ج - الإيحاء :

الإيحاء هو أن تشير برأسك أو بيدك أو بعينك أو بحاجبك أو بأقل من هذا، كما يؤمى المريض برأسه للركوع والسجود. وقد يكون الإيحاء بدون انحناء.^(٤)

الحكم التكليفي :

٣ - يختلف حكم الانحناء باختلاف السبب الباعث عليه :

يختلف ذلك في اليمين بالله عن غيرها في بعض الصور.^(١)

هـ - زوال ملك النكاح : تنحل به اليمين بالطلاق عند بعض الفقهاء ومنعه البعض. ومن الأمثلة على انفككك اليمين إذا زال ملك النكاح: ما إذا قال لزوجته أنت طالق ثلاثا إن فعلت كذا، ثم خالعهما قبل وقوع ما علق عليه، فإن اليمين تنفك، ولو عقد عليها من جديد فإنها لا تطلق إن فعلت ما علق قبل الخلع،^(٢) والبعض منع ذلك إن كان بقصد الاحتيال.^(٣)

و - الردة : تنحل بها اليمين عند البعض دون البعض الآخر.

ز - ويتم الانحلال في العقود بأسباب منها: حل العقد غير اللازم من كلا المتعاقدين، أو عن هو غير لازم في حقه، ومنها الفسخ بالتراضي أو بحكم القضاء، ومنها الإقالة. ويرجع إلى كل من هذه الأسباب في موضعه.

انحناء

التعريف :

١ - الانحناء في اللغة مصدر: حنى، فالانحناء: الانعطاف والاعوجاج عن وجه الاستقامة. يقال

(١) المفني ٨/٨١٨، وجواهر الإكليل ١/٢٢٦، والمندوي على الحرفي ٥٧/٢ نشر دار صادر.

(٢) البجيرمي على الخطيب ٣/٤١٢، وابن عابدين ٢/٥٠١، وإعلام الموقعين ٣/٢٩٢

(٣) إعلام الموقعين ٢/٢٩٢

(١) معجم مقاييس اللغة، والصباح، والمصباح المنير، والمطلع، والزاهر في ألفاظ الشافعي مادة (حنا).

(٢) المغرب، والمصباح المنير

(٣) نفس المصادر السابقة

(٤) المغرب

للمشركين، دون قصد التعظيم للمنحني له فإنه مكروه، لأنه يشبه فعل المجوس.

قال ابن تيمية: الانحناء للمخلوق ليس من السنة، وإنما هو مأخوذ من عادات بعض الملوك والجاهليين.^(١)

أما لو أكرهه على الانحناء للسلطان وغيره فتجري عليه أحكام الإكراه بشروطه، لما فيه من معنى الكفر.^(٢) وتفصيله في بحث (إكراه).

انحناء المصلي أثناء القيام :

القيام المطلوب في الصلاة وغيرها قد يعتريه شيء من الانحناء لسبب أو آخر، فإن كان قليلاً بحيث يبقى اسم القيام موجوداً، ولا يصل إلى حد الركوع المطلوب في الصلاة فإنه لا يخل بصفة القيام المطلوب في الصلاة عند جمهور الفقهاء، وقد سماه الحنفية قياماً غير تام.^(٣)

واختلفوا في اقتداء المستوي خلف الأحدث، فقال الحنفية والشافعية بجوازه، وقيد به بعض الحنفية بأن لا تبلغ حدته حد الركوع، وتميز قيامه عن ركوعه، وقال المالكية بجوازه مع الكراهة، ومنعه الحنابلة مطلقاً.^(٤)

فقد يكون الانحناء مباحاً، كالانحناء الذي يقوم به المسلم في أعماله اليومية.

وقد يكون فرضاً في الصلاة لا تصح إلا به، كما هو في الركوع في الصلاة للقادر عليه. وقد نص الفقهاء على أنه يكون على صورة مخصوصة ومقدار معين، وهو عند جمهور الفقهاء بقدر ما يمد يديه فتتألم ركبتيه عند الشخص المعتدل القائمة.^(١) وتفصيل هذا في (ركوع).

وقد يكون محرماً، كالانحناء تعظيماً لإنسان أو حيوان أو جاد. وهذا من الضلالات والجهالات.^(٢)

وقد نص الفقهاء على أن الانحناء عند الالتقاء بالعظمة ككبار القوم والسلاطين تعظيماً لهم حرام باتفاق العلماء. لأن الانحناء لا يكون إلا لله تعالى تعظيماً له، ولقوله ﷺ لرجل قال له: «يا رسول الله، الرجل منا يلقي أخاه أو صديقه أينحني له؟ قال ﷺ: لا».^(٣)

أما إن كان ذلك الانحناء مجرد تقليد

(١) حاشية ابن عابدين ٣٠٠/١ ط بلاق، والفتاوى الهندية ٧٠/١ ط المكتبة الإسلامية، والفواكه الدواني ٢٠٧/١-٢٠٨ ط دار المعرفة، والبحري على الخطب ٢٦/٢ ط دار المعرفة، والمحرر ٦١/١ ط السنة المحمدي.

(٢) الفتاوى لابن تيمية ٦٠-٦١ ط الرياض.

(٣) جمع الأهر ٥٤٢/٢ ط العشانية، والفواكه الدواني ٤٢٤-٤٢٥، والشرح الصغير ٧٦٠/٤ ط دار المعارف، والقبلي ٧٦/٤ ط حبي الحلبي، والفتاوى لابن تيمية ٩٢/٢٧ وحديث: «الرجل منا يلقي أخاه...» أخرجه الترمذي (٧/٥١٤ - تحفة الأحسن ط السلفية) وفي إسناده راو ضعيف. وذكر الحديث من منكره الذهبي في الميزان (١/٦٢١ ط الحلبي).

(١) الفتاوى لابن تيمية ١١/٥٥٤-٥٥٥

(٢) جمع الأهر ٤٢/٢

(٣) حاشية ابن عابدين ٢٩٨/١، والشرح الصغير ٣٠٧/١، وأسن المطالب ١٤٥-١٤٦ ط بلاق، ونيل المآرب ٣٥/١ ط الكويت

(٤) فتح الصلير ٢٢٠/١، وابن عابدين ٣٩٦/١، والدمسوقي ٣٣٨/١، ومنه المحتاج ٣٤٠/١، والمغني لابن قدامة ٢٢٣/٢

الحكم الإجمالي :

للاندراس أحكام تختلف بحسب موضوعه :

أ - اندراس المساجد :

٣ - الكلام عن الاندراس في المسجد يتناول ما إذا استغنى الناس عن المسجد بأن يخلو عن المصلين في المحلة، أو أن يخرب بحيث لا ينتفع به بالكلية، فذهب أبوحنيفة ومالك والشافعي، وهي الرواية المرجوحة عن أحمد، ورواية عن أبي يوسف إلى أنه يبقى مسجداً، ولا يباح ولا يرجع إلى الواقف، بل يبقى مسجداً عند أبي حنيفة وأبي يوسف إلى قيام الساعة.

وذهب محمد بن الحسن إلى أنه يعود ملكاً للواقف أو ورثته.

وذهب الحنابلة في الرواية الراجحة عن أحمد، وهي الرواية الأخرى عن أبي يوسف إلى جواز بيع بعضه لإصلاح باقية، إن أمكن ذلك، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه بيع جميعه، ووضع ثمنه في مسجد آخر.

وهذا الحكم في بقعة المسجد، أما أنقاضه فتنتقل إلى أقرب مسجد، فإن لم يحتج إليها توضع في مدرسة ونحوها من أماكن الخيرات.

وقال الحنابلة، وهو قول بعض المالكية: يجوز بيعها ووضع ثمنها في مسجد آخر.^(١)

ب - اندراس الوقف :

٤ - معنى اندراس الوقف أنه أصبح بحالة لا ينتفع

(١) ابن عابدين ٣/ ٣٧١، وبهاية المحتاج ٥/ ٣٩٢، والمحطاب (١) ٤٢/٦، والشرح الصغير ٤/ ١٢٥، والمغني ٥/ ٥٧٥

اندراس

التعريف :

١ - الاندراس : مصدر اندرس، وأصل الفعل درس، يقال : درس الشيء، واندرس أي : عفا وخفيت آثاره، ومثله الانمحاه بمعنى ذهاب الأثر.^(١)

ولا يخرج المعنى الاصطلاحي عن هذا، حيث يستعمله الفقهاء في ذهاب معالم الشيء وبقاء أثره فقط.

الألفاظ ذات الصلة :

الإزالة - والزوال :

٢ - الإزالة لغة : مصدر أزلته إذا نحته فزال.

ومن معاني الزوال الهلاك والانتهاه. تقول : زال ملك فلان إذا انتهى، ولا يكون الزوال إلا بعد الاستقرار والثبوت، فالزوال على هذا يشترك مع الاندراس في الانتهاه،^(٢) وإن كان يفترق عنه، فيطلق على تنحية الشيء من مكان إلى آخر مع بقاء ذاته.

ولا يخرج الاستعمال الفقهي عن هذه المعاني.^(٣)

(١) لسان العرب والمصباح المثير - مادة (درس) (وهو).

(٢) تاج العروس والمصباح المثير مادة : (زول).

(٣) قلوبوي ٤/ ١٣٨ ط حسي الحلبي، والفروق للسكري ص

إليه. ثم إن المسجد المنهدم لا ينقض إلا إذا خيف على نقضه، فينقض ويحفظ أو يعمر به مسجد آخر إن رآه الحاكم، والأقرب إليه أولى، ولا يصرف نقضه لتحويله ونقطة ورباط.

واستدلوا بقوله ﷺ: «لا يباع أصلها ولا تبتاع ولا توهب ولا تورث»^(١).

وأما الحنابلة: فلم يفرقوا بين عقار ومنقول في جواز الاستبدال وعدمه، وأخذوا حكم العقار من حكم المنقول، فكما أن الفرس الحبيسة على الغزو إذا كبرت ولم تصلح للغزو، وصلحت لشيء آخر يجوز بيعها، فكذلك يقاس المنقول الآخر وغير المنقول عليها. فبيع المسجد للحنابلة لهم فيه روايتان:

الرواية الأولى: يجوز بيع المسجد إذا صار المسجد غير صالح للغاية المقصودة منه، كان ضاق المسجد، أو خربت الناحية، وحيث لا يصرف ثمنه في إنشاء مسجد آخر يحتاج إليه في مكان آخر.

قال ابن قدامة: إن الوقف إذا خرب وتعطلت منافعه، كدار انتهت، أو أرض خربت وعادت مواتها ولم تمكن عمارتها، أو مسجد انتقل أهل القرية عنه وصار في موضع لا يصلى فيه، أو ضاق بأهله ولم يمكن توسيعه في موضعه، أو تشعب جميعه، ولم تمكن عمارته، ولا عماره بعضه إلا ببيع بعضه، جاز بيع بعضه لتعمر به بقيته، وإن لم يمكن الانتفاع بشيء منه ببيع جميعه.

والرواية الثانية: لا يجوز بيع المساجد. روى علي بن سعيد أن المساجد لا تباع وإنها تنقل آلتها.

(١) حديث: «لا يباع أصلها»... أخرجه البخاري (٣٩٢/٥) - ط السلفية (١٢٥٥/٣) - ط الحلبي.

به بالكلية، بالألا يحصل منه شيء أصلاً، أو لا يفي بمشورته، كأوقاف المسجد إذا تعطلت وتعذر استغلالها. في هذه الصورة جواز جمهور الحنفية الاستبدال على الأصح عندهم إذا كان بإذن القاضي ورأيه لمصلحة فيه.

وأما المالكية فقد أجاز جمهورهم استبدال الوقف المنقول فقط إذا دعت إلى ذلك مصلحة، وهي الرواية المشهورة عن مالك.

قال الخرشي: إن الموقوف إذا لم يكن عقاراً - إذا صار لا ينتفع به في الوجه الذي وقف فيه كالثوب يخلق، والفرس يمرض، وما أشبه ذلك - فإنه يباع ويشترى مثله مما ينتفع به.

وأما العقار فقد منع المالكية استبداله مع شيء من التفصيل.

ففي المساجد: أجمع المالكية على عدم جواز بيعها.

وفي الدور والخوانيت إذا كانت قائمة المنفعة لا يجوز بيعها، واستثنوا توسيع المسجد أو المقر أو الطريق العام فأجازوا بيعه، لأن هذا من المصالح العامة للأمة، وإذا لم تبع الأعباس لأجلها تعطلت، وأصاب الناس ضيق، ومن الواجب التيسير على الناس في عبادتهم وسيرهم ودفن موتاهم.

وأما الشافعية فقد شددوا كثيراً في استبدال العين الموقوفة، حتى أوشكوا أن يمنعوه مطلقاً خشية ضياع الوقف أو التفريط فيه.

قال النووي: والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا بلت، وجذوعه إذا انكسرت، ولم تصلح إلا للإحراق. ولو انهدم مسجد وتعذر إعادته لم يبع بحال، وتصرف غلة وقفه إلى أقرب المساجد

إحياء المندرس :

٦ - سبق في إحياء الموات - من أبحاث الموسوعة - أن من أحيا أرضا ميتة ثم تركها حتى اندرست، فهل تصير مواتا إذا أحياها غيره ملكها، أو تبقى على ملك الأول؟

ذهب الشافعية والحنابلة، وهو أصح القولين عند الحنفية، وأحد أقوال ثلاثة عند المالكية إلى أنها تبقى على ملك الأول، ولا يملكها الثاني بالإحياء، مستدلين بقوله ﷺ: «من أحيا أرضا ميتة ليست لأحد فهي له»^(١). ولأن هذه أرض يعرف مالكة فلم تملك بالإحياء، كالتى ملكت بشراء أو عطية. وفي قول ثان للمالكية، وهو قول عند الحنفية: أن الثاني يملكها، قياسا على الصيد، إذا أفلت ولحق بالوحش وطال زمانه، فهو للثاني. وفي قول ثالث للمالكية: التفريق بين أن يكون الأول أحياه أو اختطه أو اشتراه، فإن كان الأول أحياه كان الثاني أحق به، وإن كان الأول اختطه أو اشتراه كان الأول أحق به^(٢).

= ٣٦٢/١، والجمل ٢٠١/٢، وأسنى المطالب ٣٣١/١،
وكشاف القناع ١٤٤/٢

(١) حديث: «من أحيا أرضا ميتة فهي له، وليس لعرق ظالم حق» أخرجه أبو داود (٣/٤٥٤) - ط عزت عبيد دهاش. وقال ابن حجر بعد أن ذكر طرق الحديث: وفي أسانيدنا مقال، لكن يقرى بعضها ببعض. (الفتح ٥/١٩ - السلفية).
(٢) الفتاوى الهندية ٥/٣٨٦، وقلوبي وعبيد ٣/٨٨ ط الحلبي، والمغني ٥/٥٦٤ ط الرياض، ومائش الخطاب ٦/٣، والرهوني ٧/٩٧، دار الفكر.

وقد رجح ابن قدامة الرواية الأولى^(١).

ج - اندراس قبور الموتى :

٥ - ذهب جماهير العلماء إلى أن الميت المسلم إذا بلى وصار ترابا جاز نبش قبره ودفن غيره فيه، أما إذا بقي شيء من عظامه - غير عجب الذنب - فلا يجوز نبشه ولا الدفن فيه لحرمه الميت، ويعرف ذلك أهل الخبرة.

إلا أن صاحب التتارخانية من الحنفية يرى أن الميت إذا صار ترابا في القبر يكره دفن غيره في قبره، لأن الحرمه باقية.

قال ابن عابدين معقبا على هذا: لكن في ذلك مشقة عظيمة، فالأولى إناطة الجواز بالبلى، إذ لا يمكن أن يعد لكل ميت قبر لا يدفن فيه غيره وإن صار الأول ترابا لاسيما في الأمصار الكبيرة الجامعة، وإلا لزم أن تعم القبور السهل والوعر. على أن المنع من الحفر إلى الأبقى عظم عسر جدا، وإن أمكن ذلك لبعض الناس، لكن الكلام في جعله حكما عاما لكل أحد.

واختلفوا في جواز الحثرت والزراعة والبناء في المقبرة المندرس، فأجازه الحنفية والحنابلة، ومنعه المالكية، ولم نثر على نص للشافعية في ذلك.

وأما قبور المشركين فذهب الفقهاء إلى جواز نبشها، ليتخذ مكانها مسجدا، لأن موضع مسجد النبي كان قبورا للمشركين^(٢).

(١) ابن عابدين ٣/٥٣٥، والبحر الرائق ٥/٢٣٩ - ٢٤٠، وأنعم الوسائل ص ١٠٩ - ١١٠، والحرفي ٧/٩٤ - ٩٥، والدسوقي ٤/٩٢، ومغني المحتاج ٢/٢٩٢، والجمل ٣/٥٩٠، والمغني مع الشرح ٦/٢٢٥، وما بعدها.

(٢) ابن عابدين ١/١٩٩، والدسوقي ١/٤٢٨، ومغني المحتاج =

يمكن أن يكون إنذاراً إن كان فيه إثبات الحجة للمنذر، ودحض حجة المنذر إذا ما وقع به الضرر.

ب - النيد :

٣ - النيد : طرح الشيء، والنيد: إعلام العدو بترك المواجهة، وقوله تعالى: ﴿فَانْذِرْ إِلَهُكُمْ﴾^(١) أي قل لهم : قد نبذت إليكم عهدكم، وأنا مقاتلكم، ليعلموا ذلك.^(٢)
فالنيد مقصود به طرح العهد وعدم الالتزام به. والأمر بالنيد في الآية الكريمة يجمع بين الأمرين: طرح العهد، وإعلامهم بذلك. فهو نوع من الإنذار.

ج - المناشدة :

٤ - نشد الضالة : طلبها وعرفها، ونشدتك الله : أي سألتك بالله، والمناشدة : المطالبة باستعطف، وناشده مناشدة : حلفه، وقول النبي ﷺ : «إني أنشدك عهدك...»^(٣) أي أذكرك ما عاهدتني به ووعدتني وأطليه منك.^(٤)

والمناشدة أيضاً تكون بمعنى الإنذار، لكن مع الاستعطف، وهو طلب الكف عن الفعل القبيح، يقول الفقهاء: «يقاتل المحارب (أي قاطع

إنذار

التعريف :

١ - الإنذار لغة : مصدر أنذره الأمر، إذا أبغاه وأعلمه به، وأكثر ما يستعمل في التخويف، يقال : أنذره إذا خوفه وحذره بالزجر عن القبيح.^(١)
وفي تفسير القرطبي : لا يكاد الإنذار يكون إلا في تخويف يتسع زمانه للاحتراز، فإن لم يتسع زمانه للاحتراز كان إشعاراً ولم يكن إنذاراً.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الإحذار :

٢ - العذر : الحجة التي يعتلجها، والجمع أعدار، وأعذر إعداراً: أبدى عذراً، ويكون أعذر بمعنى اعتذر، وأعذر ثبت له عذر.^(٣)
وفي التبصرة : الإحذار المبالغة في العذر، ومنه : قد أصغر من أنذر، أي قد بالغ في الإحذار من تقدم إليك فأنذرك.^(٤)

وقال ابن عرفة : الإحذار سؤال الحاكم من توجه عليه الحكم : هل له ما يسقطه؟^(٥) وإذن، فالإنذار

(١) سورة الأنفال: ٥٨

(٢) لسان العرب، والمفردات للغريب، والقرطبي ٣٢/٨، والاعتبار ١٢١/٤ ط دار المعرفة.

(٣) حديث : «إني أنشدك عهدك» أخرجه البخاري (الفتح ٩٩/٦ - ط السلفية).

(٤) لسان العرب والمغرب وترتيب القاموس المحيط.

(٥) الشرح الصغير ٤٩٣/٤ ط دار المعارف.

(١) لسان العرب، والمصباح المنير، والمفردات للغريب، والكلية للكوفي ٣٣٨/١ وترتيب القاموس المحيط.

(٢) القرطبي ١٨٤/١ ط دار الكتب.

(٣) لسان العرب وترتيب القاموس المحيط والمفردات.

(٤) التبصرة بهامش فتح العلي المالك ١٦٦/١ ط دار المبرقة.

(٥) جواهر الإكليل ٢٢٧/٢ ط دار المبرقة.

وكتنبيه الإمام في الصلاة إذا همّ بترك مستحب. (١)
وقد يكون مباحا: كإنذار الزوجة الناشز بالوعظ
أو بغيره (٢) كما ورد في الآية الكريمة ﴿وَاللّٰتِي
تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ...﴾ (٣) الآية.

وكإنذار صاحب الحائط المائل. (٤)

وقد يكون حراما: كما إذا كان في الإنذار ضرر
أشد من ضرر المنكر الواقع. (٥)

ما يكون به الإنذار :

٦ - الإنذار قد يكون بالقول، وذلك كوعظ
المشاجرين، واستتابة المرتد، وعرض الدعوة على
الكفار، ووعظ الزوجة الناشز.

وقد يكون الإنذار بالفعل في أحوال منها :

أ - أن يكون الكلام غير جائز، كمن كان في
الصلاة ورأى رجلا عند بشر، أو رأى عقربا تدب
إلى إنسان، وأمكن تحذيره بغمزه أو لكزه، فإنه لا
يجوز الكلام حينئذ. (٦)

وهناك صورة أخرى للتحذير بيّنها النبي ﷺ
وهي - لمن كان في الصلاة ورأى ما يجب التحذير
منه - أن يسبح الرجل وتصفق المرأة، ففي

الطريق) جوازا، ويندب أن يكون قتاله بعد
المناشدة، بأن يقال له (ثلاث مرات) : ناشدتك الله
إلا ماخليت سبيلي..

الحكم الإجمالي :

٥ - يختلف حكم الإنذار باختلاف مواضعه :

فقد يكون واجبا: وذلك كإنذار الأعمى مخافة
أن يقع في محذور، كخوف وقوعه في بشر، فإنه يجب
على من رآه - ولو كان في صلاة - أن يحذره خشية
الضرر. (١)

وكإنذار الكفار الذين لم تبلغهم الدعوة، فيحرم
الإقدام على قتالهم قبل إبلأغهم بالدعوة
الإسلامية. (٢)

وكإنذار المرتد عند من يقول بالوجوب كالحنبلة
وغيرهم من العلماء. (٣)

وقد يكون مستحبا: كإنذار الكفار الذين
بلغتهم الدعوة، فإنه يستحب دعوتهم إلى الإسلام
مبالغة في الإنذار. (٤)

وكإنذار المرتد، فإنه يستحب أن يستتاب ثلاثة
أيام يوعظ فيها ويخوف لعله يرجع ويتوب. (٥)

(١) مغني المحتاج ١/ ١٩٨ ط الحلبي، والمصراق بهش الحطاب

(٢) للذهب ٢/ ٧٠، وشرح منتهى الإرادات ٣/ ١٠٥ ط دار الفكر.

(٣) سورة النساء / ٣٤

(٤) الاختيار ٥/ ٤٦، ومع الجليل ٤/ ٥٥٩ ط النجاشي ليبيا.

(٥) شرح إحياء علوم الدين ٧/ ٤٣، والآداب الشرعية ١/ ١٨١،

والأشباه للسيوطي ص ٣٠٩ ط مصطفى محمد، ومع الجليل

٧١٠ / ١

(٦) ابن عابدين ١/ ٥٧٥

(١) مغني المحتاج ١/ ١٩٨ ط الحلبي، والمصراق بهش الحطاب

(٢) ٣٦٢ ط النجاشي، وابن عابدين ١/ ٥٧٥ ط بولاق ثلاثة.

(٣) الأحكام السلطانية لأبي يعلى ص ٢٥، والأحكام السلطانية

للبيهقي ص ٣٨، والاختيار ٤/ ١١٩، والنسوتي ١٧٦ / ٢

(٤) المغني ٨/ ١٢٤ ط الرياض.

(٥) الاختيار ٤/ ١١٩، والمذهب ٢/ ٢٣٢ ط دار المعرفة.

(٦) ابن عابدين ٣/ ٢٩٤، والكافي ٢/ ١٠٨٩ ط الرياض، والمذهب

٢٢٣ / ٢

وقد ذكر الفقهاء ذلك تحت عنوان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وهو فرض كفاية بشروطه الخاصة. ^(١) ر: (أمر بالمعروف ونهي عن المنكر).

ويتعين الإنذار بالنسبة لوالى الحسبة، لأنه خصص من قبل الإمام لذلك. ^(٢) ر: (حسبة). وثبتت ولاية الحسبة للزوج والمعلم والأب. ر: (حسبة - ولاية).

مواطن البحث :

يأتي الإنذار في كل ماهو ضار أو غير مشروع، ومسائله متعددة في أبواب الفقه، ومن ذلك : إنذار تارك الصلاة، ^(٣) في باب الصلاة وهكذا بقية العبادات. وفي الجنائيات في الصيال، ^(٤) والحائض المائل، ^(٥) وفعل ما يضر بالمسلمين. وفي باب الأذان، وهل يجوز قطعه لإنذار غيره. وفي باب الجمعة حكم قطع الخطبة للإنذار، وحكم إنذار المستمع لغيره. ^(٦) وفي حكم الجوار، ^(٧) وفي القضاء بالنسبة

البخاري : «يا أيها الناس : ما لكم حين نأبكم شيء في الصلاة أخذتم في التصفيق؟ إنها التصفيق للنساء»، ^(١) وفي هذا صورة التحذير بالفعل بدل القول بالنسبة للمرأة التي في الصلاة.

ب - أن يكون الكلام غير مجد، وذلك إذا لم تفلح طريقة الوعظ بالنسبة للزوجة الناشز، فللزوج بعد الوعظ أن يجرها، فإن لم يفلح المهجر ضربها ضربا خفيفا.

وكتفسير المنكر باليد لمن يملك ذلك، عملا بقول النبي ﷺ : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فقلبه، وذلك أضعف الإيانه». ^(٢)

من له حق الإنذار :

٧ - الإنذار في الغالب يكون تحذيرا من شيء ضار أو عمل غير مشروع، وكل ما كان كذلك فهو من حق كل مسلم، عملا بقوله تعالى : ﴿وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ ^(٣) وقول النبي ﷺ : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده، فإن لم يستطع فبلسانه، فإن لم يستطع فقلبه، وذلك أضعف الإيانه» ^(٤)

(١) مفني المحتاج ١٩٧/١

وحديث : «يا أيها الناس : ما لكم حين نأبكم ... أخرجه البخاري (الفتح ١٠٧/٣ ط السلفية).

(٢) حديث : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ... أخرجه مسلم في الإيمان ١/١٩٩/٦٩ ط البايي الحلبي).

(٣) سورة آل عمران/ ١٠٤

(٤) حديث : «من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ... سبق تحريجه

٦/ ف

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح ١/١٨١ ط الرابض، ومنع الجليل

١/ ٧١٠، والأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٠ - ٢٤٧،

والفروق للقرافي ٤/ ٢٥٥ ط دار المعرفة، وشرح الإحياء ٣/٧

(٢) الأحكام السلطانية للماوردي ص ٢٤٠، وشرح إحياء علوم

الدين ٧/ ١٨ - ١٧، والتبصرة بهامش فتح العلي للملك ٢/ ١٨٧

(٣) التبصرة ٢/ ١٨٩

(٤) جوامع الإكمال ٢/ ٢٩٧

(٥) منع الجليل ٤/ ٥٥٩

(٦) قليوبي ١/ ٢٨٠

(٧) التبصرة ٢/ ١٨٧

عنه قال: «أهديت لرسول الله ﷺ بغلة فركبها، فقلت لو حملنا الحمير على الخيل فكانت لنا مثل هذه فقال رسول الله ﷺ: إنها يفعل ذلك الذين لا يعلمون»^(١) وقالوا: وسبب النهي أنه سبب لقلة الخيل وضعفها.^(٢)

قال الخطابي: يشبه أن يكون المعنى في ذلك والله أعلم - أن الحمر إذا حملت على الخيل تعطلت منافع الخيل، وقل عددها، وانقطع نياؤها. والخيل يحتاج إليها للركوب والطلب، وعليها يجاهد العدو ويهاجمز الغنائم، ولحمها مأكول، ويسهم للفارس كما يسهم للفارس، وليس للبغل شيء من هذه الفضائل، فأحب ﷺ أن ينمو عدد الخيل ويكثر نسلها لما فيها من النفع والصلاح. ولكن قد يحتمل أن يكون حمل الخيل على الحمر جائزا، لأن الكراهة في هذا الحديث إنما جاءت في حمل الحمر على الخيل، لئلا تشغل أرحامها بنسل الحمر، فيقطعها ذلك عن نسل الخيل، فإذا كانت الفحولة خيلا والأمهات حمرا فقد يحتمل أن لا يكون داخلا في النهي، إلا أن يتأول متأول، أن المراد بالحديث صيانة الخيل عن مزوجة الحمر، وكراهة اختلاط مائها، لئلا يضيع طرقها، ولئلا يكون منه الحيوان المركب من نوعين مختلفين، فإن أكثر المركبات المتولدة بين جنسين من الحيوان أحبب طبعاً من أصولها التي تتولد منها وأشد شراسة كالسمع،

للمشهد،^(١) وفي إنذار الزوج الغائب قبل التفريق لعدم الإنفاق. وغير ذلك.

إنزاء

التعريف:

١ - الإنزاء لغة: حمل الحيوان على النزو، وهو: السوب، ولا يقال إلا للشاء والدواب، والبقر، في معنى السقاد.^(٢) ولا يختلف معناه عند الفقهاء عن المعنى اللغوي.

الألفاظ ذات الصلة:

أ - حسب الفعل:

٢ - قيل هو: الكراء الذي يؤخذ على ضرب الفحل، وقيل: هو ضرابه، وقيل: ماؤه.^(٣)

الحكم الإجمالي:

٣ - الإنزاء الذي لا يضر - كالإنزاء على مثله أو نحوه أو مقاربه - جائز، كخيل بمثلها أو بحمير، أما إذا كان يضر - كإنزاء الحمير على الخيل - فإن من الفقهاء من كرهه، أخذاً بحديث علي رضي الله

(١) حديث: «إنما يفعل ذلك الذين لا يعلمون». أخرجه أبو داود في الجهاد (٥٨/٣) ط الدعاس، وأحمد (٧٦٦، ٧٨٥) بتحقيق أحمد شاكر. وقال: إسناده صحيح.

(٢) المجموع ١٧٨/٦ ط السلفية، الغلبوي ٢٠٣/٣ ط حسي الحلي.

(١) البصرة ٢/٢٢١

(٢) لسان العرب، والمحيط، تاج العروس مادة: (نزأ).

(٣) النظم المستدل ١/٤٠١ ط مصطفى الحلي، طلبة الطلبة من

١٢٦، والغني ٥/٣٤

والعسبار ونحوهما، وكذلك البغل لما يعتريه من الشسائس والخران والعضاض، ونحوها من العيوب والآفات، ثم هو حيوان عقيم ليس له نسل ولا نهاء ولا يذكى ولا يزكى.

إنزال

التعريف :

١ - الإنزال لغة : مصدر أنزل : وهو من النزول، ومن معناه الانحدار من علو إلى سفلى، ومنه إنزال الرجل ماءه إذا أمنى بجماح أو غيره. ^(١)
وفي الاصطلاح : يطلق الإنزال على خروج ماء الرجل أو المرأة بجماح أو احتلام أو نظر أو غيره .

الألفاظ ذات الصلة :

الاستمناة :

٢ - الاستمناة لغة طلب خروج المني، واصطلاحاً : إخراج المني بغير جماع، محرماً كان أو غير محرم. ^(٢)
فالاستمناة على هذا أخص من الإنزال، لأن الإنزال خروج المني بالجماح أو غيره.

أسباب الإنزال :

٣ - يكون الإنزال بالجماح، أو باليد، أو بالمداعبة، أو النظر، أو الفكر، أو الاحتلام. ^(٣)

الحكم الإجمالي :

٤ - تختلف أحكام الإنزال باختلاف مواطنه،

قلت : وما أرى هذا الرأي طائلاً، فإن الله سبحانه قال : ﴿ وَالْخَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً ﴾ فذكر البغال وأمنن علينا بها كامتنانها بالخيل والحمير، وأفرد ذكرها بالاسم الخاص الموضوع لها، ونبه على ما فيها من الإرب والمنفعة، والمكروه من الأشياء مذموم لا يستحق المدح ولا يقع بها الامتنان، وقد استعمل رسول الله ﷺ البغل واقتناه، وركبه حضراً وسفراً، وكان يوم حنين على بغلته رمى المشركين بالحصباء . وقال : « شأهت الوجوه » فأنهزموا ، ولو كان مكروها لم يقتنه ولم يستعمله والله أعلم. ^(١)

والحنفية أجازوا إنزاء الحمير على الخيل وعكسه. ^(٢)

مواطن البحث :

٤ - بالإضافة إلى ماتقدم تكلم الشافعية في امتناع الإنزاء على الدابة المهرونة، إلا أن ظن أنها تلد قبل حلول الدين. ^(٣) ويفصل الفقهاء ذلك في باب (الرهن)، وينظر حكم الإجارة على الإنزاء في مصطلح (عسب الفحل).

(١) معالم السنن ٢/ ٢٥١، ط محمد راجب الطباطبائي سنة ١٣٥١ هـ.

(٢) الدرر وحاشية ابن عابدين ٥/ ٢٤٩ ط بولاق الأولى.

(٣) القليوبي ٢/ ٢٧١ ط عيسى الحلبي.

(١) لسان العرب مادة : (نزل).

(٢) القسطنطينوس المحيط مادة : (مني)، ابن عابدين ٢/ ١٠٠،

١٥٦/٣، والشرواني ٤١٠/٣

(٣) مراقي الفلاح بحاشية الطحطاوي ص ٥٧

الخفية والشافعية والحنابلة، لكن يجب فيه دم، لأنه كالمباشرة فيما دون الفرج في التحريم والتعزير، فكان بمنزلتها في الجزاء، أما المالكية فقالوا بفساد الحج والعمرة به، وأوجبوا القضاء والكفارة، ولو كان ناسيا، لأنه أنزل بفعل محذور، وتفصيله في (الاستمنا) أيضا.

وفي الإنزال بالنظر أو الفكر وأثره على الصوم أو الاعتكاف أو الحج خلاف وتفصيل ينظر في مبحث (الاستمنا).

والإنزال بالتفكير حكمه حكم الإنزال بالنظر على الخلاف السابق.

الإنزال بالاحتلام :

٦ - الإنزال بالاحتلام لا يبطل الصوم ولا يوجب قضاء أو كفارة، ^(١) ولا يفسد الحج ولا يلزم به فدية، ولا يبطل الاعتكاف. ^(٢) ويعرف الإنزال في الاحتلام بعلامات معينة، بوجود مني في ثوب نومه أو فراشه، أو بلبل من أثره. فإذا احتلم ولم ينزل فلا غسل عليه، أجمع على ذلك الفقهاء، وإذا أنزل فعليه الغسل. وإن وجد منيا ولم يذكر احتلاما فعليه الغسل، ^(٣) على خلاف وتفصيل ينظر في مصطلح: (احتلام).

فيكون حللا للرجل والمرأة إذا كان بنكاح صحيح، أو ملك يمين. ويكون حراما إذا كان في غير ذلك.

وكلا الإنزالين يكون حراما في الجملة إذا كان في نهار رمضان. ويكون حراما بالنسبة للمحرم بحج أو عمرة. ^(١)

ويحرم في الاعتكاف الواجب الإنزال، أو فعل ما يؤدي إليه كلمس وقبلة. ^(٢)

الإنزال بالاستمنا :

٥ - اختلف الفقهاء في حكم الإنزال بالاستمنا على أقوال مابين الحرمة والكراهة، والجواز والوجوب في حال الضرورة. وتفصيله في مصطلح: (استمنا ج ٤/ ٩٩)

والإنزال بالاستمنا، يبطل الصوم عند جمهور الفقهاء، وخالف في ذلك أبو بكر بن الإسكاف وأبو القاسم من الحنفية، فقالا بعدم إبطال الصوم. ^(٣)

وفي وجوب الكفارة خلاف يرجع إليه في (صوم).

ويبطل الإنزال باليد الاعتكاف، وفي هذا تفصيل يرجع إليه في مصطلح: (استمنا).

والإنزال بالاستمنا لا يفسد الحج والعمرة عند

(١) المغني مع الشرح الكبير ٣/ ٥٠، والدموقي ١/ ٥٢٣، ومغني المحتاج ١/ ٤٣٠ ط الحلبي

(٢) ابن عابدين ٢/ ١٣٢، والهندية ١/ ٢٤٤، والمحطاب ٢/ ٤٢٣، والشرح الصغير ١/ ٧٢٨، وجواهر الإكليل ١/ ١٥٩، الجمل ٢/ ٥١٧، ٣٦٣، ونهاية المحتاج ٣/ ٢١٩، والمغني مع الشرح الكبير ٣/ ٣٣٠.

(٣) الفتاوى الحاتمية ١/ ٢٤٤، وابن عابدين ١/ ١١١، والمحطاب ١/ ٣٠٦، ٣٠٧، والمجموع ٢/ ١٤٢، وشرح الروض وحاشية الرمي عليه ١/ ٦٥، ٦٦ ط الميمنية، والمغني لابن قدامة ٢/ ٢٠٢

(١) قليبوي ٢/ ١٢٠، ١٣٥، ١٣٦

(٢) قليبوي ٢/ ٧٧، المغني ١/ ١٩٦، الشافعية، كشاف الفتاوى ٢/ ٣٦١، بدائع ٢/ ١١٥، الكافي ١/ ٣٥٤

(٣) ابن عابدين ٢/ ١٠٠، والزيلعي ٢/ ٣٢٣، والدموقي ٢/ ٦٠، ٦٨، والمهذب ٢/ ٢٧٠، والبيجوري ١/ ٣٠٣، كشاف الفتاوى ٢/ ١٠٢، الإنصاف ٤/ ٢٥١، ٢٥٢، الجمل ١/ ٢٤١، والشرع المسمى ١/ ٣١٢

حكم الاغتسال من الإنزال :

٧ - اتفق الفقهاء على أن المني إذا نزل على وجه الدفق والشهوة يجب منه الغسل، أما إذا نزل لا على وجه الدفق والشهوة فلا يجب منه الغسل عند الجمهور، وذهب الشافعية بوهو رواية عن أحمد وقول للمالكية إلى وجوب الغسل بذلك، فإذا سكنت الشهوة قبل خروج المني إلى الظاهر ثم نزل ففيه خلاف يرجع إليه في مصطلح: (غسل).

إنزال المرأة :

٨ - المرأة كالرجل في الأحكام التي ترتب على إنزال المني، لما روي مسلم أن أم سليم حدثت أنها سألت النبي ﷺ: «المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل؟» فقال رسول الله ﷺ: «إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل».

وفي لفظ أنها قالت: «هل على المرأة غسل إذا هي احتلمت؟» فقال النبي ﷺ: «نعم إذا رأت الماء» (١).

نخروج المني بشهوة في بقظة أو نوم يجب الغسل على الرجل والمرأة وهذا باتفاق. ومثل ذلك سائر الأحكام في الصيام والاعتكاف والحج على ماسبق بيانه. إلا أن الفقهاء يختلفون فيما يتحقق به نزول المني من المرأة لترتب الأحكام عليه.

ويتحقق ذلك بوصول المني إلى المحل الذي تغسله في الاستنجاء، وهو ما يظهر عند جلوسها وقت قضاء الحاجة، وهذا هو ظاهر الرواية عند

(١) حديث: «إذا رأت ذلك المرأة فلتغتسل» أخرجه مسلم (١/٢٥٠ ط الحلي).

الحنفية، وبهذا قال المالكية عدا سند، والحنابلة والشافعية بالنسبة للثيب. وقال سند من المالكية: إن بروز السني من المرأة ليس شرطاً بل مجرد الانفصال عن عمله يوجب الغسل، لأن عادة مفي المرأة ينعكس إلى الرحم ليتخلق منه الولد، وهذا ما يقابل ظاهر الرواية عند الحنفية.

وقال الشافعية في البكر: لا يجب عليها الغسل حتى يخرج المني من فرجها، لأن داخل فرجها في حكم الباطن (١) ر: (انظر: احتلام).

إنزال المني لمرض أو برد ونحو ذلك :

٩ - يرى جمهور الفقهاء (الحنفية والمالكية والحنابلة) أن خروج المني لغير لذة وشهوة، بأن كان بسبب برد أو مرض، أو ضرب على الظهر، أو سقوط من علو، أو لدغة عقرب، أو ما شابه ذلك، لا يوجب الغسل، ولكن يوجب الوضوء.

أما الشافعية فإنه يجب الغسل عندهم بخروج المني، سواء أكان بشهوة ولذة، أم كان بغير ذلك، بأن كان لمرض ونحوه مما سبق، وهذا إذا خرج المني من المخرج المعتاد، وكذا الحكم إذا خرج من غير مخرجه المعتاد وكان مستحكما، أما إذا لم يكن مستحكما مع خروجه من غير المخرج المعتاد فلا يجب الغسل (٢).

(١) ابن عابدين ١/١٠٨، والفتاوى الهندية ١/١٤، ١٥ والدسوقي

١/١٢٦، ١٣٧، والخمرشي ١/١٦٢، والمجموع ٢/١٤٠، وبإية المحتاج ١/١٩٩، والمذني ١/١٩٩، وكشاف الفتاوى ١/١٤٢.

(٢) ابن عابدين ١/١٠٨، والاختيار ١/١٢، ورحاشبة الدسوقي

١/١٢٧، ١٢٨، والشرح الصغير ١/٦١ ط الحلي، والخمرشي

١/١٦٣، ومفي المحتاج ١/٧٠، والقلوبي ١/٦٣، والمجموع

٢/١٤٠، ١٤١، وكشاف الفتاوى ١/١٣٩، ١٤٢

وقد استعمل الفقهاء الاستصحاب بمعناه اللغوي حيث قالوا: إن الذهول عن استمرار النية في الوضوء بعد استحضارها مفتر لمشفة استصحابها.^(١)

انسحاب

التعريف :

ب - الانجرار :

٣ - الانجرار : مصدر انجر، مطاوع جر. وهو بمعنى الانسحاب في اللغة، والفقهاء جرت عادتهم بالتعبير بالانجرار في باب الولا، ومرادهم به: انتقال الولا من مولى إلى آخر بعد بطلان ولاء الأول، وعبروا بالانسحاب أو الاستصحاب في مباحث النية والعزم على العبادة في الوقت الموسع.^(٢)

الحكم الإجمالي :

أ - الانسحاب عند الأصوليين :

٤ - إذا كان الواجب موسعا فجميع الوقت وقت لأدائه، فيتخير المكلف أن يأتي به في أي وقت شاء من وقته المقدر له شرعا. والواجب عليه في كل وقت إما الفعل أو العزم على الفعل، ولا يجب تجديد العزم في كل جزء من أجزاء الوقت، بل يكفي العزم في أول الوقت، ثم ينسحب هذا العزم على بقية الأجزاء إلى أن يتضيق الوقت،^(٣) على خلاف وتفصيل محلها الملحق الأصولي.

١ - الانسحاب لغة : مصدر انسحب، مطاوع سحب، أي جر.^(١)

ويراد به عند الفقهاء والأصوليين امتداد الفعل في أوقات متتالية امتدادا اعتباريا، كحكمنا على نية المتروضة بالانسحاب في جميع أركان الوضوء، إذا نوى في أول الركن الأول، ثم ذهل عنها بعد في بقية الأركان. وكذا الحكم في العزم على امتثال المأمور في الواجب الموسع في أجزاء الوقت بمجرد العزم الأول.^(٢)

الألفاظ ذات الصلة :

أ - الاستصحاب :

٢ - الاستصحاب في اللغة : ملازمة الشيء شيئا آخر. تقول استصحب الكتاب وغيره؛ إذا حملته بصحبتك. ومن هنا قيل : استصحب الحال : إذا تمسكت بها كان ثابتا، كأنك جعلت تلك الحالة مصاحبة غير مفارقة.^(٣)

واستصحاب الحال عند الأصوليين معناه : إبقاء ما كان على ما كان عليه لانعدام المغير.^(٤)

(١) المصباح (سحب) .

(٢) فواتح الرحموت ١/ ٧٣ ط بولاق .

(٣) المصباح (سحب) .

(٤) التعريفات للرجزاني ص ١٧، وحاشية الشربيني على شرح جمع الجوامع ٣٤٨ ط الحلبي.

(١) الزرغساني ١/ ٦٦ ط بولاق، وشرح المنهج بحاشية الجمل ١/ ٣٣٥ ط الميمنية، وكشاف الفتاوى ١/ ٣١٦ ط الرياض.

(٢) شرح المنهج بحاشية القليوبي ٤/ ٣٥٨، وشرح المنهج بحاشية الجمل ٥/ ٤٥١ ط الميمنية، وفواتح الرحموت ١/ ٧٣

(٣) فواتح الرحموت ١/ ٧٣

ب - الانسحاب عند الفقهاء :

٥ - الأصل في العبادة الواحدة ذات الأفعال المتعددة أن يكتفى بالنية في أولها، ولا يحتاج إلى تجديدها في كل فعل، اكتفاء بانسحابها عليها. ^(١) فعند الحنفية، قال في الدر المختار: المعتمد أن العبادة ذات الأفعال تنسحب نيتها على كلها. قال ابن عابدين:

واحترز بذات الأفعال عما هي فعل واحد كالصوم، فإنه لا خلاف في الاكتفاء بالنية في أوله، ويرد عليه الحج، فإنه ذو أفعال منها طواف الإفاضة لا بد فيه من أصل نية الطواف، وإن لم يعينه عن الفرض، حتى لو طاف نفلا في أيامه وقع عنه، والجواب أن الطواف عبادة مستقلة في ذاته كما هو ركن للحج، فباعتبار ركنيته يندرج في نية الحج،

فلا يشترط تعيينه، وباعتبار استقلاله اشترط فيه أصل نية الطواف، حتى لو طاف هاربا أو طالبا لغريم لا يصح، بخلاف الوقوف بعرفة، فإنه ليس بعبادة إلا في ضمن الحج، فيدخل في نيته، وعلى هذا الرمي والخلق والسمي. وأيضا فإن طواف الإفاضة يقع بعد التحلل بالخلق، حتى أنه يحل له سوى النساء، وبذلك يخرج من الحج من وجه دون وجه، فاعتبر فيه الشبهان. ^(١)

مواطن البحث :

٦ - ذكر الأصوليون الانسحاب في الكلام على الواجب الموسع من مباحث الأحكام، كما ذكره الفقهاء في كلامهم على النية في العبادات في كتب الفروع، وكتب الأشباه والنظائر.



(١) ابن عابدين ١/ ٢٩٤ ط الأولى، والأشباه لابن نجيم ص ٤٥ ط ٢٧ ص

(١) ابن عابدين ١/ ٢٩٤ ط الأولى، والأشباه لابن نجيم ص ٤٥ ط ٢٧ ص

تراجم الفقهاء

الواردة أسماؤهم في الجزء السادس

٤١

ابن نيمية ، فقي الدين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ابن التين (٩-٦١١ هـ)

هو عبد الواحد بن التين، أبو محمد، الصفاقسي،
المخري، المالكي. الشهير بابن التين، فقيه محدث مفسر.
له اعتناء زائد في الفقه ممزوج بكثير من كلام المدونة
وشرحها اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري
وكذلك ابن رشد وغيرها.

من تصانيفه : «المختبر المفصيح في شرح البخاري
الصحيح».

[شجرة النور الزكية ١٦٨، ونيل الابتاج على هامش
الديباج المذهب ١٨٨، هدية العارفين ١/٦٣٠].

ابن جزى : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حامد : هو الحسن بن حامد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

ابن حمز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٧

ابن حيان : هو محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٢

ابن خلدون (٧٣٢-٨٠٨ هـ)

هو عبد الرحمن محمد بن محمد بن الحسن، أبو زيد،
الحضرمي، الأشبيلي الأصل التونسي ثم القاهري،
المالكي، المعروف بابن خلدون. عالم، أديب، مؤرخ،
اجتماعي، حكيم.

الأمدي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

إبراهيم النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي حاتم : هو عبد الرحمن بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٧

ابن أبي حازم (١٠٧-١٨٤ هـ)

هو عبد العزيز بن أبي حازم سلمة بن دينار، أهتمام،
المدني، فقيه محدث. قال ابن حنبل : لم يكن بالمدينة بعد
مالك أفتى من ابن أبي حازم. روى عن أبيه وسهيل بن
أبي صالح وهشام بن عروة وغيرهم. وعنه ابن مهدي وابن
وهب وسعيد بن أبي مريم وإسماعيل بن أبي أويس
وغيرهم.

ذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٦/٣٣٥، وتذكرة الحفاظ ١/٢٤٧،

والأعلام ٤/٤١].

ابن أبي ليلى :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن أبي موسى : هو محمد بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

ابن الأثير : هو المبارك بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

وولي في مصر قضاء المالكية. وأخذ الفقه عن قاضي الجماعة ابن عبد السلام وغيره.

من تصانيفه: «العبر وديوان المتدأ والخزير في أيام العرب والمعجم والبربر» و«تاريخ ابن خلدون»، و«شرح البردة». [شذرات الذهب ٧/٧٦، والضوء اللامع ٢/١٤٥، والأعلام ٤/١٠٦، ومعجم المؤلفين ٥/١٨٨].

ابن دقيق العيد :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣١٩

ابن رجب : هو عبد الرحمن بن أحمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن رسلان (٧٧٣ - ٨٤٤ هـ)

هو أحمد بن حسين بن حسن بن علي، أبو العباس، الرملي الشافعي. ويعرف بابن رسلان. فقيه شافعي، ولد بالرملة (بفلسطين) وانتقل في كبره إلى القدس، فتوفي بها، عالم شارك في بعض العلوم. ولزم الإفتاء والتدريس مدة. وأجازه قاضي القضاة الباهوني بالإفتاء.

ومن تصانيفه : «صفوة الزيد» منظومة في الفقه، و«شرح سنن أبي داود» و«شرح البخاري»، و«تصحیح الحساوي» فقه، و«شرح منهاج الوصول إلى علم الأصول».

[شذرات الذهب ٧/٢٤٨، والضوء اللامع ١/٢٨٢، والأعلام ١/١١٥، ومعجم المؤلفين ١/٢٠٤].

ابن رشد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٨

ابن الزبير : هو عبدالله بن الزبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩

ابن سُرّاقَة (٥٩٢ - ٦٦٢ هـ)

هو محمد بن أحمد بن محمد، أبو بكر، الأنصاري، الشاطبي، المصري. محدث، فقيه، فرضي، شاعر. شيخ دار الحديث الكاملية بالقاهرة. سمع من أبي القاسم أحمد بن بقي، وبالعراق من أبي علي بن الجواليقي وطبقته.

من تصانيفه : «الحيل الشرعية»، و«إعجاز القرآن»، و«كتاب الاعداد»، و«شرح الكافي في الفرائض».

[البداية والنهاية ١٣/٢٤٣، وشذرات الذهب ٥/٣١٠، والأعلام ٦/٢١٧، ومعجم المؤلفين ١١/١٧٦].

ابن سيرين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

ابن شيرة :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١

ابن عابدين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عباس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن عبد الحكم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٠

ابن العربي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

ابن عساكر : هو علي بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٣

| ابن عطية | تراجم الفقهاء | أبو الأحوص |
|--|--|------------|
| ابن عطية : هو عبدالحق بن غالب : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠١ | ابن المنذر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٤ | |
| ابن عمر : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١ | ابن المواز : هو محمد بن إبراهيم المالكي : تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٢ | |
| ابن عمرو : هو عبد الله بن عمرو : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٩ | ابن ناجي (؟ - ٨٣٧ هـ) هو قاسم بن عيسى بن ناجي ، أبو الفضل ، التنوخي القيرواني . فقيه حافظ مالكي ، تعلم بالقيروان ، وولي القضاء في عدة أماكن . أخذ بالقيروان عن ابن عرفة و يعقوب الزغيبي والشيبيني وغيرهم . من تصانيفه : «شرح المدونة» و«زيادات على معالم الإيمان» و«الشافعي في الفقه» ، و«شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني» و«مشارك أنوار القلوب» . [نبيل الابتهاج ص ٢٢٣ ، والأعلام ١٣/٦ ، ومعجم المؤلفين ١١٠/٨] . | |
| ابن القاسم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ | ابن فرتون : هو إبراهيم بن علي : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٢ | |
| ابن قدامة : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ | ابن القيم : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ | |
| ابن كمال باشا : هو أحمد بن سليمان : تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٤ | ابن الحمام : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥ | |
| ابن الماجشون : تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣ | أبو الأحوص (؟ - ٢٧٩ هـ) هو محمد بن الهيثم بن حماد بن واقد ، أبو عبد الله ، الشفقي ، البغدادي القنطري . المعروف بأبي الأحوص . قاضي عكبرا ، وعكبرا هو اسم بليدة من نواحي دجيل قرب صريخين ، بينها وبين بغداد عشرة فراسخ إلى الكوفة ، والبصرة ، والشام ، ومصر ، فسمع من أبي غسان مالك بن إسماعيل وعبد بن كثير الحيصي ، وعبد الله بن رجاء البصري وغيرهم . روى عنه ابن ماجة وموسى بن هرون | |

أبو حامد الإسفرايني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أبو الحسن التميمي (٩-٤٢٣ هـ)

هو أحمد بن إسحاق بن عطية بن عبدالله بن سعد،
أبو الحسن، التميمي الصيدلاني مقيم وسمي أباطاهر
الخلص، وأباً القاسم الصيدلاني، ومن بعدهما. وكان آخر
القراء المذكورين بحسن الحفظ، وإتقان الروايات، وضبط
الحروف.

ومن تصانيفه : «الواضح في القراءات العشر».

[تاريخ بغداد ١/١٦١، وغاية النهاية في طبقات
القراء ١/٥٤، ومجمع المؤلفين ١/٢٢٣].

أبو الحسن المغربي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٦

أبو الحسن البصري (٩-٤٣٦ هـ)

هو محمد بن علي بن الطيب، أبو الحسن، البصري
المعزلي. متكلم، أصولي. كان من أذكى زمانه. وقال
ابن خلكان : كان جيد الكلام مليح العبارة غزيرة المادة
إمام وقته.

من تصانيفه : «المحمد في أصول الفقه»، و«تصنيف
الأدلة»، و«غزير الأدلة»، و«شرح الأصول الخمسة»،
وكتاب في «الإمامة».

[وفيات الأعيان ١/٦٠٩، وتاريخ بغداد ٣/١٠٠،
وشذرات الذهب ٣/٢٥٩، والأعلام ٧/٦١].

أبو حنيفة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

الحافظ، ومحمد بن عبدالله الحضرمي وعبدالله بن محمد بن
ناجية وغيرهم. وقال الدارقطني ومسلمة بن قاسم : ثقة.
وذكره ابن حبان في الثقات.

[تهذيب التهذيب ٩/٤٩٨، وتاريخ بغداد ٣/٣٦٤،
والأعلام ٧/٣٥٧].

أبو إسحاق الإسفرايني : هو إبراهيم بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٥

أبو أيوب الأنصاري (٩-٥٢ هـ)

هو خالد بن زيد بن كليب بن ثعلبة، أبو أيوب
الأنصاري. من بني النجار: صحابي، شهد العقبة ويدرأ
وأحداً والخندق وسائر المشاهد، وكان شجاعاً صابراً تقياً
محبا للفرز والجهاد. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم
وعن أبي بن كعب. وعنه البراء بن عازب وجابر بن سمرة
وزيد بن خالد الجهني وابن عباس وغيرهم. ولما غزا
يزيد القسطنطينية في خلافة أبيه معاوية، صحبه أبو أيوب
غازيا، فحضر الوقائع ومرض فأوصى أن يوضع به في أرض
الحدو، فلما توفي دفن في أصل حصن القسطنطينية. له
(١٥٥) حديثاً.

[الإصابة ١/٤٠٥، وتهذيب التهذيب ٣/٩٠،
والأعلام ٢/٣٣٦].

أبو بكر الإسكافي :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢١

أبو بكر الرازي (الجبصاص) :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

أبو بكر الصديقي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو ثور :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٦

أبو الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو داود :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو رافع :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٧

علي الزجاجي صاحب ابن القاص، وقرأ على أبي سعد
الإسماعيلي، وعلى القاضي أبي القاسم بن كج وغيرهم.
وولي القضاء بربيع الكرخ.

من تصانيفه : «شرح مختصر المزني»، في فروع الفقه
الشافعي، و«شرح ابن الحداد المصري» وكتاب في
«طبقات الشافعية»، والمجرد.

[طبقات الشافعية ١٧٦/٣، وتبذير الأسماء واللغات
٢٤٧/٢، والأعلام ٣٢١/٣، ومعجم المؤلفين ٣٧/٥].

أبو العالية (٩٠ - ٩٠)

هورفيع بن مهران، أبو العالية، الرياحي مولا هم
البصري. أدرك الجاهلية. وأسلم بعد وفاة النبي صلى الله
عليه وسلم بستين. روى عن علي وابن مسعود وأبي موسى
وأبي أيوب وأبي بن كعب وغيرهم. وعنه خالد الخذاء
ومحمد بن سيرين وحفصة بن سيرين والربيع بن أنس
 وغيرهم. قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم : ثقة، وقال
اللالكائي : يجمع على ثقته. فأما قول الشافعي رحمه الله :
حديث أبي العالية الرياحي رباح. فلما أراد به حديثه
الذي أرسله في القهقهة. ومذهب الشافعي : أن المراسيل
ليست بحجة، فأما إذا أسند أبو العالية فحجة.

[تهذيب التهذيب ٢٨٤/٣، وميزان الاعتدال ٥٤/٢،
والبداية والنهاية ٨٠/٩، والطبقات الكبرى لابن سعد
١١٢/٧].

أبو العباس بن سريج : هو أحمد بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٩

أبو عبيد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو علي الجبائي (٢٣٢ - ٩)

هو محمد بن عبد الوهاب بن سلام، أبو علي، الجبائي،

أبوريمانة (؟ - ؟)

هو شمعون بن يزيد بن خنافة، أبوريمانة، الأزدی،
وتقيل الأنصاري. ويقال مولى رسول الله صلى الله عليه
وسلم. له حجة وشهد فتح دمشق. روى عن النبي صلى
الله عليه وسلم وعنه أبو الحصين الهيثم بن شفي الحجري
وبجاءه بن جبر وشهر بن حوشب وغيرهم.
وقال ابن حبان : أبوريمانة شمعون وقيل اسمه عبدالله
ابن النصر والأول أصح.

[الإصابة ١٥٦/٢، وأسند الخشابة ٣٧٧/٢،
والاستيعاب ٧١١/٢، وتهذيب التهذيب ٣٦٥/٤].

أبو سعيد الخدري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٧

أبو طلحة : هو زيد بن سهل :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٨

أبو الطيب الطبري (٣٤٨ - ٤٥٠ هـ)

هو طاهر بن عبدالله بن طاهر بن عمر، القاضي
بوالطبيب، الطبري. فقيه، أصولي جدلي. من أعيان
لشافعية، ولد في أمل بطبرستان، واستوطن بغداد، سمع
لحديث مجريان، ونيسابور، وبغداد، وتفقّه بآمل على أبي

البصري، المعتزلي كان رأساً في علم الكلام فأخذ هذا العلم من أبي يوسف يعقوب بن عبد الله السحام البصري، وأخذ عنه ابنه أبو هاشم الجبائي والشيخ أبو الحسن الأشعري. وهو أيضاً مفسر. نسبته إلى جيتي (من قرى البصرة)، وإلى نسبة الطائفة «الجبائية».

من تصانيفه: «تفسير القرآن».

[البداية والنهاية ١١/١٢٥، والنجوم الزاهرة ٣/١٨٩،

ومعجم المؤلفين ١٠/٢٦٩، والأعلام ٧/٣٦٩].

أبو الفرج: هو عبد الرحمن بن الجوزي:

تقدمت: ترجمته في ج ٢ ص ٣٩٨

أبو قتادة:

تقدمت: ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٥

أبو قلابة: هو عبد الله بن زيد:

تقدمت: ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

أبو مسعود البدري (٩ - ٤٠ هـ)

هو هبة بن عمرو بن أسيرة، وقيل ثعلبة، أبو مسعود البدري، الأنصاري من الخوارج. وهو مشهور بكنيته، قال ابن حجر: اختلفوا في شهوده بدرًا فقال الأكثر نزلها فنسب إليها، وجزم البخاري بأنه شهدها وصاحب النبي صلى الله عليه وسلم. شهد القبة وأحداً وما بعدها.

روى عن النبي صلى الله عليه وسلم. وعنه ابنه بشير وعبد يزيد الخطمي وأبو وائل وعلمة وغيرهم. ووزل الكوفة. وكان من أصحاب علي، فاستخلفه علياً. وله ٢٠٢ من الأحاديث.

[الإصابة ٢/٤٩٠، وأسد الغابة ٣/٥٥٤، وتهذيب

التهذيب ٧/٢٤٧، والأعلام ٧/٣٧].

أبو هريرة:

تقدمت: ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أبو هلال العسكري (٩ - ٣٩٥ هـ)

هو الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعد، أبو هلال، العسكري. لقوي أديب، شاعر، مفسر. نسبته إلى «عسكر مكرم» من كور الأهواز.

من تصانيفه: «الحاسن» في تفسير القرآن، و«الحث على طلب العلم». و«التلخيص» و«جمهرة الأمثال» و«كتاب من احتكم من الخلفاء إلى القضاة».

[معجم الأدباء ٨/٢٥٨، ومعجم المؤلفين ٣/٢٤٠، والأعلام ٢/٢١١].

أبو يوسف:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن حنبل:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٩

أحمد بن يحيى

ر: الوثريسي

الأذري: هو أحمد بن حمدان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

الأزهرى: هو محمد بن أحمد الأزهرى:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أسامة بن زيد:

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٢٤

إسحاق بن راهويه :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٠

أشهب : هو أشهب بن عبد العزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

[إمام الحرمين : هو عبد الملك بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٠

أم سلمة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٤١

أم هاني :

تقدمت ترجمتها في ج ٢ ص ٤٠٦

أنس بن مالك :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

الأوزاعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤١

ب

اليزار :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٦

الباقلائي : هو محمد بن الطيب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البراء بن عازب (؟ - ٧١ هـ)

هو البراء بن عازب بن الحارث بن عدي، أبو عمارة،
الجزيري الأنصاري. قائد صحابي، من أصحاب الفتح.
أسلم صغيراً، وغزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس

عشرة غزوة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي
بكر وعمر وعلي وبلال وغيرهم رضي الله عنهم. وعنه
عبد الله بن زيد الخطمي وأبو حنيفة وابن أبي ليلى
وغيرهم. ولما ولي عثمان الخلافة جعله أميراً على الري
(بفارس) سنة ٢٤، روى له البخاري ومسلم ٣٠٥
أحاديث.

[الإصابة ١/١٤٢، وأسد الغابة ١/١٧١، وتهذيب

التهذيب ١/٤٢٥، والأعلام ٢/١٤].

البزدوي : هو علي بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٣

البصري : هو الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

بلال :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥١

البحيري : هو سليمان بن محمد

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٢

البنوني : هو منصور بن يونس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

البيهقي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٧

ت

الترمذي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٤

تقي الدين ، ابن تيمية :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

ج

ح

جاير بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٥

الحاكم : هو محمد بن عبد الله :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٠٨

الحسن البصري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٦

الحسن بن صالح :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

جرير بن عبد الله (؟ - ٥١هـ)

هو جرير بن عبد الله بن جابر بن مالك ، أبو عمرو وقيل أبو عبد الله ، البجلي ، من قبيلة بجيلة إحدى القبائل اليمنية . صحابي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمر ومعاوية .

الحسن العبدى (؟ - ٢٥٧هـ)

هو الحسن بن عرفة بن يزيد ، أبو علي ، العبدى ، البغدادي . محدث ، وكان عالما بأيام العرب والسير ، وكان كثير الاطلاع ثقة عالما . روى عن عمار بن محمد بن أنخت الشوري وعيسى بن يونس وأبي بكر بن عياش ويزيد بن هارون وغيرهم . وعنه القرمذي وابن ماجة ، وروى النسائي له بواسطة زكريا الساجي وغيرهم . قال عبد الله ابن أحمد بن يحيى بن معين : ثقة ، وقال النسائي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان في الثقات .

[البداية والنهاية ٢٩/١١ ، وتهذيب التهذيب ٢٩٣/٢ ، ومعجم المؤلفين ٢٤٥/٣] .

حفصة (١٨ ق هـ - ٤٥ هـ)

هي حفصة بنت عمر بن الخطاب أم المؤمنين رضي الله عنها . صحابية جليلة سالحة ، من أزواج النبي صلى الله عليه وسلم ، ولدت بمكة ، وتزوجها خنيس بن حذافة

وعنه أولاده المنذر وعبيد الله وإبراهيم والشعبي وغيرهم . اختلف في وقت إسلامه فذكر ابن كثير في البداية : أنه أسلم بعد نزول المائدة ، وكان إسلامه في رمضان سنة عشر ، وكان قدومه ورسول الله يخطب ، وكان قد قال في خطبته : «إنه يقدم عليكم من هذا الفج من خير ذي يمن ، وإن علي وجهه مسحة ملك» و يروى أن رسول الله صلى عليه وسلم لما جالسه بسط له رداءه ، وقال : «إذا جاءكم كرم قوم فأكرموه» نقل ابن حجر عن الشعبي أن إسلامه كان قبل سنة عشر . قال الإمام أحمد : حدثنا محمد ابن عبيد حدثنا إسماعيل عن قيس بن جرير . قال : ما حجبتني رسول الله صلى الله عليه وسلم منذ أسلمت ، ولا رأني إلا تبسم في وجهي .

[البداية والنهاية ٧٧/٥ ، والإصابة ٢٣٢/١ ،

وأسد الغابة ٢٧٩/١ ، وتهذيب التهذيب ٧٣/٢] .

جعفر بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٣

عجزت النساء أن يلدن مثل خالد. روى له المحدثون ١٨ حديثاً
[الإصابة ٤١٣/١، والاستيعاب ٤٢٧/٢، والأعلام ٣٤١/٢].

الحرقسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الحرقسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

الخطابي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٩

خواهرزاده : هو محمد بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٥

السهامي، فكانت عنده إلى أن ظهر الإسلام، فأسلمها. وهاجرت معه إلى المدينة فأتى عنها. فخطبها رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبيها، فزوجها إياها. واستمرت في المدينة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم إلى أن توفيت بها. روى لها البخاري ومسلم في الصحيحين ٦٠ حديثاً.
[الإصابة ٢٧٣/٤، وأسد الغابة ٤٢٥/٥، والأعلام ٢٩٧/٢].

الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

الحكم : هو الحكم بن عمرو :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٠

حامد : هو حماد بن أبي سليمان :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٨

د

ح

الدوزيري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

الدسوقي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٠

ر

الرافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الرازي : هو محمد بن عمر :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الراغب (؟ - ٥٠٢ هـ)

هو الحسين بن محمد بن المغفل، أبو القاسم

خالد بن الوليد (؟ - ٢١ هـ)

هو خالد بن الوليد بن المغيرة، أبو سليمان، الخزومي القرشي، الصحابي، سيف الله الفاتح الكبير، كان من أشراف قريش في الجاهلية، وأسلم قبل فتح مكة سنة ٨ هـ فسر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وولاه الخيل. ولما ولي أبو بكر رضي الله عنه، وجهه لقتال مسيلمة ومن ارتد من أصحابه، ثم سيّره إلى العراق ففتح الحيرة وجانبا عظيمًا منه، ثم أمره بالسير إلى الشام مددًا للمسلمين باليرموك. وكان له أثره في النصر ولما ولي عمر رضي الله عنه عزله عن قيادة الجيوش بالشام وولى أبا عبيدة بن الجراح، فلم يثن ذلك من عزمه، واستمر يقاتل بين يدي أبي عبيدة إلى أن تم لها الفتح سنة ١٤ هـ. قال أبو بكر:

الأصفهاني. أديب، لغوي، حكيم، مفسر. من أهل «أصفهان» سكن بغداد، واشتهر، حتى كان يقرن بالإمام الغزالي.

من تصانيفه: «الذريعة إلى مكارم الشريعة»، و«حل مشابهاة القرآن» وجامع التفسير والمفردات في غريب القرآن».

[الأعلام ٢/٢٧٩، ومعجم المؤلفين ٤/٥٩، وفي مقدمة «المفردات»].

الزركشي:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

ذكرى الأنصاري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زفر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

ربيعة الرأي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥١

الزَّمْعَشْرِي (٤٦٧ - ٥٣٨ هـ)

هو محمود بن عمر بن محمد بن أحمد، أبو القاسم، الخوارزمي، الزمخشري من كبار المعتزلة. مفسر، محدث، متكلم، نحوي، مشارك في عدة علوم. ولد في زمخش من قرى خوارزم، وقدم بغداد وسمع الحديث وتفقه، ورحل إلى مكة فجاورها وسمي جارا لله.

من تصانيفه: «الكشاف»، في تفسير القرآن، و«الفاوق في غريب الحديث»، و«ربيع الأبرار ونصوص الأخبار»، و«المفصل».

[شذرات الذهب ٤/١١٨، والأعلام ٨/٥٥، ومعجم المؤلفين ١٢/١٨٦].

الزهري:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

زيد بن أرقم (؟ - ٦٨ هـ)

هو زيد بن أرقم بن زيد بن قيس، أبو عمر وقيل أبو عامر، الخزرجي الأنصاري، صحابي، غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع عشرة غزوة. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن علي رضي الله عنه، وعنه أنس ابن مالك كتابة وأبو إسحاق السبيعي وعبد الرحمن بن أبي ليلى، وأبو عمر الشيباني وغيرهم، وهو الذي أنزل الله

زيد الياامي (؟ - ١٢٢ هـ وقيل غير ذلك)

هو زيد بن الحارث بن عبد الكرم بن عمرو بن كعب، أبو عبد الرحمن، الياامي. روى عن مرة بن شراحيل وسعد بن عبيدة وعبد الرحمن أبي ليلى وغيرهم. وعنه ابنه عبد الله وعبد الرحمن وسيرير بن حازم والثوري وغيرهم. وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائي: ثقة وذكره ابن حبان في الفئات.

[تهذيب التهذيب ٣/٣١٠، وميزان الاعتدال ٢/٦٦، ولب الباب ٢٨٢].

الزبيدي: هو محمد بن محمد:

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤١

الزبيسر:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

من تصانيفه : «مفتاح العلوم»، و«مصحف الزهرة».

[الجواهر المضيئة ٢٢٥، والفوائد البية ٢٣١، ومعجم المؤلفين ٢٨٧/١٣، والأعلام ٢٩٤/٩].

سلمة بن الأكوع (؟ - ٧٤هـ)

هو سلمة بن عمرو بن سنان الأكوع، وقال ابن عساکر وابن حجر المسقلائي : اسمه سنان بن عبدالله بن بشير الأسلمي المعروف بالأكوع. صحابي من الذين يابعا تحت الشجرة. غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم سبع غزوات وكان شجاعا بطلا راميا عذاء. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي بكر وعمر وعثمان وطلحة رضي الله عنهم. وعنه ابنه إلياس ومولاه يزيد من أبي حميد وعبد الرحمن بن عبدالله بن كعب وغيرهم. له ٧٧ حديثا. [تهذيب التهذيب ١٥٠/٤، وتهذيب ابن عساکر ٢٣٠/٦، والأعلام ١٧٢/٣].

سند (؟ - ٥٤١هـ)

هو سند بن حنان بن إبراهيم الأردني، كنيته أبو علي، من شيوخ الطرطوشي وأبو النضر السلفي وأبو الحسن بن المشرف. كان من زهاد العلماء، فقيها مالكيًا فاضلا. من كتبه : الطراز شرح المدونة، لم يكمل، وله تأليف في علم الجدول وغيره. توفي بالإسكندرية ودفن بجانبه باب الأنضر. [الديباج المذهب ١٢٦ وغيره]

سمرة بن جندب :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص

شويد بن النعمان (؟ - ؟)

هو شويد بن النعمان بن مالك بن عائد بن مجدعة، الأوسي الأنصاري، المدني. شهد أحداً وما بعدها من المشاهد كلها مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان ممن يابح تحت الشجرة. يعد في أهل المدينة. روى عن النبي

تصديقه في سورة المنافقين. وله في كتب الحديث ٨٠ حديثا.

[الإصابة ٥٦٠/١، وأسد الغابة ٢/٢١٩، وتهذيب التهذيب ٣/٣٩٤، والأعلام ٣/٣٩٥].

زيد بن ثابت :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

الزبلي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٣

س

سحنون : هو عبد السلام بن سعيد :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٢

السدي : هو إسماعيل بن عبد الرحمن :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٣

السرخسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعد بن أبي وقاص :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

سعيد بن جبير :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

السكاكي (٥٥٥ - ٦٢٦هـ)

هو يوسف بن أبي بكر بن محمد بن علي، أبو يعقوب، سراج الدين السكاكي، الخوارزمي. وفي الفوائد البية : يوسف بن محمد. كان متبحراً في النحو والتصرف والبيان والمعرض والشعر، وله مشاركة تامة في كل العلوم. أخذ عن سعيد بن محمد الحناطي وعن محمد بن عبدالله المروزي وعثمان بن محمد الزاهد.

الشوكاني : هو محمد بن علي الشوكاني :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

الشيخ تقي الدين ابن تيمية :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٦

الشيرازي : هو إبراهيم بن علي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٤

شيخي زاده (٩ - ١٠٧٨ هـ)

هو عبدالرحمن بن محمد بن سليمان ، المعروف بشيخي زاده ، فقيه مفسر ، من أهل كليبولي (بتركيا) ولي قضاء الجيش بالروم إلى .

من تصانيفه : « جمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر » ، و « حاشية على أنوار التنزيل للبيضاوي » ، و « نظم الفرائد » .

[الأعلام ٤ / ١٠٩ ، وهدية العارفين ١ / ٥٤٩ ، و معجم المؤلفين ٥ / ١٧٥] .

ص

صاحب التتارخانية (٩ - ٢٨٦ هـ)

هو عالم بن علاء عالم حنفي فاضل ، من آثاره الفتاوى التتارخانية (مطبوع) لم يسمها مؤلفها باسم ، فسميت بذلك نسبة للملك (تاتار خان) وقيل إنه سماها « زاد المسافر » جمع فيها مسائل المحيط البهراني والذخيرة والفتاوى الخانية والفتاوى الظهيرية ، رتب على أبواب الهداية .

[معجم المؤلفين ٥ / ٥٢ هـ ، هدية العارفين ١ / ٣٥ ، وكشف الظنون (٢٦٨١)] .

صاحب الدر المختار : ر : الحصكفي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٤٧

صلى الله عليه وسلم في المفضضة من السويق . وعنه بشير ابن يسار .

[أسد الغابة ٢ / ٣٨١ ، والاستيعاب ٢ / ٦٨٠ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٢٨٠] .

السيوطي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

ش

الشافعي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

شَدَّاد بن أَوْس (٩ - ٥٨ هـ)

هو شداد بن أوس بن ثابت ، أبويطي ، الأنصاري الحنزي رجي . صحابي ، من الأمراء . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن كعب الأحبار . وعنه ابنه يعلى ومحمد وبشر بن كعب المدوي ومحمود بن الربيع وغيرهم .

ولاه حمر رضي الله عنه إمارة حمص ، ولما قتل عثمان رضي الله عنه اعتزل ، وعكف على العبادة . قال أبو الدرداء : لكل أمة فقيه وفقه هذه الأمة شداد بن أوس . وله في كتب الحديث ٥٠ حديثا .

[الإصابة ٢ / ١٣٨ ، وتهذيب التهذيب ٤ / ٣١٥ ، والأعلام ٣ / ٢٣٢] .

الشربيني : هو عبدالرحمن بن محمد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٥

شريك : هو شريك بن عبد الله النخعي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٥٩

الشعبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٦

صاحب اللسان : هو محمد بن مكرم :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٤٥

صاحب الميسوط : هو محمد بن أحمد السرخسي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٤

صاحب مجمع الأنهر : ر : شيعي زاده

صاحب المغني : هو عبدالله بن قدامة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٣

ض

الضحاك : هو الضحاك بن قيس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

ط

الطبري : ر : محمد بن جرير الطبري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣٨

الطحاوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٥٨

الطواويسي (؟ - ٣٤٤ هـ)

هو أحمد بن محمد بن حامد بن هاشم، أبوبكر،

الطواويسي. فقيه حنفي. روى عن محمد بن نصر المروزي

وعبدالله بن شيرويه التيسابوري وغيرها. روى عنه نصر

الطبي (؟ - ٧٤٣ هـ)

هو الحسين بن محمد بن عبدالله، شرف الدين،

الطبي. من علماء الحديث والتفسير والبيان. قال ابن

حجر : كان آية في استخراج الدقائق من القرآن والسنة.

وكان ذا ثروة من الإرث والتجارة فلم يزل يتفقه في وجوه

الخيرات إلى أن كان في آخر عمره فقيرا.

وكان شديد الرد على المبتدعة والفلاسفة.

من تصانيفه : «التبيان في المعاني والبيان»،

و«المخلص في أصول الحديث»، و«شرح مشكاة

المصابيح»، و«الكاشف عن حقائق السنن النبوية».

[شذرات الذهب ١٣٦/٦، والدرر الكامنة ٦٨/٢،

والأعلام ٢/٢٨٠، ومعجم المؤلفين ٥٣/٤].

ع

عائشة :

تقدمت ترجمتها في ج ١ ص ٣٥٩

عبادة بن الصامت :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٠

عبد الرحمن بن زيد (٥ - نحو ٦٥ هـ)

هو عبد الرحمن بن زيد بن الخطاب بن نفيل، العدوي

القرشي. وهو ابن أخي عمر بن الخطاب. كان من أتم الرجال خلقاً. أتى به أبولبابة إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له: ما هذا منك يا أبا لبابة؟ قال: ابن ابنتي يا رسول الله، ما رأيت مولوداً أصغر منه. فحتكه رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومسح رأسه ودعا له بالبركة. روى الحديث عن أبيه وغيره، وروى عنه ابنه عبد الحميد وآخرون.

[الاستيعاب ٨٣٣/٢، وأسد الغابة ٣٤٦/٣، والأعلام ٧٨/٤].

عبدالله بن جعفر:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٤١٦

عبدالله بن زيد الأنصاري:

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٩٣

عبدالله بن عمر: ر: ابن عمر:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٣١

عبدالله بن قرط (٩-٥٩٦هـ)

هو عبدالله بن قرط، الثمالي الأزدي. صحابي كان أميراً على حصص من قبل أبي عبيدة، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خالد بن الوليد وعمرو بن سعيد بن العاص بن أمية. وعنه أبو عامر عبدالله بن نجيع الهوزني وعبدالله بن محسن وغيرهم.

وقال ابن يونس: قتل بأرض الروم شهيداً. [الإصابة ٣٥٨/٢، والاستيعاب ٩٧٨/٣، وأسد الغابة ٢٦٠/٣، وتذويب التهذيب ٣٦١/٥].

عبدالله بن يزيد الخطمي (٩- نحو ٧٠هـ)

هو عبدالله بن يزيد بن زيد بن حصين بن عمرو بن

الحارث بن عظمة، أبو موسى، الأنصاري الخطمي. (يفتح الحياء وسكون الطاء وفي آخرها الميم هذه النسبة إلى بطن من الأنصار يقال له عظمة). صحابي شهد الحديبية وهو صغير، وشهد الجمل وصفين مع علي وكان أميراً له على الكوفة. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي أيوب وأبي مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم. وعنه ابنه موسى وابن ابنته عدي بن ثابت الأنصاري والشعبي ومحمد ابن سيرين وغيرهم.

[الإصابة ٣٨٢/٢، وتهذيب التهذيب ٧٨/٦، والأنساب ١٦٣/٥، والأعلام ٢٩٠/٤].

العنابي (٩-٥٨٦هـ)

هو أحمد بن محمد بن عمر، أبو نصر وقيل أبو القاسم، العنابي البخاري، زين الدين. عالم بالفقه والتفسير. حنفي، نسبت إلى عتابة حلة بخاري. وقال السمعاني: العنابي نسبة إلى أشياء منها إلى العتابة حلة غربي بغداد. من تصنيفه: «شرح الزيادات»، و«جوامع الفقه»، و«شرح الجامع الكبير»، و«شرح الجامع الصغير»، و«التفسير».

[الجواهر المضيئة ١١٤/١، والفوائد البهية ٣٦، والأعلام ٢٠٩/١].

عثمان بن أبي العاص:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٦

عثمان بن عفان:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عروة بن الزبير:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

العز بن عبد السلام: هو عبد العزيز بن عبد السلام:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عطاء :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٠

عمر بن الخطاب :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

عكرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمر بن عبدالعزيز :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٢

علقمة بن قيس :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

عمرو بن أبي سلمة (٩- ٢١٤) وقيل غير ذلك

هو عمرو بن أبي سلمة، أبو حفص، التنسي
الدمشقي، من موالى بني هاشم.روى عن الأوزاعي، وعبدالله بن الحلاء بن زبر،
وسعيد بن بشير، وسعيد بن عبدالعزيز وغيرهم. وعنه ولده
سعيد، وعبدالله الشافعي وأحمد بن صالح.قال الوليد بن بكر العمري : عمرو بن أبي سلمة أحد
أئمة الأخبار من نط ابن وهب يختار من قول مالك
والأوزاعي. وضعفه الساجي ويحيى بن معين. وذكره ابن
حبان في الثقات.[ميزان الاعتدال ٢/٣٦٢، وتهذيب التهذيب ٣/٤٣،
وسير أعلام النبلاء ١٠/٢١٣].

عمران بن مسلم (٩- ٩)

هو عمران بن مسلم، أبو بكر، المقرئ البصري
القصير. رأى أنسا. وروى عن أبي رباح المطاردي
والحسن وأنس بن سيرين وعطاء بن أبي رباح وعبدالله
بن دينار وغيرهم.وعنه مهدي بن ميون والثوري وحاتم بن إسماعيل
وغيرهم. قال القطان : كان مستقيم الحديث وإنما ذكرته
لأنه يروي أشياء لا يرويها غيره و ينفرد عنه قومه بتلك
الأحاديث، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن
إبراهيم بن الجنيد : سألت يحيى بن معين عن خالد بن
رباح فقال : بصري ليس به بأس يحدث عن عمران أبي
بكر فقال : هذا عمران القصير ليس بشيء.

[تهذيب التهذيب ٨/١٣٧].

عقبة بن عامر :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٧

عمرو بن سلمة (٩- ٩)

هو عمرو بن سلمة بن نفع، وقيل سلمة بن قيس،

عكرمة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦١

ف

فاطمة الزهراء :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٤

ق

القاضي أبو الطيب : ر: أبو الطيب الطبري

قاضي زاده : هو أحمد بن بدر الدين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القاضي عبد الوهاب :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٥

قادة :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٥

القرافي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٤

القرطبي :

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤١٩

القليوبي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

أبو يزيد، الجرمي، ويقال أبو يزيد البصري، أدرك النبي صلى الله عليه وسلم، وكان يوم قومه على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم. لأنه كان أكثرهم حفظاً للقرآن. ذكر ابن حجر عن ابن منده من طريق حاد بن سلمة عن أيوب عن عمرو بن سلمة، قال: كنت في الوفد مع أبي، وهو غريب مع ثقة رجاله. روى عن أبيه وعنه أبو قلابة الجرمي وصاصم الأحول وأبو الزبير وغيرهم. وقال ابن حبان: له صحة.

[الإصابة ٥٤١/٢، والاستيعاب ٧٢١/٣، وتهذيب التهذيب ٤٢/٨].

عمرو بن شعيب :

تقدمت ترجمته في ج ٤ ص ٣٣٢

عمرو بن العاص (٥٠ ق هـ - ٤٣ هـ)

هو عمرو بن العاص بن وائل، أبو عبد الله، السهمي القرشي، فاتح مصر، وأحد عظماء العرب وقادة الإسلام وذكر الزبير بن بكار والواقدي بسنتين لها أن إسلامه كان على يد النجاشي وهو بارض الحيشة. وولاه النبي صلى الله عليه وسلم إمرة جيش «ذات السلاسل» وأمهه بأبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ثم استعمله على عمان. ثم كان من أمراء الجيوش في الجهاد بالشام في زمن عمرو وولاه مصر فلسطين ومصر. وله في كتب الحديث ٣٩ حديثاً.

[الإصابة ٢/٣، والاستيعاب ١١٨٤/٣، والأعلام ٢٤٨/٥].

ع

الغزالي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٣

محمد بن كعب القرظي (١٠٨-٩ هـ)

هو محمد بن كعب بن سليم بن أسد، أبوحمة، قبل
أبو عبد الله، القرظي الكوفي ثم المدني. روى عن العباس
ابن المطلب وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وعمر بن
العباس، وغيرهم. روى عنه أخوه عثمان والحكم بن
عتيبة وموسى بن عبيدة وأبو جعفر الخطمي وغيرهم.

وقال ابن حبان: كان من أفاضل أهل المدينة علماً
وفقهاً. قال ابن سعد: كان ثقة عالماً كثير الحديث ورعاً.
وكان يقص في المسجد فسقط عليه وعلى أصحابه سقف،
فأتاه هرجاعة معه تحت الهدم.

[تهذيب التهذيب ٤٢١/٩، وشذرات الذهب
١٣٦/١].

محمد بن مسلمة :

تقدمت ترجمته في ج ٥ ص ٣٤٧

محمد قدرى باشا :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

المروزي : هو إبراهيم بن أحمد

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢١

مسروقي :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٧

مسلم :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧١

معاذ بن أنس (٩-٤ هـ)

هو معاذ بن أنس الجهني الأنصاري. قال ابن حجر
في الإصابة، وتهذيب التهذيب : أبو سعيد بن يونس
صحابي، وغزا مع النبي صلى الله عليه وسلم. نزل
مصر. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي
الدرداء وكعب الأحبار. وعنه ابنه سهل بن معاذ ولم يرو

ك

الكاساني :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسين :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٦

م

المازوي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٨

مالك :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

الماوردي :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

مجاهد :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٦٩

محمد بن الحسن :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٠

الطبري، فقيه حنفي. من أهل الري. نسبت إلى عمل
الناطف أوبيه. قال أمير كاتب في غاية البيان: هومن
كبار علمائنا العراقيين، تلميذ أبي عبدالله الجرجاني.
- من تصانيفه: «الواقعات»، و«الأجناس والفروق»
و«المداية» و«الأحكام» كلها في فروع الفقه الحنفي.
[الجواهر المضيئة ١١٣/١، والفوائد البهية ٣٦،
والأعلام ٢٠٧/١، ومعجم المؤلفين ١٤٠/٢].

النخعي: ر: إبراهيم النخعي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٢٥

النووي:

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٣

عنه غيره وهولن الحديث. ذكر العسكري مايدل على أنه
بقي إلى خلافة عبدالملك بن مروان، وأشار إلى ما أخرج
البغوي من طريق فردة بن مجاهد عن سهل بن معاذ قال
غزوت مع أبي الصائفة في زمن عبدالملك وعلينا عبدالله بن
عبدالملك فقام أبي في الناس فذكر قصة فيها أنه غزا مع
النبي صلى الله عليه وسلم.

[الإصابة ٤٢٦/٣، وأسد الغابة ٣٧٥/٤،
والاستيعاب ١٤٠٢/٣، وتهذيب التهذيب ١٨٦/١٠].

معاوية بن أبي سفيان:

تقدمت ترجمته في ج ٢ ص ٤٢٢

المقداد بن معد يكرب (؟ - ٨٧ هـ)

هو المقداد بن معد يكرب بن عمرو بن يزيد،
أبوكرمة، الكندي، صحابي. قدم في صباه من اليمن مع
وفد كندة على النبي صلى الله عليه وسلم، وكانوا ثمانين
راكبا. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن خالد بن
الوليد ومعاذ بن جبل وأبي أيوب الأنصاري، وغيرهم.
وعنه ابنه يحيى وخالد بن معدان، ويحيى بن عبيد
وشريح بن عبيد وغيرهم.

له أربعون حديثاً، وانفرد البخاري منها بحديث.

[أسد الغابة ٤١١/٤، وتهذيب التهذيب ٢٨٧/١٠،
والأعلام ٢٠٨/٨].

هـ

هلال بن عامر (؟ - ؟)

هو هلال بن عامر بن عمرو المزني الكوفي. صحابي
روى عن أبيه ورافع بن عمرو المزني. وعنه سيف بن عمر
القيمي ويحيى بن سعيد الأموي وأبو معاوية الضرير ومروان
ابن معاوية وغيرهم. قال اسحاق بن منصور عن ابن
معين: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات.

[أسد الغابة ٦٨/٥، والإصابة ٦٢٤/٣، وتهذيب
التهذيب ٨١/١١].

و

ن

وائلة بن الأسقع (؟ - ٨٣ هـ)

هو وائلة بن الأسقع بن عبدالمزى بن عبدالميل،

الناطفي (؟ - ٤٤٦ هـ)

هو أحمد بن محمد بن عمرو، أبو العباس، الناطفي

يعلى بن سعيد الأنصاري :

تقدمت ترجمته في ج ١ ص ٣٧٤

يعلى بن يعمر (؟ - ١٢٩هـ)

هو يعلى بن يعمر، أبوسليمان، الليثي البصري. وكان من علماء التابعين عارفاً بالحديث والفقه ولغات العرب. روى عن عثمان وعلي وعمار وأبي ذر وأبي هريرة وغيرهم. وعنه يعلى بن عقال وعطاء الخراساني وقادة وعكرمة وغيرهم.

وهو أول من نطق بالمصاحف. وكان ولاء الحجاج قضاء مرو، وكان يقضي بالشاهد واليمين.

[تهذيب التهذيب ٣٠٥/١١، والنجوم الزاهرة ٢١٧/١، والأعلام ٢٢٥/٩].

يعلى بن أمية (؟ - ٣٧هـ)

هو يعلى بن أمية بن أبي عبيدة بن همام، أبوصفوان، القيسي الحنظلي. أول من أرخ الكتب. وهو صحابي من الولاة، ومن الأغنياء والأسياء من سكان مكة. كان حليفاً لقرش. وأسلم بعد الفتح. وشهد الطائف وحنيئاً وتبوك مع النبي صلى الله عليه وسلم، واستعمله أبوبكر على «حلوان» في الردة، ثم استعمله عمر على «نجران» واستعمله عثمان على اليمن، فأقام يصنمها ووجع سنة قتل عثمان رضي الله عنه، فخرج مع عائشة في وقعة الجمل، ثم شهد صفين مع علي رضي الله عنه. روى ٢٨ حديثاً.

[الإصابة ٦٦٨/٣، وأسد الغابة ١٢٨/٥، والاستيعاب ١٥٨٥/٤، والأعلام ٢٦٩/٩].

أبو الأسقع، وقيل أبوشداد وقيل غير ذلك، الليثي الكناني. صحابي. أسلم قبل تبوك وشهدها. روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن أبي مرثد وأبي هريرة وأم سلمة وغيرهم. وقيل: أنه خدم النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث سنين. من أهل الصفة، ثم نزل الشام، قال أبو حاتم: شهد فتح دمشق وحمص وغيرهما. له في كتب الحديث ٧٦ حديثاً.

[الإصابة ٦٦٩/٣، وأسد الغابة ٧٧/٥، والأعلام ١١٩/٩].

الونشريسي (٨٣٤ - ٩١٤هـ)

هو أحمد بن يعلى بن محمد، أبو العباس، الونشريسي التلمساني الأصل والنشأ، فقيه مالكي. أخذ عن علماء تلمسان، ونقمت عليه حكومتها أمراً فانتهت داره وفر إلى فاس سنة ٨٧٤هـ فوطنها إلى أن مات فيها.

من تصانيفه: «إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك»، و«المعارف العرب عن فتاوى أفرقية والمغرب» اثنا عشر جزءاً، و«القواعد» في فقه المالكية و«الفاثق في الأحكام والوثائق» و«الفروقي».

[شجرة النور الزكية ٢٧٤، ونيل الابتهاج على الديباج

٨٧، ومعجم المؤلفين ٢٠٥/٢، والأعلام ٢٥٥/١].

ي

يعلى بن آدم :

تقدمت ترجمته في ج ٣ ص ٣٦٩



فهرس تفصیلی

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ١٨-٥ | إقامة | ١-٢٦ |
| ٥ | التعريف | ١ |
| ٥ | أولاً - أحكام الإقامة التي بمعنى الثبوت في المكان | ٢ |
| ٥ | أ - إقامة المسافر | |
| ٥ | ب - إقامة المسلم في دار الحرب | ٣ |
| ٥ | ثانياً - الإقامة للصلاة | |
| ٥ | الألفاظ ذات الصلة بإقامة الصلاة | ٤ |
| ٦ | حكم الإقامة التكليفي | ٥ |
| | تاريخ تشريع الإقامة وحكمتها | ٦ |
| ٦ | كيفية الإقامة | |
| ٨ | حذر الإقامة | ٨ |
| ٨ | وقت الإقامة | ٩ |
| ٨ | ما يشترط لإجزاء الإقامة | ١٠ |
| ٩ | شروط المقيم | ١١ |
| ١٠ | ما يستحب في الإقامة | ١٢ |
| ١١ | ما يكره في الإقامة | ١٦ |
| ١٢ | إقامة غير المؤذن | ١٧ |
| ١٢ | إعادة الإقامة في المسجد الواحد | ١٨ |
| ١٣ | ما يقام له من الصلوات | ١٩ |
| ١٣ | الإقامة لصلاة المسافر | ٢٠ |
| ١٤ | الأذان للصلاة المعادة | ٢١ |
| ١٤ | ما لا يقام له من الصلوات | ٢٢ |
| ١٤ | إجابة السامع للمؤذن والمقيم | ٢٣ |
| ١٥ | الفصل بين الأذان والإقامة | ٢٤ |
| ١٦ | الأجرة على الإقامة مع الأذان | ٢٥ |
| ١٦ | الإقامة لغير الصلاة | ٢٦ |
| ١٨-١٦ | اقتباس | ١-٣ |
| ١٦ | التعريف | ١ |
| ١٧ | أنواعه | ٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ١٧ | حكمه التكليفي | ٣ |
| ٣٨ - ١٨ | اقتداء | ١ - ٤٤ |
| ١٨ | التعريف | ١ |
| ١٨ | الألفاظ ذات الصلة : الائتمام - الاتباع - التأسي - التقليد | ٢ |
| ١٩ | أقسام الاقتداء | ٦ |
| ١٩ | أولا : الاقتداء في الصلاة | ٧ |
| ١٩ | شروط المقتدى به (الإمام) | ٨ |
| ٢٠ | شروط الاقتداء | ٩ - ٢٥ |
| ٢٨ | أحوال المقتدي | ٢٦ |
| ٣٠ | كيفية الاقتداء | |
| ٣٠ | أولا : في أفعال الصلاة | ٢٩ |
| ٣١ | ثانيا : الاقتداء في أقوال الصلاة | ٣٠ |
| ٣١ | اختلاف صفة المقتدي والإمام | |
| ٣١ | - اقتداء المتروضىء بالمتيمم | ٣١ |
| ٣٢ | - اقتداء الغاسل بالماسح | ٣٢ |
| ٣٢ | - اقتداء المفترض بالمتنفل | ٣٣ |
| ٣٣ | - اقتداء المفترض بمن يصلي فرضاً آخر | ٣٥ |
| ٣٣ | - اقتداء المقيم بالمسافر، وعكسه | ٣٦ |
| ٣٣ | - اقتداء السليم بالمعذور | ٣٧ |
| ٣٤ | - اقتداء المكتسي بالعاري | ٣٨ |
| ٣٤ | - اقتداء القارئ بالأمي | ٣٩ |
| ٣٥ | - اقتداء القادر بالعاجز عن ركن | ٤٠ |
| ٣٦ | - الاقتداء بالفاسق | ٤١ |
| ٣٦ | - الاقتداء بالأعمى والأصم والأخرس | ٤٢ |
| ٣٧ | - الاقتداء بمن يخالفه في الفروع | ٤٣ |
| ٣٨ | ثانيا : الاقتداء في غير الصلاة | ٤٤ |
| ٣٨ | اقتراض | |
| | انظر : استدانة | |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ٤١ - ٣٨ | اقتصار | ١٠ - ١ |
| ٣٨ | التعريف | ١ |
| ٣٨ | الألفاظ ذات الصلة : الانقلاب - الاستناد (والفرق بينهما) - التبيين | ١٠ - ٣ |
| ٤٣ - ٤١ | اقتضاء | ٦ - ١ |
| ٤١ | التعريف | ١ |
| ٤١ | الألفاظ ذات الصلة : القضاء - الاستيفاء | ٢ |
| ٤٢ | دلالة الاقتضاء | ٤ |
| ٤٢ | الاقتضاء بمعنى الطلب | ٥ |
| ٤٣ | اقتضاء الحق | ٦ |
| ٤٤ - ٤٣ | اقتناء | ٣ - ١ |
| ٤٣ | التعريف | ١ |
| ٤٣ | حكم الاقتناء | ٢ |
| ٤٤ | اقتنيات | ٣ - ١ |
| ٤٤ | التعريف | ١ |
| ٤٤ | الحكم الإجمالي، ومواطن البحث | ٢ |
| ٤٤ | أقراء | |
| | انظر : قرء | |
| ٤٦ - ٤٥ | إقراء | ٦ - ١ |
| ٤٥ | التعريف | ١ |
| ٤٥ | الألفاظ ذات الصلة : القراءة والتلاوة - المدارس - الإدارة | ٢ |
| ٤٥ | الحكم الإجمالي | ٥ |
| ٧٩ - ٤٦ | إقرار | ٧١ - ١ |
| ٤٦ | التعريف | ١ |
| ٤٦ | الألفاظ ذات الصلة : الاعتراف - الإنكار - الدعوى - الشهادة | ٢ |
| ٤٧ | الحكم التكليفي | ٦ |
| ٤٧ | دليل مشروعية الإقرار | ٧ |
| ٤٨ | أثر الإقرار | ٨ |
| ٤٨ | حجية الإقرار | ٩ |
| ٤٩ | سبب الإقرار | ١٠ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|--|---------|
| ٤٩ | ركن الإقرار | ١١ |
| ٤٩ | الركن الاول - المقروما يشترط فيه | ٢٥-١٢ |
| ٥٣ | إقرار المريض مرض الموت | ٢٤ |
| ٥٦ | إقرار المريض بالإبراء | ٢٥ |
| ٥٦ | الركن الثاني : المقرله ، وما يشترط فيه | ٣٣-٢٦ |
| ٥٩ | الركن الثالث - المقربه | ٣٩-٣٤ |
| ٦٣ | الركن الرابع - الصيغة | ٤٠ |
| ٦٤ | الصيغة من حيث الإطلاق والتقييد | ٤١ |
| ٦٤ | أ - تعليق الإقرار على المشيئة | ٤٣ |
| ٦٥ | ب - تعليق الإقرار على شرط | ٤٣ |
| ٦٦ | ج - تغيير وصف المقربه | ٤٤ |
| ٦٦ | د - الاستثناء في الإقرار | ٤٦ |
| ٦٦ | هـ - الاستثناء من خلاف الجنس | ٤٧ |
| ٦٧ | و - تعقيب الإقرار بما يرفعه | ٤٨ |
| ٦٧ | ز - تقييد الإقرار بالأجل | ٤٩ |
| ٦٨ | ح - الاستدراك في الإقرار | ٥٠ |
| ٦٨ | عدم اشتراط القبول في صحة الإقرار | ٥١ |
| ٦٩ | الصورية في الإقرار | ٥٢ |
| ٦٩ | التوكيل في الإقرار | ٥٣ |
| ٧٠ | أثر الشبهة في الإقرار | ٥٤ |
| ٧١ | الشبهة بتقادم الإقرار في حقوق الله | ٥٧ |
| ٧٢ | الرجوع عن الإقرار | ٥٩ |
| ٧٤ | هل الإقرار يصلح سببا للملك | ٦١ |
| ٧٥ | الإقرار بالنسب | ٦٢ |
| ٧٦ | شروط الإقرار بالنسب | ٦٣ |
| ٧٧ | الرجوع عن الإقرار بالنسب | ٦٧ |
| ٧٨ | إقرار الزوجة بالبنوة | ٦٨ |
| ٧٨ | الإقرار بالزوجية تبعاً | ٦٩ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------|---|---------|
| ٧٨ | إقرار المرأة بالوالدين والزوج | ٧٠ |
| ٧٩ | التصديق بالنسب بعد الموت | ٧١ |
| ٧٩ | إقراض | |
| | انظر : قرض | |
| | إقراع | |
| ٧٩ | انظر : قرعة | |
| ٨٠ | أقط | ١ - ٤ |
| ٨٠ | التعريف | ١ |
| ٨٠ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٨٠ | مواطن البحث | ٤ |
| ٨٠ - ٨٦ | إقطاع | ١ - ٢٥ |
| ٨٠ | التعريف | ١ |
| ٨١ | الألفاظ ذات الصلة : إحياء الموات - أعطيات السلطان - | ٢ - ٥ |
| | الحمى - الارصاد | |
| ٨١ | الحكم التكليفي | ٦ |
| ٨١ | أنواع الإقطاع : | ٧ |
| ٨١ | النوع الأول - إقطاع الإرفاق | ٧ |
| ٨٣ | النوع الثاني : إقطاع التمليك | ١١ |
| ٨٣ | اقسامه وحكم تلك الأقسام : | ١٢ |
| ٨٣ | إقطاع الموات | ١٣ |
| ٨٣ | إقطاع العامر | ١٥ |
| ٨٤ | إقطاع المعادن | ١٧ |
| ٨٥ | التصرف في الأراضي الأميرية | ١٩ |
| ٨٥ | إقطاع المرافق | ٢٠ |
| ٨٥ | إجارة الإقطاعات وإعارتها | ٢١ |
| ٨٥ | استرجاع الاقطاعات | ٢٢ |
| ٨٦ | ترك عمارة الأرض المقطعة | ٢٣ |
| ٨٦ | وقف الإقطاعات | ٢٤ |
| ٨٦ | الإقطاع بشرط العوض | ٢٥ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|-------------------------------|---------|
| ٨٧ | أقطع | ٦-١ |
| ٨٧ | التعريف | ١ |
| ٨٧ | الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث | ٢ |
| ٨٧-٨٩ | إقعاء | ٢-١ |
| ٨٧ | التعريف | ١ |
| ٨٨ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٨٩-٩٠ | أقلف | ٣-١ |
| ٨٩-٩٠ | التعريف : | ١ |
| | حكمه التكليفي | ٢ |
| ٩٠-٩٣ | أقل الجمع | ٩-١ |
| ٩٠ | التعريف | ١ |
| ٩٠ | أ- رأي النحاة والصرفيين | ٢ |
| ٩٠ | ب- رأي الأصوليين والفقهاء | ٣ |
| ٩١ | ج- رأي الفرضيين | ٤ |
| ٩١ | ما يتفرع على هذه القاعدة | |
| ٩١ | أولا - عند الفقهاء | ٥ |
| ٩٢ | ثانيا - عند الأصوليين | ٨ |
| ٩٣ | أقل ما قيل | ٣-١ |
| ٩٣ | التعريف | ١ |
| ٩٣ | الحكم التكليفي | ٢ |
| ٩٣ | مواطن البحث | ٣ |
| ٩٣-٩٥ | اكتحال | ٩-١ |
| ٩٣ | التعريف | ١ |
| ٩٤ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٩٤ | الاكتحال بالمتنجس | ٣ |
| ٩٤ | الاكتحال في الإحرام | ٤ |
| ٩٤ | الاكتحال في الصوم | ٥ |
| ٩٤ | الاكتحال للمعتلة من الوفاة | ٦ |
| ٩٥ | الاكتحال للمعتلة من الطلاق | ٧ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ٩٥ | الاعتكاف في الاعتكاف | ٨ |
| ٩٥ | الاعتكاف في يوم عاشوراء | ٩ |
| ٩٧-٩٥ | اكتساب | ٦-١ |
| ٩٥ | التعريف | ١ |
| ٩٥ | الألفاظ ذات الصلة : الكسب - الاحتراف ، أو العمل | ٢ |
| ٩٦ | الحكم التكليفي | ٤ |
| ٩٦ | من لا يكلف الاكتساب | ٥ |
| ٩٦ | طرق الاكتساب | ٦ |
| ٩٧-٩٨ | أكدرية | ٣-١ |
| ٩٧ | التعريف | ١ |
| ٩٧ | المذاهب في المسألة الأكدرية | ٢ |
| ٩٨ | صلة الأكدرية بغيرها من المسائل الملقبات | ٣ |
| ٩٨-١١٢ | إكراه | ٢٥-١ |
| ٩٨ | التعريف | ١ |
| ١٠١ | الألفاظ ذات الصلة : الرضى والاختيار | ٥ |
| ١٠١ | حكم الإكراه | ٦ |
| ١٠١ | شرائط الإكراه | ١٢-٧ |
| ١٠٤ | تقسيم الإكراه | |
| ١٠٤ | أولاً - الإكراه بحق | ١٣ |
| ١٠٤ | ثانياً : الإكراه بغير حق | ١٥ |
| ١٠٥ | الإكراه الملجئ والإكراه غير الملجئ | ١٦ |
| ١٠٥ | أثر الإكراه عند الحنفية | ١٨ |
| ١٠٨ | أثر الإكراه عند المالكية | ٢٢ |
| ١٠٩ | أثر الإكراه عند الشافعية | ٢٣ |
| ١٠٩ | أ - الإكراه بالقول | |
| ١١٠ | ب - الإكراه بالفعل | |
| ١١٠ | أثر الإكراه عند الحنابلة | ٢٤ |
| ١١١ | أثر إكراه الصبي على قتل غيره | ٢٥ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١١٢ - ١١٣ | إكسال | ١ - ٤ |
| ١١٢ | التعريف | ١ |
| ١١٢ | الألفاظ ذات الصلة : الاعتراض - العنة | ٢ - ٣ |
| ١١٢ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٤ |
| ١١٣ - ١٢٧ | أكل | ١ - ٢٩ |
| ١١٣ | حكم الطعام المأكول ذاته | ١ |
| ١١٤ | صفة الأكل بالنسبة للأكل | ٢ |
| ١١٥ | حكم الأكل من الأضحية والعقيقة | ٣ |
| ١١٦ | حكم الأكل من الكفارات والنذور | ٦ |
| ١١٧ | الأكل من الوليمة والأكل مع الضيف | ٧ |
| ١١٨ | آداب الأكل | |
| ١١٨ | أولا - آداب ما قبل الأكل | ٨ |
| ١٢٢ | ثانيا - آداب الأكل بعد الفراغ منه | ٢٢ |
| ١٢٣ | ثالثا - آداب عامة في الأكل | ٢٣ |
| ١٢٤ | ما يترتب على قاعدة تحري الحلال في الأكل | ٢٦ |
| ١٢٤ | أ - حكم المضطر | ٢٦ |
| ١٢٥ | ب - الأكل من بستان الغير وزرعه دون إذنه | ٢٧ |
| ١٢٦ | حكم أخذ الشارفي العرس وغيره | ٢٨ |
| ١٢٧ | زمان الأكل بالنسبة للمصائم | ٢٩ |
| ١٢٧ - ١٢٨ | أكولة | ١ - ٤ |
| ١٢٧ | التعريف | ١ |
| ١٢٨ | الألفاظ ذات الصلة | ٢ |
| ١٢٨ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٣ |
| ١٢٨ - ١٤٣ | ألبسة | ١ - ٢٩ |
| ١٢٨ | التعريف | ١ |
| ١٢٨ | الحكم التكليفي | ٢ |
| ١٣٠ | حكم مشروعية اللباس | ٣ |
| ١٣٠ | حكم الألبسة تبعاً لذواتها | ٤ |
| ١٣١ | لبس جلود السباع | ٥ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ١٣١ | الألبسة من حيث ألوانها وأشكالها وصفاتها ومناسبتها لعادات الناس | ٧ |
| ١٣١ | أ- اللون الأبيض | ٧ |
| ١٣٢ | ب- اللون الأحمر | ٨ |
| ١٣٣ | ج- اللون الأسود | ٩ |
| ١٣٣ | د- اللون الأصفر | ١٠ |
| ١٣٣ | هـ- اللون الأخضر | ١١ |
| ١٣٤ | و- المخطط الألوان | ١٢ |
| ١٣٤ | ما يحرم أو يكره من الألبسة | |
| ١٣٤ | أ- الألبسة التي عليها نقوش أو تصاوير أو صلبان أو آيات | ١٣ |
| ١٣٥ | ب- الألبسة المزعفرة ونحوها | ١٤ |
| ١٣٦ | ج- لبس ما يشف أو يصف | ١٥ |
| ١٣٦ | د- الألبسة المخالفة لعادات الناس | ١٦ |
| ١٣٧ | هـ- الألبسة النجسة | ١٧ |
| ١٣٨ | و- الألبسة المغصوبة | ١٨ |
| ١٣٨ | حكم اتخاذ الألبسة الخاصة بالمناسبات والأشخاص | ١٩ |
| ١٣٨ | أ- ملابس الأعياد ومجامع العادات | ١٩ |
| ١٣٩ | ب- ملابس الإحرام بالحج | ٢٠ |
| ١٣٩ | ج- ملابس المرأة المحدة | ٢١ |
| ١٤٠ | د- لباس العلماء | ٢٢ |
| ١٤٠ | هـ- لباس أهل الذمة | ٢٣ |
| ١٤١ | الألبسة التي تجزىء في النفقة الواجبة | ٢٤ |
| ١٤١ | ما يميز من الألبسة في كفارة اليمين | ٢٥ |
| ١٤١ | شراء الألبسة أو استئجارها للصلاة فيها | ٢٦ |
| ١٤١ | ما يترك للمفلس من الألبسة | ٢٧ |
| ١٤١ | سلب القتل من الألبسة | ٢٨ |
| ١٤٢ | سنن اللبس وآدابه وأدعيته الماثورة | ٢٩ |
| ١٤٣ - ١٤٤ | التياس | ٣ - ١ |
| ١٤٣ | التعريف | ١ |
| ١٤٣ | الحكم الإجمالي | |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١٤٤ - ١٧٣ | التزام | ١ - ٥٧ |
| ١٤٤ | التعريف | ١ |
| ١٤٤ | الألفاظ ذات الصلة : العقد والعهد - التصرف - الإلزام - | ٢ |
| | اللزوم - الحق - الوعد | |
| ١٤٦ | أسباب الالتزام | ٩ |
| ١٤٦ | التصرفات الاختيارية | ١٠ |
| ١٤٧ | (١) الفعل الضار (أو الفعل غير المشروع) | ١٢ |
| ١٤٨ | (٢) الفعل النافع (أو الإثراء بلا سبب) | ١٣ |
| ١٤٩ | (٣) الشرع | ١٤ |
| ١٥٠ | الحكم التكليفي للالتزام | ١٦ |
| ١٥١ | أركان الالتزام | ١٧ |
| ١٥١ | أولا - الصيغة | ١٨ |
| ١٥٢ | ثانيا - الملتمزم | ١٩ |
| ١٥٢ | ثالثا - الملتمزم له | ٢٠ |
| ١٥٣ | رابعا - محل الالتزام (الملتمزم به) | ٢١ |
| ١٥٣ | الشروط العامة في محل الالتزام | ٢١ |
| ١٥٣ | أ - انتفاء الغرر والجهالة | ٢٢ |
| ١٥٦ | ب - قابلية المحل لحكم التصرف | ٢٨ |
| ١٥٧ | آثار الالتزام | |
| ١٥٧ | (١) ثبوت المملك | ٢٩ |
| ١٥٧ | (٢) حق الحبس | ٣٠ |
| ١٥٧ | (٣) التسليم والرد | ٣١ |
| ١٥٨ | (٤) ثبوت حق التصرف | ٣٢ |
| ١٦٠ | (٥) منع حق التصرف | ٣٦ |
| ١٦٠ | (٦) صيانة الأنفس والأموال | ٣٧ |
| ١٦٠ | (٧) الضمان | ٣٨ |
| ١٦١ | حكم الوفاء بالالتزام وما يتعلق به | ٣٩ |
| ١٦٢ | (١) الالتزامات التي يجب الوفاء بها | ٤٠ |
| ١٦٣ | (٢) التزامات يستحب الوفاء بها ولا يجب | ٤٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|--------------------------------------|---------|
| ١٦٥ | (٣) التزامات يجوز الوفاء بها ولا يجب | ٤٤ |
| ١٦٥ | (٤) التزامات يحرم الوفاء بها | ٤٥ |
| ١٦٧ | الأوصاف المغيرة لأثار الالتزام | |
| ١٦٧ | أولا - الخيارات | ٤٧ |
| ١٦٧ | ثانيا - الشروط | ٤٨ |
| ١٦٨ | ثالثا - الأجل | ٤٩ |
| ١٦٩ | توثيق الالتزام | ٥٠ |
| ١٦٩ | (١) الكتابة والإشهاد | ٥١ |
| ١٧٠ | (٢) الرهن | ٥٢ |
| ١٧٠ | (٣) الضمان والكفالة | ٥٣ |
| ١٧١ | انتقال الالتزام | ٥٤ |
| ١٧١ | إثبات الالتزام | ٥٥ |
| ١٧٢ | انقضاء الالتزام | ٥٦ |
| ١٧٣ - ١٧٤ | التصاق | ٥ - ١ |
| ١٧٣ | التعريف | ١ |
| ١٧٣ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ١٧٣ | مواطن البحث | ٥ |
| ١٧٤ - ١٧٥ | التفات | ١ - ١ |
| ١٧٤ | التعريف | ١ |
| ١٧٤ | الألفاظ ذات الصلة : الانحراف | ٢ |
| ١٧٤ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٣ |
| ١٧٥ | التقاء الحقتانين | |
| | انظر : وطء | |
| ١٧٥ | التقاط | |
| | انظر : لقطة | |
| ١٧٥ | التماس | ١ - ٤ |
| ١٧٥ | التعريف | ١ |
| ١٧٥ | الحكم الإجمالي | ٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١٧٦ - ١٧٧ | ألفح | ١ - ٣ |
| ١٧٦ | التعريف | ١ |
| ١٧٦ | الألفاظ ذات الصلة : الأرت | ٢ |
| ١٧٦ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ١٧٧ | إلجاء | |
| | انظر : إكراه | |
| ١٧٧ - ١٨٠ | إلحاد | ١ - ١٠ |
| ١٧٧ | التعريف | ١ |
| ١٧٧ | الألفاظ ذات الصلة : الردة - النفاق - الزندقة - الدهرية | ٢ |
| ١٧٨ | الفرق بين كل من الزندقة والنفاق والدهرية وبين الإلحاد | ٦ |
| ١٧٩ | الإلحاد في الحرم | ٧ |
| ١٧٩ | إلحاد الميت | ٨ |
| ١٨٠ | الإلحاد في الدين | ٩ |
| ١٨٠ | الأثار المترتبة على الإلحاد | ١٠ |
| ١٨٠ - ١٨٢ | إلحاق | ١ - ٨ |
| ١٨٠ | التعريف | ١ |
| ١٨١ | الألفاظ ذات الصلة : القياس | ٢ |
| ١٨١ | الحكم الإجمالي | ٤ |
| ١٨١ | أولا - إلحاق جنين المذكاة بأمة | ٥ |
| ١٨١ | ثانيا - إلحاق صغار السوائم بالكبار في الزكاة | ٦ |
| ١٨٢ | ثالثا - إلحاق توابيع المبيع به في البيع | ٦ |
| ١٨٢ | مواطن البحث | ٧ |
| ١٨٢ - ١٨٤ | إلزام | ١ - ٦ |
| ١٨٢ | التعريف | ١ |
| ١٨٢ | الألفاظ ذات الصلة : الإيجاب - الإيجاب والإكراه - الالتزام | ٢ |
| ١٨٣ | الحكم الإجمالي | ٥ |
| ١٨٤ | مواطن البحث | ٦ |
| ١٨٤ - ١٨٦ | إلغاء | ١ - ٩ |
| ١٨٤ | التعريف | ١ |
| ١٨٥ | الألفاظ ذات الصلة : الإبطال - الإسقاط - الفسخ | ٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١٨٥ | الحكم الإجمالي | ٥ |
| ١٨٥ | الإلغاء في الشروط | ٦ |
| ١٨٦ | إلغاء التصرفات | ٧ |
| ١٨٦ | الإلغاء في الإقرار | ٨ |
| ١٨٦ | إلغاء الفارق المؤثرين الأصل والفرع | ٩ |
| ١٨٨ - ١٨٦ | إلغاء الفارق | ١ - ٤ |
| ١٨٦ | التعريف | ١ |
| ١٨٧ | الألفاظ ذات الصلة : تنقيح المناط - السبر والتقسيم | ٢ |
| ١٨٧ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ١٨٧ | مواطن البحث | ٤ |
| ١٨٨ | إمام | ١ - ٤ |
| ١٨٨ | التعريف | ١ |
| ١٨٨ | الألفاظ ذات الصلة : الوسوسة - التحري | ٢ |
| ١٨٨ | الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث | ٤ |
| ١٨٩ | أولو الأرحام | |
| ١٨٩ | انظر : أرحام | |
| ١٨٩ - ١٩٣ | أولو الأمر | ١ - ٦ |
| ١٨٩ | التعريف | ١ |
| ١٨٩ | الألفاظ ذات الصلة : أولياء الأمور | ٣ |
| ١٩٠ | الشروط المعتبرة في أولى الأمر إجمالاً | ٤ |
| ١٩٠ | ما يجب لأولي الأمر على الرعية | ٥ |
| ١٩١ | واجبات أولي الأمر | ٦ |
| ١٩٣ - ١٩٤ | أئمة | ١ - ٢ |
| ١٩٣ | التعريف | ١ |
| ١٩٣ | الحكم الإجمالي ، ومواطن البحث | ٢ |
| ١٩٤ | أئمة | |
| ١٩٤ | انظر : أيمان | |
| ١٩٤ | إمام | |
| | انظر : رق | |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ١٩٤ - ١٩٦ | أمانة | ٧ - ١ |
| ١٩٤ | التعريف | ١ |
| ١٩٤ | الألفاظ ذات الصلة : الدليل - العلامة - الوصف المخيل - القرينة | ٢ |
| ١٩٥ | الحكم الإجمالي | ٦ |
| ١٩٦ | إمانة | |
| ١٩٦ | التعريف | ١ |
| ١٩٦ | الألفاظ ذات الصلة : الخلافة - السلطة | ٢ |
| ١٩٦ | تقسيم الإمارة ، وحكمها التكليفي | ٤ |
| ١٩٧ | إمانة الاستكفاء | ٥ |
| ١٩٧ | شروط إمارة الاستكفاء | ٦ |
| ١٩٧ | صيغة عقد إمارة الاستكفاء | ٧ |
| ١٩٨ | نفاذ تصرفات أمير الاستكفاء | ٨ |
| ١٩٨ | إمانة الاستيلاء | ٩ |
| ١٩٨ | الإمانة الخاصة (من حيث الموضوع) | ١٠ |
| ١٩٨ | إمانة الحج | ١١ |
| ١٩٩ | أقسام إمارة الحج | ١٢ |
| ١٩٩ | أ - إمارة تسيير الحجيج | ١٢ |
| ١٩٩ | الحكم بين الحجيج | ١٣ |
| ١٩٩ | إقامة الحدود فيهم | ١٤ |
| ٢٠٠ | انتهاء ولايته | ١٥ |
| ٢٠٠ | ب - إمارة إقامة الحج | ١٦ |
| ٢٠٠ | انتهاء إمارته | ١٧ |
| ٢٠٠ | اختصاصه | ١٨ |
| ٢٠٠ | إقامته الحدود | ١٩ |
| ٢٠٠ | الحكم بين الحجيج | ٢٠ |
| ٢٠٠ | إمانة السفر | ٢١ |
| ٢٠١ | إمام | |
| | انظر : إمارة | |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|---------|--|---------|
| ٢٠١-٢١٥ | إمامة الصلاة الإمامة الصغرى | ٣٢-١ |
| ٢٠١ | التعريف | ١ |
| ٢٠١ | الألفاظ ذات الصلة : القدوة - الاقتداء والتأسي | ٢ |
| ٢٠١ | مشروعية الإمامة وفضلها | ٤ |
| ٢٠٢ | شروط الإمامة | ٥ |
| ٢٠٧ | الأحق بالإمامة | ١٤ |
| ٢٠٩ | اختلاف صفة الإمام والمقتدي | ١٩ |
| ٢١٠ | موقف الإمام | ٢٠ |
| ٢١١ | من تكره إمامتهم | ٢٤ |
| ٢١٢ | ما يفعله الإمام قبل بداية الصلاة | ٢٥ |
| ٢١٣ | ما يفعله الإمام أثناء الصلاة | ٢٦ |
| ٢١٤ | ما يفعله الإمام عقب الفراغ من الصلاة | ٣٠ |
| ٢١٥ | الأجر على الإمامة | ٣٢ |
| ٢١٥-٢٣٣ | الإمامة الكبرى | ٣٠-١ |
| ٢١٥ | التعريف | ١ |
| ٢١٦ | الألفاظ ذات الصلة : الخلافة - الإمارة - السلطة - الحكم | ٢ |
| ٢١٧ | الحكم التكليفي | ٦ |
| ٢١٧ | ما يجوز تسمية الإمام به | ٧ |
| ٢١٨ | معرفة الإمام باسمه وعينه | ٨ |
| ٢١٨ | حكم طلب الإمامة | ٩ |
| ٢١٨ | شروط الإمامة | ١٠ |
| ٢١٩ | دوام الإمامة | ١٢ |
| ٢٢١ | ما تنعقد به الإمامة | ١٣ |
| ٢٢١ | أولا - البيعة | ١٣ |
| ٢٢٢ | شروط أهل الاختيار | ١٤ |
| ٢٢٢ | ثانيا - ولاية العهد (الاستخلاف) | ١٥ |
| ٢٢٣ | استخلاف الغائب | ١٦ |
| ٢٢٤ | شروط صحة ولاية العهد | ١٧ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|-------------------------------------|---------|
| ٢٢٥ | اختيار المفضل مع وجود الفاضل | ١٩ |
| ٢٢٦ | عقد البيعة لإمامين | ٢٠ |
| ٢٢٦ | طاعة الإمام | ٢١ |
| ٢٢٧ | من ينزل بموت الإمام | ٢٢ |
| ٢٢٧ | عزل الإمام وانعزاله | ٢٣ |
| ٢٣٠ | ولايات الإمام | ٢٥ |
| ٢٣٠ | مؤاخذه الإمام بتصرفاته | ٢٦ |
| ٢٣١ | هدايا الإمام لغيره | ٢٧ |
| ٢٣١ | قبول الإمام الهدايا | ٢٨ |
| ٢٣٢ | هدايا الكفار للإمام | ٢٩ |
| ٢٣٣ | أثر فسق الإمام على ولايته الخاصة | ٣٠ |
| ٢٣٣ - ٢٣٥ | أمان | ٨ - ١ |
| ٢٣٣ | التعريف | ١ |
| ٢٣٤ | الألفاظ ذات الصلة : الهدنة - الجزية | ٢ |
| ٢٣٤ | الحكم الإجمالي | ٤ |
| ٢٣٤ | ما يكون به الأمان | ٥ |
| ٢٣٤ | شروط الأمان | ٦ |
| ٢٣٥ | من له حق إعطاء الأمان | ٧ |
| ٢٣٥ | شروط المؤمن | ٨ |
| ٢٣٥ | مواطن البحث | |
| ٢٣٦ - ٢٣٩ | أمانة | ٤ - ١ |
| ٢٣٦ | التعريف | ١ |
| ٢٣٦ | استعمال (الأمانة) بمعنى الشيء | |
| ٢٣٦ | استعمال الأمانة بمعنى الصفة | |
| ٢٣٦ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٢٣٩ | مواطن البحث | ٤ |
| | امتنال | |
| ٢٣٩ | انظر : طاعة | |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|--|---------|
| ٢٣٩ - ٢٤٠ | امتنشاط | ٢-١ |
| ٢٣٩ | التعريف | ١ |
| ٢٣٩ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٢ |
| ٢٤٠ - ٢٤١ | امتناع | ٢-١ |
| ٢٤٠ | التعريف | ١ |
| ٢٤٠ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٢٤١ | امتحان | ٣-١ |
| ٢٤١ | التعريف | ١ |
| ٢٤١ | الألفاظ ذات الصلة : الاستخفاف والاستهانة | ٢ |
| ٢٤١ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ٢٤٢ - ٢٤٦ | أمر | ١-١ |
| ٢٤٢ | التعريف | ١ |
| ٢٤٢ | استعمالات لفظ الأمر | ١ |
| ٢٤٣ | صبيغ الأمر | ٢ |
| ٢٤٣ | دلالة صيغة الأمر الصريحة | ٣ |
| ٢٤٣ | ورود الأمر لغير الوجوب | ٥ |
| ٢٤٣ | اقتضاء الأمر للتكرار | ٦ |
| ٢٤٤ | دلالة الأمر على الفور أو التراخي | ٧ |
| ٢٤٤ | الأمر بالأمر | ٨ |
| ٢٤٤ | تكرار الأمر | ٩ |
| ٢٤٤ | امتنال الأمر يقتضي الإجزاء | ١٠ |
| ٢٤٥ | تعارض الأمر والنهي | ١١ |
| ٢٤٥ | الأحكام الفقهية إجمالاً | |
| ٢٤٥ | طاعة الأوامر | ١٢ |
| ٢٤٥ | - الأمر في الجنائيات | ١٣ |
| ٢٤٥ | - ضمان الأمر | ١٤ |
| ٢٤٥ | - الإيجاب أو القبول بصيغة الأمر | ١٥ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ٢٤٦ - ٢٤٧ | امراة | ١ - ٢ |
| ٢٤٦ | التعريف | ١ |
| ٢٤٦ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٢٤٧ - ٢٥٢ | الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر | ١ - ٧ |
| ٢٤٧ | التعريف | ١ |
| ٢٤٧ | الألفاظ ذات الصلة : الحسية | ٢ |
| ٢٤٨ | الحكم التكليفي | ٣ |
| ٢٤٩ | أركان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر | ٤ |
| ٢٤٩ | أولا - الأمر ، وشروطه | |
| ٢٤٩ | ثانيا - محل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وشروطه | |
| ٢٥٠ | ثالثا - الشخص المأمور أو المنهي | |
| ٢٥٠ | رابعا - نفس الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر | |
| ٢٥٠ | مراتب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر | ٥ |
| ٢٥٠ | أخذ الأجر على القيام بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر | ٧ |
| ٢٥٢ - ٢٥٤ | أمرد | ١ - ٨ |
| ٢٥٢ | التعريف | ١ |
| ٢٥٢ | الألفاظ ذات الصلة : الأجرد - المراهق | ٢ |
| ٢٥٢ | الأحكام الإجمالية | |
| ٢٥٢ | أولا - النظر والخلوة | ٤ |
| ٢٥٣ | ثانيا - مصافحة الأمرد | ٥ |
| ٢٥٣ | ثالثا - انتقاض الوضوء بمس الأمرد | ٦ |
| ٢٥٣ | رابعا - إمامة الأمرد | ٧ |
| ٢٥٣ | خامسا - ما يراعى في التعامل مع الأمرد وتطبيبه | ٨ |
| ٢٥٤ - ٢٥٧ | إمساك | ١ - ٩ |
| ٢٥٤ | التعريف | ١ |
| ٢٥٤ | الألفاظ ذات الصلة : الاحتباس | ٢ |
| ٢٥٤ | الحكم الإجمالي | |
| ٢٥٤ | أولا - إمساك الصيد | ٣ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|--------------------------------|---------|
| ٢٥٥ | ثانيا - الإمساك في الصيام | ٥ |
| ٢٥٦ | ثالثا - الإمساك في القصاص | ٧ |
| ٢٥٦ | رابعا - الإمساك في الطلاق | ٨ |
| | إمضاء | |
| ٢٥٧ | انظر : إجازة | |
| ٢٥٧ | إملاك | ٢-١ |
| ٢٥٧ | التعريف | ١ |
| ٢٥٧ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٢ |
| | أم | |
| ٢٥٧ | التعريف | ١٤-١ |
| | الحكم الإجمالي | |
| ٢٥٨ | - بر الوالدين | ٢ |
| ٢٥٨ | - تحريم الأم | ٣ |
| ٢٥٨ | - النظر إلى الأم والمسافرة بها | ٤ |
| ٢٥٩ | - النفقة | ٥ |
| ٢٥٩ | - الحضنة | ٦ |
| ٢٥٩ | - الميراث | ٧ |
| ٢٥٩ | - الوصية | ٨ |
| ٢٦٠ | - الولاية | ٩ |
| ٢٦٠ | - إقامة الحد والتعزير على الأم | ١٠ |
| ٢٦٠ | - القصاص | ١١ |
| ٢٦١ | - شهادة الفرع للأم وعكسه | ١٢ |
| ٢٦١ | - إذن الأم لولدها في الجهاد | ١٣ |
| ٢٦١ | - تأديب الأم لولدها | ١٤ |
| | أم الأرامل | |
| ٢٦٢ | التعريف | ٢-١ |
| ٢٦٢ | بيان الأنصبة فيها | ٢ |

| الصفحة | المعنوان | الفقرات |
|----------------------|--|---------|
| ٢٦٢ - ٢٦٣ | أم الدماغ | ١ - ٤ |
| ٢٦٢ | التعريف | ١ |
| ٢٦٢ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٢٦٣ - ٢٦٤ | أم الفروخ | ١ - ٣ |
| ٢٦٣ | التعريف | ١ |
| ٢٦٤ | كيفية التورث فيها | ٣ |
| ٢٦٤ | أم الكتاب | |
| ٢٦٤ | التعريف | ١ |
| ٢٦٤ | أم الولد | |
| ٢٦٤ : انظر : استيلاد | | |
| ٢٦٤ - ٢٧٠ | أمهات المؤمنين | ١ - ١١ |
| ٢٦٤ | التعريف | ١ |
| ٢٦٥ | عدد أمهات المؤمنين | ٢ |
| ٢٦٥ | ما يجب أن تتصف به أمهات المؤمنين | ٣ - ٦ |
| ٢٦٧ | أحكام أمهات المؤمنين مع الرسول ﷺ | ٧ - ١٠ |
| ٢٦٩ | حقوق أمهات المؤمنين | ١١ |
| ٢٧٠ | أمي | ١ - ٢ |
| ٢٧٠ | التعريف | ١ |
| ٢٧٠ | صلاة الأمي | ٢ |
| ٢٧٠ - ٢٧٨ | أمن | ١ - ١٩ |
| ٢٧٠ | التعريف | ١ |
| ٢٧١ | الألفاظ ذات الصلة : الأمان - الخوف - الإحصار | ٢ |
| ٢٧١ | حاجة الناس إلى الأمن وواجب الإمام تجاه ذلك | ٥ |
| ٢٧٢ | اشتراط الأمن بالنسبة لأداء العبادات | ٦ |
| ٢٧٢ | أولا - في الطهارة | ٧ |
| ٢٧٣ | ثانيا - في الصلاة | ٨ |
| ٢٧٣ | ثالثا - في الحج | ٩ |
| ٢٧٤ | رابعا - في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر | ١٠ |
| ٢٧٤ | اشتراط الأمن بالنسبة للامتناع عن المحرمات | ١١ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|-----------|---|---------|
| ٢٧٤ | اشتراط الأمن في سكن الزوجة | ١٢ |
| ٢٧٥ | اشتراط الأمن في القصاص فيما دون النفس وعند إقامة الحد | ١٣ |
| ٢٧٦ | اشتراط الأمن لمريد السفريال الشركة ونحوها | ١٤ |
| ٢٧٦ | استفادة أمن الطريق في القرض | ١٦ |
| ٢٧٧ | تحقق الأمن بالنسبة للمحرم | ١٧ |
| ٢٧٧ | تحقق الأمن لغير المسلمين | ١٨ |
| | أمة | |
| ٢٧٨ | انظر : رق | |
| ٢٧٩ - ٢٨٠ | إمهال | ١ - ٦ |
| ٢٧٩ | التعريف | ١ |
| ٢٧٩ | الألفاظ ذات الصلة : الإعذار - التنجيم - التلوم - التربص | ٢ |
| ٢٧٩ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ٢٨٠ | مواطن البحث | ٦ |
| | أموال | |
| ٢٨٠ | انظر : مال | |
| | أموال الحربيين | |
| ٢٨٠ | انظر : أنفال | |
| | أمير | |
| ٢٨٠ | انظر : إمارة | |
| | أمين | |
| ٢٨٠ | انظر : أمانة | |
| | إناء | |
| ٢٨٠ | انظر : آنية | |
| | إنابة | |
| ٢٨١ | انظر : نيابة - توبة | |
| | إنبات | |
| ٢٨١ | انظر : بلوغ | |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|---|---------|
| | أنبياء | |
| ٢٨١ | انظر : نبي | |
| | انتباذ | |
| ٢٨١ | انظر : أشربة | |
| | انتحار | |
| ٢٨١ | التعريف | ١ |
| ٢٨١ | الألفاظ ذات الصلة : النحر والذبح | ٢ |
| ٢٨١ | بم يتحقق الانتحار ؟ | ٣ |
| ٢٨٢ | أمثلة من الانتحار بطريق السلب | |
| ٢٨٢ | أولا - الامتناع من المباح | ٥ |
| ٢٨٢ | ثانيا - ترك الحركة عند القدرة | ٧ |
| ٢٨٣ | ثالثا - ترك العلاج والتداوي | ٧ |
| ٢٨٣ | حكمه التكليفي | ٨ |
| ٢٨٤ | أولا - الانتقال من سبب موت إلى آخر | ٩ |
| ٢٨٥ | ثانيا - هجوم الواحد على صف العدو | ١١ |
| ٢٨٦ | ثالثا : الانتحار لحوق إفساء الأسرار | ١٢ |
| ٢٨٧ | أمر الشخص لغيره بقتله | ١٣ |
| ٢٨٨ | أمر الإنسان غيره بأن يقتل نفسه | ١٨ |
| ٢٨٨ | الإكراه على الانتحار | ١٩ |
| ٢٩٠ | اشتراك المنتحر مع غيره | ٢٢ |
| ٢٩١ | الآثار المترتبة على الانتحار | |
| ٢٩١ | أولا - إيمان أو كفر المنتحر | ٢٥ |
| ٢٩٢ | ثانيا - جزاء المنتحر | ٢٦ |
| ٢٩٣ | ثالثا - غسل المنتحر | ٢٨ |
| ٢٩٤ | رابعا - الصلاة على المنتحر | ٢٩ |
| ٢٩٥ | خامسا - تكفين المنتحر ودفنه في مقابر المسلمين | ٣٠ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|--|---------|
| | انتساب | |
| ٢٩٥ | التعريف | ١ |
| ٢٩٥ | أنواع الانتساب | |
| ٢٩٥ | أ - الانتساب للأبوين | ٢ |
| ٢٩٦ | ب - الانتساب إلى ولاء العتاقة | ٣ |
| ٢٩٦ | ج - الانتساب إلى ولاء الموالة | ٤ |
| ٢٩٦ | د - الانتساب إلى الصنعة أو القبيلة أو القرية | ٥ |
| ٢٩٦ | هـ - انتساب ولد الملاعنة | ٦ |
| ٢٩٦ | و - الانتساب إلى القرابة من جهة الأم | ٧ |
| | انتشاء | |
| ٢٩٦ | انظر : سكر، مخدر | |
| | انتشار | |
| ٢٩٧ | التعريف | ١ |
| ٢٩٧ | الألفاظ ذات الصلة : الاستفاضة - الإشاعة | ٢ |
| ٢٩٧ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٣ |
| | انتفاع | |
| ٢٩٨ | التعريف | ١ |
| ٢٩٩ | مقارنة بين حق الانتفاع وملك المنفعة | ٣ |
| ٣٠٠ | حكمه التكليفي | ٥ |
| ٣٠٠ | أسباب الانتفاع | ٩ |
| ٣٠٠ | أولا - الإباحة | ١٠ |
| ٣٠٢ | ثانيا - الاضطراب | ١٣ |
| ٣٠٤ | ثالثا - العقد | ٢١ |
| ٣٠٥ | وجوه الانتفاع | |
| ٣٠٥ | الحالة الأولى - الامتعال | ٢٢ |
| ٣٠٥ | الحالة الثانية - الاستغلال | ٢٣ |
| ٣٠٥ | الحالة - الثالثة - الاستهلاك | ٢٤ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ٣٠٥ | حدود الانتفاع | ٢٥ |
| ٣٠٧ | أحكام الانتفاع الخاصة | |
| ٣٠٧ | أولا - تقييد الانتفاع بالشروط | ٢٩ |
| ٣٠٧ | ثانيا - توريث الانتفاع | ٣١ |
| ٣٠٨ | ثالثا - نفقات العين المنتفع بها | ٣٣ |
| ٣٠٩ | رابعا - ضمان الانتفاع | ٣٥ |
| ٣١١ | خامسا - تسليم العين المنتفع بها | ٣٨ |
| ٣١٢ | إنهاء الانتفاع وانتهائه | ٤١ |
| ٣١٢ | أولا - إنهاء الانتفاع | ٤٢ |
| ٣١٢ | ثانيا - انتهاء الانتفاع | ٤٦ |
| | انتقال | |
| ٣١٤ | التعريف | ١ |
| ٣١٤ | الألفاظ ذات الصلة : الزوال | ٢ |
| ٣١٤ | الحكم التكليفي | ٣ |
| ٣١٥ | أنواع الانتقال | |
| ٣١٥ | أ - الانتقال الحسي | ٥ |
| ٣١٥ | ب - انتقال الدين | ٦ |
| ٣١٥ | ج - انتقال النية | ٧ |
| ٣١٦ | د - انتقال الحقوق | ١١ |
| ٣١٦ | هـ - انتقال الأحكام | |
| | انتهاب | |
| ٣١٧ | التعريف | ١ |
| ٣١٧ | الألفاظ ذات الصلة : الاختلاس - الغصب - الغلول | ٢ |
| ٣١٨ | أنواع الانتهاب | ٥ |
| ٣١٨ | حكمه التكليفي | ٦ |
| ٣١٩ | أثر الانتهاب | ٩ |
| | أنشيان | |
| ٣١٩ | التعريف | ١ |
| ٣٢٠ | الحكم الإجمالي | ٢ |
| ٣٢٠ | قطع أنثبي الحيوان | ٣ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|--|---------|
| | انحصار | |
| ٣٢٠ | انظر : حصر | |
| | انحلال | |
| ٣٢٠ | التعريف | ١ |
| ٣٢٠ | الألفاظ ذات الصلة : البطلان - الانفساخ | ٢ |
| ٣٢١ | الحكم الإجمالي ومواطن البحث | ٣ |
| ٣٢١ | أسباب انحلال اليمين | ٤ |
| | انحناء | |
| ٣٢٢ | التعريف | ١ |
| ٣٢٢ | الألفاظ ذات الصلة : الركوع - السجود - الإتياء | ٢ |
| ٣٢٢ | الحكم التكليفي | ٣ |
| ٣٢٣ | انحناء المصلي أثناء القيام | |
| | اندراس | |
| ٣٢٤ | التعريف | ١ |
| ٣٢٤ | الألفاظ ذات الصلة : الإزالة والزوال | ٢ |
| ٣٢٤ | الحكم الإجمالي : | |
| ٣٢٤ | أ - اندراس المساجد | ٣ |
| ٣٢٤ | ب - اندراس الوقف | ٤ |
| ٣٢٦ | ج - اندراس قبور الموتى | ٥ |
| ٣٢٦ | إحياء المندرس | ٦ |
| | إنذار | |
| ٣٢٧ | التعريف | ١ |
| ٣٢٧ | الألفاظ ذات الصلة : الإعذار - النبذ - المناشدة | ٢ |
| ٣٢٨ | الحكم الإجمالي | ٥ |
| ٣٢٨ | ما يكون به الإنذار | ٦ |
| ٣٢٩ | من له حق الإنذار | ٧ |
| ٣٢٩ | مواطن البحث | |
| | إنزاء | |
| ٣٣٠ | التعريف | ١ |
| ٣٣٠ | الألفاظ ذات الصلة : عسب الفحل | ٢ |

| الصفحة | العنوان | الفقرات |
|--------|---|---------|
| ٣٣٠ | الحكم الإجمالي | ٣ |
| ٣٣١ | مواطن البحث | ٤ |
| | إنزال | |
| ٣٣١ | التعريف | ١ |
| ٣٣١ | الألفاظ ذات الصلة : الاستمنا | ٢ |
| ٣٣١ | أسباب الإنزال | ٣ |
| ٣٣١ | الحكم الإجمالي | ٤ |
| ٣٣٢ | الإنزال بالاستمنا | ٥ |
| ٣٣٢ | الإنزال بالاحتلام | ٦ |
| ٣٣٣ | حكم الاغتسال من الإنزال | ٧ |
| ٣٣٣ | إنزال المرأة | ٨ |
| ٣٣٣ | إنزال المنى لمرض أو برد ونحو ذلك | ٩ |
| | انسحاب | |
| ٣٣٤ | التعريف | ١ |
| ٣٣٤ | الألفاظ ذات الصلة : الانسحاب - الانجرار | ٢ |
| ٣٣٤ | الحكم الإجمالي : | |
| ٣٣٤ | أ - الانسحاب عند الأصوليين | ٤ |
| ٣٣٥ | ب - الانسحاب عند الفقهاء | ٥ |
| ٣٣٥ | مواطن البحث | |

تصويبات

وردت في هذا الجزء ، للأسف ، أخطاء طباعية لم نتمكن من تلافيها
نشير إليها هنا لئتم تصويبها :

| الصفحة | العمود | السطر | الخطأ | الصواب |
|--------|--------|-------|----------|----------|
| ١٨٥ | ١ | ١٣ | الإقالة | الإزالة |
| ٢١١ | ٢ | ١٩ | عرفت بأن | عدمت بأن |

Bibliotheca Alexandrina



0938985